

ALL  
SIP







رد الله به خيرا نفعه في الدين

الجزء الثالث



شرح

الامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل الرازي الفقيه  
الحنفي المتوفى سنة (١٨٣) هجرية كان اما ماعلامه حجة  
متكلما مناظرا اصوليا مجتهدا عسدا بن كمال باشا من  
المجتهدين في المسائل وفيه سائل كثيرة وفوائد محدثة  
غزيرة وفي كشف الظنون (سير الكبير والصغير) في الفقه  
الامام الهمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي  
حنيفة رضي الله تعالى عنهما وهو آخر مصنفاته في الفقه

الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية بمجدر اباد الهند اوبني

صاحبها الله العلي القوي







بسم الله الرحمن الرحيم

باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيأخذ فيه وما لا يصدق  
(ولو ان مستأمنه من المسلمين في دار الحرب التحق بمسكن المسلمين ومعه مال  
فزعم ان اهل الحرب ملكوه بعض الانبياء او انه ادخله معه من دار الاسلام  
ما قول قوله) لان يده مائة على الموهبي يد محترمة ولان الظاهر شاه  
له فانه دخل اليهم باجر اليهم والجر لا يدخل اليهم الا مع مال في العادة  
(وما يصل الي يده من مالهم فاما يكرن وصوله ببعض الاسباب التي يبتني على  
المراماة لان عند الامانة ذاك القول قول من يشهد له الظاهر وان قال  
غصبته مني وفي وسعي الامير ان ياخذ منه فيرده الى اهل الحرب) لانه  
تملكه بطريق النهر واما تم ذلك بقوة الجيش حين التحق بهم وشاركوه في  
الاحراز الا انهم انما لو امكن مستأمنهم كان ذلك المال غيبة بينهم  
وشبوت حق الحشر في بيت الولاية للامير في ذلك المال وقد حصل بسبب

باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيأخذ فيه وما لا يصدق

الشراب من ماله المشتري بمثل ما يجزى من ماله البائع من الردي على أهل الحرب  
لأن المعنى الواجب له لا يزول بهذا الشره وهذا بخلاف المشتري شراء  
فاحد الذبابة المشتري من غيره بما صحبه فان المشتري الثاني لا يرد من الرديوان  
كان البائع ماسورا بذلك لأن هناك المعنى الواجب له قد زال به من غيره  
لأن وجوب الرد لنفس الباع حكم مقصور على ملك المشتري وقد اسلم ملكه  
بالباع من غيره اما هنا وجوب الرد دائما كان لمراعاة ملكهم في ذلك المال ولا جمل  
غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما هو في ملك البائع الذي  
اخرجه فلا يفتى بالرد كما كان يفتى به البائع وهو نظير المشتري من المكره اذا باعه  
من غيره فان للمكره حق الاسترداد من الثاني كما كان له ذلك قبل شراؤه لان  
حقه لا يتغير ببيع المشتري، وبوت حق الاسترداد كان لعدم رضاه به  
(ولو كان هذا الرجل آمنهم وهو في دار الاسلام او في دسك المسلمين والمسئلة  
بحالها فانه يؤخذ ذلك المتاع منه ويرد عليهم لان امانه وهو في منعة المسلمين  
كما ان جماعة المسلمين فواء اخذ مال المستامين بالقهر ولا يملك مال المستامين  
بالقهر فكان مجبر على رده وفي الاول هو ما اخذ مال المستامين لانه كان فيهم  
بامان وما كانوا مستامين منه الا ان غدر ذلك الامان كان حراما عليه شرعا  
فيتمكن الخبز بهذا السبب ولكن ثبت الملك له في المال لكونه محل التملك  
بالقهر فلا يجبر على رده في الحكم لانه غدر هناك بامان المسلمين لا يرى ان  
حكم ذلك الامان نأب في حق جميع المسلمين حتى لا يحل لاحد منهم اخذ  
شيء من اموالهم ولا مام ولا ية النعم للنادر بامان المسلمين واذا كان هو الذي  
دخل اليهم فاما غدر بامان نفسه خاصة لا يرى انه كان لسائر المسلمين حق  
اخذ هذا المال من ايديهم فلهذا يفتى بالرد ولا يجبر عليه

المشتري من المكره اذا باعه من غيره فان للمكره حق الاسترداد من الثاني كما كان له ذلك قبل شراؤه

بد الظلم فعليه ان يعيد في ما كان عليه من قبل ولا يكون هذا من عند الامان  
 في شيء (ولو كان هذا المستامن احرازا لما خوذ منهم غصبا بدار الاسلام والمسئلة  
 بحالهما فان كان شيئا مما يملكه اهل الحرب فهذا وما سبق سواء) لانه انما يملك  
 عندهم بالا حراز ما كان مملوكا لهم وما يكون محلا للملك بالقهر وان كان ذلك  
 شيئا مما هو مملوك لهم (ولو كان بحيث يسلم لهم لو اسلموا فان الامام يفتيه بالرد  
 عليهم ولا يجبره على ذلك في الحكم) لانه نفي دبا تمام سبب الملك فيه هاهنا وهو  
 الاحراز بدار الاسلام فلا يثبت فيه حق المسلمين وولاية الامام فيه يبتنى على  
 ثبوت حق المسلمين فاذا لم يثبت لا يمكنه ان يجبره على الرد بخلاف الفصل  
 الاول (الا انه حصل هذا المال بسبب حرام شرعا فيفتيه بالرد فيما بينه وبين  
 ربه وهذا لانه قد اخفر (١) ذمة نفسه لاذمة المسلمين فان اهل الحرب ما كانوا  
 في امان من المسلمين وانما كانوا في امان منه خاصة (الارثي) انه كان يباح لغيره  
 من المسلمين اخذ هذا المال من ايديهم) فعرفنا انه ما اخفر امان المسلمين حتى  
 يثبت لزام عليه ولاية الاجبار في الرد لرعاة ذلك الامان ولكنه اخفر امان  
 نفسه وذلك بينه وبين ربه والطريق في مثله القنوى دون الاجبار فان الاجبار  
 يبتنى على الخصومة ولا خصومة لاحد معه في ذلك (ولكن لا يبتنى لاحد من  
 المسلمين ان يشتري ذلك منه لانه كسب خبيث وفي شرائه منه تقرير لمعنى  
 الخبث فيه) ولا هم اذا امتنعوا من الشراء كان فيه زجر له عن العود الى مثل  
 هذا الصنع وحث له على الرد كما هو المستحق عليه (وان اشترى منه انسان ذلك  
 جاز للشراء وان كان مسيئا) لانه باع ملك نفسه فان فساد السبب شرما لا يمنع  
 ثبوت الملك بمدعاه والذى عن هذا الشراء ليس لمعنى في عينه (وبعد ما جاز  
 (١) اخفر بالمهد وفيه خفارة من باب ضرب واخفره نقضه اخفارا المهيمة

فساد السبب شرما لا يمنع ثبوت الملك بمدعاه

لرب الامين ان الله انعم على رسوله واولاده لان محبتهم شققت  
 عنه ونكر الامم مع الرقيق ووقف امر مع الاله والحق اتوه  
 فمردوا لان تقاربهم من الله من الفخر والكرامات والامام هاشم  
 بن عبد المطلب روي في القصة ان الله يعطي ما يشاء من حيث يشاء  
 ان يسميهم في الدنيا قيمة ولا ياتن في الامم ادلى

(ولو كان المسلم خارج من دار الحرب اسير اذ هم والمسلمة عاتقها فان كان خرج  
 الى دار الاسلام فبيع ما اخرج سالم له) لانه ما كان مستأمنهم بل كان مهودا  
 او كان مسكنا من قتلهم واخذ اموالهم لوقدر على ذلك والحرر من مالهم  
 يكون ضياله (وان كان شيئا من ذلك مما احرزوه من متاع المسلمين فله ان  
 ياتيهم ان ياخذ منه بالقيمة ان شاء) لان حقهم انتفع باحرارهم عنهم  
 وخسروا ما كان فيهم من الاموال لانه في القيمة ياخذوه واولاده  
 بالقيمة ان شاء

(وان كان حبيب الى عسكر المسلمين في دار الحرب قتال وهبه الى اهل الحرب  
 او اشترته منهم فيصدق وان ما جاءه في اهل العسكر) لان الظاهر يكذب  
 فيما يروونه كان تبورا فهم ولا بد ان الامراء يمثل هذه ائمة اتحاد  
 فاما لا يصدق (ويجمل هذا بغيره ما اخرجهم من اهل) لان اهل  
 العسكر يشاركونه في الاحراز بدار الاسلام وتعام القهر به يكون الا ان يفهم  
 بينة عادلة من المسلمين على ما يدعى شهادت باينة كاثبات بالمعينة  
 او اوطانهم وهبوا له شيئا وخلوا سبيله لم يكن لاهل العسكر معه شركة في  
 ذلك لان الملك يثبت له بطريق الرضاة والشركة في المصايب بطريق القهر  
 لان ذلك السبب يتم بقوة الجيش فاما تمام الهبة والشراء لا يكون بقوة الجيش



بخبر محتمل فيما في يده فيكون الثابت بخبره كالثابت بالعبادة ولو كان ذلك  
 كان المال سائما له ولا شركة لاجيش معه فيه (وان قال قد اغتصبته منهم فالمال  
 في لاهل المعسكر لا يرد على اهل الحرب بخلاف المستامن لان المستامن  
 كان ممنوعا عن الغدر بهم واخذ شيء من المال بعير طيبة من انفسهم فاما  
 الذي اسلم منهم فهو غير ممنوع من ذلك لانه باق فيهم على ما كان في الاصل  
 وقبل الاسلام ما كان بعضهم في امان من بعض ولكن كان لا يتعرض بعضهم  
 لبعض لاجل الموافقة في الدين فيكون هو فيما ياخذ من اموالهم غصباً بمنزلة  
 الاسير فان قيل «فكان ينبغي ان لا يصدق في قوله وهبوه لي كما لا يصدق  
 الاسير في ذلك» قلنا «انما لا يصدق الاسير لان الظاهر يكذب فيما يقول  
 باعتبار كونه مقهوراً فيهم فاما الذي اسلم منهم في ايديهم فالظاهر غير مكذب له فيما  
 يقول لانه ما كان مقهوراً في ايديهم ربما كانوا يعلمون باسلامه وقبل العلم بذلك  
 ما كانوا واقفين الى التعرض له ولما لم يل كانوا يعلمونه على الوجه الذي يعامل  
 بعضهم بعضاً فهذا صدقناه فيما نخبر به (ولو كان هذا الرجل خرج الى  
 دار الاسلام فجميع ما جاء به سائماً له) لانه تقرر ملكه باحرازه بالدار (وان كان فيما  
 جاء به من متاع المسلم وقد كانوا الحرزوه فان صاحبه ياخذ بالقيمة ان شاء) لان  
 تملكه عليهم بالتقرير كملك مسلم آخر الا ان يكون هو المستولى على ذلك المتاع  
 حينئذ يكون سائماً له لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له  
 «ولان حقه قد تقرر باسلامه وقد بينا ان حق المولى القديم انما يثبت اذا انقطع  
 حق المستولى» يوضحه الفرق بين هذا وبين الاسير ان المسلمين لو ظهروا  
 على الدار قبل ان يخرج الاسير وهذا الذي اسلم فان ما كان من مال الذي اسلم في  
 يده يكون سائماً له وما كان من مال الاسير يكون غنيمة للمسلمين لان اهل

(ولو كان الخارج الى المعسكر اسيرا او مستامنا والمسئلة بحالهما فقيا في يد  
 المستامن القول قوله فيما يدعى من الهبة والشراء اذا حلف على ذلك وفيما في  
 يد الاسير لا يصدق هو الابينة من المسلمين اعتبارا لحال اجتماعها بحال افراد  
 كل واحد منهما وان قال ادخلناها منا من دار الاسلام فالمستامن يصدق فيما في  
 يده مع يمينه والاسير لا يصدق سواء اقام البينة او لم يقيم البينة) لانهم احرزوه  
 بدارهم و احرزوا ماله من المال ايضا فيما يكون بهذا الاحراز ما يكون محلا  
 لتملكه ويحقق هذا المال للمالك الذي كان لهم في الاصل (فاذا احرزه  
 الاسير عنمة الجيش كان فيا الا ان يكون ذلك شيئا يخفى عليهم نحو ديرة قال  
 الاسير كانت في في او كنت ابتلعها فكانت في بطني فانه في القياس لا يصدق  
 على ذلك ايضا) لانه مال محتمل للتمليك ايضا وقد كان معه حين صار مقهورا  
 وحين تم احرارهم فيه فلا يبقى مملوكا له كسائر الاموال ولكنه استحسِن  
 فقال (يسلم له ذلك المال اذا ثبت بالبينة انه ادخله معه من دار الاسلام) لان  
 احرارهم يكون بالقهر وذلك انما ثبت حسنا لاحكام فان دار الحرب ليس  
 بدار حريم ومن حيث الحسن انما يتحقق قهرهم فيما يعلمون به دون مالا يعلمون  
 وما كان في فيه او بطنه فلا علم لهم بذلك \* واذا لم يثبت الملك لهم فيه بطريق  
 القهر وقد ثبت بالبينة انه كان مملوكا له في الاصل فهو باق على ذلك الملك  
 ولا شركة للجيش معه فيما كان في الاصل مملوكا له فان قيل \* هذا اذا ثبت  
 ما اخبر به انه كان في بطنه او في قلنا \* هو امين فيما يخبر به بما يكون محتملا  
 ولا يكذبه الظاهر فيه \*

(ولو كان الخارج الى المعسكر رجلا اسلم في دار الحرب فالقول قوله فيما يقول  
 ان اهل الحرب وهبوه لي او انه كان ملكا لي في الاصل) لانه امين اخبر

مستصحب طائفة من ماله في دار الحرب لحاجته اليه (وان كان ذلك ممالا  
 شكل فانه يكون ذاك من التهمة) لانت الظاهر يكذبهم فيما خبروا به لان  
 البعير وغيره مما لا يمكن اخفاؤه (ولو كان ذلك معهم قبل ان يخرجوا في اسلافه  
 لعلم المسلمون به ومن اخبر بما يكذب الظاهر فيه لم يكن مصداقه فان كان  
 فيما جاؤا به رقيق وهم مشككون فانه يرجع الى قول الرقيق فان صدقوه بما قالوا  
 فالقول قولهم) لانهم في ايدي انفسهم ولا بد من الرجوع الى قولهم  
 اذ اذعم هؤلاء انهم ملكهم ادخلوهم من دار الاسلام (الاروى)  
 انهم لو ادعوا ذلك في دار الاسلام كان يجب الرجوع فيه الى قول  
 الرقيق (وان قال الرقيق نحن قوم احرار من اهل الحرب قد اسرنا  
 هؤلاء فالقول قولهم وهم في جماعة المسلمين) لانهم كذبوهم في دعوى الملك  
 عليهم (ولو كانوا ادعوا ذلك عليهم في دار الاسلام فكذبهم وزعموا انهم  
 احرار كان القول قولهم فكذلك اذا ادعوا ذلك عليهم في دار الحرب واذابت  
 بقولهم انهم احرار من اهل الحرب كانوا في جماعة المسلمين) لانهم صاروا  
 مقهورين في ايدينا بنير امان (وان قالوا كنا عبيد لاهل الحرب فاخذنا هؤلاء  
 فالقول قول الذين جاؤا بهم) لانهم قد اقروا بانهم ارقاء وانهم لا يدلهم في  
 انفسهم ولا قول فلا يصدقون على ان يصرفوا ملكهم الى غيرهم بخلاف الاول  
 وهو نظير ما لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال مجهول الحال  
 انا عبد فلان فانه لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال انا حر كان القول  
 قوله في ذلك فهذا مثله (والذي يوضح ذلك الفرق ان ما خبروا به لو كان  
 معلوما في الوجهين فوقع للامام فيهم رأى المن كانوا احرارا في الفصل الاول  
 وكانوا عبيدا في الفصل الثاني يردون على مواليهم فيه يتضح الفرق (وان كان

لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال مجهول الحال انا عبد فلان فانه لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال انا حر كان القول قوله في ذلك فهذا مثله (والذي يوضح ذلك الفرق ان ما خبروا به لو كان معلوما في الوجهين فوقع للامام فيهم رأى المن كانوا احرارا في الفصل الاول وكانوا عبيدا في الفصل الثاني يردون على مواليهم فيه يتضح الفرق (وان كان

الحرب قد تم فكروا ذلك بالاحراز فيكون كسائر اموالهم فان قهروا هذا الذي  
اسلم فيهم واستبدوه خاله كمال الاسير في جميع ما ذكرناه  
(و) وان قوما من الجيش في دار الحرب خرجوا في العلفة (١) وجاءوا بمتاع  
فقالوا اشتريناه من اهل الحرب او وهبوه لنا لم يصدقوا وكان ذلك فياً لان  
الظاهر يكدبهم فانهم يحاربون لاهل الحرب قصدوا لغارة عليهم لا للمعاملة  
معههم فاذا اقاموا بينة عادلة من المسلمين على ما قالوا فان شهد الشهود ان اهل  
الحرب فعلوا ذلك بهم وهم ممتنعون منهم فذلك سالم لهم) لانه بين بالحجة انهم  
ما كره بسبب تم المراضاة (فان قالوا فعلوا ذلك وهم غير ممتنعين منهم كان ذلك  
فياً) لانهم لما صاروا غير ممتنعين منهم فقد ثبت اليه بطريق القهر عليهم وعلى  
ما في ايديهم وثبت الشر كفيه لاهل المسكر فلا يتغير ذلك بالحجة منهم بعد ذلك  
(فان قالوا قد كنا آمناء وهم ممتنعون ثم فعلوا ذلك بنا لم يصدقوا على ذلك الابينة  
عادلة) لان دعواهم الا ما حين كانوا ممتنعين منهم كدعواهم الهبة حين كانوا  
ممتنعين منهم وقد بينا انهم لا يصدقون في ذلك الا بحجة فكذلك في هذا فان  
شهد لهم بذلك قوم من اهل المسكر فردت شهادتهم لنفسهم كان ذلك  
فياً) لان الحجة ما قامت لهم فيها ادعوا (فان وقع شيء من ذلك في سهام الدين  
شهدوا واخذوا منهم الشهود لهم) لانهم ملكوها مساكروا وملكه لغيرهم ومن  
اقرب بالملك لاخر في عينهم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه لان اقراره حجة عليه  
(ولو قالوا هذا المتاع مما كان معنا ادخلناه من دار الاسلام حين دخلنا فان  
كان ذلك مما يشك على المسلمين ولا يدرى لعلمهم صادقون فيه فاقول  
قوله مع ايمانهم) لان الظاهر غير مكذب لهم فيما خبروا به فان الغاوى  
(د) العلفة كالصناعة وهي طلب الملق وشراؤه والمجي به ١٢ المقرب

هو من اتى بالملك لاخر في عينهم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه

(فإن أقاموا بيعة على ذلك لم تكن من وديعة أو عارية، للمستأمنين أو الذين أسلموا في دار الحرب ولا سبيل لأهل المعسكر عليه) لأن البيعة كانت ثابتة بالبيعة ولا ضمان أن أهل المعسكر لا يبتعدون في ملك المستأمنين. وكذلك في ملك الذي أسير في دار الحرب لأن يمدد به كيده ف يكون أحراره في هذا المثال أسبق من أحرار المسلمين. وما كان أودعهم الأسراء أو أهل الحرب أو مرتدون في دار الحرب فهو في كلة لأن يد المودع كيد المودع وهو بنفسه لو أحرز ذلك بمنعة الجيش كان وثيقاً فكذلك إذا جاء به مودعه الأفي خصلة واحدة أن شهد الشهود أنهم آمنوه وهو ممتنع ثم أودعهم فحيث لا ينبغي للمسلمين أن يعرضوا شيء من ذلك لأنه قد ثبت بالبيعة أنه مال المستأمن وعرضه أرجاء بنفسه مستأمناً اليألم يكن لنا أن نعرض شيء من ماله فكذلك إذا جاء به مودعه

يد المودع كيد المودع

(وإذا كان بالإمير من المسلمين آمنه حين دفع ذلك إليهم فهو في) لأن إيمان الأسير إياه وهو متهود في أيديهم باطل فكان وجوده كعدمه أو يجهل في الحكم كان الأسير هو الذي جاء بنفسه فأودعهم هذا المال ثم رجع. (ولو زعم الذين جاؤا بالمال أنهم غصبوه من مستأمن مسلم أو من أسلم من أهل دارهم أو من حربى وقامت البيعة على ذلك كان المنصوب من المستأمن مردود عليه) لأن ماله ليس بعرض التملك بالقهر للمسلمين والمنصوب من الحربى في المنصوب من الذي أسلم في دار الحرب في قياس قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه يكون فيألم من أصله أن أسلامه يوجب المصعة له في نفسه وماله في الآثم دون الأحكام (والأثرى) أنه لو قتله قاتل لم يلزمه إلا الكفارة إذا كان خطأ ولو أ تلف ماله أنسان

فيهم غلام لم يبلغ فان كان ممن يعبر عن نفسه فاقول قوله كالبائع \* وان كان ممن لا يعبر عن نفسه فاقول قول الذي في يده مع يمينه بمنزلة متاع آخر \* وان كان مع الصبي احدا بوجه وهو معروف بذلك فان كان الصبي يعبر عن نفسه فاقول قوله في نفسه وان كان ممن لا يعبر عن نفسه فاقول قول والده لانه في يد والده وهو تابع له في الحكم (الآرى) انه لا يحكم باسلامه اذا سمي مع والده (وان كان ممن يعبر عن نفسه فقال قولاً ثم رجع عن ذلك الى قول آخر فالامر على القول الاول لانه في القول الثاني منافض) ولانه ان قال او لا انا حر فثبت فيه حق المسكر فلا يصدق بمذالك في ابطال حق لهم \* وان قال انا عبد فقد تقررت فيه ملك ذى اليد فلا يقبل قوله بمذالك في ابطال ملكه \*

(ولو قال الذين جاؤا بالمتاع قد اشترينا في دار الحرب من مسلم كان مستامنا فيهم واسيرا او كان اسلم منهم لم يصدقوا على ذلك الابحجة) لانهم ادعوا خلاف ما يشهد به الظاهر لانهم ذهبوا للاغارة لا للمعاملة \* ولان وجود الذين زعموا انهم عاملوهم في ذلك الموضع غير ظاهر فلا يصدقون الابحجة (فاذا قاموا بينة من المسلمين كان المتاع لهم ان زعموا انهم اشتروا ذلك المتاع من مستامن او ممن اسلم منهم) لان بروت ذلك بالينة كالشوت بالمعاينة (وان زعموا انهم اشتروا ذلك من اسير فان ذلك في اهل المسكر) لان المشترين في اخراج هذا المتاع قاموا مقام البائع في التفصيلين جميعا (ولو كانوا قالوا القينا قروا من المسلمين مستامين او اسراءوا وسلموا من اهل الحرب فادعونا هذا وامرونا ان نخرجه الى دار الاسلام وصدقهم الرقيق في ذلك لم يصدقوا على ذلك) لان الرقيق قد اقرروا برقمهم فلا قول لهم بمذالك والذين جاؤا بهم اخبروا بما لظاهرهم يصدقهم فيه فلا يقبل قولهم الابحجة \*



في الحرب من بين المؤمنين من قبل الرأى ويرى بين  
 المؤمنين من قبل الرأى ويرى بين المؤمنين من قبل الرأى  
 لا يهتد به فدا صديق احراز دار منكم "يهدى الله ما يكون في يد غاصب غصبه  
 منه فهو في وارث ذلك الفاعل مسلم او معاهد لان يد الغاصب  
 لا يكون كيد المصوب منه في حكم الاحراز فاذا كان هذا هو الحكم  
 في غصبه من مسلم او معاهد فكذلك فيما غصبه منه الذين لقوه في  
 ارض الحرب من المسلمين الا ان يكونوا غصبوا ذلك منه بعدما صار في منعتهم  
 فيستدركون مردودا عليه لانه صار محرز ذلك المال بمنعتهم وكانت يده  
 اليه اسبق من غيره فهو بمنزلة مال في يده حين ظهر المسلمون على الدار ثم اخذه  
 منه بعض المسلمين وذلك مردود عليه فهذا مثله ﴿وفقه﴾ في هذا كله ان  
 العصمة الموقوفة انما تثبت بالاحراز باليد لا بالدين واتمام الاحراز باليد انما  
 يكون عنمة المسلمين او بدارهم وبدون هذه العصمة لا يخرج المال من ان يكون  
 مالا لاغتنام ﴿فاما﴾ على قول محمد رحمه الله عليه خال الذي اسلم في دار الحرب  
 كمال المستان فيهم في ظهور حكم العصمة في ماله ولهذا قال لا يجوز معاملة من  
 حامل معه من المسلمين على وجه الرباة وفيما ينصبه الذين خرجوا في العلافه  
 من المستانين لا يثبت حق اهل العسكر بل يجب رده عليه فكذلك فيما ينصبونه  
 من الذي اسلم في دار الحرب وكذلك ايضا اذا ظهر المسلمون على الدار فان  
 ما في يده من النقول او ما غصبه منه مسلم او معاهد فهو مردود عليه الا ما غصبه  
 منه اهل الحرب فان هذا يكون فيا لانهم قد تناكوه عليه بالاستيلاء حتى

لا يجوز معاملة المسلم في الحرب  
 لا يجوز معاملة المسلم في الحرب  
 لا يجوز معاملة المسلم في الحرب

لان صاحبه ناصار في مدة المسلمين فهدت ثروته نفسه حتى اوقله قاتل فانه  
 يخرم على اوجه الذي يخرم بوقول قسيرة من المسلمين فكذلك يخرم ماله  
 بالسيرات بخلاف ما قبله خوفا منهم بالسيرات فانه قتله قاتل لم يخرم شيئا  
 من اداسه المالك لم يكن في هذا الا بالاحقية ورضي الله تعالى عنه يقول  
 المالك صار محرزا بجمعة منكم فكل خروجه فان كان هذا الا حراز له فينبغي  
 ان يضمن متاعه بمنزلة ما لو حرز نفسه به او ان لم يكن له به راحرا زالا هل العسكر  
 فينبغي ان يكون المال فيألفهم والقياس ما ذهب اليه ابو حنيفة رضي الله تعالى  
 عنه الا ان يخرج الله تعالى عليه اسنحس القول بان مال المسلم لا يكون فيئا  
 للمسلمين ابد او اليه اشار فقال (قد كان هو مأمورا بآداء الزكوة فغن ماله بعد  
 اسلامه اذا استجمع شرائطه ويرثه المسلمون من ورثته اذا مات فكيف  
 يجمع حكم الزكوة والتوحيات للمسلمين من الوراثة وحكم الاغتنام في مال  
 واحد) ولو ان رسولا لا امام المسلمين دخل اليهم فاخذ متاعا من متاعهم غصبا  
 او رقيقا واخرجه الى عسكر المسلمين في دار الحرب اخذه الامير ورده على  
 اذله لان الرسول فيهم كالمستامن قد بينا هذا الحكم في حق المستامن اذا حرره  
 ببيعة الجيس فكذلك الرسول (فان لم يملكه ام لا مبرذلت حتى قسم بين الغنائم  
 مع انما تم ثم علم به فانه ياخذها فيه لان المذني الذي لا جله كان الرد مستحقا  
 فيه وهو عذر الامان لا يعدم بقسمه) فان كان اعتقه الذي وقع في سهمه نظر فان  
 كان الذي اخرجه حرا من احرارهم فمستحق باطل ويقال للمعتق الحق حيث  
 شئت لان باعتبار قدر الامان الذي كان منه يمنع تبوت الملك في رقبته  
 لا الأثرى انه لو علم بحاله قبل القسمة كان حرا انا نخل سبيله حتى يعود الى  
 بلاده فكذلك اذا علم به بعد القسمة او بعد الاعتاق كان باطلا فيما لم يصر

يكون حرا اذا خرج قبل اسلامه واما ما راعاه وبالحرف الذي ذكرنا  
 لان حنيفي رضي الله تعالى عنه يجيب عن كلام محمد رحمة الله عليه فان دفع التملك  
 بالاستيلاء في الامور ان يكون بالاحراز المقوم للمال وذلك يكون بالدار  
 لا بالدين بخلاف النفوس فانها في الاصل ليست بمرحمة للتملك وانما تصير  
 عرضة لتلك جزاء على الجريمة وبالا سلام تقدم تلك الجريمة في دار الحرب  
 ولو كان هذا عرضا للماله باسلامه لكان الماتف له ضامنا بمنزلة المستامن في  
 دار الحرب اذا استهلك انسان ماله ومحمد رحمة الله تعالى عليه فرق بين المستامن  
 وبين الذي اسلم في دار الحرب في استهلاك المال كما فرق الكل بينهما  
 في قتل النفس فان قتل المستامن في دار الحرب يوجب الدية على القاتل في ماله  
 عمد اقله او خطأ لان العاقلة لا تعقل ما كان في دار الحرب والقود لا يجب  
 باعتبار سبب كان في دار الحرب لتمكن الشبهة فيه وهذا لان تقوم الدم والمال  
 يكون بالاحراز بالدار فان الدين واقع في حق من يعتقده لا في حق من لا يعتقده  
 ومنعة الدار واقعة في حق من يعتقده ومن لا يعتقده ويد خول المسلم اليهم بامان  
 لا يقتض سبب احرازه نفسه وما له بالدار والذي اسلم في دار الحرب  
 لم يوجد منه احراز النفس والمال بالدار فباعتبار هذا المعنى يقع الفرق بينهما في  
 حكم الضمان عند الاستهلاك وعلى هذا قال (ولو ان رجلا من اهل الصكر  
 اغار في دار الحرب فاخذ مالا من مال الذي اسلم في دار الحرب ثم ان المسلم  
 الماخوذ ماله لحق بالمسلمين فذلك مردود عليه قبل القسمة وبعد القسمة بغير  
 شيء) لانه بمنزلة المستامن في ان المسلمين لا يملكون ماله بالاستيلاء ويمنعون  
 من استهلاك ذلك المال اشد المنع الى ان ياتي صاحبه فياخذ  
 (ولو جاء صاحبه الى عسكر المسلمين ثم استهلك انسان ذلك المال كان ضامنا له)

والعاقلة لا تعقل ما كان في دار الحرب

مستحقا شرعا ولهذا كان هو مأمورا برده قبل الاعتاق وان لم يكن مجبرا عليه في الحكم واذا صار المقتى مالكا امر نفسه فانه ان رجع الى دار الحرب (ولو كان دبره او كاتبه او كاتب امه فاستولدها فزادت ن رجع الى دار الحرب لم يمنعها المسلمون من ذلك وان منعها مولاهم لم يحل المسلمون بسبه وبين ذلك) لان ملكه قائم بهذه التصرفات بخلاف ما بعد الاعتاق فهناك لم يبق له عليها ملك فيكون هو ظالما في منعها وعلى المسلمين ان يمنعوه من الظلم\* (وان ارادت ان تذهب بولدها لم يترك) وذلك لان ولدها مسلم على دين ابيه (فصار حاصل هذه المسائل ان في كل موضع وصل العوض الى المولى في دار الحرب فانه لا ينبغي للمعوض حق الرجوع الى دار الحرب بحال\* وفي كل موضع لم يصل عوضه الى دار الحرب فانه يكون متمكنا من الرجوع الى دار الحرب الا ان مالكة اذا منعه ففي كل موضع هو مجبر على رده في الحكم لا يلتفت الى منعه وفي كل موضع لا يجبر على رده في الحكم فانه لا يتعرض له فيما يحذره من المنع ابتداء لملكه فاما بعد زوال ملكه فلاحق له في المنع وهو في ذلك كغيره من الناس\* والله تعالى اعلم\*

### ﴿باب﴾

### ﴿فضول الغنائم﴾

(واذا قسم الامير غنيمه فبقي منها شيء يسير لا يستقيم ان يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء فان الامام يتصدق بهداك على المساكين ولا يجعله في بيت مال المسلمين) وقد اشار قبل هذا في تعليل بعض المسائل انه يحمل ذلك في بيت مال المسلمين وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع المسئلة هناك فيما اذا لم ياخذوا الخمس من ذلك الشيء اصلا حتى لم يكن داخل تحت القسمة

مملوكا ولو كان ذلك عبدا من عبيد المشركين فالعتق نافذ من الذي وقع  
 في سببه) لان لامام ملكه بالقسمة وله هذه الولاية في الاترى انه لو كان عالما  
 بحاله كان له ان يملكه غيره بابيع ويبعث بمنه الى مولاه فكذلك قبل ان يعلم  
 بحاله اذا ملكه بالبيع او بالقسمة غيره يكون ذلك تملكيا صحيحا وينفذ العتق  
 من التملك فيه لمصادقته ملكه ثم يبعث بقيمته الى مولاه لمراعاة امانه (فاذا  
 فعل ذلك وقبض مولاه القيمة لم يترك العتق يرجع الى دار الحرب) لان ملك  
 المسلم قد تقرر فيه حين انتهى بالعتق وقد وصل عوضه الى دار الحرب فارتفع  
 به حكم غدر الامان حسب ما يرتفع برده الى دار الحرب (وان ابى مولاه ان  
 ياخذ قيمته قيل للمعتق ان شئت فاقم وان شئت فالحق بدار الحرب) لان رده  
 الى دار الحرب كان مستحقا لاجل ذلك الامان ولم يبطل ذلك الاستحقاق  
 بموضع قائم مقامه الا انه صار حرا باعتاق المسلم اياه كما بيناه فيكون الرأي  
 اليه في الرجوع الى دار الحرب في الاترى ان قبل العتق اذا ابى مولاه ان ياخذ  
 القيمة فان الامير ينقض فيه القسمة والبيع ويرده الى دار الحرب فكذلك  
 بعد الاعتاق يكون الرأي اليه في ذلك (ولو كان الرسول لم يحزره بمنة  
 الجيش ولكنه ادخله دار الاسلام فهو له ويفتي برده الى دار الحرب من غير  
 ان يجبره عليه في الحكم لانه بمنزلة المستامن اليهم وانما اخفربذمته خاصة وان  
 كان لم يردده ولكن باعه كان بيعه جائزا مكروها سواء كان الذي اخرجه  
 حرامهم او مملوكا ذكر اكان او انثى) لانه تم احرازه له وهو محل للتملك  
 فيصير مملوكا له بخلاف ما سبق فهناك ولاية الامير في رده الى دار الحرب  
 ثابتة فذلك يمنع تمام الاحراز فيه (فان اعتقه الذي اخرجه او الذي اشتراه منه  
 نفذ عتقه لمصادقته ملكه وله ان يرجع الى دار الحرب ان شاء) لان رده كان

منه عليه السلام في ما لا يملكه غيره ١٠٠  
 خير بين الاجزاة والاضاءة هذا هو العلم بجم الامور في بيت الله  
 من قوله لا يكون على وجه الحق ان كان على وجه الحق بالحق  
 ولو كان ذلك على وجه الحق ان كان على وجه الحق بالحق  
 سامان تاتي ايها المصاحفة في بيت مال المسلمين انما يعرفانه  
 ان كان من الله على وجه الحق وفيما به الامور لا على وجه الحق  
 يكون عاذا للمسلمين فالحق في ذلك لا يرجع في بيت مالهم (فان رأى  
 سامان ان المستقر للمساكين وقسم بينهم على هذا الوجه فهو حائر منه) لانه  
 عند الاستقر اضناظر لاصحاب هذا المال ويدساكين وسوهم بصوب  
 في (فان حائل طالب بعده ما رجع في يده من امر الله اكين حتى يدفع  
 الى من لا يملكه في يده من راحة والامير في هذا كالمقاضي اذا  
 صلت بالاطاعة في يده فكل ان يرد من ذلك لا يكون على وجه الحق حتى اذا  
 اصحابه من الميراث على ما تضمن على احد ذلك حاله الميراث  
 ان الخليفة هو الذي يملكه فهو الميراث ولا خلاف صاحب المال  
 في اقل من يس من الميراث في لانه ما ولاه احد ذلك لانه كان  
 في الميراث هو الميراث فانه هو الميراث فانه هو الميراث فانه هو الميراث  
 في الميراث حتى من يملكه ويملكه من الميراث سنة) لانه قد دخل  
 في القسمة فيكون بمجره الميراث في يده من الحكم فيه ان ما يملكه في الميراث  
 ان اراد ان يرضى فيه ما هو الحكم فيه حقيقة فليرضه في بيت المال وقوفه  
 يكتب عليه امره ومن هو وما قصته فيكون في بيت المال ابد الى ان  
 يضر طابه وكذلك يصنع بالنقطة اذا اراد ان يفعل ما هو الحكم فيه

في ما لا يملكه غيره ١٠٠

وموضوع المسئلة هناك فيما اذا اخذ الخس من ماله  
يسير مما هو نصيب الجند وهذا اذا دخل تحت السمة  
فاذا تم اصاله السهم كان هو خسر لا يفتقر الى  
ان في اللقطة بعرفاسية لانه على رجة من ان ياتي  
ولا يرجو مثل ذلك هاهنا فالامس لتاحيه ان ياتي  
فلهذا تصدق به في الحال \*

(ولو ان قوما اتوا صاحب المقاسم وقالوا ان مازال بيننا شئ من المال  
المران تقسم فاعطنا حصتنا من الغنيمة على احوالنا) والذين رأت في حال  
وذهبوا بهم بين بالقسمة ان حصة القوم كان اكثرا مما احسبوا انهم  
فضل نصيبهم في يد صاحب المقاسم يكون في اللقطة بعرفاسية  
في يده او ياخذها فيمر فها حولا ويخبر بذلك المسلمين لعل ذلك يعني الى اهل  
لان هذا الفصل معلوم انه حق الذين غابوا ويرجى - ضرورة ذلك ان يجرى بهم  
(فيكون حكمه كحكم اللقطة في التعريف ثم التصديق به بعد مضي مدة التعريف  
والرأى في ذلك الى الامير لا الى صاحب المقاسم لان الامر انما ولاه القسمة  
فقط وقد انتهت ولايته باتمام القسمة فيكون هو كغيره من الناس فيما يجعله الامير  
في يده من نصيب بعض الغنائم لا تصدق به الا ان ياذن له الامير في ذلك وان  
تصدق به بغير اذن الامير كان الامير ان يضمه ذلك لانه وصل اليه من حقه  
فاذا باشر فيه فعلا سوى ما امر به كان غائبا عما في حق من اعطاه ذلك بغير  
موضع الودع اذا تلف المال فانه يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه  
وان اخذ الامير ذلك منه وتصدق به كان جائزا (فان حضرا صاحبه بعد ذلك  
كان لهم ان يضموا الامير مثل ذلك من ماله ولا يرجع به الامير في بيت مال



حقيقته) لان جواز التصديق بعد التعريف  
 فهو الكف عن مال الير ووجهه لا يلازم  
 (وان كان شيئاً مما اخطأ به المستدبر  
 الابهدا الصديق ثم شهدوا له فيكون  
 صاحبه لم يكن له ان يضمه ووجهه لا يلازم  
 الحكم فيه وهو حفظ المال على صاحبه حسب  
 لا يكون تقرير الحفظ المأنيعة وكيفية اصابته  
 لم يكن ذلك واقامته على وجه الحكم  
 (ولو ان رجلاً غل شيئاً من الغنائم ثم قدمه في يوم الجمعة  
 الجيش فالامام في ذلك رأي الشاهد في يومه  
 وقد التزمه وبلا رعتك وان اصرعها التزمه حتى توسل الى  
 المستحق وان شاء اخذ ذلك منه وجعل خمسة من سجنائه  
 وجعل المال في يده وصاحب المال مصدق شرعاً في يده من سجنائه  
 يده وباعتبار صدقه خمسة لارباب الخمس فنصرف اليهم وانما يكون  
 القطة في يده ان طمع في ان يتقدر على اهل الحكم فيه وذكره  
 في ذلك قسمه بين المساكين ان احب والاجل منه وهو في بيت المال  
 وكتب عليه امره وشانه (ولو ان صاحب الغلول لم يأت به لمام ولا  
 تاب من الغلول وهو في يده وان لم يطعم في ان يتقدر على اهل  
 يتصدق به هو وان طمع في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم في  
 جميع ما ذكرنا ورفعه ذلك الى الامام احب اليكم هو اخذكم في  
 وبعدم رفعه اليه فالامام بالخيار في تصدقه الا انه ينبغي له ان لا يبيع الخمس في يده)



يربى ما وثقه ر ٢٠  
 لم يربى ما وثقه ر ٢٠  
 بالسراية على مائة ر ٢٠  
 امرأة ر ٢٠  
 باطل ر ٢٠  
 الشيطان ر ٢٠  
 شهم السمار ر ٢٠  
 بانين عليهم ر ٢٠  
 شهادة ثم خادها ر ٢٠  
 قيمة المقتولة ر ٢٠  
 عوني ر ٢٠  
 نتهل آرد حاله ر ٢٠  
 منها رقيق ر ٢٠  
 فيكون كالمكاتب ر ٢٠  
 فانه يجب فيه الاقل ر ٢٠  
 القتال لورثه المقتول ر ٢٠  
 لو ان احدهم قتل حراما ر ٢٠  
 دمة غرم القتال ر ٢٠  
 (وان كان المقتول رجلا ر ٢٠)  
 دماء لا لا لم يجب عليه الضمان ر ٢٠  
 فشهدوا شهادة لم يحز شهادتهم ر ٢٠

المكاتب اذا قتل كتابا على وجه الممد لا يجب فيه القاتل

اسم ذبه فان ما تركه لاسيراء اول ربه من الاسراء ومن هو من  
 اهل دارنا لانه كن حيا فماتته واهل دارنا يستند الارث الى  
 ذبنا لانه رلا لارث الامير الذي رلا راهن هو من اهل دارنا  
 ولربه ابنا من هو من اهل دارنا لانه رلا راهن هو من اهل دارنا  
 فكيف رله ولا سيرا وان كان حيا بعد موته رانه كان مترددا الحال بين  
 الرق والحرية فله ارث شيئا من هو متين الحرية بعد موته وهو نظير مكاتب  
 مات عن وفاء وترك ابنه احرار ابنا مولودا في الكتابة ثم مات ابنه الحر عن مال  
 ثم مات المولود في الكتابة عن مال ثم ادب كذبه فان باقى من كسب الاب  
 رله الا بنان جميعا ولا يرث واحد من الابين سن صاحبة لما يناس  
 فورا من الاسراء كاتب عبدالله او باعه فان تصرفه موقوف (لارث  
 الملك) ترديد بين ان يسلم بامن وبين ان يسلم بهتمة فيتوقف تصرفه لتوقف  
 ملكه فان قيل لما ذالم يجعل بمنزلة المكاتب في تصرفه في كسبه قلنا لان هناك  
 المولى جسد احق بكسبه وانفاق عنه الحجر في التصرف في كسبه وها هنا  
 الحجر بسبب التهربات في كسبه كما هو ثابت في نفسه فلماذا يتوقف تصرفه  
 في كسبه فان جعلهم الامام ذمة هذا تصرفه . كان ان المكاتب ادنى اليه  
 الكتابة ثم جعلهم ذمة فان كانت الكتابة في يد المولى لم يستهلكها فهو حر لان  
 حكم قبضه كان موقوف وقد نقد بعد ذلك بالمن لا ترى انه يسلم له المقبوض  
 فيجعل ذلك بمنزلة المألو اسوقا منه بمالين فيحكم بعقده (وان كان قد استهلك  
 المقبوض لم يسق المكاتب الاباء المأل مرة اخرى لان الكتابة انما نفذت  
 بعد المن ولا بد من قبض بدل الكتابة بعد عود العقد حقيقة او حكما ولم يوجد  
 ذلك فان حكم التوقف لا يبقى في المقبوض بعد الاستهلاك) لانه فان لا الى

يموت وله ولد مولود في كتابته يموت في سنة مائة واربعة مائة  
حين مات الذي هو من اهل دار الاسلام خشيته مات بقرية  
متردد في الحال فلا يمكن نور به عنه وان مات حره عند  
التوريث في ذلك المال بقرية بنس اموت وهداهما الى كربلاء  
عند الموت كالوارث فانما يقرر حكم الحرية فيه او حكم الارث في المال ولو  
واحد فان قيل \* في المكاتب الحرية تسد الى حالة الحياة او يجمل هو كالحري  
حكما الى وقت اداء بدل الكتابه ولا يمكن تحقق ذلك معنى هاهنا كما  
يجري الارث بينهما قلنا \* ذلك المعنى هاهنا اظهر لان ههنا اذا جملهم ذمة وقد  
قرر فيهم حرية كانت وهنا كعند الاداء ثبتت حسرية ما كن موجوده قض  
في المكاتب فاذا صح ان يجمل حيا حكما لاثبات الحرية فيه ابتداء لحاجته اليه فلان  
يصح ذلك هاهنا لتقرير حكم الحرية فيه كان اولى \* وكذلك ان كان له ورثة  
مسلمون من اهل دارنا مع هذا الاسير فالميراث بينهم بالخصص بمنزلة المكاتب  
يموت وله ولد حر وولد مولود في الكتابة \*

(ولو ان مسلما قتل رجلا من الاسراء الذين اسلموا او خطا ثم جعلهم الامام  
ذمة فان القاتل يغرر بقيمته ان كان عمدا في ماله وان كان خطأ فلي عاقلته) لان صفة  
الحل في دمه قد زالت باسلامه وهو بمنزلة المكاتب الا انه لا يجب القود على القاتل  
لاشتباه المستحق فان الامام ان يجلهم ذمة كان المستحق ورثته وان بداله القسمة  
لم يكن لورثته حق في استيفاء القود فلا اشتباه المستحق لا يجب القود ولكن يجب  
قيمته في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطأ ويكون ذلك ميراثا لجميع ورثته  
لان بدل نفسه بمنزلة سائر املاكه في التوريث (فان مات بعض ورثته الذين هم  
من اهل دار الاسلام بعده ومات بعض ورثته من الاسراء بعده ثم جعلهم

آخر فدخلت السرية الاولى وظفر وابل اهل حصنهم وغنمو الاموالهم ثم مرت بهم السرية الاخرى وظفر وابل اهل حصنهم وءوا الاموالهم ثم تلتق السريتان بعد ذلك حتى خرجتا الى دار الاسلام جميعا من السرية الاولى يشتركان في السرية ان وما غنمت السرية الثانية فهو لهم حصة (لان السرية الثانية حين التقت بالسرية الاولى في دار الحرب بعد اصابة الغنيمة فقد ثبت لهم الشراكة في المصايب لانهم بمنزلة المدد لهم ثم لا يجل تلك الشراكة بامعانهم (١) في دار الحرب وخروج السرية الاولى قبلهم الى دار الاسلام وما اصاب السرية الثانية فهم الذين غردوا فيها بالاصابة والاحراز وما لقيم السرية الاولى بهذه الاصابة في موضع من دار الحرب فلا يشاركونهم فيها \*

(ولو كانوا انتقموا جميعا في دار الحرب اشتركوا في جميع الغنائم) لانهم اشتركوا في احرازها بدار الاسلام فيجعل كأنهم اشتركوا في الاصابة في حق كل غنيمة \* (ولو كانت السرية الثانية لم يمشها الا امام تقابل الروم ولكنه بعثهم بقاتلون عدوا غير الروم فطربتهم في ارض الروم والمسئلة بحالهم يشرك بعضهم بضافي اصابوا ههنا بخلاف ما تقدم ويستوى ان التقوا في دار الحرب او لم يلتقوا) لان السرية الثانية ههنا ما قصدوا قتال الروم فلا يكونون في حكم المدد للسرية المبعوث لقتال الروم بل كل سرية في حق ما اصاب السرية الاولى بمنزلة التجار في ارض الحرب فلا يشتركون بعضهم بضافي المصايب وان التقوا في دار الحرب وفي المسئلة الاولى قصد كل سرية قتال اهل الدار التي تقابلها السرية الاخرى فكان بعضهم مددا لبعض اذا التقوا في دار الحرب وهذا لان اهل الدار الواحدة اذا قهر بعضهم يظهر اثر ذلك القهر في حق الباقي منهم واهل الدارين المختلفين لا يصير بعضهم مقهورين بقهر البعض وربما زادون قوة بذلك (فاذا بعث السرية ان لقتال اهل

بدل فانه غير مضمون على القابض سواء قسمهم الامام او جعلهم ذمة  
(وان كان اعتق المبد او دبره او تصدق به ثم جعلهم الامام ذمة فجميع ما صنع  
من ذلك باطل) لانه كان بمنزلة المكاتب او دونه في حكم التصرف ووجه  
البطلان في هذه التصرفات من المكاتب متعين لانها تعتمد حقيقة الملك وليس  
له بحقيقة الملك فيما في يده فكذلك من الاسير بخلاف البيع والكتابة \*

(ولو ظهر الامام على دارين من اهل الحرب فلم يقسمهم ولم يجعلهم ذمة حتى  
مات بعضهم وترك وورثة من اهل داره وورثة من اهل الدار الاخرى ثم جعلهم  
الامام ذمة فقيراث الميت لورثته من اهل داره خاصة) لان اهل الدارين من  
اهل الحزب لا يتوارثون فيما بينهم لا تقطاع الولاية بتباين المنعة فيما بينهم وهذا  
المعنى بقي الى ان يجعلهم الامام ذمة او يقسمهم (وانما حالهم في هذا الوجه كحال  
المكاتبين هم اخوة ومكاتبهم واحدة ولبعضهم ان مكاتبته على حدة فوات الاب  
عن مال ثم ادى ابنه ففتق ثم اديت مكاتبته الميت فان اخوته يرثون دون ابنه) لان  
الابن كان مكاتباً على حدة فلا يستند حريته الى ما استند اليه حريته فكذلك  
ما سبق من اهل دارين مختلفين (وان كان الامام صيرهم ذمة قبل موت  
الرجل توارثوا جميعاً) لانهم جميعاً من اهل دار الاسلام (وان صير من احدى  
الدارين ذمة ثم مات رجل من اهل الدار الاخرى ثم صيرهم ذمة بعد ذلك  
ورث الميت جميع ورثته من اهل الدارين) اما من كان الميت من اهل داره فقير  
مشكل واما من كان من اهل الدار الاخرى فلاهم صاروا حراراً من اهل  
دارنا قبل موته فيرثونه \* والله تعالى اعلم \*

باب الشركة في القيمة

(واذا باع الامام سرية من دار الاسلام الى حصن وسرية اخرى الى حصن

الكتاب  
الاسير  
الكتاب  
الاسير

الذهاب وكتب اليهم الامام يامرهم بالرجعة مع اصحابهم وينصرتهم فخرجوا جميعا بغنائم السرية الاولى فلا شركة للسرية الثانية معهم في ذلك لانهم ما دخلوا النصرتهم فكانوا كالتجار في حقهم الا ان يلقوا قتالا بعد انصرتهم قبل ان يخرجوا فحينئذ يشاركونهم فيها بمنزلة المحاق (وهذا بخلاف مالو كانت السرية الثانية مبعوثة الى ناحية من الروم ايضا) لان هنالك كل واحدة من السريتين انما بعثت لقتال الروم فكانت واحدة منهما في حكم المدد للآخرى سواء علموا بمكانهم او لم يعلموا (فاذا التقوا في دار الحرب كانوا شركاء فيما اصابوا)\*

(ولو بعث الامام سرية فاصابوا غنائم تخلفوا معها الناس او مضوا اليها فاصابوا غنائم ودخلت سرية اخرى فاخذت الغنائم التي خلفوا وخرجوا بها الى دار الاسلام ثم اقبل الذين اتوا بالغنائم الاخرى حتى خرجوا بها الى دار الاسلام فان الغنيمة الاولى يشترك فيها السريتان جميعا) لان السرية الاولى اصابوها والثانية احرزوها بدار الاسلام (فالغنيمة الاخيرة فهي للذين مضوا خاصة لا شركة فيها للسرية الثانية ولا لاصحابهم الذين كانوا تخلفوا مع الغنائم الاولى) لانهم هم الذين اصابوها واحرزوها بالدار لم يشاركونهم في شيء من ذلك غيرهم\*

(ولو بعث الامام سرية فاصابوا غنائم ثم اسلم رجل في دار الحرب فقتل قوما منهم واخذ اموالهم والتحق بالسرية ثم خرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا قتالا فللسرية شركة مع الرجل فيما اصاب) لانه احرزه بمنتهم وشاركونه في احرار ذلك بدار الاسلام (ولا شركة للرجل مع السرية فيما اصابوا) لانه التحق بهم على قصد النجاة من المشركين فكان حاله كحال التاجر يلتحق

دار واحدة يمكن جعل احدها مدد الاخرى باعتبار ان قصد كل واحدة  
منهما قهر اهل تلك الدار وذلك لا يتأتى فيما اذا بحث كل واحدة لتمت اهل دار  
اخرى فاذا التقت السرتان في دار الحرب بغنائم فلقوا جنودا من الروم فماتوا  
عن غنائمهم فخرموا اهل الروم واصابوا غنائم ثم خرجوا اشتروا في جميع  
ذلك لان المال صار محرزا بقتالهم ونصرتهم جميعا وحالهم الآن كحال  
التجار اذا لحقوا بالجيش في دار الحرب وقتلوا معهم دفعا عن الغنائم فان قيل  
كان ينبغي ان لا يكون للسرية الاولى شركة مع السرية الثانية فيما اصابوا  
من غير الروم لانهم اخرجوا ذلك من الدار التي اصابوا فيها قبل ان يتحقق  
بهم السرية الاولى فلا يشاركونهم فيها بمنزلة مالو التحق المدد بالجيش بمدد  
الاحراز بدار الاسلام ثم قاتلوا معهم العدو دفعا عن تلك الغنائم قلنا لا كذلك  
فان حقهم لا يتأكد في المصايب بالاخراج الى تلك الدار ماداموا في دار الحرب  
وانما يتأكد حقهم بالاحراز بدار الاسلام وهذا لان حكم اختلاف الدار فيما  
بينهم فاما في حق المسلمين الكل في حكم مكان واحد لان حق المسلمين انما يتأكد  
اذ اتم السبب وذلك بان يصيروا قاهرين بدار دار او هذا المعنى لا يحصل وان  
اخرجوها الى دار حرب اخرى مالم يحرزوها بدار الاسلام ﴿ الا ترى ﴾  
ان الامام لو بحث جنودا الى عدو وخلف الروم ثم عمى عليهم خبرهم فبعث جنودا  
اخرى طلبتهم لنصرتهم فوجدوهم في ارض الروم ومعه الغنائم قد جاء وابها  
من الموضع الذي يشيرون اليه فأنهم يشاركونهم فيها للمعنى الذي قلنا فكذلك  
مناسبق \*

(ولو بحث سرية الى ارض الروم فاصابوا فيها غنائم ثم بحث سرية اخرى  
الى عدو وخلف الروم فلقوا السرية الاولى وحضر الشتاء فلم يقدروا على



بالسرية بعد اصابة الغنمة (ران اقواتالا) ولما سمعوا انهم قد خرجوا من  
 في المصاب كاه لان الرجل قاتل عن غنائمهم فيهم كاهن اكرامهم  
 لو كان الرجل الذي التحق بهم اسيرا في دار الحرب لم يبق له من  
 حاله كحال الذي اسلم منهم فانه لا يعتد به سبب الاستحقاق منهم بل انما  
 النجاة بالاتحاق بهم (وان كان مأسورا من هذه السرية والمدينة فاما  
 يشار كهم فيما اصابوا وان لم يلقوا قتالا لانه كان اعتد به سبب الاستحقاق  
 ثم اعترض له عارض غير قاض في ذلك السبب فاذا زال صار كأنه لم يكن (سنة  
 لم يتحقق هذا الاسير بهم حتى خرجوا الى دار الاسلام فلو كانت السرية  
 مع الاسير فيما اصاب) لانهم ما شاركوه في الاصابة ولا في الالامة  
 (ولا شركة له معهم فيما اصابوا بعد ما اسروهم) لانه ما شاركهم  
 في الاصابة ولا في الاضرار (ولكنه شاركهم فيما كانوا اصابوا قبل  
 ان يسروا) لانه شاركهم في الاصابة فثبت حقه فيها (بالامر  
 لا يبطل ما كان ثابتا في حقه) وحاله في ذلك كحال السرية التي اسلمت في  
 دار الحرب بعد اصابة الغنمة

(ولو ان سرية حاصروا اهل حصن لهم كنائس خارجة من حصنهم فارادوا  
 هدمها فقالوا نفديها منكم بالف دينار فاخذوها ومضوا في ارض الردم  
 جاءت سرية اخرى فارادوا هدم الكنائس فلا باس بان يخرجوا من اهل  
 ثبت عندهم ما جرى بين اهل الحصن وبين السرية الاولى) لانهم انما ايدوا  
 الدنانير ليدفعوا اهل السرية الاولى عما قصدوا من الهدم ويسمروا  
 عنهم بانفسهم وقد حصل لهم ذلك المقصود فكانت السرية الثانية في سعة من  
 هدمها (الا ان يصلحهم ايضا فان صالحوهم على الف دينار اخري واخذوها

ماشاركوهـم في الاصابة ولا في الاحراز (ولا هـل السرية الاولى الشركة في  
عائهم السرية اخرى) لانهم شاركوهـم في احرازها بالدارحين التقوا  
في در الحرب وخرجوا معهم اذ لم يتفوا في شركة معهم في ذلك ايضا  
لان السرية الاخيرة تفردت بالاصابة والاحراز لان السرية الاولى  
ما كانوا معهم عند القتال ولا بالقرب منهم بحيث واستغاثوا بهم اغاثوهم  
(ولو ان السرية الاولى خلفوا غنائمهم في دار الحرب ومضوا حني التقوا  
مع السرية الاخرى فاصابوا غنائمهم ثم خرجوا قبل ان يلقوا الذين خلفوهم  
مع غنائمهم فانقيمة الاولى لاهل السرية الاولى خاصة) لان السرية  
الثانية ماشاركوهـم في الاصابة ولا في الاحراز والغنيمة الثانية بين الذين  
احرزوها من اهل السريتين \*

(وان كان الذين مضوا القوا السرية الثانية في موضع قريب من الذين خلفوا  
على الغنائم اشترك الكل في جمع ما صابوا) لانهما كان بعضهم بحيث يتمكن  
من ان يغيب البعض لو استغاثوا بهم فهم بمنزلة جيش واحد بعضهم رد البعض  
وان كانوا بالبعد منهم فهم بمنزلة عسكريين متفرقين دخلوا ارض الروم من  
جانبين (ولو ان السرية التي حاصرت حصنا صابوا غنائم فيهم سبائهم لم يقدروا  
على فتح الحصن فسالهم اهل الحصن المفاداة بالمال فانه يكره للمسلمين ان يفعلوا  
ذلك) لانه قد ثبت عندنا انتساح قوله تعالى فاما مننا بسدوا ما فداء بقوله تعالى  
فاقتلوا المشركين \* على ما ذكره السدي (فان فعلوا اجاز ذلك) لان فعلهم حصل  
في موضع الاجتهاد فان الاختلاف بين العلماء في مفاداة الاسير بالمال ظاهر  
وقد بيناه في السير الصغير (فان دخلت سرية اخرى فالتقوا مع السرية الاولى  
لم يشاركوهـم في فداء اولئك السبي بخلاف ما تقدم من فداء الكنايس) لان

فانزلهم الحصن فقاتلوه ثم اوتوا الذين بعثوا وسع المسلمين قتال اهل الحصن  
وتخريب الحصن والكنايس لان اولئك منهم وانما انزلوا حصنهم ليعبروا  
ويزدادوا قوة بهم فكان قتالهم قتال اهل الحصن  
(ولو كانت السرية مبعوثه من الجند في دار الحرب فاخذوا من اهل الحصن الثمن  
من كنايسهم ثم مضت وجاء العسكر فارادوا هدم الكنايس وعلموا ما صنعت  
السرية فان كان اهل العسكر عند الصالح بالقرب من الحصن على وجه ما سمع من  
بهم السرية قدروا على ان يمينوهم فليس لاهل العسكر ان يخربوا كنايسهم لانهم  
كانوا ردا للسرية والرد في الحكيم كالمباشر فيما يكون من امر الحرب (ولو كانوا  
مع السرية حين وقع الصالح لم يكن لهم ان يهدموا الكنايس بدون رد المال كما  
يكون ذلك للسرية فكذلك اذا كانوا بالقرب منهم بخلاف ما اذا كانوا بالبعد  
منهم فان حالهم الآن كحال جيش آخر جاءت من ارض الاسلام (الآرى)  
ان السرية لو خرجت الى دار الاسلام قبل الانحاق بالجيش كان للجيش معهم  
الشركة في الدناير المقبوضة في المسئلة الاولى دون الثانية وبه يتضح الفرق  
(ولو ان السرية المبعوثه من دار الاسلام اصاب غنائم وخلفوها مع اجرائهم  
وخرجوا الى دار الاسلام ثم دخلت سرية اخرى فلقوا الاجراء واصابوا  
غنائم وخرجوا مع الاجراء الى دار الاسلام فغنيمت السرية الاولى تشترا  
فيها السريتان لوجود الاصابة من احدهما والآخر من الاخرى ولا شركة  
للسرية الاولى فيما اصاب السرية الثانية) لانهم لم يشاركوهم في الاصابة  
ولا في الاحراز (ولو كانت السرية الاولى بعثوا الغنائم مع الاجراء الى  
دار الاسلام ثم دخلت سرية اخرى فاصابت غنائم ثم التقت السريتان في  
دار الحرب وخرجوا فلا شركة للسرية الثانية في غنائم السرية الاولى) لانهم

لهم بعد ما قبضوا المال ان يعرضوا لهم الا ان يردوا المال عليهم ( وهذا الخلف  
مالو وهبوا لهم المال بغير شرط فانصرفوا عنهم ) لان المال هناك ما خوذ بجهة  
التبوع الخائن او بسبب يمتد المرادة بان كانوا اشترى من السرية شيئا بها  
فلا ياحد حكم الغنمية ولو ربعت السرية منهم شيئا بالف دينار وشرط عليهم اهل  
الحصن في الشراء الانصراف عنهم فانه يسلم للسرية من ذلك قدر قيمة ما باعوا  
وما زاد على ذلك فهو غنمية بينهم وبين اهل العسكر ) لانهم انما اعطوا الزيادة  
بازاء ما شرطوا عليهم من الانصراف عنهم وكان ذلك غنمية وامام مقدار  
القيمة فاما اعطوه عرضا عما اخذوه من تلك السرية فيخضون به :  
( واوان السرية المبنية من دار الاسلام اصاب سبياء غنائم فخلوها في الكنيسة  
وقيدوا السبي فيها واغلقوا الباب عليهم ودفنوا الاموال ثم مضوا في دار الحرب  
وجاءت سرية اخرى فتجرأب الكنيسة واخذوا الاسارى واستخرجوا  
الاموال وخزجوا بها الى دار الاسلام ثم جاءت السرية الاولى فهذه  
الاووال يشترك فيها اهل السريتين ) لان احدهما اصاب والاخرى احرزها  
بالدار ( فان لم تمت السرية الثانية الى تلك الكنيسة حتى خرجت السرية الاولى  
الى دار الاسلام من ناحية اخرى والمسئلة كالحالفك الامول كلها بالسرية  
الثانية خاصة ) لان اهل السرية الاولى حين تركوها في دار الحرب وخرجوا  
فقد سقطت يدهم عنها من كل وجه والتحققت بسائر اموال اهل الحرب مما  
هو ضائع ليس في يدا احدها فاما اصلها السرية الثانية وهم الذين احرزوها  
( وكذلك لو كانوا لم يخرجوا الى دار الاسلام ولكن علم اهل الحرب بحال تلك  
الكنيسة فجاءوا واخذوا الاموال منها ثم جاءت السرية الثانية فاستنقذوها من  
ايديهم واخرجوها الى دار الاسلام قبل ان يلتقوا مع السرية الاولى فذلك

ما أخذوه عوضا عن السبي بمنزلة الثمن فقد كانوا أثبتوا اليد على السبي ثم ساموهم  
الى اهل الحرب بما أخذوا منهم فيكون هذا بمنزلة الجيش اصابوا غنائم  
وباعوها او قسموها في دار الحرب ثم لحقهم مدد واما الكنايس فلم تصر محررة  
لاهل الاسلام على وجه يجوز بيعهم فيها فكان ما أخذوا من المدد في حكم ما  
اصابوه غنيمه ابتداء (والذي يوضح) هذا الفرق ان الامام لو باع السبي في  
دار الحرب من تجار المسلمين جاز بيعه ولو باع كذا يسهم قبل ان يصير الارض  
دار الاسلام لم يجز بيعه \*

(ولو) كانت السرية مبعوثه من المعسكر في دار الحرب ثم لحقهم المعسكر  
المسئلة محال فان كان المعسكر حين اخذت السرية السبي بالقرب منهم  
شركوهم في فداء السبي بمنزلة ما لو كانوا حضروا معهم وان كانوا بالبعد  
منهم فلا شركة بينهم في ذلك الا ان يكون امير المعسكر قد نهى امير السرية  
ان يبيع شيئا من السبي او يصادى به خشيئذ يكون فداء السبي بينهم وبين  
اهل المعسكر) لانه بعد ما نهى عن ذلك لا يكون له ولاية البيع فعمله  
لا يكون بيعا لكنه يكون رد السبي عليهم فكان رددهم بغير شيء ثم اخذ منهم مالا  
لا بطريق الماوضة فلو كان بهذه الصفة كانوا شركاء في المال بخلاف الاول  
فهناك حين فوض اليه تدبير السرية مطلقا فقد ثبت له ولاية البيع ويكون  
الفداء منهم ما خوذ بطريق الثمن فلا شركة فيه لمن يلحقهم بعد ذلك الا  
ان يكون شركة ثابتة في السبي قبل البيع بان كانوا بالقرب منهم \*

(ولو قال اهل الحصن للسرية تهب لكم الف دينار تصدق بها عليكم على ان نصر فوا  
فعلوا ذلك ثم لحق بهم المعسكر فهم شركاؤهم في المال) لان هذا ما خوذ  
بطريق الفداء حين شرطوا عليهم ان ينصرفوا عنهم (الارى) انه لا ينبغي

وكذلك لو كان يستقي الماء على ظهره او دابته ببيعه ( لان الحشيش وانما  
 اح ليس من الغنمة في شيء فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثبت  
 فها شركه عامة بين المسلمين بقوله الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء  
 والدار فاذا لم يأخذ حكم الغنمة باحد كان هو المفرد باحرازه فيكون مملوكا  
 له فاذا باعه ساءب ثمة له بخلاف ما تقدم (ولو كان قطع خشبا او حطبا وباعه  
 من تاجر في الميراث اخذ الامير اثنى منه فجعله في الغنمة) لان الحطب والحطب  
 مال مملوك فيكون غنمة كسائر الاموال (الا ترى لو اراد رجل اخذ من ارض  
 رجل كلاء او من يبره ماء في دار الا سلام كان ذلك له ولو باعه كان الثمن  
 طيبا له فاذا اخذه في دار الحرب اولى ان يكون ذلك له \* ولو اخذ خشبا  
 او حطباً من شجرة نابتة في ارض لم ينبت له احد كان صاحب الارض احق به حتى  
 يوباعه الا اخذ ثم يجزيه ولو استهلكه ضمن قبسته اصحاب الارض  
 فتيبين ان الحطب بمنزلة سائر الاموال التي تحقق فيها الاحراز بالمكان وان  
 الكلاء والماء لا يتأتى ذلك فيهما وانما يكون الاحراز فيهما باليد خاصة  
 (ولو كان اع الحطب من جندي لوفود امر برد الثمن على المشتري) لان  
 ما باع كان من الغنمة والبائع والمشتري في الانتفاع به على السواء فلهذا يبرمه  
 رد اثنى عليه بخلاف ما اذا باعه من تاجر (وكذلك لو كان المبيع طعاما من  
 الحنطة والعسل او علف الدواب من السمير والقت والتبن من هذا كله من  
 الغنمة ولكل واحد من الغنمين حق الانتفاع به) وبهذا بين ان القوت من  
 جملة الاشجار لا من الحشيش حتى لو اخذه من ارض غيره فاصحاب  
 الارض ان يسترده منه \* قال رضي الله تعالى عنه وكان شيخنا الامام شمس  
 الائمة رحمه الله يفتي بانه بمنزلة الحشيش فانه آفة لا قيمة له قبل الاخذ

باب ما يأخذ الرجل في دار الحرب فيكون اهل المسكر فيه شركاء وما لا يكون

كله للسرية الثانية خاصة لان اهل الحرب بالاحسان والبر لا يبيعون  
فيلحق بسائر اموالهم التي يأخذونها منهم احداً من لان و...  
السرية الثانية خاصة بالاحذ والاحراز منها ولو كان من السرية الاولى  
رك في تلك الكنيسة شيئاً من مناعه ايضاً لم يأخذوه اهل الحرب حتى احذ  
السرية الثانية فهو مردود على صاحبه قبل القسمة وبعد القسمة ميراث  
لانه وجد عين ماله فان اهل الحرب ما احرزوه ولا علموا به حتى ولو كان  
بذلك وان كان اهل الحرب قد اخذوه ثم وجدوا صاحبه قبل القسمة  
اخذوه بغير شيء وان وجدوا بعد القسمة اخذوه بالغنمة لان اهل الحرب ساروا  
محزين له بنفس الاخذ لكونه في دارهم والله الموفق \*

### باب

(ما يأخذ الرجل في دار الحرب فيكون اهل المسكر فيه شركاء وما لا يكون  
(ولو ان رجلاً من اهل المسكر صار في دار الحرب واصاب عبداً أو لوطاً  
او جوهراً او معدن ذهب او فضة فذلك كله في) لانه مال يمكن من اخذه  
في دار الحرب بقوة الجيش والجيش حين دخلوا فقد كان قصدهم اغتلاء  
كله لله تعالى واعزاز الدين فكل مال يصل الى يد بعضهم في دار الحرب  
باعتبار قوتهم فهو غنمة (وتحقيق) ما ذكرناه ما كان يتمكن من ابيات اليد على  
هذا المال فلم يصل الى هذا المكان وما وصل الى هذا المكان لا بقوة الجيش  
فكانوا رداً له في السبب الذي يتمكن به من اخذ المال (وان كان باعه قبل ان يعلم  
الامير به من باعوا واخذت منه قرأى الامام ان يجهز ببيعته فانه ياخذ ثمن فيجعله  
في الغنمة) لان اهل المسكر كانوا شركاء فيما باع قبل البيع فيكون لهم الشراكة  
في الثمن ايضاً (ولو كان احتش حشيشاً وباعه جاز ذلك وكان الثمن ضيباً له



في أكثر المباح وأبى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى  
على وجه الأرض ولا تقوم على سنان واليدين  
جنس ما ينبت على ساق (أو في فروع) من  
النجم ما ينشأ على وجه الأرض والشجر ما ينشأ على سنان  
ما ينبت على ساق فكان بمنزلة الشجر (أو من سنان) ما ينشأ  
للمشركين قسمه احتبسوه وحزروه فحسب ذلك حرره  
المشركي فإن كان المشركي تاجر أو كسب الثمن أو القيمة  
المسكرة كان الثمن مردودا عليه لأن التاجر كالمالك  
فاذا ضم إليه المسكر فاحسبه كالثمن في حصة الغنيمة  
مما لم يجرده أحد حتى أخذه هذا البائع وحرزه (ولو كان  
وجده في دار الحرب من هذا الخشب الخلع فعمل به قديما  
أخرجها إلى دار الإسلام فإن الإمام يأخذ ذلك ويبيعها  
الخشب غير معمول وإلى قيمته معمول لا بقسم الثمن على ذلك  
وبجمل الباقي في الغنيمة) لأن الخشب الذي أخذ قبل العمل  
فكان من جملة الغنيمة ثم هذه الصنعة فيها منه استهلاك  
الغاصب بالمعصوب كان ممتلكا له بالضمان إلا أن هاهنا لا يمكن  
الغاصب ضمانا لأن استهلاك الثمن في دار الحرب لا يوجب  
وإذا لم يكن ضمانا لا يملك أصل الخشب ثم الصنعة التي  
من الغنيمة في شيء وأصل الخشب غنيمة ولا يمكن  
بالقسمة فيصار فيه إلى البيع وقسم الثمن بمنزلة مال  
والتفت في صبيغ غيره فأنصبت إلى صاحب الثوب أن  
يؤخذ من صاحب الصبيغ قيمة

فإن كان الثوب من جنس ما ينبت على ساق أو في فروع من  
النجم ما ينشأ على وجه الأرض والشجر ما ينشأ على سنان  
فإن كان الثوب من جنس ما ينبت على ساق أو في فروع من  
النجم ما ينشأ على وجه الأرض والشجر ما ينشأ على سنان  
فإن كان الثوب من جنس ما ينبت على ساق أو في فروع من  
النجم ما ينشأ على وجه الأرض والشجر ما ينشأ على سنان

[illegible]

فمن حضر الجامع وجلس في موضع يستقر الصلوة فإنه لا يكون له أن يجلس في موضع آخر من غير أن يترك

لو كان معدن ذهب أو فضة فالتخذ بها المصارف من المال لا بأس به بحسب  
 رحمه الله فاما في نيبس قول ابن القيم في المصنف في  
 الذهب والفضة فيرد في الغيبة ولا شيء في المصنف في  
 انه لا يمتنع الصنعة في الذهب والفضة ولا يصير انما يبيع في المصنف  
 كما قال فيمن غصب قرة واتخذ منها قبا ونفسه ... ذلك في شرح المصنف  
 والله الموفق -

باب

التجار وغيرهم ما يحل لهم من الغنيمة

(قد بينا ان من لا شركة له في الغنيمة بسهمه اوضح غايته لا يحل له . ولنا الامام  
 والعلف من الغنيمة لانه ليس من جملة الغزاة وحل ذلك لمرأة كان طريق  
 الضرورة فانهم لا تقدر ان على جهنم من دار السلام ولا يجدونها في دار الحرب  
 شراء) لانهم مقاتلون للمدو ولا معاملون معهم (فما السجاري لا يفتق الضرورة  
 في حقهم) لانهم يجدون ذلك بطريق الشراء (ثم الغزاة يتفوقون بما يكون  
 ويملقون دوابهم على نصرة الدين وتحصيل الغنائم في المستقبل بخلاف التجار  
 ومع هذا لا ضمان على التجار فيما اكروا من ذلك في دار الحرب) لانهم  
 لو استهلكوا ذلك لا على وجه الانتفاع لم يضمنوا فلي وجه الانتفاع اولي  
 (وكما ان الغزاة ان يتنازلوا من ذلك فلهم ان يطعموا من يجب عليهم نفقته  
 من العييد والنساء والاولاد اذا كانوا معهم في دار الحرب) لان حاجة هؤلاء  
 الى النفقة كحاجة انفسهم ولولم يطعموهم من الغنيمة احتاجوا الى ان يكتسبوا  
 للاتفاق عليهم (وما كان من اجير لا يقاتل فلا ينبغي له ان يرزأ) (اشياء من ذلك)  
 لانه لا نصيب له في الغنيمة وهو غير مستوجب نفقته على من استاجره وانما

(١) ما رزأته ما نقصته كذا في المغرب في الرأ مع الزاى المعجمة ١٢٢

باز  
 التجار وغيرهم ما يحل لهم من الغنيمة



فيه نفسه (والدليل على ائرق بريرة  
انسان من الحرز بغير اذنه  
او تاجر ممن جاء به فانه كما  
لا تضمن بالاستهلاك في داره

(ولو ان جنديا دبح شاة من امة  
الغنيمة فطحنها وخبزها ثم دنا تاجر الى  
لم ارباسا بذلك) لانه قد اسلمت  
لو فعل ذلك فملك العبر كان متبذرا  
ان يصير متملكه ثم المالك يخلق له الابدية  
لم يغير الطعام عن حاله والذى  
انسان فالتقه كان ضاملا له) و  
الطعام الميال لا كل على التوسع فيه  
فدعا اليه غير بغير اذن مولاهم  
الذي لا ملك فيه لاحد يكون اسر منه

(ولو ان تاجرا ذهب مع الجندي  
منها بطعام فلا بأس بان ياكل  
يثبت حق سائر الغنائم فيه باصا  
الانتفاع به (الآرى) انه لو اصاب  
ذلك المال وان لم يكن شريكا لهم  
يشترط ان يأتي به من موضع بعيد  
ما خوذ بقوة اهل المسكر قبل اصابته

البيد المأذون اذا صنع طعاما فداه الى غيره بغير اذن مولاهم ياكل ذلك بأس

حين ما شرب به (١) ...  
 كان له حو ...  
 لان مخير ...  
 دالتا ...  
 في هذا الموضع ...  
 (وماف السواب ...  
 اصله منزله ...  
 (الآثرى ...  
 يتفهم بالخل لانه مطايم وهو ادم الصائم ...  
 به ...  
 من ذلك) لان ...  
 من شركة الغنيمة ...  
 الضرورة يجوز ...  
 (ثم اذا ذهبت ...  
 الغير فان هناك ...  
 الغنيمة لا انضم ...  
 يؤدبه الامير ...  
 يخاف على نفسه وفي الاوان بان يحتاج الى ...  
 من ذلك \* وكذا ركوب المداينة ...  
 النفل \* فان وجد همارا او فرسا او بغلا او رذونا ولا حاجة به الى ركوبها بان كان  
 عنده غير ها او كان راجلا ولكن لم يلحقه عاء شديد فليس له ان يركبها وان ركب



وان كان له قيمة في ذلك الموضع فلماذا لا يرخص له في غسل الرأس بالخطمي  
وغسل اليدواشياب بالاشنان والصابون قلنا لان في الوقود معنى اصلاح  
الطعام الذي هو من اصول الحوائج فباعثاره يصير مستثنى من شركة  
الغنيمة وذلك لا يوجد في هذه الاشياء فلا يصير مستثنى (ولو وجد مجررا  
ليكن له ان يجمر به) لان هذا ليس من اصول الحوائج كالطيب \*  
(وكذلك لا يوقده) لان هذا ليس من اوقود في الرأس (فان كان في موضع من  
ارض العدو وذلك خشبهم الذي يوقدون به فلا بأس بان يوقدوا به) وعند ذلك  
يجمر به ايضا بطريق الاولى \*

(ولو وجدوا اخوة وقصاعا واوبادا فليس ينبغي لهم ان يتفعلوا بها) للوقود  
الا عند تحقق الضرورة (لان هذا بمنزلة الامتعة لا يستعمل في الوقود عادة  
(فاما الخشب الذي هو غير معمول فان كان له قيمة في ذلك الموضع فانه لا يحل  
الانتفاع به الا للوقود وان كان لا قيمة له في ذلك المكان فلا بأس بالانتفاع به  
وقد ذكرنا حكم اتخاذ القصاع والاقداح منه بعد اخراجها الى دار الاسلام  
فاما قبل الاخراج الى دار الاسلام اذا اراد الانتفاع بشيء من ذلك فلا بأس  
به) لان قبل الصنعة كان الانتفاع به مباحا له باعتبار انه غير متقوم في ذلك  
الموضع فصنعتة لا تحول بينه وبين الانتفاع به ايضا (وان اراد الامير قسمة  
الغنائم في دار الحرب فانه يأخذ ذلك من العامل فيجمله في الغنيمة بعد ان  
يمطيه قيمة عمله بان يقوم الخشب معمول لا وغير معمول فان كان باعها  
اعطاه فضل ذلك من الثمن وان كان الخشب المعمول لا قيمة له غير معمول  
في دار الحرب ولا في دار الاسلام فهو سالم لصاحبه) لانه بعمله صار مالا متقوما  
فيكون كسباله (الآري) ان من اتخذ كوزا من تراب غيره يكون مملوكا له

الخندق كوزا من تراب غيره يكون مملوكا له

شيئاً منها ليس فيها او يحمل عليها علماً او علف الغنمة الا لباس به لان من  
 حاجة ما هو غنمة وهذه الدابة في نفسها غنمة وليس له ان يركبها بحاجة  
 (و لا يحمل عليها شيئاً من متاعه او علف دابته التي يملك ولا من غير البضايا  
 حتى يجيء الضرورة) وهو المارد من الاثر ان ذلك من العارل (والضرورة في  
 الركوب ان يكون قد اعيب (ا) وهو يخاف المد وان لم يركب او لا يخاف المد  
 ولكن قد بلغ منه الجهد بحيث يخاف على نفسه او يكون قد فعل فرسه فلا يصح  
 ان يقاتل راجلاً فحشد لباس بان يركبه وان اتلف لم يضمن شيئاً في الحكم  
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى) لان الركوب مباح له شرعاً بخلاف ما يضمنه  
 من غير حاجة فانه لا يكون ضامناً في الحكم لعدم ما كذا حق فيه ولكن عليه ان يرم  
 قيمة ذلك فيما بينه وبين الله تعالى) لانه اثم في الالة لانه فيفتي باده الضمان  
 (والانقضاء بالاسلحة بمنزلة ركوب الدابة في جميع ما ذكرنا حتى كانه باحله  
 شرعاً لاجل الضرورة فهو غير ضامن لما يتلف به في الحكم وفيما بينه وبين الله  
 تعالى ومتى كان اثم في الاستعمال فانه يفتي بالغرم فيما بينه وبين ربه وان كان  
 لا يجبر عليه في الحكم) لان التوبة يلزمه في هذا الموضع وتعم التوبة بردية قيمة  
 ما اتلفه من الغنمة (والجلال للدواب بمنزلة الثياب للناس والالجمل والعروج  
 للدواب بمنزلة السلاح للرجال في جميع ما بيننا ولو وجدوا في دار الحرب اشناناً  
 او صابوا فافراد بعضهم غسل ثيابه بذلك فهو مكره) لان هذا ليس من  
 اصول الحوائج فباعتباره لا ثبت الاستغناء من شركة الغنمة (الا ان  
 الاشنان ان كان نابتاً في موضع لقيمة له فلا لباس لمن اخذه ان يتنفع به وان  
 كان في موضع له قيمة فباخذه يصير ذلك من الغنمة فهو بمنزلة ما خوذ  
 غيره وما احرزه المدوني بيوتهم فازيل قدر خص له ان يوقد النار باخطاب



والطين الذي يخدمه المدور في مائة رطل  
 على ما بيننا) وانما سبب نومه في حب الارماك هو  
 وطاه او سبب افلا يأس بان يخدموا ذلك كماله  
 لان ذلك كله للفائعين الحبل ما نعمل عليه واني  
 الامتعة فكذلك في الازمان لانهم اذا ايقظوا طعام يتبع ما سبب  
 (وان وجدوا شيئا يبيعون من العلف والاعلاف فخذوها ما وجدوا منهم  
 لا يستحب لهم ان يحملوه على الارماك الى المدور ولا على حمارهم ولا  
 عليهم الا عند تيقن الضرورة) لانهم احسن الناس بذلك في هذه  
 فاضلا من حاجتهم (فكان حكمه حكم لضعافه في انهم لا يترددون  
 حاجتهم ولو وجدوا قرا او ثيرا او ابلا ولا يأس بان يخدموا ما سبب  
 من الطعام لحاجة انفسهم) لان ههنا من جملة الضعافه  
 (الآرى) ان لهم ان يذبحوه للاكل ويكون اخس به اذا لم يكن له  
 حاجتهم فكذلك لا يأس بان يحملوا عليها ما اخذوا من الطعام لحاجة انفسهم  
 بخلاف ما تقدم (فان وجدوا الطعام ليسير على الارماك وذلك لا يفضل من  
 حاجتهم فليهم ان ياخذوا ذلك عنها ويحملوها على دوابهم ثم يسوقون  
 الارماك عريا الى المعسكر) لان استدامة الحبل عليها كانشاة (ولو كان معهم طعام  
 ادخلوه من دار الاسلام فارادوا ان يحملوا ذلك على الابل والبقر من الغنمة  
 لم يحمل لهم ذلك الا عند الضرورة) لانها وان كانت اطعمة فهي من الغنمة  
 (الآرى) ان ما يفضل منها عن حاجتهم فليست الغنمين اخذهم منهم والحمول  
 ملك خاص لهم لا سبيل لاحد على شيء منه فلا يكون لهم ان يتفقوا انما هو من  
 الغنمية من وجه فيما ليس من الغنمية في شيء من الوجوه بخلاف الطعام الذي

الحرب بين العرب والفرس في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم

الفرس في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم

الفرس في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم  
 بنو النعمان في سنة ١٠٠٠ م. وحدث في ذلك الوقت عام ١٠٠٠ م. في بيتيم

(واودع الأمير شيئا من القنائم في دار الحرب مسلما فاستهلكه لم يكن



مال امرء مسلم الا بطيبة من نفسه فان تناول رجل من ذلك شيئا بغير ضامن  
اصابه فهو ضامن له كما هو الحكم في الفنائم بعد القسمة **الارى** ان احد  
نواصاب جارية فاشتراها محصنة فله ان يطأها وهذا قول محمد رحمه الله تعالى  
عاما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكره له ان يطأها وقد بيناهما في السير  
الصغير (ولو لم ينفل الامير للسرية شيئا فاستاجر اميرهم قوما يسوتون الفنائم  
الى المسكر جاز ذلك من جملة ما اصابوا) لان الامير اعاد رسله للقتال واحراز  
الفنائم فيكون ذلك فيما يحصل به الاحراز وهو السوق دلافة وان لم يصرح  
بذلك (ثم ينبغي لامير المسكر ان يبيع مما جاؤ به من الطعام ما يودي اجر  
الاجراء وخلي ما بين الناس وبين ما بقي حتى ياكلوا وهذا اذا لم يصب  
اهل المسكر غنيمة اخرى فان كانوا اصابوا اعطى اجر الاجراء من ذلك  
ويخلى بين الناس وبين ما جاء به اهل السرية من الطعام والملف لياكلوه بقدر  
حاجتهم فان اكلوا ذلك كله قبل ان يباع فلا اجراء مقدار اجرهم فلا ضمان على  
احد فيما ياكل منه ولكن ان غنموا غنيمة اخرى قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام  
اعطى من ذلك اجر الاجراء والاعطام اجرهم من بيت المال) لان هذا دين  
وجب حاجة المسلمين فيقضيه من مال المسلمين ولان الغزم مقابل بالاسم  
والله الموفق

### باب

### ما جاء في الغلول

(واذا وجد الغلول في رحل رجل او جمع ضربا ولم يبلغ به اربعين سوطا) لانه  
ارتكب جرمة ليس فيها حد مقدر فيمزرعها ولا يبلغ بالتعزير شيئا من الحد قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم بلغ حداني غيره فهو من المعتدين (ولا يحرق رحله

ضامناً له) لأن الحق فيه غير متأكد قبل الاحرار فاستهلكه قبل الابداع  
وبنده سواء والابدع ليس من الاحراز في شيء (والامام ان يذبحه) لانه حلال  
فيما يتخذه (ولو استهلكه قبل الابداع اذبحه على ذلك فبعده) أولى الا ان يكون  
علماء فأكاله خفيئاً لا يؤذيه فيه اذا كان من جملة الغائبين كما لو أكله قبل الابداع  
ولو كان قال له ان استهلكته فانت ضامن له كان هذا الشرع باطلاً) لانه مخالف  
لحكم الشرع من حيث اشتراط الضمان على الامين واشتراط الضمان قبل تأكيد  
الحق فيه بالاحراز (وان قال حين دفعه اليه هو عليك قيمته او هو عليك بان  
دفعه فرضي به القابض فهذا بيع) لانه صرح بالبيع الصحيح او بالبيع الفاسد و  
البيع فاسداً كان او صحيحاً بمنزلة الاحراز من الامام فان الملك يثبت له اما بصحبه  
او عند القبض كما ثبت بالقسمه \*

(ولو نفل امير العسكر لسرية بعثها الربع بمسد الخس فجاءوا بطعام فلا باس بان  
تناولوا منه وان كانوا اغنياء عنه اهل العسكر واهل السرية في ذلك سواء)  
لان التنفيل لا يؤثر في حكم تناول الطعام والعاف فان حق المنفيل بمنزلة  
سهام الغائبين وفي السهام التفاوت بين الفرسان والرجلة ثابت ولم يمنع ذلك  
التسوية بينهم في اباحة تناول فكذلك النفل \*

(ولو نفل للسرية جميع ما اصاب فلا باس لاهل السرية ان تناولوا منها لقيام  
شركتهم فيها بسهامهم وليس لاهل العسكر ان تناولوا من ذلك شيئاً) لانه  
لا نصيب لهم فيه فخلطهم فيما جاء به اهل السرية بعد التنفيل كحال التجار في النعمة  
(ولو كان الامير قال للسرية من اصاب منكم شيئاً فهو له خاصة فليس لاحد منهم  
ان تناول من طعام قد اخذه صاحبه الا بالثمن او ان يعطيه صاحبه) لان هذا  
التنفيل بمنزلة القسمه فكل من اصاب شيئاً بعد هذا فقد اخضعه لملكه ولا يحل

اشترط الضمان على الامين مخالف  
لحكم الشرع

قال جل اسلمان دني به داي به في امة ن حيطان العيمة شيطات به موي  
 قال كل شي و قدرو كدره على عه در رب الما و انه ليس فيه احراق  
 الرجل ان هديره ان من وقت الحاج لا يجوز و ان با بر صبي الله عنه  
 يس في العلول قمع ولا نكال به و هـ اصبر بجمه اي احراق الرجل فان ذلك  
 اعظم النكال (و كما لا يحرق رجل انال لا يحرم سبه من الغيمة و من العشاء)  
 لا به لو سرق مالا لا يصيب فيه لا يحرم سبه به فاذا كان له فيه يصيب اولي  
 (والذين) يقولون با حراق حمله قتلون لا محرو المصحف ولا الجوان  
 ولا السلاح (به) تقاس سر الزامه فان ملوا انما لا يحرق الحيوان لمعي  
 المثلة فنبغي لهم ان يذبحوه ثم يحرقوه وان قالوا لا يحرق السلاح لانه  
 زوي به على العمان و كذلك ان الزامه لا يسب صاحب في العادة  
 الا ما يحتاج اليه انال رواه ابن حبان هذا حديث الروي فيه ان العلول  
 عماري ما كثر في زمن من الازمنة اكثر منه في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم كثره المنافقين والاعراب الذين يعرفون معه وهم كانوا اصحاب غلول وكان  
 البرحي يربل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يفعلون وما يعتدون  
 واهل النفر لم يدعوا شاة من دعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عاربه  
 الا ووه لو كان حرق رجل احد لمتوا زانه به تسبوا رست به و جدد ذلك  
 في شي من التائب انما ورد في ان احدي لا صل له ثم فيه اثبات حد  
 بخديث شاذ و اثبات ما يحالفه اصول مدي به مع شبهات بل هذا  
 الحديث الشاذ لا يجوز وكيف به ما يدري باسباب (ارأيتهم) ثيابه التي  
 عليه انحرق و يترك عريا فاعلمه لا يؤمن عليه ان يموت من البرد (ارأيتهم) ان  
 لم يكن له رجل انحرق مناء الذي في بيته بالنفر او ما عنده من ودية او عارية

ولا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة (ووجه ضعف حديث تحريق رجل الاله)

عاصم) لانه خائن واخذ ما في بيوتهم  
لان له منها حصه ومن حرقه  
(وهذا قول اليهود من التلمذات)

ويروون فيه حديثا عن الحسن بن علي  
ثم يحرق رحله الا ان يكرهه صنف من صنف  
وقد ذكر الاوزاعي بن جرير عن الحسن بن علي

لم يصحوا هذا الحديث لانهم اذروه به  
لم يذكر اسم الرجل الذي سمعوا عن الحسن بن علي  
ذكر في الكتابات بعضها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

من ظهر منه غلول ولم يشغل باله في ربه  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه  
رحل النبي عليه الصلوة والسلام اذ جاءهم سائر

فقال الناس هنيئلا الجنة وقال صلى الله عليه وسلم  
الشملة التي اخذها يوم فخر من العظام باصبعه  
سمع الناس ذلك جاء رجل بشرا لوسر اكبر

شراك من نار وقيل رسول الله صلى الله عليه وآله  
كلاني رايتهم يجر الى النار بعباءة غلها  
الغلول في قوم قط الا القى في قلوبهم الرعب ولا فشا الزنا في قوم الاكابر فيهم

الموت ولا نقص قوم الكيال والميزان الا قطع عنهم الرزق ولا حكي يوم على  
قوم بغير حق الا فشا فيهم الدم ولا نقض قوم العهد الا طاع عليهم العدو ونسا  
(١) باسم الآلة منه (دعم) يحي مدغم الاسود مولى رسول الله صلى الله عليه وآله

وما خاز الغلول في قوم قط الا القى في قلوبهم الرعب ولا فشا الزنا في قوم الاكابر فيهم الموت ولا نقص قوم الكيال والميزان الا قطع عنهم الرزق ولا حكي يوم على قوم بغير حق الا فشا فيهم الدم ولا نقض قوم العهد الا طاع عليهم العدو ونسا

الحكم  
ببيع من يزداد

إذا كان هو المنادى على سلعة فإن طلبه أنسان بمن سواه فلم يسكت عن النداء  
فلا بأس بغيره أن يد وان سكت في النداء ركن في ذلك لم يحل لأحد  
أن يزداد ذلك بكونه اسماً على سواه القبر (وإن كان نادى هو الدلال  
فإن يجبره صاحب المتاع يجوز بغيره أن يزداد إذا أخبره بذلك فركن إليه  
لم يحل لأحد أن يزداد بعد ذلك \* وذكر عن كحول أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم نهى عن بيع السهام حتى تقسم \* وبه أخذ فان بيع الغازي سهمه  
قبل القسمة باطل) لأنه باع مالا يملك (الآثرى) أنه واعتق كان عتقه باطلا  
فاليوم أخرى أن يكون باطلا (الآثرى) أنه لا يدري أن نصيبه أين يقع وما دام  
في دار الحرب لا يدري أنه هل يبقى حيا حتى يكون له نصيب أو يموت قبل  
الاحراز (وهذا هو الراد بما يرويه عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغنم حتى تقسم) وقد بينا  
أن بيع الامام الغنا ثم قبل القسمة جائز فيكون الراد بالنهي بيع الرجل سهمه  
\* وذكر \* (عن الشعبي رحمه الله عليه في الرجل يشتري الجارية من المغنم ثم يجد  
بها داء قال يردّها \* وبه أخذ فان المشتري يستحق عطلاق العقد سلامة المقتود عليه  
سواء اشتراه من الغنمة أو من المالك فاذا لم يسلم له ذلك ردها لأبى فان كانت  
الغنمة لم تقسم رد عليه ثمنها وان كانت قد قسمت بيعت الجارية مع بيان  
عيبها ويملك الاول ثمنها من الثمن الثاني فان اضل شيء منه جعل في بيت المال  
وان نقص الثمن الثاني عن الثمن الاول فذلك على بيت المال ايضا) ثم ذكر بابا  
في كيفية الرد بالعيب وقد بينا ذلك فيما أملىناه من شرح الزيارات  
والله اعلم بالصواب \*

لأنسان في رحله ﴿أرأيتم﴾ رجلين اذ ركل واحد منهما صاحبه.. وأما من ركل  
واحد منهما بالحق فاعند كل واحد منهما من متاع صاحبه ثوبان ﴿ومما﴾  
مجنمين في رجل غل بعضهم وعلم به صاحبه ولم يخبروا به أصعب الخرق ماء من ماء  
او متاعهم بكتماهم عليه واستكثر من الشواهد في قول من يتدل بخرق  
رجل الغال ثم ذكر الاصل الذي بياني في كتاب الاستمسان ( ان الكبار من  
الصحابه رضوان الله تعالى عليهم كانوا لا يملكون خبز الا واحد حتى يشهد به  
غيره معه او حتى يخلف كما هو قول علي رضي الله تعالى عنه فإذا كان هذا  
مذهبهم فيما ثبت مع الشبهات كالميراث وفي الاستمسان الذي لا يتفق به  
حكم منزوم فكيف يعتمد على حديث شاذ في اقامة حد عظام وهو احراق  
رجل الغال فان ذلك مما لا يجوز اباته مع الشبهة ﴿الاروى﴾ ان الصحابة  
رضوان الله تعالى عليهم اتفقوا على حد الخمر ثم كان علي رضي الله تعالى عنه يقول ما  
كنت لاقيم على رجل حدا فيموت فيكون في نفسي من ذلك شيء الا حد الخمر  
فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و ابا بكر رضي الله تعالى عنه (بإسناد)  
فهذا تبين ان قول من يقول باحراق رجل الغال ضيف جدا والله الموفق •

### باب

#### ﴿الشراء فيمن يزيد وبيع السهام﴾

(ولا باس ببيع الغنائم فيمن - يزيد فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قسيبا  
وطسا - بيع من يزيد واما اوردت هذا لان من الناس من يكره بيع المزايدة  
وقال انه استيام على سوم الغير وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يستام الرجل  
على سوم اخيه وليس كما ظنوا فلا يستام على سوم الغير انما يكون بعد ان يركن  
كل واحد منهما الى صاحبه والمزايدة تكون قبل ذلك حتى ان صاحب المتاع

﴿الصحابه كانوا لا يملكون خبز الا واحد حتى يشهد به غيره معه او حتى يخلف﴾

﴿باب الشراء فيمن يزيد وبيع السهام﴾



من السبايا والمنفعة عام

من السبايا والمنفعة عام

(وإذا سبي أهل رجل من أهل الحرب وذهبوا في سبيهم حتى إذا سبوا  
 بآمان فقال آتيك بهم حتى أشتريهم أو أدفعهم في دار الآمان أو أدفعهم إلى  
 أو يكون ذمياً فيقول المسلم نعم لا نقي على شيء منهم ومنهم من دفع في سبيهم  
 لأنه ما جرى بينه وبين الحرب عتقه وأما ما جرى بينه وبين آو لأنه أمومه  
 لا ثبت الملك للحربي فيهم ولا يلزم المسلم الأمان من تصرفهم ولو كان  
 يستحب له أن يفي بعهده) لأن الرهبان مبهمة من أحلاقهم زوجه من  
 من صفات المنافقين به ورد الأثر (وأنه لا بأس من سبيهم من سبيهم من  
 يخلف الحربي الوعد إلا التيقن أنه لا بأس بنسبهم من سبيهم من سبيهم من  
 لأن في هذا تحصيل مقصود الحربي (فلا يكون من حيث الوعد في  
 شيء إلا الزوجة فإنه لا ينبغي له أن يمتنع حتى يخلف الحربي الوعد) لأن الحربي  
 إذا اشتراهم تمتع وكانت أمته بخلاف الأولاد ففي عتقه إياها قبل  
 خالف الوعد وهو نظير ما قلنا في المكاتب بشترى زوجته مع أولاده منها فاعتق  
 الولي بعض أولاده بغير عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها لأن في  
 اعتاقه الولد يحصل للمكاتب مقصوده وليس في اعتاق الزوجة تحصيل  
 مقصوده فلما بعد أداء بدل الكتابة تكون مملوكة له بطأها ملك البين  
 (فإن أخلف الحربي الوعد فلا بأس للمسلم بأن يتصرف فيهم بما شاء لأن ما أخلف  
 الحربي يرتفع حكم ذلك الوعد وانما يتبين ذلك بأن لا يجيء إلى الوقت  
 الذي وقت له فإن كان لم يوقت له في ذلك وقتاً فذلك على قدر الذهاب والجمي  
 ومقدار أيام على قدر ما يرى أنه يحبس لجمع المال) لأن الباء على الظاهر واجب فيما

باب من السبايا والمنفعة عليهم والمهدية في سبيهم

الوفاء بالمهدية من إخلال المؤمنين وخالف الوعد من صفات المنافقين

الكاتب إذا اشتري زوجته معها فاعتق الولي بعض أولاده بغير عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها لأن في اعتاقه الولد يحصل للمكاتب مقصوده وليس في اعتاق الزوجة تحصيل مقصوده فلما بعد أداء بدل الكتابة تكون مملوكة له بطأها ملك البين (فإن أخلف الحربي الوعد فلا بأس للمسلم بأن يتصرف فيهم بما شاء لأن ما أخلف الحربي يرتفع حكم ذلك الوعد وانما يتبين ذلك بأن لا يجيء إلى الوقت الذي وقت له فإن كان لم يوقت له في ذلك وقتاً فذلك على قدر الذهاب والجمي ومقدار أيام على قدر ما يرى أنه يحبس لجمع المال) لأن الباء على الظاهر واجب فيما

ممن لم يشهد القتال لأن لهم في المشهود به نصيباً باعتبار الخس وبطلت أيضاً شهادة المسلمين على من سرق من بيت المال شيئاً ثبتت الحق للشاهد في ذلك واحداً لا بقول بهذا «فصر فنا» أن الشرقة العامة لا تمنع قبول الشهادة وأنه إنما يمنع قبول الشهادة باعتبار شرقة المالك لأن الشاهد يثبت المالك لنفسه بشهادته إذا ما من يثبت حقاً ما لا يمكنه أن لا يمنع قبول شهادته (الآرى) أنه لو شهد مسلمان على رجل أنه بنى داره هذا في طريق المسلمين أمره الإمام بهدمها حتى يعيد هاطر بقا كما كانت ومعلوم أن في الطريق حق لكل أحد فكان للشاهد منتفعاً بشهادته من هذا الوجه ولكن لما انعدم المالك له في المشهود به واليد كانت شهادته مقبولة «فكذلك ما سبق» والله اعلم

### باب

﴿ ما يتباح أهل الإسلام بينهم مما يخذونه من الأطعمة والأعلاف ﴾  
(قد بينا أن لكل واحد من الغائبين حق تناول من الطعام والعلف قبل إحرار الغنمة بالدار فإن أصاب أحدهم شيئاً من ذلك كثير أفليأخذ منه مقدار كفايته وليقسم سائر ذلك بين أصحابه) لأنه باعتبار سبق يده إليه صار أحق به بقدر حاجته فله فيه فيما بغضل عن حاجته أن يوصله إلى المحتاجين منهم

(فإن أراد أن يحمل الفضل إلى منزل آخر نظر فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل شيئاً فلا بأس له بذلك) لأنه من جملة حاجته وتجدد الحاجة إلى الطعام والعلف في كل منزل معلوم وما يعلم وجوده بطريق الظاهر فهو كالتواجد حقيقة (الآرى) أن من لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج إليه للذهاب والرجوع في طريق الحج وما يترك للعمال - في هذه المدة لا يلزمه الحج - وباعتبار حق يده صار هو أحق بما كان مشغولاً بحاجته فكان له أن لا يعطيه

أن الشريعة العامة لا تمنع قبول الشهادة  
لو شهد مسلمان على رجل أنه بنى داره هذا في طريق المسلمين أمره الإمام بهدمها  
باب ما يتباح أهل الإسلام بينهم مما يخذونه من الأطعمة والأعلاف  
﴿ ما يتباح أهل الإسلام بينهم مما يخذونه من الأطعمة والأعلاف ﴾  
(قد بينا أن لكل واحد من الغائبين حق تناول من الطعام والعلف قبل إحرار الغنمة بالدار فإن أصاب أحدهم شيئاً من ذلك كثير أفليأخذ منه مقدار كفايته وليقسم سائر ذلك بين أصحابه) لأنه باعتبار سبق يده إليه صار أحق به بقدر حاجته فله فيه فيما بغضل عن حاجته أن يوصله إلى المحتاجين منهم  
(فإن أراد أن يحمل الفضل إلى منزل آخر نظر فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل شيئاً فلا بأس له بذلك) لأنه من جملة حاجته وتجدد الحاجة إلى الطعام والعلف في كل منزل معلوم وما يعلم وجوده بطريق الظاهر فهو كالتواجد حقيقة (الآرى) أن من لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج إليه للذهاب والرجوع في طريق الحج وما يترك للعمال - في هذه المدة لا يلزمه الحج - وباعتبار حق يده صار هو أحق بما كان مشغولاً بحاجته فكان له أن لا يعطيه

ومن في بدفعه القول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقه بالحجة

ولا ية الشهادة دون ولا ية القضاء

فتحو الحصن ثم قال المسلمون لناس منهم هو لاء من ارة كج وقال اوثك  
 القوم نحن من احرارهم فانقول قول اوثك التوم مع ايمانهم لان من في بد  
 نفسه القول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقه بالحجة ومن في هذا النوع  
 ظاهر يدفع به الاستحقاق ولا يثبت بالاستحقة فهم انفسهم مدماضهم المسلمون  
 عليهم قلنا هم هذا الظاهر يدفعون ظهور الاستحقاق على انفسهم لان  
 الظهور عليهم انما يوجب الاستحقاق في حق من لم يتاوله الصلح والامارفا  
 لم يثبت ان هؤلاء من جملة من لم يتاوله الصالح لا يثبت الاستحقاق عليهم  
 وبهذا تبين انهم يدفعون الاستحقة عن انفسهم فانقول قولهم مع ايمانهم  
 فان شهد عليهم شهود عدول من المسلمين او من اهل البصرة انهم من ارة فهم  
 قبلت الشهادة لان الثابت بالبنية العادلة كالثابت باقرار الخصم ولا يمنع قبول  
 هذه الشهادة بسبب ما للشهود في المشهود به من النصيب بالسهم والارض  
 لان ذلك ليس بشركة مالك وقد بينا ان مثل هذه الشركة لا يمنع قبول الشهادة  
 الا ترى انه لو شهد به قوم ممن لا نصيب لهم في التسمية كان للقاضي ان يقضى  
 بشهادتهم وان كان القاضي من جملة الغائبين ومعلوم ان ولاية الشهادة  
 دون ولاية القضاء فاذا كان النصيب للقاضي بهذا الطريق فلا يمنع صحة قضاؤه  
 فيه فانصيب للشاهد اولى ان لا يمنع قبول شهادته فيه ثم استكثر من  
 الشواهد لذلك حتى قال (لو شهد قوم من الغزاة على واحد منهم بالنقل  
 قبلت شهادتهم مع وجود النصيب لهم في المشهود به ولو لم تقبل شهادتهم  
 في ذلك لاجل نصيبهم لم يقبل فيه ايضا شهادة آباءهم واولادهم لان شركة  
 الملك كما يمنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك يمنع قبول شهادة آباءه  
 واولاده في ذلك ولو بطلت الشهادة لهذا بطلت فيه شهادة الفقراء والمساكين

المنزل احق به وايس الاخر ان يحوله منه لان يده سبقت اليه والاحراز في  
 المباح يحصل بسبق اليد كالصيد والخطب والحشيش \* فان كان اخذ من ذلك  
 موضعا واسما فرق ما يحتاج اليه فله ان ياخذ منه ناحية لا يحتاج هو اليها  
 فيزلهاء \* لانه باعتبار سبق يده انما صار احق به لحاجته \* ولو طاب ذلك منه  
 رجلان كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل فيه فاراد الذي بدر اليه ان يعطيه  
 احدهما دون الآخر كان له ذلك لان حاجة من اختاره كحاجته - وعند قيام  
 حاجته هو احق به باعتبار يده فكذلك عند قيام حاجة من اختاره لانه قد  
 يرغب في مجاورة بعض الناس دون البعض ويمد الانسان ذلك من  
 حوائجه والدليل عليه حديث الزبير رضي الله تعالى عنه فانه كان يسبق الناس  
 الى المنازل فيجمل على كل موضع علامة فاذا جاء اصحابه اعطاهم تلك المنازل  
 التي كان اخذها \* ولو بدر اليه احدهما فله فاراد الذي كان اخذه في  
 الابتداء وهو عنه غنى ان يخرج عنه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك لان  
 هذا الرأي كان له باعتبار يده وقد اعترض عليها اخرى هي محقة باعتبار حاجة  
 صاحبها فليس له ولاية ابطاله عليه فان قال انما كنت اخذته لهذا الآخر  
 بامر له لا لنفسى استخلف على ذلك لانه اخبر بخبر محتمل فيحاف على ذلك  
 لا نكار خصمه وبعد الخلف له ان ياخذه من يد الذي بدر اليه \* لانه تبين  
 ان يده فيه كانت كيد الذي امره بذلك وقيام حاجة الامر مع غيره من  
 اثبات اليد عليه فاذا ظهر ان يده بيد متعدي امر بازائها وهذا هو الحكم ايضا  
 فيما يفضل من حاجة الاخذ من الطعام والعلف اذا قال اخذته لقلان بامر  
 رولوا رجلين من اهل المسكر اصاب احدهما سمير والآخر قضبا فبادلا  
 وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى

احكام النزول  
 معنى وعرفان

غيره (وان كان يعلم انه يحسب في المنزل الآخر مثل هذا ولكنه يكره السبب في المنزل الآخر فامله يشق ذلك عليه فعليه ان يدفع الفضل الى الشاغلين من اصحابه) لانه فاضل عن حاجته يتكهنه من اصابة مقدار حاجته في المنزل الآخر وحاجة اصحابه الى ما في يده. نتيجة في الحال (فيس له ان يعمهم حقهم لمعصين الراحة لنفسه او لطمأنينة قلبه فان ابي ان يعطيهم فخذوا ذلك منه فلا بأس في الفصل الثاني \* ومكره في الفصل الاول) لانه اذا لم يكن له حق المنع شرعا فهم في سعة من الاخذ بنزلة صاحب الدين اذا ظفر بخمس حقه ودان كان له حق المنع شرعا فليس لهم ان يبطلوا عليه هذا الحق بالاخذ منه خروجه يده ههنا (وفي الوجوهين لا ضمان عليهم) لانها غير محررة بالدار فلا تضمن مسهلها باشتياها (وان اخذوا اذلك منه فخاصهم الى الامام قبل ان ياكولوا وان كان هو محتاجا الى ذلك رد الامام عليه) لان الاخذ منه مع قيام حاجته تعدو على الامام اذ لانه اليد المتعدية (وكذلك ان كانوا جميعا غنيين عنه) لان يده الى ذلك كانت اسبق وانما يجوز الاخذ منه باعتبار الحاجة للمحتاج (فاذا لم يكن الاخذ محتاجا اليه كان متمديا في ازالته يده \* وان كان الثاني محتاجا اليه دون الاول لم يسترده منه الامام) لانه محقق في اخذه منه وعلى الامام تقرير اليد المحقة.

(فاما اذا كانوا غنيين عنه فلا مام ان ياخذهم منها في دفعه الى غيرهما) واذا ثبت بهذا الطريق ان له ولاية لاسترداد من الثاني ثبت له ولاية الرد على الاول لمراعاة قلبه كمالو تخصاء يده قبل ان ياخذ منه وهذا الحكم الذي ذكرنا في كل ما يكون للمسلمين فيه حق كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد لا تنظار الصلوات والنزول بمعنى او عرفات للجمع حتى اذا ضرب رجل فسطا طافي مكان وقعد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك معروف بذلك فالذي بدر الى ذلك

لصاحب الدين اذا ظفر بخمس حقه ان ياخذ منه

10

۱- ...  
 ۲- ...  
 ۳- ...  
 ۴- ...  
 ۵- ...  
 ۶- ...  
 ۷- ...  
 ۸- ...  
 ۹- ...  
 ۱۰- ...

[illegible]

(وان كان الآخذ مأجورا ، والعقود - - - - - لا يملكه  
واخذها . - - - - - هو الحق به . - - - - - فانه اذا اخذ  
برصه او - - - - - ان كان غرضه - - - - - ثم احتاج الى بدل الا - - - - -  
لها - - - - - ان كان - - - - -  
الوجود - - - - -  
لشرطه ، الحق ، - - - - -

وان احتاج الآخذ الى خدمة الجاهل بنفسه لم يرجع به رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الله تعالى  
 (لاخذ) لان باعتبار حاجة الآخذ ودايمته يد ما لم ينقطة فلا يكون لاحد ان  
 له ان يغير ربه وان احتاج الى ذلك  
 وان اشري احدهما خنطة من صاحبه مما هو غنيمة يدراهم من مال المشتري

من صاحبه وليس هو ببيع -  
 مقدراً حاجته الا ان قد حاجته ما  
 يستترى كل واحد من صاحبه  
 الاخفاف على المائدة اذ ان اوانا -  
 ذلك بما وان كل واحد من  
 بغير رضاه بعد وجود التراضي بينهما  
 المذهب باعتبار الاجابة  
 (وان كان كل واحد منهما معاد الى ما  
 الى ذلك ايضا فارد احدنا قصص  
 يده يد شقة فان صاحبه احده  
 منه كما لو كان هو الذي بدر اليه  
 (وان كان البائع محتاجا الى ما عطي وكان المشتري  
 اعطى ورد ما اخذ) لان صاحبه لو كان هو الذي بدر اليه في  
 غنيته كان له ان ياخذ منه لحاجة اليه ويكفي ان كان هو الذي  
 الا ان هنا ان ياخذ منه من غير ان يطبخ شيئا وهاهنا برضا به صاحبه  
 لانه لو لم يرد ذلك عليه كان غروا منه والغرو حرام حتى لو كان  
 له ان ياخذ لحاجة اليه اذا كان الموهوب له غنيا عنه من غير ان يطبخ شيئا  
 (وان كان حين قصد الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه  
 له ان ياخذ منه) لانه هو الذي سلطه على الدفع الى غيره فكان دفعه  
 هذا المحتاج ثم اراد ان ياخذ منه وقيام حاجة من في يده في مثل هذا  
 الاخذ منه (ولو تبايها وهاهنا ان او محتاجان او احدهما غني والآخر محتاج

يتم الاضاف على المائدة ان يمدوا يداهم الى ما بين يدي النير بدون رضاه

بدرهم كان ذلك جائزاً وإن التمس في الغنية وإن كان هو مبيعاً، فبما صنع  
فيما مضى.

(إن قال السامع: أكدت أنك الخطئة قبل أن يجزئ البيع فرد على الداعم  
وحيث لم يصدق ولم يرده عليه الدرهم حتى يقيم البيعة كان استهلاكها  
قبل إجازة البيع) لأن ما عرف قيامه فلا أصل لما هو مسلم. علم المالك وهذا لأن  
الاستهلاك حادث فأنما يحال بخدوئه إلى أقرب الأوقات، فإذا أراد استناده  
إلى وقت سابق لم يصدق على ذلك إلا بحجة.

(وإن رجع إلى أصاب أحدهما حنطة والآخرة ربا فأراد أن يشايها فليس لها  
ذلك) لأن الذي أصاب الثوب ممنوع من الانتفاع به من غير ضرورة  
فيكون ممنوعاً عن التصرف فيه أيضاً بخلاف الضمام (فإن فعلوا استهلاك كل  
واحد منهما ما يشاء من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على واحد منهما إلا أن  
بائع الثوب مبيع في البيع) لأن حق التصرف في الغنية الإمام فهو بمنزلة (أ)  
على رأي الإمام بهذا التصرف فيكون مبيعاً فيه والمشتري للثوب قد  
استهلك ثوباً من الغنية من غير ضرورة له في ذلك فيكون مبيعاً أيضاً.

(وإن لم يستهلكا ذلك حتى دخلا دار الإسلام فقد وجب على كل واحد منهما ما ردهما  
في يده) لأن ما جرى بينهما من المباينة كان باطلاً في يديهما من  
جملة الغنية وقد أكد حق الغائبين فيه بالأحرار فعليه رده وإن استهلكه كان  
ضامناً لأن الطعام أنما يخالف بسرائر الأموال قبل تأكيد الحق بالأحرار فأنما  
بعد التأكيد فهو كسائر الأموال يجب قسمته بين الغائبين ولا يحل لأحد  
منهم أن يتناول شيئاً من ذلك بغير ضرورة ولهذا كان كل واحد منهما ضامناً  
لما استهلكه (وإن كان في دار الحرب بعد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض

فدفع الدراهم وقبض الخنطة هو الحق من يريه اذا كان قد دفع الدراهم  
 لانه ثبت بده عليها بطيب نفس صاحبه وقت كدته يد خارجة (من رده  
 نقض البيع والخنطة قائمة بينهما فيه ذلك) لانه ما جرى به عهده  
 حقيقة فانهما في تناول طعام الغنيمه سواء (فيريده المشتري الخاصة ويحضره  
 وان كانا غنيين عنها او كان البائع محتاجا اليها او المشتري غنيا من كان  
 هو المحتاج اليها فلي البائع ان يرد عليه ثمن) لانه اخذ منه من غير سبب  
 معتبر شرعا (والخنطة سائلة للمشتري) لان يده فيها انصرفت بخاتمة حجة  
 لا تسليم البائع اليه فان البائع اذا كان غيا عنها لم يكن له ان ياخذها منه غير رده  
 (وان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد ثمن عيده وما استهلكه البائع  
 سالم له على كل حال فان ذهب المشتري وما يقدر عليه البائع ايرده له  
 فهي في يده بمنزلة اللقطة الا انها مضمونة في يده) لانه قبضها على قصد انكاس  
 لنفسه حكمه كحكم الملتقط لتصد التملك بالاخذ ثم يدوله ذلك في الاموال  
 والتعريف والتصدق به بعد التعريف على ما هو معلوم في اللقطة  
 (فان رفع امرها الى صاحب المغانم والمقاسم فقال قد اجزت بملك فهايت  
 الثمن جازله ان يدفع الثمن الى صاحب المغانم) لان الملتقط ان يدفع اللقطة الى  
 الامام اذا طلب ذلك منه فهذا مثله (فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك فظفر  
 فان كان قد استهلك الخنطة قبل ان يحضر صاحب المغانم البيع فالدراهم مردودة  
 عليه) لان صفة الاجازة تستدعي بقاء المقود عليه في يد المشتري فان الاجازة  
 في حكم نبوت الملك للمشتري في محلها كانشاء العقد فاذا بطلت الاجازة  
 وجب رد دراهمه عليه (فان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدراهم في الغنيمه)  
 لان اجازة صاحب المغانم بيعه كانشاء العقد منه ولو باع بنفسه الطعام من الناعمين

لم يكن لغيره ان يأخذه منه وان كان محتاجا اليه ودار الحرب ودار الاسلام  
 في ذلك سواء فكذلك اذا احتشبه له لغيره (لان يد اجيره كيدته بخلاف  
 الطعام فانه من جملة الغنيمة حتى لو بقي الى وقت القسمة كان مقسوما بين  
 الاثنين فاذا كان الاجير محتاجا اليه والمستاجر غنيا عنه كان المحتاج اليه احق  
 به (ثم في الطعام ان سلمه الاجير الى المستاجر حين جاء به ثم اراد ان يأخذه بهد  
 ذلك حاجته اليه وغنا المستاجر عنه فله ذلك) وبه يظهر الفرق بينه وبين  
 الخسيس (واذا اخذه ههنا لم يسقط حقه في الاجر) لان حكم العقد قد انتهى  
 بالتسليم اليه وقدقرر حقه في الاجر ثم الاخذ بمذنبه منه بحق لا يكون  
 فرق الاخذ بطريق النصب وذلك لا يسقط حقه في الاجر فهذا اولى  
 (وان كان استاجره لياثمه بالملف من بعض المطاير ولم يسلم له مطمورة بعينها  
 فانه بعد ذلك فله اجره مثله لا يجاوز به ماسمى له من الاجر) لان العقد كان فاسدا  
 لجبهاته المتوفد عليه وهو ذهابه ومجيئه والحكم في الاجارة الفاسدة وجوب  
 اجر المثل بعد ايفاء العقود عليه وكذلك لو لم يجد شيئا فرجع اليه) لانه قد اقام  
 العمل الذي اساجره عليه وهو الذهاب والطلب فله اجر المثل بخلاف ما سبق  
 في العقد الصحيح انه اذا منعه ما جاء به لم يكن له عليه اجر المثل لان هناك  
 بالذم يصير في حكم العامل لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره حتى ان  
 هناك لو لم يجد شيئا كان له اجر الذهاب ايضا لانه كان عاملا في الذهاب  
 وهو غير عامل له في الرجوع حين لم يأت بالطعام والملف (فعرفت) انه لا  
 فرق بين العقد الفاسد والصحيح بل في الموضعين جميعا ان لم يدفع اليه ما جاء به  
 فلا اجر له وان لم يجد شيئا فله الاجر في الذهاب من المسمى في العقد الصحيح  
 ومن اجر المثل في العقد الفاسد ولا اجر له في الرجوع لانه غير عامل له في ذلك

الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بعد ايفاء العقود عليه

الثوب ان يردده في النعمة كالمو كان هو الذي اصاحه ابتداءه وانما روى عن  
الحظفة فالحكم في حقها ما هو الحكم في الفصل الاول من السير جربها  
او غناها او حاجة الاخذ دون المعطى او المعطى دون الآخذ في جميع ما ذكرنا  
(فان كان المشتري للحظفة قد ذهب بها ولا يوقف على ارضه عند صاحب النعم  
الثوب ممن هو في يده كالمو كان هو الذي اخذه ابتداءه وان كان لا يأخذ  
لثوب هو الذي لم يوقف عليه فان صاحب النعم لا يرضى بمشتري الحظفة  
بشيء ماداموا في دار الحرب بمنزلة ما لو كان هو الذي اصاحها في الابتداء وان  
كان اخرجها قبل ان ياكلها اخذها منه صاحب النعم جميعا في النعمة)  
(ولو ان رجلا من اهل العسكر استاجر رجلا ليتغف له فذهب الرجل  
الى بعض المطامير واتاه بذلك العلف ثم قال قد بد الى ان لا اعطيك هذا  
واخذته لنفسى واراد عليك الاجر واني المستاجر الان ياخذته فان اقر الاجير  
انه جاء به على الاجارة اجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه او كانا  
غنيين عنه) لان يد الاجير كيد المستاجر وقد صحت هذه الاجارة لان  
الاجير عقد العقد على منافعه وما استوجر عليه ليس من عمل الجهاد في شئ  
(وان كان الاجير محتاجا الى ذلك والمستاجر غنيا عنه فله ان يمنه) لانه  
لو كان في يد المستاجر كان الاجير حق الاخذ منه لحاجته فاذا كان في يد  
الاجير اولى ان يكون له حق المنع منه (ولكن لا اجبر له عليه وان كان قد اخذه  
منه رده عليه) لانه لم يسلم اليه المقود عليه حين يمنه ما جاء به \*  
(ولو كان استاجره ليحتش له حشيشا والمثلة محالها فله مستاجر ان ياخذ  
منه وان كان هو غنيا عنه والاجير محتاجا اليه اذا اقر انه احتشه له) لما بينا  
فيما سبق ان الحشيش ليس من جملة النعمة (ولو احتشه المستاجر لنفسه

رحمت راسه وبجسده العظمى

(وان كان اهدي اني بصر . ديت و عر من عرس العسكر وسانك  
 له خاصة) لان الهدية الى مثله لم تكن على وجه الخوف منه او طلب الرقي به  
 وان كان من الخوف «عذر» مونة في نفسه لا يبره اذ لا مع له فيكون  
 ذلك ساء له خاصة وعلى هذا قالوا واهدي . في بنت او واعظ شيئا فان ذلك  
 ساء له خاصة) لان الذي حمل المهدي الى النساء اليه والتقرب اليه معنى فيه  
 خاصة بخلاف الهدية الى الحكام فان ذلك رسوة لان معنى الذي حمل المهدي  
 على التقرب اليه ولايته الثابتة بتقلبه الامام له والامام في ذلك نائب عن  
 المسلمين (والاصل في ذلك قول النبي عليه الصلوة والسلام هذا ان اسراء غلول  
 لهم ذا حسر اذ ذلك لانفسهم فذلك بمنزلة العول منهم والعول اسم خاص  
 ما يوجد من المصم بمره ان ذلك بمره العيمة وتخصيص الامير بذلك داعي  
 ابن مثله في حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا وفي الحديث ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بث عاملا بخرم بمال فقال هذا اكمل وهذا  
 اهدي في فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته فملا جلس  
 احدكم في بيت ابيه وامه حتى يهدي اليه وفي هذا اشار الى ما قلنا وان  
 ثم رضى الله عنه استعمل اباه بركة رضى الله عنه على عمر بن خاذل فقال عمر  
 باعد والله وعد وكما به سرفت مال الله تعالى فقال حبت بعد والله ولا كتابه و  
 لم اسرق مال الله يا امير المؤمنين خلمي ما تجب وسه اى اجتمعت فلم يلتفت عمر  
 رضى الله عنه الى قوله واخذ المال فجاءه في بيت المال وكذلك لو بعت الخليفة  
 عاملا الى زكوة فاهدي اليه فان علم الخليفة انه اهدي اليه طوعا واخذ ذلك منه  
 فجاءه في بيت المال) لانه اهدي اليه لعله الذي قلده وقد كان هو نائب في ذلك



لان هذه الزيادة لم تكن باعتبار تمزله بغيره ولكنه اخذ ما لا منهم بطبيعة انفسهم  
فيكون ذلك سالماً له \*

(ولو ان المسلمين حاصروا حصناً فباعهم امير المسكر متاعاً فان كان بمثل قيمته  
او بفن سيرة فالثمن سالم له) لا نه بدل ملكه (وان كان بفن فاحش فله من الثمن  
بمقدار قيمة ملكه والباقي يكون فيأ لاهل المسكر) لانهم انما بذلوا هذه الزيادة  
للخوف منه او لطلب الرفق حتى لا يقطع اشجارهم ولا يخرب بنياهم  
او ينصرف عنهم وتمكنه من ذلك كله بقوة المسكر فلهذا اكان الفضل بمنزلة  
الغنيمة وهذا الذي ذكرناه هو الظاهر الذي يسبق اليه وهم كل احد وقد بينا ان  
البناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته (وان كان البليغ رجلاً  
من عرض المسكر فالثمن سالم له قل او كثر) لانهم ما اعطوه هذه الزيادة لرغبة  
او رهبة منه ولكنه اسر بهم فليس عليهم حتى اخذ المال بطيب انفسهم (١)  
ولكنهم اعطوه بدلاً عن ملكه بطيب انفسهم فيكون ذلك سالماً له \*  
(ولا بأس بان يبيع المسلمون من المشركين ما بدا لهم من الطعام والياب وغير  
ذلك الا السلاح والكراع والسبي سواء دخلوا اليهم بامان او بغير امان) لانهم  
يتقون بذلك على قتال المسلمين ولا يحل للمسلمين اكتساب سبب تقويتهم على  
قتال المسلمين وهذا المعنى لا يوجد في سائر الامتعة (ثم هذا الحكم اذا لم يحاصروا  
حصاناً من حصونهم فاما اذا حاصروا حصاناً من حصونهم فلا ينبغي لهم ان يبيعوا  
من اهل الحصن طعاماً ولا شراباً ولا شيئاً تقويتهم على المقام) لانهم انما حاصروهم  
لينفذ طعامهم وشرابهم حتى يقطعوا ايديهم ويخرجوا على حكم الله فبيع  
الطعام وغيره منهم اكتساب سبب تقويتهم على المقام في حصنهم بخلاف ما سبق  
فان اهل الحرب في دارهم يتمكنون من اكتساب ما يتقون به على المقام لا بطريق

عن المسلمين فهدى الهدايا حق المسلمين ونضع في بيت مالهم (من علم انهم اهدوا اليه مكرهين فينبغي ان ياخذهم فيه على اهلهم وان لا يتدبر على ذلك عرله في بيت المال حتى ياتي اهلهم بمنزلة اللقطة وبهذا الطريق امر عمر بن عبد العزيز حين استخلف رد الاموال التي اجتمعت في بيت المال) لانه علم ان من قبله من امر واية كانوا اخذوا ذلك بطريق الاكرام (وعلى هذا لو ان ملك العدو اهدى الى ملك النصارى او الى قائد من قواده فانه لا ينبغي للمهدي اليه ان يرز (١) شيئا من ذلك ولكن الخليفة ياخذها منه فيجملها في بيت المال وان كانت الهدية لى شجاع من المسلمين فهو سالم له) لان طلبهم الرفق من ملك النصارى باعتبار قوته من المسلمين ومن المبلرز باعتبار قوته في نفسه

(ولو ان امير عسكر المسلمين اهدى الى ملك العدو فموضه ملك العدو نظر في هديته فان كان مثل هدية امير العسكر اوفيه زيادة بقدر ما يتغاب الناس فيه فهو سالم له) لان الجالب لهذه الهدية ما صنعته هو من الاهداء اليه وقد كان في ذلك عاملا لنفسه (وان كان اكثر من ذلك بما لا يتغاب الناس في مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته والفضل في جماعة المسلمين الذين معه وكذلك الحكيم في القايد الذي ممن يخاف ويرجى منه اذا كان هو الذي اهدى اليهم) والاصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فان امرأته اهدت الى امرأة ملك الروم هدية من طيب او غيره فاهدت اليها امرأة الملك هدايا فاعطاها عمر من ذلك مثل هديتها واخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال فكله في ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر رضي الله عنه قل لصاحبك فلتهد اليها حتى ينظر اهدى اليها ام لا (وان اهدى مبارز الى رجل من اهل الحرب قائدا او ملكا فاهدى اليه اضااف ذلك فهو سالم له)

فمن فاحش في جباب المسلمين تكذبت حكم التمسيس من هديتهم \*

### باب

ما يكون احرازاً منهم وما لا يكون

وذكر ان اهل الحرب دخلوا دارنا الانارة فاخذوا الاموال وسبوا ايام اسما و قبل  
ان يدخلوا انك دارهم فالامام ياخذ منهم جميع ما اخذوا فيرده على اهله لانهم  
لم يملكوا ما اخذوا حين لم يجر زود بدارهم فان الملك يستدعي تمام القهر وذلك  
لا يسبق الاحراز فكانوا بمنزلة الفاصيين قبل الاحراز ويومرون بالرد  
(حواء اسلموا هاهنا اوصاروا ذمة) لان هذا السبب انما تقرر ملكهم فيما كان  
مملوكا لهم ولا يوجب الملك لهم فيما لم يكن مملوكا قبله (ويستوى اذا كانوا  
قسموا ذات في دارنا بينهم اولم يقسموا) لان المنصوب بالقسمة لا يصير ملكا  
للفاصيين فان قيل ايس ان الله من اول قسموا الغنائم في دار الحرب كان ذلك  
منهم بمنزلة الاحراز في تأكيد الحق به فلم ذالا يجمل قسمتهم بمنزلة الاحراز  
بينهم \* قلنا لان اقامة القسمة مقام الاحراز يتحقق في حق المسلمين لوجود امير  
هو انذ الحكم بين المسلمين ولا يوجد ذلك في حق اهل الحرب فانما يتبر في  
قسم تمام السبب حسا وتقسيمهم لا يزداد السبب قوة حسا (وعلى هذا لو دخل  
مسلم عسكريهم بامان فاشترى بعض تلك الامنة فعليه ان يردها على اهلهما بغير  
شيء لانهم يملكوها قبل الاحراز فلا يملكها المشتري منهم ايضا وكان هو  
متبرعا فيما فدى به الملك الغير ميراجره) فان كان اهل الحرب قد دخلوا دارهم ثم  
اسلموا اصار ذلك لهم لانهم بالاحراز قد ملكوا تمام السبب وهو القهر ثم تقرر  
ملكهم بالاسلام لقوله عليه الصلوة والسلام من اسلم على مال فهو له \* وكذلك  
ان جاء ذمة لان عقد الذمة في تقرر الملك به خلف عن الاسلام فيعمل عمله

باب ما يكون احرازاً منهم وما لا يكون  
بالمنصوب بالقسمة لا يصير ملكاً لافاصيين

الشر من المسلمين فاما اهل الحصن لا يتكفون، واذن بمسحهم  
بهم فلا يحل لاحد من المسلمين ان يبيعهم شيئا من ذلك (ومن فقهه ما  
ادبه على ذلك لا ارتكابه ما لا يحل ولو ان امير المعسكر بعث رسولا في  
في حاجة فاجازه الملك بمجازة واخرجها الرسول الى المعسكر ودلى دارا له  
فذلك سالم له خاصة) لان هذه الجائزة للرسول ما كانت لرغبة او لخدمة  
للانسانية والمروءة (الارى) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيع  
الوفود والرسول الذين يأتونه واوصى ان يفعل ذلك بهدوء ولا يظن احد ان ذلك  
كله كان منه لرغبة او رهبة (وكذلك ان كان الرسول اهدي ان يبيعهم  
فقوضه باضفاف ذلك او باعهم متاعه باضفاف قيمته فذلك كبيعهم له  
دخل دار الحرب بامان وعاملهم فحرم ما لا يبيع انفسهم

(ولو ان ملك العدو اهدي الى امير المعسكر فادان بعوضه من الغنيمة من  
القياس ليس له ذلك) فانه قد ثبت في الغنيمة حق الغانمين حتى لا يملك  
بعض الغانمين بشيء منه بطريق التنفيل بعد الاصابة فكيف يملك ان يبيع  
ملك العدو بشيء منه (ولكنه) استحسنت قال (ما اهدي اليه بصيرة من الغنيمة  
فيجوز له ان يعطي عوضه من الغنيمة) (الارى) انه لو اراد ان يردهما هدي  
اليه كان متمكنا من ذلك وان كان فيه ابطال حق الغانمين عنه فكذلك اذا اراد  
ان يقبل ويعوضه من الغنيمة ورأى النظر للمسلمين في ذلك الا انه لا يوضح  
من الغنيمة اكثر من الهدية بما لا يتغابن الناس فيه فان فعل ذلك فيجعل  
ذلك الفضل من ماله) لانه لا يقابل هذه الزيادة عوض يجعل للمسلمين فهو بمنزلة  
الاهداء اليهم ابتداء من الغنيمة (والحاصل) ان العوض مقصود من الهدية  
فيكون كالمشروط (ولا باس له ان يعاملهم في متاع الغنيمة اذ لم يكن في ذلك

وباليد لا يتم القهر قبل الاحراز بالدار فاذا اسلموا تقرر حريتهم حتى  
 نواذلوهم دارهم بعد ذلك ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا احراراً ولو كانوا  
 اسلموا بعد ما دخلوا دارهم كانوا عبيد لهم فان اسلموا كانوا عبيد لهم وان  
 خرجوا اليانصار اغنيهم فهم احرار كما هو الحكم في عبد الحرب اذا اسلم لا لهم حين  
 احرزوهم بدارهم ومنعتهم فقد تم قهرهم وبثب الرق والملك ثم مجرد  
 اسلام المملوك لا يزيل الملك الثابت عليه سواء كان نابتاً لكافر او مسلم  
 (ولو كان اسلم الترك قبل ان يدخلوا الاسراء دارهم ثم اسلموا الاسراء بعدهم  
 فهم عبيد لهم) لانهم صاروا محرزين لهم باسلامهم فكان هذا ومالو كانوا مسلمين  
 عند الاخذ سواء ثم اذا اخرجوهم الى دار الاسلام فانه يؤخذ الجنب منهم  
 بمنزلة اهل منعة من المسلمين دخلوا مغيرين دار الحرب بغير اذن الامام واصابوا  
 سباً يافكم ان هناك خمس ماصابوا والباقي يكون لهم فها هنا كذلك (وان كان  
 اسلام الفريقين بعد ما دخلوهم دارهم ثم خرجوا الى دارنا فهم عبيد للذين  
 اسروهم ولا خمس فيهم) لانهم ملكوهم بالاحراز بدارهم قبل الاسلام فلم  
 يثبت حكم الغنيمة فيهم فلا يثبت بعد ذلك باسلامهم بخلاف الاول فهناك  
 لم يملكوهم قبل الاسلام (وان ثبت حقهم فيهم ولكن انما يثبت الملك بالاحراز  
 بدار الاسلام فيثبت حكم الغنيمة فيما اذا احرزوا واذا اسلم الاسراء قبل الترك في  
 ارض الروم ثم اسلم الترك بعدهم فالاسراء احرار) لما بينا ان حريتهم قدنا كدت  
 بالاسلام قبل ان يثبت الرق فيهم بالاحراز (ولو اسلم الفريقان معا ولا يدري  
 ايها اسلم قبل الآخر فهم احرار) لان حريتهم معلومة والسبب الموجب لرقهم  
 وتقدم اسلام الترك غير معلوم والرق لا يثبت بالشك \* فان قيل \* قهر الترك  
 ايهم معلوم ايضا وذلك مبطل لحريتهم \* قلنا \* قبل الاحراز لا فان ذلك بعض

(وكذلك ان استامنوا اليه ومعه ذلك المال) لا يملكه اسما بدوا الا ما في  
 انفسهم واموالهم (وهذا بخلاف ما اذا اشتراها منهم مسلم فان لما ملك القديم ان  
 ياخذ منه بالثمن) لان ملك المالك القديم قد انقطع بملك ندي حدث له  
 فلا يود حقه في ذلك المالك ما يتحول الى غيره وبالشري يتحول المالك الى المسلم  
 فيظهر حق المالك القديم على وجه لا يؤدي الى الحاق الضرر بالشري وذلك في  
 الاخذ بالثمن فاما اذا اسلموا الوصار واذمة او خرجوا بامان فملك يتحول منهم  
 الى غيرهم فلماذا لا يظهر حق المالك القديم في الاخذ (فان كان المسلمون دخلوا  
 دارهم مغيرين واصابوا سبايا من احرارهم فلم يخرجوهم حتى اسلموا وقتلوا  
 امنوا من القتل بالاسلام ولكنهم ارقاء لان الرق قد ثبت فيهم فاصاروا  
 مقهورين والا سلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع - الرق الثابت وهذا  
 بخلاف ما سبق) لان المسلمين اذا قهرهم فقد صاروا مقهورين حسا وحكما ثم  
 باسلامهم لا يرتفع القهر حكما فنفي الرق والقهر منهم في دار الاسلام لا يكون  
 حكما وانما يكون حسا والقهر الحسي لا يتم بالاحراز ﴿وبين هذا المعنى﴾ ان  
 القاهر اذا كان مسلما فهو محرز بالاسلام فيما يرجع الى حق الله تعالى ولهذا لا يحمل  
 لاحدا خراج الماسورين من ايديهم فاما اهل الحرب فانما يكون قهرهم  
 باليد لا بالدين ﴿والأرى﴾ انه لا يحمل لكل واحد منهم اخذ ذلك من ايديهم  
 (واهل الذمة اذا كانوا قاهرين بغير المسلمين في ذلك) فان الذمة خلف عن  
 الاسلام في حصول الاحراز بها في حق الشرع حتى لا يحمل لاحدا تعرض لهم  
 فيها اخذ ولو انه يخمس ما سبى اهل الذمة كاخمس ما سبى المسلمون \*

(ولو ان اهل الذمة من الترك دخلوا الروم فسبوا من احرارهم فلم يدخلوهم دارهم  
 حتى اسلم السبي فم احرار لانهم ماصاروا محزين لهم بالدين اذ لا دين لهم

الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت

المسلمون هم وضوئهم . . . . . (في غنم خمس) لان الموضع الذي  
لا يامن فيه الا المسلمون . . . . . لان اسم الموضع انما هو  
يكون فيه . . . . . فان قيل كان  
الاسم في هذا المكان فكيف اثبتوا فيه لا يامنون فيها ؟ قلنا نعم  
ولكن هذه الناحية تسمى بالدار الحربية لا بدار الاسلام لانها تطلع  
بها اهل الحرب عند الحرب . . . . . لان ما كان . . . . . بقية بعد  
آثاره . . . . . لان ما كان . . . . . من ارض اهل  
الحرب . . . . . من الحرب فذلك من الحرب فذلك مال . . . . .  
المسلمون من اهل الحرب طريق الذي هو . . . . . (فان كان الامير اذا  
بهم يلقون . . . . . الحطب . . . . . يجمع ذلك من المسلمين او مجانبين  
بالله من . . . . . في ذلك المنفعة التي ارسلهم لها) لانهم  
المتشاورين . . . . . لا يحسن . . . . . متشاورين . . . . . صدقات الاغنياء واذ  
لم يقصدوا الاغنياء . . . . . لا يمكن ذلك شئمة ( وهذا لان الامام رايا  
فيما يرجع الى النظر . . . . . لا يرى . . . . . انه يصح منه التفتيل قبل الاصابة  
بدرق . . . . . الذي يصح . . . . . من الاصابة قبل الاصابة . . . . .  
اخذ من ذلك ما . . . . . وبقى فضل فالباقى يكون . . . . . لان السبب انما هو  
للاغنياء قدر جسد في . . . . . وتكون . . . . . الشرف الحاجة المسلمين يجمع ذلك  
متقدما لقصد الامم . . . . . ثبت فيه . . . . . من لغيره افضل من  
التركة عن الدين والوصية ( ولذا لو كان منهم من العسكر في دار الحرب  
ليأتوا بالحطب او بالطعام او بالعلف لمنفعة عينها للمسلمين فان ما جاءه وابه يكون  
مصرفا الى تلك المنفعة فان فضل منها شيء فهو غنمة لاهل السرية واهل

وصفة دار الاسلام

العمة وببعض الدلة لا يثبت شيء من الحكم.

(وان اسر الترك امرأة من الروم وسدت يد زوجها و...

مداين الروم لم تبين من زوجها وان اخرجها...

تأكدت بالا سلام فلا تصير هي من اهل ممة اتر - وكذا...

في دار الحرب فلا يبين من زوجها حتى تخرج...

الاسلام فيئذ تبين اثبات الدارين خفية او حكم (ولان اسلم...

بانت من زوجها حين اسلمت بعد اسلام زوجها...

الترك لان الترك الآن بمنزلة جسد المسلمين...

لو اسلمت امرأة ثم التحقت بالاسكر كانت حرقة من...

نفسها بمنعة المسلمين ولو سلمت امرأته سلمت...

لهم بالسبي يقتسموها وينتقل ثبوت الدارين...

فكذلك هذا الحكم فيما اذا اسلم الترك ولو...

بدارهم فقد بانت من زوجها لانها عارت...

بينان اهل الحرب باختلاف المنعات اهل دور...

بينها وبين زوجها بانت منه ولا ينهم ملكوها...

(فكان هذا ومالو ملكه المسلمون بالسبي بدور...

زوجها فها كذا حتى اذا اسلموا وقد اصاب...

فاستبرأها بحضرة حل له ان يطأها لانها من...

والله اعلم بالصواب \*

﴿باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من المالح وغيره﴾

(واذا خرجت سرية باذن الامام اقطع الخشب...

باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من المالح وغيره

لمن يأخذون غيره فيحقق فيه معنى التحريض على الطلب والاخذ وذلك في الغنائم\*

(ولو ان السرية حين خرجت لقطع الخشب في دار الاسلام دون مساح المسلمين فان كانوا مسلمين لمنفعة عينها كان ما جاء وابه مصر و فالى تلك المنفعة وان كان نفل لهم بعض ذلك اعطاهم النفل وصرف ما بقى الى تلك المنفعة فان جاء وابدلك بهدما استغنى الامير عما بعثهم لاجله فكل من جاء بذلك من شئ فهو له خاصة) لان ما جاء وابه ليس بفضيلة هاهنا فانهم اصابوه في دار الاسلام والمباح في دار الاسلام كل من سبقت يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد (فان جاء وابه جميعا فهو بينهم بالسوية) لان تفضيل الفارس على الراجل في الغنمة وهذا ليس من جملة الغنمة فان قيل: فلم ذايصح التنفيل من الامام فيه؟ قلنا: لا على وجه التنفيل ولكن على وجه التحضيض لا لاخذ من بعض ما ياخذ من المباح وصرف ما بقى الى المنفعة التي عينها (ولو خرجت السرية لقطع الخشب بغير اذن الامام الى دار الحرب او الى الموضع المخوف فاجاء وابه يكون غنيمة) لانهم اهل منعة جاء وابه من دار الحرب بطريق القهرو في مصاب اهل المنعة يستوى الحال بين ما بعد اذن الامام وما قبله (وان كانوا اصابوا ذلك في موضع يامن فيه المسلمون فكل رجل منهم ما اخذ) لان هذا مباح ملك بالاخذ في دار الاسلام كالصيد والخطب والحشيش (فان كانوا القوا العدو في ذلك الموضع فقاتلوههم على ذلك حتى اجلوهم عنه فكذلك الجواب) لان ما كان في دار الاسلام فبمجرد دخول اهل الحرب الى ذلك الموضع لا ياخذ حكم دار الحرب حين اجلوا عنه العدو بالقتال بقي على حكم دار الاسلام كما كان فكل من اخذ منهم

المباح في دار الاسلام كل من سبقت يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد

العسكر) لانهم قصدوا تحصيل تلك المنفعة لا الاعتناء فان فصل منها شيء  
فم وغنيمة حين خرجوا وطيعين لالامير (وكذا الخ لو كان منهم من بعض مدائن  
اهل الثغور وقد اصابهم قحط لياووا بالطعام والعنف لاهل المدينة فعملوا ذات  
فانه يتقسم ذلك بين اهل المدينة غير خمس ولا تقسمه بين اهل السرية وهذا كله  
اذا بين لهم عند الخروج انه لما ذابو جرحهم لانه انما يعدم القصد منهم الى الاعتناء  
اذا علموا مراد الامير فيما ارسلهم لاجله وخرجوا طيعين له في ذات حين كانوا  
انما جاءوا بالطعام بعدما استغنى المسلمون عن ذلك فهو بمنزلة الغنيمة الآن) لان  
السبب الموجب لتقديم اهل المدينة فيه حاجتهم اليهم وقد اعدم فكان هذا  
وما يفضل من المنفعة التي عنها الامام سواء \*

(ولو ان الامير في هذه الفصول نقلهم بعض ما جاءوا به فذات صحيح لانه  
جعل بعض ما يأتون به مصروفا الى منفعة المسلمين وبعضه مصروفا اليهم  
بطريق التنفيل فقي كل واحد منهما نظر من الامام) لانهم قلوا ارجو في  
الخروج اذا لم يكن لهم نصيب في المصايب والتنفيل التعريض على الخروج  
\* فان قيل \* كيف يصح النقل لجماعة السرية المبعوثين من دار الاسلام \* قلنا \* انما  
لا يصح ذلك فيما هو غنيمة يفضل فيها الفارس على الراجل باعتبار انه ليس في  
ذلك التنفيل الا ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الراجل وهذا المعنى  
لا يوجد هاهنا لان ما يأتون به لا يكون غنيمة لمن اصحابه بل يكون مصروفا  
الى منفعة المسلمين فلذلك جاز التنفيل فيه لهم (ولو جاءوا بذلك بعدما استغنى  
عنه المسلمون بطل النقل) لان ما جاءوا به قد صار غنيمة والنفل العام للسرية  
المبعوثين من دار الاسلام في الغنيمة لا يصح (وان كان قال من اخذتم شيئا فله  
نصفه والمسئلة بخلاف النفل جاز لاهلها على ما نقلوا) لان هذا نفل خاص

وجهه اسراز الدين والخمس يجب في مثله) لان وجوب الخمس في الغنيمة  
لا خلاف شره حتى يعلم انه كسب حصل باشراف الجهات  
(وان كان أمير الثغر هو الذي بعث العربية لقطع الخشب واخذ المالح ونقل لهم  
من ذلك فانه يصح من تنفيله ما يصح من الامير الاعظم) لانه حين فوض اليه  
تدبير الثغر فقد اقامه في ذلك مقام نفسه فيصح منه ما يصح من الامير الاعظم  
ما لم ينه عن التنفيل ثم بين ما اذا خص الامام نفسه او غيره بالتنفيل وقد بينا  
حكم ذلك فقال (في الجملة لو خص ولده او والده بالتنفيل فذلك صحيح منه  
كما لو خص اجنيا آخر وهذا التباين الملك بين الولد والوالد بخلاف العبد  
والمكاتب فاذا كان يصح منه التنفيل في حق نفسه اذ اعلم به جماعة المسلمين  
فهاهنا اولي لان منفعة فيما يحصل لولده ووالده دون منفعة فيما يحصل له  
ثم ذكر حديث سالم بن ابي الجعد (١) ان رجلا من اشجع جاء الى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فشكا اليه الحاجة فقال ابر ثم ذهب فاصاب من العدو  
غنيمة واتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطيبها له فانزل الله تعالى ومن  
يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب الآية فهذا اصل  
علمائنا فيما يصيبه الواحد والثنتي من دار الحرب اذا دخلوا على وجه التلصص  
بغير اذن الامام بخلاف اهل المنمة وبخلاف ما اذا كان الواحد بشه الامام  
ثم في كل موضع يكون للمصاب حكم الغنيمة فالأخذ وغيره فيه سواء وفي كل  
موضع لا يكون للمصاب حكم الغنيمة فان الأخذ يختص به وان اخذوا جميعا  
فذلك بينهم بالسوية لا يفضل فيه الفارس على الراجل لان هذا التنفيل حكم  
يختص بالغنيمة كالخمس وهذا ليس بغنيمة بل هو احراز المباح على وجه  
(١) ذكره في التفرير فقال ثمة من الثالثة (الطبعة الوسطى من التابعين) ١٢

سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا

شيأ فزوله (وكذلك لو وجدوا العدو قد قطعوه ولكنهم لم يحرزوه في دارهم) لأنهم قبل الاحراز لا يملكون ما يصيبون في دار الاسلام في غير ما كان قبل اصابتهم (وان كانوا احرزوه بدارهم ثم خلبهم المسلمون فاحذروه بهم فهذا غنيمة) لأنهم بالاحراز قد ملكوه فاهل السرية انما احرزوا ملكهم بطريق القهر فكان غنيمة (وعلى هذا حكم الملاحه) وهو الموضع الذي يكون فيه الملح من ارض الاسلام او من ارض الحرب (فان الحكم فيه كالحكم في الخشب في دار الاسلام في جميع ما ذكرنا) لان ذلك مباح يملك بالاخذ كالخشب.

(وكذلك سائر الاموال من ذهب او من فضة او من جوهر خرجت سرية في طلبه فان ما وجدوا من ذلك في ارض الاسلام لا يكون غنيمة) الا ان هذا الخمس لقوله عليه السلام وفي الاركان الخمس (وكذلك لو وجدوا ذلك بعد ما استخرجوا اهل الحرب ولكنهم لم يحرزوه فانه خمس وما بقي فهو لمن اخذه خاصة) لأنهم قبل الاحراز لا يملكونه فكان الحكم فيه قبل اخذهم ويمد اخذهم سواء.

(وان كانت السرية انما اصابت ذلك في دار الحرب فانه خمس ما اصابوا والباقي بينهم على سهام الغنيمة) لأنهم اخرجوه من دار الحرب بطريق القهر فقد كانوا اهل منعة (وان يكونوا اهل منعة والمشكلة محلها فلما اخذوا من اخذوا لا خمس فيه في جميع هذه التفصيل) لأنهم اصابوا ذلك من دار الحرب على وجه التلصص لا على وجه اعزاز الدين (الا ان يكونوا اخرجوا باذن الامام فيقتل يكون لما اصابوا حكم الغنيمة) لان الامام الآن كالممد لهم عليه ان يصبرهم (وليس له ان يسبهم اذا لم يعلم القوة منهم فاجاءوا به يكون ما اخذوا على

الأنهم صاروا كأنهم من التحتر أم فشاركونهم فيما أصابوا إذا استعدوا  
 من ورائهم ما يجدون من الخندق في التحصين بهم المصونين لا  
 فيه من ريس إلا أن يتوكل لا يفارقونهم مدافع ذلك لأنهم  
 كما أغروا حين دهموا فصاروا من غيرة المدد بجيشهم ما لهم فيما  
 أصاب الجيش كل من كان نحرافي دار الحرب أو أسيرا أو سجين من أهل  
 الحرب والفتن بحربهم ما أصابهم وقد بينا أنه لا شركة لهم في المصايب  
 إلا أن ينزلوا ولا يواجب أحسن في الكمال ولا نصار محرز بقوة الجيش  
 بحث فيهم حتى أقر الدين \*

(ولو أن عسكر أدخلوا أو لا باذن الإمام أو أمير من الإمام فدخلت به أروهم  
 من وراءه باذن أمير أو باذن الإمام وفدته في الإمام عن ذلك ما كان حقا من دين  
 المصايب ما كانت الشركة في المصايب بذلك وإن كان بعد لأصايبه  
 فشاركونهم في ذلك إلا أن يتوكلوا في تلك المصايب من متاعهم  
 حين دخلوها باذن الإمام ولا يصيرون مدد للجيش ما لم ينزلوا معهم  
 من مدد بجيش عراة وهم لم يواجبوا حكام حين دخلوا متلصصين بأنما  
 لم يواجبوا عراة حقيقة وذلك بأن ينزلوا معهم \*

(ولو أن كانوا الخوادم باذن الإمام فشاركونهم فيما أصابوا إلا أنهم منسوخون  
 صاروا عراة لأنهم كانوا مدد للجيش يشاركونهم فيما أصابوا قبل أن يلبثوا  
 بهم) (ولو سلم قوم من المرتدين في دار الحرب ثم انتحفوا بالأسلحة فصاروا  
 غيرهم ممن يسلم من أهل الحرب سواء) لأنهم حين دخلوا دار الحرب مرتدين  
 وقد صاروا أهل حرب فبعد ذلك وإن أسندوا أو التحقوا بالجيش لا يكونون  
 عراة بنزلة المدد للجيش ما لم يتوكلوا معهم دفعا لما أصابوا \*

التأصير لأعلى من ذلك. والذين هم في الدنيا  
 (وإن أخذنا واحد منهم شيئا من ثمنه  
 حتى أخرجه فهو (أرحم) من الذي أخذنا  
 صاحبه له بأمره كخطه له سنة في أن حربه (والذين هم في  
 منه فهو الذي أخرجه) لأن الأول (يخرج) من  
 المسامحين حتى يصير بالحدود شرزا وإنما يحسن حرارته  
 دار السلام وذلك أنما وجد من الله صبيحة أخرى  
 أن يقر عليه صاحبه معه. لأنه لا يذم سميت أبوه  
 المسلمين. ولأنه أحرزه الدين وهو يبارك في  
 الآثم وإن كان لا يبرئ ذاك في حكم المسك والذين هم  
 من المشركين يريدون أخذ ذاك منهم فقتلهم المسمون حتى ذمه  
 فهو الذين أخذوا (أيضا) لأن الآخذ قد صار أحق به من الآخذ  
 ذلك الحكم. قتال الذي أبوا به فأن قيل هو من ذمه  
 حكم أهل منعة حتى يكون لمصالحهم حكم الغنيمة. قساة لأن هذا من  
 لا قصد أفلا يصيرون به قاهرين حكمهم لا الأثرى. أنهم لو أتوا من  
 الشرك ياما فقتلوههم وأخذوا ما لهم كان لكل واحد منهم ما أخذوا  
 لذلك حكم الغنيمة فهذا مثله هو بوضوح. أنهم إذا كانوا أهل منعة  
 الحكم فيما أصابوا بالقتال فدفعنا عنه إذا ابتلوا به وعدم القتال وكذلك في  
 الذي لا منعة لهم لا يختلف الحكم بذلك ولو أن هؤلاء الذين لا منعة  
 جند المسامحين في دار الحرب بعدما أصاب كل فريق المال فيه خمس ما أصابوا  
 ثم ينظر إلى ما أصاب الذين لا منعة لهم فيقسم ذلك بينهم وبين أهل  
 المسكر





الامام له في القتال اذا التحق به قتل لا حراراً وانقسمه والبيع (فان خرج دينك  
 العسكر وهو ما سورتهم انقات والتحق بمسكراً آخر وقد اصابوا غنائم لم يشاركهم  
 الا ان يلقوا قتلاً لا فيقاتل معهم) لانه لم ينفذ له سبب الاستحقاق منهم حتى الآن  
 فيكون حاله في حقهم كحال من اسلم في دار الحرب والتحق بالمسكر وهو  
 لا يصير بمدد لهم بنفسه الاتحاق بهم لان قصده النجاة من المشركين الا ان  
 يقاتل معهم دفاعاً عن المصاب فيكون ذلك دليل كونه قاصداً الى ان يكون مدداً  
 لهم (ولو انه حين انفلت قتل بعض المشركين واخذ ماله واخرجه الى  
 دار الاسلام فهو له ولا خمس فيه بمنزلة حربي اسلم ثم فعل ذلك وهذا لانه  
 بمنزلة اللص فيما اخذه لان قصده النجاة منهم دون القتال على وجه اعزاز الدين  
 فانه مقهور لا منعة له فيهم فاذا كان الاسراء الذين اسلموا اهل منعة والمسئلة  
 بحال الخمس جميع ما صابوا وكان ما بقي بينهم على سهام الغنيمة الا اخذ منهم  
 وغيره الا بخنفيه سواء ونستوى ان كان كل فريق اهل منعة قبل ان يلتقوا  
 او حين اجتمعوا صارت لهم منعة لانهم محاربون في الحقيقة وقد احرزوا  
 المال بطريق التهور وهم ظاهرون فيتحقق معنى اعزاز الدين فيما اصابوا  
 فلهذا يكون غيمة (ولو تمكن الاسراء من قتل قوم من اهل الحرب غيلة واخذوا  
 اموالهم لم يكن بذلك بأس) لانهم محاربون لهم ومع ذلك هم مهترون وظالمون  
 فلهذا ان يتصفوا امن بعض من ظلمهم اذا تمكنوا من ذلك (وان فعلوا ذلك ثم  
 خرجوا الى دارنا ولا منعة لهم فكل من اخذ شيئاً فهو له خاصة وان اشترك  
 في الاخذ جلان فارس وراجل فهو بينهما سواء) لان المصاب لم يؤخذ حكم  
 الغنيمة حين لم يصيروا اهل منعة بعدما تجمعوا (فان كان الاخذ اعطاء صاحبه  
 ليحمله فهو الاول) لان يدين اخرجته نائمة عن يد الاخذ حين استمنه (وان كان

اصابوا قبل الانتقاء فان قيل \* اصابة كل فريق هاهنا واحرازه لم تكن منعمة  
 الفريق الآخر فكيف ثبت للفريق الآخر معهم شر كفي ذلك قلنا لانهم  
 باعتبار اذن الامام صاروا غزاة في دار الحرب وانزلة في دار الحرب بعضهم مدد  
 للبعض من غير اعتبار المنفعة التي ترى في ان الجيش لو كانوا دخلا واصابوا  
 غنائم ثم التحق بهم رجل اورجلان باذن الامام كان مددا لهم بشارتهم في المصايب  
 وان لم يكن لهم منعمة بنفسه بخلاف ما اذا دخل بغير اذن الامام فكذلك ما سبق  
 وعلى هذا لو كان كل واحد من الفريقين اهل منعمة وقد دخلوا بغير اذن الامام  
 والتقوا في دار الحرب فانه خمس جميع ما صابوا ويكون الباقي بينهم على سهم  
 الغنيمة لان كل فريق هاهنا باعتبار المنفعة صاروا غزاة كما دخلوا وقد صار بعضهم  
 مددا للبعض بالانتقاء وانما تم الاحراز في المصايب بهم جميعا فكانوا شركاء  
 في المصايب على سهام الغنيمة والله الموفق \*

## باب

ما يصيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب

قد بينا ان الاسير اذا انفلت فلحق بالجيش الذي دخل معهم قبل ان يخرجوا  
 فهو شركاء فيما اصابوا حال كونه مأسورا لانه انقلبه معهم سبب الاستحقاق  
 حين دخل معهم على قصد القتال وشاركتهم في تمام الاحراز فاعترض من الاسر  
 بين ذلك يصير كان لم يكن بمنزلة مالم يمرض وهو في المعسكر زمانا ويستوى  
 ان كان دخوله في الانتداء باذن الامام او بغير اذنه لانه غاز حين دخل معهم  
 على قصد القتال في الوجهين جميعا الذي يرى انه لو دخل معهم ناجرا ثم ترك  
 التجارة وقال معهم فاسرا وكان اسلم من اهل الحرب والتحق بهم يريد القتال  
 فاسر ثم انفلت قبل ان يخرجوا فانه يشاركتهم فيما اصابوا وان لم يوجد الاذن من

باب ما يصيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب

فريق بخمس ويقسم ما بقي بينهم على سهام الغنيمة) لأنهم صاروا غزاة حين  
بأنهم اذن الامام بمنزلة قوم لا منعة لهم دخلوا دار الحرب باذن الامام وهذا لان  
على الامام ان ينصرهم اذا علم بحالهم واذا علم بحالهم وامرهم ان يفعلوا ذلك  
فكانوا قاهرين باعتبار هذا المعنى (وكذلك ان التقوا في دار الحرب فصارت  
لهم منعة او لم تنصروا وكان احد الفريقين لهم منعة والآخر لا منعة لهم) لان اذن  
الامام قد جمعهم وقد بينا انهم لو دخلوا ابتداء على هذا الوجه باذن الامام كانوا  
شركاء في المصايب اذا التقوا فكذلك اذا فعلوا في دار الحرب باذن الامام ثم  
التقوا بمد ذلك \*

(ولو بحث الامام قوما لا منعة لهم من دار الاسلام في طلب الغنيمة فخرج  
اليهم اسراء وقوم اسلموا وقد اصاب كل فريق شيئا فان كان حين اجتماعهم  
لم ينصر لهم منعة ايضا ثم لقوا الا فاصابوا غنائم بجميع ما اصاب الذين دخلوا  
باذن الامام بخمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة) لأنهم قاهرون باعتبار اذن  
الامام (وما اصاب الفريق الآخر فهو لهم خاصة الفارس والراجل فيه سواء  
ولا شركة ان غير الآخر فيه مع الآخر) لأنهم ليس لهم اذن من  
الامام ولا منعة به يصيرون قاهرين قبل الالتقاء ولا بعده \* فان قيل \* لمذا  
لم يجعل الذين دخلوا باذن الامام في حقهم بمنزلة اهل المنعة حتى يكونوا مدد لهم  
\* قلنا \* لان اهل المنعة انما صاروا مدد لهم باعتبار انهم احرزوا ما اصابوا  
بقوتهم ومنعتهم وهذا غير موجود ها هنا وانما ثبت حكم الغنيمة فيما اصاب  
الذين دخلوا باذن الامام لوجود الاذن حكما وهذا مقصور على مصابهم  
لا يتعدى الى مصايب الفريق الآخر (فاما اذا كانوا اهل منعة فحكم الغنيمة  
فيما اصابوا باعتبار منعتهم حسا فتعدى من ذلك الى ما اصاب الفريق الآخر

الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام

غلبه عليه واخرجه فهو لذى اخرجه) وقد بينا هذا

(ولو كان الاسراء فلو اذلك بعدما حصلت لهم مسعة والذين اسلموا اذماوا ذلك ولا منعة لهم ثم التقوا في دار الحرب ثم خرجوا فانه بخمس جميع المصاب) لانه محرز بالدار يقوم هم اهل منعة فيكون غنيمة (ثم ما اصاب الذين لا منعة لهم فهو منسوم بينهم جميعا على سهام الغنيمة) لانهم احرزوا اذلك غنيمة الفريق الآخر وكان الفريق الآخر كالمدة لهم في ذلك باعتبار منعتهم (ولا شركة للذين لا منعة لهم مع اصحاب المنعة فيما اصابوا قبل الالتقاء) لانهم ما احرزوا اذلك منعتهم اذ لا منعة للفريق الآخر حتى يجزوا كالمدة لهم فيما اصابوا (الا ان يلقوا قتالا بعد ما اجتمعوا فحينئذ يشارك بعضهم بعضا في المصاب) لانهم اجتمعوا في القتال دفعا عن جميع المصاب فكأنهم اشتركوا في الاصابة (وهذا اذا كان الذين تقوم من اهل الحرب فقاتلهم اهل منعة فان كانوا الامنة لهم لا يتغير الحكم بهذا القتال) لان قتالهم للدفع انما يتغير به الحكم اذا قاتلوا من كان يتوهم منه استغناء المأمن ايديهم وهذا لا يتحقق فيما اذا لقيهم رجل اورجلان من اهل الحرب وانما يتوهم اذا لقيهم اهل منعة (وان كان الفريقان حين اصابوا اما اصابوا لا منعة لكل واحد منهما فلما التقوا صارت لهم منعة فهم شركاء في جميع ما اصابوا) لان بالالتقاء لما تغير حالهم بما حدث لهم من المنعة صار هذا في الحكم ما لو كانوا مجتمعين عند الاصابة سواء وهذا لان بعضهم صار مددا للبعض وصار كل فريق متمكنا من احراز ما اصابه بقوة الفريق الآخر حين صاروا اهل منعة بعدما تجمعوا بخلاف ما سبق (وان كان الامام ارسل الى كل فريق يامرهم ان يقتلوا من قدروا عليه وياخذوا الاموال ففعلوا وكلا الفريقين لا منعة لهم ولم يلتقوا حتى خرج كل فريق الى دار الاسلام فما اصاب كل

صلى الله عليه وآله وسلم وطلب منعه ان يحبس فاني ان يفعل ذلك ولم يجبره  
على رد ذلك على ورثتهم فهو الاصل في هذا الجلس فان جاء صاحب المتاع  
مسالما ومعه امواله او بامان واقام على ذلك سنة عدولا من المسلمين او اقر ذواليد  
بذلك فان الامام يجبره بالرد ولا ينفيه على ذلك لانه حين اخذ المال لم يكن  
نصاحب المتاع امان من المسلمين في نفسه ولا في ماله وانما كان على ذلك الرجز  
ان لا يغدر بهم حين دخل اليهم بامان وذلك غير داخل تحت حكم الامام فلا يجبره  
على الرد بذلك القدر من السبب الذي لا ترى انه لو فاق عين رجل منهم او قتل  
وجلا منهم او استهلك مالا ثم خرج هاربا الى دار الاسلام جاء صاحب الحق  
وخاصمه في ذلك لم يقض القاض له بشئ فكذلك اذا خرج مالا لهم (وكذلك  
ان كان المستامنون الذين فعلوا ذلك اهل منعة فاخرجوا ما اخذوا الى دار  
الاسلام فبئذ والواحد اذا خرج سواء لانهم فعلوا ذلك بمنعة انفسهم لا بمنعة  
الامام فان كانوا حين اجتمعوا وصارت لهم منعة ما يذو اهل الحرب ثم لحقوا  
بمسكر من المسلمين قد غموا غنائم ثم اصابوا غنائم اخرى ايضا بعد ما التحقوا  
بهم فجميع ما اصاب اهل المسكر قبل الالتقاء بخمس والباقي لهم خاصة نون  
التجار لان التجار لا يصيرون مدد لهم ولا في حكم الفزاة مجرد الالتقاء ما  
لم يقتلوا دفعا مما اصابوا (وما اصابوا بعد الالتقاء فهو بين الكل على قسمة الغنيمة)  
لانهم اشتركوا في الاصابة والاحراز (وما اصاب التجار في امانهم فانهم  
يومرون برده على اهله من غير ان يجبروا عليه في الحكم) لانهم كانوا محرزين لذلك  
باعتبار منعتهم لا باعتبار منعة الجيش فكان اخر ايجهم ذلك الى منعة الجيش والى  
دار الاسلام سواء (الا ان يلقوا قتالا فقتلوا دفعا عن ذلك خشيئ التجار  
يشار كون الجيش في جميع ما اصابوا او ياخذ الامام ما اصاب التجار فيجعل

حين احرزوه بمنعتهم فاذا كانوا بعد الاجتياح اهل مئة خمس مئة و  
 والباقي بينهم على سهام القيمة لقوا قتالا اولم ياتوا لان بالاتقاء يستتير حاله  
 فقد صاروا به اهل منعة فلهذا تغير الحكم فيما اصاب كل فريق (وان كان الذين  
 دخلوا باذن الامام لا منعة لهم والفريق الآخر لهم منعة فانه يشارك بعضهم  
 بضافي جميع المصاب بمدمار فاعالجس من ذلك) لان الذين دخلوا باذن  
 الامام غزاة باعتبار الاذن والاخرون غزاة باعتبار المنعة فكان حالهم بعد  
 الالتقاء كحال قوم لا منعة لهم دخلوا باذن الامام والتحقوا بالاسكر بمداينة  
 الغنمة فيشارك بعضهم بضافي المصاب (فان كانت المنعة للذين دخلوا باذن  
 الامام خاصة والمسئلة بحالها فان اهل المنعة يشاركون الاسراء فيما اصابوا  
 قبل الالتقاء بعد ما رفع منه الخمس) لانهم احرزوا ذلك بمنعتهم ولا شركة  
 للاسراء فيما اصاب اهل المنعة الا ان يلقوا قتالا فيقاتلون معهم (وان كان  
 لكل فريق منعة فانه يشارك بعضهم بضافي اصابوا) لان كل فريق  
 بمنعتهم صاروا مددا للفريق الآخر وفي مصاب اهل المنعة لا فرق بين  
 وجود الاذن من الامام وعدم الاذن كما لو كانوا دخلوا في دار الاسلام  
 والله الموفق \*

## باب

المستامين من المسلمين ياخذون اموال اهل الحرب ثم يخرجونها

(قد بينا فيما سبق ان المستامن اذا اخذ شيئا من مالهم بغير طيب انفسهم فاخرجه  
 الى دار الامر برده ولا يجبر عليه في الحكم) لانه اخذ رزمة نفسه لازمة الامام  
 والمسلمين واستدل عليه بحديث المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه (انه صحب  
 قوم من المشركين فوجد منهم غفلة فقتلهم واخذوا مالهم فجاءها الى رسول الله

حكم الامان بينه وبينهم سواء علموا به او لم يعلموا فاذا دخل اليهم بغير استئذان  
جد يد كان حاله وحال من لم يكن مستأمنوا قبل سبأ سواها (الآثرى)  
انهم لو علموا بذلك قتلوه واخذوا ماله فان لم يعلموا لايستلهم امان من جهة  
هنا قيل انما كان لا يحل له ان يفعل ذلك قبل الخروج لا يرز عن اندرو هذا  
المعنى قائم لم يعلموا بخروجه \* قدام لا كذلك فانه ليس عليه ان يعلمهم بخروجه  
وانما عليهم ان لا يغفلوا عنه حتى لا يشتبه عليهم خروجه وبعد انتهاء الامان  
بالخروج هو محارب لهم والحرب خدعة فظنهم على انه على الامان الاول لا يمنعه  
من ان يصنع بهم ما يصنع المحارب (وكذلك اذا خرج الى عسكر المسلمين في دار  
الحرب) لان الامان ينتهي بينه وبينهم بوصوله الى منعة المسلمين كما ينتهي  
بخروجه الى دار الاسلام (فان كان اهل الحرب اخذوه حين عاد اليهم فقالوا  
له ابن كنت فاخبرهم انه لم يرجع الى دار الاسلام اعدوا قالوا له من انت فقال انا  
مستامن فيكم فتركوه لم يحل له ان يمرض لهم في شيء بمدهذا) لان الذي كليهم  
به بمنزلة الاستئذان الجديد (الآثرى) انه لو لم يكن دخل اليهم بامان حتى  
الآن فلما اخذوه قال انا مستامن فيكم كان مستامنا اذا خلوا سبيلا لا يحل له ان يقدر  
بهم بمعداك (وان كان هذا المستامن خرج الى قوم من المسلمين لا منعة لهم  
قد بعثهم الامام طليعة في دار الحرب والمستأمن بها لم يحل له ان يمرض لاهل  
الحرب بشيء) لان حكم الامان الاول بينه وبين اهل الحرب باق ما لم يباينهم  
او يتحقق بمنة المسلمين وباعتبار ذلك الامان لا يحل لهم ان يتعرض لهم (فان  
اجتمع المستامنون في دار الحرب في مكان حتى صارت لهم منعة لم يندوا الى  
اهل الحرب حتى تفرقوا كما كانوا فانه لا يحل لاحد منهم ان يتعرض لهم بشيء)  
لانهم على الامان الاول حين لم يندوا الى اهل الحرب \* فان قيل \* لم ذالا يحل

في اخذه منه  
عاجل ان يملكه حتى يجي  
عاجل ان يملكه حتى يجي  
عاجل ان يملكه حتى يجي

ذلك موقوفه على جبر صاحبها لا على  
وقتلهم دفعا من ذلك المال هيت و...  
ما خذ اعني وجه القدر كان حكمكم...  
والنصار بعد ايرفع الخس من ذبوا...  
بايصاله الى صاحبه على الارض...  
المسكرو لهم مده فذلوا...  
وناخذوا راسا...  
التجار بان... في اديهم...  
التجار... وكذلك ان كان الذين جاءوا...  
(ولو كان المستامنون لامة لهم والمسا...  
ما اصاب المستامنون على اهل...  
وانما صار واعرذين...  
كان غيبة وان لم يبقوا...  
قد ثبت في هذا المال حين كان...  
وليس عليه ان يثبت به اليهم...  
فياخذه) لانه ما اخرج من يد صاحبه...  
فهو نظير الثوب اذا هبت به الريح...  
ان يملكه الى صاحبه ولكن عليه ان يملكه حتى يجي...  
(ولو ان مستامنا في دار الحرب خرج الى دار الاسلام واهل الحرب...  
لا يعلمون به ثم عاد اليهم فلم يرضوا له وظنوا انه على الامان الاول فلا باس...  
بان يقتلهم ويأخذوا بدله من اهلهم لان بوضوله الى دار الاسلام قد انتهى

فيجبرهم عليهم في الحكم (ولو كان مكان المستامين اسراء او قوم اسلموا منهم  
 المستاة بحالها خمس الامام ذلك كله وقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة) لا لهم  
 اخذوا حين اخذوا وهو حلال لهم ثم احرزوه بمنة وقوة فيثبت فيه حكم  
 غنيمة \* فاما المستامنون فاما اخذوا ما اخذوا قبل البيد وهو عليهم حرام  
 لا يثبت حكم الغنيمة في ذلك الماخوذ بما حدث لهم من المنعة (والا ترى)  
 بهم لو احرزوا ذلك بمنة الجيش اخذه الامام فيرده على اهله ولم يقسمه  
 بينهم على قسمة الغنيمة \* والاسراء لو احرزوا ما اخذوا بمنة الجيش قسم  
 بينهم وبين الجيش على قسمة الغنيمة فكذلك اذا احرزوه بمنعتهم الا ان  
 نالك يثبت للامام ولاية الاجبار على الردوها هل يثبت (وان كان المستامنون  
 لقوا في دار الحرب بقوم لصوص لا منعة لهم وقد دخلوا بغير اذن الامام  
 لم يصيروا اهل منعة بعد ما اجتمعوا - فالحكم فيما اصاب كان لكل فريق بعد  
 لالتقاء كما كان قبله حتى ان ما اصاب اللصوص فهو لمن ولى الاخذ منهم  
 ناصة وما اصاب المستامنون امر وورده من غير جبر \* فان صاروا اهل منعة حين  
 جتمعوا فنبذوا الى اهل الحرب ثم خرجوا الى دار الاسلام فان الامام يخصص  
 ما اصاب اللصوص) لانهم اخذوه والاخذ حلال لهم واحرزوه وهم  
 اهلون بما حدث لهم من المنعة في خمس ما اصابوا او يقسم ما بقي بينهم وبين  
 المستامين على سهام الغنيمة \* فان قيل \* كيف يثبت للمستامين في ذلك حق  
 لشركتهم معهم ولم يقسموا دفع ما عن ذلك المال بعد ما التحقوا بهم \* قلنا \* لانه  
 صير محرز بمنة حدث لهم وباعتبارها اخذ حكم الغنيمة فكان هذا اكثر  
 اثر من قتلهم دفع ما عن ذلك المال (فاما ما اصاب المستامنون فانهم يورثون  
 رده من غير ان يجبروا على ذلك) لانهم اخذوا والاخذ حرام عليهم

ما حدث لهم من المنفعة بمنزلة منعة المسلمين في دار الحرب حتى ينهي به حكم ذاك  
الامان \* قلنا \* لان انتهاء الامان باعتبار منعة المحاربين لاهل الحرب  
والمستامنون ما دخلوا محاربين فبالجمع لا يصيرون محاربين مالم ينسبوا اليهم  
بخلاف اهل العسكر (وكذلك ان اجتمعوا مع قوم من الاسراء ومن الذين  
اسلموا في دار الحرب ولهم منعة الا انهم لم ينسبوا الى اهل الحرب بالمحاربة) لان  
الاسراء مهجورون في ايديهم والذين اسلموا اما كانوا محاربين لهم فلا يصيرون  
محاربين في الظاهر بمجرد المنعة مالم ينسبوا اليهم بالمحاربة ولا يتبى امان  
المستامين بالتحاقهم بمثل هذه المنعة (وان كان الاسراء قد نسبوا الى اهل الحرب  
بالمحاربة والمسئلة بحالها فلا لباس للمستامين اذا عادوا اليهم ان يقتلوا من قدروا  
عليه منهم) لانهم التحقوا باهل منعة من المسلمين هم محاربون لاهل الحرب وحكم  
الامان ينتهي بذلك كما لو التحقوا بالعسكر (فان كان المشركون علموا بهم فقالوا  
لهم حين رجعوا لم آتيتهم فقالوا اخرجنا الى عسكرهم تجارا او آتيتهم لشراهم  
عما صنعوا فتركوهم فقالوا لم يحل لهم ان يتعرضوا لهم بشيء) لان هذا الكلام  
بمنزلة الاستيذان منهم فانهم اخبروهم انهم على الامان الاول وانما تركوهم  
على ذلك الامان وكذلك هذا الجواب فيما اذا خرجوا الى عسكر في دار الحرب  
ثم رجعوا اليهم فاخبروهم انهم خرجوا للتجارة او الحاجة (ولو ان المستامين  
اصابوا شيئا من اهل الحرب ثم نجسوا فصار لهم منعة ونسبوا الى اهل  
الحرب واخبروهم انهم يقتلهم ثم قتلهم او لم يقتلهم حتى اصابوا غنائم  
فاخرجوها فان اصابوا بعد النبت الخمس ويقسم بينهم على سهام الغنيمة وما اصابوا  
قبل النبت فهو لمن اصيب ولا خمس فيه) لانهم اخذوا ذلك على وجه القدر وانما  
اخرجوهم عنهم خاصة لاجتماع الامام والمسلمين فيقتضيه الامام بالرد من غير

انهم من عمدة المصوحين والمصوحين اذا كانوا اهل منعة حكمهم حكم  
 المسكر (فان قوا الا في الفصل الثاني من الامام باخ من المستامين ما كانوا  
 اخذوا فيرده الى اهله) لان المصوحين حين قاتلوا وادعاهن ذلك المال من الامام  
 باخذ من المال وقد نبت الامام فيه الولاية كجائز له عند قتال المسكر  
 دمه اعن ذلك المال (فان التحق المستامون ولا منعة لهم غرم من المسلمين  
 دخلوا باذن الامام ولا منعة لهم وبعد الاجتماع لم يصيروا اهل منعة ايضا  
 فان المستامين يوصرون ردما كما واصابوا من غير جبر ويحس ما اصاب  
 الفريق الآخرون والباقي لهم خاصة دون المستامين) لان المستامين بعد  
 ما التحقوا بهم كانوا على امانهم يورجعوا وانما خرجوا الى دار الاسلام وهم  
 مستامنون فمرفا انهم اصابوا وادد المدين دخلوا باذن الامام ولا يصح روا  
 محاربين في دار الحرب وكذلك انهم اصابوا اهل منعة بعد الاجتماع الا ان  
 يندبوا الى اهل الحرب حيث يشاركونهم بما اصابوا اهل ان يتحققوا بهم  
 واعد ما يندبوا واجمعا) لان الامان فداستدبينهم وبين اهل الحرب وقد  
 حدثت لهم المنعة بالتحاقهم بهم وقدسيا ان هذا بمنزلة القتال دفعا عن المصاحب  
 او اقوى منه) فاما ما اصاب المستامنون فابهم يقتلون فيه بالرد من غير جبر  
 لا هم ما احرزوا ذلك بمنعة غيرهم من المسلمين فلا يثبت فيه ولاية الامام  
 (ولو ان المسرايين الذين لا منعة لهم التحقوا غنوم اسراءوا وسلموا في دار الحرب  
 اهل منعة ولكنهم لم يندبوا اهل الحرب فاما اصاب الاسراء قبل ان يتحقق  
 بهم المستامنون بخمس والباقي لهم خاصة) لانهم اخذوا ذلك والاخذ حال  
 لهم) والمستامنون بالالتحاق هم ما اصابوا وادد لهم في ذلك) لانهم لم يقاتلوا  
 معهم دفعا عن ذلك ولا حدثت لهم المنعة بالتحاقهم بهم فقد كانوا اهل

فلا يصير غيبة بالخراج وما احرزوه بمنعة يبرهم من اهل البيت  
 للامام فيه ولا به الاجبار على الرد (وان كانوا اساءوا الى اهل الحرب  
 حتى خرجوا والمسئلة بحالهم بخمس شيى من ذلك) لا يصح ان يبرهم على  
 وجه التلصص واخرجوه كذلك فانهم لم يظهروا القتال مع اهل الحرب  
 في دارهم واعتبار المنعة لا طهار القبال واذا لم يظهروه كان هذا وما يصير وا  
 اهل منعة بعد الالتقاء في الحكم سواء واذا لم يصبر ما اصاب المصوب من منعة  
 فهو لا اخذ خاصة ولا شركة للمستامين معهم في ذلك (والذي) واضح هذا  
 الفرق ان المستامين لو رجعوا الى اهل الحرب قبل ان ينبذوا اليهم كانوا على  
 الامان بالاول لا يحل لهم ان يبرضوا لاهل الحرب شيى وبعد ما سدوا  
 اليهم باعبار المنعة لو ردوا اليهم من غير استئذان جديد حل لهم ان يقيموا من  
 قدر واعليه منهم (وكذلك لو كان المسلمون حين اجتمعوا اهل منعة والد بن  
 لحقوقهم لا منعة لهم) لان المستامين ما كانوا محاربين لهم ونكسهم كانوا في امان  
 منهم فلا يتهى حكم ذلك الامان منهم الم ينبذوا اليهم او يصلوا الى اهل  
 منعة من المسلمين (وان كانت المنعة للصوص دون المستامين فحقوق  
 المستامين بهم بمنزلة حقوقهم بعسكر دخلوا باذن الامام) لان الصوص  
 محاربون للمشركين وقد بينا انهم اذا كانوا اهل منعة فدخلوا باذن الامام  
 وبغير اذن الامام سواء (وان كان المستامنون اهل منعة حين اجتمعوا قبل  
 ان يلتحقوا بالصوص الذين لهم منعة والمسئلة بحالهم فلهذا الاول سواء  
 الا في خصلة واحدة وهو ان الامام هاهنا لا ياخذ من المستامين ما كانوا اخذوه  
 ولكنه يفتيهم بالرد فيه) لانهم ما اخذوه بمنعة الصوص وانما اخذوه  
 بمنعة انفسهم فلا يثبت ولاية الامام في اخذ ذلك منهم وفي الاول انما

(وإذا أخذنا استمان في الحرب الحربية على ميا الغارة خرج به  
 اسر الحربي الذي هو صاحب المال فأما ما كان اخذه وقد  
 تأيب له الآذ لأن المال كان مأكاله حين أخرجه من كان لا يطيب به  
 بقاء من المأخوذ منه وحين اسره صار عبد اهل هذا المال من العتبة  
 الآخذة فان قيل \* ألا سر يخاف المأسور فيها هو حقه كما يخلفه ذلك  
 \* قلنا نعم ولكن فيما يكون محلا للملك الذي هو مال الذي هو مال المسلم  
 لا يكون محلا للملك بالقره فلهذا لا يملك المأسور في الاثرى \* ان حربي  
 مستمان لو ادان مسلما ديناً في داراً ثم عاد الى دار الحرب فاسر بطل الدين  
 عن صاحبه ولم يكن فيا \* لان الدين في الدمة لا يكون محلا لملك باقور لي  
 اولى لان هناك الدين كان ملك الاسير في ذمة من عليه وها هنا المال يمكن  
 ملك الاسير في يد المأسور \* لا يملك المأسور حتى يرجع الى داره فغلب  
 دينه اجبر المأسور على قضاء دينه وها هنا المأسور حتى يخرج من سلب ذلك  
 المال لم يجبر المسلم على دفع شيء اليه سواء كان قائماً بينه في يد خصه او اسهلكه  
 \* فان قيل \* قلنا لا لا يخلفه ويز في ذلك الحق من مال المومات اذا لم يلق حكم  
 \* قلنا \* لان اثبات التوريت يكون بانص لا بأثر شيء ولان الوارث يملك بخلاف  
 المورث فيما يفضل عن حاجته وبالا سترا قاق تبدلت نفسه وكن لم يتبع حاجه  
 فلا يمكن جعل الوارث خلفه في املاكه وحقه \*  
 (وكذلك لو لم يوسر الحربي ولكن الامام غلب على تلك الارض وقتل صاحب  
 المال) لان حقه قد سقط بموته ولم يخلفه في ذلك ورثته حين وقع الظهور عليهم  
 فصاروا ارقاء فان رقي الوارث يمنع هذه الخلافة كرق الموروث والممانع  
 من الطيبة لا أخذ قيام حق الغير فيه وقد تحقق سقوطه \*

منعة قبل ذلك (وكذلك ما أصابوا بعد المجزأة) لأنهم لم يصيروا محاربين لأهل الحرب حين لم يبدوا إليهم وهم يترددون في ذلك في اختصاصهم بالمصائب التي تقع وهو أن الأمان بين أهل الحرب وبين المستأمنين يفتي بعدما التحقوا بهم إذا كانوا يترددون في الحرب ومع بقاء الأمان لا يمكن أن يجعلوا كرده واندد لهم في أصروا فهذا لا يشاركون المستأمنون في شيء من ذلك وإن كانوا أماناً وذبحة باعتبار منعتهم حتى يحمس ويقسم ما بقي بينهم على سهام الغنمة

(وإن كانوا قد نابذوا أهل الحرب والمستأمنين بحالها وأصابوا في الساعات بعد التبدد فهو فيهم جميعاً) لأن أمان المستأمنين حين انتهى بدو صول إليهم فانهم التحقوا بغيرهم من المسلمين فمقتلون لأهل الحرب متذبذون فكانوا بمنزلة الرد لهم فيما أصابوا بعد الالتحاق بهم (وما أصاب المستأمنون قبل الالتحاق بهم فإن الإمام يأخذه فيرده على أهله) لأنهم أحرزوه بجمعة يوم من غزاة المسلمين فيثبت الإمام فيه ولاية الإجماع على الرد خلاف الأول فهناك الأسراء ما كانوا غزاة على الإطلاق حين نابذوا أهل الحرب فلا يثبت الإمام ولاية الإجماع فيما أصابه المستأمنون وإن أحرزوه بغيرهم ولكنه يفتيهم بالرد \*

(وإن صار المستأمنون أهل منعة قبل أن يلتحقوا بالأسراء الذين نابذوا أهل الحرب فإن الإمام لا يجبرهم على رد ما أخذوا) لأنهم أحرزوه بجمعة أنفسهم لا بجمعة الغزاة وفي مثله لا يثبت ولاية الإجماع للإمام في الرد إلا أن يلتحقوا قتلاً لا فيثبت للإمام فيه ولاية الإجماع بقتل الغزاة للدفع عن ذلك المال فيأخذه ويرده على أهله \*

مودع على حاله الا ان توردني خدمتي بتاسق (رأيتي وضح)  
الفرق بين خروجه من داره الى داره من عرزه بمئة الجيش ان  
ما حذر تركت جارية تحت يد الخوارج ما لم يدع عنه في  
واحدة من اعداء الخوارج الى المعسكر ففقدوا من ابي قدامة فيها  
بعد الاخراج الى دار الاسلام ونام منكم في المعسكر وانما استمع  
بوت القهراقم منكم في النخل

(ولوا ان الاسراء تجمعوهم في دار الاسلام خمس مائات رجل لان الله يكره ان يجمعوا في دار واحدة الا ان ياتوا من دار واحدة فجمعوا في دار واحدة) فان الاسراء تجمعوهم في دار الاسلام خمس مائات رجل لان الله يكره ان يجمعوا في دار واحدة الا ان ياتوا من دار واحدة فجمعوا في دار واحدة

(ولو كان المستامنون حين اخذوا تلك الاموال يذبوا الى اهل الحرب ففقا للوهم  
ولهم منعة فخالهم الآن كحال الاسراء) لانهم خرجوا من امانهم وصاروا  
محاربين لهم (الآية) انه لو اسلم اهل الدار وصاروا ذمة قبل ان يقع الظهور

(ولو قتل الحربى ومقع الظهور على داره من الآخرة حتى يتم له ما يريد من الدنيا  
 لأنهم خلفاؤه في حقوقه وأما ما لا يملكه بعد ما قتل كما يلقونه من الدنيا  
 حكمهم كقيام حق المأخوذ منه في بيع من الطيب الآخذ  
 (ولو كان الآخذ يخرج المال إلى عسكر في دار الحرب إلى دار عسكر  
 اسروا صاحب المال فهو ربي لهم مع المال يحسن والبيع يدعى عسكر  
 والمستامن على سهام الغنمة) لأن حق أهل العسكر كان من أموالهم  
 باعتبار الأحرار بمنعتهم لولا قيام حق المأخوذ منه (والأحرار) أنه لو كان  
 المستامن أسيرا كان المال غنمة لأهل العسكر (والأحرار) أنه لو كان  
 ولاية الإجماع على الرد فيه وما كان ذلك إلا بأمر من حق أهل العسكر  
 فيه وقد زال المانع وهو حق الحربى حين أسره ولا ريب أن المال كان له حق  
 الرد على الأسير في الحكم كان بمنزلة مال حر في يده فيكون محل تلك بالتميز  
 وقد تحقق الظهور عليه فيكون مخالفاً للأول من المال بغيره مستحق الرد  
 عليه في الحكم بل ملك الآخذ فيه هو فقدم في الحكم وذاك بغيره مستحق الرد  
 المسلمين عليه بأسر الحربى \*

(وكذلك أن قتل الحربى ووقع الظهور على الدار من يقع الظهور على الدار  
 فإن الإمام يأخذ ذلك المال ويرده على ورثة الحربى) لأنهم خلفاؤه في ذلك  
 وأما هذا نظير حربى مستامن في دارنا أو دعى رجلاً ما لأنهم رجع إلى دار الحرب  
 فأخذوا أسيراً فإن الوديعة تكون في اللذين أسروه بمنزلة نفسه لما بيننا أن المال  
 كان مستحق التسليم إليه في الحكم ويد المودع فيه كيدته فيثبت حكم  
 الاستيلاء عليه حين أسره \*

(وكذلك لو قتل فظهر على الدار وإن لم يقع الظهور على الدار والمال في يد

ذيعرر الشطابو راب سار في عسكر

جروحه اليه

(وان كان المبرور من ارجل اقبيا لوميردا سوه في عسكرهم  
 فلم يعلو به سم ولا سبي و يسمع ان دار الخبيث سمي الناس لالمان بينه  
 وبههم) لانه صار حررا بامعة الخبيث ان كان مبرر سار منه في جرح  
 من عسكر المبرر كاي كالوجه رده كيدا الى دار (البر) (واكبه) استحسن  
 انال (الموسم) ادى زل فيه سكره سار سار رالمس من المسلمين  
 مادام في دار الحرب فهو في امان منه (البر) يستبدل به على  
 نذا الا مان ولم يوجد ذلك حين كان مكرها في احرار (المسكر) لان  
 الاكراه ان كان وعيد التلف لاحق له فمل احلا وان كان تهدد دون ذلك  
 لا يبقى سار به عسكره (المسك) (فاما ما اخرج الى  
 دار الاكراه فالمسك في دار الاكراه لا رده ان اهل الحرب قط  
 (ارابت) او قلني اوسه لا مدعو به رجع الى اهل الحرب اكلن يبقى في  
 امان منهم هنا يقر له ادمك ان اخرجوه الى دار الاسلام ثم خلوا  
 سبيته رجع اليه كان له ان يتل رشاء منهم ما يجدد سبه وبههم  
 امانه والله اعلم

باب ما يظهر عليه

(وما يظهر عليه اهل الشر لانه فيجروونه من اموال المسلمين ثم يصيبه المسلمون)

(قدسيا فيما تقدم انهم يملكون اموالنا بطريق القهر بما يملكون الا حراز بدارهم فاذا ظهر عليه المسلمون فهو غنيمة لهم بمنزلة سائر اموالهم الا ان المستولى عليه

باب ما يظهر عليه اهل الشر لانه فيجروونه من اموال المسلمين ثم يصيبه المسلمون

الاكراه ان كان بوي بالالف لا يبقى له امانه وان كان تهدد دون ذلك لا يجزئ منه

عليهم لم يؤمر المستامنون برد المثل في ارضي لانا  
 (ولو دخل عليهم حسكر آخر فاجتبق المستامنون به في ارض من ارضك  
 المال) لان المستامين اذا احرروه فلهم بمنعة ارض من ارضك ما اذا  
 لم يابذوا اهل الحرب من ههنا بما احرروه من ههنا فلهم  
 المال وورده على ارضه (فان كان ارضه في ارضك فلهما  
 صاحب المال او ارضه فقد صار له ارضك من ارضك  
 المستامين وان لم يظهروا على ارضك وكان له صاحب ارضك فلهما  
 المستامنون وارضه وابلوا الى ورضه صاحب ارضك  
 (واذا كان المسلم مستامنا في دار الحرب فزوجه من قبله فلهما حسكر  
 من المسلمين ولهم منعة فقتلوا رجل اهل القرية وسوا من دار الحرب  
 للمستامن بشيء وهو على امانه فيما بينهم بين اهل الحرب لا يخرج له من ذلك  
 بشيء) لانه لم يوجد ما يوجب افساء الايمان به وان افساء القرية  
 القرية لم تصرد الى الاسلام اذ لم يسمع اليك دولة المسلمين من ههنا  
 وتركوها فقد عرفوا انه لم يكن من ههنا فلهما ان يصيروها دار الاسلام  
 المسلم المستامن هو المحرز نفسه بمنعة المسلمين انما هم يدينون اذ كان الموضع  
 ثم ارحلوا منه ووربا كان هو بائنا لم يشمر بعتيهم ولا بذهبا بهم فيكون هو على  
 امانه على حاله \*

(وان كان الحسكر نزلوا بالقرب من القرية فذهب هو الى الحسكر فقد  
 انتهى الايمان بينه وبين اهل الحرب) لانه الآن احرز نفسه بمنعة الجيش  
 فيخرج به من امان اهل الحرب حتى اذا عاد اليهم فله ان يقتلهم ويأخذ اموالهم  
 الا ترى انه لو سارهم اياما او قاتل معهم قوم من اهل الحرب والمشركون

(ان الماسورة انه اذا وجدته بعد القسمة فلا ميل له عليه) والمراد به انه لا سبيل له عليه في الاخذ بجائز اكن اذا اعطاه قيمته فهو احق به وذكر عن الحسن والزهري رحمة الله عليهما (انه لا يرد على صاحبه قبل القسمة ولا بعدها ولا يؤخذ بهذا الا انه خلاف ما اتفق عليه الكبار من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن ابي بكر رضي الله عنه قال يرد على صاحبه قسم او لم يقسم اذا قامت به اليه وبه يأخذ) فانه ما لم يثبت حق المستولى عليه بالحجة لا يتمكن من اخذه وطريق ثبوت حقه اقامة اليينة وبعد ما يثبت حقه فانه يأخذ قبل القسمة بجائز وبمدها باقيمة ان احب فكان مراد الصديق رضي الله تعالى عنه انه احق به اذا رغب في اداء القيمة بعد القسمة (واهل الذمة في هذا الحكم كالمسلمين) لان غرضهم واموالهم معصومة متقومة بالا حراز بالدار ولهذا لا يسرق قوز اذا وقع الظهور عليهم كالأحرار من المسلمين فالحكم في اموالهم اذا وقع الاستيلاء عليهم كالحكم في اموال المسلمين \*

\* وذكر (عن مكحول في رجل من العد وقال لا يجيش من المسلمين ارايتهم ان انا جئتكم مسلم اعطوني فداءه فقالوا نعم فصالحهم على شيى معلوم ثم جاء به فقات الحربى في المعسكر فقال يدفع فداء ذلك المسلم الى اولياء الكافر) وهذا لانهم خلفاؤه فكما ان في حال حياته كان علينا ان نفي له بما شرطنا فمطيه الفداء فكذلك بعد موته يدفع من التزم ذلك بالشرط الى ورثته \*

\* وذكر (عن ابراهيم في المسلم يشتري من اهل الحرب الحر المسلم قال عنه يكون ديناً على الحر له حوائج ارايه اذا اشتراه بامره) لان الحر لا يسترق فلم يكن هذا العقد شراء في الحقيقة وانما كان قد افدى به المسلم (فان كان بغير امره فهو متطوع فيما دى وان كان بامره فهو دين له عليه) لانه كالمستقرض منه حين

قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه في رد مال المسلم من الذينة قبل القسمة وبمدها

اذا وجدته قبل القسمة اخذته بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذته بالقيمة ان شاء لانه صار مظلوما فكان على المسلمين القيام بنصرته ودفع الظلم عنه فانهم لا يتمكنون من السكنى في دار الاسلام الا بان يدفع بعضهم عن بعض فكان دفع هذا الظلم على الفزاة الدين يدور عن دار الاسلام وياخذون الكفاية على ذلك فاذا وقع المال في ايديهم فقول قبل القسمة الحق لعامتهم ودفع الظلم واجب عليهم ايضا وذلك في رد المال عليه فيجب رده مجانا وبما بعد القسمة فقد تمين المالك فيه لمن وقع في سهمه وما كان يجب عليه دفع الظلم عنه بتسليم ملك نفسه اليه الا ان حق الذي وقع في سهمه كان في المالية حتى كان للامام ان يبيع الفنائم ويقسم الثمن بينهم وحق المأسور منه كان في العين فيجب مراعاة الحقين وذلك بايصال عين المالك اليه اذا وصل الى من وقع في سهمه ما هو حقه وهو المالية ان شاء \* ولان قبل القسمة الثابت للغانمين حق لملك والثابت للمستولى عليه حق ايضا فيترجح حقه بان سبق فياخذه مجانا وبما بعد القسمة الثابت لمن وقع في سهمه ملك والمستولى عليه حق والحق وان كان سابقا فانه لا يمارض المالك المستقر شرعا فيجب مراعاتها وذلك في ان ياخذه بالقيمة ان شاء \*

(وكذلك لو دخل مسلم اليهم فاشترى بضمن واخرجه الى دار الاسلام فلصاحبه ان ياخذه بالثمن ان شاء ولو وهبوه منه فلصاحبه ان ياخذه منه بقبضته ان شاء للممنين الذين ذكرناهما) واستدل على ذلك باحاديث رواها في الكتاب منها حديث تميم بن طرفة (قال اخذ المشركون ناقدة لمسلم فأتاها منها مسلم فارتفعوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام اعطاهم الذي اتوا به والاخفل بيننا وبينه) ثم ذكر قول زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب

ثم وقع في الغنيمة فان وجدته صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد  
القسمة اخذه بقيمته ان شاء فان كان ذهباً اخذه بقيمته دراهم وان كان فضة اخذها  
بقيمته دنانير الاصل المعروف انه لا قيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية  
عند المقابلة بحسبها على ما قال عليه الصلوة والسلام جديدها وورديها سواء وحتى من  
وقع في سهمه مرعى في الصيغة كما هو في الاصل فلو اشتملنا بالتقويم بحسب  
الاربع لا يمكن تقويم الصيغة اصلا فبوت حقه فيه مجانا وذلك لوجه له فقلا  
تقوم بخلاف الجنس ليظهر قيمة الصيغة فيتوفر عليه تمام المالية بمنزلة مالوك  
قلا الانسان واستهلكه فانه يضمن قيمته من خلاف جنسه لهذا المعنى فان قضى  
القاضي له بالقيمة او اصابها عليه بغير قضاء ولم يتقاضيها حتى افترقا فذلك جائز  
لا ينقضه افتراقهما لان ما يهبطه من القيمة ليس ببديل عن الاربع  
(الاربع) ان المستوفى عليه يمدد الاربع الى قديم ما كان حتى لو كان مشريا  
فمرجده على ائره بالعيب على بايه ولو اراد بيه من اجهة باعه على الثمن الاول دون  
ما اخذه \* ولو كان موهو بافي يده كان للارهاب ان يرجع فيه \* ولو كان عبدا  
في عقه جناية خوطب بالدفع او الفداء (فعر فنا) انه لم يملكه على من وقع في سهمه  
استداء ونكته يعيده الى قديم ملكه بما يفديه به فلا يتحقق معنى المصارفة بينهما حتى  
يشترط القبض في المجلس وهو نظير ما قال علماء وبارحمهم الله تعالى فيمن استهلك  
اربعا على رجل فقضى عليه بقيمته من خلاف جنسه ثم افترقا قبل القبض انه  
لا يبطل القضاء بل اولى لانه هناك الغاصب والمستهلك يملك لكن ذلك ملك  
ثبت شرطاً للقضاء بالقيمة لا على سبيل المقابلة فاذا لم يتحقق هناك معنى المصارفة  
ليست بها لان لا يتحققها هنا ولا يملكه على من وقع في سهمه اصلا وانما يعيده الى  
قديم ملكه كان اولى (وكذلك لو وهبوا الاربع لاسلم فاجزه او اشتراه

ولا قيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية عند المقابلة بحسبها

أمره بان يؤدى فداءه ﴿الآرى﴾ أنه لو أمره بان يقضى عنه دينه كله لم يرجع به عليه ، ولو قضى الدين بغير أمره لم يرجع به عليه ، والمدين كذا سور صا حب الدين فاذا ثبت هذا الحكم فيما هو مشبه بالامرقنى - فثبتته اولى اقاما العبد او الامة اذا ابق اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء (١) وبعد القسمة في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه بخلاف الفرس اذا عار اليهم (١) وعند ابى يوسف وعمر بن عبد الله تعالى عليهم اال اجواب فيهما سواء ياخذها صاحبه قبل القسمة بغير شيء ، وبعد القسمة بالقيمة واو حنيفة رضى الله تعالى عنه يفرق فيقول الآبق لا يكون ، حرز الدالبوت بدو حترمة له على نفسه بخلاف الدابة وهي مسئلة معروفة واستدل عليه بخديث عمر رضى الله تعالى عنه (أنه كتب الى ابى عبيدة في جواب هذه المسئلة ان كانت الامة حمت وقسمت فسييلها وان كانت لم تحمس ولم تقسم فارددها على اهلها) واو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول تاويله انهم اقبلت فلم تدخل دار الحرب حتى خرجوا اليها فاحرزوها وذكر (ان غلاما لابن عمر رضى الله تعالى عنه اقبل يوم الير ، واش الى العدو وعار فرس له فظهر المسلمون على ذلك فردوه عليه خالدا قبل ان تقسم) وهما يقولان بهذا التقييد بين ان بعد القسمة لا يرد عليه مجانا ﴿الآرى﴾ انه سوى بين العبد والدابة واو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول في العبد قد ثبت بالدليل انهم لا يكونون ، حرز بن له فمرقناه انه كان يردده عليه لوجاء بعد القسمة ايضا مجانا ، والله الموفق \*

﴿باب ما حزره المد ومما ياخذ به قيمته اوبا اكثر من وزنه﴾  
 (واذا اظهر المسلمون على ابرق ذهب او فضة لم قيمته اكثر من وزنه لصياغته  
 (١) عار الفرس بغير ذهب هاهنا وهاهنا من نشاطه او هاهم على وجهه لا يشيه شيء

﴿الميد او الامة اذا ابق اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء﴾

﴿باب ما حزره المد ومما ياخذ به قيمته اوبا اكثر من وزنه﴾

من ذهب مارا للشفيع ان يأخذها بالقيمة الواجب هناك بين الشفيع والمشتري  
 حكم الرابح والضرر في حصة الصانع على ما يذاه في الزيادات) وهذا لان  
 الشفيع يملك الدار ابتداء بما يؤدي من قيمة العبد فيكون ذلك شراء مبتدأ  
 وهذا انما هو فداء يفتدى به صاحب الابريق ملكه الاول (الارثي) ان  
 المستولى عليه يأخذ من غير ان ينقص شيئا من العتق حتى لو باعه المشتري من غيره  
 لم يكن له ان ينقص ذلك العبد بخلاف الشفيع فانه يتمكن من نقض تصرفات  
 المشتري (وكذلك لو كان المأمور بمسداً فتمت تفتدي اخره عينيه كان لما كان ان  
 يأخذ بجميع الثمن ان شاء ولو هدم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فان للشفيع  
 ان يأخذ ما بقي بحصته من الثمن وكذلك حكم المراجعة في جميع ما ذكرنا) فهو دليل  
 على ان ما يملك الشفيع يكون غنا وما يضر المالك القديم يكون فداء فان قيل  
 فلماذا قسم في مسألة اول الباب في المصارف التفرقة بخلاف الجنس اذا كان هذا  
 فداء ولا يتمكن فيه معنى المعاوضة فناء لما يناله لا يظهر مالية الصيغة عند التقويم  
 بالجنس اذا لا قيمة له فله حاجة الى اظهار مالية الصيغة صرنا الى التقويم بخلاف  
 الجنس لان ذلك مبادلة فاما في تقويم الثوب والخمر اذا كان المشتري نصرانيا  
 لا حاجة الى ذلك فلماذا جوزنا تقويمه بجنس الابريق

(ولو اسر المد وعبد الذي فدخل اليهم ذمي فاشترى بارطال من غمر واخرجه  
 كان لصاحبه ان يأخذ بمثله) لان الخمر من ذوات الامثال وهو مال منقوم  
 في حقهم كالمصير والخل في حقنا (فان قضى القاضى له بذلك فلم يأخذ حتى اسلم  
 احدهم لم يتقض القضاء وكان على صاحبه قيمة الخمر ياخذ به) لما بينا ان هذا فداء  
 فلا يبطل بالا سلام قبل القبض (بخلاف شراء العبد بالخمر ابتداء واخذ الدار  
 بالشفعة بالخمر واذا لم يبطل القضاء فمليه قيمة الخمر) لان السبب الموجب لتسليمه

هم بخمر ما خرج من هذا الموضع من  
 الابريق من صيب اعمهم ما خرج من  
 شاء كما في الفصل الاول (واذا كان المخرج من  
 او مسلم اشترا ثوب وخرج منه ما  
 النصراني وبقية الثوب من مسلم الا ان يخرجه  
 اخذ مثل ما اشتري والثوب ليس له ان يخرجه  
 القيمة والمسلم وع من ثياب اخر ما جره عن  
 باس بان يقوم الثوب والخبر هو من جنس الارض  
 ذلك مثل وزن الابريق او اقل واكثر من  
 ولكن يعيده الى قديم ملكه يعني من ان يخرجه  
 الارش في على ملكه كما ان لا يخرجه من ارضه  
 سلامته تعلق بذات واذا لم يوجد المباداة من  
 وكذا ان كان الابريق اشتراه رجل مسلم او نصراني في حرب  
 من وزنه من جنسه ثم خرج فباعه ان يخرجه من ماله وان كان  
 وزنه لا يخرجه ويس براءتم قد علم ان الربا لا يجري بين المسلم والخرى  
 في دار الحرب لم يرد عليه بل مغرم فيه لا يكون له ان يخرجه فنقول  
 ذالم يقولون انما اذا اشتراه مسلم بخر فخرجه فنقلنا لان الخمر لا يقوم في  
 حق المسلم فلا يمكنه ان يخرجه بقيمة ما اشترى من اخر فلهذا الخمر بئمة الابريق  
 بخلاف ما اذا كان المشتري نصرانيا فان الخمر مال متقوم في حقه فاما ما اعطى  
 من الدراهم ها هنا مال متقوم في حق كل واحد منهما قال (وهذا خلاف  
 الشفعة) وانما عني به اذا اشترى دار بعد وفي الدار صفائح من فضة او سلاسل

فان الرابا لا يجري بين المسلم والخرى في دار الحرب

رد له. ثم إن كان أبو حريم في المدايع لم يملكه.

ومن قبل المدايع، إذا أوصى بولد بصل فضاء القصى أو مده كان لصاحبه. إن شاء المأم حريم ابنه (لأن الولد تبع في حكم المدايع فبأنه لا يسهط شئ من الثمن بخره فوات سائر الأطراف) وإذا مات المأم وبقي الولد عندك الخواص في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذ الولد بجميع الثمن إن شاء وفي قول محمد رحمه الله تعالى يأخذه بحصه من الثمن إذا قسم على فستأخذ ودية الولد لأن الأصل في هذا الفداء الم دون الولد لا يمكن إبقاء جميع الفداء بعد فوات الأصل فارد من توريع الفداء على قيمته المأشيت له حق الأخذ في الولد وإنما ثبت له ذلك الحق لأن الولد يسرى إليه ملك الأصل وحق الأخذ في الأصل ثابت له باعتبار ملكه فكذلك في الولد وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: ما نقل له من الأحكام سائر فقاء الولد بقي عليه جميع الفداء لأن الفداء لا يحتل لمورع عن الأصل والسبع وقد تقدم بيان هذه المسئلة فيما أمسك من شرح الجاه فلهذا أوجز في البيان هاهنا وقد ذكر بعد هذا باباً قدسياً شرح مسأله في الجاه والله الموفق \*

### باب

العبد الماسور يشترى رجل ثم يقره بغير مولاة

رواذا اشترى العبد الماسور من العدو مسلم فأخرجه ثم لم يأخذه المالك القديم بأثمن حتى أقر المشتري لا آخرائه كان عبداً له قبل أن يوسر وصدقه المفرة وكذبه مولى العبد فان المقر له لا يسبيل له على العبد ومولاه المعروف أحق به بالثمن (لأن حق الأخذ ثابت له باعتبار ملكه الظاهر قبل أن يوسر والمشتري من العدو أقر بذلك الحق بعينه لا آخر واقراءه فيما يكون حقه له صحيح فاما فيما

باب العبد الماسور يشترى رجل ثم يقره بغير مولاة

باق وقد حذر عن تسليم العين فانه كان هو المسلم المسلم فممنوع من ان يملكه  
 كان صاحبه هو المسلم فهو ممنوع عن تلك الحرفة ما كان له في ارضه  
 (ولو قضى القاضي اصحاب العبدان يا حده بائنين في المثلث ان لا يورث  
 المشتري ان يحبسه حتى ياخذ منه اثمن فله دية) لا يورث حتى لا يورث  
 المشتري فيكون له ان يحبس العبد به ثم يره راداً في يده حتى لا يورث  
 لان المولى يملك ابتداء بما يطعمه من الجمل (فان مات العبد في يده لا يورث  
 صاحبه) لانه كان يفدي لتسليم العبد له ولم يسل (وان دعت به فله دية  
 باخذته بجميع ائمن ان شاء سواء كان ذهب العين في المشتري او غيره  
 بمنزله ما لو حصل ذلك قبل قضاء القاضي) وهو لا يورث ابتداء ما يكون له  
 لا الاوصاف (الا ترى ان العبد الجاني اذا ذهب عيه لم يستف من ماله  
 شي من الفداء سواء كان ذلك منه قبل اختيار الفداء او بعده) وان يورث  
 المشتري فقد بطل الفداء بمنزلة المومات ولا ضمان على القاتل (لان له  
 بعد قضاء القاضي وقبله سواء فانه ما في له حق الحبس باعداد يده لا يورث  
 قيمته بالجنسية كالبايع اذا قتل المبيع قبل القبض وهذا لان العبد كان مملوكاً  
 للمشتري وكان ما يطعم في حق المولى فداء وفي حق المشتري هو برب ملكه  
 عن العبد بوض يا حده فيكون بمنزله البايع قتل المبيع قبل القبض وهذا بخلاف  
 راد الآبق اذا قتله قبل ان ياخذ بجمل او ولي الجنابة اذا قتل العبد الجاني بعدما  
 احتار المولى الفداء لان هناك القاتل لم يكن مالكاً لرقبة العبد قط حتى يبي  
 ضمان ملكه باعتبار يده وهما هنا المشتري من العدو كان ما كاله فيبقى ضمان  
 ملكه باعتبار بقاء يده وذلك يمنع وجوب ضمان القيمة عليه بالقتل  
 (ولو كان الماسور جارية فولدت في يد المشتري منهم كان لصاحبه ان ياخذها

لقد بره المشتري وهو من الاقرار ما اطل على المولى المبرور من مكانه  
 متقوم لحقه فلا تضمن له شيئا (قال ولا يشبه هذا الشفعة يعنى ان المشتري للمدار  
 اذا اقر بانها موقوفة على فلان فانه لا يبطل به حق الشفع في الاخذ بالشفعة)  
 لان الشفع ولاية تنص تصرف المشتري بالاخذ بالشفعة فلا يكون اقراره  
 صحيحا في حقه (بمنزلة ما لو اتخذ الدار مسجد افما المولى القديم فليس له حق  
 ابطال تصرف المشتري بالاخذ الا ترى انه نواعته اودبه لا يمكن له ان ينقض  
 حقه او ياخذ اقراره بانه مدبر غير يكون صحيحا في حقه ايضا بمنزلة المشتري  
 شرا فاسد اذا اقر بعد القبض ان العبد مدبر لقلان وصدقه المقر له فانه  
 لا يكون للبايع حق الاسترداد لفساد البيع الا ان هناك البايع يضمن المشتري  
 القيمة باعتبار قبضه وهاهنا المولى القديم لا يضمن المشتري شيئا) لانه مقبضه  
 منه ولا تملك عليه وهو بمنزلة ما لو باع شرا تدير في الوجع جميعا (ولو قال  
 المقر له قد كان عبيدي ولم ادبره فطه ليس بواحد منهما من اخذه راكبه يكون  
 مدبرا موقوف الحال) لان المشتري من العدو اقرانه مدبروا المولى المعروف  
 مقربا بانه ملكه بالشراء وان اقراره فيه باطل (وكذلك المقر له فيصير مدبرا  
 باتفاقهم ثم كل واحد منهم ينفسه عن نفسه في مدرا وان كان الحال فادا  
 مات المقر له عتق) لان المشتري قد اقر بان صفته قد تمت بموت المقر له وان اقر  
 كان مقرا بان اقرار المشتري فيه نافذ فعنده وقت المقر يحصل الاتفاق معهم  
 على حريته فان لم يمت المقر له حتى يرجع الى تصديق المشتري اخذه مدبرا له  
 لانه اقر له بما لا يحتمل الفسخ وهو الولاء الثابت بالتدبير فلا يبطل ذلك  
 بتكذيبه (ولكنه اذا صدقه بعد التكذيب فهو مالو صدقه ابتداء في الحكم - واه  
 وان لم يرجع الى تصديقه حتى جنى العبد جناية بجانيته توقف في قول ابي حنيفة

هو مستحق عليه للتبر فهو بائنه لا له كان لا راد له اذ هو حق في ماله  
في العبد فلا يملك تحويله الى غيره \*

﴿ توضيحه ﴾ (وهو ان ثبوت حق الامتلاك للمالك المورث له اعتبار بمكانه  
وملك المقر له ثبت في حق المقر خاصة) لان الاقرار لا يكون له الا في  
حق المقر فاما ملك المولى المعروف فهو ثابت في حق غيره وفي حق  
المشتري من المدون فلا يثبت للمقر له من اجهة المولى المعروف بانه ان كان له اختيار  
في حقه ( فاذا لم يرغب المولى المعروف في اخذه فلم يقر له باخذه بالثمن  
ان شاء ) لان حق الاخذ في حق المقر ثابت للمقر له باقراره وكذا كان  
لا يظهر في حق المولى المعروف لكونه مقدما عليه فاذا زال ذلك بتسليمه  
كان له ان يأخذه ( وان اخذه المولى المعروف بالثمن فلا شيء للمقر له على المشتري  
من المدون من قيمة ولا ثمن ) لانه اخذه من يده بحق مستحق لا باختياره ( وحواله  
من ملكه باختياره لم يكن له عليه من سبيل فاذا اخذه به غير اختياره اولى ) وهذا  
لانه بالشراء من المدون قد ملكه ملكا صحيحا والثمن الذي اعطاه كان مملوكا له  
ايضا ملكا صحيحا فاذا اخذه من الثمن الآن بدل ما ادى فيكون سلبا له  
وما اخرجته من يده فقد كان مملوكا له فليس لاحد ان يضمه شيئا ( و لو كان  
المشتري اقر انه عبد لهذا الرجل دبره قبل ان يوسر والمسئلة محال فهو مدبر  
للمقر له ولا شيء للمولى المعروف ولا سبيل له على العبد ) لان المشتري هاهنا  
اقر بانه ملك للمقر له وهو يملك ان يملكه ابتداء بالبيع او الهبة فيملك  
الاقرار له بالملك ايضا ( ثم قد تصادقا على انه مدبر ولو دبره المشتري  
ابتداء صح تدبيره فاذا اقر انه مدبر لغيره و صدقه المقر له كان مدبرا  
ايضا وبمد ماصار مدبرا لا يبقى للمولى المعروف حق اخذه بالثمن كما

هنا بابا بول - دم شمس - سائر في ايار - والله اعلم



من القدامى صلح ونبلا

(الدمري يمدد السر من العاد واذا اخرجه فخصر مولد من كذا اياه  
 بشي ثله مل من جنسه فدمولوا ان اخذه بانه وان كان اشتراه بالمال من  
 ذوات الامثال كالتياب والامعة المملو ان ياد رغبة به لان مولى  
 بهطي المشتري ما غرم فيه يدفع به ضرر وحسرات عنه وتما ذلك بالمثل  
 صورة ومعنى فيجب مراعاة ذلك الا اذا تمذر استتار للمائلة صورة فحينئذ  
 بهتير المائلة في معنى المالية كما في بدل المنصوب والمستأثمة

(وصيه المولى حين رغب في اخذه فقد اجاز ما صنعته المشتري واجاز به في  
 الاثمة اعتبر به الادرة في الاثمة ان يسهل نفسه واوذن له في الاثمة  
 كاذ الحكيمة ما ذكرنا دعى وهو ان ذوات الامثال كالدكبي والمورون  
 ما يجوز استقرضه فالمولى صار كالمستقرض منه فلهذا يرم مثله واما  
 الاثاب والامعة لا يجوز فيها الا استقرض وعي تكون مضمومة بالتيمة  
 حكم الاستقرض الفاسد فن اختلف في مقدار قيمته فاقول نول اسي  
 فساد به مع يمينه لان المولى يدعي عليه ثبوت حق الاخذ به عند اداء  
 الاقل وهو ينكر ذلك ما لم يؤد الاكثر الذي ادعاه واقول قول المنكر مع  
 يمينه بولان ما فاداه به ملكه وقد كان في يده الى دفعه الى الحرب فيكون  
 هو اعرف بقيمته من المولى القديم لانه لم يصل ذلك الى يده قط فالظاهر  
 انه مجازف فيما يدعي من قيمته (وكذلك ان كان الذي فاداه به مكبلا او موزونا  
 فاختلفا في وزنه او جودته فالقول قول الذي فاداه به مع يمينه للامينين الذين

من المدا في الصلح وفيه لا يصلح

رضي الله تعالى عنه (أذن بوجوب جارية على من كان له مال من  
منها والقبض على محمول بالنسيئة غير مكمل من قبله) (وكرر)  
اسمحسن محمد فقال (يسعى في الآفاق من ماله ومن آرائه لا تكتسبه  
مملوك لمولاه وارث جنته على مولاه اعتبار الكسب في الآخرة)  
إن المكاتب ما كان أحق بالكسب كان موجب جنته على مولاه  
بالأقل في كسبه فقد قضى على مولاه جنته) (وكرر)  
في شرح المختصر جارية بين رجلين أقر كل واحد منهما  
وفيه قولان لأبي يوسف رحمه الله تعالى وقد نكحته (من جارية) كل  
الأرض موفوفاً لتوقف المثل في نفسه من أخرج إلى غيره بعد أن سب  
لمرض أنفق عليه من أرث الجارية) لأنه من ماله يتبين ونسيئة المملوك  
عند عجزه عن الكسب على مولاه وإن كاتب يتدبر على العمل ولا ريب  
له فنفته على نفسه وإن لم يتدبر على العمل فصدق عليه نسيئة حر من  
لا يتدبر على الكسب وليس له ريب بحب عليه (وإن رجاها لاشترى من  
شراء فاسداً وقبضه ثم أقرها مديرة لما لا يفتقر إلى جارية) (وكرر)  
مديرة فإنه يأخذها أمه له لأنه أقره بالمالك وشهد عليه بتدبيره وصح  
أقراره فيما أقر به له لوجود التصديق ولا تقبل شهادته عليه لأنه كذب فيه ولا  
يشبه هذا العبد المأثور لأنه هناك المقر له حين أنكر التدبير فقد زعم أن السبي  
جرى عليه وإن المشتري قد ملكه وأنه قد أقر فيه بالتدبير وهو ملكه فلم يبق له  
حق الأخذ بالثمن لما نفذ فيه من أقرار المشتري وهلهنا المقر له بقول العبد  
عبدى والشراء من المشتري كان باطلاً فإقراره بالتدبير انقوله لم يصح ادفع  
ملكه فهذا أخذ الامة منه بحكم أقراره فيكون مملوكاً له غير مديرة) وذكر بعد

السرى ولا تكون محرزا بدا فاذ لم يكن ملكا لم يكن قبل الاسلام لا يكون له الكالم  
بالاسلام ايضا ولكن حلبيهم ازاله بد الظلم عنه فان اختلف المولى القديم مع المشتري  
من المدو في المال الذي فداه به في جنسه او مقداره فاقول قول الذي فداه به  
لما بينا فان اقام المولى البينة اخذ بيته لانه نوردعواه بالحجة وهو في الظاهر  
مدع للزيادة وان كان في المعنى منكرا كما بينا ولكن الدعوى طاهر انكفى  
لقبول البينة كالودع يدعى رد الودعة وقيم البينة على ذلك وان اقام جميعا  
البينة فالبينة بينة المولى القديم (وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رضى الله تعالى  
عنهما واما عند ابي يوسف رضى الله عنه البينة بينة المشتري من العدو الا انه  
لم يذكر قول ابي يوسف رحمه الله هاهنا لما كان بينهما حين صنف الكتاب  
واصل هذه المسئلة في الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البينة  
فان البينة بينة الشفيع في قول ابي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فكذلك  
هاهنا المولى القديم بمنزلة الشفيع وعند ابي يوسف رحمه الله هناك البينة  
بينة المشتري لانه ثبت الزيادة بينة فهاهنا كذلك (ولو اتفقا على انه فداه  
بشباب معاومة واختلفا في قيمتها واقام كل واحد منهما البينة فالبينة هاهنا بينة  
المشتري من العدو بالاتفاق وكذلك في الشفعة اذا اختلفا في مقدار قيمة  
العبد المشتري به الدار فاما البينة بينة المشتري) اما عند ابي يوسف رحمه الله  
فلا اشكال فيه لانه ثبت الزيادة في الفصيلين واما عند ابي حنيفة ومحمد رضى الله  
تعالى عنهما فوجه الفرق ان في الفصل الاول المشتري بيته ثبت فعل نفسه  
والمولى القديم بيته ثبت فعل المشتري وانما ثبت فعل المرء عليه بالبينة لان  
ثبت هو فعل نفسه بالبينة وهذا التعليل نظير ما قال في مسئلة الشفعة انه صدر  
من المشتري اقرار وان للشفيع ان ياخذ بما عليه وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا

﴿الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البينة فان البينة بينة الشفيع﴾

ذكرناهما (وعلى المولى البيهقي) لأنه يدعى بوث من المولى  
والآخر ينكر ونواكر بوث الحق له أصلاً بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ  
فكذلك إذا انكر بوث الحق له عدا حضرة اهل البيت عليهم السلام  
مسلمين او ذميين والمشتري من العدو ذمي فقد أثبت دعواه أنه هو حجة على  
خصمه والبيته العادلة الحق باعمالهم من المؤمنين المجردين (والله اعلم  
من اهل الحرب حرباً كان او مستأناً فانه يخرجهم بايمانهم من مولاة  
ياخذهم منه) لان المشتري في ملكه فانه مقام البائع والبائع هو الذي اخبره  
لو خرج اليها بايمان ومعه ذلك العبد لم يكن مولاة اياها فانه يترك  
المشتري (وهذا لان ثبوت حق الاخذ له باعتبار انه صار ضرو ماوان على  
المشتري القيام بنصرته وهذا لا يوجد فيها اذ كان الذي اخبره حربياً مسلماً  
لانه ليس من اهل دارنا ولا يلزمه نصرته من هو من اهل دارنا (بملا ف  
الذي ولكنه يجبر على بيعه) لان هذا العبد كان من اهل دارنا ولا يترك  
ليرجع به الى دار الحرب (وان كان العدو مسلماً او غير مسلماً) لانه لو كان  
عبداً له من الاصل فاسلم اجبر على بيعه فهاهنا اولى ان يجبر على بيعه (وان كان  
هذا الحربي الذي اشتراه خرج مسلماً او ذمياً ومعه العبد لم يكن مولاة عليه  
منزلة ما اخرج البائع مسلماً و ذمياً والاصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم من اسلم على مال فهو له الا انه اذا كان خرج ذمياً وتسلم منه  
يعبر على بيعه من المسلمين) لانه لا يترك عبد مسلم في يد كافر يستعبده لماله  
من الاذلال بالمسلم (وان كان المسلما سور من لا يحتمل التملك او النقل من  
ملك الى ملك كالحر والسبد والمكاتب وام الولد فهو مردود على ما كان عليه  
سواء اسلموا او صاروا ذمة او خرجوا اليها بايمان لان هذا مما لا يجري عليه

عادي من الحر فيه) لأنه قادر على اداء مثل اليه (وان كان للعبد في الاصل  
موايان مسلم ونصراني ثم اشتراه من العدو باختر مسلم ونصراني ايضا فان  
النصف الذي اشتراه المسلم ياخذ المولى ان بنصف قيمة العبد لانه لا يملكه  
بالشرع حقيقة والنصف الذي اشتراه النصراني فالمولى المسلم ياخذ ذلك  
النصف بنصف قيمة عادي من الحر والنصراني ياخذ بالمثل لان كل نصف  
في هذا الموضع بمنزلة عبد كامل وحكم الجزء معتبر بحكم الكل في الوجهين (فان  
كانا اشترياه بخنازير فانهما ياخذان النصف من المشتري المسلم بنصف قيمة  
العبد) لانهما اخذهما بالشرع حقيقة بل ذلك في حقه بمنزلة الهبة (والنصف الآخر  
ياخذانه من النصراني بنصف قيمة الخنازير) لانه تملك ذلك النصف بالشراء  
حقيقة والخنازير ليس من ذوات الامثال في حق احد) وان اراد احد المولين  
اخذ حصه من العبد دون الآخر فانه ان ياخذه على الوجه الذي قلنا لان حق  
كل واحد منهما في الاخذ ثابت في النصف باعتبار قديم ملكه فان ابطال احدهما  
حقه لا يمتد على الآخر استيفاء حقه (لان ابطاله غير عامل في حق صاحبه)\*  
والله الموفق\*

### ﴿ باب ﴾

﴿ من الفداء الذي يرجع الى اهله اذا ظهر عليه المسلمون والذي لا يرجع ﴾  
(ولوان المشركين استولوا على متاع المسلمين فاحرزوه بمسكرهم في  
دار الاسلام ثم قاتلهم جيش مب المسلمين حتى استنقذوه منهم قبل ان  
يجرزوه بدارهم فذلك مردود على صاحبه) لانهم بمنزلة الفنا صبيين لم يملكوه  
قبل الا حراز فن وصل الي يده كان عليه رده الى مالكه لان مال المسلم  
لا يكون غنمة للمسلمين (فاذا لم يسلم الامام بذلك حتى قسمه بين من اصابه

﴿ باب من الفداء الذي يرجع الى اهله اذا ظهر عليه المسلمون والذي لا يرجع ﴾

اختلاف في القيمة لانه لاخلاف بينهما في اصل الشيء وهو الفداء من المشتري بمافداه من الثياب وانما الخلاف في مقدار القيمة ونسبت للزيادة من البهرين فيه اولى (ولو ان المشتري من العدو كان اشتراؤه بالاحل من حر او خنزير او مية فان كان المشتري مسلما للمولى القديم ان يأخذه بقيمة) لان ما جرى بينهما لم يكن شراؤه وانما كان اخذ مال الكافر ببيعة نفسه فكانه وهبه له (وان كان المشتري ذميا فان اشتراعه مية فكذلك الجواب) لان المية ليست مال في حقهم كافي حقا فاجرى بينهما لم يكن شراؤه لان الشراء اسم لما دونه مال بال (وان كان اشتراعه خمر او خنزير فاجرى بينهما كان شراؤه على حقيقته لان الخمر والخنزير مال متقوم في حقهم) ثم ان كان المولى القديم ذميا اخذه في الحرب بالحل وفي الخنزير بالقيمة وان كان مسلما اخذته وهبها بقيمة) لما بينا ان المسلم ممنوع من عليك الخمر وعند العجز عن تسليم الخمر مع وجود السبب الموجب لتسليم يجب عليه قيمته (ولو كان العبد قبل الاسر بين نصراني ومسلم ثم اشتراه ذمي من العدو بالخمر فان النصراني يأخذ نصفه بمثل نصف ذلك الخمر والمسلم يأخذ نصفه بنصف قيمة الخمر اعتبار اللبعض بالكل وهذا لان النصراني قادر على اداء المثل في نصيبه والمسلم عاجز عن ذلك (وان كان لذي اشتراعه من العدو مسلما اخذته المولى بالقيمة) لان الذي جرى من المسلم لم يكن شراؤه اذا لم يكن مال متقوم في حق المسلم (وان كان اشتراعه من العدو ومسلم نصراني فان كان المولى القديم مسلما اخذ نصفه من المسلم المشتري بنصف قيمته) لان الذي كان منه في نصيبه غير مله الاتهاب دون الشراء (واخذ نصفه من النصراني بنصف قيمة الخمر) لان الذي كان منه في نصيبه حقيقة الشراء فخر مال في حقه (وان كان مولا نصرانيا اخذ من المسلم النصف قيمته لما بينا ومن النصراني النصف

لا القابل به وهذا الخرافة ما هو إلا أن هذا القاضى ما قضى باسمه عن  
اجتهاده وإنما قضى بدات بعدم علمه بأن هذا المال مصاب من المسلمين  
فإذا صار ذلك مملو ماله كان قضاءه باطلاً وهو بمنزلة المارضى في باب القبلة  
إذا تيقن خطأه بعد الفراغ من الصلاة لا يزمه الإعادة والذي يجتهد ولم يشبهه  
عليه ولكنه صلى إلى جهته ثم تبين أنه أخطأ يزمه الإعادة وهذا لأن مطاب  
الفعل يكون محمولاً على الصواب ما لم يتبين فيه أحداً مما عمل من اجتهاد  
ونظر يكون محمولاً على الصواب مما أمكن والامكان قائم إذا صادف  
قضاءه محلاً مجتهداً به (الآثرى) أن من مات وله دين وعليه دين كثير فباع  
القاضى رقيقه وقضى دينه ثم قامت اليئسة لبعضهم أن مر لا كان ذرّه فان  
بيع القاضى به يكون باطلاً (ولو كان القاضى عالماً بتدبيره فاجتهدوا بطل  
تدبيره لأنه وصحبه ورعه في الدين ثم سافض آخر يرى ذلك خطأ فإنه  
ينفذ قضاء الأول لهذا المعنى وإن كان القاضى الثاني لا يعلم أن الأول فعله عن  
اجتهاد أو لا لم يقف على حقيقة الحال فإنه ينفذ قضاءه أيضاً لما بينا أن قضاء  
القاضى كان محمولاً على الصحة مما أمكن) ولأن تحسين الظن بالقاضى واجب  
قال الله تعالى فيقيمون أحسنه واحسن الوجوه أن يحمل على أنه قضى بعد العلم  
من اجتهاد فلو أخذ قضاءه حتى يعلم خلاف ذلك \*

(ولو أن تاجراً من المسلمين دخل عسكرهم في داراً وفدى ما أصابوه من  
المسلمين بما لا حرجه فعليه ردّه على صاحبه وهو متبرع في الفداء الذى أدى بغير  
أمر صاحبه فإن ظهر المسلمون إليهم قبل أن يدخلوا دارهم وأصابوا ذلك الفداء  
بمنه فلا سبيل للتاجر عليه سواء وجدته قبل القسمة أو بعدها) لأن المشرّكين  
ملكوا ذلك بالأخذ ملكاً تاماً حتى لو ألبسوا أو صاروا ذمة كان سألهم

الذى لم يجتهد ولم يشبهه عليه القبلة ولكنه صلى إلى جهته ثم تبين أنه أخطأ يزمه الإعادة

فقسمته باطلة والمتاع مردود على اهله) لأنه لا بد من ان القسمة قد سدت ما  
فان هذه القسمة تضمن التملك من الامام الجلي واحد منهم ما سده يس  
له ولاية التملك في مال المسلمين من غير رضى صاحبه (وكانت ان لم عليه اهل  
الحرب او صاروا ذمة لانهم عصبون فيما كدهم وجوب الرى باسمهم  
(قال صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما اخذت حتى ترتد) وان لم الامام الحال  
ورأى ان احرارهم بالمسكر يكون ما ختمه وقسمه مع عايم المشر كين  
بين من اصابه من المسلمين ثم رفع ذلك الى قاض يرى ذلك فبدا احرار جاز  
ما صنع الاول ولم يطله) لأنه امضى فصلا مختلفا فيه بجاهه (وكانت  
لو اسلموا او صا روا ذمة ففضى بان ذلك سألهم بالا بتمه دند قضاءه)  
فان قيل: هذا قضاء بخلاف الاجماع لان العلماء في هذه المسئلة على قرين  
منهم من يقول لا يملكونه وان احرارهم دارهم ومنهم من يقول يملكونه بعد  
الاحراز واحد لا يقول يملكونه قبل الاحراز بدارهم بقا ابا الخلاف بين العلماء  
في الفصلين (احدهما) ان مال المسلمين هل تكون شيلا التملك بقدر بعد  
الاحراز بالدارام لا (والآخر) ان الاحراز بما هو محل للملك بالقهر هل يتم  
باليد قبل الاحراز بالدارام لا فاذا اجتهد القاضى واستقر رأيه على ان مال المسلم  
محل التملك بالقهر وان القهر يتم بالا حراز بالمسكر بدون الاحراز بالدارام  
الحكم كان ذلك منه اجتهدا في وضعه فيكون قضاءه نافذا بمنزلة مال الرضى  
بشهادة النفساق او على الغائب او بشهادة رجل واحد او امرأتين بالنكاح على غائب  
فانه ينفذ قضاءه وان كان من مجوز القضاء على الغائب يقول ليس للنفساق شهادة  
ولا للنساء مع الرجال شهادة في النكاح ولكن قيل كل واحد من الفصلين  
مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضى باجتهاده فيها وهذا لان المجتهد يتبع الدليل

لم احذها سالمة لهم قبل القسمة وبعدها القسمة) لانهم اخذوا ذلك بطيعة  
 انفس اهلها وانما الذي يرد على صاحبه قبل القسمة ما اخذ بطريق القهر  
 (وكذلك لو كان هذا الصالح بين اهل المدينة من المسلمين وبين عسكر  
 المشركين في دار الاسلام ثم جاء مدد للمسلمين فاستنفذوا نبال من  
 المشركين قبل ان يحرزوه بدارهم كان ذلك غنمة لمن اصابه) باعتبار المعنى  
 الذي قلناه فمرفنا ان فيما يكون ماخر ذا طيب نفس صاحبه دار الاسلام  
 ودار الحرب سواء وانما جاز للمسلمين هذا النوع من الصلح لانهم يخافون  
 الاستيصال والاهلاك على النفوس والذرائع فيجلبون الاموال فداء  
 لذلك وصاحب الشرع ندب الى ذلك فقال عليه الصلوة والسلام لبعض  
 اصحابه اجعل مالك دون نفسك وقد هم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بذلك حين احس الضف ببعض المسلمين يوم الخندق فلما احس بهم القوة  
 لما قاله السعدان رضي الله عنهما (١) امتنع منه فصار ذات اصلا في الجواز عند  
 الخوف على ذرائع المسلمين .

(ولو انهم اسروا مسلما فافندي منهم بسلاحه او بفرسه وخلوا امياله ثم ظفر  
 المسلمون بعين ذلك المال فان كان المشركون لم يحرزوه فهو مردود على الاسير  
 قبل القسمة وبعدها حيا وان كانوا احرزوه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة  
 بغير شيء وبعدها بالقيمة ان احب) لان المشركين اصابوا هذا المال بطريق  
 القهر فان يداهم الثابتة على الاسير يكون ثابتة على المال لدى مع الاسير فثبت  
 فيه حكم المصايب بالالتصايف لا مقصود بالخلاف ما سبق فيدهم على الفداء هناك  
 ما ثبتت الاطبيب نفس صاحب المال (وان كان الامام حين وقع هذا المال في  
 الغنمة باعه ولم يكن المشركون احرزوه فيسه باطل وهو مردود على صاحبه

وهذا لأنهم ما أكلوا هذا المال بطريق التهر حتى يشترط نفسه لا حرار  
بالدار ولكن بتلك صاحب المال أيهم ذلك ضوماً ويكون  
ذلك بمنزلة ما يشترونه من تجار المسلمين فيملكونه بنفس الشراء على وجه  
لا يبقى لصاحبه فيه حق بعد التسليم وليس في هذا أكثر من أن ما أعطوا  
بمقابلته كان مستحقاً للمسلم ولكن بدل المستحق مملوك إذا جرى السبب بين  
المسلمين وأصل به القبض فإذا جرى بين المسلمين وبين أهل الحرب أولى  
ولأنه لما أعطاهم بضيعة نفسه يحمل في حكم السلافة ثم تهره ما لو وهبه  
منهم **﴿الآثر﴾** أنهم لو قتلوا مسلماً وأخذوا جنيته فدخل عليه قوم من أهل  
بيته وأعطوه جماً ليأخذوه فيدفعوه كان ذلك سائماً أن أسلموا أو صاروا  
ذمة وكان غنمة سائلة للمسلمين أن ظفروا به قبل أن يحرزوه بذراهم فهذا  
مثله **﴿قال﴾**

**﴿الآثر﴾** أنهم لو أسروا حراراً من المسلمين أو من أهل الذمة فدخلوهم  
دارهم ثم جاءهم أهل الأسارى فافتدوهم بمال فإن ذلك المال يكون سائماً لهم  
إذا أسلموا أو صاروا ذمة ويكون غنمة سائلة للمسلمين إذا ظفروا عليه  
ولا معنى لقول من يقول أنهم هاهنا أحرزوا المال بدارهم) لأنه لو كان للمنى  
هذا لوجب أن يقال إذا وقع في الغنمة فوجده صاحبه قبل القسمة أن يكون  
له حق الأخذ بغير شيء كما في المال الذي أخذوه قهراً وأحرزوه **﴿فقال﴾**  
هذا القائل فانا هكذا أقول **﴿قلنا﴾** هو بعيد فإن قوماً من المسلمين لو خافوا  
أهل الحرب أن يستاصلوهم فصالحوهم على أن لا ينزوههم سنة على أن يؤدى  
اليهم المسلمون في تلك السنة ألف نوب هروى - وقبضوها وانقضت السنة  
ثم إن المسلمين ظفروا بهم وغنموا تلك الثياب باعياهم فانا تكون غنمة

هناك لو صبر حتى قتلوه كانت يدهم نابتة على هذا المال وها هنا لو فعل ذلك لم تنبت يدهم على شيء من ماله في دار الاسلام ولا على شيء من مال المأمور الذي يورثه بان يذهب من ماله ﴿ ارايت ﴾ لو ردها الفداء بعدما وقع في الغنيمة اكان يرد على من ادى او على من امر به وهو الاسير وكل واحد منهما يبيد من الفقه \*  
 ولو وقع مسلم في صف المشركين وكان يقاتلهم ثم صالحهم وهو ممتنع منهم على ان يسلم لهم سلاحه وفرسه ويؤمنونه ففعلوا ذلك ثم ان المسلمين اصابوا ذلك المال فهو فيهم (لان يدهم عليه ما ثبتت الا باعطاء الرجل ذلك اليهم فانه اعطى وهو مقاتل ممتنع منهم وفي تلك الحالة لم تكن يدهم نابتة على نفسه فكذلك على ماله من المال بخلاف ما بعد الاسر \*

(ولو حاصر المشركون مدينة من مديان المسلمين فصالحوهم على ان يكفوا عنهم اياما مسماة على ان يعطوهم رقيقا من اهل الحرب مسمين كانوا اسرا وهم منهم واولئك الرقيق عبيد لانس من اهل الذمة فطابت انفس مواليهم بتسليمهم اليهم ثم مددوا في المسلمين مدد فقاتلوهم وظهروا على اولئك الرقيق فبهم فيهم) لان الموالي اعطوهم المشركون بطيية انفسهم \*

(ولو كان والى المدينة اخذ اولئك الرقيق بغير طيب انفسهم فدفعهم الى اهل الحرب والمدينة بحالها فان ظفر بهم المسلمون قبل ان يحرزوهم بدارهم ردوا على مواليهم قبل القسمة وبعدها بغير شيء وان كان بعد الا حراز ردوا على مواليهم قبل القسمة بغير شيء وبعدها بالقيمة ان احبوا) لانهم اخذوا من الموالي بغير طيب انفسهم فلا فرق بين ان يكون الآخذ امير المسلمين فيدفعه الى اهل الحرب وبين ان يكون الآخذ اهل الحرب بطريق القهر (فان ابوا اخذهم بعد القسمة بالقيمة كان لهم ان يضموا اليهم قيمتهم) لانه غصبهم

الا ان يعلم انه باعه حفظا على صاحبه لانه خاف عليه الضيعة ولا يدري متى يحجى  
صاحبه من المسلمين فيسند يكون بيعه باعدا بمنزلة القاضى ببيع المذمة ثم ياتي  
صاحبها (وان لم يعلم انه على اي طريق باعه فان بيعه يكون مردودا) لان البناء على  
الظاهر واجب لتعذر الوقوف على حقيقة الحال والظاهر انه باعه على انه من  
الغنيمة فيحمل على ذلك الوجه حتى يعلم غير ذلك وقد كان قال قبل هذا في بيع  
المدير في الدين بعد موت مولاه اذ لم يعلم كيف باعه فانه يكون بيعه جائزا  
بناء على انه فعل ذلك عن علم حتى يعلم خلافه فمن اصحابنا من يقول لافرق  
بينها وينبغي ان يكون في النصابين روايتان ومنهم من فرق فقال هاهنا بيع  
المال بالحفظ على الغائب لا يكون مستحقا على القاضى ولكنه يكون  
بالختيار ان شاء فله وان شاء لم يتعله فاما بيع التركة بالدين مستحق على  
القاضى اذا طلب صاحب الدين فلهذا حملنا ههناك مطلق بيعه على الوجه  
المستحق وهو ان يكون بعد ابطال التدبير عن اجتهاد اذا ما روضة لا تقع  
بين المستحق وغير المستحق وهاهنا استوي الجانبان فحملنا مطلق بيعه على  
ما هو الظاهر \*

(فان كان الاسير يبعث الى بعض اهله فساله ان يقدّمه بمال من اهل الحرب  
بمال نفسه او من مال الاسير فدخل اليهم المأمور بامان ففعل ذلك ثم ظهر  
المسلمون على المال فهو في ولا سبيل لصاحبه عليه) لان المال ما وصل الى يدهم  
بطريق القهر هاهنا بل بتسليم صاحبه اليهم طوعا (وكذلك لو كانوا اقاوا له  
لنقتلك او لنفد ين نفسك) لانه كان متمكنا ان لا يدفع المال اليهم حين  
لم يكن المال معه فعرّفتناهم ما استوا اليدهم على المال قهر بخلاف ما اذا كان المال معه  
حين اسروه فانه غير متمكن من دفع يدهم عن ذلك المال (والارى ان

في يد الغاصب (ثم اذا ضمن الغاصب قيمته فقد ملكه بالضمان فيقوم مقام المالك في ثبوت الخيار له بين ان يأخذه ممن وقع في سهمه بالقيمة وبين ان يتركه) وكذلك لو كان الغاصب ضمن قيمته قبل ان يصيبه المسلمون وكذلك لو لم يقع العبد في الغنيمة ولكن اشتراه منهم تاجر فاحرجه فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته فهو بالخيار ان شاء اخذه من المشتري بالثمن ثم رجع على الغاصب بالاقل من قيمته يوم غصبه ومن الثمن الذي غرم فيه) لان التيقن بالاستحقاق عليه في مقدار الاقل وهو نظير ما لو بيع العبد بالدين بعد مراده على المغصوب منه (وان شاء تركه وضمن الغاصب كمال قيمته يوم الغصب) لانه حين كان لا يتوصل اليه الا بثلث ولا يلزمه اداء الثلث كان هو كالمالك في يده (ثم الخيار للغاصب في اخذه بالثمن من المشتري سواء ضمن قيمته قبل الشراء او بعده) لانه ملكه بالضمان فان كان مولاه حين ضمن الغاصب قيمته قبل الشراء انما اخذ القيمة بزعيم الغاصب بعد ما حلف ثم ظهر العبد في يد المشتري فادى قيمته كما قال المولى فهو بالخيار ان شاء رد القيمة على الغاصب واخذ العبد بالثمن ثم رجع على الغاصب بالاقل وان شاء امسك تلك القيمة والخيار في الاخذ بالثمن للغاصب لانه لم يتوفر عليه كمال المالمية حين ظهر ان قيمته كما قال المولى فيقع الحاجة الى اثبات الخيار له لدفع الضرر عن نفسه فان ابى ان يردده القيمة المقبوضة وقال انا ارجع على الغاصب بفضل القيمة لم يكن له ذلك) لان حقه في القيمة وقت الغصب وبمعرفة قيمته الآن لا تبين ان قيمته وقت الغصب كان هذا المقدار وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر فبالظاهر لا يثبت الاستحقاق فهذا لا يستحق فضل القيمة اذا ابى ان يرد المقبوض وانما استبدل الكرخي رحمه الله بهذا اللفظ وهو قوله فوجد قيمة

من الموالى والمنصوب مضمون على الغاصب بالقيمة ما لم يمد به الى يده ولا  
واذا ضمن قيمته فقد ملكهم بالضمان فيكون حكمهم حكم ماؤكوا ماؤكاه  
فاخذه المشركون بغير رضاه حتى يكون ان يأخذهم بالقيمة ولا ينال مهر  
قد سلمهم طوعا فينبغي ان لا يكون له حق الاخذ بعد ذلك من الماله وهذا  
لانه سلمهم طوعا على ان يتلوا على الموالى لا عليه فبعد ما استقر املاكه  
لا يمكن اعتبار الرضا والطوعية منه فكان هذا بمنزلة الماخوذ منه ديرا  
والله تعالى الموفق والعين \*

### ﴿باب﴾

﴿فداء العبد النصب والعارية وغير ذلك﴾

(رجل غصب عبدا ثم اصابه المشركون فاحرزوه ثم وقع في القينة فان  
وجده صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذه  
بالقيمة ان شاء) لان المنصوب باق على ملكه (فلا فرق بين ان يسئولى على ذلك  
في يده او في يد الغاصب منه) لان حق الاخذ في الموضعين له باعدا وقديم ملكه  
(فان اخذه قبل القسمة بغير شيء برى الغاصب من الضمان) لان عين ماله عاد  
الى يده مجانا (وان اخذه بعد القسمة بالقيمة كان له ان يضمن الغاصب تلك  
القيمة) لانه ما وصلت يده الى ماله الا بعد اداء مثله في المالية فبهذا تبين ان  
المالية التي كانت مضمونة على الغاصب لم يسلم للمنصوب منه فيكون له حق  
تضمن الغاصب القيمة باعتبار الغصب كما لو رده على صاحبه فدفع بحال  
كان جنى عند الغاصب او بيع في دين كان لزمه عند الغاصب (وان ابى ان يأخذه  
بالقيمة كان له ان يضمن الغاصب قيمته يوم غصبه) لانه ما يمكن من ابات يده  
عليه حين كان بمنزلة من اخذه قبل اداء القيمة فيكون هذا بمنزلة الهلاك

﴿باب فداء العبد النصب والعارية وغير ذلك﴾

في يده على وجه الاجارة ورده الخ لم عليه ثم حضر صاحبه فجحد الاجارة وزعم انه  
كان وديعة في يده او عارية فالقول قوله على المستاجر اعادة البيعة لان القاضي  
ما قضى بعودة الاجارة بين رده عليه فان تلك البيعة قامت على غائب ليس عنه خصم  
وهو يستغنى عن اثبات الاجارة في الاسترداد ولان حق الاسترداد انما ثبت  
له باعتبار انه اخذ من يده ويستوى في ذلك ان يكون يده فيه بمجة الوديعة  
او العارية او الاجارة فلهاذا لا يتضمن قضاؤه بالرّد القضاء بالاجارة على الغائب  
(وان وجد بعد القسمة فان القاضي يقول له ان شئت نخذه بالقيمة وانت  
متطوع في الفداء فان فعل ذلك رده القاضي عليه وعاد الى يده على الاجارة  
كما كان) وانما كان متطوعا في الفداء لانه فدى ملك الغير من غير حاجة له الى  
ذلك فان المستاجر لم يكن في ضمانه (ولو ابي ان يفديه ما كان لصاحبه ان يضمه  
شيئا فاذا كان هو بالفداء لا يسقط الضمان عن نفسه كان متبرعا فيه ثم اذا حضر  
مولاه فانكر الاجارة لم يلتفت الى ذلك والقضاء عليه ماض باعتبار تلك البيعة  
لان مجرد يده ما كان يتمكن من اخذه بعد القسمة (الارى) انه لو كان  
في يده وديعة او عارية لم يكن له ان يأخذ بعد القسمة اصالا فرفنا انه حين قضى  
له بالانذار فقد قضى بالاجارة على الغائب بما قام عليه من البيعة وجعل من وقع  
في سهمه خصما عن الغائب في انكار الاجارة وهذا بخلاف ما قبل القسمة فان  
هناك يتمكن من الاخذ بمجرد اثبات اليد بنفسه قبل الاسر ثمى وهو ان حق  
الاخذ بعد القسمة انما ثبت لمن يحبى بالاخذ ملكا كان له قبل الاسر اما في  
العين او في المنفعة والمستاجر يحبى ملكه في المنفعة فاما المودع والمستعير فهو  
لا يحبى ملكا كان له قبل الاسر فيكون اخذه بالقيمة في حكم ابتداء التملك بموضع  
ولا يكون فداء للماسور فاما قبل القسمة انما يأخذ مجانا ليعيده الى يده كما كان

العبد كما قال المولى في التقسيم لئذى ذهب اليه فيما اذا احضرت ماله  
 القيمة زعم الغاصب \* وقد بينا ذلك في كتاب الغصب من شرح = حصرة  
 (وكذلك لو وقع العبد في الغيبة فحضر مولاه قبل القسمة مع الغاصب فله  
 يبدأ بتخيير المولى فان شاء رد القيمة المقبوضة واحذ العبد بغير شيء وان  
 ابنى رد القيمة فلا سبيل له على العبد ولا على الغاصب ولكن الغاصب ياخذ  
 بغير شيء) لانه صار راضيا بتلك القيمة حين ابنى ان يرد القيمة فذكر الغاصب  
 كان اعطاه القيمة بقواه في الابتداء ثم وقع العبد في الغيبة وقيمته اكثرت من  
 ذلك (وان لم يحضر حتى وقع في سهم رجل بالقسمة فزاله باختيار ان شاء رد  
 القيمة على الغاصب ثم احذ به بقيمته ممن وقع في سهمه ثم يرجع على الغاصب  
 بالاقل من قيمته يوم غصبه ومن قيمته المدفوعة الى من وقع في سهمه وان شاء  
 امسك تلك القيمة ولا سبيل له على العبد وللغاصب ان ياخذ بقيمته ان شاء  
 ولو كان مولاه انما اخذ القيمة من الغاصب بسنة قامت له او باقرار اربابها  
 بمن عن الغاصب او بصلح كان بينهما فلا سبيل له على العبد في شيء من ذلك  
 ولكن الغاصب هو الذى ياخذ بقيمته ان شاء) لما بينا ان ذلك قد استقر  
 للغاصب بما ادى من القيمة فانقطع حق المصوب منه من كل وجه

(ولو ان عبدا كان في يد رجل اجارة فاخذه المشركون ثم وقع في الغيبة فان  
 وجده المستاجر قبل القسمة كان هو الخصم في اخذه بغير شيء حتى يرد الى  
 الاجارة كما كان) لان يده بحكم الاجارة كانت مستحقة على المولى حتى لو  
 اراد ان ياخذ منه لم يكن متعكنا من ذلك وعقد الاجارة فيما بقي من المدة  
 لم يبطل فلهذا اكان هو الخصم في استرداده (ويبطل عنه الاجر بقدر ما كان في يد  
 المشركون) لانه ما كان متعكنا من الانتفاع به في تلك المدة (فاذا قام البينة انه كان

عليها فالجواب كذلك وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكون للمرتهن ان يرجع على الراهن بنصف الفداء ولا يدفع المبداء اليه حتى يقبض ذلك وهذا نظير الفداء من الجباية اذا فداء المرتهن والراهن غائب وفي قيمته فضل على الدين فان المرتهن يكون متطوعا في الفضل في قولهما في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يكون متطوعا ولكن يرجع به على الراهن فكذلك حكم الفداء بعد الاسر ولا حاجة الى اعادة البيعة ان انكر الراهن الرهن والدين لما بينا ان القاضي انما قضى هاهنا للمرتهن بالاخذ بالقيمة باعتبار انه احياه ماك اليد المستحق له بمقدار الرهن فكان وقع في سهمه خصما عن الراهن في اثبات ذلك عليه بالبيعة \*

(وان حضر الراهن والمرتهن جميعا فابى الراهن ان يفديه وفداء المرتهن عاذر هنا كما كان والمرتهن متطوع في ما دى من القيمة عندهم جميعا بمنزلة الفداء من الجباية فان عند حضرة الراهن يكون المرتهن متطوعا في الفداء سواء كان في قيمته فضل على الدين او لم يكن ولوم يحضر المرتهن وحضر الراهن فاقام البيعة انه عبده كان مرهوا عند فلان بمائة فان وجد قبل القسمة قضى له به لان حق الاخذ له مجانا باعتبار قديم ملكه وقد اثبت بالبيعة ولكن لا يدفع اليه لانه يقر ان اليد فيه مستحقة عليه للمرتهن حتى يرضيه دينه فلا يدفعه القاضي اليه نظرا منه للمرتهن فانه ناظر لكل من يحزن عن النظر بنفسه ولكنه يضعه على يدي عدل حتى يحضر المرتهن فيقبضه (وان حضر بعد القسمة او وجدته في يد المشتري من العدو فاراد ان يفديه بالثمن قضى له بذلك) لانه يحبى ملكه القديم هذا الاخذ (ثم ان كان الفداء مثل قيمة الرهن او اكثر دفعه القاضي اليه ولم يضعه على يدي عدل) لان الفداء على المرتهن هاهنا باعتبار ان ماله

والودع والمستعير في هذا كالمستاجر فان اتى المستاجر ان يذهب به قيمة او يمن  
من المشتري حتى حضر مولاه فاخذه بذات كان له مستاجر ان ياحده منه  
حتى يمده في الاجارة ويجب عليه الاجر في المستقبل وليس عليه شيء مما مضى  
لان عقد الاجارة باق بينهما في بقية المدقة فان الاجارة في حكم عقود متعددة  
بحسب ما يحدث من المنفعة او كان من عقد اجلة ولكن بفوات بعض العقود  
عليه لا يبطل العقد فيما بقي وليس ثمواجر ان يقول اني ذمته فلا عنيكه حتى  
تطيني الفداء لان العين لم يكن في ضمان المستاجر فانه كان عليه شيء من الفداء  
حتى يحبس عنه بذلك وهو بالاحذ اعاده الى قديم ملكه وقد كان له مستاجر  
حق مستحق في قديم ملكه فيود كما كان وهو بمنزلة ما لو جنى العبد جنابة في يد  
المستاجر فقداه المولى اجر بالارش \*

(وان كان العبد رهنا في يد الماسور منه والمسئلة بحاله فان وجدته المرتن قبل  
القسمه فهو احق باخذه باعتبار يده وقد كانت يده مستحقة على الراهن  
فلا يتظر حضور الراهن في اخذه اذا اقام البيعة على انه اخذ عن يده ثم بعد  
الاخذ يعود رهنا كما كان فان حضر الراهن فانكر الدين والرهن فالقول قوله  
الا ان يعيد المرتن عليه البيعة) لما بينا ان الرد عليه كان بمجرد ثبوت الاحذ  
من يده لا بثبوت صفة يده وهو الرهن (فان حضر المرتن بعد القسمه  
فان شاء اخذه بقيته وان شاء تركه فان اخذه بالقيمة عاد رهنا كما كان قبل  
الاسر ثم اذا حضر مولاه فاراد اخذه بمقتضاء الدين فان كان قيمة الرهن  
والدين سواء او كان الدين اكثر فلا مولى ذلك فندم جيمه) لان جميع مالية الرهن  
كان مضمونا على المرتن والفداء في المضمون يكون على الضامن لا يرجع به  
على غيره وان كان الدين مثل نصف قيمته على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله

حقيقة ترجع في دأبه مسروق ما ذكره وهو هذا لان الرهن باعتبار  
المال لا باعتبار الدين فلهذا لو كان مالاً يكون بالجس لا بخلاف  
الجس راعاه بين الاصول صحة المايه وهو كالمسوقه ذلك القدر من  
الدين لا من جسم المادي

(ووان المدمور هو ارض المدمور وهو ربح في الغنمة خضر الواهب  
والمو هو ب لابل لقد كان من ارض المدمور هو ب له لان الاستيلاء  
حصل على ملكه وبترت ارضه بياره اليك او باعتبار اليد وقد كانا  
للمو هو ب له حين امره اذا رجع عليه الواهب لانه بالاحد  
اعاده الى قديم ملكه وقد كان حق الرجوع لواله في قديم ملكه (وان كان  
المو ب ب اذ لا يصيب الواهب عليه) لان حقه في ملكه مقصور  
عليه لم يمتد الى ملكه الا في ارضه (وان قال المو هو ب له حين  
حضره لانه ما كان له ب ل ب ورضي القاضي عليه بالرد  
ثم مضى للواهب رجوع فيه لانه باق بملكه حق الواهب وقد جاء  
الواهب سابعه (ووفى هذا الاباء تمت قاصد الى الاضرار بالعين لا الى  
دفع الضرر عن نفسه) لانه ما وجد ما اضره لا ينفذ الى قول المتن ولانه  
لما تعلق به حق الواهب بملكه قام صلب الواهب بحضرته مقام طلبه (وان كانا  
حضر اعدا له او وجدوا في ارضه المدمور هو ب له بالنظر او بالقيمة  
فلو اهب ان يرجع فيه لانه عاد كما كان في يد المو هو ب له (فان قال المو هو ب  
له فغير ذلك الواهب على القدام لم ينفذ الى قوله) لانه فدى ملك نفسه وهو ما كان  
مضمونا على غيره ليرجع عليه بحكم ذلك الضمان (وان قال المو هو ب له لا يريد  
اخذها لم يجز على ذلك) لانه غير متمتع في هذا الاباء بل هو متمتع من التزام غرم



بعد ما تمكن منه \* قلنا \* هذا ان لو تمكن منه جانا فاما اذا لم يتمكن منه جانا الا بعد  
 التزام غرم فلا لانه لا يجبر بسبب جنسية العبد على التزام غرم شفاء او ابى  
 \* ولو كان العبد مديونا والمسئلة بحاله فان وجد قبل التسمية اخذه مولاه واتبعه  
 الدين \* لان حق الغريم ثابت في ماله \* فان حضر الغريم لم يحضر المولى لم يكن له  
 ان ياخذ العبد حتى يحضر المولى \* لان الاسر لم يكن على ملكه ولا على يده \* ولكنه  
 ان اقام الغريم البينة على دينه وقف القاضي العبد حتى يحضر المولى ولم يقسمه  
 في القيمة \* لانه ثبت بهذه البينة استحقاق ماله بالدين لاطالب فلا يشتغل  
 بالقسمة فيه بخلاف ما سبق من حق ولي الحاية والنواهب فان ذلك متصور على  
 ملك المولى والموهوب له ولا يظهر قبل عوده لملكها واما الدين في رقة العبد  
 يدور معه حيث ما دار فاستحقاق المالية هاهنا ثابت سواء اخذه المولى او  
 لم يأخذه \* فانما حضر المولى وفداه بالدين سلم المالك له وان ابى بيع العبد في الدين  
 لان الدين الذي طرأ وجوبه في ذمة العبد يستوفى من ماله بالبيع فيه في ملك  
 من كان \* وان لم يحضر الغريم حتى قسم او وجدته في يد المشتري من العدو فالمولى  
 بالخيار في الاخذ بالقيمة فان اخذه بيع في الدين الا ان يفديه المولى وان ابى اخذه  
 بيع في الدين في ملك من وجدته الغريم في ملكه الا ان يفديه بالدين \* لما يبا ان  
 الدين لا يطل عن ماله بتحول المالك عن المولى الى غيره \* لا يرى \* ان العبد  
 المديون اذا اعتق كاز للغريم ان يطالبه بدينه بخلاف العبد اذ ان ولي الحاية  
 لا يسمعه بشيء بعد العتق \* فان بيع في الدين ولم يبق من ثمنه شيء عوض الذي  
 وقع في سهمه قيمته من بيت المال \* لان ماله استحققت بسبب سابق على اخذه  
 فبين انه اعطى بالقيمة عبد الاقسمة له \* وان بقي من الثمن الثالث عوض مقدار  
 ثلثي قيمته بقدر ما استحق بالدين \* وان حضر الغريم فثبت دينه قبل ان يحضر

الدين في رقة العبد يدور معه حيث ما دار

غير مفيد في حقه ولا لئسان ان يتمتع من التزام الغرم وان كل له فيه عتبة ملائ  
يكون له ان يتمتع منه ولا فائدة له فيه كالاول (فان قال الوهاب ان افسد به يمكن له  
ذلك) لان الاسر لم يكن على ملكه وقد بينا ان سقى الاحد بالهدايا على شخص به  
ملكه والواهب هاهنا بالهدايا يحسب ذلك الموهوب له ثم يربح حقه في الرجوع  
على ملكه والموهوب له يتمتع من هذا القداء فلا يصير الواهب مملوكا منه بعد  
ما صح الامتناع ممن له الحق (وان كان الموهوب عابدا جانيا فله وجده مولاه قبل  
القسمه اخذه بغير شيئ وقدا دلى قديم ملكه كما كان فيخاطب بالدفع الجناية  
او القداء \* وان حضر صاحب الجناية دون المولى لم يكن له عليه سبيل) لان  
الاسر ما وقع على ملكه ولا على يده انما كان حقه في ملك المولى لم يظهر  
محل حقه لا تسمع خصومته (فان حضر المولى فان ان ياحده قيل له اخبر الدفع  
او القداء) لانه يمكن من اعادته الى قديم ملكه فيجعل هذا التمكن بنزلة  
حقيقة عرد الملك اليه مر اعاد الحق ولي الجناية (فان اخبر بالدفع دفع الى  
ولي الجناية) لانه في الامتناع من الاخذ مع اختيار الدفع تمتعت فاسد الى  
اضرار صاحب الجناية (وان فداه بارش الجناية قيل له اخذه انفسك ان شئت)  
لانه قد وصل الى ولي الجناية حقه فخص الحق في الاحد بمولى وله رأى  
في ايصال المنفعة لنفسه والامتناع من ذلك \*

(وان حضرا بعد القسمه فلمولاه ان يفديه بالقيمة وبعد القداء بخير بين ادفع  
بالجناية وبين القداء بالارش) لانه عاد الى قديم ملكه (وان ان يفديه فله ذلك)  
لانه يتمتع من التزام الغرم بعلمة انه لا فائدة له فيه فان ولي الجناية ياخذ منه  
(ثم ليس لصاحب الجناية عليه سبيل) لان محل حقه فالت لا يصنع المولى فلا يكون  
هو في حقه مختارا ولا مستهلكا فان قيل لماذا لم يجعل مستهلكا حين امتنع من اخذه

المشترى من العدو بداهة دينه ثم صرح موهبته بانه بائع فانه يخاله في  
 في ائتمد الذي دراهم لانه لا ينسب من الدين فان وديته بذلك  
 والا يبيع له شيء ذلك لان المشري كان مخطرا لا يبيع له القداء فلا يكون  
 موهبا فيدر كس الضربة واما حقت في الاقل من قيمة ما ربحه في  
 ربحته بمقدار الاقل فاحاصل انه متى عاد الى قديم مثلك المولى وقد كنت ماليتها  
 مستحقة بابي فانما هو دكا كذا في المحرر ان لم يسم بموهبي في مال يخلص عنه الدين  
 وما دى من القداء في المشري هو المالك لا ان يكره بدلا عن ما يه  
 بمرنة العبد المدبوز اذ اجب جناية فقه المولى واه في الدين على حاله  
 (ولو ان المشتري من العدو وناه من آخر او وهمة وصرح به في الدماء  
 كان لهم ان يطلوا صرفة) لان دينهم واجب عليه في ملك مشري من العدو و  
 كما كان في ملك المورث لان الميراث لا يندرج المولى وهمة فيه غير رضى  
 المرماء فذلك بيع المشتري من العدو لم يطل اذ كان حتى حصر المولى  
 باحده من المشتري الآخر انمن او من الموهوب له بالقيمة ثم حضر الغرماء  
 فادوا ابطال السع او اوهبهم كن لهم ذلك) لانه انما كان لهم حتى الاطال في  
 الملك بيات هبة بداهة اشتقر بداهة وندار مع كل ملك حدث حين  
 اخذه المولى وطادى قديم ملكه ففي حق لرماء عاد كما كان قبل الاسر فيباع  
 في ديونهم الان يقدره الرلى (ولو كان العدو الماسر وديعة او مارية فوجده  
 المودع قبل القسمة او المستعير كان لهما ان ياحذاه اذ اقاما البيعة) لان الاسر كان  
 من يد هماو حق الاسر قبل القسمة باعتبار اليد فيعاد الى يدها على ما كان قبل  
 الاسر (فان جاء ابعده القسمة فاراد الاخذ بالقيمة او وجداه في بدالمشتري  
 من العدو فليس لهما حق الاخذ) لان حق الاخذ بالقداء انما يكون لمن يحبى

المولى فان القاصي يبيعه في ايسر (لا بد حق) من ماله و  
ابطال حق المولى وفي التأخير لى ان يحصر سره و  
بدفع الضرر عنه وهو ان يبيعه في ايسر (ان حصره و  
المشترى الاخر بالنم الذي اشتراهه لا ادرى سره و  
الاخذ من يدمن بجمده في يده من غير ان يشترى له سره (الاولى)  
انه لا ينقض القسمة لياخذها مخافا فذكرت لانه من ايسر منه من  
الاول ولكن ياخذها بالنم الثاني حتى يمد له قديمه كما ان يرد  
الغريم ان يرجع عليه بما بقي من دمه في كل له ذلك ان حصره من قديمه  
قد وصل اليه ذلك مرة فليس له ان يطالب شئ حرره من سره كما  
لويبع له في ملك مولاه بل الاسر مرة (فان هو المشتري ادوراه رجعه احد  
من الغريم من عن المبدع على الذي اشتراه منى ما كان له ذلك) لا بد له  
عوض ملكه مرة فان اسحق عايد ذلك بسبب دين العبد لا ثبت له في الرجوع  
عليه بدله مرة اخرى (ولكن لما مشى الى الاول ابيع ابعدهما اخذ  
منه بجهة دينه فيباع فيه الا ان غصى المولى ذنبا) لان المبدع الى اسره  
ملك المولى وقد كانت ماله في ملكه مسجدة مدته في الاخرى و  
لم يكن بيع فانه يباع الا ان يقضى الدين فاذا بيع مرة وصرف الى دمه عن  
الذى هو حق المشتري الاول يثبت للمشتري الاول حق الرجوع به  
في ماله باعتبار انه قام مقام الغريم في الرجوع به في ملك المولى) لانه غير متصوع  
فيما دى بل هو مجبر عليه في الحكم ومن اجبر على قضاء دين الغير فلكه ثبت له  
حق الرجوع عليه وهذا دين آخر سوى ما يبيع المبدع فيه وقد ظهر وجوبه في  
حق المولى من الوجه الذي قررنا فيباع فيه الا ان يغديه المولى (ولو ان

من اجبر على قضاء دين الغير فلكه

أخذه (فإن كان المأخوذ منه غائباً حبس أثبت الأمر ما دسهم قتال المولى  
 المأرود فان القاضي يمهله في ذلك يومين أو ثلاثة فان حضر رده عليه والاباءه  
 نأمر ماء) لأن دسهم ثابت على العبد وفي التأخير مدة طويلة احارهم فاما في  
 مدة يسيرة لا يكون في التأخير كثير ضرر عليهم وفيه نظر للمولى (والأمرى به)  
 ان القاضي لو قال لهم ها توامن بشتر به لا يبعه اكم احتاجوا الى هذا القدر من  
 المدة حتى يحضروا المشتري (وكذلك لو ارادوا بيع العبد في ملكه ولا فطاب  
 المهلة يومين أو ثلاثة ليظراي الوجهين انفع له اي البيع او القداء فان القاضي  
 يجيبه الى ذلك فكذلك ها هنا فان مضت مدة المهلة وام يحضر فبيع في الدين  
 أو فداءه ثم حضر المأخوذ منه فلا سبيل للمولى عليه) لانه ان كان بيع فقد خرج  
 العبد عن ملكه والخصومة في العيب انما كان له ما بقي العبد في ملكه فاما بعد  
 اخراجه من ملكه فلا (وان كان فداءه فقد زال العيب وليس له ان يخاصم في  
 العيب بعد زوال العيب ولو لم يحضر المأسور معه حتى طاب الفراء منه دسهم  
 فقداه من في يده بالدين ثم حضر المأسور منه فله ان يأخذه بالقداء) لانه طهر من  
 الدين فماد على ما كان قبل لحوق الدين اليه (وبعد ما أخذه المأسور منه  
 لا يكون الذي فداءه بالدين ان يرجع عليه بشي بخلاف ما سبق) لان هناك  
 انما فداءه من دين كان حادثاً في ملكه والمستحق بهذا الدين المالية التي هي  
 حقه فلا يرجع به على احد وهناك انما كان فداءه سابقة على ملكه وكان  
 المستحق به مالية هي ملك المولى القديم فاذا ظهرت تلك المالية كان له ان  
 يرجع فيها) وكذلك لو اختار بيعه في الدين ثم حضر المأسور منه فأخذه بالدين  
 الثاني فانه لا يكون للمشتري الاول ان يرجع عليه بشي بخلاف ما اذا كان الدين  
 في ملك المأسور منه والذي يقرر والفرق ان الدين بمنزلة العيب فاذا كان حادثاً

بالأخذ المكافئ كان له والمودع والمستعير لم يكن لهما ملك بل أخذوا من خداه  
بالفداء كان ذلك ملكا. هما العبدان بدل استدام ومن في بدء حير مجر على استدام  
التدليك من غيره بعوض (وان فلا نحن تطوع بالبدء عن المولى القديم هذا  
ليس بشيء) لانه لا ملك فيه للمولى القديم قبل الأخذ. هذا تطوعا غدا ملكه  
ولا شيء في ذمة المولى القديم يستبرعا باده اذ كان عنه (ولكن ان حضر المولى القديم  
فله ان يأخذه بالفداء) لانه بالأخذ يحى قديم ملكه (ولوان العبد المأمور  
اشترى رجل من المدووق في سهم رجل بالقسمة فحقه دين بالاسم ذلك  
او بالتصرف بان اذن له مولاه في التجارة ثم حضر المولى القديم له ان يأخذه  
بالفداء لان حقه في الأخذ بالفداء سابق على حق الغرماء فلا يمنع حق  
الغرماء واذا اخذه بتمه الدين فيبيع فيه الا ان يقدره المولى) لان حقه ثابت  
في ماله فيدور معها ان ما دارت بمنزلة العبد الجاني اذا فقه دين ثم دفع بالخدمة  
فانه يباع في الدين الا ان يقضيه ولي الجندية (وكذلك لو مات مولى العبد  
للدبون حتى صار العبد ميرا للمورثة فانه يباع في الدين فكذلك ما تقدم وان  
كان مولاه لم يرغب في اخذه بالفداء لاجل دينه فحقه بطل حقه ويبيع في الدين  
في ملك من له العبد الا ان يقدره بالدين فان لم يعلم مولاه بالدين حتى اخذه  
تمتبت الدين عليه فالمولى بالخيار) لان الدين عيب فكان ظهور هذا العيب  
بمداخذه بمنزلة ظهور عيب آخر كان حدث به عند المشتري فيكون له حق  
الرجوع وهذا لانه انما رغبت في اخذه بالفداء ليعود اليه كما كان وقد تبرأه  
لم يمسد اليه كما كان فان ماله كانت فارغة والآن عاد اليه مستحق المداخلة  
(فان رده واسترد ما دى بيع العبد في الدين عند من رده عليه وان امسكه  
بيع في الدين عند المولى) لا يرضى بعيه فصار كما لو كان عالما بالعيب حين

المبدأ والفرس ثم وقع في الغنمة فحضر الموصى له بالخدمة واقام البيعة كان  
 خصما وان لم يحضر صاحب الرقبة) لانه اسر من يده فكان هو احق باسترداده  
 قبل القسمة) ثم ان حضر صاحب الرقبة فانكر الوصية قيل له اعد البيعة على  
 وصيتك والا فلا شيء لك) لما بينا انه انما قضى للذي اقام البيعة باعتبار ابيانه  
 الاسر من يده لا باعتبار ثبوت وصيته فيحتاج الى اقامة البيعة لاثبات الوصية على  
 خصمه وقد تقدم نظيره في الاجارة) وان كان الذي حضر صاحب الرقبة  
 فان القاضي يقضي به له) لانه اثبت بالبيعة ان الاسر كان على ملكه وتأثير الملك  
 في اثبات حق الاخذ اكثر من تأثير اليد ثم لا يدفعه اليه (والكن يضمه على يدى  
 عدل حتى يحضر صاحب الخدمة فيقبضه) لانه اقرب بين مستحقة فيه لغيره  
 فهو قياس الرهن الذي سبق (وان لم يحضر واحد منهما حتى قسم او كانت  
 اشتراكا رجل من العدر ثم حضر صاحب الخدمة فاقام البيعة فله ان يأخذه بالعداء)  
 لانه يحى بالاخذ حقا مستحقا له فان لموصى له بالخدمة حقا لازما لا يتمكن  
 احد من ابطال ذلك عليه بخلاف المستمير (واذا اخذه ثم حضر صاحب الرقبة  
 فانكر وصيته لم يلتفت الى انكاره) لان من ضرورة القضاء بحق  
 الاخذ له بالعداء القضاء بالوصية فان عجز داليد بدون حق مستحق لا يقضى  
 له بذلك فمر فنا ان ذا اليد انتصب خصما عن صاحب الرقبة في اثبات الوصية  
 عليه) فيكون المبدأ في يد صاحب الوصية بالخدمة كما كان قبل الاسر الى  
 ان يموت فاذا مات رجعت الرقبة الى صاحبها فيكون لورثة صاحب  
 الخدمة ان يرجعوا عليه بالعداء الذي فداه الموصى له بالخدمة من ماله  
 فيباع المبدل في ذلك الا ان يفديه صاحب الرقبة) لانه كان مضطرا الى اداء  
 ذلك الفداء ليتوصل به الى احياء حقه فلا يكون متبرعا فيه ولم يكن السيد في

في ملكه كان عهدة ذلك العيب عليه ﴿الآثرى﴾ ان الماسور منه كان يرد  
عليه ان علم ذلك العيب فكيف يرجع هو على الماسور منه باعباره والعيب  
الاول كان في ملك الماسور منه ﴿الآثرى﴾ انه لا يكون الماسور منه ان يرد  
عليه بسبب ذلك العيب فلماذا كان للمشتري من العدوان بيعة بما حقه من  
الفرم بسبب ذلك العيب فلماذا كان للمشتري من العدوان بيعة وان كان الدين  
على العبد قبل الاسر فباعه القاضى بالدين في ملك المشتري من العدو وقبض  
التمن فتوى في يده قبل ان يدفعه الى الفرما ثم حضر الماسور منه فخذ به ليماء  
لم يكن للفرما على العبد سميل حتى يعتق) لما بيناه بيعهم مرة في الدين والقاضى  
في ذلك البيع عامل لهم فهاك التمن في يده كمالا في ايديهم (فلماذا لا يبيعون  
العبد بشي آخر حتى يعتق فليس لمن بيع عليه العبد ان يبيع العبد الماسور منه بشي  
هاهنا) لان التمن لما لم يصل الى الفرما لم يمتطشي من دينهم عن العبد وانما كان  
حق الرجوع له في رقة العبد باعتبار انه قضى دينه بلكه وكان خبرا على ذلك في  
الحكم فاذا لم يصر هاهنا قاضيا شيئا لا ثبت له حق الرجوع في رقة العبد بشي  
﴿الآثرى﴾ ان الفرما لو ابرأوا العبد من الدين بعد قبض التمن من المشتري  
الثاني كان التمن سائلا للمشتري الاول الذي بيع العبد عليه فاما ان يقال تبين بهذا  
انه توى ماله في يد القاضى فلا يرجع بشي منه على العبد او يقال بعد الابراء  
لما لم يصر قاضيا شيئا من دين العبد لم يرجع عليه بشي فكذلك اذا هلك التمن  
المقبوض قبل الدفع الى الفرما والاول اصح \*

((ولو اوصى لرجل بخدمة عيده او بقلته ما عاش فاذا مات رجع الى وارثه  
واوصى برقبته لا خرا او اوصى ظاهر فرسه لرجل في حياته وبرقبته لا خرا  
فانه ينفذ وصيته على ما اوصى به اذا كان يخرج من فته فان اسير المشركون

اذى ذلك الموصى له اخذته رخصته البدية مت الوصى له فالعبد لصاحب الرقة  
الا انه يباع في ذلك الفداء في نو كان الموصى له هو الذى فداه من المشتري  
من المدو فان يبع في الفداء فلم يف ثمنه باعده ثم عتق العبد وما من الدهر  
لم يتبع بشي مما بقى له من الفداء لان العبد ما اكتسب بسبب وجوب هذا الدين  
حتى يكون ثابتا في ذمته يتبع به بعد العتق ولكن انما كان يتبع به باعتبار ان ماله  
حيث بسبب هذا الفداء لصاحب الرقة فيكون الواجب مقدار الماله  
لا الاكثر منه وهو نظير العبد لا ان ادارده رادو يبع في جملة على قول من  
يرى الجمل المقدر قلت قيمته او كثرت فم من ثمنه بالجل لم يتبع العبد بشي  
مما بقى منه بعد العتق فهذا مثله (وان ابى صاحب الخدمة ان يدفع الفداء الى  
صاحب الرقة بمدا عرض القاضي ذلك عليه فان لم يطل القاضي وصيته بابائه  
حتى رغب في اداء الفداء كان له ذلك وان اطل القاضي وصيته حين ابى  
ذلك فلا سبيل له على العبد بعد ذلك وان رغب في الفداء لان الاباء انما يتاكد  
حكمه اذا اتصل به قضاء القاضي بمنزلة اباء النين من المنكر و اباء الاسلام  
من احد الزوجين بعد اسلام الآخر) والله الموفق \*

### باب

#### شراء العبد الذى يؤخذ بالقيمة

(واذا اشترى العبد الماسور مسلم من المدو بالف درهم والف رطل من خر  
فاراد مولاه ان ياخذ به فان كانت قيمته اثنا او اقل قيل لمولاه خذ بالف درهم  
اودع) لانه انما ياخذ به ما غرم فيه المشتري مما هو مال متقوم وذلك الالف  
فان لمخر ليس بمال متقوم في حق المسلم (وان كانت قيمته اكثر من الف فانما  
ياخذ به بمال قيمته) لان المقد لم يكن صحيحا في حق المسلم وانما اخذه بطيب

ضمانه ولا في ملكه حتى يتم راسه عير (دخا سر) الوسة وسه  
صاحب الرقبة فقد ظهر انه قدى ملكه و به يكون مترافقه مستوجب  
الرجوع به في ماله العبد) لانها حيل له بالتمويه و رادته في ذلك مدبره  
يقوم مقامه فيرجع بما كان له حق الرجوع في ماله انما كانت الوسية  
في حال حياته بسبب من الاسباب (و يوم يده صاحب الخدمة حتى حضره و مع  
صاحب الرقبة جميعا فان رغب صاحب الخدمة في الفداء هو الحق) لان  
حقه مقدم على حق صاحب الرقبة (وان لم يأتى فدى فده صاحب الرقبة ثم  
لا سبيل عليه لصاحب الخدمة) لانه متى انى ان يديه فدى بالحل وصيه و به  
اذ كانت مقصودة على ملك الموصى وقدمته الرضا بجان ذات و من  
وصيته بقوات محل حقه و بعد ما بحث وده صاحب الخدمة و صاحب  
الرقبة احق بالعبد (فان لم يحضر صاحب الخدمة وحضر صاحب الرقبة  
فله ان ياخذ بالفداء و اذا اخذه لم يوضع على يديه عدل بل يسلم اليه) فان  
صاحب الخدمة لم يبق له حق في الاخذ باخذة الا ان يردي اليه ذلك انما  
ولا يعلم انه يرغب فيه بعد ذلك او لا يرغب ولا حق له فيه في الحال (خاتمة  
ما تقدم قبل القسمة) لان قبل القسمة حقه ثابت في خدمته من غير ان يرضه ادا  
شيء فن هذا الوجه يقع الفرق (ان حضر صاحب الخدمة يجبر ان شاء  
ادى الى صاحب الرقبة ما فداه به وكان هو احق بخدمته ما عاش به  
مالو كان هو الذي حضر اولا وفداه) وهذا لان صاحب الرقبة يجبى ملكه  
بالفداء فلا يكون متبرعا فيه (و اذا ظهر حق سابق على حقه فله ان يرجع به  
على صاحب الحق) لانه ما رضى بالفداء حتى يكون المتفيم به غيره ولا ما اذا  
يعود على حكم ملك الموصى له اذا استقر الفداء على ملك الموصى له بالخدمة (فاذا

هنا العبد فاحرزوه ثم وقع في الغيبة فأتراه ممن وقع في سهمه فان القاضى  
 يقضى به للذى هو في يده (لاز في يده ذى اليد اثبات سبب زوال مالك المدعى  
 وهو محتاج الى ذلك فلا بد من قبولها الخاضعة ولا نه لافافاة بين الامرين  
 والبيتان حرج فعندما مكار العمل باليستين يجب العمل بها (ثم الثابت بها  
 كاثبات باتفاق الخصمين فيقال للمدعى ان شئت نخذه بالثمن وان شئت  
 فدع) لان العدو لم يكوه حتى لو اسلموا او صاروا ذمة او دخل منهم داخل  
 اليابامان وهو ممة لم يكن له عليه سبيل بخلاف ما في ثوب احراز المشركون  
 اياه (وكذلك لو باعه الد اخل اليابامان من مسلم آخر لم يكن للمولى القديم  
 عليه سبيل) لان المشتري قام فيه مقام البائع وبعد ما حصل في دارا على وجه  
 لا سبيل للمولى على اخذه لا يثبت له حق الاخذ وان اتقل المالك فيه الى  
 غيره (فان اخذه من المشتري بالثمن فاعتقه او كآبه او دبره او باعه ثم علم ان  
 اليهود الذين شهدوا على ملكه لم يكووا من أهل الشراة خميع ما صنع  
 الآخذ من ذلك باطل والعبد سرود على من كان في يده) لانه بين بطلان  
 قضاء القاضى له بالملك حين طهر انه قضى بغير حجة فكان متصرفا فيما  
 لا يملكه فان قيل القاضى اجبره على ان يملكه اياه بالثمن فذهب ان القضاء  
 كان باطلا وهذا لا يكون دون ما نواجر سلطانا على بيعه من لان  
 ودفعه اليه وهناك المشتري يملكه بالتبض حتى يتفد فيه تصرفاته بالتق  
 والتدبير فكذلك هاهنا قلنا هناك اجبره على بيع مبتدء وهو سبب  
 موجب للملك وقد انعم بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز فيه وهو  
 الرضاء به فلماذا يملكه المشتري منه بالتبض وهاهنا ما اجبره على مباشرة  
 سبب التملك ابتداء وانما اعاده الى قديم ملكه وقد بين انه لم يكن له ملك

البيتان حرج فعند امكان العمل بالبيتان يجب العمل بها

انفسهم فكانهم وهبوه له) ولا نه ان اشتراه خمر لم يكن له ان يأخذه منه باق من  
قيمة فاذا اشتراه بدرهم مع الخمر اولى ان لا يأخذه منه الا بقيته وهو خمر مسلم  
اعتق عبد له بالف درهم ورطل من خمر فقبل العبد ذلك كان حرا (ثم ان كانت  
قيمه الف او اقل فعليه الالف) لانه ان لم يكن ذلك طوعا بازاء ما سلم له وهو العتق  
(وان كانت قيمته اكثر من الف فعليه تمام القيمة) لان المعتق ما رضى بالالف  
وحدها ولو اعتقه على خمر كان عليه قيمة نفسه فاذا شرط الخمر مع الالف اولى  
(ولو كان اشتراه بالف وعشرين شاة مائة او عشرين زقاة من دم فان مولاة يأخذه  
بالالف سواء كانت قيمته اقل او اكثر) لان ضم المائة والدم الى الالف هو  
بخلاف ضم الخمر الى الالف وهذا لان الخمر يتحول وان فسدت قيمته في حق  
المسلمين وهو مال متقوم في حق غيرهم حتى يضمن مستهلكه على الذي بخلاف  
الميتة والدم فانه لا قيمة لهما عند احد من الناس (الآرى) ان ما يشتريه المسلم  
بالخمر يملكه بالقبض حتى ينفذ عتقه فيه بخلاف ما يشتريه بالميتة والدم (ولو ان  
مسلم اعتق عبده على ميتة او دم عتق مجانا) بخلاف ما اذا اعتقه على خمر  
(واذا كان العبد في يد مسلم فاقام مسلم الميتة انه عبده ولدى ملكه واقام ذو اليد  
الميتة انه اشتراه من الغنم او من وقع في سهمه من الغنمية فانه يقضى به للمعتق  
بغير شيء) لانه ثبت بيئته ملكه في العبد وذو اليد ما ثبت بيئته الملك لانه ثبت  
الشراء من الغنم او من وقع في سهمه وذلك لا يوجب الملك له ما لم يعلم ان  
العبد اسروه وحرزوه لجواز ان يكونوا الخدوه ولم يحرزوه حتى ظهر  
المسلمون عليه او ان هذا العبد كان ابق اليهم ثم وقع في الغنمية (ولو كانت في  
بيئته ذي اليد ايات الملك له لم تكن معارضة لبيئته الخارج فاذا لم يكن فيها ايات  
الملك له اولى ان لا تكون معارضة له وان اقام ذو اليد الميتة ان العبدواخذوا

ن الاخذ به بوضعه ان احبار القاضى شهادته على البيع اذا تصرف المشتري  
 مدع بمزلة اجبار المالك على ذلك التصرف بعينه وما لا يحتمل النفس  
 بنفسه من المنكر اذا اشره على وجه لا يرد بخلافه حتى يتبين ان كان  
 القاضى هو من ولى بيع ذلك عليه او امسه والمستلة على حسناته ينقص  
 جميع تصرفات المشتري ههنا لانه تبين ان البيع كان موقوفاً والبيع الموقوف  
 لا يوجب المالك فلا ينصف تصرفات المشتري فيه بل اجازة المالك وفي الاول  
 البيع كان فاسداً لان المالك باشره وبكفه لم يكن راضياً به والرضاء شرط  
 صحة البيع فبعد انقضاءه يكون البيع فاسداً وان استدل بها المشتري ههنا  
 فانه يغرم عقرها وقيمة ولدها ويكون الولد حراً لان القاضى هو الذى باعها  
 وكان من التوردة حقاً ما يميز بطلان شهادة الشهود فكان المشتري في حكم  
 المغرور منه او المذموم ربحاً بالقيمة مائة مائة في اخذ الماسور منه وانما  
 الماسور منه غير من ادعى بمضي بدراجل ادى وههنا ما يرجع فيها الآن  
 واقام البيعة فقصى القاضى له بها فاعتقها واستولد هاتم فبرأ الشهود كانوا  
 عبيداً لها مبرودون على المتقضى عيه مع ولدها وعقرها ولكن ثبت نسب الولد  
 من مئدة من حسناته لان القاضى حين قصى ما رجوع في الهبة فعداها الى  
 فديهم مائة ومئدة . ابداء فكان هذا والماسور منه فى امانى سواء (و نوكل  
 ذواليد اشترى العبد الماسور من المغنم او ممن وقع في سهمه ورجل واقام البيعة  
 ان اصله كان له فقبل فضاء القاضى اعطى ذواليد العبد بالثمن الذى اشتراه به صلحا  
 ولم يقر انه عبده فاعتقه او كانت له فاستولد هاتم فاقام رجل البيعة انه عبده فزكيت  
 بينه ولم تزك بيعة الاول فان القاضى يتقضى جميع ما صنع المدعى ويردها الى من  
 كانت في يده ويقضى للذى زكيت بينته ان ياخذها مع ولده بالثمن الذى اخذها

في الموقوف لا يوجب المالك

فيه قبله او الملك لا يثبت له من قبله من قبله  
انه لو حضر قل القسمة واطام البينة او عدمه من قبله من قبله  
ان اليهود كانوا عبيدا لله بر العبد في القسمة في سره من قبله من قبله  
فكذلك اذا اخذه بعد القسمة بالقيمة او من يد المشتري من قبله من قبله  
ما يؤذي فدا الملكة بعرض عن ذلك ته من قبله من قبله من قبله  
من المكره (ولو كان مكان البداية مسبوقة من قبله من قبله من قبله)  
ولدها رقيقا في العينة) لانه بين انه وصى ملائكة الاله من قبله من قبله  
لصورة القضا فيجب العقر والولد لك ملك الاله من قبله من قبله من قبله  
نسبه لان ثبوت نسب الولد يستدعي شبهة حكمية في محل ودرج (وفي  
الاستحسان ثبت النسب منه) لانه وصي وصي مما ذكره في مضامينه من قبله من قبله  
وهذا القدر في المحل يكفي لاثبات النسب بالدعوة والنسب من قبله من قبله من قبله  
شبهة فان قيل \* فلماذا لا يحمل الولد حرا بالقيمة عندهم انهم من قبله من قبله من قبله  
الفرد وانها تحقق اذا ترتب الاستيلاء على سبب الملك استلزم من قبله من قبله من قبله  
او حقيقة ومن وجد لان القاضى لم يمكنه اياه ابتداء وانما عدل من قبله من قبله من قبله  
وقد بين انه لم يكن مالكا له وليس من ضرورة ثبوت النسب من قبله من قبله من قبله  
كما لو طلى امة الغير بشبهة فولدت منه وهذا بخلاف ما لو انت دينا على  
رجل بالينة فاجبر القاضى المديون على بيع امة فباعها واعقها المشتري  
او دبرها او استولدها او باعها ثم ظهر ان شهود الدين كانوا عبيدا فن  
هناك القاضى يبطل من نصرف المشتري ما يحتمل النقص ولا يبطل  
من تصرفه ما لا يحتمل النقص لان هناك اجبره على تملك مبدء فيكون  
عنزلة الاكره الباطل على البيع وهاهنا ما اجبره من في يده على التملك ابتداء

(فكذلك اذا اقر بفو هذا التصرف فيه بخلاف العتق والاستيلاء الا ان هاهنا ينقض القاضى بيع المقر له ويرده على ذى اليد حتى ياخذ المدعى بالثمن الاول منه بخلاف ما اذا كان ذو اليد هو الذى باعها منه) لان ههنا مصدر البيع ممن يملكها او قد بينا ان الماسور منه ثبت له حق الاخذ بالثمن او بالقيمة من غير ان ينقص تصرفاوها ههنا انما مصدر البيع ممن لم يكن مالكها حقيقة (لان اقرار ذى اليد للمدعى الاول بانه كان يملكها لم يكن تملكها منه ابتداء لانه اذا اتصل به تصرف لا يمكن نقضه كالا عتاق يبطل به حق المولى القديم في الاخذ واذا اتصل به تصرف يحتمل النقص لا يبطل به حق المولى القديم فينقض هذا التصرف ويرده الى الاول لياخذ المولى منه بالثمن فان حق الاخذ انما يثبت بالبدء من المالك لا من غير المالك \*

(ولو كان الاخذ اعتقيا او استولدها ثم تصادقوا انهما لم تكن ملكا له وانه كان ادعى باطلا فان كان ذو اليد اعطاها اياه على تصديق منه ابطال القاضى ما تصرف فيها الا خذما يحتمل النقص وما لا يحتمل النقص في ذلك سواء) لان الحق لهم وقد تصادقوا انه لم يكن مالكا فيبطل جميع تصرفاته بتصادقهم عليه الا ان نسب الولد يثبت من الواعى استحسانا قلنا فان النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقص والنسب حق الولد ولا يعتبر بتصادقهم في حقه (فان كان باعها من غيره ثم تصادق على ذلك المشتري الاول والاخر وكذب المشتري الثانى او كذبت الامة بعد ما اعتقها او استولدها فانه لا ينقض شئ من تصرف الاخذ هاهنا) لان تصادقها ليس بحجة في ابطال حق المشتري الثانى ولا في ابطال حق الجارية في العتق وفي الاستيلاء ولكن الاخذ قد اقر على نفسه انه اخذها بغير حق وقد صار مستهلكا لها بتصرفه فيضمن قيمتها

به الاول) لان ماجرى بين ذى اليد وبين المدعى الاول لم يكن تمليكاً مبتدأ او انما كان على وجه الفداء ملكه القديم (فاذا لم يثبت ملكه القديم كان ذلك باطلاً والملك لا يثبت بغير سبب فلا ينفذ شيء من تصرفاته لانعدام الملك في اخل ولكه يفهم العقر فيسلم ذلك لذى اليد) لان المقر دراهم وهي لا تخلك بالفداء (ولو كان قتل الولد قبل ان تركي سنة المدعى والمسئلة بحالها فقيمة الولد والمقر يكون سائلاً من كانت في يده) لان القيمة دراهم او دنانير كالمقر وباعتبارهما لا يسقط شيء من الثمن من المالك القديم) لان ما لزمه فداء والفداء انما يكون لاصل الملك وقد سلم له ذلك حين اخذ الجارية (وهذا بخلاف ما اذا ادعى شفعة في دار فساها اليه ذواليد على دعواه ثم ظهر انه لم يكن له فيها شفعة) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المبتدئ فكان ذلك تمليكا مبتدأ جرى بينه با تراض فيكون نافذاً فاما اذا اخذ المالك ورثا لم يكن لا يكون تمليكا ابتداءً ولكنه اعاده الى قديمه لانه بائنه الذي يبطى (ولو كان ذواليد صدقه في ان الامة امته والمسئلة محله فان القاضي لا يقضي للثاني بشيء وازركيت يثقه وجميع ما صنع الاخذ فيها نافذ) لان ذواليد حين اقر له بالملك فقد اقر بنفوذ تصرفه فيها من حيث الاعتاق والاستيلاء (ولو باشر ذلك بنفسه لم يكن للذي اُست الملك فيها بالينة عليها سبيل بمذلك فكذلك اذا اقر ذواليد بنفوذ ذلك فيها يوجب حجة انه بهذا الاقرار سلطه على مباشرة هذه التصرفات فيها وفعل الماسط على فعل التصرف كفعل الماسط) بخلاف ما تقدم فان هناك ماسطه على شيء اعترك الخصومة وسلمه اليه باعتبار زعمه انه كان ملكها قبل الاسر وقدسين ان ذلك كان باطلاً (ولو كان المقر له هاهنا باعها او رهنها لم يطل به حق الذي يقيم البينة انه كان ملكها قبل الاسر) لان ذواليد لو باشر هذا التصرف بنفسه لم يطل به حق الماسور منه

في قوله ...

... هو الوقت ...

... (والكتاب ...)

... في كتابه ...

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

... (والكتاب ...)

## نسخ المصحف الكبير

اه افراة حجة على حدة نسخ

(رأس على رأسه) فقه ولسان

م حين فقهها وذلك بسبب

ثاني

(وان كان ذوالقبة) ح

فان الاعناق را انهم

الآ ح) لانهم صاها

ذلك المصحف حجة ر

الدعي قيمة الامة لسان

في علم قمتها كافي المص

(ولو كان الاخذ بالحق) انهم

على ح (كان في هذه) لانهم

من شراهم لانهم

راحتهم لانهم

سادوا لانهم

كتب بده كما وجدوا

انهم لانهم

انهم لانهم

الآ ح) وانما حق ذلك عند

بذلك الوقت انهم

الكتاب لا افراة



فالكسب بمدا التدبير مالا ثم تصادقوا فان تدبير لا يحتمل له شر فاما ت  
لما خوذ منه ان يضمن المدبر الاكبر من قيسته يوم تبت ما يوم رر  
صار كالمستهلك له فانه احتبس عنده باجرى فيه من المتق بعد لمعق الدما  
الى ما بعد الموت وقد بينا ان الاستهلاك موجب للضمان بمدا التدبير  
ان يضمنه باي السببين شاء (والكسب يكون ما نمان) لانه حادث عند تدبير  
وقد ملكه بالضمان من وقت القبض او من وقت التدبير  
(وان كانت جارية فاستولدها فالجواب فيها كما راب في المدبر وورد رده  
اليه في الابتداء على غير تصديق منه انما في تدبيره وصوره وصوره  
ثم اكسبت مالا ثم تصادق الآخذ والمأخوذ منه على ان الكسب في ا  
وكذبتهما الامة فقد بينا ان تصادقهما في ابطال حق الامة في العن به ما  
بالظاهر لا يكون معتبرا في حكم الضمان فيما بينهما فيكون للمأخوذ منه ان يضمن  
الآخذ اكثر القيمتين) لانه صار حائله لها مستهلكا بالتدبير والاستهلاك وما  
اكسبت بعد ذلك فهو سالم للضمان) لانه ملكها بالضمان من حين تقرر عليه  
الضمان فيكون الكسب الحادث بعد ذلك مملوكا له وان غلب كيف يكون  
الكسب له وهو مقر ان امة المأخوذ منه وان كان مملوكا له فانه نعم ولكن  
القاضي كذبه في هذا الاقرار حين قضى عليه بزمته او المقر متى صار كذبا في  
اقراره يبطل حكم اقراره الا ترى ان المقر له لو كذبه بطل به اقراره فاراد  
القاضي اولى وفرق في الكتابة بين هذا وبين ما سبق فهو ان اذا رد الكسب  
بعد المتق بالاداء وقد صدقهما قد بينا انه يرد الكتابة التي قبضها وهما اذا  
تم رد الكتابة بتكذيبه اياهما لم يلزمه رد الكتابة مع ضمان النعمة لان هناك  
قد ثبت حق المأخوذ منه في ذلك الكسب لوجود التصديق من المكاتب اولا

الحكم كالي رجل \* والذي اذنتي له ببناء القصب او قبله في بلاد الخرم (المسلم)  
 لانه ملزم للضمان وانما اوردده لان الذي اذنت له ببناء القصب او قبله في بلاد الخرم  
 اللحق بدار الحرب كذا في مع ذالك المقتضى به بكونه مردودا على اهل دار  
 لانها حين احرزها لم يملك المقتضى لكونها ضامنين لها فادانها في مال المسلمين  
 حتى ظهر عليه المسلمون كان مردودا على صاحبه وان كان في يده فانه  
 (ولو كان المردد الا على دار الحرب او الذي اذنت له ببناء القصب او قبله في بلاد الخرم من دار  
 الحرب فغصب مالا من مسلم او ذى فادانها دار الحرب ثم رجع فظهر على صاحبه  
 فذلك في) لانه صار من اهل الحرب حين التحق بهم مرتدا او ناقضا لتعهد  
 وغصب الحربي مال المسلم لا يكون موجبا للضمان عليه فاما ان استولاه كمال  
 المسلم لا يرجب الضمان عليه بخلاف ما تقدم فبذلك حين غصب كان هو من  
 اهل دار الاسلام لو استولاه المال كان هو ضامنا له فكذلك اذا غصبه واذا  
 لم يكن ضامنا لمطالبة بالرد ثم احرزه له فيصير مائكا ثم ظهر للمسلمين على مال  
 الحربي سبب لكون المال غنيمة (فان وجدته صاحبه قبل القسمة اخذته بغير شيء  
 وان وجدته بعد القسمة اخذته بالقيمة) لانه منزلة ماله كالحرز غير من اهل  
 الحرب (الآرى) انه لو اسلم في هذا الفصل كان المال سالما له وفي  
 الفصل الاول لو اسلم كان مأمورا برده على صاحبه وهذا على قياس الاستهلاك  
 ايضا فانه لو استهلكه بعد ما صار حريبا ثم اسلم لم يكن عليه ضمانه ولو استهلكه  
 قبل ان يصير حريبا ثم اسلم فهو ضامن لصاحبه وكذلك لو ان حريبا دخل  
 اليها بامان فغصب مسلما او معاهدا مالا فادخله في دار الحرب ثم اسلم كان  
 عليه ان يردده ولو وقع في الغنيمة كان مردودا على صاحبه قبل القسمة وبعدھا  
 بغير شيء (بخلاف ما اذا خرج الحربي مغيثا المستامنا) لانه اذا كان مستامنا

يضمن الفاصب قيمة العبيد يوم كآبه لا يرمى ادى فقط) لان الاحتساب  
والاستهلاك قد حصل بنفس الكناية (الآ ترى) انه لو لم يكن استوفى المكاتبه  
لم يملك تصادقهما في حق المكاتب ولم يكن للمفصوب منه عليه سبيل فاذا ثبت  
انه يضمن قيمته يوم كآب ثبت انه يملكه من ذلك الوقت فتكون المكاتبه  
سأله (لنا صب) لانه امر وفاهامن كصب كان بعد شتر الضمان عليه فبر  
ايضاح لما سبق والله الموفق \*

### باب

في ما لا يكون فينا وان احرز في ارض الحرب \*

(مسلم يجب من مسلم عدايم ارتدوا حرزه بدار الحرب معه ثم ظهر المسلمون على  
الارتد فقتلوه واخذوا امامه فانبذ صردود على المفصوب منه قبل القسمة وبعد  
القسمة بغير شي) لان الآخذ كان ضامنا له ولا يخرج منه من ضمانه احرزه فاذا  
لم يبرأ من ضمانه لم يكن حرزاه ومعنى هذا الكلام من وجهين (احدهما) ان ضمان  
النصب يوجب الملك له عند تقرر عيبه وفيما انعقد له بسبب الملك لا يكون  
مستويا عليه تملكه له على غيره بطريق التبر (والثاني) ان رد العين قد لزمه بحكم  
النصب على وجه اذا تم بغيره ضمان القيمة فيه \*

(ثم الرد والالحوق بدار الحرب لا يسقطه ما نزمه من ضمان الرد ولا ما هو  
خاف عنه في ضمان القيمة) لان ذلك واجب في ذمته والاحراز بدار الحرب  
لا يتحقق فيما في ذمته فاذا اخذه المولى بعد القسمة بغير شي يعوض الذي وقع  
في سهمه قيمته من بيت المال لاستحقاق نصيبه وكذلك لو كان ارتد قبل النصب  
والمسئلة نخلها لانه مادام في دار الاسلام فهو مخاطب بحكم الاسلام بمنزلة المسلم  
فيكون ما نزمه ما ضمانه بالنصب (والمرأة ان كانت هي التي اغتصب ثم ارتدت في هذا

باب ما لا يكون فينا وان احرز في ارض الحرب

من اصحابنا من يقول - الحرب - تمد رحمة الله عليه لان عنده الاسير  
 كالمستامن في - رمضان - نفسه اذ - يسمي - في حكم ضمان ماله \* فاما عند  
 ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه رقت احد الاسيرين مصاحبه لم يضمن شيئا من  
 بدل نفسه فكذلك اذا غصب ماله لا يكون ضامنا له : قل رضى الله تعالى عنه  
 والاصح ان هذا قولهم جري الا ان المسامحة تمتد حكم الامام حيث ما يكون  
 وهو - بدالا - اعتقاد يكون مستوجب باراد المين وغناه اقيمة عند تعدد الدالين  
 خاف عن رد الدالين في محل معصوم منتهزم وبالا سر لا يخرج ماله من ان يكون  
 متقوما \* وهذا لان المسلم وان كان اسيرا فهو من اهل دار الاسلام  
 (الآثرى) ان زوجته التي في دار الاسلام لا يسلم : فيكون الاحراز  
 في ما باقيا حكما باعتبار يده فانه اذا كان الغاصب ضامنا له ومع كونه ضامنا  
 لا يسلم احرازه ولو كان اسيرا في دار الحرب - استمنا - فحفاظان اسلم اهل الدار  
 مثل ان يظفر المسدون عليهم رد - سوب - على المعصوب منه لما بينا  
 انه نفس الاسلام صدار ما هو ما احكام الاسلام ومن حكم الاسلام  
 رد الغصوب على الغاصب منه على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم على ايده  
 ما اخذ حتى ترده وبمدا وجبته عليه رد لعين لا يتم حرازه له وان ارد  
 وصار عابا بقوة سلطانهم فان اسلموا احسن صهر عليهم المسلمون فالغاصب  
 في ان اصابه (لانه ما احراز نفسه بدالا اسلام فلا يكون معصوما من  
 الاسترقاق بمدا صا حريه بارادة (بخلاف ما لو ارد في دار الاسلام ولحق  
 بدالا حرب لان هذا كحر بيته كانت متاكدة بالاحراز بالدار فلا يحتمل  
 الاتقاض بمذاك بحال ولا سبيل للمعصوب منه على المال قبل القسمة ولا  
 بمداها) لان بجزر داسلامه لم يصير ماله محرزا بالدار حقيقة ولا حكما الا انه اذا وقع

فوضعت يدهم في يد من يملك بالانفس كما يكره من داره ثم يتركه في داره  
فيه ربح خراج غير ان يملك ضامنا لا ان يملك من يملك من يملك من يملك  
رثا حرا منه (ونوار الله صلب الدار من دار الحرب  
وسمه المغصوب غصبه منه غير ان يملك من يملك من يملك من يملك  
الغاصب الاول من يملك من يملك من يملك من يملك من يملك  
المال للغاصب الآخر لا سبيل لاحد سبيل من يملك من يملك من يملك  
انه غلبه وحكما بقوة سلطانهم حين قصروا يد الغاصب الاول عن استبداده  
فصار له مال كما له حربي حين اخذه فلا يكون ضامنا بالغصب كجلا النور  
صا من يملك لا يملك من يملك من يملك من يملك من يملك من يملك  
بالاحراز بالدار وقوة سلطانهم فكذلك اذا اخذ من يد الغاصب من  
المالك (ثم الغاصب الاول يضمن قبضته لصاحبه) لانه تعدد رعايا ردا  
بعد ما لم يملك ذلك وضمان القيمة خلف عن ردا لمن عند من يملك

(ولو ظهر المسلمون على الدار فان صاحبه ياخذ قبل القسمة في شيء وبعدها  
بالقيمة ان شاء) لان هذا المال صار غنيمة كما اثر الاموال التي اخذت من  
الغاصب الثاني والحكم فيها صار غنيمة مما كان اصل المالك فيه لمسلم ما بينا (ونوار  
مسلمين مستأمنين او اسيرين في دار الحرب اغصب احدهما صاحبه شيئا ثم  
ارتد الغاصب ومنع المغصوب وتابعه على ذلك سلطان تلك البلاد ثم اسلموا  
جميعا بعد ذلك فعلى الغاصب رد المغصوب على صاحبه ولو ظهر المسلمون على  
الدار فهو مردود على صاحبه قبل القسمة وبعدها بغير شيء لان الغاصب  
ضامن لما اخذه ما هنا ما في المستأمنين غير مشكلى لان احدهما او استهلك مال  
صاحبه كان ضامنا كما لو قتله فكذلك بالغصب يصير ضامنا وما في الاسيرين

وجرد هذا المسمى من كان يملكه في دار الحرب من العاصب اعطاه  
ايادهم وسبها ما بنو نصر السلطان بد المنصوب منه عن الاسترداد ثم  
اعلم ان دار الحرب سالما العاصب لان حكم الفصب الاول قد انتهى بالرد على  
صاحبه وبقية طاعته ساكنة من رد العين فيكون احدهم الا ان غصبا ابتداء  
رد المير موجب بلصاحبه عليه لانه حربي في هذه الحالة فيصير محرز له بهذا  
انصب حيزه مع السلطان (وكذلك لو لم يكن الفاصب رده ولكن المنصوب  
منه قدر عليه فاخذ ثم حصره به الفاصب فرده عليه سلطان اهل الحرب) لانه  
اخذ منه فهذا الاول سواء لان الفاصب يرى من ضمانه حين اخذه المنصوب  
منه من يده فالتحق هذا المال بالآخر اذ دخله مع نفسه فاذا غلب عليه العاصب  
بقوة السلطان يصير محرز له (ولو ان رجلين اسلما في دار الحرب ثم غصب احدهما  
صاحبه شيئا وحده فاخصم الى سلطان تلك البلاد فسلمه للفا ص ب لكونه  
في يده ثم اسلم اهل الدار والرجلان مسلمان على حالهما فالمنصوب مردود على  
المنصوب منه) لان رد العين مستحق على الفا ص ب بحكم اعتقاده فاسلام اهل  
الدار لا يزيد الا وكادة وبقوة سلطان اهل الحرب المسلم لا يصير محرز امال  
المسلم ولا ممتلكا لانها لو كانت في دار الاسلام لم يكن هو ممتلكا بحكم سلطان  
المسلمين فكيف يصير ممتلكا بحكم سلطان اهل الحرب (وان لم يسلموا حتى  
سهر المسلمون على الدار فالمنصوب فيئ لمن اصابه ولا سبيل عليه للمنصوب  
منه وان اقام البينة لان العاصب لا يكون محرز لهذا المال ابدا والمنصوب  
منه انما يكون محرز باعتبار يده ولهذا قلنا انه لا يكون محرز باعتقاده) لان يده  
لا تكون متأكدة عليها ولا يكون محرز الا اودعه من حربي في قول ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه وانما يكون محرز الما في يده او لما اودعه مسلما او معا هذا

الظهور على الدار والمال في يده فيكون هو احق به من احراره باقتدار يده  
وهذا لا يوجد فيما غصبه منه غيره ممن صار حربيا لان ذلك المال ليس في يده  
حقية ولا حكما فيكون غنيمة للمسلمين لا سبيل له عليه ومن اصحابنا من يقول  
موضوع هذه المسئلة فيما اذا كان الفاصب حربيا حين غصبه فاما اذا كان مسلما  
ثم ارتد كما وضع عليه المسئلة الاولى فلا يكون الجواب كذلك (الآثرى)  
انه قال الفاصب في ثمن اصابه \* ولم يقل انه يجبر على الاسلام ولو كان مراده  
ان يكون مسلما حين يغصبه ثم يرتد لكان مجبرا على الاسلام فاما ان يقال هنا  
غلط وقع من الكاتب او وضع في المسلمين في الابتداء ثم ذهب وهمه الى انه  
وضع في حربى يغصب من المسلم اسلم في دار الحرب فاجاب بما قال وهذا  
لان الحرية تنسلك بنفس الاسلام على وجه لا يحتمل الانتقاض بعد ذلك  
بوجه من الوجوه فيقتل الفاصب ان لم يسلم فاما ان يجمل فبأفلا \*

(ولو استودع مسلم مسلما شيئا واذله ان غاب ان يحرجه منه فابعد المردع وحلق  
بدار الحرب فلحقه صاحبه وعليه منه فبعضه واخذ صافيته الى سلطان تلك البلاد  
فتصير يد المسلم عنه ثم اهل الدار فاودبه بمرزوع لا سبيل لصاحبها عاياه)  
لانه ما كان ضامنا لها في دار الاسلام وحين منهم في دار الحرب كان هو حربيا  
لو استهلكها لم يضمن فكذلك اذا منعها \* ولانه بهذا المعنى يصير في حكم الفاصب  
فكانه غصبه منه الآن ابتداء فيتم احراره بقوة السلطان (فان اسلم بعد ذلك  
كان سالما له ولو وقع في الغنيمة رد على صاحبه قبل القسمة بغير شيء وبعد  
بالقيمة ولو كان غصبه في دار الاسلام والمسئلة بحالها فانه مردود على المنصوب  
منه على كل حال) لانه كان ضامنا له في دار الاسلام فلا يصير ضامنا بالمنع  
بعد الطلب في دار الحرب اذا غصب بعد الغصب لا يتحقق مع بقاء الاول فيجمل

كذلك الماتجب ما - رشت ناموكل على ده خلافه  
 - المني لا وعده من - الى قديمه ملك الماسور  
 اركايع اعدا كدله بهلاي ن - حدر - القدي قلداه هذا  
 احاده الى - بم دله كذا قام فام في حق الماسري من العدو  
 دامتزه الشر اعدا لال الوكل اعدا القدي - عه  
 - مائن المني اذ تربه با وائل المني المان لا يكون  
 وضعه يكون مسمه اع - افة القدي الى حتى يواضاف العقد  
 وزا باليمن الاى الما به قول به كون المان على الامر  
 الله لاله جعل فده مغير عن العدي كور - نزلة رسول  
 ييره الوكل بالسلح اذا قال صاحفى من دعواك الادار الى  
 كذا - على - كور - وقال صالح فلا من هذه الدار على  
 عدا ركن س - كور - مائن وكن سى فيه وهو ان  
 امن احد بن من الشراء المبتد - اعتبارا به يستغنى عن الاضافه  
 ن الماسري من العدو يزيل ، كاه ما احدثه من الموض ابتداء  
 اسلح عن ده العمود ووفى حظه عن الشمين وقول اسمه  
 اقمدا الى نفسه ، كاذ هو المصوب بالموض وكان حق القاض  
 - والصحيح عن دم العمود اذ اضاف العقد الى المولى كان هو  
 ن الاط - باس بدو اوكل ر حق القبض اليه ليس على  
 شى (فان دفع الوكيل الثمن وقض العبد فدفعه الى الامر  
 ميا قد كان حدث بعد ما اسر من يدمولا فلهذا يخاصم في  
 ) لان الرد باليب من حقوق العقد والوكيل في حقوق

باعتبار ان يدذي اليد، متبرفة ختمه صاحبه الاحرار، وهى قائمة بمقدم يدور  
المنى لا يوجد في يد صاحب ماله، وان كانت شزمة وهى ايسر منه  
مقام يده، فيلحق هذا المال ما ليس في يد احد اصلا، كونه في (الارزاق)  
بعد ما اسلم لو خرج الى دارنا وخلف ماله في دار الحرب، سم صهر المسلمون  
على الدار كان جميع ذلك المال في الاما، ودعه سلبا، او ما هدا، ولا سبيل له عليه  
قبل القسمة (ولا بعدها) لان ذلك حكيما، حتى على احراز المال بدار الاسلام  
ولم يوجد وهذا كله يارس قواما، ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه، واما على قول محمد  
رحمه الله تعالى كل ذلك مردود عليه قبل القسمة وبعدها الاشية غصبه،  
حربي وجبده ومنعه منه سلطان اهل الك البلاد، فان احراز الحربي يد الك  
المال عليه يتم بقوة السلطان فيصير من ملكه، فاما ما سوى ذلك كله مال المسلم  
فهو مردود عليه سواء كان في يده او في يد غاصبه المسلم او في يد مودعه، وهو  
حربي وقد تقدم بيان هذه المسئلة، والله اعلم \*

باب ح

في الفداء في العبد المأسور

(ولو ان المأسور منه العبد وكل رجلا بان يأخذه له بالتمن من يد المشتري من  
العدو فذلك جائز) لانه يملك اخذه بنفسه فيملك اقامته الغير فيه، فماله وبعد  
ما قام مقامه كازله اريخاصم فيه حتى يأخذه بالتمن (فاذا اخذه كان التمس على  
الوكيل للذي اشتراه من اهل الحرب) لان جق قبض العبد اليه فيكون  
وجوب تسليم الفداء عليه ايضا، وهذا لانه هو المباشر للمقد وحقوق العقد  
يتماق بالعاقد والعاقد فيها هو من حقوق العقد، منزلة العاقد نفسه كما في الوكيل  
بالشراء ابتداء، فان قيل \* هذا في الشراء يستقيم باعتبار ان الوكيل مباشر سبب

باب الوكيل في الفداء في العبد المأسور

غير ملجئ الى هذا الاقرار تمكنه من ان يسكت حتى يرض عليه ائمن ويضئ  
بنكوله ونظيره الوكيل باسيع اذا رد عليه بسبب يحدث مثله باقراره (فان اقام  
الوكيل البينة ان العيب كان عند الآمر ارم العبد الآمر) لان الثابت بالبينة  
كالثابت باقرار الآمر والوكيل خصم في ابات ذلك لحاجته الى ان يبرى نفسه  
من العهدة (ولو ان الوكيل ابرأ الماخوذ منه من العيب الحادث عنده صح ابرأه  
في حقه) لانه كلما قد لنفسه في الخصومة في هذا العيب فكذلك في البراء عنه  
الا ان الآمر بالخيار ان شاء رضى به الوكيل في اخذ العبد وان شاء الزمه الوكيل  
لان اسقاطه صحيح في حق من علمه ولا في حق الموكل وهو في هذا الحكم نظير  
الوكيل بالشراء اذا رضى بالعيب بعد الشراء واني الموكل ان يرضى به وهذا  
لانه ثبت الامر حق الرد على الوكيل وللوكيل حق الرد على المشتري من العدو  
فانما يعمل رضا الوكيل في استأنا حقه لا في اسقاط حق الآمر (فان قيل)  
كيف يملكه الوكيل بائنه وحكم هذا العقد هو انه الى تقديم ماك الماسور منه  
لا شرت المالك فيه ابتداء لاحد (قلنا) ما كان لاحد من حكم المقدف قد تم لانه  
عاد الى تقديم ملك المولى الا انه باحدث من اياه الآمر الرضاء بالعيب ورضاء  
الوكيل به يصير الآمر كانه ملكه من الوكيل بما يفرمه من الثمن فانما كان المالك  
للآمر وفي الوكيل بالشراء هكذا يكون ان الوكيل انما يملكه على الآمر لا على  
البائع (ولو كان الآمر قبض العبد وغاب ثم جاء الوكيل به يرده بائيب فقال  
الماخوذ منه لم يترك الآمر يرده بائيب وقال الوكيل قد امرني بالقول قول  
الماخوذ منه) لان امره اياه بالرد عارض بدعيه الوكيل وخصمه منكر متمسك  
بما هو الاصل فالقول قول المنكر مع عينه على علمه لانه استخلاف على فعل  
الغير (ان قال الماخوذ منه اريد بين الوكيل ان الآمر قد امره بالرد فلا بين على

هذا العقد بمنزلة المساقد لنفسه والحاصل انه جعل هذا بمنزلة الشيء المستدام  
في حكم الرذايب حتى لا يكون بين الأمرين المأخوذ منه خصومة  
سواء كان الوكيل حاضر أو غائبا ولكن الوكيل هو الذي يخاصم و بالعب  
ويسرد الثمن (فاذا ادعى المأخوذ منه ان العيب حادث بعدما انتمى بالقول قوله  
مع يمينه) لان الظاهر شاهد له بان الحادث بحال محدوده على اقرب الاوقات  
حتى يثبت دليل الاصل فيه اى وقت حادث (و عندما قبض الأمر العبد  
ئيس للوكيل ان يخاصم في يمينه الا بالامر) لانه يخاصم بالرد وهو محتاج  
في ذلك الى اخر اجه من بد الأمر فلا يملك ذلك الا بالمره (وان كان العبد في يد  
الوكيل لم يدفعه الى الأمر بعدما كان له ان يرد من غير الأمر و بعدما رده  
ليس للأمر ان ياتي ذلك لانه بمنزلة الوكيل بالشراء وهذا الحكم في الوكيل  
بالشراء وقد قررنا في البيوع من شرح المختصر (فان ادعى المأخوذ منه ان العيب  
كان عند الأمر قبل الأمر فالقول قول الوكيل مع يمينه) لان المأخوذ منه ادعى  
في العيب هاهنا ان يخاصم باقلا لا يقبل قوله الا بحجة فيكون القول قول المذكر  
لذلك مع يمينه (فاذا حلف الوكيل رده بالعيب حضر الأمر او لم يحضر  
الا ان يقيم المأخوذ منه اليمين على ما ادعى فيثبت الثابت باليمين كالثابت بالغايب  
الخصمين وانما على المأخوذ منه ان يعيده الى قديم ملكه على الوجه  
الذي اخذ منه وقد وجد ذلك وان لم يكن له بينة فاستحلف الوكيل فاني  
ان يحلف لزم ذلك الامر) لان الوكيل ملجأ الى هذا فانه لا يمكنه ان يحلف  
كاذبا اذا كان عالما بان العيب كان عند الأمر وانما لحقته هذه الضرورة في عمل  
باشره لغيره فهو نظير الوكيل بالبيع يرد عليه بالعيب ياتي الثمن (فان اقر الوكيل  
ان العيب كان عند الأمر وجحد الأمر فلا امر ان يلزم الوكيل ان شاء) لانه

بمثل ثمنه لان تصرف الوكيل في الثمن انما حش في الشراء لا يلزم الامر  
وهذا الثمن مسمى وهو ما اخذه المشتري من المدون في ازم الامر اذا اخذه  
بذلك الثمن على كل حال وعندها هذا كالمقدم على الوكيل اذا تمذر تنفيذ  
على المؤكل رهاها لا ينفذ على الوكيل لانه ياخذ به غير رضى المشتري من  
المدون باعتبار قديم الملك وقديم الملك كان للامر لا للوكيل فاذا تمذر تنفيذ على  
الامر كان باطلا بخلاف ما تقدم هو اذا علم بالنيب فرضى الامر به فان هناك  
قد عاد الى قديم ملكه وتم موجب ذاك المقدم الامر يلزمه الوكيل باعتبار انه  
لا يرضى بعينه فيكون ذلك بمنزلة التملك منه ابتداء بعوض (ولو قال رجل  
للمشتري من المدون مولاه وكنى باخذه منك بالثمن فدفعه اليه بقضاء او غير  
قضاء ثم حضر المولى فجحد ذلك فاقول قوله مع يمينه) لان الامر مدعى عليه  
وهو منكفر فانقول قوله لا نكره ولو اقر به لزمه اخذ الوكيل له فاذا انكر  
استحلف عليه (فان حلف رجع العبد الى المشتري وليس للوكيل ان يقول اخذه  
لنفسى) لانه ما اخذه ابتداء على وجه التملك بل على وجه الاعادة الى قديم ملك  
المولى بالفداء فاذا تمذر ذلك بطل اخذه بخلاف مدعى الو كالة من جهة الشفيع  
بالاخذ له بالشفعة اذا اخذه ثم نكر الشفيع الو كالة فان الماخوذ يكون للوكيل  
بذلك الثمن لانه اخذه على وجه التملك ابتداء بعوض فان اخذ بالشفعة بمنزلة  
الشراء المبتدئ فاذا تمذر تنفيذه على المؤكل مجحوده كان نافذا على الوكيل  
(وان اقام الاخذ بالينة ان الماسور منه وكاله باخذه كان الثابت من الامر بالينة  
كالثابت باقرار الخصم فيكون العبد الامر) وحكم المهددة فيه كما ينافي الفصل  
الاول (ولو ان اجنيا وكل رجلا بان يشتري العبد الماسور من المشتري  
من المدون فاشتره بثمن معلوم ثم حضر المولى فليس له ان ينقض البيع الثاني

الوكيل) لانه مدع فعليه اليقة وانما اليمين في جانب المذكر ولا خوزة  
 عن موضعها (ولو ثبت الامر فقال الماخوذ منه قد رضى الامر بالبيع  
 الوكيل فالقول قول الوكيل) لان الماخوذ منه هاهنا باعني شيئا عاره  
 رضاء الامر بالبيع (ولو ادعى الرضاء على الوكيل كانت القول قول  
 لا نكاره فكذلك اذا ادعى الرضاء على الامر لا يمين على الوكيل في ذلك  
 الرضاء مدعى على غيره وهو الامر (فلو استخلف الوكيل كان على وجه  
 ولا يباية في اليمين لان الامر لا يخلف بهذه الدعوى لو كان حاضرا)  
 عامل الماخوذ منه بشيء حتى يخلف هذا كان لا يخلف من ادعى الرضاء  
 فكيف يخلف غيره على ذلك (وان ادعى الرضاء على الوكيل فاراد يمينه وله  
 لانه ادعى عليه ما واقربه ان هو قد يمينه في هذه الخصومة كالما قد لنفسه  
 جحد الرضاء بمد ما ادعى عليه ذلك استخلف فان نكل لزمه العبد ثم لا  
 بالخيار) لانه ينكر له صادر اضيا بالبيع اما بطريق البدل او بطريق الاقر  
 ان كان اقام الماخوذ منه اليقينة ان الامر قد رضى بالبيع وهو غائب فثبت  
 لان الثابت باليمين كالثابت بالمعاينة او باتفاق الخصمين فان حضر الامر وج  
 الرضاء لم يلتفت الى ذلك لان الوكيل خصمه وهو بمد ما ثبت رضاء باليمين  
 خصمه لا يلتفت الى وجوده (ولو كان الوكيل عالما بالبيع حين اخذه فهو لا  
 الامر سواء كان العيب مستهلكا للعبد كاسمى او غير مستهلك للعبد) في قوله  
 ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وفي قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان كان  
 العيب غير مستهلك فكذلك الجواب وان كان مستهلكا للعبد لم يزم الامر  
 ان يشاء وهذا نظير الوكيل بالشراء اذا اشترى الامعى بمثل لانه والخلاف في  
 موقوف الا ان هناك شرط ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه ان يكون شراؤه

من يده غرده قضاء ناس فان كان رده على الموكل او على الوكيل فهو على الموكل  
لانه هذا الرادف مع نفسه فيمرد الحكم على ما كان قبل قبضه (وان كان اخذه من  
المشتري من المدو فانه يعود باز داليه ولا سبيل للموكل ولا للوكيل عليه في  
اخذته لما بينا ان العقد الذي جرى بينهما قد انتص بفوات القبض المستحق له  
فلا يعود الا بالتجدد ونظيره الشفعة) وان كان رده على الوكيل بغير قضاء قاض  
(فهو الوكيل) لان هذا بمنزلة الشراء المبتدئ في حق الموكل فلا يلزمه حكمه  
(ولو كان المولى القديم وكل وكيلا باخذه من المشتري من العدو بالثمن  
فاخذه هالك في يده قبل ان يسامه الى الموكل فهو الاكراه على الموكل) لان  
الوكيل يقبض له فيده كيدته ما لم يمنعه منه وان كان هالك في يد المشتري  
من العدو قبل ان يقبضه الوكيل فقد انتقض حكم ذلك الاخذ  
ويرجع الى كل بائن على المشتري من العدو وفيدفه الى الامر ان كان  
اعطاه من ماله وسلم من ماله ان كان اعطاه من مال نفسه وان نوى الثمن على  
الذي اعطاه لم يكن له ان يرجع على الموكل بشيء لانه في اعطاء الثمن من مال  
نفسه كان عاملا له وانما كان عاملا لنفسه في اسقاط المطالبة عنه فان المطالبة بالثمن  
توجهت عليه دون الامر (وهذا كان له ان يحبس من الامر اذا قبضه حتى  
يستوفي منه الثمن لنفسه فان هلك بهذا الحبس هلك من مال الوكيل وبطل  
الثمن عن الموكل) لانه حينئذ منعه فكانه هو الذي اعطاه اياه بالثمن وقد عرف  
هذا الحكم في الوكيل بالشراء فهذا قياسه (وان تعيب في يد الوكيل بعد ما منعه  
فالمولى القديم بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء الزمه الوكيل بالثمن)  
لان الوكيل في حقه بعد ما منعه قام مقام المشتري من العدو ولهذا استوى  
الحكم بين ما اذا تعيب بصنيع الوكيل وبين ما اذا تعيب بغير صنيعه كما يستوى في

ولكن ياخذ بالثمن الثاني او يدع لان الشرع اثبت له حق الاخذ بالثمن اما من  
غير ان يتقضى تصرفا سبق اخذه كما قررنا فان وجدته في يد الوكيل باسراء  
فله ان ياخذه منه بالثمن وان كان الموكل عائنا لان الوكيل مادام العبد في يده  
في حكم المشتري لنفسه ثم الباع من المؤكل ولهذا يحبس عا بالثمن اذا تقدمه من  
من مال نفسه ويكون له ان يردده بالعيب من غير استتلاخ رأى المؤكل  
(وان كان الوكيل قد دفعه الى المؤكل فلا سبيل له ان يردده في القديم عليه  
ولكنه يتبع المؤكل في اخذه منه العبد ويدفع اليه الثمن) لان حكيمة الوكيل قد  
انتهى بالتسليم الى الامر ولهذا لا يردده بالعيب الا برضاء الامر ولا يحبس عا  
بالثمن بعد ذلك وهو انه انما يخصم ذاليد لانه انما يخصم لياخذه وانما يمكن  
من الاخذ من في يده (فان حضر بعدما اشتراه الوكيل قبل ان يقبضه من  
المشتري من المدوقليس له ان ينقض شراء الوكيل قصد ان يكون له ان  
ياخذه من يد المشتري من المدوق بالثمن الذي اشتراه به لو قيل ان شاء) لانه  
صادف في يده فيكون له ان ياخذه منه بمنزلة اشيع ياخذ بالشفعة من يد الباع  
بالثمن قبل ان يسلمه الى المشتري الا ان هناك يشترط حضره المشتري لانه تملكه  
بالاخذ ابتداء وهو ملك المشتري وما هنا المولى لا يملك ابتداء ولكن يميده  
الى قديمه لانه فلا يشترط حضور غير ذي اليد لاخذه واذا اخذه من يده كانت  
عهده عليه لان باخذه فات القبض المستحق بالمقد الذي كان بينه وبين الوكيل  
فيتنقض ذلك المقدم من الاصل فيما بينهما كما لاخذه ويلتحق هذا بالواخذ  
قبل شراء الوكيل وهذا هو الحكم في الشفيع ايضا اذا اخذه من يد الباع وان  
كان الوكيل قد قبضه فاخذه من يده فعهده عليه وكذلك ان كان سلمه الى  
المؤكل فاخذه من يده فعهده عليه فان (وجدته عينا كان حاديا به بعدما اسر

للمشتري من المبدو) لأن البيع بينهما باق ذنا تعني قبض المبدو (فإن وجد المشتري  
 من المبدو بالجارية عيادها على المشتري الآخر وادعى فيه الجارية التي  
 أخذها ليس له غير ذلك) لأن حق المشتري من المبدو في قيمة الجارية (الآري)  
 أنه لو أخذه المولى منه أخذ بقيمة الجارية ولو رد الجارية باليب قبل أن يأخذ  
 المبدو من المشتري الآخر واسترد المبدو من حضر المولى كان له أن يأخذ بقيمة  
 الجارية فإن مناقضهما البيع لا يستحق حق المولى عن الأخذ بقيمة الجارية إذا  
 كان الرد باليب بغير قضاء القاضى، ففرضا أن يستحق في قيمة الجارية والمشتري  
 قادر على تسليم قيمة الجارية إليه فلا يلزمه شيء آخر (والتعليق) هذا الشفعة وقد  
 بينا هناك أن بدل الدار كانت جارية قبل أخذ الشفع فيأخذ به بخويل إلى  
 قيمة الجارية وكذلك بدل الجارية بمبدأ أخذ الشفع الدار قيمتها فكذلك في هذا  
 الموضع (وإن كان رد الجارية قضاء القاضى فإن أخذ المولى المبدو واسترد المبدو  
 ثم حضر المولى فإنه يأخذ به من المشتري من المبدو باليمن الأول) لأن البيع الثاني  
 حين انتقض قضاء القاضى صار كأن لم يكن وهذا بخلاف الشفعة فإن هناك  
 لو جعلنا البيع الذي جرى بين البايع والمشتري كأن لم يكن بطل حق الشفع  
 وهما لا يملكان إبطال حق الشفع بعد ما ثبت حقه في الأخذ وهما هنا حق المولى  
 القديم لا يبطل وإن جعلنا البيع الثاني كأن لم يكن وكذلك لو كان المشتري  
 الآخر هو الذي وجد العيب بالمبدو فردّه على التفصيل الذي قلنا (ولو تقايلا  
 أخذ المولى عبده بقيمة الجارية ارشاه) لأن الأقالفة في حقه كما يبيع المبتدئ  
 وقد بينا أن حق الأخذ ثبت له من غير أن يتقضى تصرفا فاعا يأخذ به آخر  
 الأمان (ولو كان المشتري الآخر قبض المبدو ولم يره أو شرط الخيار بنفسه ثم  
 حضر المولى فله أن يأخذ به من يده بقيمة الجارية) لأنه صادف في يده فأن

حق المشتري من المدو بخلاف الوكيل بالشراء في هذا الفصل فانه اذا حبه  
 بعدما منعه سقط حصه العيب من الثمن عن الموكل لان الوكيل في هذا قائم  
 مقام البائع ومعنى الفرق ان الموكل انما يأخذه هاهنا بائنا به مبيده الى قديم ملكه  
 فكان القدم بمقابلة الاصل دون الوصف فمسوا غات الوصف بصنع مكتسب  
 اولا بصنع احد لا يسقط شئ من القداء بخلاف الشراء المبتدئ فان  
 الوصف يأخذ حظا من الثمن في الشراء اذا صار مقصودا بالتناول (ولو ان  
 الوكيل اقل المشتري من المدو لم يحز ذلك على الموكل) لان باخذه عاد الى  
 قديم ملك الموكل فليس لوكيل ان يخرج عنه ملكه بقد ينشئه من غير رضاه  
 والا قالة في حقه بمنزلة البيع المبتدئ (ولو كان المشتري من المدو وكل رجلا  
 بان يدفعه الى مولاه بالثمن فهذا جائز والوكيل هو المواخذ بالعبد حتى يسلمه  
 اليه وهو الذي يأخذ الثمن من المولى بمنزلة الوكيل بالبيع) وهذا الحكيم في  
 هذا الفصل اظهر لما بينا ان المشتري من المدو يزيل ملكه بهوض فهذا  
 التصرف في حقه بمنزلة البيع المبتدئ وان كان في حق المولى هو اعادة الى قديم  
 ملكه بالقداء (ولو ان المشتري من المدو باع العبد من انسان تجارية ولم يتقابضا  
 حتى حضر المولى القديم فله ان يأخذه ممن في يده بقيمة الجارية)  
 لانه ليس له حق نقض التصرف فانما يأخذه بمثل الثمن الثاني والجارية  
 ليست من ذوات الامثال فيأخذها بقيمتها كالشفيع ثم يتنقض البيع فباين  
 البائع والمشتري الآخر لقوات القبض المستحق بالعقد فبقي الجارية  
 على ملك المشتري الآخرو قيمتها للمشتري من المدو وعهدة المولى على  
 المشتري من المدو وان كان حضر بعد التقابض او بعد ما قبض العبد قبل ان  
 يسلم الجارية اخذه بقيمتها من المشتري الآخرو عهده عليه وكانت الجارية

هـ ان قضى القاضى بالشفيع بالشفعة على البائع يتضمن شمس البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود وانزده الشفيع بالبائع

الجارية قد استقض البيع الثاني فيما بينهما فلا يعود الا بالتجديد وهو نظير الشفعة  
في هذا الفصل فان قضى القاضى بالشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع  
فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود وان رده الشفيع بالبائع (ولو كان المولى  
القديم وكل رجلا با حذره من المشتري من المدون بالثمن فقال الوكيل له مشتري  
اعطه فلانا بالثمن وقال قد فمات فلان على الآمرها هادون الوكيل) لانه جل  
نفسه هاهنا سفير الاعاقد بخلاف ما لو قال اعطيه (ولو قال اعطه فلانا بالثمن على  
انى ضامن لك الثمن او اعطه اياه بثمنه من مالى فالثمن لازم لو كين) لان  
اضافة المقدم الى مال نفسه او اشتراط ضمان على نفسه بمنزلة اضافة العقد الى  
نفسه واقوى منه ما بيان انه بمنزلة اضافة العقد الى نفسه في الوكيل بالصالح  
فانه لو قال صالح فلانا من هذه الدار على الف درهم على انى له ضامن من ارضي الف  
درهم من مالى كان المال على الوكيل دون الآمر بمنزلة ما لو قال صالحى \* واما بيان  
كونه اقوى ففى الوكيل بالخلف فانه لو قال احدهما على الف درهم من مالى او على  
الف على انى ضامن له كان المال على الوكيل وهو معلوم ان اضافة العقد الى الوكيل  
هاهنا لا يجب المال عليه فمر فنان اشتراط الضمان او اضافة العقد الى ماله يكون  
اقوى من اضافة العقد الى نفسه في وجوب البدل عليه واذا وجب عايه  
لم يكن للمشتري من المدون على الآمر شيئ (راذا اخذ المدون بريق فضة  
ارجل وزنه مائتا درهم فاشترى منهم مسلم بخمسين وخمسين جلود به وصاعته  
فلما لكه القديم ان يا حذره بمائتين وخمسين ان شاء لان المشتري من المدون اعطى في  
فدائه هذا المقدار وقدينا ان المولى القديم انما يا حذره بما اعطى المشتري من  
المدون في فدائه فيكون هذا مستقيما) لانه لا يتملك ابتداء بموضع وانما يسيده الى  
قديم ملكه بالفداء فلا يتمكن معنى الربا في هذه المعاملة (واذا ثبت ان له ان

أخذه فالمشتري الآخر بالخيار ان شاء سلم الجارية للمشتري من العدو وكانت  
له القيمة التي أخذها من المولى وان شاء سلم القصة اليه وأخذ منه الجارية  
في خيار الشرط وفي خيار الروية الجارية تسلم للمشتري من العدو فيكون قيمتها  
للمشتري الآخر) لان في خيار الروية قد كان هو ما كان ارضيا بالمعقد الا انه كان  
منه كما من الرد الجمل باوصاف اسقود عليه وقد تضرر رده حين أخذه المولى  
من يده فيسقط خياره وهو اما خيار الشرط فقد كان ما نأخره ورج الجارية من ملكه  
لان خياره فيها خيار الباع فهو بعدم رضاه بتلك الجارية عليه فبعد ما أخذ  
العبء من يده يبقى هو على خياره فان شاء قضى المعقد في الجارية وسلمها اليه وان  
شاء ففسخ المعقد فيهما ورد قيمة الجارية لما بينا ان يأخذ المولى القديم المبدعين حق  
المشتري من العدو في قيمة الجارية (وان لم يختار شيئا حتى مضت مدة الخيار  
فالجارية للمشتري من العدو) لان بعض المدة سقط خياره ويتم البيع فيها فيلزمه  
تسليمها وتكون القيمة للمشتري الآخر (ولو كانا نأبى ما ولم يتباضا حتى رد  
المشتري الآخر العبد بخيار الروية او خيار الشرط او خيار العيب ثم حضر المولى  
القديم فله ان يأخذه من المشتري من العدو بالثمن الاول الذي اشتراه به من  
العدو) لان بالرد بهذه الاسباب قد انتقض البيع الثاني من الاصل فصار كان  
لم يكن (ولو لم يفسخ المشتري الآخر العقد حتى حضر المولى القديم فأخذ العبد  
من المشتري من العدو بقيمة الجارية فان القيمة تكون للمشتري من العدو وعليه  
رد الجارية على المشتري الآخر ان قبضها منه) لما بينا ان المعقد الثاني قد انتقض  
لقوات القبض المستحق به سواء كان فيه خيارا ولم يكن فان قضى القاضى  
للمولى بالعبد بقيمة الجارية ثم رأى به عيبا حاديا بعد ما قبضه او قبل ان يقبضه  
فرده فلا سبيل للمشتري الآخر على العبد لان بنفس القضاء به للمولى بقيمة

حقيقة الربا على الوجه الذي يتمكن في البيع المستقبل، وعلى هذا أيضاً مسألة  
الاريق لورأى الوكيل العيب به فاني المشتري من المدونم ابى الاصران يرضى  
به فلا ريق للوكيل بما دى به من النداء وان كان اكثر من وزنه لانه ما جرى  
بينهما ليس بمقد مبدأ من كل وجه فلا يتمكن فيه حكم الربا \*

### باب

ما يكره دخاله دار الحرب وما لا يكره \*

(قال رضى الله تعالى عنه لا بأس بان يحمل المسلم الى اهل الحرب ما شاء الا  
الكرام والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئاً احب الي) لان المسلم  
مندوب ان يستمد من المشركين فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تستضيؤا بنار  
المشركين وقال انا بريء من كل مسلم مع مشرك لا تراءنا راها \* وفي حمل  
الامعة اليهم للتجارة ربح مقاربة منهم فلا ولى ان لا يفعل ولاهم يتقوون  
بما يحمل اليهم من متاع ارضهم ويصون بذات \*

(والاولى للمسلم ان يحترز عن اكتساب سبب القوة فهم الا انه لا بأس بذلك  
في الطعام والشراب ونحو ذلك) لما روي ان ثمانية بن اثال اخفى اسلم في ز من النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فقطع اليد عن اهل مكة وكانوا يمتارون ههنا فكتبوا الى  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسألونه ان ياذن له في حمل الطعام اليهم فاذن له  
في ذلك واهل مكة يتوبون ذلكوا احزابا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعرنا  
انه لا بأس بذلك وهذا لان المسلمين يحتاجون الى بعض ما في ديارهم من  
الادوية والا ممة فاذا منعناهم ما في ديارنا فهم ينعون ايضا ما في ديارهم \*

(واذا دخل التاجر اليهم لياتي المسلمين بما يتفعون به من ديارهم فانه لا يجد من  
ان يحمل اليهم بعض ما يوجد في ديارنا فلهذا رخصنا للمسلمين في ذلك

باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره \*

ياخذ به هذا المقتدر ثبت ان له ان يوكل غيره لياخذ به (لان الوكيل قائم  
مقام الموكل (وان ائتمرت قبل التفاضل بقبض الاخذ) وغد يباهد فيها سبق  
انه فداء وليس بشراء مبتدء فلا يشترط فيه القبض في المجلس (فان اعطى  
الوكيل الفداء من ماله وقبضه فله ان عنمه من الموكل حتى ياخذ منه الفداء  
وان هلك بعد المنع في يد الوكيل يهلك بجميع الفداء لما بناه الوكيل بعد  
ما منعه قام في ذلك مقام المشتري من العود وواضح في هذا برجل وكل رجلا  
بان يشتري له ارضا فيها نخل بكر من عمر فاشتري الوكيل ونقد الكرم من ماله  
وقبضه ثم منعه من الاصر حتى يدفع اليه الكر فاعترت في يد الوكيل كرا  
فانه يكون للموكل ان يقبضه مع الكر بكر دفعه اليه ولا يتمكن معنى الربا  
بينهما بالزيادة التي حدثت في يده لان الوكيل قام في ذلك مقام البائع  
ولو اعترت كرا في يد البائع قبل القبض لم يبطل البيع فكذا ان اذا اعترت  
في يد الوكيل وكذلك ان كان الوكيل رأى بالمبيع عيبا فرضى به وادى الموكل  
ان يرضى به فار ذلك يلزم الوكيل بالكر ولا يتمكن فيه الربا لان هذا ليس  
بمباينة تجري بينهما ابتداء وانما تحقق الربا في المعاوضة على سبيل المقابلة  
الا ترى ان الوكيل لو رأى العيب بالارض فردها عليه كان تدر دارضا ونحلا  
وكرامن بكر من عمر فذلك جائز وهذا انما يستقيم فيما اذا اعترت في  
يد البائع قبل ان يقبضه الوكيل فاما اذا اعترت بعد القبض فليس للوكيل حق  
الرد لان الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد بالعيب (واوضح في هذا ايضا  
بما لو كان الوكيل اشترى لأمير عبد بالف درهم وقيمه الف وخمس مائة  
فقاله رجل خطا في يد البائع او في يد الوكيل فالجواب فيه على ما بينا في النخيل  
اذا اعترت لان في كل واحد من الوضمين لا يتمكن بسبب هذه الزيادة

الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد بالعيب

عن القدر فيكون ذلك طيبا له الاسير والمستامن في ذلك سواء حتى لو باعهم  
درهما بدرهمين او باعهم ميتة بدرهم او اخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك  
كاه طيب له وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال سفيان  
الثوري يجوز ذلك للاسير ولا يجوز للمستامن وهو قول ابي يوسف  
رضي الله عنه ولكننا نقول للمستامن انما يفارق الاسير في الاخذ بغير طيب  
انفسهم فاما في الاخذ بطيب انفسهم فهو كالاسير لان الواجب عليه ان لا يغدر  
بهم ولا غدر في هذا \*

(ثم استدل عليه بمحدث مخاطرة ابي بكر رضي الله تعالى عنه مع اهل مكة  
في غلبة الروم مع اهل فارس حتى قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زده  
في الخطر وا بعد في الاصل) فلو لم يكن ذلك جائزا لمهم لما امر به رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم \*

(ثم لما قهرهم ابو بكر رضي الله عنه واخذ الخطر فجاء به الى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال له تصدق به فبظا هره يستدل سفيان فيقول لو كان ذلك له  
طيبا لم امره بالتصدق \*) (ولكننا نقول كان ذلك حراما لما امره رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان يقامرهم عليه ولو لم يملكه بهذا الطريق ما امره ان  
يتصدق به) فمرضا به هذا ان ذلك كان جائزا ولكن ندبه الى التصديق  
شكر الله تعالى على ما اظهر من صدقه \*

(واستدل عصارعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن ركانة حين كان  
بمكة ثلاث مرات في كل مرة ثلث غنمة ولو كان مكرها ما فعله رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ثم لما امره في المرة الثالثة قال ما وضع احد جنبي قط  
وما انت صرعتي فرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغنم عليه) فبظا هره

الاكراع والسبي والسلاح) فانه لا يحمل اليهم شئ من ذلك منقول عن ابراهيم الخمي وعطاء بن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنهم وهذا لانهم يتعمدون بالاكراع والسلاح على قتال المسلمين وقد امرنا بكسر شوكتهم وقتل مقدميهم بدفع فتنة محاربتهم كما قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وفرنا انه لا رخصة في تقويتهم على محاربة المسلمين \*

(واذا ثبت هذا في الكراع والسلاح ثبت في السبي طريق الاولى) لانه اما ان يقتل بنفسه او يكون منهم من يقتل وتقويتهم بالمقاتل فوق تقويتهم بالقتال \* (وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح) لانه مخلوق لذلك في الاصل في قوله تعالى وانزلنا الحديد فيه بأس شديد والمصنوع منه وغير المصنوع في كراهية الحمل اليهم سواء هذا لان الحديد اصل السلاح والحكم الثابت فيما يحصل من اصل يكون ثابتا في الاصل وان لم يوجد فيه ذلك المعنى (الآرى) ان الحرم اذا كسر بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يلزمه بقتل الصيد \*

(واستدل عليه بمحدث الحسن رضى الله تعالى عنه انه كان يكره بيع السلاح في الفتن وهكذا نقول فان بيع السلاح في ايام الفتنة اكساب سبب هيجانهم وقدامنا بتسكينها \* قال صلى الله عليه وآله وسلم الفتنة نائمة امن الله من انقظها فاذا كان ذلك مكرها في زمان الفتنة ممن هو من اهل الفتنة فلان يكره حملها الى دار الحرب للبيع منهم كان اولي \*

(واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فلا بأس بازيادهم من اموالهم بطيب انفسهم باى وجه كان) لان اموالهم لا تصير معصومة بدخوله اليهم بامان ولكنه ضمن بمقد الامان ان لا ينحسروا فليس له التحرز عن الخيانة وباى سبب طيب انفسهم حين اخذ المال فانما اخذ المباح على وجه منه

(و) استدل عليه بحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان نوفل بن عبد الله قتل في الخندق سأل المشركون المسلمين جمعة بالوطء فطروا به المسلمين فها هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك يكرهه

وفي رواية قال انه خيبث الدنيا خيبث الحقيقة فني بينهم وهو انما كره هذا على ما ذهب اليه محمد رحمه الله لان موضع الخندق كان في منعة المسلمين وعلى ما قاله شاذنارهم الله تعالى انه اذا اراد ذلك لا يهرأى فيه كبتا وغيظا لهم ان لم يثبت الرواية الاخرى انه خلبى بينهم وبينه وان ثبت ذلك فأنساكره ذلك على سبيل الاهانة والاستخفاف بهم او لتلا سبب الى المسلمين ما لا يليق بمكارم الاخلاق فقد كان عليه السلام يقول بعثت لأعم مكارم الاخلاق وذكر حديث سعد بن عباد انه اشترى يوم خيبر تبرا بذهب فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان هذا لا يصح فردده وظاهره يستدل سفيان فيقول اذا امره بالرد لانه لم يكن ملاما ولا كما يقول انما كره ذلك لانه اشتراه في عسكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو يؤيد هذا ان من يكره هذا انما يكرهه لمستأمنين والمسلمون يوم اخذ في ما كان في امان من المشركين وسعد يوم خيبر ما كان في امان من اليهود واكره كان محاربا لهم ففرنا انه انما كره ذلك لان تلك انما مائة كانت في منعة المسلمين والله اعلم بانهم ربه

باب

من يكره قتله من اهل الحرب من النساء وغيرهم

(قال لا ينبغي ان يقتل النساء من اهل الحرب ولا الصبيان ولا المجانين ولا الشيخ القاني لقوله تعالى وقتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم وهو لا يقتلون وحين استعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل النساء اشار الى هذا

باب من يكره قتله من اهل الحرب من النساء وغيرهم

يستدل سفيان فيقول لو كان ذلك طيباً ما ردد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ولكنا نقول لو كان ذلك مكرهاً ما دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما رد الغنم عليه تطورا لا منه عليه وكثير لما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع المشركين يؤاخذهم به حتى يؤمنوا \*

(واستدل عليه ايضا بحديث نفي قينقاع فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين اجلاهم قالوا ان لاديو نالم تحمل بعد فقال: تجلوا او ضموا او اجلاني الضير قالوا ان لاديو ناعلى الناس فقال ضموا او تمجلوا) ومعلوم ان مثل هذه المعاملة لا يجوز بين المسلمين فان كان له على غيره دين الى اجل فوضع عنه بعضه بشرط ان يجعل بعضه لم يجز كره ذلك عمر وزيد بن ثابت ابن عمر رضى الله عنهم ثم حوزه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقهم لانهم كانوا اهل حرب في ذلك الوقت ولهذا اجلاهم فمرفنا به يجوز بين الحربى والمسلم لا يجوز بين المسلمين \* (قال فان كان المسلمون في عسكرهم والمشركون كذلك فليس ينبغي ان يبيع بعضهم بعضا الا بما يجوز بين المسلمين وانما يجوز ما ذكرنا اذا كانوا في دار الحرب او في منعة المشر كين فاما اذا كان احدهما في منعة المسلمين فهذا ومالو كانوا في منعة المسلمين سواء) \*

واكثر مشايخنا قالوا هذا الجواب غلط فان جواز الاخذ باعتبار انه لا عصمة لاهم وفي هذا الفرق بين ان يكون المسلم في منعتهم وبين ان يكون هو في منعة المسلمين والحربى في منعة المشر كين الا ان محمد ارحمه الله تعالى اعتمد فيما اجاب به الموضع الذى يجري فيه المعاملة فقال (ان كانا جميعا في موضع لا يجري فيه احكام الاسلام يجوز هذه المعاملة وان كان احدهما في موضع يجري فيه احكام المسلمين لا يجوز هذه المعاملة) \*

بقوله هم منهم يعني اذ راى المشركين منهم في انه لا عصمة لهم ولا قيمة لهم \*  
قال والمسيف الذى روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتله الاجير  
وهو عزله لحرات يعني من لا يكون من هممة القتال وانما همته من القتال  
اكتساب المال فقط باجارة النفس بخدمة الغير والاشتغال بالحرانة فانه لا يقتل  
لانعدام القتال منه \*

والذى روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقلوا شيوخ المشركين  
واستحيوا شرخهم فالمراد بالشيوخ البالغون وباشرح الصبيان والمراد  
بالاستحياء الاسترقاق قال الله تعالى ويستحيون نسائهم فاما الشيخ الفاني الذى  
لا يكون منه القتال ولا يمين المقاتلين بالرأى ولا يرجى له نسل فانه لا يقتل  
وبانه في حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم نهى ان يقتل المرأة والصبي والشيخ الكبير فان اعانت المرأة المقاتلين  
فلا بأس بقتلها هكذا نقل عن الحسن وعن عبدالرحمن بن ابى عمرة قال مر  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة مقتولة فانكر قتلها وقال من  
قتلها فقال رجل انى ايا رسول الله اردفها خلفى فارادت قتلى فقتلتها فافصر بها  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدفنت \*

(وكذلك ان كانت تعلن بشتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا بأس  
بقتلها الحديث انى اسحاق الهمدانى قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم وقال انى سمعت امرأة من يهودي نشتك والله يا رسول الله  
انها المحسنة الى فقتلتها فاهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم دمها واستدل  
بحديث عمر بن عبدى فانه لما سمع عصاة بنت مروان تؤذى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم وتبى الاسلام ونحرض على قتال رسول الله صلى الله عليه وآله

بقوله هاه ما كانت هذه قتال ادرك خالد اقل له لا تقتلن ذرية ولا عسيفا  
ولان الكفر وان كان من اعظم الجنايات فهو بين المبدولين ربه جل وعلا وجزاء  
مثل هذه الجناية يؤخر الى دار الجزاء فاما ما عجل في الدنيا فهو شروع  
للمنعة تعود الى العباد وذلك دفع فتنة القتال وينعدم ذلك في حق من لا يقتل  
بل منفعة المسلمين في ابقائهم ليكونوا ارقاء للمسلمين فان قاتل واحدا من هؤلاء  
فلا بأس بقتله لانهم باثروا السبب الذي به وجب قتالهم واذا كان يباح  
قتل من له بنية صالحة للمحاربة يتوهم القتال منه فلا يباح قتل من وجد منه  
حقيقة القتال كان اولي به

(وان قتل احدا منهم انسانا ثم اخذه المسلمون فاما الصبي والمجنون فلا ينبغي ان  
يقتلوه) لان قتله اما ايسر لدفع قتاله وقد اندفع حين وقع الظهور عليه وهذا  
لانه ما كان مخاطبا فلا يكون فعله جنسية يستوجب به العقوبة جزاء عليه  
منزلة البهيمة فانها اذا صالت على انسان يباح قتلها فدفعنا اذا اخذت واندفع  
قصدها لم يحل قتلها

(فاما المرأة والشيخ الفاني فلا بأس بقتلها بعد ما اخذت لانهما مخاطبان من  
اهل ان يستوجب العقوبة جزاء على فعلهما) وقد تحققت القتل الموجب العقوبة  
القتل منهما الا ترى انهما يقتلان قصاصا فكذلك يقتلان جزاء على فعلهما

(ومن قتل احدا من هؤلاء قبل وجود القتال منه فلا كفارة عليه ولا دية)  
لان وجوبها باعتبار العصمة والتقوم في المحل وذلك بالدين او بالدار ولم يوجد  
واحد منهما وانما حرم قتالهم لتوفير المنفعة على المسلمين اولا نعدم العلة الموجبة  
للقتل وهي المحاربة لا لوجود عاصم او مقوم في نفسه فلهذا لا يجب على القاتل  
الكفارة والدية والى هذا اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث

(وامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح بقتل هند بنت عتبة لما كانت تفعل من التحريض على قتال المسلمين حتى اسلمت واستثنى من آمهم يوم فتح مكة قيسا و ابن خطل وامر بقتلها) لانهما كانا يبعثان بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(وامر يوم بني قريظة بقتل بناته لانها كانت قتلت خلاص بن سويد امرها بذلك زوجها حتى لا يترك بعده على ماروي ان عائشة رضى الله تعالى عنها قالت دخلت علي بناته تسألني شيئا وهي تضحك طهر البطن وتقول تقتل سراة بني قريظة الى ان نوه انسان باسمها فقالت انا والله اقتل وهي تضحك فقالت عائشة رضى الله تعالى عنها ويحك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل النساء قالت نعم وانما قتلت زوجي حين امرني فذليت الرحي على خلاص بن سويد فقتلته ثم اخرجت فقتلت \*

(وعن سعيد بن المسيب قال لما اطمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخير اهدت اليه زينب بنت اخ مرحب شاة مصلية فاكل منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الذراع وقال ان هذه الذراع لتخبرني انها سمومة ثم دعا زينب وقال ما حالك على ما صنعت فقالت نلت من قومي ما نلت قتلت ابني وعمي وزوجي فقلت ان كان سيئاً فاستخبره الشاة ما صنعت وان كان ما كان استرخى عنه فأت بشرب البراء مما اكل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(اهل التبازي يخلفون فيه فذكر الواقدي في بعض الروايات ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتلها راظهر الروايات انه عفاهها كما ذكره محمد رحمه الله وانما فعل ذلك لان هذا كان بعد الصلح وبما اطمان رسول الله

وسلم وتذكر في ذلك شهر أو هو هذا

نسبني ما لك و الب \* وعوف واست من أخرج  
أعطتم أماري من غيركم \* فلا من مراد ولا من  
رجوه بعد قتل الروس \* كما رنجي مرقي المضج  
على أعمى يستغنى عزة ر فبقطع من أهلنا الذر نجى

(وذلك بعد ما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بدر قال اللهم ان  
لك علي نذر ان زددت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة لاقعتها  
الحديث إلى ان قتلها ليلاً ثم أصبح وصلى الصبح مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فلما نظروا إليه قال قتل ابنه مرزان قال نعم قبل علي في ذلك شيء فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتطاح فيها عرائس ثم التفت إلى من حوله  
فقال اذا أحببتهم ان نظروا إلى رجل نصر الله ورسوله فانظروا إلى عمير فقال عمر  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه انظروا إلى هذا الاعمى الذي اسرى في طاعة الله  
تعالى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل الاعمى ولكنه البصير  
الحديث واستدل الحديث زيد بن حارثة حين قتل أم قرفة وهي كانت ممن  
تعرض على قتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما روي أنها جهزت  
ثلاثين راكباً من ولدها ثم قالت سيروا حتى تدخلوا المدينة فتقتلوا محمداً  
فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اذقها نكالهم  
فقتلها زيد بن حارث وبعث بدرعها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصب بين  
رحمين بالمدينة وروى أنه قتلها قيس بن المخبر اسوأ قتلة علق في رجلها حبلى  
ثم ربطها بعمير بن فارسها فشقها شقاً حتى تقول العرب على سبيل المثل في ذلك  
لو كنت اعز من أم قرفة \*

رأى كتيبة حسنة فالتفت اليه فقبر يري في يده سيفه ربي قدس  
 لانستعين بمن ليس على يمينه نوابه ايم كانوا اهل مكة وكاوا لثمة  
 تحت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعد ذكوا هذه الحمة فانه  
 يكره الاستعانة بهم

(واختلفت الرويات في سبب رجوع ابن ابي يوم احد فروى اب  
 صلى الله عليه وآله وسلم لما ياخذ برأيه حين اشار اليه بان لا يخرج  
 من المدينة عاظه ذلك فاصبر وقال اصبر الصبيان وخالفني فيما نصحت له  
 (وروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رده حين عرض عليه ان يخرج فيقاتل  
 معه فقال لا انا لاستعين بمشرك وانما كره ذلك لانه كان معه سبع مائة من  
 يهود بني قينقاع من حلفائه خشي ان يكونوا على المسلمين ان احدهم يهزمه  
 قدم فهد رنهم وعندنا اذراى الا امام الصواب في ان لا يستعين بالمشركين  
 خوفا من الفتنة فلهذا رويتم

(ثم ذكر حديث الزبير رضي الله تعالى عنه حين كان عبد المجاشي فزل به عدوه  
 فاري يومئذ مع النجاشي بلاء حسنة فكان لزيير عند النجاشي بهامزلة حسنة  
 فبضر هذا الحديث يستدل من يجوز قتال الاسمان مع المشركين تحت رايهم  
 ولكن ناول هذا من وجهين عندنا (حسد هما) النجاشي كان مسلما ومتدكيا  
 روى فامد استحل الزبير القتال معه (والثاني) انه لم يكن له معين ويمتد لهجأ  
 غيره على ما روي عن ام سلمة رضي الله تعالى عنها قالت لما اطما بارض الحبشة فكما  
 في خير دار عند خير جار نعيد ربنا الى ان سار الى المجاشي عدوله فما نزل بناقط  
 امر عظيم منه قلنا ان ظهر على النجاشي لم يعرف من حقنا ما كان النجاشي يعرف  
 فاخلصنا الدماء الى ان يمكن الله النجاشي ثم قلنا من رجل يعلم لنا علم القوم فقال

صلى الله عليه وآله وسلم خير فلم يكن ذلك منه نقص نهه ولا خسارة مع  
 الامم فانما لم يمتلوا قصاصا بشر بن البراء عمي وروى عن ربي وحرب  
 القصاص بالمثل باسم (قانا) لان من يوجب القصاص اربعة في ذلك انما  
 يوجهه في ذلك انما هو في نفسه فليس على من نزل دية ولا قصاصه بشر بن  
 البراء اكل ذلك منه فلهذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قصاصا ولا دية والله اعلم

### باب

في الاستعانة بالشرك واستعانة المشركين المسلمين

(ولا بأس بان يستعين المسلمون بأهل الشرك على أهل الشرك اذا كان حكم  
 الاسلام هو الظاهر عليهم) لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعان  
 بيهود بني قينقاع على بني قريظة ولان من لم يسلم من أهل مكة كانوا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركبا ومشاة الى خيبر ينظرون لمن يكون  
 الدبرة فيصيبون من الغنائم حتى خرج ابوسفيان في اثر العسكر كلما برس  
 ساقط او رمح او متاع من متاع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 حمله حتى اوفر حلة وخرج صفوان وهو مشرك ومعه امرأة مسلمة ولم يفرق  
 بينهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى شهد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 حنين والطائف وهو مشرك وانما لم يفرق بينهما لانها كانا في احكام المسلمين  
 والموجب للفرقة تبان الدارين حقيقة وحكمة اقرنا انه لا بأس بالاستعانة بهم  
 وما ذلك الا نظير الاستعانة بالكلاب على قتال المشركين والى ذلك اشار  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ان الله تعالى ليؤيد هذا الدين باقوام  
 لا خلاق لهم في الآخرة والذي روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم احد

باب الاستعانة بأهل الشرك واستعانة المشركين بالمسلمين

[illegible][illegible]

4-1-20

﴿مَنْ يَكْرَهُ قِتْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَمَنْ لَا يَكْرَهُ﴾

(تمديد) انه انما يتل منهم من يقرء دون من لا يقرء ، وذكر في جملة من لا يتناول اصحاب الصوامع والسياحين في الجبال الذين لا يخاطبون الناس \*

جواب نیکرہ قتلہ من اهل الحرب و من لا یکرہ

الزير بن العوام الماعرية ثم ركب حماره وابتلى القوم  
الزير معهم وجمعهم الى الدار في اسلحهم لا  
ابشر وافان الله تعالى قد صرح بحركته لان الاسلحة والدم  
قات فاقم بعد خير حرمه ما ساء له من رماة اسلحة الله

### باب ما كرهه من لبسه جراح الحرب

(قال وكره ابو حنيفة رحمة الله عليه الدياح والحرب انصمت في الحرب ولم ير  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بذلك لأساق الحرب وقد ما المست في شرح  
المختصر وروى حديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لا بأس لبس الحرير والدياح في الحرب وبظاهاه واحد وقال  
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه تأويله اللحم وهو ما يكون سداً غير حرير وخمته  
حرير وهذا لا بأس بلبسه في الحرب وان كان يكره لبسه في غير الحرب فما  
ما يكون سداً حريراً وخمته غير حرير فلا بأس بلبسه في الحرب وغير الحرب  
وعليه ايضا يحمل حديث الزبير انه كان يلق الدياح بلبسه في دار الحرب  
فاما اذا كان حريراً مصمتاً فذلك مكروه على ما روى ان الوايد بن ابي هاشم  
كتب الى ابن محيريز سأله عن تلامن الحرير والدياح في الحرب فكتب اليه ان  
كن اشدها كنت في الحرب كراهية لما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عند التعرض للشهادة \*

### باب

### باب المكره على شرب الخمر واكل الخنزير

(وذكر حديث عطاء في الرجل يكره على شرب الخمر واكل الخنزير قال ان

باب ما يكرهه من الدياح والحرب

باب المكره على شرب الخمر واكل الخنزير



(وعن أبي يوسف رحمه الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصوم والرهاء ركنان من ركني الإسلام من ركني الإسلام  
 الكفر فيقتل الناس بهم ويدعون على قتله ما لا يثبتون له ولا يثبتون له  
 تلك الرواية فما إذا كانوا يثبتون له ما لا يثبتون له ولا يثبتون له  
 الدخول عليهم وكانوا يحضونهم على قتله لمسلمين والمسلمين عليه ما إذا كانوا  
 في دار أو كنيسة قد طعنوا عليهم الباب ورهبوا فيه فأنهم لا يقتلون فيه مع  
 الأمن من جابهم فأنهم لا يقتلون نفس أو مال ولا رأي ولا يثبتون لهم  
 الأعمى والمتمدد ولا يابس الشق ولا مقطوع اليد والرجل موت خلاف  
 ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة لأنه وقع الأمن من قتلهم ومراعاة من هذا  
 إذا كانوا لا يقتلون بمال ولا رأي.

(وقد بينا نظيره في الشيخ الفسافي إذا كان ذارأي في الحرب فإنه يثبتون  
 قطع اليد اليسرى أو قطع أحد الرجلين فهو ممن يقال لأن مباشرة القتال  
 في العاصب تكون باليد اليمنى) فاما إذا كانت صحيحة منه فهو على وجه  
 يمكنه المشي كان من جملة المقاتلة فيقتل (والأخرى والأصم والذي يجن  
 وبقيق في حال إفاقته يقتل) لأنه ممن يقتل وله بنية صالحة للقتال واعتقاده  
 بحمله على القتال فيقتل دفعا لشربه (ومن قتل أحد أمهم ممن لا يقتل فليس  
 عليه سوى الاستنفار) لأنه معصوم وإن وقع اليأس من قتاله (والقسيسون  
 والشمامسة والسياحون الذين يخسأطون الناس فلا بأس بقتلهم) لأنهم من  
 جملة المقاتلة لما برأهم أو بنفسهم أن يتمكنوا من ذلك فيجوز قتلهم وإن لم ير  
 منهم القتال باعتبار أن حقيقة مباشرة القتال مما لا يطلع عليه أحد في كل وقت  
 ومكان فالبنية الصالحة لذلك مع السبب الحامل عليه يقام مقامه ما لم يغلّب

المشرك وهذا لأن الأب كان سبباً لا يجازى فيه فكره أنه إن يكتسب سبباً أعداؤه  
وكان منعا عليه في الترتيب في فكره أنه أخمار كفران السمعة بالتصدي إلى قتله \*  
(ويان هذا فيما أخبر الله تعالى عن الخليل صلوات الله عليه حين قال له أبوه  
لا رجوت وأهجرني ملياً قال سلام عليك ما ستغفر لك ربني أنه كان في حفيظاً  
فأما إذا لم الأب بقتل ابنه وصار بحيث لا يتمكن من دفعه عن نفسه إلا بقتله  
فلا بأس بقتله) لأنه في هذا الوجه لا يقصد كفران السمعة وإنما يقصد أحياءه  
نفسه بسبب دفع الهلاك عنها وذلك ما هو ربه \*

(وقد بينا في شرح الجامع الصغير الفرق بين الآباء والأمهات وغيرهم من ذوي  
الرحم المحرم والفرق بين المشركين في ذلك وبين أهل البغي من المسلمين) \*  
(ولو ظفر المسلمون بالسبي والمعتق الذي كان يقاتل معهم وقد قتل بعضهم فإنه  
لا ينبغي لهم أن يقتلوهما بمسئلة الأسر) لأنه قد اندفع قتالهما بالأسر (فإن كانوا  
لا يقتلون على إخراجهما وهم يخافون أن يخلوا سيئاتهم أن يعودوا إلى قتال المسلمين  
فلا بأس بقتلهم) لأنه لم تقع الأمن عن قتالهم (وهما في ذلك كالجمل الصئول إذا  
أخذ رجل فنده من الصيال وهو يخاف أن يخلو سيئاته أن يعود لمثل ذلك فلا بأس  
بأن يقتله ويعمره لصاحبه) كافي حال صياله وهذا لأن ما تروهم منه قد ظهر أثره فيما  
مضى فيتأيد هذا الظن بذلك الظاهر ويحمل كالتأيم في الحال) \*

(الأنرى أن المراهق لو كان ملك القوم فظفر وابه وعجزوا عن إخراجهم فإنه  
لا بأس بقتله) لأن في تركه خوف الهلاك على المسلمين باعتبار غالب الرأي  
وفيما لا يمكن الوقوف على حقيقته بيني الحكيم على غالب الرأي (فإن كانوا  
يؤمنونهم على أنفسهم ولكن لا يأمنونهم أن دخلت سرية غيرهم أن يقاتلهم  
أو يقتل بعضهم خلوا سيئاتهم) لأنهم آمنوا إخوانهم ودخول سرية أخرى بعد

اخرجه لان هذا ما يتقوى به الشر كون على قتال المسلمين حكمه حكم بي آدم  
(فاما البقر والغنم والمتاع فان شأوا اخرجوه وان شأوا تركوه) لانه لما  
لا يتقوى به على القتال عادة الا ترى ان الكراع والسلاح يكره للمسلمين جملة  
اليهم للتجارة بخلاف سائر الاموال \*

(وان المستامن في دارنا اذا كتب شيئا من ذلك يمنع من ادخاله دار الحرب مع  
نفسه بخلاف سائر الاموال) فاد ثبت هذا الخيار لهم في المال فكذلك في العجز  
الكبيرة التي لا يرجي لها ولد لانه لا منفعة فيها سوى الفداء بالمال ولهذا جاز  
للمسلمين اذا السررها او شيئا فانيا ان ينادوها بادل لانه لا منفعة للمسلمين عندها  
ولا مضرة على المسلمين في كونها في دار الحرب وكما ذكرنا انه لا يقتل من  
ذوى الآفات وغيرهم اذا باشر القتال او حرض على ذلك او كان ممن يطاع ويهم  
فلا بأس بقتله فان في قتله كسر شوكتهم وتفرق جمعهم وهو المقصود حتى ان ملك  
القوم لو كان صغيرا او امرأة او شيخا فانيا فلا بأس بقتله لانه فيه معنى الكبت  
والغيظ لهم وفيه تفريق منعهم ولو ان راهبا او سياحا اذل المشركين على عورات  
المسلمين فعلم به المسلمون فلا بأس بقتله لانه اعان المشركين واصنع فهو بمنزلة شيخ  
له رأى في القتال فلا بأس بقتل مثله على ما روى ان هريذ بن الصمة قتل وكان شيخا  
كبير لانه كان ذارأي في الحرب \*

(واذا قتل المسلم اباة المشرك في القتال فانه يكره له ان يقتله لقوله تعالى وصاحبهم في  
الديار معروفاء وليس من المصاحبة بالمعروف القصد الى قتله وان حنظلة بن ابي  
عامر وعبد الله بن ابي استاذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتل ابيها  
فنهاهما وقد كان ابو عامر مشركا حجارا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ابي  
منافق ابين انه باق قد شهد الله تعالى بكمه فمكره فانه يكره لان القصد الى قتل ابيه

(عن امره) لانه اشتبه عليهم حاله فطريق ازالة الاشتباه السؤال قال الله تعالى فاستلوا اهل الدكر ان كيتم لا تعلمون ثم ائدة السؤال قبول البيان من المستؤل عنه اذ لم يظهر في كلامه تهمة وخيانة (وقال ارجل من نصار الجيش ترهبت هاهنا صدوقه بقوله ولم يمر ضوالة) لان ما خبرهم به محتمل (وان قال كنت عبد الرجل من المسلمين وكنت نصرانيا فترهبت هاهنا اخذوه فردوه على مولاه) لانه اقربانه عبد ابق ومن تمكن من رد الآبق على مولاه فمليه ان يضل \*

(وان قال اسرني اهل الحرب فاعتقوني فترهبت فانه لا يصدق ولكه وخذ فيرد على مولاه لانه اقرب بالرق والمالك لمولاه ثم ادعى ما يزيله فلا يصدق فيه الالحجة كالعبيد عى العتي على مولاه) وان قال كنت عبد امسما فتصرت وترهبت فقد اقرب بالردة فيمرض عليه الاسلام فان ابى قتل وان اسلم رد على مولاه واذا قتل المسلمون والمشركون فانهزم المشركون ووجد المسلمون من المشركين قوم ماجرحى فلا باس بان يجرروا عليهم وان كان يعلم انهم لا يعيشون مع تلك الجراحات) لان هؤلاء مقاتلة وانما اعجزهم اثنان الجراحات عن مباشرة القتال فلا بأس بقناهم كما اسورين الربوطين في ايدينا وان شاورا تركوهم حتى يذوقوا الموت كل ذلك واسع) لان في كل جانب للمسلمين نوع شفاء الصدور والاصل فيه حديث محمد بن مسلمة فانه بارز مر حبا يوم خير فضر به فقطع رجله فقال مرحب اجهز علي يا محمد فقال لا حتى تذوق من الموت مثل ما ذاق اخي محمود ثم مر به على رضى الله تعالى عنه فاجهز عليه واخذ سياله فاعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه محمد بن مسلمة ولو كان في حياة مرحب طمع لما قال له محمد لا حتى تذوق من الموت مثل

موهوم انهم يدخلون من هذا الجانب او من جانب آخر فلا ينبغي لهم ان  
يهدموا على قتل حرام باعتبار هذا الموهوم \*

( ولوان راهبا نزل من صومعته الى بعض مدائنها فاصابه المسلمون في الطريق  
او في المدينة فقال انما خرجت هاربا منكم خوفا على نفسي فلو ان لا يصعد قوه  
ويقتلوه ) لانهم وجدوه في موضع الاختلاط بالمقاتلة منهم وانما لا يقتل من  
لا يخاطب الناس فمن ظهر منهم خلاف ذلك فيهم فلا بأس بقتله وهو فيما يدعى من  
الغدر لنفسه منهم فلا يصدق ( وان وقع في قلب المسلمين انه صادق فالمستحب لهم  
ان لا يقتلوه ولكن ياخذونه اسيرا ) لان غالب الرأي غير انه اليقين فيما بنى امره  
على الاحتياط والقتل مبني على ذلك فانه اذا وقع فيه الخط لا يمكن تداركه  
والمقصود يحصل باسره ( ومن وجدوه في كنيسة او دير لم يطعن الباب على نفسه  
فلا بأس بقتله ) لما بينا ان الناس اذا كانوا يدخلون عليهم ويصدرون عن رأيهم فهم  
من ائمة الكفر وفي قتلهم كسر شوكة المشركين \*

( ولوان المسلمين اتوا راهبا في صومعته فسأله عن الطريق او عن اهل  
الحرب اكرم فقال اني اعرف ذلك ولكني لا اخبركم لاني لا اخبر عنكم فليس  
ينبغي للمسلمين ان يتعرضوا له لانه اظهر بعبادته ما لا جله ووجب ترك  
التعرض له وهو انقطاعه بالكلية عن المخاطبة مع الناس والظفر في امورهم والميل  
الى اكتساب مودتهم او عداوتهم فان دلمهم على الطريق فوجدوه قد خانهم  
واسبقنا ذلك للمسلمين فلا بأس بقتله واسره ) ولانه بهذه الخيانة اظهر الميل الى  
المشركين واظهر العداوة مع المسلمين حيث دلمهم على ما فيه هلاكهم بعد  
ما طلبوا منه الدلالة على الطريق الذي يكون السلوك فيه سبيبا لنجاتهم \*

( وان رأى المسلمون راهبا في صومعته جيشا والقوم روم فاستنكروه فليس ثلوه



## شرح الصغير الكبير

ماذا قال اخي محمد دومر... رضي الله تعالى عنه... ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... واسم... منزلة الاسير والامن... (ولو وجدوا صريحا... يعجز عن القتال ولا يخرج من ان يكون... الزوال فلا يقع به اليأس من قتاله مع المسلمين... مع هذا المرض او يكون عليه اكبر الرأف... وقع اليأس من قتاله... يقتاتلون اهل البني فطفر وا منهم الجرحى فان كان القوم فيه لا يلجئون اليها فلا بأس بان يجز على جريحهم) لان الجريح في هذه الحالة كالاسير وبقدر اسيرهم ويتبع مدرهم اذ ابقيت هم فيه فكذلك يجز على جريحهم (الا ان يكون الجريح ممن لا يطعم له في الحياة فبئس بكره قتله) لانه وقع اليأس من قتاله فانه ممن لا يخاف عليه ان يلجأ الى فئة فيعين على اهل المدل ان يافكون الحال في حقه كالحال فيما اذا انهزوا ولم يبق لهم فئة يلجئون اليها وهناك لا يقتل اسيرهم ولا تبسع منزههم فكذلك لا يجز على جريحهم والمعنى في الفرق بين اهل البني واهل الحرب في هذا ان السبب الداعي الى المحاربة قائم في حق اهل البني لا يوجد مثل ذلك الاسلام لانهم من اهل الاسلام وانما يحملهم على القتال التقوى بالفتنة والمنفعة فاذا زال ذلك لم يحل قتلهم بعد ذلك

في الفصل الثاني من كتابه في الرد على منكري العلم بالقرآن  
 سببهم منفعلة لهم من حرش و قهوة من الح... (وكن موم...  
 ان قتلهم والاس... الا... قضا...  
 وقد شؤوا المر عن احراره الى الم...  
 (وان اصابوا فو ما سكرى) الالباس بفاهم في حال سكرهم وان كانوا...  
 عفوهم حب السكر) لان السكران في الحية كاصاحه دليل سائر...  
 وهو بسكرهم يخرج من ان يكون حار الماسمين والاس...  
 (وإذا دخل المسلمون مدينة من مدائن... كبن عوة... من...  
 قوا من رجالهم) لانه موضع المقاتلة منهم من وجدوه في ذلك الوقت...  
 مترا وانما بنى الحية على الظاهر حتى يتبين خلاصه (الا ان...  
 عليه... ارسى... المسلمين... يجب عليهم ان...  
 من... لا... حكمهم... اصل فيما لا يوقف على حقه...  
 الله تعالى سيما في وجوههم وقال تعالى تعرفهم سيما وقال تعالى تعرف  
 سيما والآتومنى وقع الغص في القتل لا يمكن تداركه وليس في  
 اخبره ان الذين الاصر... على المسلمين...  
 في اصر... فيهم حاله وهذا لان اسماء في كونه محمدا لا يكون  
 دون حب الماسى وقد اصر... بها اولى

(وليتوا في صف المشركين يوم المسادين مع هذه الاسماء هلا يدرون  
امكرهمون على ذلك ام غير مكرهمين فاني احب لهم ان لا يجاوا في قتالهم حتى  
يسألوه ان قدروا على ذلك وان بقدر وافايفكفوا عنهم حتى يروهم يقتالون  
احدا منهم خفيشذ لا بأس بقتالهم وقتالهم لان موافقتهم في الدين نفعهم من

ان يقتلوه حتى يدايه تمت له خمس عشرة سنة او حتى قد دك راعته  
في هذا الموضع ان يملوا ذلك من الة دوراء ان ترى لان صرده مهم  
يفين واليقين لا يرول الا بقدر مثله ما ما جوار الذي كان له احدهم ك  
و ما يقين فاذا اتمت فيه اكبر الرأى

(وان اخذوه وهو غير مع ثم طال مكثهم في دار اخر حتى اع قصاص رجاء  
فانه لا يحل له ان يقاتله) لانهم اخذوه وهو ممن لا يجب عليه القتال يعني هذا  
الكلام انه لا يكون من جهة المقاتلة في وقت من الاوقات لانهم اخذوه وهو  
صبي والصبي ليس من اقاتله وبعد ما بلغ فهو مني للمسلمين فمروا به سائر  
عبيدهم لا يكون مقاتلا منهم بخلاف الذي نحاس اذا اخذوه تبان انه صحيح  
لانه تبين انه كان مقاتلا قبل ان يؤخذ وانه احتال بك الحيلة لينجو من القتل  
حتى انه لو كان ممنوعا السير في ايديهم فانه لا يحل لهم ان يقتلوه للمعنى الذي  
اشرنا اليه في الصبي وان قتل هذا الصبي الذي بلغ او برى رجلا من المسلمين  
قتله الامام بقصاصا لانه صار مخاطبا بمنزلة غيره من عبيد المسلمين (وان  
قاتل المسلم من عدوه ورثه قبل ان يؤخذ ثم اذ فلان قتلته رثه من  
احدا لانه كان من جملة المقاتلة حين كان متمتعاً من المسلمين فان قاتل بعد ما اع  
في ايدي المسلمين ولكن لم يقتل احدا فانه يضرب ضربا وجيما ولا يقتل غيره  
غيره من عبيد المسلمين اذا هم يقتل المسلمين ولم يقتل احدا منهم وكذلك لو قتل  
هذا بض الماسورين من ذوى الآفات لانه حين ادخل دار الاسلام وهو ممن  
لا يقاتل فخاله فجاء يصنع كمال المستامن من اهل الحرب يقتل في دار الاسلام  
ولم يقتل احدا

(وان ظفر المسلمون بقوم من الخرائين فسيبهم احب الي من قتلهم) لانهم

فليس على المسلمين في ذلك دين ولا كبر ولا هم بأشروا فعلا وهو حال لهم  
 شرعاً مع العلم بحقيقة الأمر (وكذلك لو رُسوا بأطفال المسلمين فصاحبهم  
 المسلمون بالرأى الا ان المستحب لهم ان لا يقصدوا المسلمين بذلك) لا هم  
 لو قدروا على الحرز عن اصابة المسلمين فعلا كان عليهم ان يحرزوا عن ذلك  
 واذا عجزوا عن ذلك كان عليهم التحرز بالقصد وانما لان ذلك في وسعهم  
 ولو وجب الكف عنهم بهذا لم يتوصل الى الظهور عليهم) لان كل اهل حصن  
 منهم او اهل سفينة يخافون على انفسهم بملون معهم في ذلك الموضع اسيراً  
 من اسرى المسلمين فيتندر عليهم لاجل ذلك قتالهم وهذا لا يجوز (الارى)  
 انه لو كانت معهم في السفينة نساء وهم وصبيانهم فلا بأس بان تحرق او تفرق  
 وان كانت لا يحل القصد الى قتل نساءهم وصبيانهم فكذلك اذا كان  
 معهم في ذلك الموضع وهم من المسلمين او من اهل الذمة والله اعلم بالصواب  
 وهو الموفق

## باب

من يكره له ان يغزو ومن لا يكره له ذلك

(قال المديون اذا اراد الغزو وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه  
 من الدين فلا بأس بان يغزو ويوصى الى رجل ليتقضى دينه من تركته ان حدث  
 به حدث) لان حق صاحب الدين في جنس دينه من مال المديون لا في نفس  
 المديون وبهذا الخروج لا يغوب شيء من حقه لانه متى رجع اخذ دينه  
 من المأثور على الوجه الذي يأخذه من المديون وانما ذكر لفظة الايصال لان  
 الخارج للغزو يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله ويتعرض للشهادة بخروجه  
 في هذا الوجه (ثم المسال وان كان ملكاً للمديون في الحقيقة فهو في الحكم كالمملوك

باب من يكره له ان يغزو ومن لا يكره له ذلك

محاربة المسلمين وهذا منهم معلوم للمسلمين (فالمبتين خلافة لا يحمل لهم ان يقتلوههم وبمجرد وقوفهم في صف المشركين لا يتبين خلاف ذلك) لان ذلك محتمل وقد يكون عن اكرامه وقد يكون عن طوع فانكف من قتالهم احسن حتى يتبين منهم القتال فينتدلا بأس بقتالهم لان مباشرة القتال في منة المشركين ميسر لهم وان كانوا مسلمين (لا ترى) ان اهل النبي يقتلون دفعا لقتالهم وان كانوا مسلمين فبعدم اظهر هذا السبب لا يمنع قتالهم لان اكثر ما فيه انهم مكرهون على ذلك والمكره على القتل يباح للمقصود بالقتل ان يقتله اذا هم يقتله \*

(ولو كانوا اسوا السيوف والمسلمون قليل يخافون ان تركوهم حتى يحملوا عليهم اول مرة ان يقتلوههم وان كان اكبر الراي من المسلمين انهم غير مكرهين فلا بأس بقتالهم الا ان كمال من دخل على غيره ليلا شاهر اسيفه اشتبه على صاحب الدار حاله \* واستدل عليه بحديث علي رضي الله عنه حين قاتل اهل البصرة فانه قال لا تبدوهم بالقتال حتى يقتلوك ومقصودهم من هذا الاستدلال ان ظهور القتال من بعضهم كظهوره من جماعتهم في حكم اباحة قتالهم ولو قتل مسلم رجلا منهم بعدما ظهر منهم القتال ثم قامت البيعة من المسلمين ان اهل الحرب اخرجوه مكرها فلا دية على عاقلة ولا كفارة) لانه قتل شخصا كان قتله حلالا مع العلم بحاله واراقة الدم المباح لا بوجبة ولا كفارة (وكذلك ان كان عليه السلاح وهو في صف المشركين ولكنه لم يقاتل احدا من المسلمين) لان من كان مستعدا للقتال في صف المشركين فهو مباح الدم وان كان يستحب التبين في امره عند التمكن من ذلك \*

(ولو احرقوا سفينة من سفن المشركين او اغرقوها فيها ناس من المسلمين

[illegible]

عن أبي بصير عن رجل قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أتى رجلاً فوجد في بيته امرأة زانية أو مملوكاً فقتلها لم يدر ما فعله ولا أين ذهب فانحسب كما انكبتما وقال آخر أدت الجهاد معك وإن أمي كرهت ذلك فقال الزم أمك فإن الجنة عند رجليلها وقد بينا جنس هذه المسائل فيما سبق (و) عند تغير العام لا بأس له أن يخرج وإن كره ذلك (أو) لأنه بالخروج يدفع عن نفسه وعنهما (وإذا كان الفير عاماً وأمره الإمام بالخروج فليخبره خبر أبويه

بأمره فليس ينبغي له أن يروا ذرأه الأكبر إلا به نصيحة

معه ليخافه مما ادحا

(وان كان من أمره فلا بأس به يخرج الآية) (٢٠)

من جهة شيب (وان كان الذي يروى له ساوياً ولا يقدر أن يسميه شرح

في التجارات مع الغزاة في دار العرب فلا بأس به يخرج ونصحه من جهة

لأن مقصوده هاهنا التحول لقضاء الدين وهو المسحق به

(وان قال أخرج للقتال إلى أصيب ما اقضي به ديني من المال أو غيره

أن يخرج إلا بأذن صاحب الدين) لأن في القتال تعريض نفسه وليس في الخروج

للجادة معنى تعريض النفس فالحاصل أنه إن كان له صاحب دين

أن يخرج وإن أذله فلا بأس به يخرج وإن لم يشمر هو بذلك

لا يخرج إذا كان يمكنه التحمل قضاء الدين بطريق آخر وإن كان عاجزاً

ذلك فلا بأس به يخرج لما روى أن رجلاً من المسلمين أتى رسول الله

عليه وآله وسلم يسأله صديق امرأة زوجها وأخبره أنه ليس عنده شيب

فقال له أي أريد أن أرسل ابنة أمة على سرية فأخرج منه كل الدين

صديق امرأته فخرج منه إلى حي من بني غطفان فعموا غنيم واحد

الرجل ما جمع الله تعالى به إليه امرأته ولم بأسه في استئثارها في الخروج

فمرفئاً ذلك جائز له فإن كان الفقير ما فلا بأس للمدين أن يخرج سواء

كان عنده وفاء ولم يكن أذله صاحب الدين في ذلك أو منعه) لأن خروج

ها هنا فرض عين على كل أحد ممن يقدر عليه وهو مما لا يحتمل التأخير وقضاء

الدين يحتمل التأخير والضرر في ترك الخروج أعظم من الضرر في الامتناع

من قضاء الدين لأن ذلك الضرر يرجع إلى كافة المسلمين فالواجب عليه أن

اني ان احتاجوا الى الامانة بالنساء في القتال وعند الحاجة لا بأس بذلك لما روي ان نسيبة بنت كعب قالت يوم احدث حين انهزم الناس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لمقام نسيبة اليوم كان افضل من مقام فلان وفلان فقد نوه بذكرها ومدحها على مباشرة القتال عند تحقق الحاجة ففرغنا منه لا بأس بذلك وان نبى الامام الناس عن الفز وواخرج للقتال فليس ينبغي لهم ان يعصوه الا ان يكون النفي عاملا لان طاعة الامير فيما ليس فيه ارتكاب المصيبة واجب كطاعة السيد على عبده فكان هناك بعد نبى المولى لا يخرج الا اذا كان النفي عاما كذلك هاهنا والله اعلم

### باب

ما يكره في دار الحرب ومالا يكره

وقال لا بأس باب مجز من في معسكر الله على حصون المسلمين بالاجراس لانهم لا يسمعون ما يقولون به الا بعدد ما يسمعون منهم النوم وقد بينا ان كراهية الجرس في امرى على سبيل الله او على ما يتضرر به المسلمون من دلالة الشركيين او انه يضر على المسلمين بهوته فاذا انعم ذلك المعنى لم يكن باصحة لا بأس عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمان بالنيات وكذلك لا بأس بالاجراس التي تحمل على الخيل مع الدفافي في القتال لان فيه رهيب المشركين وهو من مكايده الحرب وكذلك لا بأس بالطبول التي يضرب بها في الحرب لاجتماع الناس لان هذه ليست بهي واما المكره وطبول الله ومنزلة الدفوف لا بأس بضربها في اعلان النكاح وان كره ذلك للهو ولا ينبغي للمسلمين ان يضربوا في حربهم لجمع الناس بناقوس لان هذا من صنيع النصارى واليهود وقد بينا ان التشبه بهم لان المقصود

فان امره بالخروج مع ذلك فليطمه) قال لان الامام اوجب عليه ما في مثل  
هذه امن ابيه وامه يعني ان من كان مكتوب الاسم في الدبر ان فعله طاعة  
الامام في الخروج على الرجة الذي يكون على المملوك نصيده (الارى)  
انه يجبره على الخروج شاء او ابى وانه يتبعه في السرور والاقامة كان بعد مع مولاه  
فكما ان على المبد طاعة مولاه في الخروج وان كره ذلك ابراهم كذلك  
الجندي في طاعة الامام (والسيد لا يفرض ويغير اذني مولاه اذا انفير كان  
عاما) لان خدمة المولى وطاعته فرض عليه بعينه (وعند انفير العام لا بأس بان  
يخرج الى ذلك المكان بغير اذن مولاه) لانه يدفع بوجهه عن نفسه وعن  
مولاه وعن سائر المسلمين (وليس لمولاه ان يمنع عند تحقق الضرورة من  
الخروج ولا من القتال ولا يكون عليه ان يستامر ما يضا والمكاتب في الخروج  
للفر وكالمبد) لان هذا لا يدخل تحت القيد الثابت بالكتابة فان ذلك متصور  
على مائيه اكتساب المال\*

(والحره تجوز لها ان تخرج الى الفرز مع المحرم فقد اوي الجرحى وتقوم على  
الرضى ولا تخرج بغير اذن محرم عجزا كانت او شاة اذا كانت خروج  
المسلمين الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعد القولاه صلى الله عليه وآله وسلم  
لاتسافر المرأة فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعه زوجها او ذورحم محرم منها  
وان كان خروجهم الى اقل من ذلك فلا بأس بان تخرج بغير محرم ولكن ان  
كان لها زوج فامه لا تخرج الا باذن زوجها الا اذا كان النفير عاما وكان في  
خروجها قوة للمسلمين ولا ينبغي لها ان تلي القتال اذا كان هناك من الرجال  
من يكفيها لانها عورة ولا يامن ان ينكشف شيء منها في حال تشاغلها بالقتال  
ولان في قتالها نوع شبهة للمسلمين فان المشركين يقولون انه في ضعف حالهم

الحرس وان اخف الصلاة فليدع الصلاة بمنزلة ما لو كان بحيث لا يمكنه ان يصلي الى القبلة لانه انما يجمع بين الامرين اذا كان يامن من التفريط في احدهما (ولا بأس بان يقلد الخيل في اعاقها في الحرب وغير الحرب) لان ذلك من صنع المبارزين وغيرهم وعن يركب الخيل وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ولكن لا يجنبنا ان يقلدوها بالانوار لما جاء في الحديث قلدوا الخيل ولا تقلدوها بالانوار \* وقيل في ناول الهي انهار بما خنقت فقتلت فلماذا يكره تقليد الخيل بها \* قال \* (ويكره لبس الحرير الرقيق في الحرب وغير الحرب) لان ذلك لا يدفع به السلاح وانما يلبس للتعظيم (فالما الثخين الذي يستفهم به في الحرب فقد بينا الخلاف فيه) (ويكره ان يكون في تجفاف فرس الغازي تمثال حيوان وكذلك في سرجه وترسه وما يلبسه من الثياب وان كان في شيء من ذلك تمثال الاشجار فلا بأس به) لما روي انه اهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرس فيه تمثال طائر فاصبح وقد محا ذلك التمثال قيل فمل ذلك الملك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل ان استعمال مثله مكروه وانما يرخص في التماثيل في البساط والوسادة ونحو ذلك مما ينাম ويجلس عليه لحديث جبرئيل عليه السلام حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان يقطع رؤوسها او يتخذ وسائد فتوطأ \* وهذا لانه ليس في ذلك تعظيم الصورة والتشبه بمن يعبد لها بخلاف ما ينصب اويلبس او ينظر فان في ذلك معنى تعظيم الصورة والتشبه بمن يعبد لها فكان مكروهاً وفي هذا دليل على ان البشتي الكبير من الوسائد الذي ينصب امام البيت اذا كان عليه تمثال حيوان فذلك مكروه لان ذلك ينصب ولا يوطأ وكذلك الستور والازر اذا كان فيها تمثال حيوان فان استعمال ذلك مكروه (وكذلك يكره ان يكون في آية البيت تماثيل) لان ذلك ليس مما ييسط ويجلس عليه \*

يحصل بغير ذلك فلا ينبغي ان نستعمل ما يستعمله الشر  
تحصيل المقصود بغيره

(والصلوة في حصون المسلمين ومداينهم افضل من ا  
من يقوم باصر الحرس لانها اجمع في معنى الصادة واللم  
الحرس فالحرس افضل ولا ان الحرس انما يكون في هذا  
متمكن من الصلوة بالافلة في غير هذا الموضع فهو بغير  
ممكنة فان الطواف للغرباء افضل من الصلاة لهذا المعنى و  
الحرس والصلوة فليجمع بينهما) لان الجمع بين العبادتين افض  
والاعراض عن الاخرى كالتجمع بين الصوم والاعتكاف  
وقراءة القرآن (فان كان يصلي الى القبلة تشابه ذلك من الحرس  
ويصلي بغير القبلة فليس له ذلك) لان الصلوة بغير القبلة مع  
تحقق الضرورة ولا يتحقق الضرورة لها ههنا لا الحرس  
عينا

(وان كان ينحرف عن القبلة قليلا لانه لا يصلي نحو النشر  
ولا نحو دبر القبلة فان كان ذلك على وجه يحصل القربة  
لزمه الاعادة فليس ينبغي له ان يصلي سطوت) لان المكتوبة  
استقبال القبلة فيها سواء

(وان كان ذلك على وجه لو فعله في المكتوبة تمتد الميزمة  
لا يصرف وجهه عن القبلة فلا بأس بهذا فيه من الجمع بين  
والحرس في سبيل الله والا فضل له ان لا يطول الاركان حتى  
يحرس وهكذا يحرس على رأس كل ركعتين وان خاف ان يكون

الطين) لان الكراهة لما فيه من معنى تعظيم الصورة والتشبه بمن يعبدها  
وذلك يزول به (وكذلك ان كان ذلك على اللاح فجل على وجوهها الغراء  
او كان على الثياب فضرب عليها الخيوط حتى محاه او حاط على وجها خرقه)  
فان الكراهة تزول بجميع ذلك (وكذلك يكره تماثيل ذى الروح فى الرايات  
والالوية) لان ذلك مما ينصب نصباً (ولا باس بان يحمل فيها تماثيل شجر ونحو  
ذلك لان المكروه تماثيل ذى الروح على ما جاء فى الحديث انه يكلف يوم  
القيامة ان ينفخ فيه الروح وهو نسيب فنج (ولا باس بان يستريح طان البيت  
بالبود ونحوها للبرد او بالحشيش للحر اذا لم يكن فيها تماثيل) لان هذا الاثر  
للمنفعة لا للريبة وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة (على ما روي  
ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه امر بنزع ذلك ولما رآه سلمان الفارسي  
رضي الله تعالى عنه في بيت قال المحوم بيتك هذا او تحولت الكعبة في كنفه  
فمرنا ان ذلك مكروه لما فيه من تشبيه سائر البيوت بالكعبة) ثم على قول  
ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا باس ببسط الخير للجلوس والنوم عليه  
وكذلك لا باس بالتوسد بالخير وانما يكره اللبس في ذلك وعلى قول محمد  
رحمه الله التوسد بالخير والجلوس عليه مكروه كبسه وذلك منقول عن  
عبيدة السلماني رحمه الله عليه \*

(ولا خلاف ان النار اذا كان من الخمر برهوه مكروه) واستدل محمد  
رحمه الله بحديث على رضى الله تعالى عنه انه اذيت اليه بالمدائن بغلة  
الدهقان ليركبها فوضع يده على قربوس السرج فنزل فقال ما هذا قالوا  
دياج فكره ان يركبها \* قال ولو كان هذا لا باس به ان يقعد عليه لم يكن بالقعود  
على سرير الذهب باساً لان التسوية بينهما ثابته في الاثر واذا كان ذلك مكروها

\*قال\* (ولا بأس لبس الجوشن أو البيضاء من الذهب أو الفضة في الحرب) وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وما على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهو مكروه والا حلاف فيه كالا اختلاف في أساليب في الحرب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما في قوله هذان حرامان لذكور ما حتى حل لائتاهما وهما ذائق الفرق بين هذين لبس المصنوع من الثياب لأن النهي عن ذلك عام في حق الرجال والنساء فمرفنا أنه لا رخصة فيه في غير موضع الضرورة والحرير الذهب لما رخص فيها للنساء لمنفعة الزينة فمرفنا أن فيها رخصة لأجل المنفعة وإن لم يكن في موضع الضرورة \*

\*قال\* (ولا بأس لبس الثوب في غير الحرب إذا كان أزرقاً ردياً أو ذهباً) لأنه قد جاء في الحرب رخصة في الأصبع والأصبعين والثلاثة (وكذلك الذهب في الأزرق والكفاف ويكره للرجال أن يتختم بخاتم الذهب ولا بأس بأن يلبس خاتم فضة في فمه مسبار ذهب) لأن ذلك قليل في حكم البيع المستهلك كالأزرق وكذلك الكفاف والأزرق في الثوب (وإن تحققت الحاجة له إلى استعمال السلاح الذي فيه تمثال فلا بأس باستعماله) لأن موضع الضرورة مستثنى من الحرمة كما في تناول الميتة \*

(وإن كان التمثال مقطوع الرأس أو ممحو الوجه فهو ليس بتمثال) لأن المكروه هو تمثال الحيوان ولا يكون ذلك بدون الرأس (ويكره أن يحمل على الكعبة ثوب فيه تمثال ذي روح) لأن اتخاذ التمثال في سائر المساجد مكروه فقي الكعبة أولى (وإن طينت رهوس التماثيل بالطين حتى يحاها الطين فلم تستين فلا بأس بذلك) لأنها الآن ليست تماثيل (وكذلك لو كان التماثيل في بيت فذهبت وجوهها بالطين أو الجص فإن الكراهة تزول به وإن كان بحيث لو شاء صاحبها أنزع

رخصة لبس الحرير مقدار الأصبع والأصبعين والثلاثة في غير الحرب





المشركون مكرها والرامي لا يعلم أنه مسلم أو يعلم إلا أنه لم يتممه بالرمية أو  
تعمده وهو لا يدري أنه مسلم فهذا كله سواء و ليس على الرامي فيه دية ولا  
كفارة) لأنه قد حمل له الرمي إلى صف المشركين مطلقا فلا يكون ذلك موجبا  
عليه بنبذة (إلا أن يعلم مسلما بعينه قد جاء به العدو ومكرها فتممه بالرمي وهو يعلم  
حالته فيئذ يئذ يئذ القود في القياس) لأنه عمد محض والعمد موجب القود  
وهذا قياس يؤيده النص وهو قوله عليه السلام الممدقود\* (وفي الاستحسان  
لا قود عليه) لأنه في صف المشركين والرامي إلى صفوفهم مباح فكونه في موضع  
إباحة القتل يصير به شبهة في استقاط القود لأنه عقوبة تدري بالشبهات (ولكن  
عليه الدية في ماله) لأن الدية ثبتت مع الشبهات وقد اختلفت نفسها متقومة (ولا  
كفارة عليه) لأن قوله عمد\*

(وان أخطع وتر الرامي زحم السهم على رجل مسلم في صف المسلمين أو مات  
الرمية فاصابت رجلا من المسلمين وقد تقدم للاقتتال ف عليه الدية على عاقلة  
والكفارة) لأنه قتله خطأ وفي الخطأ الدية والكفارة بالاص\*

ثم بين أنواع الخطأ فمن ذلك أن يتممه بالرمية حين رأي في صف المشركين  
وهو يظنه من المشركين فإذا هو مسلم وهذا عمد في الحقيقة (لأنه قصد شخصاً  
بمينه وإصابه فاما ظنه فليس بمنصّل بفعله ولكنه خطأ شرعاً عرفنا بالسنة وهو  
ماروي أن سيوف المسلمين اختلفت على البيان أني حذيفة رضي الله تعالى  
عنه ما روي أن من المشركين فقتلوه فجسّله في رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم الدية فترك ذلك لهم حذيفة (فلورمو أهل الحصن بالجنين  
فاصابوا مسلماً في الحصن تاجراً أو أسيراً أفلا شئ عليهم وإن أعلمهم المسلم أنه  
فيهم) لما بين أن الرمي مباح لهم على الإطلاق\*

عليه وآله وسلم حتى ازلت (١) ثم قال ان قد رثم عليه فاقتلوه ولا تحرقوه فاما  
 يمدب الله تعالى بالنار \* ولما ثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاذ  
 ابن جبل رضي الله تعالى عنه الى انين قال له انظر فلا فان امكك الله به  
 فاحرقه بالنار فلما ولي دعاه فقال اني قتلتك ذلك وانما غضبان فله ايسر لاحد  
 ان يمدب بمدب الله تعالى ولكن ان امكك الله به فاقتلوه وهرقوا دمه فانه يكره  
 احراق المشركين بالنار بمد ما يقدرون عليهم فاما مع كونه ممتنعا فلا بأس به قال  
 (ولا بأس بالكي عند الحرب والائتماء وان شئتم الشمر ما لم يكن في ذلك غضب  
 من بعض المسلمين بان يهجو بعضهم بعضا او يفخر بعضهم على بعض فان ذلك  
 مما يحرض على القتال ويزيد في شطط المبارزين فلا بأس به بشرط ان لا يؤذي  
 احدا فان اذى المسلم لا رخصة فيه والاصل فيه ما روى ان اصحاب النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق كانوا يحفرون وت يرتجزون فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغضب اليوم احب من شيء  
 يرتجز به رجل لا يريد به بأسا ما لم يكن كعب بن مالك او حسان بن ثابت  
 فانهما يجدان من ذلك قولا كثيرا وفيهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان يقولوا شيئا فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يباشر الحضر بنفسه  
 حتى يباشر به الناس وهو يقول \*

الاهم لا خير الاخير الاخره \* فاعفر الانصار والمهاجرة

(وكان يحمل كبايل التراب يومئذ وهو يقول \*

هذا الحال لا حال خبير \* هذه ابرزنا واطهر

فمرفئنا لا بأس به مما يزيد في نشاط المجاهدين \*

(ولورى رجل من المسلمين رجلا واقفا في صف المشركين وهو مسلم قد جاء به



(وَأَكْذَابُ لَوْدٍ) لَوْدٍ هُوَ الْمَدِينَةُ الَّتِي فِيهَا كَانَتْ تَدْعُو إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 مَاتَ فَلَا تَأْسَ لَهُمْ) لَا تَحْزَنُوا عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُونُوا فِي شِكَاكِهِمْ أَذَى يَوْمَهُمْ  
 الَّذِي نِيْلُوا بِهَا خِزْيَانَهُمْ إِنَّهُمْ قَدْ كَانُوا فِي شَكَاكِهِمْ (أُولَئِكَ  
 الْأَنَاسُخِينَ) الْأَنَاسُخِينَ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 الْمُرَكَّبِينَ فِيكَ) الْمُرَكَّبِينَ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 مَبِيعَ أَشْرِكٍ) مَبِيعَ أَشْرِكٍ هُوَ الَّذِي كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 (وَلَوْ رَجَعَ حَرْبُ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى قَوْمِهِمْ لَمَنَعُوا فِيهِمْ) لَمَنَعُوا فِيهِمْ  
 الدِّينَ وَالْكَفَارَةَ) الدِّينَ وَالْكَفَارَةَ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ) الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 وَيَسْتَدْعُوهُمْ) وَيَسْتَدْعُوهُمْ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 بِقَوْمِهِمْ) بِقَوْمِهِمْ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 (وَأَن وَفِعَ الْحَجَرِ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ وَأَهْلُهَا قَتْلَ رَحْلَانِهِمْ) قَتْلَ رَحْلَانِهِمْ  
 بِرَفْعِ صَوْتِهِمْ حَصَّةً) بِرَفْعِ صَوْتِهِمْ حَصَّةً هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 عَشْرَةً) عَشْرَةً هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 حَرَّحَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ قَوْمٌ) حَرَّحَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ قَوْمٌ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 الْقَمَلِ وَلَا يَلَا يَحْتَمِلُ الْوَصْفَ بِأَنْتَجَرِي بِخِلَافِ الدِّينِ) بِخِلَافِ الدِّينِ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 بِأَطْفَالٍ لِلْمَسْلُومِ فَلَا بُأْسَ لِلْمَسْلُومِ أَن يَرْمِيَ إِلَيْهِمْ) بِأَطْفَالٍ لِلْمَسْلُومِ فَلَا بُأْسَ لِلْمَسْلُومِ أَن يَرْمِيَ إِلَيْهِمْ  
 فِي ذَلِكَ شَيْءٌ) فِي ذَلِكَ شَيْءٌ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ  
 الْمَسْلُومُونَ يَرْمُونَ فِي هَذِهِ الدِّيَاتِ أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ فِيهَا الْكَفَارَاتُ مَا قَدَّمُوا  
 عَلَى الْقِتَالِ فِي هَذَا فَكَيْفَ يَقَاتِلُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيمَا أَصَابَ الْكَفَّارَةَ فَإِنْ  
 لَمْ يُوَدِّهَا كَانَ عَاصِيًا وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ تَقَى اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذُنُوبِهِ مَا خُوذَ بِذَنْبِهِ

السلح (وان كان يسلّم له لا يؤخذ منه بغير رضاه فلا بأس بأن يستخرج جهنم  
يخرجه الى دار الاسلام وان كان يؤخذ منه البعض دون البعض فانه يكره له ان  
يستخرجه الا ان يكون بالمسلمين الى ذلك ضرورة او كونه في اخراج ما يخرج  
رفقا به للمسلمين فان كان بهذه الصفة فهو اما قصد بقتله او غير المنفعة على المسلمين  
دون الاضرار بهم وهذا لا بأس به \* ولو اصابوا دوابا فمجزوا عن اخراجها فقد  
بين انه ينبغي لهم ان يذبحوها ثم يحرقوها بالمار ولا ينبغي لهم ان يعقروا شيئا منها  
عقر اوهم يقدرّون على ذبحها من بقرة ولا رمكة ولا غير ذلك) لان ذلك مثله ونهى  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ولو بالكلب العقور (الا ان يجرّم  
الثور او الرمكة خيئذ لا بأس بأن يعقروها بالرمي) لانه تحقّق عجزهم عن ذبحها  
وفي تركها منفعة للمشرّكين فلهدا لا بأس بأن يعقروها (والأصل فيه ما روي ان  
جعفر الطيار رضى الله عنه يوم وثق الأُس من نفسه رجل وعقر جواده وجعل  
يقبّائل حتى قتل \* فبهذا بين انه لا بأس للمسلم ان يترجل فيقاتل ويستقبل) لانه  
بهذا التصنيع يرى المشرّكون انه لا يريد الفرار منهم محال وفي هذا كسر شوكتهم  
وهو من مكايده الحرب قد فعله غير واحد من الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين \*

منهم \* عاصم بن ثابت همي الدبر رضى الله عنه حيث استقبل يوم الرجيع  
يوم نبي لحيان واما همي الدهر لانه لما اتقن انهم قتلوه قال لا هم اني همت  
دينك بجهدى فاحم لحى فلما قتل ارسل الله الدبر حتى همت لحه فلم يستطع احد  
من المشرّكين ان يقرب منه ليجزأ رأسه فقالوا الصبر واحتسب لئلا يدخل الدبر  
تذهب بالليل فلما دخل الليل طابوه فلم يجدوه فسمى همي الدبر لهذا \*  
(و المنذر) بن عمرو الساعدى رضى الله عنه استقبل يوم يرميهم حتى

لانهم ذلك اليهم من دار الاسلام مكره للمسلمين اشد الكراهة فكذلك  
 عمل ذلك لهم في دار الحرب (ويستوى في ذلك المستامن والاسير) لانهم  
 مخاطبان بكسر شوكة اشرارهم ومنوعان مما فيه تنويرات المشركين على محاربة  
 المسلمين (فان اكرهوا على شئ من ذلك بحسب اوقيد فكذلك الجواب)  
 لانهم لا يخافون التلف على انفسها والضرورة انما يتحقق بالتهديد بما فيه خوف  
 الهلاك وان هددوها بالقتل او الضرب الذي يخوف منه التلف على النفس او على  
 عضوين الاعضاء فلا بأس بان يفعله لان الضرورة قد تحققت وعند تحقق  
 الضرورة يسع للمسلم ما هو اعظم من هذا وهو اجراء كلمة الشرك على اللسان  
 فلان يسع له عمل السلاح لهم كان اولي (وان ابى ان يفعل حتى يقتل كان ذلك  
 افضل له) لانه اظهر بقاءه الصلابة في الدين ومباشرة ما فيه غيظ لامشركين  
 والتحرز عن اكتساب ما فيه دخول الوهن على المسلمين فيكون ذلك اعظم  
 ثوابه كما اذا تحرز عن اجراء كلمة الشرك على اللسان حتى يقتل \*  
 (وان كان المسلم مستامنا فيهم فكان اذا عمل شيئا من ذلك لم ينعه من  
 اخراجه الى دار الاسلام ولم يجبره وه على ان يعطيهم ذاك بشئ ولا غير من  
 فلا بأس بان يصنع ذلك في دار الحرب ثم يخرجهم الى دار الاسلام) لانه ليس  
 في صميمه هذا تقوية المشركين على المسلمين فاما اذا خاف ان يأخذوا ذلك  
 منه لم يحمله له ان يفعل في الاثرى كما انه لا يحمل له ان يدخل ذلك مع نفسه من  
 دار الاسلام ليتجرفه ويحمل له ادخال ذلك مع نفسه لينتفع به اذا علم انهم  
 لا يأخذونه منه فكذلك ما سبق (ولو اصاب المستامن معدن حديد في  
 دار الحرب فانه يكره له ان يعمل فيه ويستخرج منه الحديد اذا كان ذلك  
 وحده بشئ او غير من) لان الحديد اصل السلاح فالحكم فيه كالحكم في عمل

القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على اللسان

وان كان يخاف التلف في نفسه ولكن ان هم لا يقتلوه والكمهم بأسروه  
فيتمد موتهم او يامضون بالامم وحيه في سيرة من ان يدبهم عليه  
اذخاف القتل على سيرة من لا يجره على الامم مال مسلم وان ابي  
ان يذبح حتى يقتل فذبح اعظم لاجره لا تحوز عاصمه من مظلمة المسلم  
واطار الصلاة في الدين وما يفيظ المشركين وذبح اعظم لاجره

(ولو ان افتره على الدلالة على ضربتي المصن كان كبر الرأى منه انساب  
دائم على دامت الصراقة يكرر به فرج وهن بشوكة المسلمين ولكن المسلمين  
يتبعونهم ويعتادونهم والباس بان يدبهم اذخاف التلف على نفسه) لانه  
ليس في هذه الدلالة هلاك المسلمين انما فيه زيادة شغل او يجرهم بسبب  
دلالة فيكون هو في سيرة من ان يفعله عند خوف الهلاك على نفسه وان كان  
الامتناع به اعظم لاجره لانه ما لو قالوا له دله على سلاح نفاتل به المسلمين  
والاقتناء فان كان اكبر الرأى منه انه اذا فعلوا ذلك ظفروا بالمسلمين فليس  
يسمى ان يدبهم وان كان منه اكبر الرأى منهم يتقوون بهذا السلاح ولكن  
المسلمين قد يتصمون منهم فلا بأس بان يدبهم اذخاف القتل على نفسه او  
المثله وان كان لو صبر حتى يقتل كان افضل له \*

(وان قبل له لقتلك اول تسجدن للملك اذ ارأته فان سجد كان في سيرة وان  
ابى حتى يقتل كان اعظم لاجره) لانه لا ينبغي لاحد ان يسجد الا لله تعالى  
فاذا امره بالسجود على وجه العبادة له كان هذا بمنزلة ما لو امره باجراء  
كبه الشرك على اللسان والسجود للصليب وقد بينا ان ذلك مما يرخص له فيه  
عند خوف الهلاك وان كان لو امتنع منه كان اعظم لاجره لما فيه من اظهار  
الصلاة في الدين فان امره بالسجود له على وجه التمجيد لا على وجه العبادة

والا يبي عن السجدة للملك قتل كان اعظم لاجره

قيل فمرغنا أنه لا بأس لنا أن نترجم إذا أراد أن يستقبل القتل وإنما هم  
وان يكسر جفن سبعة وان يدبر يدان مكنة دية فلا بأس بهن من يرضى حتى  
يقتل أو يظن (لأن في هذا كله حديق تسليم الميراث على ما استأذنه تعالى في  
قوله ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بالآية

(ولو حاصر المسلمون اهل حصن وهو على طريقةهم المعروف فلا بأس بان  
يقطعوا اشجارهم وينزعو مياههم وقتلوا منهم اذ لم يكونوا محاصرين احدا  
فلا ولي لهم ان يفعلوا ذلك في الطريق المعروف الكبر لا تخرب اهلهم  
او هم بعد هذا فاما اذا كانوا محاصرين للمدوود الصنيع يكسر شوكةهم ويحملهم  
على ان يعطوا اياهم والنفقة للمسلمين في هذا اكثر مما يخاف من الضرر  
في وقت آخر فلهذا لا بأس فم ان يفعلوا ذلك

(ولو احذا اهل الحر باسير من المسلمين وهم محاصرون حصنا من حصون  
المسلمين فقالوا له دلنا على موضع نفتح منه هذا الحصن وهو يعرف ذلك فليس  
يجل له ان يفعل هذا لما فيه من اعانة المشركين على المسلمين فان هددوا بالقتل  
على ذلك فان كان اكبر الرأي منه على انه يفتح ان فعل ذلك وظفر ابا الحصن  
فقتلوا المقاتلة وسبوا الذرية فليس يسه ان يدلهم) لان في فعله ذلك هلاك  
المسلمين وليس للمسلم ان يحمل روح جماعة المسلمين وقاية لروحه (الآرى) ان  
المكره على القتل لا يحمل له ان يقتل المقصود بالقتل وان كان ذلك شخصا  
واحدا فلان يحمل له ان يفعل ذلك وفيه هلاك جماعة المسلمين كان او لى  
(الآرى) انهم لو جاءوا في طلب رجل من المسلمين يريدون قتله فقالوا ادلنا عليه  
والاقتلنا واكبر الرأي منه على انه ان دلهم عليه قتلوه فانه لا يسه ان يدلهم عليه  
وقال (لان في هذا مظلمة للمسلمين ولا يحمل له ان يظلم مسلما في بدنه بما يملكه

(و كذلك الحسن بن علي الرضا يرمى به العدو) واما اورد هذا لان كثيرا من الناس من كره الرمي بالقوس الفارسية ورووا في ذلك حديثا ولكنه اشاذ فجامع به البلوي وهو مخالف للكتاب تأل الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة \* ومن القوة الرمي بالقوس الفارسية \* فان قال : انما يكره ذلك لانها من امر المعجم وينبغي للغازي ان يستعمل في القتال ما هو من امر العرب \* قلنا : فالمدح يبيح من امر المعجم وقد نصبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف حين اشار عليه به سامان رضي الله تعالى عنه \* واتخذوا الحمدق من امر المعجم وقد فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باشارة سلمان رضي الله عنه \* فبين ان ما يكون من مكيدة الحرب فلا بأس به سواء كان من امر المعجم مما لا يعرفه العرب او كانوا يعرفونه \*

(ومن قتل شهيدا وعياه الحر براون الديباج قد كان لبسه للقتال على قول من يرخص في ذلك فانه ينبغي ان يزع ذلك عنه ولا يترك شيء منه في كفنه) لا قدينا ان الشهيد يدفن في ثيابه ولكن يزع السلاح وهذا اذا لبسه ليكون سلاحا فانه لا رخصة في لبسه الا على وجه السلاح فكما يزع عنه السلاح بعدما يشهد فكذلك يزع عنه الحرير والديباج والله اعلم بالصواب \*

### باب

ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام

(فدينا ان للمستامن في دار الحرب ان ياخذ ما لهم باي وجه يقدر عليه بعد ان يحرز عن القدر وليس له ان يدلس لهم الميب فيما يبيعه منهم مما يجوز مثله في دار الاسلام ولا يجوز) لان فيه معنى الغرور \*

فاحب الي ان يفعل ولا يمرض نفسه للقتل لان هذا الموع من السجود قد كان مباحا في شريعة من قبلنا قال الله تعالى وخروا له سجدا فيكون هذا بمنزلة ما لو اصره بشرب الخمر وقد بينا ان هناك ينبغي له ان يفعل اذا خاف الهلاك على نفسه فهذا مثله \*

(وان كان الحصن الذي اكرهوه على الدلالة على طريق فتحه لم يكن فيه الا النساء والصبيان وكان اكبر الرأى عندهم يسبون ويسترقون لم يسه ان يدهم ايضا) لان هذا من المظالم والسبي والاسترقاق اتلاف حكيم فيكون نظير القتل الذي هو اتلاف حقيقة \*

(وان لم يكن في الحصن الا الاموال فلا بأس بان يدهم على ذلك اذا خاف التلف بمنزلة ما لو اكرهوه على اتلاف المال وفي كل وضع يسه الاقدام على ما طاب منه بالاكره اما يكون ذلك اذا حضر واهله واهله ما هددوه بما اذا لم يحضروه لذلك فليس يسه ان يعمل شيئا من ذلك) لانه آمن في الحال والارخصة في الاقدام على ما لا يحل بسبب الاكره عند تحقق خوف الهلاك \*

(ثم اكبر الرأى فيما لا يمكن الوقوف عليه بمنزلة الحقيقة وما يصير مما لا مكره باكر الرأى مما يخاف الهلاك على نفسه فذلك بمنزلة المتيقن به سواء هددوه بذلك او لم يهددوه حتى اذا راى يقتلون غير واحد من الاسرا في مثل هذا وقد كانوا يقدموا اليه فيه فانه يسه الاقدام وان لم يهددوه بالقتل نصا) لان ذلك معلوم له باكر الرأى والسعي من وعظ بغيره \*

\* قال (ولا بأس بالقوس انفارسية ان يتسلم بها الرجل الرمي) لان في ذلك كسر شوكة العدو وادخال لو هن عليهم والمسلم مندوب الى كل ما يكون فيه نكاية في العدو \*

اختلاف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب

من قبض ما لم يقبضه ولم يترض لما قبضه بشئ \*

(وقد اختلف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه فقال بعضهم كان اسلام قبل وقعة بدر وقال بعضهم اخذ اسير يوم بدر فاسلم ثم استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع الى مكة فاذله فكان يربي بمكة الى زمن الفتح وقد نزلت حرمة الربا تبيل ذلك (لا ترى) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمدين يوم خيبر اربيتما فردا وقوله تعالى ولا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة نزلت في وقعة احدها كان ذلك قبل فتح مكة بسنين ثم لم يطل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح شيئا من معاملاته الا ما لم يتم بالقبض فبين انه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب وان البقرة اذا صار دار الاسلام قبل القبض فانه يتمتع القبض بحكم ذلك المقدس ولو كان المسلم مع الحربي نراوسهما اليه وقبض الثمن ثم اسلم اهل الدار فالثمن سالم للمسلم لان حكم الاسلام لم يمت في معاملته بعد ما قبض الحرام وانتهى حكم التقديف \*

(ولو كان ذلك قبل قبض الخمر وجب على المسلم رد الثمن) لان الاسلام يرد الحرام غير مقبوض \*

(وكذلك لو كان قبض الخمر ولم يقبض المسلم الثمن حتى اسلم اهل الدار فليس للمسلم ان يطالبه بالثمن وهذا بخلاف ما ذاباع التميمي من ذمي خمر او سلمها اليه ولم يقبض الثمن حتى اسلم) لان العقد هناك كان صحيحا بينهما فكان الثمن ديننا مستحقا للمسلم بحكم العقد والاسلام لا يمنع من قبضه وهما هنا اصل العقد لم يكن صحيحا فاما كان هذا من المسلم اخذ المباح من ما لهم بطيب انفسهم وقد انعدم ذلك حين اسلم اهل الدار فلا يكون له ان يطالبه بشئ \*

(ولا أس الأسير والسلم من أهل الحرب ان يدلس لهم نسيب مما يبيعهمهم)  
لازلهما ان ياخذنا او اهلهم بغير نسيبة أنفسهم

(ولو ان المسلمان فيهم باعهم درهما بدرهمين الى سعة ثم خرج الى دارنا ثم  
رجع اليهم او خرج من عامه ثم رجع اليهم فاخذ الدراهم بعد حلول الاجل  
لم يكن ثمة بأس) لان حاله بعد الرجوع كالحال بعد انتهاء المعاملة :

(ولو اختصما في ذلك في دارنا لم يقض القاضي بينهما شي) لان اصل المعاملة  
لم يكن في دارنا (والذي خرج اليها بائنا لم يلزم حكم الاسلام فطافان كان اسلام  
او صادفة ثم اختصما بطل القاضي ذلك البيع وامر برأس المال فهو من اعدائه)  
لان اسلامه الطوارئ بعد المقد قبل القبض في المنع من القبض بحكم المقابلة  
للمقد منزلة لذي بيع اخر المذني في دارنا ثم اسلام احدهما قبل القبض او السلام  
بيع المسلم عصير افيتمخر قبل القبض (والاصل فيه) قوله تعالى وان سئمتكم  
رءوس اموالكم وقل تعالى وذروا ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين في تخصيص  
على ان ما لم يقبض تركه بعد الاسلام (وكذلك لو اسلمهم اهل الدارين ان  
يقبض المسلم ما شرطه الحربي) لان البقرة سموت دار الاسلام قبل القبض بحكم  
عقد الربا فيجعل هذا وماو كانت دار الاسلام عند المقد سواء بخلاف خروجها  
الى دارنا فان هناك لم يشب حكم الاسلام في تلك المعاملة بدليل ان القاضي  
يسمع الخصومة فيها فيامره بالرد فيما لم يتم القبض من الجانبين (والاصل)  
فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم فتح مكة الا ان كل الربا  
كان في الجاهلية فهو موضوع واول ربا يوضع هو ربا العباس بن عبد المطلب وانما  
بدأ به ليتبين ان اوامره ليست على نهج اوامر الملوك فلم يبق في مثل هذا ان يكون  
الا قارب ويخطبون الا جانب وهو بدأ عن هو اقرب اليه وهو اسمه فنه

(و قد بنا ان كثير من مشايخنا يقولون بالجوارها هنالان مال الحربى مباح في حق المسلم فهذا بئزلة ما لو كان دخل اليهم بامان الا ان محمد ربه الله اعتبر المكان وجمل هـ اذا بمنزلة ما لو خرج الحربى بامان الى عسكر المسلمين او الى دار الاسلام ثم عامل المسلم بذلك فكما انه لا يجوز له هـ المعاملة اذا كان في منعة المسلمين فكذلك اذا كان احدهما في منعة المسمين والفرق بين الفصلين على ما اخبرنا الشافعي واضح لان الحربى حين خرج باماننا فقد صار ماله معصوما محترما بخلاف ما اذا كان في منعة فله لا حرمة له هـ كذا

(ولو ان المشركين اسروا امة مسلمة فاحرروها فقد هذا المستامن منهم على ان يسرقوا فيخرجها الى دار الاسلام لا ينبر له ان يعمل ذاك) لانهم ملكوها بالاحر زحتي لو اسلموا او صاروا ذمة كانت مملوكة لهم فهو في هذه السرقة يقدرون والمعدر حرام

(ولورغوا بيهمامه بخمر وخبر برارهية جاره ان يعمل ذلك لانه ياخذها منهم بطيب انفسهم فلا يتمكن فيه معنى المعدر) وانما اورد هذا الفصل للاحتجاج به على ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه فانه ان جوز هذا لم يجد بامان ان يقول بالجوار ايضا فيما سبق من العقود قال لا اجوز هذا واكرهه للمسلم فهو بعيد من القول لانه ترك مسلمة في يد حربى يوافعها حراما ممتكنه من ان يقدسها بخمر وذلك مما لا يجوز القول به (وبعد ما يشهرها بخمر اذا اخرجها كانت مملوكة له حتى ينفذ عتقه فيها وان جاء صاحبها اخذها منه بقيمتها ان شاء) لانه تملكها بطيب انفسهم لا بجهة البيع فيكون هذا بمنزلة ما لو وهبها له فاخرجها

(وبهذا تبين الفرق بين ما يجري في دار الحرب وبين ما يجري في دار الاسلام فان الحربى لو خرج الينا بامان ومعه تلك الجارية فليس للمسلم في دارنا ان

(ولو كان قبض الثمن واعطى بعض الخمر ثم اسلم اهل الدار فبحصة المقبوض من الخمر يسلم له من الثمن وعليه رد حصته ما لم يقبض من الخمر اعتبارا للقبض بالكل) وكذلك لو كان اسلم الى الحربى الف درهم في مائة دينار الى سنة فلما حل الاجل قبض النصف ثم اسلم اهل الدار فبحصة المقبوض من رأس المال يكون سالما له وعليه رد ما بقي من رأس المال) لانه يتمرد قبض ما بقي بحكم هذا العقد الفاسد فليعه رد حصته من رأس المال بمنزلة ما لو انقطع المسلم فيه من ايدى الناس (ولو كانت هذه المعاملة بين مسلمين في دار الحرب مستامين او اسيرين كان باطلا مر دودا) لانها يلتزم ان احكام الاسلام في كل مكان \*

(فان جرى بين الذين اسلموا في دار الحرب فكذلك الجواب) عند محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضى الله عنه هذا وما جرى بين المسلم والحربى سواء الا في حكم الكراهة لان عصمة المال بنفس الاسلام ثبتت في حق الآثر فاما في الاحكام يعتبر الا حراز بالدار ولم يوجد \*

(ولوان مستامين من اهل الحرب في دارنا باثرا هذه المعاملة ثم اختصا في القاضى فانه يبطل ذلك) لانها بمنزلة اهل الذمة في المصاملات في دارنا والقاضى يبطل عقود الربا التي تجرى بين اهل الذمة اذا اختصوا اليه فيها فكذلك يبطل عقود المستامين الا انه يجزى ما يكون بينهم من بيع الخمر والخزير) لان ذلك مال متقوم في حقهم والمستامنون واهل الذمة في ذلك سواء \*

(ولو كان المسلم في منعة المسلمين فكله الحربى من حصنه وعامله بهذه المعاملات الفاسدة فيما بين المسلمين فان ذلك لا يجوز) لان مراعاة جانب من هو في منعة المسلمين مفسد لهذا العقد والعقد اذا فسد من وجه واحد فذلك يكفي لافساده \*

القاضي يبطل عقود الربا التي تجرى بين اهل الذمة اذا اختصوا اليه فيها



يشترطها منه محمداً  
على المستامن أن لا يترجمه يوردها دار الحرب  
الكافر ولا يترجمه يوردها دار السلام  
(ولوان عسكرا من أهل دار السلام يترجمه يوردها دار الحرب المستامن اليهم  
مسلم وطالمهم يوردها دار الحرب المستامن لان  
الغني الذي لا يترجمه يوردها دار الحرب المستامن لان  
وهوان امواله مع ربحه واما المهرج من الامم فهو بهذه  
المعاملة يكتسب بسبب ان يترجمه يوردها دار الحرب المستامن لان  
اليه المشايخ لان موضع ترويه به يوردها دار الحرب المستامن لان  
للمسلم هذه المعاملة له ان لا يترجمه يوردها دار الحرب المستامن لان  
والمسلم الذي عاقبه في منفه اهل دار الحرب

(ولوان اهل دار من دار الحرب رادهم اهل الاسلام فدخل اليهم مسلم  
وباعهم الدرهم بدرهم دين لا يكره كسره وان كان عتليهم ردهم دار  
الاسلام وانما يحرم قتل المسلمين من المسلمين ويرفع يدهم فيهم من غير  
المواذعة فاذا استرد منهم هذه الامواله نقد منهم في اموالهم وطالب له  
ما اخذه

(ولوان رجلا من الموادعين دخل دار الاسلام كذا المواذعة كان اثمها ثم  
ان عامل مسلما بهذه المعاملة فان القاضي يبطالها لانه بمنزلة المستامن في دارنا  
وقد بينا ان لا يجوز بين المسلمين واهل الذمة في دارنا لا يجوز بين المسلم  
والمستامن ايضا

(ولوان مسلما دخل الى هؤلاء الموادعين او دخل دار الحرب بايمان وباعهم

ابن ان يباع البس ياب سمرقاسه فها ضرب ولم يقتل قال اما اني لو طست انهم لا يريدون قلى ما بسه \* فقد بسه بامرهم حين ص ان به يقتل فهو فما انه ليس في اللبس امانه منه على نفسه وانه لا لباس به \*

(و كذا لك لو انت هو اليه وهو في بيت لا يقدر على التخلص منهم فذا ان اخرج اليها حتى يغرب عنك فلا لباس بان يخرج اذا كان له في ذلك عرصه من وهو انه يخاف ان يفعل ان يملوا له) وها الا اخر روح اليهم بس فيه من استملاكت النفس شئ وانما يخرج فرارا عن الملة وذلك لا لباس به (و كذا لك لو اراد واصلبه فاصروه ان يصعد الخشبة فصعد) لان له في ذلك عرصه صحيحا وهو دفع الم الضربات المتواليات عن نفسه او دفع ما يحاجه من الملة او ان يلقوه قتلوه هي اخبت من الصاب (ولكن هذا اذا كانت خشبة ثلث لا يخاف التلف من صعودها فاما اذا كان مخاف التلف من ذلك فليس له ان يصعد بها) لانه يصير قاتلا نفسه بالصعود على مل هذه خشبة ولا رخصة له في قتل نفسه بحال قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم \*

(ولو اوردوا ان اذ قالوا له اطرح نفسك فيها ورتما نجما لها ور الم ينج لم يجل له ان يفعل ذلك) لانه يصير قاتلا نفسه بالدخول فيها وليس له ان يقتل نفسه ولا ان يعين على قتل نفسه فتعين به جهة الامتناع حتى يصير مقتولا بملهم ان قتلوه (الا ان يكون اهددوه نوع من القتل هو اعظم طرح نفسه في النار فيخذ يكون هو في سمة ان يطرح نفسه فيها) لانه يفعل ذلك لغرض صحيح وهو الفرار عن الم السياط المتواليه او عن الملة فيرخص له في ذلك (و كذا لك لو امر به بان يفرق نفسه في ماء فهذا والا ول سواء) ولو قدم ليضرب عنقه فضربوه بسيف سوء فقال لهم خذوا سيفي هذا فاقتلوني به لم بسه ذلك وهو آثم في

اليوم فاذلم يتم الشر من اهل الابرار وكان جميع ما عليه كما كان كذلك ما سبق  
 والله الوتر

### باب ما يحل للمسلم

ما يحل للمسلم الاسير في ايدي اهل الحرب ان يجيهم اليه  
 (واذا قرب الاسير لقتل قيل له مدعته قد عقه ولا بأس بذلك) لانه  
 ليس في مد العنق اعانة منه لهم على نفسه ولا اذن منه لهم في قتله وهو بمن  
 انهم يقاتلونه على كل حال مدعته او لم يمدده وربما يكون امتثال امرهم سببا  
 لطيف قلوبهم عليه حتى يحملهم ذلك على ترك قتله او يكون ذلك لروح  
 وان لم يفعل ذلك فتاوه قتله اخبث من قتلهم اياه اذ امدعته وهذه الوجوه  
 جاز ان مدعته وان كان يعلم انهم لا يتركون قتله

(وان لم يدعته لم يزد واعلى ان يمدوا عنقه ثم يقتلونه فانه يكره له ان يمد لهم  
 عنقه) لان ذلك في صورة الاذن لهم في قتله ولا رخصة للمسلمين في ذلك  
 فلا يسمعه الاقدام عليه الا عند غرض صحيح له فيه وهو اذا كان يطعم في عطف  
 قلوبهم عليه بذلك او كان يخاف ان يقتلوه قتله هي اخبث منه اذ امدد تخيئذ  
 ان شاء مدعته وان شاء لم يدعته لان ذلك مرخص له فيه لغرض صحيح  
 في ذلك فان شاء رخص بالرخصة وان شاء تمسك بالعزيمة (وعلى هذا لو ارادوا  
 قطع عضو من اعضائه فساو لهم ذلك المصروفان ذلك يسمعه ان كان يفعله لغرض  
 صحيح وان لم يكن له في ذلك غرض صحيح لم يسمعه ذلك الا ترى انهم لو قالوا له  
 البس ثيابك حتى نقتلك فلبس ثيابه يطالب بها الستر لم يكن به معينا على نفسه  
 لان البس الثياب ليس من القتل في شيء وله غرض صحيح فيما صنع وهو ان  
 لا ينكشف عورته اذا قتلوه قال \* (بلغه ان سعيد بن المسيب رحمه الله عليه حين

باب ما يحل للمسلم الاسير في ايدي اهل الحرب ان يجيهم اليه

الى انسلم يكن في ذلك

(ولو ارادوا ضرب من لا سير له في الدنيا قالوا الله ولا تضربوا موضع  
الطعام ولكن ان ضربوا من كان آتيا فيقول من ضربني في وقتي ولو قال القتل في غير  
موضع الطعام اجل لم يكن آتيا وثوابه لا تضربوا موضعك عن موضع الطعام  
او سفل بذلك عن موضع الطعام حجة ان لا يكون آتيا خلاف قوله لا تضرب  
موضع الطعام) لان صفة ذلك الكلام هي ان العصية وصفة هذا الكلام  
امر بالصبر على ما لا يرضى به من اثم او من يضربه اسفل من  
الطعام ورفق الطعام ورفقه في الاثم بالصفة صريحة ولا معنى وان كان  
في ذلك نوع تخفيف عن المسلم كان سعيه واداءه ذلك ان تخفيف في هذه  
الامر ان يبين انه ينبغي للمؤمن ان يراعي عبارة كراعي معنى كلامه والاصل  
فيه ما روي ان اماس رضى الله عنه قال في قول الله عز وجل لا تضربوا  
صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا بركب  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كبر مني وان اسن منه وحاكي ان  
هنا روي في منامه ان اماسه لسفي قد سقطت فسأل بعض المبرين فقال  
يموت اقاربك فذكر ذلك وادبر باعرا حده وادع لمبر آخر وسأله فقال عمرك  
يكون اضرب من عمر اقاربك فاحسن التناء عليه واعطاه العصا \* وهما في المعنى  
سواء ليعلم ان ينبغي للمؤمن ان يراعي عبارة \*

(واذا امر الامير واثبه من المسلمين فارادوا قتلها فقال الاب قدموا ابني بين  
يدي حتى احتسبه فهو آثم في مقاتله فعملوا ذلك او لم يفعلوا) لانه امرهم بعصية  
الله تعالى \* (ولو قال اني اريد ان احتسب ابني فلا تقتلوني قبل رجوتي ان لا ياتم)  
لانه لم يصرح بالامر بقتله ولا بقتل ابنه \*

مقاتله) لانه كما لا يحل له قتل نفسه بحال لا يحل له ان يامر بقتل نفسه ولا امره  
ايام بالقتل امر بالمعصية ولا رخصة له في الامر بالمعصية (ولكن لو لم يقل اقلوني  
به ولكن قال سيفي اجود من هذا السيف وامض فيما تريدون ويريد بذلك  
الاستراحة رجوت ان يكون في سمة) لانه ما امرهم بقتل نفسه نصا وله فيما قال  
غرض صحيح وهو الاستراحة مما يحقه اذا ابطأ عليه الموت ومع هذا لم يطاق  
الجواب فيه بل علقه بالرجاء لان في مناولة السلاح ايام نوع اعانة على قتل نفسه  
بخلاف ما سبق من مد العنق ولبس الثياب وصمود الخبيشة (وعلى هذا لو ارادوا  
شق بطنه فقال لا تفعلوا ولكن اضربوا عنقي لم يسمه هذا) لانه تصريح  
بالامر بالمعصية (ولكن لو لم يقل اضربوا ولكن قال اتقوا الله ولا تشقوا بطني  
فان هذا لا ينبغي لان ضرب العنق ارحى واجمل لم يكن بذلك بأس) لانه صرح  
هاهنا بالنهاي عن المعصية ولم يصرح بالامر بضرب العنق انما اخبرهم ان ذلك  
افضل مما هموا به فلهذا كان في سمة من ذلك (الا ترى انهم لو تركوه كان هو آثما  
في قوله اضربوا عنقي) لما فيه من التصريح بالامر بالمعصية ولم يكن هو آثما في قوله  
ضرب العنق ارحى واجمل (الا ترى) انه لو قال ضرب العنق ارحى واجمل  
ولكن اتقوا الله ولا تصنموا بي شيئا من هذا فاضربوا عنقه لم يكن عليه اثم في قتاله  
ان شاء الله تعالى (وكذلك لو ان غير المقصود بالقتل من الاسراء هو الذي قال  
ذلك فان قال اتقوا الله ولا تشقوا به فان ضرب العنق يأتي على ما تريدون رجوت  
ان لا يكون آثما ولو قال اضربوا عنقه كان آثما) والحاصل ان المقصود بالقتل  
وغيره سواء في جميع ما ذكرنا لانه لا رخصة في التصريح بالامر بالمعصية في حق  
نفسه ولا في حق غيره (الا ترى) انه لو قال لا تفعلوا اذلك به يومكم هذا ولكن  
افعلوه غدا كان آثما في قوله افعلوه غدا اطاعوه في ذلك او عصوه ولو قال اخروه

والغیظ لهم وكذلك لو قالوا امسك رأيه حتى يضرب عنقه والاقطناك كان ان شاء الله تعالى في سعة من ذلك لان امسك الرأس ليس من قتل المسلم في شيء وانما قيد الجواب بالاستثناء هاهنا لان في قوله تعرض للمسلم بخلاف شحذ السيف ونجر الخشبة فليس هنالك في فعله تعرض للمسلم \*

(وكذلك لو امره بربط يديه اور جلبيه) لانه ليس في فعله تلف نفسه ﴿ الا ترى ﴾ انه لا بأس على المربوط منه لو لم ينمر ضوالة بشيء آخر ولا يكن امرهم بهذا اعظم من امرهم بالكفر ذلك يسعه في الاكراه وان كان الا متناع منه افضل وهذا مثله \*

(ولو كانت يد الذي يضرب بالسيف ضئيفة فتيل له امسك بيدك على يديه حتى يضربه والا فامسك لم يسمه ان يفعل هذا) لان فيه اعانة على القتل بعينه ولا رخصة في الاعانة على قتل المسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اعان في دم امرء مسمم بشرة جاء يوم القيامة مكتوب على عينيه ائس من رحمة الله مالي \*

(ولو قالوا ادنا على سيف نقتله والا فقتلناك لم يكن آثما في الدلالة ان شاء الله تعالى) لان فعله ليس بقتل وهو لو لم يد لهم قدروا على قتل بحجرا وغير ذلك وانما قيد بالاستثناء لان الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه ﴿ الا ترى ﴾ ان المحرم اذا دل على قتل صعد كان عليه من الجزاء ما على للقاتل (وان لم يد لهم حتى يقتل كان ما جورا ان شاء الله تعالى) لانه يتمتع من فعل هو بمنزلة القتل من وجه (وعلى هذا لو طابوا بالسيف منه لما قاتلوا به المسلمين فان امتنع من ذلك كان ما جوار وان اعطاهم حين هددوه بالقتل لم يكن به بأس) الا ترى انهم لو قالوا ان اعطيتنا سيفك خيلنا سبيل هذا الاسير المسلم فانه يجوز له

(ولو كان الا ن هو الفائل اقلوني قبل قبل ابي كان آما ولو قال لا تقتلوا ابني قبلي فاني اخاف اني اجزع لم يكن عليه في هذا ثم \* وكذلك لو ارادوا ضربه او ضرب ابنه بالسيف فقال اشهدوا سيفكم لم يكن آما بذلك \* ولو قال اشهدوه ثم اقلوني به كان آما لان الامر بالشهادة (١) ليس فيه من معنى المعصية شيء لولا ما ارادوا من معنى المعصية وهو قتل المسلم وذلك في قصدهم لاني لفظه فاما في قوله ثم اقلوني تصريح بالامر بالمعصية وذلك لا رخصة فيه والله اعلم \*

### باب

الاسير المسلم ما يسهه ان يفعله لهم اذا اكرهوه وما لا يسهه \*  
(ولو قالوا لاسير مسلم اقتل لنا هذا الاسير المسلم اولقتلتك لم يسهه ان يقتله لما جاء في الاثر ليس في القتل ثبوت ولا نهيهم امره بالمعصية ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق وهو بالاقدام على القتل يحمل روح من هو مثله في الحرمة وقاية لروحه وتقدم على ما هو من مظالم العباد ولا رخصة في ذلك \*  
(وان قالوا اشهد لنا هذا السيف حتى تقتل به هذا الرجل المسلم او لم يذكر واخذوا الزيادة فان كان لا يخاف على نفسه لا ينبغي ان يعمل شيئا من ذلك) لانهم اذا ما صرّوا به ليتقوا به على قتال المسلمين ولا رخصة له في اعانتهم على ذلك الا ان يهددوه بالقتل ان لم يفعل فيشذل باس بان يفعله لانه يس فيما امره به مظلمة للمسلم وفيه دفع شر القتل عنه عن نفسه وهذا لانه ان لم يفعل لهم ذلك تمكنوا من قتل الاسير بغير السيف \*

(وكذلك لو قالوا انجز (٢) ا هذه احشيتة حتى نصب عليها هذا المسلم اولقتلتك يسهه ذلك) لانه يس فيما امره به قتل المسلم فانهم يتكبرون من قتله بوجه آخر (الا انه مع هذا ان امتنع حتى يقتل كان ماجورا لما في امتناعه من الكبت

(١) شهدنا السكينة كجمع احده ١٢ (٢) الجبر الاصل ونحت الخشب ١٢ قاموس

باب الاسير المسلم ما يسهه ان يفعله لهم اذا اكرهوه وما لا يسهه

لانه في ايسرهم وهم يتكسبون من قتله بحرق أسر فلا يكون هو بدلالة ممكننا  
ايام من قتله (الا ان يكون الاسير في موضع لا يندرون عليه بشئ سوى  
الشباب حينئذ لا سمع ان يدفعهم على القوس والشباب) لانه تكسبهم من قتله  
بدلته ووضح هذه المسائل بالدلالة على قتل الصيد فان من رأى صيدا في  
موضع لا يقدر دايه فذله حرم على الطريق اليه حتى ذهب فقتله كان على الدال  
الجرأه وكذلك ان كان لا يقدر عليه الا ان يرميه بسا به ونبس معه ذاك  
فداه حرم على قوس وشاب او دفعه اليه فربما قتله به كان على الحرم الجراءه  
ولو ان اد قتل صيد فقال الحرم ناوي حربي بعد ما ركب فيه فذله لم يكن  
على الحرم شئ لانه كان متمكنا من قتل الصيد فذله حرم عليه وان كان  
فيما كان لا يقدر دايه صوره الا عادة على قتل الصيد ولا رخصة للمحرم في ذاك  
(وكذلك ان اسار من سرب بعد ما ركب في صيد في يده وهو  
متمكنا من ذكها بغير ساءه سائس وان كان في صيده وجود ضرورة الاعانة  
سده على قتل الصيد والله اعلم بالتصواب

باب ما يباح من الصيد

في ما يباح من الصيد ان يباح ان يهاشاه به

(وان احرق الشركون سفينة من سمعان الساميين في قوراء حفيقة واني  
يوسف رضى الله عنها منى الى حفيقة بالخيار ان شاء صبر على النار حتى يحترق  
وان شاء اتقى نفسه في الماء حتى يغرق) لا بد على يقين من هلاكه في الوجهين  
وله غرض في كل وجه والنار يكون اسرع لهلاكه ولكن فيه زيادة الالم من حيث  
تتريق الاعضاء والماء ابطأ لهلاكه ولكن فيه زيادة النعم وطباع الناس في  
هذا مختلفة فمنهم من يختار الم الجرح وسرعة الاستراحة على غم الماء وبطو

مسائل الدلالة على قتل الصيد للمحرم

باب ما يباح من الصيد ان يهاشاه به

ان يعطيهم لما فيه من نجاة مسلم آخر فاذا كان فيه نجاته كان اولى \*  
 قال ﴿الآثرى﴾ انهم يريدون عليهم اسراهم ويأخذون منهم اسراء من المسلمين  
 وفي مفاداة الاسير بالاسير كلام نذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وهو  
 في طاهر الرواية جائز ثم لا اسير عليهم اسراهم على المسلمين من دفع السلاح  
 اليهم فاذا كان يجوز ذلك لا اسير عليهم لا يستفاد المسلم دفع السلاح اليهم بهذا  
 يكون اجود \*

(ولو هرب منهم اسير فقالوا لا اسير آخر يعرف مكانه دناءة عليه انتقله  
 والاقتناك لم يسمه ان يملكه غيره) لا بد الدلالة على إمكانية من القتل بمنزلة  
 مباشرة القتل من وجه كما اخرج نصيبهم في ذلك عالم الاسير فها رب لا لهم  
 لا يتمكنون منه الا بدلالة فهو بهذه الدلالة يمكنهم من قتله ولا رخصة في  
 ظلم المسلم بهذا الطريق \*

(ولو كانوا حاصروا حصنا للمسلمين فقالوا لا اسير في ايديهم دائما على الموضع  
 الذي يوتى من قبله الحصن او على مدخله الماء الذي يشربون منه او بقناتك  
 وهو يعلم انه ان دل على ذلك ظنوا بانهم يغلبوا من فيه او كان على ذلك  
 اكبر اية فليس ينبغي له ان يدهم على ذلك) لانه يمكنهم بهذه الدلالة من قتل  
 المسلمين واسترقاق ذرارهم واركاب الخيل من نساءهم ثم الآثرى كما انه لو قيل  
 له لنقتلك او لنمكتنا من فلانة نرى بها وهم لا يقدرون عليها الا بدلالته انه  
 لا يسمه ان يدل عليها فكذلك فيما سبق) واكبر الراى كاليقين فيما لا يمكن  
 معرفة حقيقة \*

(ولو اخذوا اسيرا فقالوا (ا) ان يريد ان نضبه فترميه فدلنا على قوس ونشاب  
 نرميه بها حتى نقتله او لنقتلك فدهمهم على ذلك فهذا واسع ان شاء الله تعالى)

في التحول من احدهما الى الآخر وانما ثبت الخلل والمرء بين الشيتين اذا كان مفيداً له فائدة فاما في مسألة السفينة فله الهلاك مختلفة اي ان الماء ليس من جنس النار وفي اثبات احواله فائدة ثابتة \*

(ولو ان مشر كاطمن مسلماً برمح فانفذه فاراد ان يمشي في الرمح اليه ليضربه با سيف فان كان يخاف الهلاك ان فعل ذلك ويرجو النجاة ان خرج من الرمح فعليه ان يخرج) لان المشي اليه في الرمح اعانه على قتل نفسه والواجب على كل احد الدفع عن نفسه بمجده او لاثم النيل من عدوه (وان استوى الجانبان عنده في التيقن بالهلاك فيهما او رجاء النجاة فيهما من حيث انه لا يزيد في جراحته ولا بأس بان يمشي اليه في الرمح حتى يضربه بالسيف وان شاء خرج من الرمح) لانه لا بد من ان يخرج من الرمح من اي الجانبين شاء وفرق محمد رحمه الله بين هذا وبين ما سبق (وقال ليس هناك في القاء نفسه معنى النيل من العدو وها هنا في المشي اليه في الرمح معنى النيل من العدو والظفر به وهذا القصد يبيح له الاقدام وهذا كله انما يمكن العمل فيه بما رأى) لانه لا طريق الى الوقوف على حقيقة الامر فيه وما رأى كالتيقن في مثله (ولو ان مسلماً حمل على الف رجل وحده فان كان يطمع ان يظفر بهم او ينكس فيهم فلا بأس بذلك) لانه يقصد بفعله النيل من العدو (وفد فعل ذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير واحد من اصحاب يوم احد ولم يكر ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبشر بعضهم بالشهادة حين استأذنه في ذلك وان كان لم يطمع في نكابة فانه يكره له هذا الصنيع) لانه يلف نفسه من غير منفعة للمسلمين ولا نكابة فيه للمشركين (وفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يسمه الاقدام وان كان يعلم ان القوم يقتلونه وانه لا يفرق عنهم بسببه لان القوم هناك

وفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يسمه الاقدام وان كان يعلم ان القوم يقتلونه

الملافة ومنهم من يحارتم الماء على الجراحة فله ان يميل الى اي الجانبين شاء  
(وعلى قول محمد رحمه الله عليه هذا على وجوه ان كان يطمع في النجاة في كل  
واحد من الجانبين ويخاف الهلاك في الخيار) لانه ان صبر فأنا يقصد به تحصيل  
النجاة التي يطمع فيها وكذلك ان القى نفسه في الماء فأنا يقصد تحصيل النجاة  
بفعله فله ذلك (وان كان على يقين من الهلاك في احد الوجهين وهو يرجو النجاة  
في الوجه الآخر فعليه ان يصنع ما يرجو فيه النجاة) لانه مأمور بدفع سبب الهلاك  
عن نفسه بحسب الوسع منهى عن قتل نفسه (وان كان على يقين من الهلاك فيهما  
فعليه ان يصبر وليس له ان يلقى نفسه في الماء) لانه ان القى نفسه في الماء صارها الكا  
بفعل نفسه وان صبر صارها الكا بفعل غيره ولان يهلك بفعل غيره اولى من ان  
يهلك بفعل نفسه \*

(الآثرى) ان حاله لو قال لا انسان لقتل نفسك او لا قتلتك لم يسمه ان يقتل نفسه  
لهذا المعنى (وابو حنيفة رضى الله عنه يقول الاستدامة فيما يستدام كالانشاء فالقيام  
في مكانه حتى ينتهي اليه النار من فله كما ان القاء نفسه في الماء من فله وليس هذا  
نظير مسألة الاكره لان يقينه فيما هدده به المكروه ليس كيقينه فيما يذبل بنفسه فقد  
يهتد بالمكروه ثم لا يحقق وههنا يقينه في الهلاك في الجانبين بصفة واحدة (واستشهد  
محمد رحمه الله برجل يدخل في بيت الى جانبه بيت فوقه الحريق في البيتين وهو  
على يقين من الهلاك ان يثبت في البيت الذي هو فيه او يوثب الى البيت الآخر  
فانه يمين عليه الثبات وليس له ان يتحول الى البيت الآخر) فن اصحابنا من يقول  
الخلافة في الفصلين واحد ومن عادة محمد رحمه الله الاستشهاد بالمتخلف  
على المختلف لا يوضح الكلام فالاصح ان هذا قولهم جميعا والفرق لابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه ان جهة الهلاك هاهنا واحدة في البيتين ولا غرض له

## باب

﴿ قتال اهل الاسلام اهل الشرك مع اهل الشرك ﴾

(قال لا ينبغي للمسلمين ان يقاتلوا اهل الشرك مع اهل الشرك) لان الفتيين  
حرب الشيطان وحزب الشيطان هم الخاسرون فلا ينبغي للمسلم ان ينضم  
الى احدى الفتيين فيكثر سوادهم ويتقاتل دفعاً عنهم وهذا لان حكم الشرك هو  
الظاهر والمسلم اما يقاتل بصرة اهل الحق لا لاظهار حكم الشرك (ولا ينبغي  
ان يقاتل احد من اهل العدل احداً من الخوارج مع قوم آخرين من الخوارج  
اذا كان حكم الخوارج هو الظاهر) لان باحة القتال مع الفئة الباغية من المسلمين  
ان رجمو الى امر الله ولا يحصل هذا المقصود بهذا القتال اذا كان حكم  
الخوارج هو الظاهر \*

(ولا بأس بان يقاتل المسلمون من اهل العدل مع الخوارج المشركين من اهل  
الحرب) لانهم يقاتلون الا لدفع فسقة الكفر واطهار الاسلام فهذا قتال على  
الوجه المأمور به وهو اعلاء كلمة الله تعالى بخلاف سبق فالقتال هناك لاظهار  
ماسومين عن طريق الحق وهاهنا لا يثبت اصل الطريق \*

(ثم انما يباح ذلك اذا لم يكن فيه نقض عهد منهم فما اذا أموا قوماً ثم غدروا  
بهم فانه لا يسع القتال معهم لاهل العدل لان الوفاء بالامان واجب فقد كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكتب في كل عهد وفاء لا غدريه \* واذا كان  
المنع لاهل العدل يختص بذلك الحل حتى يجوز ان يقاتل معهم قوم آخرين  
من اهل الحرب ممن لم يومنهم) لانه ليس في هذا القتال معنى الغدر بل فيه  
اظهار الاسلام \*

(ولو قال اهل الحرب لا سراة فيهم قاتلوا معانيدونا من المشركين وهم

باب قتال اهل الاسلام اهل الشرك مع اهل الشرك



معهم) لا بهم يدفعون بهذا الاسر عن انفسهم ولا يكون هذا دون ما اذا كانوا  
يخافون على انفسهم من ارباك المشركين في انفسهم الاقدام هناك وكذلك  
يسمهم ما هنا فان قيل كيف يسهم هذا وفيه قوة لهم على المسلمين لانهم اذا  
ظفروا باندسهم فامروا جانبهم اقبلوا على قتال المسلمين وربما يخذلون منهم  
الكرامع والسلاح فيقتولون بها على المسلمين قلنا ذلك موهم وما يحصل لهم  
الآن من النجاة عن اسر المشركين بهذا القتال معلوم فيترجح هذا الجانب  
(الا ترى) انهم لو طلبوا من امام المسلمين ان يبايعهم باعدادهم من المشركين  
او بالكرامع والسلاح جازله ان يعمل لتخاضعهم به من الاسر وان كانوا يتقون  
بما يخذلون على المسلمين (ولو قالوا اعينونا على المسلمين بقتال او بتكثير سواد  
على ان نخلي سبيلكم لم يحل لهم هذا) لانه لا رخصة لهم في قتال المسلمين بحال  
ولا في انتفاء الرعب في قلوبهم ما لم يثبت الضرورة بخوف الهلاك على  
انفسهم ودمائهم وجودهم \*

(ولو قالوا قاتلوا مضاعفونا من المشركين على ان نخليكم من بلادنا ولا ندعكم  
ترجعون الى اهليكم نليس ينبغي لهم ان يقاتلوا امهم) لانهم ان كانوا آمنين على  
انفسهم لا يخافون من جانبهم تلف نفس او عضو فلا فرق بين ان يكونوا  
محبوسين في بلادهم وبين ان يكونوا في سجونهم لان في اثر جرين يلحقهم هم  
بالاقطاع عن اهائهم وعن اخوانهم من المؤمنين فلا ينبغي لهم ان يقاتلوا الاظهار  
حكم الشرك بدون منفعة ظاهرة لهم في ذلك \*

(وان كانوا في ضرر وبلاء يخافون على انفسهم الهلاك فلا بأس بان يقاتلوا معهم  
المشركين اذا قالوا نخرجكم من ذلك) لان لهم في هذا القتال غرض صحيح وهو  
دفع البلاء والضر الذي نزل بهم \*

المشركون وهم لا يخافونهم على أنفسهم لأنهم لم يغسلوا أنفسهم بنفى أن يقتالواهم معهم  
لأنهم هم الذين أطعموا المشركين وقاتلوا بحاطر نفسه فلا رخصة في ذلك  
إلا على وجهه عزاز الدين أو الدفع عن نفسه \*

(فإذا كانوا يخافون أو تلك المشركين الآخرين على أنفسهم فلا بأس بأن  
يقاتلواهم لأنهم يدفعون الآفة شر القتل عن أنفسهم) فأنهم يأمنون الدين هم  
في أيديهم على أنفسهم ولا يأمنون الآخرين أن وقوا في أيديهم فحل لهم أن  
يقاتلوا دفعاً عن أنفسهم (وإن قالوا لهم قاتلوا معنا عدونا من المشركين والقتلناكم  
فلا بأس بأن يقاتلوا دفعاً لهم) لأنهم يدفعون الآن شر القتل عن أنفسهم (وقتل  
أو تلك المشركين لهم حلال ولا بأس بالاقترام على ما هو حلال عند تحقق  
الضرورة بسبب الإكراه أو بما يجب ذلك كما في تناول الميتة وشرب الخمر) \*

(وإن قالوا لهم قاتلوا معنا المسلمين والقتلناكم لم يسبهم القتال مع المسلمين)  
لأن ذلك حرام على المسلمين بعينه فلا يجوز الاقدام عليه بسبب الهدي بالقتل  
كما لو قال له اقتل هذا المسلم والقتلتك (فإن هددهم يقتلوا معهم في صفهم  
ولا يقاتلوا المسلمين رجوت أن يكونوا في سعة) لأنهم الآن لا يصنعون  
بالمسلمين شيئاً فهذا ليس من جملة المظالم (وأكبر ما فيه أن ياحق المسلمين هم لكثرة  
سواد المشركين في أعينهم فهو بمنزلة ما لو أكره على اتلاف مال المسلمين بوعيد  
متلف فإن كانوا لا يخافون المشركين على أنفسهم فليس لهم أن يقتلوا معهم في صف  
وإن أمرهم بذلك) لأن فيه إرهاب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم  
وبدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الاقدام على شيء منه \*

(ولو قالوا لا سراة قاتلوا معنا عدونا من أهل حرب آخرين على أن نخلى  
سبلنا إذا انتقضت حربنا لوقع في قلوبهم أنهم صادقون فلا بأس بأن يقاتلوا



(ولو اهتم خروا سيماهم - - - - - ان الله عز وجل قد علم انهم من وراء  
 فلا بأس بان احبسوه - - - - - سرور دار الاسلام لا يرد  
 في ايديهم ما لم يجربوا - - - - - من وراء الحجاب  
 موسهم ان تمكنوا - - - - - من اعداء الحرب به  
 من احوال خاتمهم في - - - - - (حتى اذا خرجوا  
 ذلك حال كذا - - - - - على سائر القصة) لانهم  
 تم احراهم - - - - - (واذا كان ذلك من  
 اساءه من اهل اشر - - - - - وبنوا على الدين  
 ايديهم ان يخذوا اذا - - - - - كان  
 اهل الحرب) لان ذلك به - - - - - ولم ينهم احراز المسلمين  
 الاخراج الى دار الاسلام ان كانوا - - - - - فوالله ما عسونا  
 ان تسلموا انهم كما اساءوا ولا تخدوا ههنا على ان نخلي سبيلكم فيمداؤون  
 سواء) لان اكرم ما في الاب انهم انما رصا حتى المصاب باموالهم و - - - - -  
 انه لا بأس بان يأخذوا - - - - - (انما لكم من ذلك) لانه لا مانع  
 اهل الحرب وانما يتبع اخذنا - - - - - اذا كان فيهم من الامان (وان كانوا اتارا  
 لهم نخلي سبيلكم الى بلادكم على ان لا تأخذوا من اموالنا شيئا فاجابوهم الى ذلك  
 فليس ينبغي لهم ان يأخذوا من اموالهم شيئا لانهم شرطوا ترك التعرض  
 لهم في اموالهم والمسلمون عند شروطهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 \*فان قيل\* في المسئلة الاولى شرطوا ذلك لهم ايضا ثم قلتم بسعهم اخفاء ما اخذوا  
 من اهل الحرب الاخرين حتى يرجوا الى دار الاسلام \*فلنا\* هناك انما  
 شرطوا عليهم ان يسلموا غنائمهم وانما غنائمهم ما كانوا الذين اخذوه من العدو

(و) او كانوا اشركوا عاينهم ان ما يبائعون واتهمكم نصفه ولان نصفه واقسموا  
 ما اصابوه نصفين ثم خرج الاسراء الى دار الجميع ما اصابوه بينهم بالسوية  
 ولا خمس فيه لانهم تمكنوا من اخراجه يسلمين المشركين لهم وانما الغنيمة  
 اسم مال ما خوذ على وجه التهر وذلك يتفي اذا سلم المشركون لهم ذلك  
 فانما ما اخربته الاسراء هنا بغير طيب النفس واصل الحرب مما لو ظهر عليه  
 اهل الحرب اخذوه منهم فان ذلك يحمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة (لان  
 هذا هو صائب بخريق القهر ولم يتم سبب حتمهم فيه بل الا حراز غنعة المسلمين  
 (الاي خصلة واحدة وهي ما اخذ الاسراء بغير طيب نفس اهل الحرب  
 بما عديوا فيه فان ذلك لا يحمس) لان الاخذ لم يكن حلالا لهم والامام ان  
 يامرهم برده على سبيل الفتوى منزلة ما اخذه المستامنون منهم على وجه  
 التخصيص \*

(و) وان اهل الحرب ارسلوا الاسراء خاصة ان يقاتلوا اهل الحرب آخرين  
 وجعلوا الامير من الاسراء وجعلوا له ان يحكم بحكم اهل الاسلام وسلموا  
 لهم القنا ثم يخرجونها الى دار الاسلام فلا بأس بالقتال على هذا اذا خافوهم  
 او لم يخافوا لانهم يقاتلون وحكم الاسلام هو الظاهر عليهم فيكون ذلك  
 جهاد امهم \*

(ثم) يحمس ما اصابوا اذا خرجوه الى دار الاسلام ويقسم الباقي بينهم على سهام  
 الغنيمة (لان المصايب لما اخذ حكم الغنيمة هاهنا فتأكد الحق فيه بكونه بالاحراز  
 بدار الاسلام) (والا ترى) ان قوم امن اهل الحرب مواعين لاهل الاسلام  
 لو طلب اليهم المسلمون ان يدخلوا بلادهم جنسدا ليقضوا على اهل حرب  
 آخرين فلهذا ذلك فانه يحمس ما اصابوا ثم يقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة \*

انفسهم ان لا يدروا بهم ولا يؤيدونهم هذا المعنى في حق الاسراء لانهم كانوا مقهورين في ايديهم لانهما امنين \*

(ولو قال اهل الحرب للاسراء فيهم قاتلوا معناه صدونا على ان نخلي سبيكم نترجموا الى بلادكم وعلى ان ما صبتكم من شيء فميراثكم وما اصابنا نحن من شيء لم تمر ضوافيه انما تمكن الاسراء من اخذ ما اصابه اهل الحرب سرافيس ينبغي لهم ان يأخذوه) لانهم شرطوا لهم ذلك والوفاء بالشرط واجب \*

(فان سلم اهل الحرب الاسراء ما اصابوه فاخرجوه الى دار الاسلام او الى عسكر المسلمين في دار الحرب فهو لهم خاصة لا خمس فيه والفارس والراجل فيه سواء) لانهم اصابوه وحكم الشرك هو الظاهر عليهم فتم احرازهم له في دار الشرك حين سلم لهم العدو ذلك ولان ما اصابوا من منعة اهل الشرك فهو من وجهه كان اهل الشرك هم الذين اصابوه ثم سلموه لهم طيبة انفسهم فيكون ذلك بمنزلة مال وهبوه لهم (ولا يكون لذلك المال حكم النسيئة) لانه صار لهم قبل ان يخرجوه الى منعة المسلمين \*

(ولو كان المصيب بعضهم كان ذلك لمن اصابه خاصة) لاننا انما لا نأثر الاحراز بمنعة المسلمين هاهنا وغير المصيب انما شارك المصيب في هذا بالاحراز وسبب علم الحق الاصابة مع تسليم المشر كين ذلك المصيب ولا شركة للآخرين في هذا السبب \*

(ولو كان المشر كون شرطوا ان ما اصابه انسان من الاسراء فهو بين جميع الاسراء ورضى الاسراء بذلك فهذا المصاب يتهم بالسوية وان اصابه بعضهم) لان اهل الحرب انما سلموه لجماعتهم فكان هذا بمنزلة مال وهبوه لهم جميعا من اموالهم وقبضه بعضهم لرضاء الجماعة منهم \*

في الاسلام ولا كنيسة \* وفيه لفتان خصاء واخصاء والحديث مرروي بكل واحد من اللفظين وفي تفسيره قولان احدهما النهي عن اخصاء بني آدم بصيغة النفي وهو مانع ما يكون من النهي وذلك حرام بالنص قال الله تعالى ولا مؤمنهم فليغفروا ما خلق الله \* قبل هو اخصاء بني آدم وانما يامر الشيطان بما هو من الفحشاء والمكر \* ثم هو مثله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ولو بالكلب العقور \* وقيل المراد به التبتل وهو ان يحرم الرجل غشيان النساء فيجعل نفسه بمنزلة الرهبان الذين يحرمون النساء وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك عثمان بن مظعون مع اصحابه حين هو ابه والمراد بالكنيسة احداث الكنائس في امصار المسلمين فان اهل الذمة يعمنون من ذلك \* وقد فسر ذلك ابن سامة في نوادره عن محمد بن الحسن رحمه الله حين روى هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امنع اهل الذمة من احداث شي من الكنائس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها ولا اهدم شيئاً مما وجدته قديماً في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا ذلك بعدما صار ذلك الموضع مصر من امصار المسلمين) لان تغير ما وجد قديماً لا يجوز الا بدليل موجب لذلك وتمكينهم من احداث ذلك في موضع صار معداً لقائمة اعلام الاسلام فيه وتمكين المسلم من الثبات على الشرك بعد الردة وذلك لا يجوز بحال \*

(فان طلب قوم من اهل الحرب ان يصيروا ذمة للمسلمين يجري عليهم احكام الاسلام على ان يؤدوا عن رقابهم واراضيهم شيئاً معلوماً فانه يجب على الامام ان يجيبهم الى ذلك) لان عقد الذمة ينتهي به القتال كالا سلام فكما انهم لو طلبوا عرض الاسلام عليهم يجب اجابتهم الى ذلك فكذلك اذا طلبوا عقد الذمة

(ولو كان اهل الحرب الذين بعوا الاسراء لقتال عدوهم من طرأ ان انصاب لهم دون الاسراء او نصف انصاب لهم والاسراء لا ينفونهم ان لم ينسأوا ذلك فليس ينبغي لهم ان يقاتلوا على هذا) لان فيه اعانتهم على المسلمين (الآثرى) انهم لو اصابوا كرعااوسلا حا اخذوا منهم المشروط فقتلوا به على قتال المسلمين (الا ان يكونوا شرطوا لهم ان يتركوه فيخرجوا الى دار الاسلام اذا فلو اذالك حينئذ لا بأس بان يفعلوا) لان هذا في المعنى بمنزلة فادتهم انفسهم بما يخطونهم من السبي والكراع والسلاح \*

(ثم اذا خرجوا بالبيعة الى دار الاسلام خمس ذاك وقسم بينهم على مهام الغنيمة) لانهم اصابوه وحكم الاسلام هو الظاهر فيهم وبالا حراز بدار الاسلام ما كان حقهم فيه لا تسليم المشركين لهم ذلك لان المشركين ما كانوا منهم حين اصابوا ذلك وكانت منعهم حين اصابوا امنة المسلمين \*

(ولو كانوا شرطوا الاسراء الكراع والسلاح والسبي ونحوه مساوي ذاك لم يكن بقتال الاسراء على هذا بأس ايضا بمنزلة ما دأبهم انفسهم بالمال ان كانوا قالوا لهم ذلك ايم على ان لا يخرجوا الى دار الاسلام ولا يخرجوا انفسهم ايضا حينئذ لا ينبغي لهم ان يقاتلوا على هذا الا عند تحقق الضرورة بان يقاتلوا على انفسهم) لان في هذا القتال تحصيل منفعة المال للمشاركين وليس بمقاتلته معنى الخلاص للمسلمين فلا يسمع القتال على هذا الا عند تحقق الضرورة \*

### باب

﴿ ما لا يكون لاهل الحرب من احدث الكنائس والبيع وبيع الخمر ﴾  
(ذكر عن روبة بن عمر الحضرمي (١) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خصاء  
(١) ابو محجن المصري قاضي مصر روى عن ابن عفير وعنه الليث وطائفة \*

باب ما لا يكون لاهل الحرب من احدث الكنائس والبيع وبيع الخمر

المسلمين يصح فيه الجمع والاعداد ويقام به الكدور في تمكينهم من أحداث  
شيء من ذلك في مثل هذا الموضع ادخال ائمة من على المسلمين او تمكينهم من  
المعارضة مع الساميين صورة وهذا ما ادر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بقوله ولا كنيسة

في توضيحه ان ما كانت لهم من الكنائس في هذا الموضع قدما تسحقهم فيها  
بالتقريب بمسار ذلك الموضع دار الاسلام فلا يتغير ذلك بما احدث من  
الحال وهو نصير ذلك الموضع مصر المسلمين بخلاف ما اذا ارادوا الاحداث  
وهو نظير حكم في حادثة امضاء القاضي باجماعهم ثم تحول رأيه فانه لا ينقض ذلك  
وان كان ينبغي مثل تلك الحادثة في المستقبل على ما ظهر له من رأى فيه

(وكذا ان كانوا يسمون الخوارج بالخنازير علية في ذلك الموضع فأنهم  
يؤمنون من ذلك بعد ما صار ذلك الموضع حرا) لان هذا تصرف ينشونه  
واسيما في المبسوط ان اهل الدمة يسمون من اظهروا بيع الخوارج والخنازير في  
امصار المسلمين ومن ادخل ذلك في الامصار على وجه الشهرة والظهور (هكذا  
قال عن عمر وعلى رضي الله عنهما) ولان هذا فسق وفي اظهار الفسق في امصار  
المسلمين استخفاف بالدين وما صالحناهم على ان يستخفروا بالمسلمين (وكذلك  
ان حضر لهم عيد يخرجون فيه صليهم فليعلموا ذلك في كنائسهم القديمة فاما ان  
يخرجوا ذلك من الكنائس حتى يظهره في المصر فليس لهم ذلك لما فيه من  
الاستخفاف بالمسلمين ولكن ليخرجوه خفيا من كنائسهم حتى اذا خرجوه  
من المصر الى غير المصر فليصنعوا من ذلك ما يحبوا يعني اذا جاوزوا امنية  
المصر لان فساد المصر كجوفه في حكم اقامة الجمعة والعيد فيه على ما ذكر في  
نوادري سليمان ان الامام اذا حزبه امر يوم الجمعة يخرج مع الناس الى بعض

اقامة الجمعة والعيد فيها  
في حكم كجوفه في حكم  
في فساد المصر

وهذا لأنهم ياتون احكام الاسلام بهذا الطريق فيما يرجع الى الامارات  
ثم يمارون محاسن الشريعة ويسمون فكان هذا في معنى الدعاء الى الدين  
بارفق الطريقين (وقد اجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل نجران  
الى هذا حين طلبوا منه فصالحهم على النبي حلة في سنة او على الف رمان حلة)  
فان صلحو اعلى هذا وارضيتهم مثل ارض الشام مدين وقرى فليس ينبغي  
للمسلمين ان يأخذوا شيئا من دورهم وارضيتهم ولا ان ينزلوا عليهم من زعيم لانهم  
اهل عهد وصالح وقد نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر  
لا تحمل لكم شيئا من اموال المعاهد من ولائهم قبلوا الذمة لتكون اموالهم  
وحقوقهم كما مال المسلمين وحقوقهم

(فان اراد المسلمون ان يأخذوا مصر في الموات من تلك الاراضي التي لا يملكها  
احدا فلا بأس بذلك) لانه ليس في هذا تعرض اشئ من املاكهم وقد صارت  
ديارهم من حلة ديار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها فالرأى الى الامام  
في الموات من الاراضي في دار الاسلام (قال صلى الله عليه وآله وسلم الا ان عادى  
الارض لله ورسوله ثم هي ايمنى) (فان كان قرب ذلك المصر الذي اتخذ  
المسلمون في الموات من الاراضي قرى لاهل الذمة فمظم المصر حتى جاوز تلك  
القرى فقد صارت من حلة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك  
القرى كنائس او بيوت نيران ركعت على حالها) لانهم اهل صالح  
قد استحقوا به ترك التعرض لهم في ذلك الحكيم بصيرة ذلك الموضع مصرا  
والا ترى انه لا يجوز التعرض لهم في اخذ شيئا من املاكهم وازعاجهم  
من ذلك الموضع لانهم استحقوا ذلك بمقدار الصالح (ولكن ان ارادوا احداث  
بيعة او كنيسة في ذلك الموضع لم يكن لهم ذلك لانه صار من حلة امصار

ان القرى في ذلك كالمصار، وقد بينا ذلك في شرح المختصر \*  
 (فالخالص) أنهم يعمون من احدث ذلك في مصر وما تكون من فناء المصر ولا  
 يعمون من ذلك في القرى التي يكون اكثر السكان بها من اهل الذمة فلما  
 في القرى التي يمكنها المساواة اختلاف بين المشايخ على ما يشاء \*  
 (ولو شرط عليهم المسلمون في اصل الصلح ان يقاسموهم منازلهم في مدينتهم  
 وامصارهم بذلك جائز) لان اشراط هذا الملك عليهم كاشترط مال  
 آخر فيجوز اذا كان معلوما

(فان نزل عليهم المسلمون في مدينتهم ووراء وفيها الكنائس وبيع الخور  
 والخنازير علانية ونزول الحارم فكل موضع صار مصرا للمسلمين يجمع فيه  
 الجمع ويقام فيه الحادون فانهم يعمون من احدث الكنائس فيه واطهار شيء  
 مما كانوا يظهرونه قبل ذلك) لان هذا الموضع قد صار من امصار المسلمين  
 بما احدثوا من السكنى فيه بعد الصلح فهو في الحكم بطير ما تقدم مما جعلوه مصرا  
 بعد ان كان من قرى اهل الذمة فكل حكم ذكرناه هناك فهو الحكم هاهنا \*

(فان تهدمت كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم ان يبنوها كما كانت) لان حقهم  
 في هذه الذمة فدكاث مقرر لما كانوا العدو له فلا تتغير ذلك باهدام البناء  
 فاذا بنوه كما كانا بناء الثاني مثل الاول \*

(وان قالوا نحولهم من هذا الموضع الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك)  
 لان الموضع الآخر قد صار معدا لظهار احكام الاسلام فيه فلا يمكن ان  
 يجعلوه معدا بعد ذلك لظهار حكم الشرع فيه وان كان بموضع يحملونه للمسلمين  
 بمنزلة المرتد اذا طلب ان يمكن من الثبات على الردة بما لم يعطى المسلمين فانه  
 لا يجاب الى ذلك بحال ارايت لو اردوا ان يحولوه الى موضع كان مسجدا

لا يجوز تحويل الكنائس من موضع الى آخر

افنية المصرف له ان يصلي الجمعة بهم وهم يمنعون من اضربار ذلك في الموضع الذي يظهر المسلمون فيه مثل ذلك الكيلابوادي، اى صورة المعارضة فمر فنان ان فاء المصرفي هذا كجوف المصرف \*

(وكذلك ضرب الناقوس لم يمنعوا منه اذا كانوا يضربونه في جوف كنائسهم القديمة فان ارادوا الضرب بها خارجا فليس ينبغي ان يتركوا ليفعلوا ذلك لما فيه من معارضة اذان المسلمين في الصورة \* فاما كل قرية او موضع ليس بمصر من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون من احداث جميع ذلك فيها وان كان فيها عدد من المسلمين نزول لان هذا ليس بموضع اعلام الدين من اقامة الجمعة والاعياد فيه وكثير من ائمة بلخ رحمهم الله تعالى قالوا انما اجابوا بهذا هاهنا \* وفي البسوط بنى على حال قراهم بالكوفة فان عامة من يسكنها اهل الذمة والروافض فاما في ديارنا فهم يمنعون من ذلك في القرى كما يمنعون منه في الامصار لانها موضع جماعات المسلمين وجلوس الواعظين والمدرسين بمنزلة الامصار واستدلوا بلفظ ذكره هنا فقال (فاما المصرف الذي الغالب عليه اهل الذمة مثل الحيرة وغيره ليست فيها جمعة ولا حدود تقام فانهم لا يمنعون من احداث ذلك فيها) ومشايخ ديارنا يقولون لا يمنعون من احداث ذلك في القرى على كل حال واستدلوا بلفظ ذكره هنا فقال القرى التي اهلها مسلمون الا انها ليست بامصار فيها جمع وحدود اذا اشترى قوم من اهل الذمة فيها منازل واتخذوا فيها الكنائس والبيع واعلنوا فيها بيع الخمر والخزير لم يمنعوا من ذلك لان المنع باعتبار انه موضع اقامة معالم الدين فيه من الجمع والاعياد واقامة الحدود ونفيذ الاحكام وفي مثل هذا دليل على ان تنفيذ الاحكام يختص بالامصار دون القرى وهكذا اشأ رايه في ادب القاضي بخلاف ما ذكر الخصاص

المنع عن ضرب الناقوس خارج الكنائس

(فان اشترى ادورا للسكنى فاراد ان يتخذوا دارا منها كنيسة او بيعة او بيت نار  
يجمعون فيها الصلوات ممنوع من ذلك) لما في احداث ذلك من صورة المعارضة  
للمسلمين في بناء المساجد للجماعات وفيه ازدراء بالدين واستخفاف بالمسلمين  
(وكذا ان يجمعون من اطناب الخمر والخنزير ونكاح ذوات المحارم في هذا  
المصر) لان في هذا الاظهار معنى الاستخفاف بالمسلمين ومقصودهم يحصل  
بدون الاظهار (ولا ينبغي لاحد من المسلمين ان يواجرهم ببيت الشبي من ذلك لما  
فيه من صورة الاعانة الى ما يرجع الى الاستخفاف بالمسلمين فان اجرهم فاضل  
شيأ من ذلك في تلك الدار منهم صاحب البيت وغيره من ذلك على سبيل النهي  
عن المنكر وهو في ذلك كثيره ولا يفسخ عقد الاجارة بهذا بمنزلة ما لو آجر  
بيته من مسلم فكان يجمع الناس فيه على الشرب او بيع المسكر فيه فانه بمنزلة  
من ذلك على سبيل النهي عن المنكر ولا يفسخ الاجارة لاجله) لان المنع من  
هذا ليس لمعنى يتصل بعقد الاجارة \*

(وان اتخذ فيه مصلى لنفسه خاصة لم يمنع من ذلك) لان هذا من جملة السكنى  
وقد استحق ذلك بالاجارة وانما يمنع مما فيه صورة المعارضة للمسلمين في اظهار  
اعلاء الدين وذلك بان يبنيه كنيسة يجمعون فيها الصلواتهم (فان اراد ان يجعل هذا  
البيت صومعة يتخلى فيها كما يتخلى فيها اصحاب الصوامع منع من ذلك في  
امصار المسلمين) لان هذا شئ يشتهر فهو بمنزلة اتخاذ الكنيسة لجماعتهم \*

(فان صارت بلدة من هذه البلاد مصر امن امصار المسلمين بجمع فيه الجمع  
وتقام فيه الحدود ولهم فيه كنيسة قديمة فان الامام يمنعهم من الصلاة فيها بخلاف  
ما تقدم من الامصار التي صالح عليها اهلها قبل ان يقع الظهور عليهم فان هناك  
يترك لهم الكنائس القديمة ويمدون من احداث الكنائس بعدما صارت مصر ا

نامسلمين في وقت من الاوقات على ان ينوافي هذا الموضع للمسلمين مجددا  
 احوود مما كان منه ووسع اكان محل اجابتهم الى ذلك لا يجوز بحال \*  
 (ولو ظهر الامام على قوم من اهل الحرب وعلى ارضهم فرأى ان يجعلهم ذمة  
 كما فعله عمر رضي الله عنه باهل موار الكوفة فهو جائز مستقيم) لانه فعل ذلك  
 بعد ما شاور الصحابة ورضوا ان الله تعالى عليهم اجمعين وحاجتهم بدلالة النص من  
 الكتاب وهو قوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم حتى اجمعوا على قوله الا نضر  
 يسير منهم خائفوه ولم يجزوا على ذلك حتى دعا عليهم على المنبر فقال اللهم اكفني  
 بالالا واصحابه فما حال الحول ومنهم عين نظرف ثم لا يمنعون بعد ذلك من بناء  
 بيعة او كنيسة ولا من اظهار بيع الخمر والخنازير في قراهم وامصارهم لان المنع  
 من ذلك يختص بامصار المسلمين التي تقام فيها الحدود والجمع وقد قررنا هذا  
 في الاراضي التي وقع الصلح عليها قبل ان يظهرهم فكذلك في هذه الاراضي  
 لانها ليست بمواضع اقامة اعلام الدين والاسلام من الجمع والاعياد والحدود \*  
 (فان مصر الامام في اراضيهم مصر المسلمين كما مصر عمر رضي الله عنه بالبصرة  
 والكوفة فاشترى بها اهل الذمة دورا وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك)  
 لاننا اقبلنا منهم عقد الذمة ليقفوا على محاسن الدين فعسى ان يؤمنوا واختلاطهم  
 بالمسلمين في السكنى معهم يحقق هذا المعنى \*  
 (قال رضي الله عنه) وكان شيخنا الامام شمس الائمة الخلواني رحمه الله يقول هذا  
 اذا قلوا وكان بحيث لا يتعطل بعض جماعات المسلمين ولا يقتل الجماعة بسكنائهم  
 بهذه الصفة فاما اذا كثروا على وجه يؤدي الى تعطيل بعض الجماعات او تقليصها  
 منعوا من ذلك وامروا بان يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة \* وهذا  
 محفوظ عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه \*

دعاه عمر رضي الله تعالى عنه على بالال واصحابه لئلا يقتلهم ابا في موضع جليل اهل سوا الكوفة ذمة

رفاه عقل المسمون في المصريح حتى ركو اثناء الحدود وواجمع فيها فلاهل الذمة  
 ان بسنة وافيه الردوا من الكناس وان صدر بيع الحمر والخنزير فيها لان  
 المبيع من ذمة حتى قد ارتفع (مثلا) في بيعهم كما هو الايمان فيه قبل ان  
 يحسد انهم يفسد المسمى فيتم بها الجمع والاعيد كذلك في ما يملك ذلك  
 لا يملكه صيغة الرخصة

وربما يرد في سورة التوبة ولايت ناري  
 من ذمة هار ارض و... بيع الحمر والخنزير  
 لا هو ال... لا يمكن  
 ... ان يرضى الرب كراهة له و...  
 ... الله صلى الله عليه وآله  
 ... لا يخرج من  
 ... الى الله تعالى  
 ... وكذلك اجلي يهود  
 ... من نذر سكر ارض العرب من اليهود  
 ... يهود  
 ... رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحاجة  
 الى ذلك

ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كيسة ولا يبيع ولا يبيح

(وادادته) مشرت ارجاعه الى ارجع ويرجع الى بلاد لم ينع من ذات وانما  
 يجمع من ان يطيل فيها الملك حتى يفسد فيها (سكنها) لان حالهم في ارض  
 العرب مع الترام الجزية كالحكم في المقام في دار الاسلام بغير التزام الجزية  
 وهناك لا ينعون من النجاسة وانما ينعون من اطالة المقام فكذلك حالهم في

من أمصار المسلمين وما يمتد من أحداث ككنائس ولا زبائن الكنائس  
 القديمة أيضا إذا وقع الخلل ورعيهم لأن الإمام أو دمه يمين المؤمنين لا يتر - فيها  
 شيئا من الكنائس فكذلك إذا جعلهم ذمة وكان المولى فيه أن سبب استحقاق  
 إظهار أحكام المسلمين في كل وضع في هذا المصير قد قرر حين فتح عنوة وسبب  
 حق المسلمين فيه فبعد ذلك رأى إلى الإمام فراجع إلى النظر للمسلمين لا في  
 إبطال حقهم وفي الأول ما قرر سبب الاستحقاق في تلك الأراضي للمسلمين  
 وأما أئمة الإمام ذلك بالصالح فيتنصر على ما تناوله عقد الصالح (والأرى) أن  
 ماهاض الجزية على جماعتهم والخراج على أراضيهم وهناك لا يلزمهم من المال  
 عن نفوسهم وأراضيهم إلا مقدار ما وقع الصالح عليه (توضيحه) أن هناك  
 بالصالح تقرر حقهم الذي كان باقيا قبله وأما ثبت حق المسلمين بناء على حقهم  
 المقرر وبصير الحق الثابت فيها للمسلمين ما نالهم من أحداث الكنائس والبيع  
 ولا يصير وجبا للاعتراض عليهم فيما تقرر حقهم فيه وما هنا اعتراض حقهم على  
 الحق الثابت فيها للمسلمين باعتبار رأى رآه الإمام في أن عليهم وذلك رأى  
 مقيد بالنظر ففما لا نظرية للمسلمين يعتبر تقدم حق المسلمين (وكان) هذا نظير  
 المستامن في دار يمكن من الرجوع إلى دار الحرب وهؤلاء الذين جعلهم  
 الإمام ذمة لا يمكن الرجوع إلى دار الحرب بحال للمعنى الذي أشرنا إليه  
 (الأنه لا ينبغي للإمام أن يهدم أبنية الكنائس القديمة لهم ولكن يمنعهم من  
 الصلاة فيها ويأمرهم بأن يجعلوها مساكن يسكنونها) لأنهم ملوكهم ولما جعلهم  
 ذمة فقد أظهر الحرمة والمصمة لأملاكهم فلا يجوز له أن يتعرض لشيء من  
 ذلك بالتخريب عليهم ولكن يمنعهم من أن يجتمعوا فيها لتعبد لهم لما فيه من  
 إظهار الشرك في موضع ثبت حق المسلمين في إظهار أحكام الإسلام فيه

نافذ ومن اصحابنا من يقول نازيل هذا في اناه يشرب فيه الخمر على وجه لا يمكن  
الاتباع به بطريق آخر فانه اذا كان بهذه الصفة يجوز افساده على ما روي  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكسر الدنان وشق الزقاق - والاصح  
هو الاول فانه اذا كان بهذه الصفة كان الامام وغير الامام في هذا سواء كما  
في ارافة الخمر وانما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك تحقيرا  
للزجر عن العادة المألوفة فكذلك هاهنا ان رأى الامام ان يامر به على تحقيق  
معنى الزجر كان ذلك منه حكما نافذا

(فان اخذ الزق والدابة التي كان عليها ذلك الشراب فباع ذلك كله فبيعه باطل)  
لانه باع مال الغير بغير اذن صاحبه والامام في هذا يغيره من الناس في انه  
لا ولاية له في بيع المال على مالكه من غير حق محتق عليه \*  
(وان كان الذي ادله ذميا فان كان جاهلا برده عليه متاعه وتقدم اليه في ذلك  
فان خبره بانه ان عاديه) لان هذا مما قد يشبه عليهم والجهل في مثله عذر مانع  
من التاديب \*

(فن عاد بعد ما تقدم اليه او كان عالما في الابتداء ان هذا لا ينبغي له لم ينفع للامام  
ان يريق خمره ولا يذبح خنزيره) لان ذلك ماله تقوم في حقه وقد بينا  
ان التاديب ليس باتلاف المال ولكنه يودبه على ذلك بالضرب والجس \*  
(وان اتلف انسان شيئا من ذلك عليه ضمن قيمته الا ان يري الامام ان  
يفعل ذلك به على وجه المقوبة) والحاصل ان حقهم في الخمر والخنزير هاهنا  
تحقق المسامحة في الاواني فان كل واحد منهما مال متقوم لصاحبه كما بيناه  
(ولو مر ذمي بخمر له في سفينة في مثل دجلة والفرات فربها في وسط بغداد  
او واسط او المدائن لم يمنع من ذلك لان هذا الطريق الاعظم لا بد له من

ارض العرب حتى اذا اراد رجل من اهل الذمة ان ينزل ارض العرب مثل  
المدينة ومكة والطائف واربعة وراعي القرى فانه يمنع من ذلك لان هذا  
كله من ارض العرب وقد بينا ان ارض العرب من عذيب الى مكة طولا ومن  
عذنا بين الى اقصى حجر باليمن بمهرة عرضاء

(و كل مصر من امصار المسلمين يجمع فيها الجوع فليس ينبغي لمسلم ولا كافران  
يدخل فيها خرا ولا خنزير اظاهر فان فعل ذلك مسلم وقال انما صرت محتازا  
وانما اريد ان اخلل الخمر او قال ليس هذا لي فان كان رجلا ديننا لايتهم على  
ذلك خلى سبيله) لان ظاهر حاله يشهد على صدقه في خبره والبناء على الظاهر  
واجب حتى يتبين خلافه فخصر صا فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال  
(وان كان ممن يتهم تناول ذلك اهرقت خمره وذبح خنزيره فاحرق بالنار)  
لان ظاهر حاله يدل على ان قصده كان ارتكاب الحرام وفعله الذي ظهر  
على قصده ارتكاب الحرام حرام فيمعه من ذلك على سبيل النهي عن المنكر\*  
(وان رأى ان يؤذيه بأسواط ويحبسه حتى تظهر توبته ففعل) لانه صار مستوجب  
التعزير بار تكاب مالا يحل وهو اظهار الخمر والخنزير في مصر المسلمين\*  
(ولا ينبغي له ان يتعرض للاباء بالكسر والتمزيق) لان هذا مال متقوم عند  
المسلمين فلا ينبغي ان يفسده على مالكة اذ التعزير باي لام في البدن لا بافساد في  
المال وقد بينا هذا في باب احراق رجل الغال (وان فعل ذلك انسان ضمن  
قيمة ما فسده) لانه اتلف مالا متقوما يمكن الانتفاع به بوجه حلال\*

(الا ان يكون من رأي الامام ان يفعل ذلك عقوبة لما صنع صاحبه فحينئذ  
لا ضمان عليه فيما صنع ولا على من امر به) لان هذا منه حكم في موضع الاجتهاد  
وقد بينا اختلاف العلماء في احراق رجل الغال وحكم الامام في المجنونات



المعرفة) يعني ان مالا يستطاع الامتناع عنه فهو فهو، ولا ان الله سبحانه في موضع  
يقام فيه شيء من اعلام الاسلام كاليومى الى الاستخفاف بالمسلمين وهو  
غير موجود في وسط الدجلة \*

(الا انه لا يترك ان يرد بها الى شيء من قرى هذه الامصار ظاهر ان في ذلك  
من الاستخفاف بالمسلمين وهذا غير موجود في وسط دجلة بمنزلة الامم  
والطرق التي بها اجمع المسلمين فان فعل شيئاً من ذلك فالحكم في ذلك كما بينا  
وكذلك لو ارادوا المذبذبة في طريق الامصار ولا يمر لهم غير ذلك  
لم يمنعوا منه) لان هذا مالا يستطاع الامتناع عنه (فان كان لهم طريق يأخذون  
فيه غير الامصار منعوا من ذلك) لانه لا حاجة لهم الى ذلك \*

(وان لم يكن لهم طريق سوى ذلك فيسبى الامم ان يبعث منهم اميناً حتى  
يخرجهم من المصير نظراً منهم حتى لا يتعرض لهم احد من المسلمين ونظر امته  
للمسلمين حتى لا يخلو حالهم في معنى ذلك عن معنى الذل او حتى لا يدخلوا  
ذلك بعض مساكين المسلمين من المتهمين بشرب شيء من ذلك \*

(وكل قرية من قرى اهل الذمة اظهر وافيه شيئاً من الفسق مما يصالحوا عليه  
مثل الزنا واثبات الفواحش فانهم يمنعون من ذلك كله) لان هذا ليس بديانة منهم  
ولكنه فسق في الديانة فانهم يعتدوا بالحرمة في ذلك كما يقتضيه المسلمون \*

ثم المسلمون يمنعون من كله في القرى والامصار فكذلك اهل الذمة \*  
(والاصل فيه عقد الربا فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كتب الى اهل نجر ان بان تدعوا الربا او تدعوا الحرب من الله ورسوله  
وكان ذلك لهذا المعنى انه فسق منهم في الديانة فقد ثبت بالنص حرمة  
ذلك في دينهم قال الله تعالى واخذتم الربا وقد سوا عنه وعلى هذا اظهر

نقل الثقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها خبر الواعظ حجة العمل به في باب الدين

انرا عبد الفقهاء وسأل اصحاب الاخبار كيف كان حمل هذه الارض فان  
وجد فيه اثر العمل به لان نقل الثقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل  
بها ولا بد ان لا يمكن اجابته بالشهادة القاطعة لانه لا يرقى احد ممن ادرك ذلك  
الوقت وما جرى الرسم بالشهادة على الشهادة في مثل هذا فيكتفي فيه بما وجد  
من الحجة في ايدي الفقهاء لان الوسخ معتبر في الحجج وهذا يكتفي بشهادة  
النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ولا بد ان هذا من اسرار الدين وخبر الواعظ حجة  
للمعمل به في باب الدين \*

(فان لم يوجد في يد الفقهاء اثر في ذلك او كانت الآثار فيه مختلفة فان الامام  
يجملها ارض صلح ويجعل القول فيها قول اهلها) لانها في ايديهم فهم  
تمسكون فيها بالاصل والمسلمون يريدون الاعتراض عليهم بالبيع  
والهدم فيقولون في ذلك قول الذين يتمسكون بالاصل مع انما هم  
كيف وقدما كدقوهم بما ظهر من الصاح بيننا وبينهم في الحال فان الاصل ان  
الاشتباه متى تمكن فيما مضى يجب المصير الى تحكيم الحال كما في جريان الماء  
في استيجار الرحى (توضيحه) اننا نقينا بثبوت حقهم فيها في الاصل ووقع الشك  
والاعتراض في الادلة المثبتة لحق المسلمين فيها واليقين لا يزول بالشك  
(وعلى هذا لو جاء اثر انهم اهل صلح واثبتهم اخذوا عنوة فان القول فيه قولهم  
ايضا) تمارس الآثار \*

(وهذا خلاف ما اذا شهد شهود على شهادة شهود انهم صالحوا وشهد شهود  
على انهم اخذوا عنوة فانه يعمل بشهادة الفريق الثاني) لان الشهادة حجة قاطعة  
فيرجح بالاثبات والذين شهدوا انهم صالحوا يثبتون على ما كان ولا يثبتون  
شيئا حادنا والفريق الثاني يثبتون ذلك \*

بعد ما صاروا ذمة ثم صار ذلك الموضع مصر امن امصار المسلمين يجمع فيها  
الجمع فليس سبى للمسلمين ان يهدموا شيئا من ذنائبهم احدثوه وما كانوا  
يؤمنون من احداثه يومئذ كان ذلك وكنائسهم القديمة التي وقع الصلح عليها  
سواء فيترك ذلك لهم (ويعلمون من احداث الكنائس بعد ما صار مصر امن  
امصار المسلمين) فان قيل كيف يعمون من اظهار بيع الخمر واخذ الخمر في هذا  
المصر ولا يعمون من الصلوة في الكنيسة القديمة (قلنا) لان بيع الخمر واخذ الخمر  
انشاء تصرف عنهم بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام فاستدامة الكنيسة  
على ما كانت فليس بانشاء التصرف وصلاحهم فيه وان كانت انشاء التصرف  
فبطلب الذمة قد استحقوا ترك التعرض لهم في ذلك فكان صلاحهم فيها منزلة  
شر بهم الخمر واكلهم اخازير \*

(ولو ان مصر امن امصار اهل الذمة صار مصر المسلمين يجمع فيها الجمع فنعوا  
من احداث كنيسة فيه ثم تحول المسلمون عنه فلم يبق فيه منهم الا نفر يسير فبعد  
بيننا انه يعود للحكم فيه على ما كان في الابتداء لا يعمون من احداث الكنائس  
فيه فان بنوا فيه الكنائس ثم بدأ المسلمون فرجعوا الى ذلك المصر لم يهدموا شيئا  
مما احدثوا من الكنائس قبل عود المسلمين اليهم) لانهم حين بنوا ما كانوا يؤمنون  
منه فكان هذا وما بنوه قبل ان يتخذ المسلمون ذلك الموضع مصر لهم سواء \*  
وان كان ذلك الموضع اخذ عنوة فقد بينا لهم يعمون من الصلوة فيها كما  
يؤمنون من ذلك في الكنائس القديمة (فان كانت لهم كنيسة قديمة في مصر من  
امصار المسلمين فاراد المسلمون منهم من الصلوة فيها قالوا نحن قوم من اهل  
الذمة صالحنا على بلادنا وقال المسلمون بل اخذنا بلادكم عنوة ثم جعلت ذمة  
وهو امر قد تطاول فلم يدرك كيف كان فان الامام ينظر في ذلك هل يجد فيه

فيها قوم من المسلمين اسراء او مستامين او لم يكونوا والاولى لهم اذا كانوا  
 يتمكنون من الظفر بهم وجه آخر ان لا يقدموا على التفريق والتحريق لان  
 في ذلك اتلاف من فهم من المسلمين ان كانوا وان لم يكونوا ففي ذلك اتلاف  
 اطفالهم ونساءهم وذلك حرام شرعاً فلا يجوز المصير اليه الا عند  
 تحقق الضرورة والضرورة فيه ان لا يكون لهم طريق آخر يتمكنون من الظفر بهم  
 بذلك الطريق او يلحقهم في الطريق الآخر حرج عظيم وموتة شديدة  
 حينئذ فمع هذه المتبوءة بباح لهم الحريق ومن ضرورة بقاء مطلقاً  
 مع العلم بالحال ان لا يازمهم دية ولا كفارة لان وجوب ذلك باعتبار قتل محظور  
 وهذا قتال مأمور به فلا يكون موجبا دية ولا كفارة \*

(والسفينه في ذاك كله بمنزلة الحصن في جميع ما ذكرنا وكذلك ان تترسوا  
 باطفال المسلمين او مسهم وفي الوجره كلها ينبغي لهم ان يقصدوا اغلغهم  
 المشركين من المقاتلين دون غيرهم) لانهم لو قدروا على التعرض عن اصابة  
 الاطفال فعلا كان عليهم التعرض عن ذلك فاذا عجزوا عن ذلك وقدروا على  
 الحرز قصدوا كان عليهم ذلك عملاً بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقد بينا  
 فيما سبق ما يتعلق به الدية والكفارة من هذا النوع من الفعل بان يتحقق  
 صفة الخطاء \*

(فان اختلف الراي وولى المقتول بالرمية من المسلمين فقال الولي قصده بعد  
 ما علمت انه مكره من جهتهم في الوقوف في الصف وقال الراي انما مدت  
 المشركين بالرمي فالقول فيه قول الراي مع يمينه) لان الرمي الى صف المشركين  
 مباح له وذلك غير موجب الضمان عليه باعتبار الاصل فيجب التمسك بذلك  
 الاصل حتى يقوم الدليل بخلافه \*



قائلين له (الآرى) ان من وجد لقيطا فرفعه ثم وضعه في مكانه لم يكن عليه في ذلك شيء ولو رعى فتلف كان ضامنا بدل نفسه فبهذا بين الفرق بين الوضع والترك في موضع يعلم انه يهلك فيه.

(وكذلك ان كانوا يتقدرون على حمل الصبي ولا يتقدرون على حمل امه فلا بأس بان يحملوه ويتركوها اذا كانوا يطعمون في اخر اجبه صحيحان كانوا يتقدرون على غداء يغذونه به اذا فرقوا بينه وبين امه فان كانوا لا يتقدرون على ذلك ولكنهم يتقنون بانه يموت في ايديهم اذا حملوه دون امه فالاولى ان يتركوه مع امه) لان هذا تفريق غير مفيد ولا ينهم اذا تركوه مع امه لا يكون هلاك الولد مضافا الى فعلهم تسيييا ولا مباشرة واذا حملوه دون امه كان هلاك الولد مضافا الى فعلهم تسيييا من حيث التفريق بينه وبين ما يتغذى به من لبن امه \* (وان كانوا يتقدرون على حمل احدهما ايهما شاءوا فينبغي ان يحملوا ما يكون منفعتهم فيه اكثر) لان باعتبار المنفعة يباح اصل الحمل في احدهما دون الآخر فزيادة المعنى في المنفعة يقع الترجيح ايضا \*

(وان كانت المنفعة واحدة فان لم يطعموا في ان يعيش الصبي اذا فصل من امه فينبغي ان يحملوا الام دون الصبي) لانه لا منفعة في حمل الصبي الآن \*

(وان كانوا طعموا ان يعيش الصبي معهم بما يغذونه به فالاولى ان يحمل الصبي ويتركوا الام) لان خوف الضياع والجزع من الاحسان لنفسه في حق الصبي اظهر \* ولان الام كافرة مخاطبة فلا متاع من الاحسان اليها عند اصرارها على الكفر يكون اولى من الامتناع من الاحسان الى الرضيع \*

(وان قدروا على حملها فاست احب لهم ان يتركوا واحدا منها لما فيه من ترك ايصال المنفعة الى المسلمين مع التمكن من ذلك لما فيه من التفريق بين الوالدة

(ثم الولي يدعى على الرأي سبب وجوب الضمان وهو تعمده اياه بالرأي مع العلم بالحال وهو مكر فكان القول قول المذكر مع يمينه) ولان الظاهر شاهد لا رأي والنسب لا يعتمد الرأي الى المسلم (ومطلق فعل المسلم محمول على ما يحل شرعا) لان دينه وعقله يحمله على ذلك ويمنه عن ارتكاب ما لا يحل فلهذا جعلنا القول قول الرأي في ذلك (الا انه بخلافه لان الولي يدعى عليه ما لو اقر به الزمه فاذا انكر استخلف لرجاء نكوله) \*

(فاذا شبي المسلمون المرأة مع ولدها الصغير فلم يقدروا على حملها فقد بينا انه لا يحل لهم ان يقتلوهما) لان قتل النساء والولدان حرام بالنص (ولكن يتركوهما في مضية) لان في تركهما في مضية امتناع من الاحسان اليهما بالنقل الى موضع الامن والا متناع من الاحسان لا يكون اساءة \*

(واذا كان معهما اب الصبي فلا بأس بان يقتلوه) لانه اسير مباح الدم (ولو امتنع قتله لما فيه من ضياعها لا متنع قتال المشركين اصلا) لانه لا يقتل احد منهم في الحرب الا وفيه توهم ضياع عياله \*

(فان قدروا على ان يحملوا المرأة دون الصبي وعلمو ان الصبي يموت اذا فرقوا بينهما او كان ذلك اكبر ظنهم فلا بأس بان يفعلوا ذلك) لانهم لو تركوها كانت فيه ضياع الصبي ايضا \* ولان تضییع احدهما دون الآخر فهو خير من تضییعهما ولا يحمون المرأة دون الصبي يقصدون منفعة انفسهم في استرقاقها وذلك حق مستحق للمسلمين \*

(ولا بأس بالنفريق بين الوالدة وولدها بسبب حق مستحق الا انه ينبغي لهم ان لا يرموا بالصبي عن خيو لهم رما ولكن يضموه على الارض وضعا) لانهم اذا رموا به كان هالكا فعلهم وذلك بمنزلة القتل منهم له واذا ضموه لم يكونوا

خبو لهم ولا يعتمدوا قتله) لان امر انفسهم اعم والتحرر عن وقوعهم في ايدي  
المشركين واجب عليهم بحسب الامكان فكان حالهم الآن فيما ابتلوا به كحال  
نرس المشركين بالاطفال وقد بينا ان هناك لا بأس بالرمي اليهم بشرط ان  
لا يعتمدوا قتل الصبيان فها هنا ايضا لا بأس برمي الصبيان عن دوابهم اذا عجزوا  
عن حملهم وعن وضعهم على الارض (فان قتلهم برميهم لهم ولا شيء عليهم من  
الكفارة ولا اثم ان شاء الله تعالى) لانهم فعلوا ما امروا به ولكنهم قتلوا بالاستثناء  
ها هنا هذا ليس في معنى التترس من كل وجه فذلك لم يصل منهم فعل بالاطفال  
قبل ان تترس بهم المشركون وفي هذا الموضع قد يصل منهم فعل بالاطفال  
قبل ان يبتلوا برميهم وهو حملهم ونقلهم من موضع الى موضع ناسدا قيد  
الجواب بالاستثناء \*

(وكذلك ان كانوا في سفينة ومهم فيها اطفال من اطفال المشركين فانتهوا  
الى مكان من البحر اكبر الظن منهم ان لم يطرحوهم في الماء غرقت السفينة ومن  
فيها فلا بأس بان يطرحوهم ولا يعتمدوا بذلك قتلهم) لانه تعين عليهم هذا  
الوجه لنجاتهم بما ابتلوا به فكانوا في سعة من الاقدام عليه \*

(ولو كان معهم اطفال من اطفال المسلمين في الفصلين والمسئلة محالها فليس معنى  
لهم ان يطرحوهم ولا ان يرموا بهم) لان حرمة اطفال المسلمين كحرمة  
الكبار منهم \*

وقد بينا ان المسلم لا يحل له ان يقي روحه بروح من هو مثله في الحرمة كجاء  
اكره بوعيد القتل على ان يقتل مسلما ولا بهم يتمجلون في هذا على قتل المسلمين  
والمسلمات ولا رخصة في ذلك لمن يخاف الهلاك على نفسه (لا ترى) انه لو  
ابتلى بمخمصة لم يحل له ان يتناول احدا من اطفال المسلمين لدفع الهلاك عن

وولدها\* وقال صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة) ولائهم قتلوهما الى هذا المكان وفي ترك احدهما في هذا المكان يضيع له فلا يجوز الاقدام عليه الا عند العجز عن حملها (وبه فارق ما لو وجدوهما في هذا الموضع فان هناك لا بأس بان ياخذوا احدهما ايها شاذا) لائهم ما قتلوهما الى هذا الموضع ولهم ان يتركوهما في هذا الموضع مع القدرة على حماهما فيكون لهم ايضا ان يتركوا احدهما وياخذوا الآخر لانه تفريق بحق \*

(وهذا اذا طعموا ان يعيش الصبي في ايديهم بما يغذونه به اذا اخذوه فاذا لم يطعموا في ذلك فلا ينبغي لهم الا ان ياخذوهما ان قدروا على ذلك او يتركوهما) لان في اخذ الصبي وحده تفريق غير مفيد (وان لم بقدروا على احدهما فلا ياخذوا الام) لان فيه منفعة لهم \*

(ولا بأس بان ياخذوها وان كان اكبر الراي منهم ان الصبي يموت) لائهم ياخذ الام بقصدون تحصيل المنفعة لهم واخذها ليس يقتل منهم للصبي بعينه (وكذلك لو وجدوا مع الصبي اباه فلا بأس بان قتلوه او يأسروه وان كانوا يعلمون ان الصبي يموت بعده) لان هذا ليس بتعرض منهم للصبي بشيء \*

(وكذلك ان كان مع الصبي والداه فلا بأس بان يوضع الصبي ناحية ويؤخذ ابواه فيوسران) ﴿الآثر﴾ انه لا بأس بتحريق حصونهم وتفريقها وان كان فيه هلاك الاطفال ولان يجوز قتل المشرك واسره وان كان فيه هلاك الصغير كان اولي الا انه ينبغي لهم ان لا يرموا بالصبي ولكنهم يضعونه في موضع من الارض ان تمكنوا من ذلك (فان لم يتمكنوا بان كان المشركون في اثرهم فخافوا ان ينزلوا فيضموه على الارض ان يلحقهم المشركون فلا بأس بان يرموا به عن

رخصة والنمساك بالعزيزة خير من الترخص بالرخصة \*

(وان كان اكبر الراى منهم انهم يتقون على المشركين حتى ياخذوا منهم الاطفال لم يسلمهم تركهم) لان الدفع عن اطفال المسلمين بحسب الامكان هو العزيمة وعد النفي العام يفرض الخروج للقتال على كل من يقدر عليه عنا للدفع عن اطفال المسلمين فكذلك في هذا الموضع والحاصل انهم اذا كانوا يطعمون في ان ينجوا مع اطفال المسلمين اذا قاتلوا لم يسلمهم الا ذلك وان كانوا لا يطعمون في ذلك فينبذ تركهم في البداية بانفسهم في اكتساب سبب النجاة عملا بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول \* وعلى هذا لو ابتلوا بهذه الحادثة في اطفال من المشركين حملوهم بدون الآباء والامهات حتى اخرجوه الى دار الاسلام ثم ادر كم المشركون لان هؤلاء الاطفال صاروا مسلمين باعتبار دار الاسلام حين لم يكن معهم فيها احد من آبائهم وامهاتهم (والا ترى) ان من مات منهم يصلى عليه فكانوا بمنزلة اطفال المسلمين في ذلك \*

(ولو كان اكبر الراى من المسلمين انهم ان رموا بهم لم يهلكوا ولكن المشركين ياخذونهم فيردونهم الى بلادهم فلا بأس بان يطرحوهم اذ لم يكن بهم قوة على اوتك المشركين) لانه ليس في هذا هلاك ولا قتل للاطفال وانما المنوع منه ان يحمل روح من هو مثله في الحرمة وقاية لروحه \*

(وكذلك لو كان معهم اطفال المسلمين او نساء مسلمات تخافوا ان لم يطرحوهم ان يلحقهم المشركون فيقتلوهم ولم يكن لهم قوة على المشركين فلا بأس بان يطرحوهم اذ علموا ان المشركين ياخذونهم ولا يقتلونهم) لانه ليس في هذا قتل ولا هلاك \*

نفسه (ولو كان معهم في سفينة قوم من اهل الذمة او من اهل الحرب مستامنين  
فهم في ذلك كالمستامين لا يسعهم ان يطرحوهم في الماء وان خافوا على انفسهم)  
لانهم آمنون فيهم بسبب الذمة او الامان فكانوا كالأمنين بسبب الامان  
(وحقيقة المني) في الفرق بين هؤلاء وبين اطفال اهل الحرب انهم منعوا من  
قتل هؤلاء لوجود عاصم منهم (والأمر لا يسترقونهم كما لا يقتلونهم  
وفي حق الاطفال المنع من القتل ليس بعاصم فيه بل لانعدام العلة الموجبة  
للقتل وهي المحاربة ولهذا جاز استرقاقهم مع ان في الاسترقاق اتلافاً من  
طريق الحكم فلضمان حالهم قلنا عند تحقق الضرورة يرخص له في ان يجعلهم  
وقاية لنفسه

(وعلى هذا لو هدد ملكهم اسير من المسلمين بان يقتل صبياً منهم او امرأة وقال  
ان لم تقتله تقتلناك كان في سعة من ان يقتله) وفي سعة من ان يمنع منه حتى يقتل  
في دار الحرب ولا يثبت من ذلك من الترخص له اذا اكره على قتل مسلم او ذمي  
(ولو ان جريدة خيل من المسلمين اصابوا في دار الحرب اطفالاً من اطفال  
المسلمين فحاربوهم على خيولهم ثم لحقهم العدو فانه لا يسعهم ان يرموا بالاطفال  
ولكن اما ان عوتوا عن آخرهم او يلقبوا والاطفال للمساواة بينهم في الحرمة  
والعصمة وهذه المساواة انما تتحقق بعدما اخذوهم والتزموا حملهم الى دار الاسلام  
وان كانوا لم ياخذوهم بعد وخافوا ان ياخذوهم ان يجوزوا عن حملهم وان  
يدرهم للمشركون فلا بأس بان يتركوهم لان في هذا منهم ترك الاحسان  
الى الاطفال لا الاساءة اليهم ولا منهم بمنعون من التزام مالا يقدر  
على الوفاءه اذا التزموه فان قتلوا عتقهم حتى يقتلوا او يظفروا بالعدو فيخرجوهم  
فذلك افضل لان الدفع عن اطفال المسلمين عزيمة وترك ذلك عند الضرورة

أبواب فتدقدهم بان شرحه والله الموفق

### باب

ما يحل له لغيره ان يدخلوه دار الحرب من التجارات

(وقد ساء ان لا يستحب للمسلمين ان يدخلوا دار الحرب شيئا مما فيه منفعة  
لدار الحرب) لان ذلك يقويهم على عبادة غير الله تعالى (فان ادخلوا ذلك  
دارهم يفسد اماكن الكراخ والسلاح ومعنى الكراخ الخيل والبغال والحمير  
والا لوالدواب التي يحمل عليها التمتع ركني سلاحها يكون معد للقتال به  
وما يكون من جسم الحديد ذات تقويهم على قتالهم المسلمين وقدمنا  
بدفع قتالهم فمن ضرورة ذلك كراهة الاشتغال بما يقويهم على القتال وما سمي  
من الدواب يحمل متاعهم ويقويهم على الحرب والقتال لانها تقاتل  
بها ويقال عنها ويحمل اتقاهم ويستوى في ذلك الصغير والكبير) لان الصغير  
يكبر فمعمل ويقاتل عليه فان كان شيء من الدواب لا يصح لذلك ولا يلحق  
ايضا وانما يشتر وبه بلا كل خاصة فلا بأس بادخاله بلادهم بمنزلة سائر الاطعمة  
(والسبي من النساء والرجال والصبيان لا ينبغي ان يدخل شيء منه من  
دار الحرب ان كان صغيرا طفلا او شيخا عايا سراة كانت عندهم ممة  
او لم يكن) لانهم صاروا من اهل دار الاسلام فلا ينبغي ان يدخلوا دار الحرب  
ليأعواهم بعدما صاروا من اهل دارهم

(واجتناس السلاح ما صغر منه وما كبر حتى لا يبرقوا المسكة في كراهة الحمل  
اليهم سواء) لان التقوى بهم على قتال المسلمين يحصل (والحديد كذلك) لانه  
اصل ما يتخذ منه الاسلحة (والحرير والديباغ كذلك) لانه يصنع منه الرايات  
(والسلاح والقز الذي هو غير معموله كذلك) لانه يتخذ منه الخفقات

﴿الآثر﴾ أهم لو حاصروا حصنا من حصون المسلمين فيه النساء والأطفال ولم يكن للمسلمين قوة على قتال أهل الحرب كانوا في سعة من الأرض منهم وبين الحصن) لأنه ليس في فعلهم اتلاف النساء والأطفال من المسلمين (وإن كانوا يقدرون على قتالهم أو كانت أكبر الرأي على أنهم يتصدون منهم فليس بسوءهم أن يدعوهم) لأن أكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف على حذره كاليقين والدفع عن درارى المسلمين فرض عين على كل مسلم عند تمكنه \*

(و) كانوا في سفينة فحافوا أن يرموا بالنساء والصبيان في الماء أن يأخذ المشركون من في السفينة لم يحمل لهم أن يرموا بهم في الماء) لأن أكبر الرأي في الماء أنه مهلك فكان في هذا اتلاف الدرارى ولا رخصة للمسلمين في ذلك لتحصيل النجاة لأنفسهم بخلاف الأول فالرأي بهم عن الخيول هناك غير متاف لهم عابدا حتى أن في السفينة إذا كان أكبر الرأي منهم عند الرمي بالنساء والصبيان أنهم لا يذكرون ولكن يأخذهم المشركون فلا بأس بأن يفعلوا ذلك إذا كان أكبر الرأي منهم أن يهلكوا جميعا أن يفعلوا ذلك (ولو أخذت السرية أطفالا من المشركين في دار الحرب فجزوا عن حملهم ومسروا بحصن من حصونهم فسألوهم أن يدفعوهم إليهم حتى يقوموا بثربتهم فليس على المسلمين ذلك ولكنهم يضمونهم وضما فإن شاء أولئك نزلوا فأخذوهم وإن شاؤا تركوهم) لأن الدفع إليهم للتربية من باب الإحسان وقدينا أن ذلك ليس بواجب على المسلمين في أطفال المشركين إنما عليهم الامتناع من الأساءة ووضعهم أيهم على الأرض ليس من الأساءة في شيء فلهذا كان الرأي إليهم أن شاؤا وضوهم على الأرض وإن شاؤا أسلموهم إليهم \* وما بعد هذا إلى آخر

وكانت اعمه زنا. كان يجمع من ريشه. اب ايضا وان كانت اما يدخل لصيد  
فلا بأس برغائه. والعم التي جمع اليهم (كل) لانه انما يصطاد بها  
ب. كل و. يكي اهر قد الصتور كمت

وا. احر من المصايب اذا اراد ان يدخل اهرها ما على مرسده به ملاح وهو  
ايريد به مسموم. يجمع من ذلك) لازم. سائر محتاج الى ان يستصحب هذه  
الاشياء للمهمة مع هذا ليعرف مدتها ما في دار الحرب كالا كوت ثموعا  
به في دار الاسلام

(وكن هدا. كان يعلم ان اهل الحرب. ما يجرى في. ثم وكذا سائر  
الدواب لانه يحتاج الى ان يحمل عليها البر وغيره ما يريد تجارته به راكن ان  
انه على شيء من ذلك يستعطف بالله ما يد حله للبيع ولا يبيعه في دار الحرب  
حتى يخرج الامر سرورة وحلف على ذلك وقد انفت هذه المهمة يمينه  
مرتب. ساحة دار الحرب و. بنى. مختلف. يرك. يدخل دار الحرب شيئا  
من ذلك وكذا اذ اراد حمل الامتعة اليهم في البحر في السفينة لان السفينة  
مركب يجمعون بها على حمل الامال وقد يستعملونها لاقبال فستحلف بالله  
ما يريد به. ولا يبيعهما حتى يخرجها الا من ضرورة

(وان. ح. معه عازما. ملاحين خدمته لم يجمع من ذلك. جاء اليه فاما يمنع من  
ذلك ما يريد التجارة فيه فانهم اسحلف فاما الذي اراد الدخول اليهم  
بامان فانه يمنع من ان يدخل فرسامه وبرذره وسلاحه لان الظاهر من  
حاله انه يدخل ذلك اليهم للبيع فبخلاف الملم فان دينه هناك معه من ذلك  
وهاهنا دينه لا عنده من ذلك بل بحمله عليه الا ان يكون معروفا بمداوتهم  
مأمونا على ذلك فله حينئذ كمال المسلم ولا يمنع من ان يدخل تجارته على

(فان كان  
لا يتقرب  
(واحد  
هناك  
الغاب عليه  
لان الحية  
(فان ادخل  
والحس  
جاهل  
فيه الا  
حسيند  
العاب  
(فان كان  
شبهى  
لا يستعمل  
(فان كان  
لان المعبر  
(والقاص  
لان الغالب  
(ولا يحل  
يدخل

(امتعة التجارة لان ذلك لا يتحقق فيه الضرورة ايضا انما يتحقق الضرورة في دابته التي ركبها خاصة لانه يضيع ان لم يركب فامتعة التجارة فهو يمكن من ان يحمل فيه على دابته مع نفسه ما لا حمل له ولا مؤنة والمقصود من الاذن له في الدخول اليهم ما يخرجهم ليتنفع المسلمون لا ما يدخلهم ما يتنفع به اهل الحرب \* (وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها كونه فيها متاعه) لان ذلك لا دله منه \*

(فان اراد ادخال اخرى مع من ذلك) لانه لا يتحقق الضرورة فيها وهو اذا كاله اسلحان \* وفي القياس يمنع من جميع ذلك لما فيها من فوة اهل الحرب على قتال المسلمين (ولا رخصة فيه شرعا ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او كافرا) لان الضرورة لا تتحقق فيه وانما اراد به معنى التجميل والترفيه ولا مانع في حق من هو من اهل دار الاسلام اطهر من المنع في القوس والسلاح \*

(ولو دخل الحربي الى ابله وادخله كراخ او سلاح ورقيق لم يمنع من ان يرجع به جاءه لانا اعطيناه الامان على نفسه وماله فكما لا يمنع من الرجوع الى دار الحرب لوفاء بالامان فكذلك لا يمنع من ان يرجع بما جاءه فان آلة القتال لا يكون اقوى من المقسات \* فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراخا او سلاحا او رقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او اشترى مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب ولكنه يجبر على بيعه) لانه ما يستحق بالامان ادخال هذا الدين مع نفسه دار الحرب وما كان له من الحق في العين الاول فقد سقط حين اخرجه من ملكه تبعا بالدار فكان هذا \*

(ومالو ادخل الدراهم دارنا واشترى بها هذه الاشياء سواء وكذلك لو اشترى

البغال والحبر والعجلة (و من) الذين انما امر ان لا يشركوا اليهم مفريتهم على المسلمين (الحاجة) كما يحتاج اليه في ما يدخل يحتاج اليه في الاخراج لمكان بهمن السلع (بجلاء السلاح والفرس والتماهر) ما انه يدخله لتجارة لا الحاجة (لا) بمعنى في تحصيل حاجة عن ذلك ويستطاع ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والتماهر (التي) التي لا يشرك اليهم حتى يخرجهم الامن ضرورة (الان) يجب على المسلمين الاخذ بالحياط في هذا الباب على اقصى الوجوه التي يتصور حاله

(والحرى المسان في دارنا اذا اراد الرجوع الى دار الحرب شيء مما ذكرنا  
فانه يسمع من ذلك لانه من اهل تلك الدار وانما يسميهم فيكون عاربا  
للمسلمين كغيره فهو مقبولى ما مدحه من ذلك على قتال المسلمين فلماذا يمنع  
من جميع ذلك ؟

(الان يكون مكرا يسمنا اودوا بان مسلم اودمي حيثند حال المسكاري في ادخال ذلك دار الرب لمنفعة الحربى كماله في ادخال ذلك لمنفعة نفسه والظاهر من حاله انه قصد تحصيل الكراء نفسه وانه يرجع بما يدخل به فلها لا يمنع منه \* واذا كان اهل الحرب اذا دخل عليهم التجار بشي من ذلك لم يدعوه يخرج به واكرمهم يعطونه عنه فانه يمنع المسلم والذي من ادخال الخيل والسلاح والريق البهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعر اليهم لان هدا مما لا بدله منه ففدلا تقوى على المشى ولا يمكنه ان يحمل الامتعة على عاتقه وحال تحقق الضرورة مستثنى من الحظر ولا يتحقق مثل هذه الضرورة في الخيل والسلاح) لان المقصود يحصل بدونه وانما يتفق به معنى التجميل والترفيه او زيادة الاحتياط (فمنع من ادخال دواب يحمل عليها

المنفعة من ان يرجع الى داره وان كان خيرا اما ادخله منع من ذلك) لانه  
 لا يجوز له ان يدخله الجنس مع نفسه اني دونه وانما يمنع المين اذا كان منعها  
 من ان يدخله في داره وفيما بقي من هـ، الجنس بين ما جاء به او مثله  
 سره وكرهه في الضرر على المسلمين اما اذا كان خيرا منها فهو يريد به زيادة  
 الاضرار بمسلمين فهو ممنوع من ذلك فلا بد من ان يثبت حق المنع باعتبار  
 هذه الزيادة ونفى لا تنص عن الاصل فثبت المنع في الكل بمنزلة الموهوب  
 اذا زاد بزيادة متصلة فانه لا يرجع لراغب في الاصل كما لا يرجع في الزيادة  
 اذا صار ممنوعا من الرجوع به الى دار الحرب كان محبرا على بهه \*

(وان استبدل بهامثلة ثم تقايل البيع فله ان يعود بمارجم اليه الى داره) لانه سلاحه  
 منه ولانه مثل الاول الذي اخرجه بالا قالة من ملكه \*

وان استبدل به خير امنه او شر امنه ثم تقايل البيع فيه لم يكن له ان يخرج به الى  
 داره في اوجهين اما اذا كان استبدل خيرا امنه فلان الاقالة كالبيع المبتدأ في حق  
 غير المتعاقدين فيجوز في حق الشرع كانه اشترى هذا السلاح ابتداء \*

او من الاقالة قد سقطت حقه بالتحرف الاول وصار ممنوعا من ادخال ما حصل  
 له من الحرب، فلا يعود حقه بالا قالة (وان كان ما استبدل به شر امنه فله الاقالة  
 في حق المشرع كايبيع المبتدأ وقد استبدل في هذه الاقالة بسلاحه الردي  
 سلاحا جيدا فلا يمكن من ادخاله دار الحرب وحكم الاستبدال بالكراميل  
 حكم الاستبدال بالساحة في مراعاة الجنس والاختلاف في جميع ما ذكرنا  
 فما اذا استبدل بحماره اتانا ونفرسه الذكر فساكن منع من ادخاله دار الحرب  
 وان كان دون ما ادخله في القيمة) لان في هذا منفعة النسل وليس في الذي  
 اعطاه منفعة النسل وربما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه

شبه ما راعه فيه ما واصل ان يشاء في المخرج فيه فانه قد قبل القبيح فربما اراد  
 الشريء به خياره ووجه الخيار اشتراط المشرى به لان خروجه من مآلات  
 الحرب دم في هذا الموضع وصار ملكا له سجد ودراسهم حتى بالمصرف  
 فيه فبقط حق الحرب في اعادته الى دار الحرب والدمق ما كان مملوكا له سجد  
 من الاصل فباعتها من الحرب (وان كان الحربى شريفا جاز نفسه بمقتضى البيع  
 بحكم خيوة عنه ان موته به الى داره) لانه مخرج من المالكه بابيع اذ شرط  
 اخذ وذا نفسه بل هو اصدق بالما كونه انصرف فيه فيبقى باعتبار حتى الاعادة  
 نبي عن ابتاعه قبل البيع (ولو كان باعه ما فسد اثم تمت البيع قبل القبيح  
 فكذلك الجواب) لانه لم يخرج من ملكه بل خرج بالبيع الفاسد

(وان كان المشتري بعض ذلك من كان ذلك ثما يملك المشرى المبيع به  
 قبل التبر حتى انه لو اعتقه نفذ عتقه فيه لم يترك الحربى ليرجع به دار الحرب)  
 لان اسام قد ملكه هو عليه وذلك مستطاعة في اعادته الى داره

(وان كان يما لا يملك به بعض القبض كالبيع بالدم والميتة انه ان يهدى الى  
 دار الحرب لبقاء حقه فيه بقاء ما ملكه ولو استبدل الحربى بسيفه فرسا فان ادخله  
 الى دار الحرب فالاصل في هذا الجنس انه متى استبدل بسلاحه سلاحا من  
 غير ذلك الجنس لم يمكن من ان يرجع به الى دار الحرب ولكن يجبر على بيعه  
 سواء كان ما حصله لنفسه خير ام ما اخرجه من ملكه او شر امته) لان هذا الجنس  
 لم يثبت له فيه بمقدار ما ان حق الاعادة الى دار الحرب ولكن يجبر على بيعه \* ولانه  
 قد يكون من الجنس الذى اخرجه مع نفسه في دارهم كثيرا ويعز فيهم الجنس  
 الآخر ولا يوجد وهو يريد ان يحصل ذلك لهم ليقنوا به على قتال المسلمين  
 (فان كان ما استبدل به من جنس ما ادخله فان كان مثل ما ادخله او شر امما

سلاح فتبادلا الرقيق بالسلاح او باع كل واحد منهما متاعه من صاحبه  
 بدراهم لم يمنع كل واحد منهما من ان يدخل دار الحرب بما حصل لنفسه لان  
 المشتري فيما حصل له بهذا التصرف قام مقام البائع وقد كان البائع مملوكا من  
 اعدائه انى دار الحرب فيتمكن المشتري ايضا منه (وان اشترى احدهما  
 من صاحبه متاعه هو ومسلم او مهاد لم يكن للحربي ان يدخل شيئا من  
 ذلك دار الحرب) لان شريكه فيه مسلم ولا يمكنه ادخال حصته دار  
 الحرب حتى يدخل حصته المسلم وقد امتنع ادخال حصته المسلم من  
 ذلك دار الحرب فمن ضروره ان يمتنع الادخال في حصته الحربي  
 ايضا فيجبر على بيع نصيبه من مسلم او ذمي الا ان يكون شيئا من ذلك مما يقسم  
 من سهام او شأب حينئذ يكون للحربي ان يطالب شريكه بالقسمه وبمدا القسمه  
 بدخل نصيبه دار الحرب اما لان القسمه في هذا بمنزلة ما يخص الحربي  
 هو الذي يملكه بالعمد فيدخل دار الحرب كما لو اشتراه وحده او في هذه القسمه  
 معنى المماوضه فكان المسلم مسلم له نصف ما يملك مثله مما اخذه من نصيبه  
 وقد بينا ان مثل هذا الاستبدال لا يمنعه من ادخال ما صار له دار الحرب  
 (وان لم يستقم القسمه بينهما حتى زاد احدهما صاحبه دراهم فان كان المسلم هو الذي  
 اعطى الحربي دراهم لم يمنع من ان يدخل ما صار له من ذلك دار الحرب) لان  
 الحربي بصير بايما بعض نصيبه من شريكه بالدراهم وذلك لا يمنعه من  
 ادخال ما بقي في ملكه دار الحرب (وان كان الحربي هو الذي اعطى الدراهم منع  
 من ذلك) لانه صار مشتريا بعض ما صار للمسلم بما اعطاه من الدراهم ولان  
 الحربي اذا اعطى الدراهم فقد اخذ من السلاح خيرا مما كان له في ملكه بالشراء  
 فكان هذا بمنزلة استبداله مع المسلم سلاحه بسلاح هو خير منه واذا كان اخذ

المنفعة لهم فمع منه كما يمنع عند اختلاف الجنس \*  
 (وان استبدل بعبدة الذكر غلة انثى مثله او دونه لم يمنع من ادخاله دار الحرب)  
 لان هذا املا لا ياقح وليس فيه معنى النسل اصلا \*  
 (وان استبدل بمادياته خلاص من ادخاله دار الحرب) لان ما اخذ مما تلقح وذلك  
 معدوم فيما اعطى \*

(وان استبدل بفرسه برذونا او برذونه فرسا منع من ادخاله دار الحرب) لان في  
 كل واحد منهما نوع منفعة ليست في الآخر فان البرذون الين عطفوا واصر على  
 القتال والفرس اقوى في حالة الطاب والحرب والظاهرا انه ما قصد بهذا  
 الاستبدال تحصيل هذه المنفعة التي لم تكن حاصلة لهم \*

(وان استبدل بفرسه الانثى فرسا انثى دونه في الجري ولكن ثبت منها  
 وارجى للنسل منع من ان يدخلها دارهم) لان فيما اخذ نوع منفعة ليست فيما  
 اعطي فصار الحاصل ان بعد الاستبدال هو مجبر على بيع ما اخذه الا ان يعلم انه  
 مثل ما اعطي في جميع وجوه الانتفاع او دونه فان الاحتياط في هذا الباب  
 واجب وتام الاحتياط فيما قلنا \*

(فاما في الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر او بجنس ماله وعنده مما هو مثل  
 ما عنده او دونه او افضل منه فانه يمنع من ادخاله دار الحرب ويجبر على بيعه)  
 لان ما اخذه من الرقيق فهو من اهل دارنا مسلما كان او ذميا والمستامن ممنوع  
 من استدامة الملك فيمن هو من اهل دارنا على كل حال بخلاف ما سبق من  
 الكراع والسلاح وكونه من اهل دارنا معنى يختص به بنو آدم دون الجمادات  
 ومسائر الحيوانات فلهذا بينا الجواب هناك على اعتبار زيادة المنفعة في المبيع \*  
 (ولو ان مستامين من الروم دخل دارنا بايمان ومع احد هارقيق ومع الآخر

ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك) لان تلك الارض من دار الاسلام والمستامن في دارنا لا يمنع من ان يتجر في دار الاسلام في اي نواحيها شاء \*

(ولو كان احد المستامين فيا من الروم والآخرون الترتك ومع احدهما رقيق ومع الآخر كراع او سلاح فتبادلا واشتري كل واحد منهما متاع صاحبه بدرهم لم يترك واحد منهما ليخرج بما اشتري الى داره) لان كل مشترق مقام بابه فقد بينا ان كل واحد ممنوع من ادخال ذلك في الدار التي منها المشتري بخلاف ما اذا كان من اهل داره اخذه وهذا لا يقصد كل واحد منهما بهذا التصرف ان يقوى اهل داره علينا بما يدخل فيهم من سلاح هو خلاف جنس ما خرج به وفي هذا المعنى لا فرق بين ان تكون مبادلته من اهل دار واحدة وهذا لا يقصد كل واحد منهما مع المسلم والمستامن غير اهل داره \*

(وان كانا تبادلانا كراعا بكراع من صنيده مثله او سلاحا بسلاح من صنيده مثله فلكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره) لان هذه المبادلة لو كانت بينه وبين مسلم لم يمنع من ادخال ما حصل له داره (فكذلك ان كان مع مستامن وان كان احدهما افضل من الآخر فله الذي اخذ احسهما ان يدخل بالذي اخذ دار الحرب وليس للذي اخذ افضلهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ماله كانت هذه المبادلة بين المستامن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الروية وخيار الشرط والعيب هذا بمنزلة ماله كانت هذه المبادلة بينه وبين مسلم في جميع ما ذكرنا بخلاف ما اذا تبادلنا رقيقا برقيقهما سواء او احدهما افضل من الآخر فان هذا لا تجمل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المسلم والمستامن والمعاهد) لان هناك ما يخرج من ملك المسلم والمعاهد كان من اهل دارنا وما يدخل في ملكه يصير من اهل دارنا وهاهنا ما يخرج من ملك احدهما الى ملك

الدرهم فقد اخذ بهذا الاستبدال سلاحه وشر من سلاحه مع اتفاق الجنس فلا يمنع من ان يدخل ذلك داره \*

(والكراع اذا كان مما يقسم بنزلة السلام والنشاب) لانه يجري فيها قسمة الجزء (ولو كان اشترى الحربى مع المسلم من الحربى رقيقاً ثم اقتسم فليس للحربى ان يدخل ما اصابه دار الحرب هاهنا في الوجوه كلها) \* اما على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فلان الرقيق لا يقسم قسمة واحدة وعلى قولهما وان كان يقسم قسمة واحدة قبل القسمة صار كل واحد منهما مشتركاً بينهما نصفين فصار كل واحد منهما ذمياً باعتبار ملك المسلم او المعاهد في نصفه \* وقد بينا ان الحربى لا يمكن من ادخال احد ممن هو من اهل دارنا دار الحرب \*

قال (ولو ان حربياً من الروم دخل الينا بكراع او سلاح او رقيق فاراد ان يدخل ذلك ارض الترك او الديلم او غيرهم من اعداء المسلمين ليس له منهم منع من ذلك) لانه فيما يدخل دارهم من ذلك بنزلة مسلم او ذمي يريد ادخال شيئ من ذلك دارهم وقد بينا انه ممنوع من ذلك (والحربى كذلك) \*

(وهذا لانه بمقد الامان استحق التمكن من اعادة ذلك الى داره ان شاء ففي هذا الحى الواحد هو يفارق المسلم والمعاهد) فاما في ادخال ذلك دار اخرى فليس مما استحقه بمقد الامان فيكون هو في ذلك كالمسلم او المعاهد ولانه اذا ادخل ذلك دار اخرى فاما يريد ان يحدث لهم بذلك قوة على قتالنا فيمنع منه وينعدم هذا المعنى فيما اذا عاد به الى داره \*

(وكذلك لو اراد ان يدخل ذلك الى دار حربهم هو اذ عين للمسلمين) لانهم في حكم المحاربين وان تركوا القتال بسبب المواجهة الى مدة (الترى) انه لو اراد مسلم ادخال شيئ من ذلك اليهم منع (وان اراد ان يدخل ذلك ارضنا اهلها

حيث وجدتهم في المفاداة ترك القبل الذي هو فرض ولا يجوز ترك  
الفرض مع التمكن من اقامته محال.

(فوضيحه ان لاسر اعداء وامتورين في ايديا فكانوا من اهل دارنا فتكون  
المفاداة لهم بمنزلة المفاداة لاهل الذمة وذلك لا يجوز اذا لم يرض  
به اهل الذمة وائس في الامتناع من هذه المفاداة اكثر من الخوف على  
اسر اهل الاسلام ولا بد له لا يجوز ترك قتل المشركين ولا يجوز اعدامهم  
ليصروا حرا بالان) (والا ترى) انه يفرض الجهاد على المسلمين ليتوصلوا به الى  
قتل المشتركين وان كان فيه معنى الخوف على نفوس المسلمين واموالهم.

(قال اسلم الاسراء قبل ان يفادى بهم فانه لا يجوز المفاداة بهم بمذالك)  
لانهم صاروا كثيرهم من اهل الاسلام فلا يجوز تمريرهم للفتنة بطريق المفاداة  
(وكذلك العبيدان من المشركين اذا سبوا وكان معهم الآباء والامهات) لانهم  
تبع الابوين فلا يصيرون مسلمين وان حصلوا في دارنا (فاما اذا سبي الصبي  
وحده واخرج الى دار الاسلام فانه لا يجوز المفاداة به بمذالك) لانه صار  
محكوما له بالاسلام تبعاً للدار.

(وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل او بيعت  
الغنم فقتل الصبي محكوما له بالاسلام تبعاً لمن تعين ملكه فيه بالقسمة  
او اشرأ في دار الحرب حتى اذامات يصلي عليه \* وفي هذا بيان انه اذا  
كان بالغاً يجوز المفاداة به بعد القسمة والبيع) وهو قول محمد رحمه الله تعالى  
واما عند ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك لان حكم صيرورته من  
اهل دارنا قد استقر بالقسمة والبيع حين تعين الملك فيه للمسلم فكان بمنزلة الذي  
في هذه الحالة لا يجوز المفاداة به ومحمد رحمه الله تعالى يقول المعنى الذي لاجله

الآخر لم يكن من أهل داره عند تحقق المساواة لا يخرج كل واحد منهما من  
أن يدخل داره مصارفيه وإن كان أحدهما ينزل من الآخر لم يمنع الذي أخذ  
أحدهما من أن يخرج به إلى داره ومنه الذي أخذ أفضلهما من ذلك لاجل  
الزيادة المتمكنة فيما صار له .

(ولو كانت اذلا عبدا بامه لم يكن اكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره) لان اختلاف الذكورة والانوثة في بني آدم اختلاف جنس واحد وخذ الواه نرى شخصا على انه عبد فاذا هي امه كان البيع باطلا ولان في كل نوع منها نوع منفعة غير منفعة صاحبه فالجارية تضرب للنسل والعلامة تطالب للتمثال فلهذا منع كل واحد منهما من ان يدخل داره ما حصل له بهذا التصرف والله تعالى اعلم





(من القداء)

(قال ولا بأس بأن يفادى أسراء المسلمين بأسراء المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء) وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعنه في رواية أخرى أنه قال ولا يجوز مفاداة الأسير بالأسير ووجه ظاهر الرواية أن تخلص أسراء المسلمين من أيدي للمشركين واجب ولا يتوصل إلى ذلك إلا بطريق المفاداة وليس في هذا أكبر من ترك القتل لأسراء المشركين وذلك جائز لمنفعة المسلمين (الآثرى) أن للإمام أن يسترقهم والمنفعة في تخلص أسارى المسلمين من أيديهم أظهر وأيد ما قلنا حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني عقيل ووجه الرواية الأخرى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قوله تعالى فاقتلوا المشركين

卷之五



موراد من قوله  
 ان من ابدى شركي سره في الدنيا  
 في الدنيا

في الدنيا (في مصادقه) ان الله دينه في الدنيا  
 بالتسمة وانعم ولا تمتع من الله

(والله في حديثه ان ابن ابي عمير رضى الله عنه  
 وآله ومنه ما يدعى به الرضيع من في الصلوات ايام اجرت ، ثم الله ما

مدا له راوي ان شركي سره في الدنيا لا يحرق في الدنيا  
 لان من شركي الى ان يسلموا بما يمكن منه رضى الله عنه

المشركين (وفي المصادقه) ان الله رضى الله عنه في عرض الدنيا وذاك  
 لاجل من لله في ما كان به ان يكون له اسرى حتى يخن في الارض

الآية في يوم بدر حين رعب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في رأى ابي بكر رضى الله عنه في حين اشار عليه بالهذاف ايسار يوم بدر

ابو بكر رضى الله عنه في حين اشار عليه بالهذاف ايسار يوم بدر  
 امير من الروم فطلبوا الله ساداة به فقال املوه فقتل رجل من الشركين احب

الي من كذا وكذا وفي روايه لا تفادوا به وان اعطينهم به مدين من ذهب ولا  
 امرنا بالجهاد الا عز الدين وفي مصادقه الاسير بالمال اطهارنا للمشركين

انا قاتلهم لتحصيل المال فاقوله تعالى فاما من بعدوا ما فقد بينا ان ذلك قد  
 اتسوخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين وقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق  
 نفيره لولا اني كنت احملت الكف الغنائم لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم بدليل  
 قوله تعالى فكلوا مما اغنمتهم حالالا طيبا ولئن كان المراد به تجوز المصادقة فقد

وسلم قال هب إلى فروع بهاله نأدي به أسارى من المسلمين كانوا بمكة والمملك  
في أهل قد من أهل له ثم جردوا له أذنة قال راداً جاء رسول ملكهم بطاب  
المقاداة إلا أسارى والمسلمون هم في دار الحرب فاجتمعوا الأسارى في مكان  
محصين فاخذوا على المسلمين عهداً بن يومئذهم على ما يرون من الأسارى حتى  
يسرعوا من أمر القداء وإن لم يتفق رجوعوا بن معهم من أسارى المسلمين فأنه  
يجب للمسلمين أن ينزلوا لهم بددهم وإن يعادوهم كما شرطوا لهم مالا أو غير ذلك  
من أسارى المسلمين إلا أنه لم يمتنع بينهم الفراض على المقاداة وأرادوا  
أن انصرف بأسراء المسلمين وله من يديهم فرفأه لا يسلمهم أن يدعواهم حتى  
يربوا الأسراء إلى بلادهم لأن حبس أسراء المسلمين ظلم منهم ولا يحل إعطاء  
أحد من أسراهم على الظلم فيجن عيهم ترك الوفاء بهذا الشرط وزع الأسراء من  
أيديهم من غير أن يتبعوا لهم عيني سوى ذلك فان قيل \* اليس ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قال لا بأسكم مكاتبة يديهم الحديدية أن يرده عليهم  
من جده منهم مساهمة وفي ذلك لشرفه فأنه قد أخذ من أسراهم بن سهل بن عمرو وعلى أبيه  
بن عمرو ووردوا بصيرته من جاء في طلبه حتى فمل ما فمل \* قلنا نعم ولكن  
هذا حكمه في نسخ بالكتاب قال لله تعالى فان رجعوهن إلى الكفار الآية  
وكان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برهنة خاصة وقد علم وجه  
المصاحبة فيه بطريق الوحي فقال لا يسألوني اليوم شيئاً إلا أعطيتهم إياه فاما  
اليوم فلا ينبغي أن يرد على المشركين مسلمة لما أو أن تترك أحد المسلم في أيديهم  
إذا قدر المسلمون على ذلك بحال فإن أرادوا أخذهم ومرض لهم المشركون في  
ذلك فلينبذو اليهم مما يلقاهونهم أشد القتل دون أسراء المسلمين حتى  
يستنفذوهم وإن كانوا شرطوا على أن تأتيهم بدمهم من الملوحة قد سموهم فلم تأتهم

واما من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 وانما قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 انما اذ اتى الى يومه حاله وانما قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 وذكر ان من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 وآله وسلم على ربه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 صلى الله عليه وآله وسلم من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 ذنبا ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 المشرقة من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 (وذكر من ميسرة في تاريخه ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 فان العبد كان من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 يقديه بآله الله في تاريخه ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 باليس المال سم لاسم من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 مولاه ذلك التمداد هو تاريخه ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 فلا نصيب له في بيت الله من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 فانما يقدي اسراء المسلمين في تاريخه ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه من آثاره ما ذكره في تاريخه من انه قد اصابه  
 ان يعطيهم بعض الصبيان الذين اسراهم خاصة دون من اسراهم مهم من الابهاء  
 والامهات فلا بأس بذلك وان كان ذلك تفريق بينه وبين والديه لا ب هذا  
 التفريق بحق وحرمة المصالح الذي وجب تخلصه من المشركين اعظم من حرمة  
 الصبي فلماذا جوزنا التمداد به وان كان بعد القسمة كما هو مذهب محمد رحمه الله  
 تعالى (واستدل عليه بحديث سلمة بن الاكوع قال غزونا مع ابي بكر رضي الله  
 تعالى عنه هو اذن فتلقى جارية فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله

من ذلك من أيدى

(ولان أسرا من المسلمين الذين جاءوا بهم كمعاداة هربوا إلينا قبل أن يتع  
العداء فزارهم بنينا لهم لم ندرهم) لأننا ما أعطيناهم لهم على حبس أسراء  
المسلمين من ذلك حكمهم رانما أعطينا لهم العدة على نفوسهم في أموالهم  
وما كانوا يكون الأسراء

(ثم ليس عبدان نبيهم بالعداء) لأننا ما أشرنا لهم بدأسرهم بالمعاداة وقد  
وقع الأسراء عن ذلك وان تم التراضى على المعاداة بيننا وبينهم فاعطاهم هرب  
أسراء المسلمين منهم بعد ذلك فالأفضل أن يرضى لهم بالصالحين عليهم يطعنوا  
إلى المسلمين في مله بعد اليوم ولا يسبواهم للعداء وان لم يرضوا فلا شئ عليهم  
لأن تمام المعاداة بالأخذ والاعطاء فاذا وقع الاستغناء عن ذلك قيل تمام  
المعاداة فيكون عينا رد شئ عليهم بسبب تلك المروضة من عاوج المشركين  
والأموال

(ولوان الأسراء هربوا منهم إلى بلاد المسلمين ولم يأتونا بعد ما وقع الصالح  
أو قبل ذلك لم يكن عليه أن يعطيهم شيئا بخلاف ما إذا كانوا هربوا إلينا فالأفضل  
هناك أن يعطيهم ما شرطناهم) لأنهم إذا خرجوا إلينا فنحن منعناهم من هذا الوجه  
يشبه ما إذا كانوا هم الذين أعطوهم الإنسا فاما إذا خرجوا إلينا من  
جانب آخر إلى دار الإسلام فهم ليسوا في أيدينا فلا يلزمنا أن نقي لهم بالمعاداة  
الذي شرطنا إذا كانوا لا يرون علينا به شيئا حقيقة أو حكما بمنزلة المومات  
الأسراء في أيديهم فكذلك ان هرب الأسراء وكانوا أهل منعة فامتنعوا  
بأنفسهم) لأننا لا نمنعهم الآن منهم لنفي لهم عما شرطنا

(وإذا هربوا إلينا ولا منعة لهم فنحن المانعون للأسراء منهم ألا ترى أنهم

هم اراهم - كان رستم من بني وشمكير فاجاب سواد الان  
لا اكور المسلمين هم قوف خبيث يدكوفون في سماء من ترائها (لأن  
موتهم اولام الملو والعبدة انكسوا منه \*

اروب - يسمون اسرا المسلمين هم ان طريههم ومرو بك الانا ظن  
بذاك حنا فيسبهم ان - امر سالي بينه وبينهم انما حنا ذلك  
لا ترداد الاسرا

(وذا لم يكن ذلك ما هو ما فنتخذ العهد فحصل هذا المتصود وان استامن  
اليه يراهم ويمن في الامانة لم نتخذ العهد ايضا ورد عليهم مما ابكهم) لأن  
انهم على ما جاءوا به من الاموال فلا نفي انما تعرض بشئ من اموالهم \*  
(فان اسلم المالك ابرده عليهم بعد الاسلام ولكننا يعيهم ومطيهم انما هم  
ينزل له المستامن في دار الاسلام يسلم عبده ولكن يرد عليهم ما جاء للمالك  
به من اسلحتهم ودارهم فان قال للمالك تكون ذمة لم يلتفت الى ذلك  
وزد عليهم بدارهم واسلحتهم) لانهم مما يليك من نعم امان منا وهم سبغ  
للمالك ولا يصح قول الذمة ولا يصير به من اهل دار \*

(وان كان الذين اتونا بعض احرارهم اخذوا منهم الكراع والسلاح والمال ثم  
دخلوا الينا بامان لم تعرض لهم في شئ مما جاءوا به) لان الامان كان بيننا  
ويهمهم ولم يكن فيما بينهم امان لبعضهم من بعض فما اخذوا به من المال قد صار  
ملكاهم ولا ينبغي ان تعرض لهم في شئ من ذلك سواء اسلموا او صاروا ذمة  
او دخلوا الينا بامان \*

(وهو نظير ما لو كان بيننا وبين قوم من اهل الحرب موادة فاخذ بعضهم  
مال بعض ثم جاء به الى دارنا مسلما او ذميا او مستامنا) لم تعرض لهم باخذ شئ





(ولو شاء شرك مسامحا ولم يعيد مسمرن مداسهم واحرزهم وطاب ان  
يسمع هؤلاء الحربين الناس الاميران يشترى بهم باوذك الحربين ثم يحملهم فيا  
المداس ان كذا ليقه منهم وان كان قسمهم فلا بأس لمن وتدواني سهمه ان يشترى  
بهم العساكر المسلمين لانهم ما بمنزلة مهاداة الاسير بالاسير وذلك جائز في  
داهي ان راية اذ لم تصود تلبس المسلمين عن دل الكفار) ويستوى في هذا  
عيد مسمرن وحرارته) لا بد وار ذك الحرب ما له ين

وان جاء بعبيد مسمرن الامير لا يده يرجع بهم بمنزلة عيد كفار  
ادسهم مع نفسه فاسلموا واشترى في دار الاسم عبيد مسامين فانهم مماليكه  
ميجرد الامام على بيعهم كما يجبر اهل الذمة على ذلك فهذا منزله  
(ولو كان رجل هذا المستامن من عسكر المسلمين في دار الحرب او دار الاسلام  
ومعه العبيد ثم طالب ان يبيدهم باسراء المشركين فان الامير لا يمكنه من ذلك)  
لانه صار جبرا على بيعهم بالدرهم والدراهم باسراء مشركين في ايدينا والعبيد  
معه وبمكنه من ان يبيدهم باسراء المشركين بعد وهذا يكون في معنى الفاداة  
التي يربلان خلاف الاول فهناك قد جاء مستام او ليس العبيد معه فلم  
بصره وجرى على بيعهم بالدرهم في الحكم

(وتدعيه ان جزار المفاداة باسراء مشركين بطريق الضرورة رذك عند  
تحقق الحاجة اي تحليص المسلمين من ايديهم ولا ضرورة هاهنا لا مكان  
الخلاص بطريق آخر وهو الاجبار على البيع بالدرهم) وتحقق الضرورة حين  
لم يأت بالعبيد معه \*

(ولو كان جاء ليدخل بامان فسا لهم قبل الدخول ان يبيده اسراء مسامحا  
بعيد في يده من عيد المسلمين قد ساهم فلا بأس بأن يجيب المسامون

بان معناه ولا تكون

(ولو قالوا لا يرهبهم ما اعلم انهم لم يسمووا ان يسميهم الله وانه قد سماهم  
وهو قال في الرجال منهم ما يمكن به اس) فان ذلك كتابة وهم واكره له ان يسمي  
الصبيان والامهات في الآية فلهذا

(الا ان يكون مراد منه ان الله تعالى به ووصفه بانه قدير لا بأس بان  
يسمى بها كما هو في قوله تعالى ان الله تعالى به ووصفه بانه قدير لا بأس بان  
من حصن او عور به ينسب به يهرب منه فلهذا كان على طمع من  
ان يهرب حين فعل ذلك فلا بأس ما صمغ لان وصفه بالسوء في حياته والفرار  
بدينه كذا في قوله تعالى ان الله تعالى به ووصفه بانه قدير لا بأس بان  
من لا اله الا الله

(ان كان هذا الفهم تلك الصفة يمكن به بان وان كان على تعين من الهلاك  
او كان اكبر الراي انه لا ينجو فانه يكره له هذا الصمغ) لانه يتلوه به  
(وهو نظير ما سبق اذا دل على نفسه في قدر من بعض اطامير يتقابل العدو وان  
كان يطمع ان يسكي فيهم لم يكن باصمغ به بان وان كان اكبر رايه انه يقتل ولا ينبغي  
فعله فيهم لم يسمعه ان يشمل ذلك

(واذا اسر العاج او امرأته وولده فلا ينبغي لامير ان يفاذيهم بالمال لما قلنا  
(وكذلك لا يسميهم من اهل الحرب قبل اخراجهم الى دارنا ولا بعده) لان  
هذا في معنى الفساد من حيث انهم تمادون الى اهل الحرب بعد التمكن منهم  
بمال وخذ منهم) وكذلك ان وقوا في سهم رجل فليس لذلك الرجل ان يسميهم  
من اهل الحرب وان فعل ذلك رد الامم بعه وادبه على ما صنع ان علم انه  
فعله عن بصيرة) لانه قصد تقوية المشركين على المسلمين

القديم ابعادهما وضاها نلانه يحجر على المدين ويبيع عليه ماله دوما المضرد عن صاحب الدين ركنات عدياني حنيفة رضى الله تعالى عنه فانه يرى الحجر فيما يظم فيه الغنى بالمعامين \* واذا ثبت للامام ولاية البيع عليه فلا فرق بين اني ما اردت اليه ثمنها وبين ان يتروها او يدفع اليه قيمته ثم يفادي بها \*  
(فان دفعوا ذلك ثمنها وتمت في ايدي المسلمين فلا مبيع لمولاها عليها الا بها \*  
نرجع عن ذلك مولاها حارحها الا ما عابها وهذا البيع فيها \*  
(وكانت اذ كانت مكاتبه استب الامام ان يفادي بها الا برضاها ورضي مولاها)  
لان ملك المولى قائم في رقبته او قد صار في حق نفسه وما فيها بسبب الكتابة فيعتبر برضاها جميعا في المفاداة بها \*

(وان احدها الامام كرها فنادى بها فلا شيء للمولى على الامام) لان المكاتبه لا تخمن بالنصب انما غزلة الحرة يداو وجوب ضمان النصب  
توين اليد

(ثم المولى ما كان له حق في كسبها ومنافها وهذا الاخذ ما فات ملك المولى فيها فتي ما اخذها المسلمون ردوها عليه وكانت مكاتبه على حالها \*  
(ان كانت قد ادت بدل الكتابة فعتقت او كان اعتقها مولاها فتي المفاداة بها  
يعتبر رضاها فقط) لانه لم يبق للمولى فيها ملك وهي بالعتق قد صارت حرة ذمية  
لكونها من اهل دار الاسلام \*

(فلا يجوز المفاداة بها الا برضاها بمنزلة حرة اصلية من اهل الدمة او حرمتهم  
اذا طلبوا مفاداة الاسير به فانه لا ينبغي للامام ان يجيبهم الى ذلك الا برضاء  
الذي فاما المسلم والمسلمة من الاحرار والملوكين فانه لا يجوز مفاداة  
الاسير بهم طابت انفسهم بذلك او لم تطب وطابت انفس موالهم

وبين ان مولى له اخذ ثوبه من بين ثياب الاسير بها  
 قيم هذا المال لا سر . عوسه من ماله بها ثوبه لا يحمي ثوب من ماله الى ماله  
 والكه عوسه من ثوبه بها ثوبه لا يحمي ثوب من ماله الى ماله  
 طرف الاجرة ان اخذها ثوبه وره من ثوبه الحرب عوسه ردها عليه لان  
 ملكه كان ثوبه وره من ثوبه كان احد لانه انما اخذ الاوض من  
 خدمه في المدة " كمت من ثوبه الحرب واما ثوبه ذلك  
 (ولو اني اراد ان اتبعه في ثوبه بها ثوبه لا يحمي ثوب من ماله الى ماله)  
 بحيث لا يحمي من ثوبه بها ثوبه لا يحمي ثوب من ماله الى ماله  
 (قال اخذوه اكرها وفادوا بها تحريم الامم له معها من ثوبه بها ثوبه لا يحمي ثوب من ماله الى ماله)  
 في المدبر قوتهم جميعا لبقاء الماله بها ثوبه لا يحمي ثوب من ماله الى ماله  
 الامم به رضى ولا هالصلحة رآه في ذلك - ما في ام الوالد عداقوها جميعا  
 واما عنداني حيفة رحمه الله تعالى ام الولد لا تضمن باعص فلا يعطيه الامام  
 قيمتها من بيت المال (وقبل بل هذا قولهم جميعا) لانه انما يعطيه مائة عوسه عن  
 خدمتها الا عن رقيتها كما ورضى المولى بان وخدمته بتميمه ولكن الاول اصح  
 فقد ذكر بعد هذا انها لو عادت الى اذى المسلمين ردوه عليه واخذ الامام منه  
 القيمة التي كان اخذها في ردها في بيت المال ولو كان ذلك عوضا عن خدمتها  
 لم يجب عليه ردها كما في الفصل الاول وكذلك قال لا احب للامام ان ياخذها  
 منه كرها ولو كان ما يعطيه عوضا عن خدمتها في هذه الحالة لجازله ان يعمله بغير  
 رضى المولى لما يرى فيه من المصاحبة (ولو كانت الامة والمسئلة بحالها فلا بأس للامام  
 ان يقومها قيمة عدل في دفع اليه القيمة ويقادى بها المسلم) لان في امتناع المولى  
 من القادة بها صرار عظيم بالمسلمين (وللامام ولاية بيع المال على ما لملكه عند

محمّد ﷺ جعله ذمة الوعد ولا إقالة الرساء منه بهذا الطريق (قلنا) هو  
كذلك إلا أن هذا دامل محتمل فلا يجوز عريضه للقتل بمثل هذا الدليل  
مادامه راجع الرصاص، وده عليهم فاما صيرورته ذميا فهو حكيمة مع الشبهة ويجوز  
اعماله في المحتمل في مثله \*

(وإن صاب رجل من مشركين وهو مجتمع من ماكمهم في بعض حصونهم أن  
صاحبه على أن يسير ذمة لما قال المشركون أن ذمتهم ذلك قائلنا كم وقتلنا اسراءكم  
من كان بالمسلمين عليهم قوة فإن الامام يجيبه الى ذلك ولا يلتفت الى  
مأقوله المشركون) لأن الذمة خاف عن الاسلام في التزام احكام الاسلام  
به في الدنيا \*

(ولو رغب في الاسلام ولم يشكك أنه يقبل ذلك منه فكذلك اذا قبل عقد الذمة  
قبلا قبل منه وإن يكن بالمسلمين عليهم قوة وخافوا على انفسهم فلا بأس بان  
لا يباوذا ذمة) (الآثرى) أنه لو اسلم يجب علينا نصرته عند الخوف على  
المسلمين من العدو واذا لم يكن بهم قوة عليهم فكذلك اذا طلب عقد الذمة وإن  
كانت بالمسلمين عليهم قوة) لانهم يخافون على قتل اسرائهم فلا بأس  
بان لا يباوذا ذمة بمنزلة ما لو اسلم فإنه يجب القيام بنصرته وإن كان  
يخاف من ذلك على اسراء المسلمين (الآثرى) أنه لا يترك القتال معهم لخوف  
القتل على اسراء المسلمين فكذلك لا يترك الاجابة الى عقد الذمة لذلك \*

(فإن قالوا ندفع اليكم اسراءكم على أن لا تقبلوا منه أن يكون ذمة لكم فهذا ينبغي  
للامام أن لا يقبله منهم) لأن تخلص المسلمين من المشركين ليكونوا مقاتلة يدنون  
عن دار الاسلام خير من أن يكون هذا ذمة للمسلمين

(فإن اجابهم الامام الى ذلك فقلوا سبيل الاسراء ثم لم يظفر المشركون بالحضور

اولم تطب) لان خوف ائبل على المسلم اندفع لزم كره على المسلم الماخوذ  
مهم بخلاف الدية وبها وفاة في الاية - ادوا الظهرا به لا يرعى بالدية - اذ به  
الا اذا كان ماعلى حصة من جانيهم \*

(فان دخل حربي منهم الي امان وبها وفاة الا سير يدات المستامن وكره  
ذلك المستامن وهل ان دفعته وحى اليهم قتلى مايس يسى له ان يدفعه اليهم  
لانه في امان مما يكون كالمضى ذكره المفاداة ولانا ظلمه في التمرض بقتله  
بالرد عليهم والعلم حرام على المستامن وانس والمسلم \*

(وكما تقول له ان جازد اوجت شئت من الارض ان رضى المشركون  
بهامنا) لان الامام -ه- "ولاية في حق مستامن وان كان لاخفاف القتل  
على الاسير المسلم (الارى) انه لو اطل الماسم في دارا يقدم اليه في الخروج  
فمنه الخوف على الاسير المسلم او عدم مفاداة الاسير بهذه المقالة اذا رضوا بها  
اولى ان شئت له الولاية \*

(وان قال المشركون بمسلمين ادفعوه لنا والا قتلناكم وليس بالمساكين عليهم قوة  
فليس سعى بمسلمين ليعموا اذك) لانه عدوه ما بامانه وذلك لا رخصة فهو  
بمنزلة ما لوقالوا ان رأيتم والا قتلناكم وان يقولوا له اخرج من بلاد المسلمين  
فاذهب حيث شئت من ارض الله تعالى فان قالوا له اخرج الى كذا من المدة  
والادفنناك اليهم فقال لهم نعم \*

(ثم ليخرج فان طابت نفسه بالدفع اليهم فلا بأس بان يدفعه وان كره ذلك  
لم ينبغ لنا ان ندفعه اليهم) لانه آمن فينا ما لم يبلغ مامنهم (فان قيل) مقامه فينا الى  
مضي المدة دليل الرضاء يدفعه اليهم فينبغي ان نجعل ذلك كصريح الرضاء  
كما لو قال الامير للمستامن ان خرجت الى وقت كذا والا جعلتك ذمة

الذين اذكر ان مهاداة الاسارى بالمسلمين لا يجوز بحال رضى المسلمون به  
او كرهوا والمهاداة باهل الدمة يحوز اذار صوابه فكذلك في هذا الموضع  
يجوز ترك الحاجة الى عقد الدمة اذا لم يكن بهم قوة على الدفع عن المسلمين  
ولا يمتنع من قبول الاسلام منه والقيام بنصرته لاجل ذلك \*

(والعجوز الكبيرة الماسورة من المشركين تجوز مفاداتها بالمال) لانه لا يرجى  
منه اسل ولا حيلة . . . . . فليس في مفادها بالمال معنى تقوية المشركين على  
قتال المسلمين في الحال ولا في الثاني \*

(وقد بينا ان عند حاجة المسلمين الى المال يجوز محمد رحمه الله مهاداة اسراء  
المشركين بالمال) لان الحال حالة الضرورة (الآتري) ان عند تحقق الضرورة  
يجوز بيع السراح منهم فكذلك يجوز المهاداة باسراهم واكثر مشائخنا على  
ان ذلك لا يجوز له حاجة الى المال فان فيه ترك القتل المستحق حقا لله بالمال وذلك  
لا يجوز كقتل الاسرى (منه الرجم) ولان في هذا اظهار المسلمين للمشركين  
انهم يقاتلونهم طمعا في المال وذلك لا يجوز بحال \*

(واداسر الامام نساء وصبيا نافاد خلعهم دار الاسلام ثم لحقهم آباؤهم وابناؤهم  
بامان فقاتلوا مشركهم منكم فليس يسعي ان يباعوا منهم قبل القسمة ولا بعد القسمة  
الا عند الحاجة الشديدة للمسلمين الى المال في قول محمد رحمه الله وعلى ما قاله اكثر  
المشايخ لا يجوز ذلك بحال) لانه مبادلة السبي بالمال فطريق البيع فيه وطريق  
المهاداة سواء \*

(فان قالوا اشترىهم ونعتهم ونتركم في بلادكم فهذا لا بأس به) لان المنع من  
اعادتهم الى دار الحرب لم يفسد فيه من تقوية المشركين على قتال المسلمين باعيانهم  
اذا كثروا وبنسأهم وفي هذا الفصل لا يوجد هذا المعنى \*

فسأل المحصور ان يكون ذمة للمسلمين الى ذلك فاجاب ان الذمة خلف عن  
الاسم (ثم في التزام الاحكام في الدواب قال انما كونه هذا منكم شخص رمه  
الذي لا يسمونه ناعيه فلم يلبس الى كلامهم) لاننا لا نرضى انفسهم ولا لما  
في ايديهم وكن هذا المحصور ممنع منهم فلا يلزم ما لا يمنع عن قبول الذمة  
منه بالشر

(فان قال المحصور لا اتون ذمة لكم وكن امرني حتى اخرج الى يديكم فقال  
المشركون ان فطيم ذاك به قتلنا اسراء لا فان الامام ينظر الى ذلك فمن  
كان ما سال المحصور من ذلك خيرا انه مسلمين اياه الى ذلك وان لم يكن فيه  
منفعة للمسلمين لم يجبه الى ذلك) لان الامام يجب ان يراو عند الامان في  
الاصل مشروع لمنفعة المسلمين ففي كل موضع يكون فيه ضرر على المسلمين  
فالامام ان لا يجبه الى ذلك

(ولو قال المحصور اسلموا نزل اليكم فقال المشركون ان المسلمين ان فعلتم ذلك  
قاتلناكم وقتلنا اسراءكم فلي المسلمين اجبه المحصور الى ذلك سواء فان بهم  
عليهم قوة او لم يكن واشار الى الفرق بين هذا وبين ما اذا طلب ان يكون ذمة  
انا ولا قوة بنا عليهم فاكثر اصحابنا قالوا لا فرق في الحقيقة) لان في الموضعين  
انما يلزمنا القيام بنصرته (اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك فاما اذا لم يكن فانه  
لا يجب ذلك) لان حال هذا المحصور فيهم بعدما اسلم لا يكون اقوى من حال  
اسير مسلم فيهم وانما يجب القيام بنصرة الاسير والقتال لاستنقاذه اذا كان بنا  
قوة على قتله فاما اذا لم يكن لا يجب ذلك فهنا مثله

الا ان اسلامه صحيح بنفسه وعقد الذمة لا يتم به وانما يتم بالمسلمين فاما اذا لم يكن  
بهم قوة على اهل الحرب لا يجب اجابته فيه الى ذلك فاما محمد رحمه الله يشير الى

حين اسلم فقد استحق ازالة ملك الحرب عنه \*

(واذا تم ذلك كان زوال الحربية كماله خرج الى دارنا مراغما الا ان تمام ذلك بالشراء والة بض جميعا لان زوال الحربية ما يكون بالتسليم وهو نظير ما بنا في السيرة الصغرى اذا اسلم عبد الحربى فباء في دار الحرب من حربى آخر وهذا بخلاف العبد الماسور من دارنا لان ما بقى فيه من حق المولى مرعى فلم راعة حقه لا يحكم ببقته ومثله لا يوجد في الدي اسلم من عبيدهم \*

(وفي قول محمد رحمه الله تعالى ههنا ان الشراء والة بض سبب لبثت الملك ولا يجوز ان يكون مبطالا للملك بخلاف خروجه اليه على سبيل المراجعة) لانه سبب ملك نفسه بطريق القهر والملوك اذ ملك نفسه على مولاه حتى ولهذا لو كان خروجه اليه امان لم يمتنع ولكنه يباع ويدفع منه الى مولاه اذا جاء يطلبه) لان خروجه لم يكن على قصد المراجعة فلا تملك به نفسه على مولاه \* (ون كان الاسراء الذين كانوا عندهم من المسلمين احرار اقبى مواليهم الذين طلبوهم ان يبيعوهم رأى الامام ان يقو مهم ويعطيهم قيمتهم من بيت المال ويجبرهم على ذلك فلا بأس به لما فيه من الحاجة الى تخلص اسراء المسلمين من ايدهم ولما في امتناعهم من الضرر العام) وندين ان للامام ولاية الحجر على صاحب المال في مثله \*

(فان كانوا اصارا ومديرين او امهات اولاد فاقبى مواليهم ان يبيعوا او كانوا قد اسلموا فان الامام يجبر اهل الحرب الذين اخذ منهم الاسراء انه لا سبيل لدفع اصحابكم اليكم فان شئتم دفعتكم اليكم قيمتهم) لانه اذا شرط لهم اعطاء عبيد فاما كانوا عند المسلمين وقد تم ذراعتهم او هم فيعطون قيمتهم وانما يعطيهم ذلك ليطلبوا الى المسلمين في المستقبل فيعلموا انهم بالشرط وهذا المقصود ان يحصل

(وإذا كان يهودان وهو أفي سهمه أن يغتبه فكانت يهودان أن يسيهم ممن  
يعتبه من أهل الدمة أو المستأمنين ورجعها إلى الحرب بسرا من المسلمين  
وقلوا فنداهم بفلان وفلان فلم يكن الدين طابوا بحضوره إلا ببر المسلمين  
وعطوهم عهداً أن دفعوا إليهم هؤلاء الأسارى إلى الله بالدين طلبوا من  
المشركين فاطمأنوا إلى المسلمين واطوهم عهداً أن دفعوا الأسارى إليهم هؤلاء  
الأسارى إليهم فالمستحب للمسلمين أن يفوا بما شرطوا به إذا دخلوا  
دار الإسلام لأنهم التزموا ذلك والمؤمنون عند شروطهم ولا يركبوا  
الوفاء بالمشرع ولم يطمئنا إلى المسلمين في ذلك بعدهم إذ لم يأت بضرره  
المسلمون \*

(وان لم يفعلوا ذلك كما في سعة منه) لأن المقصود تخليص المسلمين وقد  
حصل وحبسهم أسراء المسلمين ضم منهم فأنما شرطوا لأنفسهم ما شرطوا  
بمقابلته ترك الظلم وذلك لا يتعاقب به اللزوم \*

(ولكن إذا كان في أسراء المسلمين عبيد فبذلهم في الوفاء بذلك الشرع عليهم  
أن يبنوا إليهم بقيم العبيد) لأنهم كانوا محرزين مالكين لهم فذلك الشرط  
أعطيناهم الأمان في أملاكهم الذين يسلّمونه إلينا وقد تمردوا عليهم لاسلام  
العبيد فيجب رد قيمتهم بخلاف الأحرار فاهم لم يملكوهم بالأسر \*

(ثم إن جاء مولى العبيد وأراد أخذهم كان له ذلك بالقيمة التي بث بها المسلمون  
إليهم فإن أبى كانوا عبيداً للمسلمين) لأن قيمتهم أديت من بيت المال فكان  
المسلمين اشتروهم به البيت المال \*

(وإن كان المسلمون إنما اقتدوا عبداً أسلم من أهل الحرب فهو حر حين اشتروه  
وقبضوه في قول أبي حنيفة وقيمة للمشركون في بيت مالهم) لأن العبد

ولا يمانه من ان لا يفعل شي به ، فيه فيمنه عملا قوله صلى الله عليه وآله وصا به و قدس اليه ان حترأ بهم و عند الدانير في جملها في نعمة الله من ان رد اليها بجنة اهل الجن و لهيب النار انورا .

انزل امره كرا من الحسن في ذلك السبع واخرجه الى دار السلام  
 بعد نسيان وقال اهل امصه والاشي احق بالانسان سبنا كذا اذ لم  
 اسلمه يكره ان يلازمه في الدنيا كذا في الامم اولا اخر اوفيه  
 وحده من سائر الناس

(وإن قال الملقح لأهل العسكرية: لا بأس به، لأنهم لا يرون فيه حرجاً، قلنا: قد علمتني وأظلمتني، لم تنفك إلى قوله لأنه بلغ مأمته وانتهى ما كان ينبغي أن يراعى من لدى كونه أولاً (الآخرى) إن الأملير نفسه لو كان قادراً على إسرارهم من المسلمين ورأى أن من علمه رزقه ما كان وخلفه سيده حتى عاد إلى مأمته ثم أخذ المسلمون بعد ذلك كان فتيلاً ومذاً لأن الأملير أعاد له هيئة أداة على أن يكون أمناً حتى يصل إلى مأمته لا على أن يكون مضافاً إليه، فالملقح يصل إلى بلاده فهو في أمان من المسلمين أما بهد ما بلغ مأمته ولا أماناً له من المسلمين وإن كانت أصابعه المسلمون قبل أن يسمع مأمته فأخذوه فالأملير بالخيار أن شاء أجاز الصالح على مائة دينار وخلفه سيده وما أحب له أن يفعل ذلك لما فيه من منقادة الأملير بالمال، أن شاء جعله فبشاور الدنيا نير على أهل الحصن الذين اعتدت منهم لأنه ما لم يبلغ مأمته فحالته في معنى حاله في وقت الصالح ولو علم الامام بحالته وقت الصالح كان له الخيار فيه كما يتألف هذا مثله والله تعالى الموفق \*

﴿بَابُ فِدَاءِ الْأَسْرَاءِ مِنَ الْأَحْرَارِ وَالْمَمْلُوكِينَ بِالْمَالِ﴾

(واذا اسرا الحر من المسلمين او من اهل الذمة فقال لمسلم او ذمي مستا من فيهم



الابادة ليس كالمسلم ليس بحسن كذاك وانما كان الا مر مستقرضا  
من المأمور قد ارادته او دون ذلك وامر له ان يصرف ذلك في فدايه فهو  
في ذلك القدر اكثر مفرصا اليه وفيما زاد على ذلك يكون مبرعا به فيرجع عليه  
بما قدره دون ما يرجع به \*

(وعلى هذا لو كان الماسور قال انه اقدني منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من  
ذلك حتى زاد فاما يرجع عليه بالالف خاصة) لان الرجوع بحكم الاستقراض  
وذلك في الف حاصه وهذا بخلاف الشراء لان ذلك الوكيل بالشري بمنزلة  
المتملك ثم المملك من الامر يرجع عما ملك به وعند الخلاف لا يحق التملك منه  
في شيء فلهذا لا يرجع عليه بشيء من الثمن \*

(ولو كان الماسور قال للمأمور اقدني منهم بما رأيت او بما شئت او امرتك جائزا فبا  
تقتديني به فانه يرجع عليه بما فداه به قتل او كثر) لانه صرح بالتعميم في النفويض  
فكان ممثلا لاصره في جميع ما فداه به قل ذلك او كثر \*

(فان كان الماسور كاتب افيامر المأمور بان يفديه بمال فذلك جائز في اخذه المكاتب  
في الحال) لان في فدائه بالمال احياء له حكما \*

(وله ان يلزم المال في مثله في الحال الا ترى انه اذا صالح عن قصاص عليه على مال  
او امر غيره به كان ما خذاه في الحال وهذا لان المكاتب احق بكسبه  
فيما يرجع الى حاجته ويكون هو في ذلك كالحرق كل في نفقته \*

(فان عجز قبل اداء القداء فرد في الرق بيع في ذلك القداء لانه دين طهر وجوبه  
في حق مولاه فيباع فيه بعد العجز الا ان يقضى المولى عنه الدين بعد العجز) \*

(وقيمة المكاتب في هذا الفصل بمنزلة الديه في فصل الحر) لان بذل  
نفسه قيمته يظهر ذلك بالجأنة عليه \*

اقتدى من اهل الحر سائرهم فممن دأبه ان يرجع الى دار الاسلام فهو  
حر لا سبيلا عليه لا رسل الامر بامرهم كمن على الاسلام بشهوه وهذا لان الحر  
لا يملك بالاسر ولا بالشري والذل الذي وراه به الامر رين له على الاصر لانه  
احياه ماله بما ادى من المال حكما فهو بمنزلة ما لو امر من عليه القصاص رجلا  
ان يصالح اولياء الدم على ما لو ومطيه \*

(وضحه) ان امره اذا اداء الفداء محمول يجوز ان يكون على سبيل التصديق به  
على الاسير ويجوز ان يكون على سبيل الافتراض الاسير فاما ثبت به ادنى  
الامر من عند الاطلاق ويحمل ذلك استقراصا من الاسير فيرجع عليه بجميع  
ما ادى في ماله الى مقدار الديه \*

(فان كان فداءه باكثر من الديه) بما يرجع على الاسير بقدر الديه دون الزيادة  
وفيل ينبغي على قياس قول ابن حنيفة رضى الله تعالى عنه انه يرجع عليه بجميع ما  
ادى فل ذلك او اكثر) لانه راعى مطلق الامر في الوكالات (والاصح ان هذا  
قولهم جمعا) لان هذا ليس بتوكيل بالمبادنة من حيث المعنى ومن حيث الصورة  
وان كان فهو توكيل بالشراء وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول في التوكيل  
بالشراء لا يخالفهما انه عند الاضلاع تنفذ بالشراء بالقيمة وقيمة الحر قدر  
ديته فانه عليك مطلق الامر ان يلزمه بالفداء مقدار الديه دون الزيادة على  
ذلك فاذا فداءه باكثر من ذلك كان هو في الزيادة كالمترع بالفداء عنه بغير امره  
فاما يرجع عليه بقدر الديه دون الزيادة فان قيل \* ان كان هو في هذا المقدم ممثلا  
لامره فينبغي ان يرجع عليه بجميع ما فداءه به وان كان مخالفا لامرهم فينبغي ان  
لا يرجع عليه بشئ كالو كيل بالشراء اذا خالف واشترى باكثر من قيمة المبيع  
ينبغي فاحش \* قلنا \* هذا انما يستقيم ان لو كان هذا المقدم ما وضة على سبيل

ولو كان انما فدى الحر او المكاتب بغير امرهما فكل واحد منهما على حاله كما كان فلا يرجع القادى عليهما بشئ لانهما لم يملكا بالاسير والقادى متطوع في الفداء \*  
(وان كان الماسور مدبر او ام ولد ما ذون او محجور فامر رجلا ان يفديه من العدو بمال ففداه بمثل قيمته او اكثر فعليه رده على مولاه) لان المدبر وام الولد لا يملكان بالاسير \*

(ثم لا يرجع عليهما بشئ من الفداء حتى يموتا اما اذا كان محجورا عليهما فقير ميسر) لانه لا معتبر بامرهما في حق مولاهما \*

(وان كانا ماذونا لهما فقد بطل بعد حكم ذلك الاذن بالخرج من يده مولاه الى يد اخرى قاهرة كما يبطل بالابق) لان فداء النفس بالمال بمنزلة الصالح عن القصاص على مال والمماذون في ذلك والمحجور سواء لا يواخذ ببطل الصلح الا بعد التيق فكذا ان الفداء فاذا اعتق يرجع القادى عليهما فداءهما به الا ان يكون فداهما باكثر من قيمتهما بقدر ما لا يتفان الناس فيه فيشتد لا يرجع عليهما بالفضل) لان اعتبار امرهما في حقهما كاعتبار امر المكاتب وقد بينا ان ذاك عند الاطلاق يتقدر بالقيمة وهذا مثله \*

(ولو كان المولى هو الذى امر هذا المستامن ان يفديهما او يشتريهما فقال اشترهما او افتد هما ولم يقل بي فان افتداهما بمثل القيمة او بزيادة بغيره يرجع على المولى بجميع ذلك) لانهما باقيان على ملك المولى وامر المولى اياه بان يفدى ملكه يكون استقر اضامته للمال بمنزلة امر الحر في حق نفسه هذا لان الفداء بعد الاسر بمنزلة الصلح عن القصاص وامر المولى بذلك معتبر في حياة مدبره وام ولده سواء اضاف ذلك الى نفسه او لم يضاف \*

(فان اختلف الامر والمأمور في جميع هذه الفصول التي ذكرنا فقال الامر

الا ان فرق ما بينهما ان مقدار القيمة معلوم بالنسبة ولا يلزم منه زيادة على ذلك  
قلت الزيادة او كثرت والقيمة تعرف بالحرز والظن فان فداها بأكثر من قيمته  
بقدر ما يتباين الناس في مثله رجع عليه بجميع ذلك) لانه لا يتيقن بالزيادة هنا  
بخلاف ما اذا كانت الزيادة بقدر ما لا يتباين الناس فيه \*

(ولو كان المكاتب قال اقتدني منهم بخمس مائة وقيمه الف درهم فمدا له بالف  
درهم او اكثر لم يرجع على المكاتب الا بخمس مائة) لانه استقرض منه مالا  
مسمى فانما يكون هو مقرض في ذلك القدر فيكون متبرعا في الزيادة على ذلك  
واعتبار القيمة عند عدم التصريح بمقدار ما استقرض منه فاما عند التصريح بذلك  
فلا معتبر بالقيمة \*

(ولو كان قال اقتدني منهم بخمسة آلاف وقيمه الف ففي قياس قول ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه ذلك كله لازم للمكاتب في مكاتبته وفي قول محمد رحمه الله  
تعالى انما يرجع عليه قبل العتق بمقدار قيمته فمسطر وانما الزيادة على ذلك فانما  
يطالبه به بعد العتق وهذا بناء على اصل معروف ان المكاتب والمال ذون عند ابي  
حنيفة رضي الله تعالى عنه في البيع والشراء بالقبض الفاحش بمنزلة الحرو على  
قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يملك ان البيع والشراء بالقبض الفاحش  
فكذلك في الامر بالملقاة عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه هو بمنزلة  
الحرف يرجع الامور عليه بجميع المسمى) لانه يصير مستقرضاً منه ذلك القدر وعلى  
قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو لا يملك البيع بالمحاباة الفاحشة كما  
لا يملك الهبة فيكون امره في مقدار قيمته صحيحاً معتبراً في حالة الرق وما زاد على  
ذلك بمنزلة الهبة او الكفا لقيمه والمكاتب لا يؤخذ بضمان الكفالة حتى يعتق  
فها هنا (لا يرجع عليه السامور بالزيادة على مقدار قيمته حتى يعتق ايضا) \*

(وان كان المأمور صغيراً فقال له اودع حل اقتده لي اومن مالي رجع المأمور بالفداء على هذا الوالد) لأنه من به ذلك \*  
 (ثم لا يرجع به الوالد في مال الولد استحساناً رضى القياس ان يرجع لقيام ولايته عليه وهذا نظير القياس والاستحسان فيما اذا زوج الاب امة امرأتين من الصديق واذا من ماله فانه يرجع فيه على ولده في القياس وفي الاستحسان لا يرجع) لان المادة الظاهرة ان الآباء يملكون هذه ائمة عون وفي الرجوع لا يطمعون فكذلك في الفداء \*

(فان لم يرد الوالد حتى يموت كان ذلك دسناً في ركنه باعتبار صباه لذلك) ولكن يرجع به الورثة في مال الولد على قياس الصداق اذا ضمنه مات قبل اداؤه فاخذ من ركنه والمعنى فيهما ان هذا النضان بطريق الصلة منه لولده وتام الصلة بالتقبض فاذا مات قبل الاداء لو نفينا معنى الصلة كان ذلك وصية ولا وصية انوار \*

(وان كان الوالد حين اداؤه في حياته اشهد به وديه ليرجع به على ابيه فكذلك له في الصداق) وهذا لان العرف انما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه \*  
 (وان كان قال للمأمور اقتده ولم يقل لي فان كان انما ورر خليطاله فهذا الاول سواء) لان الخلطة القائمة بينهما دليل الاستقرار بمنزلة اضافة العقد الى نفسه \*  
 (وان لم يكن خليطاله كان ذلك جائزاً للذي فدى على الغلام سبعة به ولا سبيل له على الاب) لان امر الاب جائز على ابيه الصغير فكذلك مباشرة امر المأمور بنفسه لو كان بالغاً ولا رجوع على الوالد لانه كما ان معبراً عن الولد لاضامناً حين اطلق الامر بالفداء وهو نظير النكاح اذا قبل الاب العقد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب فهذا قياسه \*

أمرت أن تفتدي بكذا بقل الأمور التي أمرت  
 قول الآ مع يمين) لأن الأمر يستلزم من جهة  
 فيه وكذا إذا أقر به في مدار دون مقداره

(ولو قال الأمر فدا مرتك أنت فتدعي ما ذكرت  
 من ذلك فالقول قول الآمر أيضاً) لأنه مستتر  
 وقع الاختلاف بينهما في مقدار ما أقر به إياه فانفرض  
 أن يشبهه بالبدن والمستقرض منكر لأن زيادة فيكون القول  
 (ولو أن مولى المكاتب الماسور قال لرجل أهدني  
 أو قل افتدني بألف درهم من مالي ففعل ذلك يرجع إليه  
 له على المكاتب شيء) لأنه في أمره المكاتب بشيء واحد  
 أو المال إلى نفسه وتم تسجيل نفسه تمامه بذلك المال  
 والصلح من القصاص على مال بالاضافة إلى نفسه يجعل  
 وإن لم يقل لي ولكن قال بألف درهم فإن كان الماسور خا  
 فكذا الأمر) لأن الخطأ القائمة بينهما بغيره الاضافة إلى  
 حصول معنى الاستقرار به \*

(وإن لم يكن بينهما خلطة فهو متطوع في الفداء) لأنه  
 سبب اصطناع المعروف فلم يضمن له شيئاً ولا أشار عليه  
 (وكذلك إن كان الماسور حر الأحررة والآمر زوجها أو  
 فعند اضافة المقدار إلى نفسه يصير ضامناً للمال  
 كان الماسور خليطاً له فكذلك وإن لم يكن خليطاً له فهو  
 يرجع عليه بشيء \*

رد خبر به بخير مولا فان شاء اخذ باخر را ان شاء ركه وان قال اشترى  
نفسى موم را از انى نفسى فان اشترى به موم اربعين پيسير واخبرهم انه  
لا يري ... فادب حولا سميل عليه لان قد حصل الارباعا مائة

(و ... ) فان آخر انما له مائة في الاشياء كان مشتقيا لاسم موم وحمل  
الذو بعينه في حكم هذا الا انه كان قد راعى عند بيعه موم ان يجعل العبدى جسدنا  
منه ذى شري منه من موم لا يتفق حمل موم و ذى جمع بافداء على العبد  
لان شريه ابد كسر الالاف بهى غير باصر وقد انك ذا دى انى من ماله رجع  
على الا مرفهه ايضا يرجع على الا لان موم في قوله صحيح  
و صار هو كالمستقرض لذلك المال منه

(ان كان العبد ... ) او كانت ام ولد والمائة مجاهدتين لا يبيع  
لم كرهه بل حذر ان يجرى باق على مولا

(لان ... ) نرى انوا عتقه لم يبعه فقهه وراسل عليه وجب رده الى مولا  
خلاف ما سبق فسواء قل اشترى ارفال اشترى لنفسى اذا اخرجه و مردود  
على مولا بغير شى لان المشتري متبرع في فداء ملكه بغير امره ولا يرجع  
عنه شى منه

(ولو كان له ... ) او الامة قال بامامور اشترى نفسى فاشترى ولم يجر اهل  
الحرب انه يشرى به نفسه فهو مملوك للذى اشتراه لان لا يمكن ان يجعل  
مشتريا للعبد حين لم يخبر بالملك به فان بشرائه لا يملكه و استحقاق الولاء  
للمولى ثبت في دار الحرب كالنسب و شرائه لنفسه يكون تملكا فاذالم يخبر  
ماله فلم يوجد من المالك الرضاء لعتقه عليه و لزوم الولاء اياه ولا يجوز  
الزام الولاء احدا بغير رضاه بخلاف ما اذا اخبر مولا بذلك وان كان اشتراه اياه



بغير السامعة في موضع يمكن فيه فسخ العقد على القيمة وهنالا وجه لذلك لان  
 بالعتق لا يسلم للعبد مال من جهة المأمور حتي يقال يلزمه القيمة باعتبار ذلك  
 فهو بمنزلة الأجر والمستاجر يختلفان في مقدار الأجر بعد استيفاء المنفعة  
 وهناك لا يصار الى التحالف ولكن يحمل القول قول المالك لزيادة مع يمينه \*  
 (ولو لم يقل المأمور لاهل الحرب اني اشتريته لنفسه كان مملوكا له اذا اشتراه)  
 لان بآيحه مارضى بعتقه عليه ونبت ولا تته له \*

(فاذا اخرجته كان المأمور منه ان يأخذه بما اشتراه به ان شاء فان اختلفا في  
 ذلك فالقول قول المشتري مع يمينه وكذلك ان اختلفا في جنس العقد بان قال  
 مولاه وهبه لك اهل الحرب فانا اخذه بقيمته وقال المشتري اشتريته منهم  
 بالنفي درهم فالقول قول المشتري وقد تقدم بيان هذا الفصل قبل اقامة البيعة بعد  
 ذلك فيما اختلفوا فيه وفيما اتفقوا عليه وانه بمنزلة الشفعة وان لم ينص على قول  
 ابي يوسف رحمه الله في هذا الموضع اذا اقاما البيعة \*

(ولو كان مولى العبد الماسور قال للمستامن اشتريه لي منهم او اشتريه من مالي  
 فان اشتراه بقيمة فالعبد لآمر) لانهم ملكوه بالاحراز فكان امر المولى القديم  
 بان يشتريه له وامر اجنبي آخر في انه يتناول العقد بقيمة او بغير سيرة سواء \*  
 (واذا اشتراه بغير فاحش كان مخالفاً لمشتريه بالنفسه ثم يكون لمولاه القديم  
 الخيار) ان شاء اخذه منه بما اشتراه به وان شاء تركه \*

(ولو كان قال له اشتريه ولم يقل لي ولا من مالي فهذه مشورة اشار بها عليه فيكون  
 مخاطباً بمشتريه بنفسه فيقتضيه تصرفاته بمنزلة ما لو اشتراه قبل هذه المشورة  
 وهو نظير رجل قال لغيره اشتري عبد فلان ولم يقل لي ولا من مالي فان ذلك  
 مشورة لا توكيل) بخلاف قوله اشتريه لي بما شئت فقد فوض الامر اليه عاما

بأكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس فيه \*

(ولو أخبروهم بأنه يشتريه له فهو مملوك للمشتري) لأن مطلق الأمر بالشراء ينصرف إلى الشراء بالقيمة أو بزيادة تسيرة كما لو كان الأمر غيره فإذا اشترى بأكثر من ذلك صار مخالفاً له فكانه اشتراه بغير أمره فكان مشترياً لنفسه \*

(وكذلك لو كان المملوك قال له اشتر لي لنفسى بالف درهم فقال ببيعويه لنفسه بالف درهم فعملوا عتق العبد) لأن هذا اعتناق يحمل كما لو كان العبد هو الذي مخاطبهم به فلا تقع الحاجة إلى قبوله تأييداً ولكنه يمتق ولده لبإيمه \*

(ولو قال ببعينه بالف درهم ولم يقل لنفسه كان مملوكاً للمشتري يأخذه مولا به الثمن إن شاء) لأن الحربى لم يلتزم ولاه حين لم يخبره أنه يشتريه له \*

(ولو قال ببعينه بالف درهم لنفسه فباعه الحربى منه فلا بد من قبوله وبعد القبول يكون ملكاً له) لأنه خالف ما أمر به نصافاً فكانه اشتري بغير أمره \*

(ولو كان قال له اشترنى لنفسى عاشت فاشتراه ذلك وبين لاهل الحرب أنه يشتريه لنفسه عتق العبد بآى لمن اشتراه) لأنه فوض الأمر إلى الوكيل أمراً عاماً فيكون هو ممثلاً أمره فيرجع بما أدى عليه من الفداء بالغاملاً \*

(فإن اختلفا فيما فداء به فقال العبد فدا إلى بخمس مائة وقيمتها ألف وقال المأمور فديته بالثمن فالقول قول العبد مع يمينه إلا أن يقيم الآخر البينة) لأن المأمور

بدعى لنفسه زيادة دين في ذمة العبد وهو منكره فالقول قول المنكر مع يمينه \*

(وعلى المدعى لز زيادة البينة) \* فإن قيل \* لما ذل لا يصار إلى التحالف بينهما بمنزلة ما لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن \* قلنا \* ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

عنه فلان العبد قد عتق ومن أصله أنه لا يصار إلى التحالف بعد تغير السلعة ولكنه

يشتريه الدعوى والآنكار وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان لا يصار إلى التحالف

ذلك كله على احد عشر سهما باعتبار مقدار الدية وقيمة المكاتب ان كانت الف درهم وان كانت الفين قسم ذلك كله اسداسا باعتبار انه يحمل ثل الفين بينهما فما اصاب الحر رجع المأمور به عليه وما اصاب المكاتب وهو السدس رجع به عليه في حاله الكتابة في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله انما يرجع عليه في مكاتبته بمقدار قيمته وزيادة ما يتعاقب الناس فيه وما زاد على ذلك فاما يرجع به عليه بعد المتيقن لانه في الزام الزيادة متبرع بمنزلة التزامه بالكتابة وقد تقدم نظيره \*

(فان قالوا جميعا للذي فداها حين اخرجهما فديننا بشئ ولكنهم ذهبوا واوراوا اخرجهما بغير علمهم فالقول قولهما مع بينهما) على علمهما لان الامر يريد على عليهما ديننا في ذمتها لنفسه بسببهما ينكران ذلك السبب واليمين على العلم لانهما يستحلفان على فعل المأمور فايها نكل عن اليمين نرمة حصته من الفداء لان نكلونه كاقراءه وذلك صحيح في حقه لا في حق صاحبه فان حلف الحر ونكل المكاتب او اقرانه فداءه فان على قول محمد رحمه الله يلزم المكاتب حصته من الفداء فان كان مقدار قيمته يؤخذ به في مكاتبته وان كان اكثر من ذلك فاما يؤخذ بالفضل بعد المتيقن وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يرضى عليه بحصته بانما بلغ فيكون دينه عليه في حال كتابته ان صدقه مولا في ذلك او كذبه فان عجز المكاتب نظر فان كان المولى صدق القادي بيع له المكاتب الا ان يفديه مولا لان ذلك دين ظهر وجوبه في حق مولا وان كان كذبه في ذلك يطل ذلك عند العجز ان كان لم يود شيئا منه وان كان ادى بعضه جاز ما دى وبطل ما بقي حتى لا ياخذ دينه كان واجبا عليه باقراره بسبب ليس من التجارة في شيء فلا يطلب به بعد العجز ما لم يمتق في قول ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة

يُتَمَرَّنُ عَمَلُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ

(وَنُزِّلَ الْفَرْجُ مِنْهُ فِي مَا اشْتَرَاهُ بِهِ تَحَاوُرَ الْأَثَرِ الْوَكِيلِ مَعَ الْوَكِيلِ بِمَنْزِلَةِ الْبَائِعِ مَعَ الْمُشْتَرِي فِي حُكْمِ التَّجَافُفِ سِدِّ الْخِلَافِ فِي الثَّمَنِ لِأَنَّهُ يَخَافُ الْأَمْرَ عَلَى الْعِلْمِ) لِأَنَّهُ اسْتَحْلَافٌ عَلَى فِعْلِ الْفَيْرِ (وَيَبْدَأُ بِالْمِثْنِ بِهِ) لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُشْتَرِي وَالْبَيْعِ بِتَعْيِينِ الْمُشْتَرِي فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْآخِرُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ يَنْبَغِي فِي كِتَابِ الْيُوعِ (فَإِنْ أَقَامَا الْبَيْعَةَ فَالْبَيْعَةُ بَيْنَتُهُمَا) لِأَنَّهُ يَبْتَغِي الزِّيَادَةَ بَيْنَهُمَا

(وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ أَعْتَقَهُ قَبْلَ اخْتِلَافِهَا فَهُوَ حُرٌّ) لِأَنَّهُ اعْتَقَى مَلَكَهُ ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَا بِهِ ذَلِكَ فَاتَّعَى قَوْلَ الْآمَرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَحَاوَرَانِ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي يَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ بَعْدَ تَعْيِينِ السَّلْعَةِ عَلَى رَجْعِهِ لَا يَحْتَمِلُ الْعَقْدُ الْفَسْخَ فِيهِ

(وَلَوْ كَانَ الْآمَرُ حُرًّا أَوْ مَكَّابًا أَقَامَ أَرْجُلَيْهِمَا فَاشْتَرَاهُمَا بِخَمْسَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ كَانَ الْفِدَاءُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا تَقْسَمُ عَلَى الدِّيَةِ وَعَلَى قِيَمَةِ الْمَكَّابِ) لِأَنَّ الْمُقْتَرِفَ فِي بَابِ الْحَرْفِ الْفِدَاءَ دِيَّةً وَفِي الْمَكَّابِ قِيَمَتَهُ بِدَلِيلِ مَا سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِذَلِكَ الْقَدْرِ لَوْ أَقْبَلَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ فَإِذَا أَضَافَ الْقَدْرَ إِلَيْهِمَا مُطْلَقًا يَتَوَزَعُ عَلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِ بَدَلِ نَفْسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ اقْتَدَاهُمَا بِخَمْسَةِ عَشَرَ أَلْفًا وَقِيَمَةُ الْمَكَّابِ الْفِ دِرْهَمٍ فَقَدْ فُتِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَكْثَرِ مِنْ بَدَلِ نَفْسِهِ بِمَا لَيْتَمَنَ النَّاسُ فِيهِ وَهُوَ لَا يَسْتَوْجِبُ الرُّجُوعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِقَدْرِ بَدَلِ نَفْسِهِ فَيُرْجَعُ عَلَى الْحَرْفِ بِمِثْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَعَلَى الْمَكَّابِ بِقِيَمَتِهِ وَزِيَادَةُ قَدْرِ مَا لَيْتَمَنَ النَّاسُ فِيهِ لِمَا يَنْبَغِي أَنْ طَرِيقَ الْقِيَمَةِ يَقْدَرُ مَا يَتَحَاوَرَانِ لِلنَّاسِ فِيهِ يَكُونُ غَفْوًا وَإِنْ كَانَ أَقْلَالَهُ اقْتَدَاهُ بِمَا شَتَّ قَدْرَاهُمَا بِمِثْرَةِ الْفِ الْقَاسِمِ

اني مال نفسه بالاشارة كاضافته الى مال نفسه بالكناية بان قال بالف درهم من مالي  
واضافته الى مال نفسه بمنزلة اضافته الى نفسه وفي كل موضع كان شراؤه الا امر  
وادى القيمة - من مال نفسه فله ان يحبس حتى يستوفي الثمن كما هو الحكم في  
التوكيل مع التوكيل وعلى هذا الوصية في يده قبل الحبس او بعد الحبس فله  
كحال التوكيل بل هو ذلك بعينه \*

(و) وكان الماسور عبد المسلم واكتسب عندهم مالا ثم خرج بماله الى دارنا مراغما  
لمولاه فاخذه المسلمون وامامهم ثم حضر الماسور منه فانه ياخذ بغير شي  
ولا سبيل له على ماله وانما لا ينق هذا العبد من اعادة حق الماسور منه فقد كان له به  
حق اعادته الى قديم ملكه متى وجده في دار الاسلام بخلاف ما من ملك الاسير  
بخلاف عبد الحرب اذا خرج اليه امر اغما لمولاه مسلما فهناك لا حق فيه لغير  
الحرب وحقه فيه غير موعود بما خرج الى دارنا وها هنا فيه حق الماسور منه  
وحقه موعود فلهذا لا يعتق وتكون ياخذه مولاه بغير شي بمنزلة ماله اخذه  
في الغنيمة قبل القسمة فاما ماله فلا حق فيه للمولى القديم لانه ليس بمال اكتسبه  
على ملكه وانما اكتسبه على ملك الحربى ومال الحربى متى وجد في دار الاسلام  
ولا امان له وفي جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رضي الله عنه كنفس الحربى  
واما في قول محمد رحمه الله فالمال لمن اخذه من المسلمين ويخمس  
في هذه الرواية \*

وقد بينا ان في الخمس روايتان عن محمد في نفس الحربى اذا دخل دارنا بغير امان  
فاخذه واحدا فذلك في ماله والباقي للاخذ يختص به وان كان اخذه المولى  
القديم ففي قول محمد رحمه الله تعالى هذا وما سبق سواء وكذلك في قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه العبد له ولا خمس فيه لانه اعاده الى قديم ملكه وماله في

مالوا اقر المكاتب بزيادة خدش على نفسه في نفسه ثم شجر على  
الادعاء وكتب عليه فقصا من فاسد في مال ثم عجزوا الا انه  
لا واخا حقا يعتق في موله \*

(وفي مول محمد رحمه الله هناك يباع فيما رجحت المتعالية به عليه في حاله الكتابة  
بعد العجز فكذلك هاهنا يباع في التداخلة فيه المير في ذات اركذبه ولو كان  
مول المدبر وام الولد امر السان بقدا فيهم اخته الا من ير الماور و يما فداها  
به اوفي اصل الفداء فاقول قول الامر وعلى الماور اليه لان اهل الحرب  
ما منكموه بالا حراز فاصل الاختلاف في الدين الواجب للماور على الامر  
اما في اصل سببه اوفي مقداره فيكون في التواضع في الحرام العبد فمات قد  
احرزه اهل الحرب ثم عاد الى مالك ما في بالتدبير فمات المذكورة التي باشرها  
الماور فاذاه مع الاختلاف بين في جرس ذلك العتد او في مقدار البدل وجب  
المصير الى التحالف \*

(ولو كان الماسور عبدا فقتل اجنبي له من ان اشتره في منهم او اشتره في  
مالي فاعبد لا امر) لان اهل الحرب ملكوه فهذا رجل وكل غيره بان يشترى  
له عبدا من مولاه وقد اشتراه له فكان مطالب بالثمن من جهة ويجعل هو في حق  
المولى القديم كانه اشتراه بنفسه حتى ياخذ منه بالثمن ان شاء فان وجد المولى  
القديم في يد الماور كان هو خصم له قبل ان يحضر الامر لانه حق لاخذها  
بالثمن قد سبت له بمقدار الماور فيتمكن من اخذه من ملكه قبل حضور الامر  
بمنزلة الشفيع فان كان الاجنبي قال للمستامن اشتره فقدينا ان هذه مشورة  
وان الخطاب يكون مشترى لنفسه فلمولاه ان ياخذ من يده بالثمن \*  
(ولو قال له اشتره بهذه الالف ودفعها اليه او لم يدفعها فمولا لا امر) لان اضافة المقد

هي واولادها مراغمين لمولاهم الحربى او خرجت هي مراغمة وممها ان لها  
صغير فاخذهم المسلمون فهي فيى واولادها فان اصابها مولاهما قبل القسمة  
اخذها واخذوا ولادها بنير شى او بعد القسمة بقيمتهم يوم وقعوا في سهم  
الذين صاروا له لان ولدها جز منها والحق الذى كان ثابتا للمولى القديم فيها  
يثبت في اولادها باعتبار الجزئية ثم قيام حقه فيهم يمنع بوث الحربه لهم  
بالخروج على وجه المراغمة بخلاف الكسب فهو غير متولد من عينها فلا  
يثبت فيه حق المولى القديم بل هو مال الحربى فيكون فيا للمسلمين \*  
(ولو كانت هي دخلت واولادها يمان فلا سبيل للمولى القديم عليها وعلى  
اولادها صغارا كانوا او كبارا ولكن يبيعهم الامام) لانهم مسلمون باسلامها  
فبيهم ويقتلهم حتى يقدم الحربى فياخذها باعتبار الامان \*  
(ولو كانت مدبرة للمولى القديم ردوا جميعا عليه) لانهم المخرج عن ملكه  
بالاسر واولادها بمنزلتها لا يملكهم الحربى ايضا لان ولد المدبرة مدبر فاذا  
ردوا على المولى سواء خرجوا مراغمين او غير مراغمين بنير شى والله الموفق  
والسدد

### باب

المفاداة بالاسراء وغيرهم من الاحرار

(قال) واذا رغب اهل الحرب في مفاداة اسارى المسلمين بالمال فلا ينعى  
للمسلمين ان يفادوهم بالاسراء ولا بالكراع والسلاح لان منفعتهم في دفع  
المال اليهم دون منفعتهم في رد المفاداة او دفع آلة القتل اليهم (الانرى) ان حمل  
الاموال اليهم للتجارة جائز وحمل السبي والكراع والسلاح اليهم لانجارة  
حرام (وان كرهوا المفاداة بالمال ورغبوا فيه بالكراع والسلاح فلا ينعى لهم

باب المفاداة بالاسراء وغيرهم من الاحرار

للمسلمين لان في حق المال هو كثيره في الاخذ \*

(ولو كان العبد جاء بذلك المال الى دار الاسلام بامان يتجربه لمولاه الحربي فلا سبيل للمولى القديم عليه) لان ملكه لم يزل له و لو كان هو الذي اخرج به بامان لم يكن للمولى القديم عليه سبيل فكذلك اذا خرج العبد \*

(ولكن الامام يبيعه لانه مسلم فيتعذر تمكينه من الرجوع الى دار الحرب ليستند به الحربي ملكه فيه فيبيعه الامام ويوقف عنه مع المال الذي في يده لمولاه الحربي فيأخذه) لان حكم الامان قد ثبت في هذا المال للحربي \* (فان اراد الماسور منه حين باعه الامام ان يأخذه من المشتري بالثمن لم يكن له ذلك) لانه حصل في داره لاحق للمولى القديم في اخذه فلا ثبت حقه بعد ذلك بمثله ما لو سلم مولاه او صار ذميا ثم اعاده من آخر (فان كان العبد مدبرا والمثله بحاله في الوجدين ان جاء مراغما او بامان فهو وماله الذي اكتسبه كله مردود على الماسور منه) لانه لم يخرج من ملكه باحراز المشركون وانما اكتسب المال وهو مملوك له والاكسب يملك الملك الاصل فاذا قاما بان ذلك كله مردود على مولاه بغير شيء \*

(فان كان كسبه من تجارة او هبة وهو له فلا خمس فيه) لانه حصل في يده لا على وجه القهر فلا ثبت فيه حكم النسيئة \*

(وان كان اخذه بغير طيب انفسهم خمس ذلك المال) لانه اخذه بطريق القهر \*

(وقد بينا هذا الحكم في الحر الماسور اذا خرج مال فكذلك في المدبر الا ان هناك الباقي بمد الخمس للاسيروها هنا لمولاه) لان المدبر ليس من اهل الملك \* (وقال) (ولو ان امة ماسورة ولدت اولاد من فجور او زوج حربي ثم خرجت

مالواخذوهم قهرا بغير امان فان هناك للموالى حق الاخذ مجازا قبل  
القسمه وهذا خلاف ما اذا استامنوا الى دارنا ومعهم العبيد فاجبروا  
على بيعهم فباعوهم ثم حضر الموالى لان هناك حصلوا في دارنا وليس للموالى  
حق الاخذ فيهم فبالاقتال من مالك الى مالك لا يثبت لهم حق الاخذ  
وهنا ما حصلوا في دارنا الا وحق الاخذ للموالى ثابت فكان هذا وما ودخل  
مسلم اليهم بامان فاشتراهم واخر ببيعهم سواء (وان خرجوا الى المعسكر وليس  
معهم الامانة كانوا اخباؤهم في وضع الانهم حيث لا يكونون ممتنعين  
منافي ذلك الموضع فهذا والا ول سواء بوجدهم منهم العبيد والاماء يعطون  
قيمة) لانهم ما حصلوا الى ما منهم فهم في امانا وذلك يمنع اخذ ملكهم منهم  
مجازا \*

(وان كانوا اخباؤهم في ما منهم ومنعتهم والمسئلة بحالها في مشاسرية فاصابتهم  
فلا سبيل لاهل الحرب اياهم في طلب العين ولا القيمة) لانهم لما وصلوا الى  
ما منهم فقد انتهى حكم الامان بينهم وبينهم \*

ثم اصابهم الامان من قوتهم حرب فوجدوا وما قبل ببيعهم بامان في الحكم سواء  
اذا اخذوا العبيد والاماء الى دار الاسلام اخذهم الموالى قبل القسمه بغير  
شيء ومدا القسمه بالقيمة ان احبوا وان وقع الصلح فيما بينهم وبينهم على المقاداة  
بالمال ثم اصابهم سرية من المسلمين في الموضع الذي حبسوا فيه فان كان ذلك  
الموضع بالقرب من عسكر المسلمين حيث لا يكون لهم فيه منعة فعلى الامير ان يفي  
لهم بالصلح ويعطيهم المال وان كانوا اصابوهم في منعتهم فقد انتقض الصلح وليس  
على المسلمين ان يعطوهم شيئا من المال لان حكم الامان لم يتناول ما في منعة اهل  
الحرب وقد تناول ما في منعة المسلمين فالحكم اذا كانوا بالقرب من المعسكر كالحكم

ان يفادوهم بالاسر لا يحجب دفع الكراع والسلاح اليهم اهلون من حكررد  
المقاتلة عليهم (الارمن) لا يجب ان التفتاتهم اراهم المسمون من ذلك  
ولا يجب اتلاف الكراع والسلاح عليهم

(فان كرهوا ذلك ايضا فحينئذ يجوز له دفع الاسر اياه وورغبوا في المفاداة  
بمال عظيم فهو احياء بالاسر من في بيتهم من يجوز مفادتهم بالاسراء  
دون المال) لان هذه من الضرورة وعند الضرورة يجوز مفاداة الاسراء  
منهم بالمال على رواية الكتاب وفيه نحصل منفعة المال للمسلمين فلان يجوز  
مفاداة الاسراء بالاسراء لا بقاء المال الذي يحتاج المسلمون اليه في ايديهم  
كان اولى \*

(ولوان اقواما من اهل الحرب استسلموا الى عسكر المسلمين للفداء فقالوا  
آمنونا على انفسنا واهوالنا وما جئنا به من الاسراء ففعل المسلمون ذلك ثم  
لم يتفق الصالح والفقهاء اذ قد اذوا لرحومهم لانهم من اهل يجمعوا الى  
دارهم باحد من المسلمين وقد بينا هذا احكاما اذا استسلموا الى دار الاسلام  
فكذلك اذا استسلموا الى العسكر في دار الحرب فان يؤخذ الاحرار  
والحرار من المسلمين او من اهل المدينة منهم شيئا شاءوا او ابوا) لانهم ظالمون  
في حبس الاحرار (وكذلك كل من لم يملكه بالاسر والاحراز فاما من ملكوه  
من العبيد والاماء فانا نأخذهم منهم ونعطهم قيمتهم) لانهم ملكوهم  
بالاحراز وقد اعطيتهم الامان على اموالهم فالوفاء بالامان يعطون قيمتهم  
بعد الاخذ منهم لتعذر تركهم حتى يرجعوا بالمسلمين الى دار الحرب  
فيستغفروا بهم (ثم اذا اخرجهم العسكر الى دار الاسلام فان شاء مواليهم  
اخذوهم بتلك القيمة) لان سلامتهم للجيش كان بما ادا من القيمة (بخلاف

نفسهم يصح. كذا نك باليد \* فاما من كان مدبر  
 لان يصدقه او اواه) لانه في بدا وبه اذا كانا معه  
 د على نفسه للمستامن من اهل الحرب (وان اقر  
 الحرب هم جاؤا بهم وشهد شاهدان من الرجال انهم  
 جميعا قوم آخرون من اهل الحرب فالشهادة اولى  
 بتمتدبة الى الناس كافة وحببة الاقرار لا تمد والمقر  
 هادة في حق غير المقرين واذا قضى بذلك فقد عصار  
 او بعد ما صار مكذبا لا يعتبر اقراره في حق نفسه  
 ب تسليم فدائه على غيره (ولو جاءهم قوم من اهل  
 لواء على الفداء فلما اصابهم المسلمون قالوا قد كنا  
 وبالحفظ لم يصدقوا على ذلك) لانهم يدعون اصرا  
 يريدون ان يلزموا المسلمين تسليم الفداء اليهم فلا  
 سلمين ما اصابوا منهم بغير فداء \*

المسلمين ان يريد ان يناديكم بناس من المسلمين  
 لنساء والصبيان بالصبيان فرض المسلمون بذلك ثم  
 لم فاراد الامير ان ياخذهم فلا يطيقهم فداءهم فذا واسع  
 رب لم يملكوهم وهم ظالمون في حبسهم وقد بينا ان  
 الظلم لا يجوز (الارى) انهم لو اموا واصاروا  
 وافكذلك اذا استامنوا عليهم) لان مراعاة الامان  
 مائة حرمة الاسلام او عقدا لئمة \*

استحب لهم الوفاء بما عاهدوا عليه لئلا ينسبوا الى

ذا كانوا في بيوتهم إذا كانوا في بيوتهم كما لهم قبل أن يستأنفوا فإذا  
 حصل منهم ذلك من طريق القهر المباح فليس عليهم أداء شيء من المال  
 لأنهم مأسومون بحكم الصالحين ولكن تحقق عجزهم عن ذلك فيستأنف الصلح  
 (وإنهم مرفق أسومون لأنهم أخذوا في غير منعة كأوامع أهل الحرب الذين  
 جرت عليهم أوقافهم وأول أهل الحرب نحن جملتهم فإنه لا يقبل قولهم في  
 ذلك) لأنهم يدعون من أحلاف الظاهر ويدعون على المسلمين وجوب تسليم  
 المال إليهم ولا يلزم قولهم إلا بحجة

(ونافوا البيعة شاهدين مسلمين أو رجلا وامرأتين على ذلك وجب  
 تسليم المال إليهم لأن الثابت بالبيعة كالثابت بالمعاينة وإن كان الشاهدان  
 من الأسراء ثبتت شهادتهما) لأنه لا نعمة في هذه الشهادة (وإن لم يشهدوا بذلك  
 ولكن قال بعض الأسراء كما معهم وهم جاءوا بنا وإنكر ذلك بعضهم ففي القياس  
 لا شيء لأهل الحرب من القداء) لأن الذين أقروا من الأسراء يلزمون  
 بفرارهم إلا يروى المسلمون تسليم المال إليهم وأقرار المرء لا يكون حجة على  
 غيره (وفي الأسراء حسن أقرار من أقروا منهم جائز على نفسه وهو غير جائز  
 على أصحابه ويدفع لهم حصص المقرين مما وقع عليه الصلح من المال اعتبارا  
 بالأقرار بعضهم بأقرارهم جميعا بذلك) وهذا لأنه لا نعمة في هذا الأقرار فقد  
 خرجوا من الأسراء وأجأوا معهم وأجأوا دونهم ثم هم يقررون بأنهم كانوا في  
 أيديهم والأقرار باليد بمنزلة الأقرار بالرق ثم أقرار مجرول الحال بالرق على نفسه  
 صحيح فكذلك أقرار مجرول الحال في حق اليد باليد على نفسه لغيره يكون  
 صحيحا

أو كذلك لو كان فيهم صنفان يبررون عن أنفسهم وليس معهم أبائهم فإن

المشركين فأنشأ المشركون أسراهم راعوا المسلمين أسراهم فلا سيبل  
على أسراء المسلمين فيما فدوا به ولكنهم أحرار لا سيبل عليهم وإن كان فيهم  
نهارات أو لداوم يدبرون ردوا إلى مواليهم بنيرضى إلا أن يكونوا هم أسروا  
بالمداواة بذلك فيستدبر جمع عليهم بقيمة الأسراء الذين فدوهم بهم وبقيمة  
الكرراع والسلاح (لأن ذلك كان حقا على المسلمين وقد اضطوه في الفداء لمنفعة  
رجعت إلى الماسورين)

(فإن كان بغير أمر المولى من المملوكين منهم فهم متبرعون في ذلك وإن  
كان بأمر المولى ثبت حق الرجوع عليهم لأنهم التزموا ذلك للمسلمين حين  
أمرهم بالمداواة بهم)

(وإن كانوا عبيدا وكانت المداواة بغير أمر المولى فلا سيبل للمولى عليهم) لأن  
الأمير أو كالمشتري لهم من الدين جازيهم بما دأبه به (وإن كان بأمر المولى  
رجع عليهم بقيمة ذلك شاءوا أو لم يشاءوا) لأنه صار كالتأب عنهم في شرائهم بما فداهم  
به ثم زاد في التفرغ فذكر ما تقدم بيانه من المكاتب وغيره من الماسورين إذا  
دأبه الأمير بأمره أو بغير أمره وقبضنا هذا الحكم فيما إذا فداه المستامن من  
المسلمين في دار الحرب فكذلك إذا فداه أسام المسلمين في دار الإسلام (فإن كان  
في الأسراء رجل من أهل الذمة فليس على الإمام أن يفديه من مال بيت المال)  
لأنه مال المسلمين فأنما يفادي به الأسراء من المسلمين دون أهل الذمة (إلا أن  
يكون هذا مقاتلا له جزاء وغناء أو كان دليلا في أرض المشركين يدل على  
فرأى الإمام أن يفديه من مال بيت المال فلا بأس بذلك) لأن في تخليصه منفعة  
عورتهم للمسلمين ومال بيت المال معد لذلك (وكذلك إن رأى أن يفديه بأسير  
قد وقع في سهم رجل ويعوضه قيمته من بيت المال فلا بأس بذلك) لأن هذا منة

الغدر وويلطمشوا اليهم في مثل هذا في المستقبل بخلاف الاسارى او الكراع  
والسلاح اذا وقعت المصادقة بها ( لان الامتناع من رد ذلك ورد ذلك عليهم  
واجب شرعا والاستحباب لا يجوز ترك الواجب لما الامتناع من دفع المال  
اليهم فليس بواجب شرعا وقد بينا انه يجوز دفع هذا المال اليهم فلا استحباب  
الوفاء بما وقع الصالح به عليه قلنا ينبغي ان يدفع المال اليهم \*

(غير ان في الكراع والسلاح والرءوس ان رأى الامام ان يعطيهم فيه ما شرطه  
لهم فمل ذلك كراهة ان ينسبوا الى الغدر او يحذروا المسلمين به ذلك في مثل عند  
حاجة المسلمين اليه \* فان قيل \* فعلى هذا ينبغي ان يعفى الامام لهم بما صلحهم من  
السلاح وغيره حتى يطمشوا اليه في المستقبل \* قلنا \* هذا ليس بشئ فأنهم وان  
لم يطمشوا اليه بذلك لا يضر المسلمين شيئا لان اشد ما يحضرهم ان لا يأتوا  
بالمسلمين بعد هذا حتى ياخذوا فداءهم وبهذا الموهوم لا يجوز للامام رد المقاتلة  
او آلة القتال عليهم ليتقوا به على المسلمين \*

(ولو كانوا اجاؤا بعبود واما والمسئلة بحالها فان الامام ياخذ العبيد واما اذا  
ظفر بهم حرمة الاسلام ولا يعطيهم القصداء من الاسراء من اهل الحرب  
ولا من الكراع والسلاح ولكنه ينظر الى قيمة ما كان شرطه لهم فيعطيه ذلك  
وهذا مستحب في الفصل الاول واجب في هذا الفصل) لان اهل الحرب  
قدم لكونهم حتى لو اسلموا وصاروا ذمة كان سالما لهم فلا يكون للامام ان ياخذهم  
منهم مجانا بخلاف الاول \*

(فان كانوا افادوهم بالمال سلم المال اليهم وليس للموالى عليهم سبيلا) لانهم  
حصلوا في دار الاسلام ولا حق للموالى في اخذهم فلا يشبت حقهم بمذالك  
(وان لم يظفر المسلمون باسراهم من الاحرار حتى فادوهم باعدادهم من اسراء

كان غير مأمون على ذلك لم يفضل له وان رضى به) لانه اذا لم يكن مأمونا على ذلك  
فالظاهر انه انما رضى به ليرجع الى ما كان عليه ولا يجوز تمكنه من ذلك بحال \*  
(الآثرى انه لو كان ارتد فينا فقالوا لماخذوا اسيركم واعطوا ذلك المرتد  
لم يسمعنا ان نفضل ذلك ولكننا نعرض الاسلام على المرتد فان اسلم والاقتلناه  
وكذلك اذا خيف عليه الردة بعد المفاداة به فاما اذا كان لا يخاف ذلك عليه  
فانما لا يفادي به قبل رخصه لما فيه من تمريضه للقلل والظواهر انه لا يرضى بذلك  
مالم يكن منهم آمن على نفسه فكان حانه الآن كحال المفاداة بالذمي او بالمستامن  
مهم في دارنا اذا رضى به) وقد بينا ان ذلك جائز فهذا مثله \*

(ولو جاء مستامن منهم بعشرة من اسراء المسلمين على ان يفادي بهم غيره وقد  
سأهم باعيانهم فوجدهم قد قتلوا او ماؤا ثم رجع فاراد ان يرجع بالاسراء  
الذين اخرجهم منع من ذلك فان كانوا احرار اخلى الامير سبيلهم وقال له الحق  
بالدك فلا شيء لك) لا به ما كان يملكهم (وان كانوا عبيدا او اماء اجبره  
على بيعهم بمنزلة مالهو جاء بعبيد معه بامان فاسلموا في دارنا وان كان شرط  
عليه في الامان ان يشتري او تلك النفرو نسلمهم له فان موالهم البيع فانه ينبغي  
للامير ان يفى لهم بالشرط اذا اخذ الاحرار منهم فيعطيه قيمته الذي شرطهم له  
دنانير ودراهم وان باعهم وانهم فينبغي للامام ايضا ان لا يدعه يرجع باحد  
منهم الى دار الحرب ان كانوا اسلموا) وهذا مالهو جاء بعبيد من المسلمين في الحكم  
سواء (واذا تواضع اهل الاسلام واهل الحرب على ان يتهادنوا (١) سنة حتى  
ينظروا في امورهم واراد بعضهم من بعض ان يعطوهم رهنا بذلك على ان من  
غلب من الفريقين فدما الرهن لاخرين حلال فلا بأس باعطاء الرهن على  
هذا اذا رضى بذلك الرهن من المسلمين) لانه يومن على الرهن من المسلمين من

على وجه النظر

(وان كان الاسير من المسلمين فإنه يجب على الإمام مفاداه بما له من بيت المال اذا لم يكن فيه احماف النسب ولا حراف به لا يجب ذلك ارايت لو طلبوا مائة الف دينار في فداء اسير من المسلمين كان يجب ذلك على الامام هداما لا يقوله احد من علماء فداء اسير من اهل الحرب قد وقع في سهم رجل وكره ذلك الرجل دفعه في الفداء من الامام ياخذ منه شاء او ابي ويعوضه قيمه من بيت المال لان تحبص المسلم من الاسر فرض عليه وعلى كل مسلم بحسب القدرة والامكان فان امتنع منه يات الامير مقامه وعوضه قيمته من بيت المال غير له ما لو استحق سهمه وهو اساء على قول محمد رحمه الله في جواز الفداء بالاسراء بعد القسمة

(ولو قال اهل الحرب اعطيك اسيرا يسرين او بثلاثة من اسرائنا فان الامام ينظر في ذلك فن رأى المنفعة حرة المسلمين في ذلك بان كان مبارز الاله جزاء وغناء فليس ذلك وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لمسلمين في ذلك واكن فيه بعض جرهم وبحكمه عليهم ان يجيبهم الى ذلك) لانه نصب ناضرا فلا يدع النظر للمسلمين فيما ينعله لهم بحال الا ترى انهم لو طلبوا باسير واحد من المسلمين مائة من اسرائهم لم نجيبهم الى ذلك وهذا مثله (ولو كان اخ ملكهم او ابنه اسير افي ايدينا وقد اسلم فقالوا اعطيك اسيركم المسلم على ان تردوا علينا اخ الملك لم يسعنا ان نرده عليهم) لانه مسلم ومفاداة المسلم بالمسلم لا يجوز لان المقصود بالافاداة تخليص المسلم مما يخاف عليه من قتلهم \*

(فان طابت نفسه بذلك فقال ردوني عليهم وخذوا اسيركم فان الامام ينظر في ذلك فان كان مامونا على اسلامه بان حسن اسلامه فعل ذلك برضاه وان

فمن نكث ان تعرض لاسمهم بالقتل ولا بالسبي فقال ولم وقد شرط اذالك  
قال لا يسميهم قد شرط اطياعك ما لا يحل وشرطت عليهم ما لا يحل في الشرع وكل  
شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قال الله تعالى ولا تزدوا زرة وزر اخرى  
فاذا شرط ان ياتوا به فقال ما دمرتك نعم قط الاجتبي باكره قوموا من عندي  
يخرجوا ثم يسميهم من العدو قال يبين لي ان الصواب ما كانت اذا انسمع بهم قال  
من الدنيا نسأله فان ارد لم يباذلك فقال ان حبيبة رضى الله تعالى عنه توضع  
سبعهم اجزية قال لم قال لا يسميهم استيسروا عندكم رصا لهم اني رد ائرهن وقيدفات  
ذلك فاستحسن قوله وانى عليه ورد جعل من قبله فان كان هذا الشرط  
ما لا يحل فماذا قال لا بأس باعطائه الرهن عنى هذا فان كان لا يسميهم  
فان يبر الله وليس في مجرد الشرط فوات شيء ولا اثبات شيء لا يمكن  
تداركه بخلاف قتل الرهن بذلك الشرط

اولا لهم حين اعطوا الرهن واخذوا الرهن من المسلمين قد ارسلوا على  
ان ياتوا منهم رهنهم فلا بأس بان يأخذوهم لما بينا انهم ظالمون في حبس رهن  
المسلمين ولا يجوز اعطائه الا امان على التقرير على الظلم بعد التمكن من ازالته  
(ثم لا يرد رهنهم حتى يامنوا مما كانوا يخافون فاذا امنوا ذلك ردوا عليهم رهنهم  
ولا يكون هذا خذرا من المسلمين وقد سبق نظير هذا فيما اذا خاف امير  
المسلمين من المستأمنين في المعسكر فانه يجوز له ان يخرجهم معه الى داره لا سلام  
شاوا او ابو احقى يامن مما كان يخاف ثم يردهم الى دارهم فهاذا قياسه لان  
رهنهم في امان من امان ابى الذين في ايديهم الرهن ان يعطوا الرهن الى  
المسلمين لا يقتال فلا بأس بقتالهم وقتلهم على ذلك لان الذين في ايديهم قوم  
من احرار المسلمين يريدون ان يدخلوهم بلادهم بغير حق فلا يسمع المسلمين

الرجوع عن الاسلام فالظاهر انهم لا يرضون بذلك اذا كانوا يخافونهم على  
انفسهم وقديما انه يجوز المقادة بالمسلم في مثل هذه خيانة فلان يجوز تسليمه اليهم  
رهنا فيه منقمة للمسلمين اولى (ولا ينبغي ان يكره الامام اخذ من المسلمين  
على ذلك الا ان يكون له شرك من شوكه شديدة يخاف المسلمون على انفسهم  
منهم فعند ذلك لا بأس باكره الرهن على ذلك لما فيه من المنفعة لعامة المسلمين  
وفي الامتناع من هذا الصلح خوف الهلاك لجماعة المسلمين وفي الافدام عليه  
دفع هذا الخوف عن جماعة المسلمين فيثبت للامام هذه الولاية وان كان يخاف  
فيه على خاص من المسلمين وهم الرهن الاصل المعروف ان من اتى ببيتين فعليه  
ان يختار اهلونهما فان اخذ كل واحد من التمرتين من صاحبه رهنا فنذر  
المشركون وقتلوا الرهن الذي في ايديهم فليس يحل للمسلمين ان يقتلوا ما في  
ايديهم من الرهن ولا ان يسترقوهم) لانهم كانوا آمنين عندنا فلا يبطل حكم  
امامهم بغدر المشركين لقوله تعالى ولا تزوروا زرة وزر اخرى \*

(ولكن المسلمين لا يدعونهم يرجعون الى بلادهم ويحملونهم ذمة) لانهم رضوا  
بالمقام في دارنا الى ان يرد علينا رهنا وقد غدروا فكانوا محتسبين في دارنا على  
التأييد بضائهم والكافر لا يمكن من المقام في دارنا على التأييد مصرا على  
كفره الا بالجزية \*

قال الشيخ الامام رضي الله تعالى عنه وحكي ان الدواني كان جرى هذا  
الشرط بينه وبين قوم من اهل الحرب ثم انهم غدروا وقتلوا من المسلمين  
جميع عشاء عصره وسأله عما يصنع بهم فقالوا له ان تقتلهم لكان الشرط  
الذي شرطوا وفيهم ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ساكت فقال له ما لك لا تتكلم  
فقال ان قالوا لك هذا عن رأي فقد اخطأوا وان قالوا اناء على هوالك فقد غشوك

عن ابن ابي شيبة في بيان مختار اهل بغداد

في كتاب الامام الاعظم رضي الله عنه مع منصور الدواني الخثعمي

من بهر اراد اذ حاله في دار الحرب حاز قتاله على ذلك (لانه امتنع من حكم المسلمين بمداخلة دارهم فان هذا الحكم من جملة ما ياتزم المستامن بمقتضى الامان ولم يلزمه ما ياتزم به في امان من المسلمين فاذا امتنع من الانقياد للحكم الذي التزمه بجوار قتاله على ذلك فكذلك ما سبق والله اعلم \*

﴿باب﴾

﴿المفاداة بالهبة والكير من السبي وغير ذلك﴾

(قال) ولا بأس لامير السرية ان يعادى الاسراء بالاسراء اذا طالب ذلك اهل الحرب وطابت انفس ذلك الحرية بذلك الرجال من الاسارى والنساء والصبيان في ذلك سواء ما لم يحكم باسلامهم (لانه فوض اليه تدبير الحرب وقوفير المنفعة على المسلمين والمفاداة بالاسارى في دار الحرب من تدبير الحرب وفيه منفعة المسلمين لان المسلمين الذين ياخذونهم بالمفاداة اعظم غناء بالمسلمين مما يعطون الا انه يشترط رضا اهل السرية في ذلك اثبتت حقهم في الاسرى ان يعي ان يسترضيهم في المفاداة لما فيها من اسقاط حقهم عما ثبت حقهم فيه (وكذلك بعد الاخراج الى دار الاسلام ما لم يحكم باسلام الاسارى حتى ان الصبيان من السبي اذا كان معهم الآباء والامهات لا يحكم لهم بالاسلام حتى يصحوا الاسلام بانفسهم فتجوز المفاداة بهم \*

(وكذلك ان مات آباؤهم وامهاتهم في دارنا) لان معنى التبعية بالموت لا ينقطع في حكم الدين (الا ترى) ان اولاد اهل الذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان مات آباؤهم وامهاتهم في دارنا وهم صغار \*

وكذلك ان كانت آباؤهم وامهاتهم معهم فطلب المشر كون المفاداة بالصبيان خاصة فلا بأس بذلك وان كان في ذلك تفرق بينهم وبين آباؤهم (لان هذا

﴿باب المفاداة بالصغير والكير من السبي وغير ذلك﴾

الان قالوا مخلصهم من ابدى الظالمين اذا قدر و اعلى ذلك (وان كانوا قالوا  
 للمسلمين لا تقتلواكم اذ اولئك لا نعطيكم الرهن حتى ردوا رهنا فان كان  
 المسلمون يحرقونهم في النار الذي وادعواهم من اجله فاهم ان لا يعطوهم رهنهم  
 ولكن يبنوهم باقتال لا خد رهن المسلمين اذا قدر و اعلى ذلك وان كانوا  
 قدما و افايرنو اليه رهنهم) لانه لا حاجة به الى حبس الرهن بخلاف الاول  
 فهناك هم حاجة الى حبس الرهن لازالة الخوف عن المسلمين ولا ينبغي  
 ان يردوا رهنهم رهنهم ولكن يقتلهم لا يستقذ المسلمين من ايديهم  
 (وان كان الدين اخذوا الرهن وداشوا الرهن الى منعه وادعواهم عليه  
 المسلمون فليس ينبغي للمسلمين ان يقتلوه حتى ينشوا اليهم بخلاف ما قبل  
 و صولهم الى منعتهم) لان هذا انما قتلهم ليس ردوا الرهن لانقض المودعة  
 و بعد ما صار الى منعتهم الفصال لا يكون على الرهن بل على نقض المودعة  
 و وصحت المودعة فذلك يمنعنا من قتلهم حتى ينبد اليهم  
 قال (و و حدة اسراء المسلمين للمفاداة فنادوا بالامداء في و وضعهم فيه  
 متمتعين ثم رجعوا بهم حين اتفق المفاداة فتعهم المسلمون واخذوهم منهم  
 واسروهم واخذوا له و الههم فلا بأس بذلك كله) لانه ما كان لهم من امان قط  
 (ثم ان كان فيهم عبدا و امة اخذه مولا قبل القسمة بغير شيء و بعد القسمة)  
 لانهم اصابوهم بطريق الاغنام (وهذا بخلاف ما اذا استامنوا اليهم انهم فوا  
 بهم حين لم يتفق لهم المفاداة و قد بينا ان هناك اذا اخذ منهم العبيد و الاماء قبل  
 ان يصلوا الى منعتهم اعطوهم قيمتهم لانهم كانوا في امان منا و لا بأس بان نقبلهم  
 على ذلك) لان استقذا المسلمين من ايديهم واجب فاذا ابوا ذلك جاز قتلهم  
 وان اتى على انفسهم (الآرى) ان مستامننا في دار الاسلام لو اسلم عبده فامتنع

الامام منابه في ذلك لا متناه مما هو مستحق (وكذلك لو طلب المشركون  
المفاداة بعبيد كفار من اهل الذمة يقوم من اهل الذمة فان الامام يسترضيهم  
في ذلك) لان المفاداة باحرار اهل الذمة يجوز برضاهم فبعبيد هم عند رضاء  
المولى اجوز (ولا يعتبر فيه رضاء العبيد) لانه مملوك ولا قول للمملوك في نقله  
من مالك الى مالك في الرضاء والسخط (وان لم يرض المولى بذلك اشتراهم  
منهم بمال بيت المال فان ابوان يبيعهوهم قومهم قيمة عدل) لانه لما ثبت له هذه  
الولاية في املاك المسلمين لتخليص اسراء المسلمين به من ذل المشركين فلان  
يثبت له هذه الولاية في ملك اهل الذمة كان اولي \*

(ولو ان امير المسكر فادى الاسارى يقوم احرار من المسلمين قبل البيع والقسمه  
فقال اهل المسكر نحن نأخذ قيمتهم من هؤلاء المسلمين لم يلتفت الى قولهم) لانهم  
فودوا بغير امرهم ولو فودوا بملك خاص للمسلمين بغير امرهم لم يرجع عليهم  
بشيء من عوض ذلك فاذا فودوا بما هو من الغنيمة كان اولي \*

(فان كانوا سألوا الامام ان يفاديهم به على ان يكون ذلك دينا للفرقة عليهم فهو  
على ما شرطوا وكان عليهم قيمة ما فودوا به على ان يؤخذ ذلك منهم فيجعل في  
الغنيمة تقسم ويخمس ما بقي بين من اصابه) لان حكم البذل حكم المبدل \*

(ولو كان مكان الاحرار من اسراء المسلمين عبيدا واما والمستهلة محالها فان  
ما ياخذها الا مير من العبيد والاماء يحلهم في الغنيمة بمنزلة ما لو اشتراهم بما  
اعطى من الاسراء ثم يكون لوايهم الخيار بين ان ياخذوهم بقيمة الاسراء  
الذين فداهم الامام بهم ثم يجعل ما يؤخذ منهم في الغنيمة وبين ان يتركوهم ويستوى  
ان كان قيمة اسراء المشركين مثل قيمة العبيد والاماء من المسلمين او اقل  
او اكثر مما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن) لانه قد كانت له ولاية قتل اسراء

انما يخرج من رقيق من المسلمين من اسر المشركين افضل واعظم اجرا  
 من رقيق النصارى من الصبيان الا ان كان لا يجوز فاداة صبي منهم بالنكاح  
 فكل جسد فاداة الى امين من الاولاد غير ان يكون معه القتال ويكره له  
 اسره الجاهل من الشيخ والشيخة النكاح يجرى ضمانا لا يمس في ردها  
 على المشرى كمن من من في القتال يشبه وفي اصغر يستوفى المستأجر  
 او ان ياتي اسره او اسكر الفاداة لا اوى فليس الامير هم ان يفادى بهم  
 الا ان يوسعهم من ذلته ما خلا خصاصة واحدة الرجال من اهل الحرب الذين  
 اسرهم المسلمون لا يباع بالفاداة بهتلى القسمة وان يرضى به ان اسكر  
 والسرية لان لا ميرهم ان يقتل الرجل من الاسر في القتل ابطال حق  
 اهل الاسكر منهم من غير منفعة تخليص الله لمعين من المشرى كمن فلان يجوز  
 الفاداة وفيه منفعة التخليص كان اولي بخلاف السبي من النساء والصبيان  
 والاموال من الكراع والسلاح وغير ذلك فانه ليس له ان يباع بحق الله انهم منهم  
 الا بوضوح ذلك لا بكماله ان يفادى ان اسرهم لا يطيب اندس القاعين  
 او بوضوح ان ابوك ذلك وذلك العوض يكون من مال بيت المال وبمدا القسمة  
 ليس له ان يفادى بالرجال ايضا الارضاء من وقع في سهمه لانه حين قسمهم فقد  
 حرم عليه قتالهم فكان حالهم بمدا القسمة كحال النساء والصبيان (كان ابى من وقع في  
 سهمه الرجال الفاداة بهم واني المشرى كوث ان يردوا اسراء المسلمين الا  
 بأولئك فينبغي للامام ان يشتريهم بمال بيت المال من مواليتهم يفادى بهم  
 فان ابوا ان يموه قومهم قيمة عدل ثم اخذهم بتلك القيمة شاء مواليتهم او ابوا  
 لان الفاداة مستحق بعوض على الموالى يعطيهم الامام من مال بيت المال  
 فاذا ابوا اب الامام منهم في ذلك كالذي اذا اسلم عبده فاني ان يسهل باب

ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مستورا عما فيهم ولم يسمع  
 ذات رق لهم ذلك إذا صلبوا النحر فقرر مراد أي دواءة التي هم مملوون  
 ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ما كنت متظر اليكم  
 ما بطن الحية حتى جرى في أبي سهام المسلمين ما ما كانت له ولا شيء  
 فقد سلمت كما قلنا سمع المسلمون ذلك قالوا أجرونا ولا يصار قد سلمنا  
 ما كان ما صاففنا من حسن أماننا من ررارة رر رر رر رر رر رر رر رر رر رر رر رر  
 أما أنا ونوحيه أنا أخفقوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه لاه  
 قوم قد جاؤا المسلمين فرددوا عليهم سبهم ومن أبي ذلك ما عايناه كن كأي رأ  
 ستة فرائض (١) من أول غسمة صبيها (٢)

والأخرى (٣) أنه لو طاب رضاء من أبي الأيم لهو صا حتى رددتم على قوه ثم  
 فصار هذا الصلح أنكم ليس به من أنزل الله في القرآن

ثم من الله حسن توفيقه طمع أربع المات من (شرح السيرة الكبر)

في سابع - سر من المحرم سنة (١٣٣٦) هجرية وبلبه الربع الرابع

أن شاء الله تعالى وأوله باب العود في الجبهة

ب المأمن والسلامة والسلام على سيدنا محمد

وأله ر صحابه أجمعين

م م م م م م م م

م م م م م

(١) جمع فريضة وهو البعير المأخوذ في الزكاة لأنه فرض على رب المال ثم

أنسح فيه حتى سمي البعير فريضة في غير الزكاة ١٢ المجمع (٢) كذا في النسخ

والظاهر سقوط بعض العبارة والله أعلم ١٢ المصحح

الشركيين و... حال حتى الغائبين عنهم يعبر عن قدر يكون له بموضع وهو  
اقل من قيمتهم كان اولي \*

(ولو كانت هذه المفاداة انساء والصبيات فان كانت القيمة متساوية  
او كانت التفادوت يسيرا فلا بأس به الا مير من غير رضى اهل  
المسكر بمنزله بعه الغنائم واذا كان ما يعطى اكثر قيمة مما لا يتغابن الناس فيه فانه  
لا يحل للامام ان يعمل ذلك بغير رضا اهل المسكر الا ان يشاء ان يردهم من  
بنت مال المسلمين بقدر ما يبيع من قيمة اسرأهم اعتبار اللبض بالكل ثم يجمع ذلك  
ميرفع الخمس منه ويقسم الاربعة الاخماس بين من اصابه وفكاك كل اسير من  
المسلمين على الارض التي قال من وراثتها ويؤخذ ذلك من خراجها فيفدى به  
الاسير المسلم الذي قال (ها) لان التمكن من اخذ الخراج باعتبار الحماية وذلك  
بالمتأثرة الذين يقاثلون عن تلك الارض فاذا وقعت الحاجة الى مفاداتهم  
كان ذلك الخراج مبيعا لمفادتهم يكون الزرم بمقالة الغنم (فاذا لم يكن ما خراج  
فذلك في خراج غيرها من ارض الاسلام) لانه اذا قال عن شبيء من ارض  
المسلمين فهو يقاتل عنها كلها لان اهل الحرب يقصدون الاستيلاء على جميع  
ارض الاسلام لو قدر واعلى ذاك فالذين يقاثلونهم من المسلمين يدفعونهم عن  
جميع ارض الاسلام \*

ثم تدل على اعتبار رضاء المسلمين في المفاداة بقصة سبي هوازن فقد رد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ ستة آلاف من سبي هوازن  
حين اسلموا والقصة في ذلك ان وفد من الذين جاؤا قالوا يا رسول الله ان في  
هذه الحظائر بعض عمالك وخالاتك ولو كننا ملحننا (١) لاسمان بن المنذر او غيره  
من ملوك العرب لكان يراعى ذلك لما واثب الناس واوصلهم وانما قالوا

قصة سبي هوازن

﴿ فهرس مضامين الجزء الثالث من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	٢٠٠
﴿ باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه ومالا يصدق ﴾	٢
﴿ ما حصل بسبب خيث فالسيل رده ﴾	٣
﴿ فساد السبب شرعاً لا يمنع ثبوت الملك بهتمامه ﴾	٤
﴿ المشتري من المكره اذا باعه من غيره فان للمكره من الاسترداد من الثاني كما كان له ذلك قبل شرائه ﴾	٥
﴿ من اقر بالملك لاخر في عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه ﴾	١٠
﴿ لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال انا عبد لفلان لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال انا حر كان القول قوله ﴾	١١
﴿ يد المودع كيد المودع ﴾	١٣
﴿ يد الناصب لا تكون كيد المنصوب منه في حكم الاحراز ﴾	١٤
﴿ لا يجوز معاملة الرباع المسلم في دار الحرب ﴾	ايضاً
﴿ الذي مكث في دار الحرب بعد اسلامه لا يكون اعظم جرماً من الخوارج واهل البني ﴾	١٥
﴿ العاقلة لا تعقل ما كان في دار الحرب ﴾	١٦
﴿ باب فضول الثنائيم ﴾	١٩
﴿ اللقطة يرفعها سنة ﴾	٢٠





﴿ مضمون ﴾	٤٥٥
﴿ مودع المودع اذا لاف المسال يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه ﴾	٢٠
﴿ اذا تصدق باللةطة ثم جاء صاحبها فانه يشخير بين الاجازة والضمان ﴾	٢١
﴿ جواز التصديق باللةطة بعد التعريف رخصة لا عزيمة ﴾	٢٢
﴿ باب الحكم في الاسارى وعبيدهم واحرارهم في اءورهم ﴾	٢٣
﴿ المكاتب اذا قتل ككتابا على وجه العمد لا يجب فيه القود ﴾	٢٤
﴿ باب الشراكة في الغنمة ﴾	٢٨
﴿ باب ما يأخذ الرجل في دار الحرب فيكون اهل المعسكر فنه شركاء وما لا يكون ﴾	٣٨
﴿ تاويل قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان ﴾	٤٠
﴿ لو هبت الريح على ثوب انسان والقه في صبغ غيره فاصبغ ثم ابى صاحب الثوب ان يقرم صاحب الصبغ قيمته ﴾	ايضا
﴿ مسائل دبع جلد الفير غير اذنه ﴾	٤١
﴿ باب التجار وغيرهم ما يحمل لهم من الغنمة ﴾	٤٢
﴿ من حضر الجامع وجلس في موضع يتظر الصلاة فانه لا يكون لاحد ان يزعمه من ذلك الموضع ليجلس فيه بنفسه ﴾	٤٣
﴿ المبد الماذون اذا صنع طعاما فهدا اليه غيره بغير اذن مولاه لم يكن باكل ذلك بأس ﴾	٤٤
﴿ المرأة لا تستوجب على زوجها بهمدا النكاح الدواء ﴾	٤٦

﴿ مَضْرُون ﴾

- ٧٧ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ أَحْرَازُهُمْ وَمَا لَا تَكُونُ ﴾
- ١٧٨ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ بِالْمَسْمُومَةِ لَا يَصِيرُ مَلِكًا لِمَا فِيهِ ﴾
- ٧٨ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ مَعَ ابْتِدَاءِ الْأَسْرِ قَاقُ وَلَا يَنْتَمِ الرِّقُّ لِلنَّاتِبِ ﴾
- ٨ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ طَعْمُ الْحَشْبِ وَمَا يَصَابُ مِنَ الْمَحْرُورِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ﴾
- ٨١ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ دَارَ الْأَسْلَامِ ﴾
- ٨٣ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ٨٤ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ٨٥ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ٩٣ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ٩٤ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ٩٥ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ١٠٧ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾
- ١٠٨ ﴿ بَابُ مَا يَكُونُ فِي دَارِ الْأَسْلَامِ كُلِّ مَنْ بَشَّرَ بِهِ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَهُ فِي دَارِهِ ﴾

﴿ مضون ﴾	﴿
وصافي ﴿	
﴿ باب من الشهادات في الغنائم والفتى ﴾	٦١
﴿ من في يد من القبول قوله فيما يدعي من الحرية ما يستتبعه بالحمة ﴾	٦٢
﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾	ايضا
﴿ ان الشراكة امامة لا تمنع قبول الشهادة ﴾	٦٢
﴿ باب ما يتسابع اهل الاسلام بهم من ما يخدونه من لا غمة	ايضا
والاعلاف ﴾	
﴿ نوته رده ما لم يجل انه في داره هذا في طريق المسلمين اسره	ايضا
الامام هديهما ﴾	
﴿ من لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج اليه المذهب والرجوع في	ايضا
طريق الحج وما تتركه الا في ضلالتهم لا يلزمه الحج ﴾	
﴿ اصحاب الدين اذا غفر بحس حقه ان يأخذوه ﴾	٦٤
﴿ احكام النزول بمنى وعرفات ﴾	٦٥
﴿ يمنع للاضياف على المائدة ان يعدوا ايديهم الى ما بين يدي الغير بدون	٦٦
رضاء ﴾	
﴿ للملتقط ان يدفع اللقطة الى الامام اذا طلب ذلك منه ﴾	٦٨
﴿ الحكيم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بعد ايفاء المعقود عليه ﴾	٧١
﴿ باب هدية اهل الحرب ﴾	٧٢
﴿ هدايا الامراء غلول ﴾	٧٣

﴿مضمون﴾	٢٠٥
﴿باب الوكاله في التدا في العبد الماسور﴾	١٦٤
﴿باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره﴾	١٦٧
﴿باب ما يكره قتله من اهل الحرب من النساء وغيرهم﴾	١٨٩
﴿باب الاستعانة باهل الشرك واستعانة المسلمين﴾	١٨٦
﴿باب ما يكره من الديباج والحري﴾	١٨٨
﴿باب المكروه على شرب الخمر واكل الخنزير﴾	ايضا
﴿باب من يكره قتله من اهل الحرب ومن لا يكره﴾	١٨٩
﴿باب من يكره له ان يغزو ومن لا يكره له ذلك﴾	٢٠١
﴿باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره﴾	٢٠٧
﴿ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن﴾	٢٠٩
﴿رخصة لبس الحري مقدار الاصبغ والاصمين والثلاثة في غير الحرب﴾	٢١٠
﴿جواز بسط الحري للجلوس والنوم والتوسد بالحري﴾	٢١١
﴿جواز الصلاة بحمل دراهم فيها تمثال﴾	٢١٢
﴿باب قطع الماء عن اهل الحرب وتحريق حصونهم ونصب الخبايق عليها﴾	ايضا
﴿الخطيء يكون آثما﴾	٢١٧
﴿ما شرعت الكفارة الاستارة للذنوب﴾	ايضا
﴿القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على اللسان﴾	٢١٨

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ القسمة وبعدها ﴾	
﴿ العبد والامة اذا ابق اليهم فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء ﴾	١١٠
﴿ باب ما حرزه العدو مما اخذه بقيمته او باكثر من وزنه ﴾	ايضا
﴿ لا قيمة للجودة والصيغة في الاموال الربوية عند الملة ابله مجنسا ﴾	١١١
﴿ ان ترابا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب ﴾	١١٢
﴿ باب العبد الماسور يشتره رجل ثم يقربه لغير مولاه ﴾	١١٥
﴿ باب من الفداء فيما يصلح وفيما لا يصلح ﴾	١١٩
﴿ الشفيع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما اليئنة فان اليئنة بينة الشفيع ﴾	١٢١
﴿ باب من الفداء الذي يرجع الى اهله اذا ظهر عليه المسممون والذي لا يرجع ﴾	١٢٣
﴿ باب فداء العبد الغصب والعارية وغير ذلك ﴾	١٣٠
﴿ الدين في رقبة العبد يدور معه حيث ما دار ﴾	١٣٩
﴿ من اجبر على قضاء دين الغير ملكه ثبت له حق الرجوع عليه ﴾	١٤٠
﴿ باب شراء العبد الذي يوخد بالقيمة ﴾	١٤٧
﴿ البيتان جميع فعند امكان العمل باليئتين يجب العمل بهما ﴾	١٤٩
﴿ البيع الموقوف لا يوجب الملك ﴾	١٥١
﴿ النسب بمعدشوته لا محتمل النقص ﴾	١٥٣
﴿ باب ما لا يكون فيثا وان احرز في ارض الحرب ﴾	١٥٨

الرقم	الموضوع
٢٥٧	السير في الدنيا والآخرة
٢٥٨	السير في دار الدنيا والآخرة
٢٦١	السير في دار الدنيا والآخرة
٢٦٣	السير في دار الدنيا والآخرة
٢٦٤	السير في دار الدنيا والآخرة
٢٧٣	السير في دار الدنيا والآخرة
٢٨٤	السير في دار الدنيا والآخرة
٣٠٧	السير في دار الدنيا والآخرة
٣٢٣	السير في دار الدنيا والآخرة
٣٣٢	السير في دار الدنيا والآخرة
٣٣٥	السير في دار الدنيا والآخرة
٣٣٨	السير في دار الدنيا والآخرة
٣٣٩	السير في دار الدنيا والآخرة



الجزء الثاني من شرح السير النورية

﴿ مصموم ﴾

٢٠٨ ﴿ وَجِهَ سَمَاءَ عَاصِمِ بْنِ ابْتِ الْهَارِي الصَّحَابِي الْبَدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَمِي الْبَدْر ﴾

٢٠٩ ﴿ لَ ابْنِ عَنِ السَّجْدَةِ لَمَّا كَانَ قَتْلَ كَانَ اعْظَمَ لَاحِرَهُ ﴾

٢١٠ ﴿ بَ مَايَحْيَى فِي رَأْسِ الْخُرَابِ لَا يَجُوزُ مَعْنَاهُ فِي تَارِ الْإِسْلَامِ ﴾

٢١٥ ﴿ اخْتَفَى الدَّاسُ فِي وَقْتِ إِسْلَامِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ﴾

٢٣٠ ﴿ بَابُ مَايَحْيَى لِمُسْلِمٍ الْإِسِيرِ فِي أَيْدِي أَهْلِ الْخُرَابِ أَنْ يَجِيَهُمُ إِلَهُ ﴾

٢٣٢ ﴿ بَابُ الْإِسِيرِ الْمُسْلِمِ بِإِسْمِهِ أَنْ يَقْبَلَهُ لَهُمْ إِذَا أَكْرَهُهُ وَهُوَ مَا لَا يَسْمَعُ ﴾

٢٣٥ ﴿ التَّشْدِيدُ فِي إِعَاةِ مِنَ الْمُسْلِمِ ﴾

٢٣٧ ﴿ بَابُ مَايَسْمَعُ الرَّجُلُ أَنْ يَفْعَلَ أَيْهَاشَاءَ ﴾

٢٣٩ ﴿ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِمْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ بِسَمْعِهِ الْإِفْدَامُ وَأَنْ كَانَ

بَلَمَ أَنْ الْقَوْمَ يَقْتُلُونَهُ ﴾

٢٤١ ﴿ بَابُ قَتْلِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِأَهْلِ الشَّرِّ مَعَ أَهْلِ الشَّرِّ ﴾

٢٤٨ ﴿ بَابُ مَا لَا يَكُونُ لِأَهْلِ الْخُرَابِ مِنْ أَحْدَاتِ الْكُنَاسِ وَالْبَيْعِ وَبَيْعِ

أَخْوَرِ ﴾

٢٤٩ ﴿ مَاءُ الْمَصْرِ كَجَوْفِهِ فِي مَكْمَلَةِ الْجَمْعَةِ وَالْمَيْدِيَةِ ﴾

٢٥٢ ﴿ نَالَمَ مِنْ صَرْبِ النَّاقُوسِ خَارِجَ الْكُنَاسِ فِي الْإِمَارَةِ ﴾

٢٥٣ ﴿ لَا جَوْزَ تَحْوِيلِ الْكُنَاسِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرٍ ﴾

٢٥٤ ﴿ دَعَاءُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى إِبِلٍ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَالَفَتْهُمْ

مَسْنَاهُ جَعَلَ أَهْلُ سَوَادِ الْكُوفَةِ ذَمًّا وَاجَابَةً ﴾

﴿ من ردا لله به خيرا نفعه في الدين ﴾

﴿ الجزء الرابع ﴾

﴿ من ﴾

﴿ شرح السير الكبير ﴾

للامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل الرخسى الفقيه  
الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اماما علامة حجة  
متكلما مناظرا اصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من المجتهدين

في المسائل \* وفيه مسائل كثيرة وفوائد حديثة

غزيرة \* وفي كشف الظنون ( السير الكبير

والصغير ) في الفقه للامام الهمام محمد بن

الحسن الشيباني صاحب الامام

الاعظم ابي حنيفة رضى الله

تعالى عنهما وهو آخر

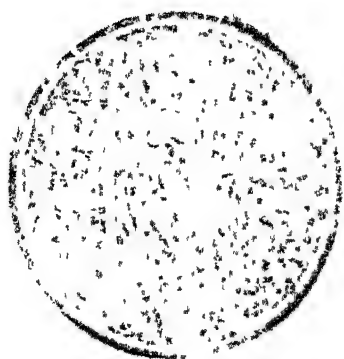
مصنفاته في

الفقه \*

﴿ الطبعة الاولى ﴾

مطبعة دائرة المعارف النظامية في حيدرآباد الهند الجنوبي

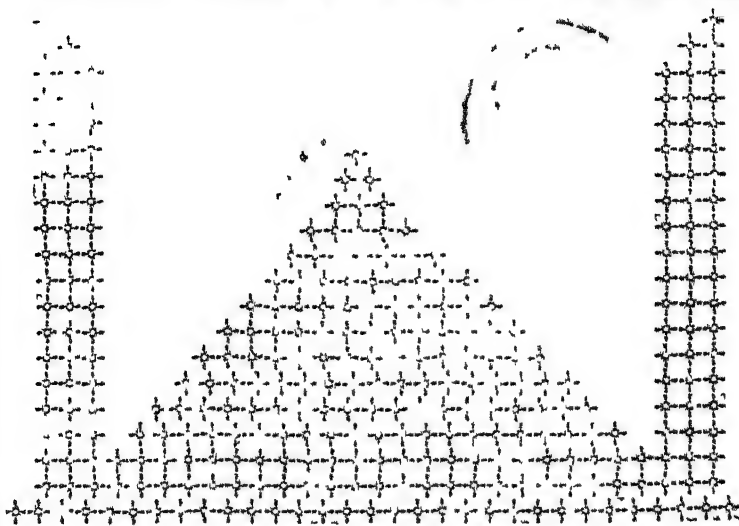
\* صاهم الله العلي القوي \*



صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وادعته يهودها انما وكتب بينه وبينها كتابا  
والحق كل قوم بخلفائهم وكان فيما شرط عليهم ان لا يظاهروا عليه عدوا ثم لما  
قدم المدينة بعد وقعة بدر بنت يهود وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من العهد فارسل اليهم فجمعهم وقال يا معشر يهود اسلموا تسلموا  
فوالله انكم تعلمون اني رسول الله وفي رواية اسلموا قبل ان يوقع الله تعالى  
بينكم مثل وقعة قريش بدر فصار هذا اصلا لجواز المودعة عند ضعف حال  
المسلمين والا قدام على المقاتلة عند قوتهم فاذا وادعهم واخذ منهم على ذلك  
جمعا فلا بأس به لانه لما جاز ان يوادعهم بنير شئ يأخذه منهم فالمودعة بحال  
ياخذه منهم اجوز وذلك المال بمنزلة الخراج لا الخمس ولكن يضعه موضع  
الخراج لانه مال اهل الحرب حصل في ايدي المسلمين لا با مجاف الخيل  
والركاب فلا يكون من الغنيمة في شئ كما اشار الله تعالى بقوله فما وجعتم  
عليه من خيل ولا ركاب الاية ولا بأس في هذه الحالة بمودعة المرتدين الذين  
غلبوا على دارهم لانه لا قوة للمسلمين على قتالهم فكانت المودعة خيرا لهم  
ولكن يكره اخذ الجمل منهم على المودعة بخلاف اهل الحرب لان  
ما يؤخذ من المودعة من المال بمنزلة الخراج ولا يجوز اخذ الخراج من  
المرتدين بعقد الذمة فكذلك بالمودعة بخلاف اهل الحرب

(وان اخذ الامام ذلك منهم لم يردده عليهم) لانه لا امان لهم من المسلمين في  
نفوسهم ولا في اموالهم وبما غلبوا على دارهم فقد صارت دارهم دار الحرب  
حتى اذا وقع الظهور عليهم يكون مالهم غنيمة للمسلمين (فكذلك ما يؤخذ  
منهم بالمودعة يكون سالما للمسلمين لا يرد عليهم وان اسلموا) وكذلك لا بأس  
بمودعة اهل البغي لما بينا والحاجة الى المودعة في هذا الفصل اظهر لانهم ربما

اصل جواز المودعة عند ضعف حال المسلمين



بسم الله الرحمن الرحيم

باب الموادة

باب الموادة

(قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا ينبغي موادة اهل الشرك اذا كان بالمسلمين عليهم قوة) لان فيه ترك القتال المأمور به وذاك مما لا ينبغي للمير ان يفعله من غير حاجة قال الله تعالى ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الا عملون ان كنتم مومنين (وان لم يكن بالمسلمين قوة عليهم فلا بأس بالموادة) لان الموادة خير للمسلمين في هذه الحالة وقد قال عز وجل وان جنحونا نسلم فاجنح لها الآية ولان هذا من تدبير القتال فان على المقاتل ان يحفظ قوة نفسه ولا يطمح بالعلو والغلبة اذا تمكن من ذلك (الارضى) ان الصغير يمص اللبن ما لم ينبت اسنانه ثم يمضغ اللحم بعد نبات الاسنان فبهذا تبين ان النظر في الموادة عند ضعف حال المسلمين وني الاستناع منها والاشتغال بالقتال عند قوة المسلمين واستدل على جواز الموادة لمباشرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك والمسلمين بعده الى يومنا هذا (وقد قال محمد بن كعب القرظي لما قدم رسول الله

ولا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل

وقصة غزوة الاحزاب واستعداد المال على المسلمين

يتأهون ويتوبون ويرجعون ولا ينبغي ان يخذ منهم على ذلك جعل لانهم قوم مسلمون لا يجوز اخذ الخراج من رؤسهم والمال المأخوذ بالموادعة بهذه الصفة فان اخذوه ردوه عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها لانهم مسلمون لو اصاب منهم مال بالقتال وجب رده عليهم بعد ما وضعت الحرب اوزارها فكذلك اذا اصاب منهم مال بالموادعة (واذا خاف المسلمون المشركين فطلبوا موادعتهم فابى المشركون ان يوادعهم حتى يعطيهم المسلمون على ذلك مالا فلا بأس بذلك عند تحقق الضرورة لانهم لو لم يفعلوا وليس بهم قوة دفع المشركين ظهورا على النفوس والاموال جميعا فبهم هذه الموادعة يحملون اموالهم دون انفسهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك وحذيفة بن اليمان رضى الله تعالى عنه كان يداوى رجلا قليل له انك منافق فقال لا ولكنى اشترى دينى بعضه ببعض غشافة ان يذهب كله ففى هذا بيان انه لا بأس بالمهانة ولا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل فاما اذا كان بالمسلمين قوة عليهم فانه لا يجوز الموادعة بهذه الصفة لان فيها التزام الربة والتزام الذل وليس للمؤمن ان يذل نفسه وقد اعزه الله تعالى ثم استدل عليه بقصة الاحزاب فانه حصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه رضى الله تعالى عنهم يومئذ بضع عشرة ليلة حتى خلاص الى كل امرئ منهم الغرب وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم انى انشدك عهدك ووعدك اللهم انك انت تشألا تعبدو بلغ من حالهم ما قال الله تعالى واخرأنت الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا ثم ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى عيينة بن حصن فى رواية ارايت لو جعلت

فاذا صار هو نأقضا للمهد صار اهل المملكة نأفضين للمهد تبعاً له سواء علموا  
بما صنع ملكهم او لم يعلموا الا رجل خرج الى دارنا قبل اذن ملكهم في الذي اذن فيه  
فان ذلك الرجل قد حصل آمناً فيبقى آمناً ما لم يعد الى منفته (وان كانت الجماعة  
التي خرجت الى القتال خرجت بعلم ملكهم فلم ينههم ولم يخبر المسلمين بامرهم  
فهذا هو الاول سواء) لانهم حشمة يقادون له والسفينة اذا لم ينه مأمور ولانه  
كان الواجب عليه بحكم المواعدة منهم ان قدر على ذلك او اخبار المسلمين  
بامرهم ان لم يقدر على ذلك فاذا ترك ما هو مستحق عليه بتلك المواعدة كان  
ذلك بمنزلة امره اياهم بالقتال \*

\* قال \* (ولو بدا للامام بعد المواعدة ان القتال خير فبعث الى ملكهم بنذاليه فقد  
صار ذلك نقضاً) لانه ليس على الامام في الحرز عن الغدر فوق ما اتى به من النبذ  
الى ملكهم واخباره بانه قاصد الى قتالهم \*

(والكن لا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف مملكتهم حتى يعضي  
من الوقت مقداماً يبعث الملك الى ذلك الموضع من ينذرهم) لاننا علم ان  
ملكهم بعد ما وصل الخبر اليه لا يتمكن من ايصال ذلك الى اطراف مملكته  
الا بعدة فلا يتم النبذ في حقهم حتى تمضي تلك المدة \*

(وبند المضي لا بأس بالاغارة عليهم وان لم يعلم المسلمون ان اخبرناهم) لانه ليس  
على المسلمين اعلامهم وانما عليهم اعلام ملكهم ثم على ملكهم اعلام اهل مملكته  
فان لم يفعل هو ذلك فانما اتوا من قبل ملكهم لا من قبل المسلمين (ولكن ان علم  
المسلمون يقيناً ان القوم لم ياتهم خبر فالمستحب لهم ان لا يغيروا عليهم حتى  
يعلموهم) لان هذه شبهة بالخدعة وكما يحق على المسلمين التحرز عن الخديعة  
يحق عليهم التحرز عما يشبه الخديعة \* (وهذا بخلاف ما سبق مما يكون فيه

التمهيد فشق الصحيفة ( وفيه دليل ان فيه سامعني الاستدلال ولا جهة كرهت  
الا انصار دفع بعض النار والاستدلال لا يجوز ان يرعى به المسمون الا عند  
تحقق الضرورة \*

﴿ قول ﴾ (واذا وادع الامام اهل دار الحرب خرج رجب من اهل تلك الدار  
فقطع الضر يق في دار الامان واخاف الدليل فاخذ المسلمون فليس هذا  
بشخص ماله (لان اهل تلك الدار في امان من المسلمين تلك المواعدة  
(الآتري) ان من دخل منهم دار الا سلام تبك المواعدة كان آمنا لا تعرض له  
فالمستامن في دارنا تمتل هذا الصنيع لا يكون نقضا لعهده كمالا يكون به الذي  
ناقض العهد وكما لا يكون المسلم به ناقضا لآيمانه وهذا الامنة له فلا يكون مجاهرا  
عما يصنع لكونه غير ممنوع من المسلمين في دار الا سلام وانما يكون نقض العهد  
عند المجاهرة بالقتال (وكذلك العدم منهم اذا فعلوا ذلك ولم يكونوا اهل منعة  
في دار الواحد سواء) لان هؤلاء اغير متمتعين واصحابهم يصنع هؤلاء  
غير راضين \*

(فان كانوا اهل منعة فعند اذك في دار الا سلام عناية بعير اصر من ملكهم  
واهل مملكته هؤلاء ناقضون للعهد) لانه ليس فائدة العهد الا ترك القتال فاذا  
جاهر وبالقسم متقررين بمنعهم كانوا ناقضين بمباشرتهم ضدهما هو واجب  
للمواعدة فاما الملك واهل مملكته فهم على موا دعتهم) لا لهم ما يباشر واسبب  
نقضها ولا رضوا بصنيع هؤلاء فلا يواخذون بذنب غيرهم \*

(وان كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقضوا جميع العهد فلا بأس بقتلهم  
وسبيهم حيثما وجدوا) لان قتلهم باذن الملك كعمل الملك بنفسه واهل  
المملكة تبع للملك في المواعدة والمقاتلة لا تقيا دهم له ورضاهم بكونه رؤسهم

الى دارنا\* (ولو كان خرج من داره الى دار الاسلام قبل ان يدخل دارموادعينا بالموادعة التي بين اهل داره وبين موادعينا كان فينا لما لا به لا موادعة بينا وبين اهل داره (الآثرى) انالو وجدناه في داره كان فينا لما ان نغير على اهل دارهم وناسرهم فكذلك اذا خرج هو اليها كان فينا ولم يسمعهم الموادعة التي بينه وبين اهل دارموادعينا\*

(ولو دخل رجل من موادعينا دار الذين وادعوهم بتلك الموادعة فقاتلنا اهل تلك الدار فظهرنا عليهم فقال الرجل انما من اهل دارموادعيك دخلت الى هؤلاء الموادعة بيننا وبينهم لم يقبل قوله الا بحجة) لانا وجدناه في موضع الاباحة فلا يقبل قوله فيما يدعى من الحرمة الا ان يقيم بينة من المسلمين فيستد يقبل بالبينة وكان هو آمنا لان دعواه الموادعة كدعواه عقد الزمة\*

(ولو قال كنت ذميادخلت الى هذه الدار للتجارة فاقام البيعة من المسلمين لم يحل اسره وقتله\* ولو ان قوم امن اهل دارموادعينا اسرهم اهل دار اخرى فادخلوهم دارهم او اخرجوهم على اهل دارهم خاربوهم والحقوا باهل دار اخرى ثم ظهر المسلمون على اهل تلك الدار كانوا فينا للمسلمين) لانهم صاروا من اهل دار اخرى حين التحقوا بهم\* ما رزق اهل دارهم محاربين لهم فلا يبقى بيننا وبينهم حكم الموادعة لان ذلك كان بآبائهم باعتبار دارهم\*

(وكذلك الاسراء فقد صاروا مة هورين في يدا اهل دار اخرى لا يملكون من امورهم شيئا وكان حكمهم حكم الدار الاخرى بخلاف ما لو دخلوا اليهم بامان) لان المستأمنين لا يصيرون من اهل الدار التي دخلوها بامان (الآثرى)\* ان اهل الحرب اذا دخلوا اليها مستأمنين كانوا من اهل دارهم على حالهم بخلاف ما اذا اسرناهم فادخلناهم دارنا او اخرجوا اليها منا بدين لا اهل دارهم على ان

لا يبرو عمارا

ن بيهم وكانوا

اراف

الطريق

على سبيل

التي

انما

التي

م لا على المسمين فاعا يضر في

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

على الاخرى كانت الدار دار الموادة وان كان الحكيم حكيماً سلطان آخر في الدار  
الاخرى فليس لواحد من اهل الدارين حكم الموادة \*  
قال \* (واذا حاصر المسلمون اهل حصن في دار الحرب فاخذوا منهم مالا  
على ان ينصرفوا عنهم فهذا المال في وفيه الخمس) لانه مصاب على طريق  
القهر والغلبة \*

(بخلاف ما اذا ارسلوا الى امام المسلمين قبل ان ينزل الجيش بساحتهم  
فوادعوه مدة على مال يمطونه) لان ذلك المال غير المصاب بطريق القهر  
ولكن بذلوه على سبيل الرضا فاخذها امام المسلمين لاعزاز الدين وذل المشركين  
فكان بمنزلة الخراج والجزية لا يجب فيه الخمس \*

(والذين نقضوا العهد من اهل الذمة اذا وادعوا المسلمين بمال يمطونه فلا بأس  
باخذ ذلك المال منهم) لانهم بنقض العهد صاروا كغيرهم من اهل الحرب \*  
(بخلاف المرتدين فانه يكره اخذ الجمل منهم على الموادة على ما بينا) وهذا  
لان قتل المرتد مستحق جداً فلا يجوز تأخير مال يؤخذ منه ولا يجوز تركه  
بخلاف قتل الذين نقضوا العهد من اهل الذمة (الآثري) ان هؤلاء لورضوا  
بان يكونوا ذمة يؤدون الخراج على ما كانوا عليه من قبل جاز اجابتهم الى ذلك  
واخذ الخراج منهم ولا يجوز مثل ذلك في حق المرتدين فكذلك اخذ المال  
بطريق الموادة من الفريقين \*

(وان ضاحك الامام المرتدين على ان يمطوه من رجالهم كل سنة ما تقرب رأس فهذا  
لا بأس به) لانه ليس في هذه الموادة اخذ مال منهم فان المرتد لا يسترق بحال  
ولكن يعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل فهذا اظهر دليل يتوصل به الى  
اقامة حكم الشرع فيهم وذلك مستقيم \*

يكونوا ذمة لنا \*

(ولو كانت امرأة من اهل دار الموادة تزوجت في اولئك الاخرين فنقلوها اليها وولدت اولاداً ثم ظهر المسلمون على تلك الدار في واولادها في المسلمين) لان المرأة تابعة لزوجها من غير اهل دار الموادة (ولا ترى) ان المستامنة لو تزوجت فينا مسلماً او ذمياً انما تصير من اهل دارنا \*

(ولو كان رجل من اهل دار الموادة تزوج امرأة من اهل الدار الاخرى فولدت اولاداً ثم خرجت اولادها بغير امان لم يكن للمسلمين عليها ولا على اولادها سبيل) لانها صارت من اهل دار الموادة تبعاً لزوجها \*

(وكذلك لو اشترى رجل من اهل احدى الدارين جارية من اهل الدار الاخرى فهذه والمنكوحه سواء) لان تبعية الامة لمولاهما كتبعية الحره لزوجها واو اقوى منه \*

(ولو ان اهل دار الموادة غلبوا على الدار الاخرى فصاروا عبيدا لهم اوجه لهم ذمة لهم وكدون اليهم الخراج فليس ينبغي للمسلمين ان يتعرضوا لهم اما اذا صاروا عبيدا لهم فلان الامان بسبب الموادة ثبت للاملاك كما ثبت للمالك \* واما اذا صاروا ذمة لهم فلا نهم صاروا من اهل دارهم مقهورين تحت ايديهم بمنزلة اهل الذمة مع المسلمين فان دار اهل الذمة تكون من جملة دار الاسلام ومن كان من اهل دار الموادة لا سبيل لنا عليه \* وان كان الذين لا موادة يتناوب بينهم الذين غلبوا على بلاد الموادة عين فلا بأس للمسلمين ان يسيروا على الدارين جميعاً) لما بينا ان المقهورين في الدارين القاهرين ولا موادة يتناوبين القاهرين وهذا للاصل الذي يتناوبان المقهورين في حكم الدار هو السلطان في ظهور الحكم فان كان الحكم حكم الموادة عين فظهورهم

ان السبب في حكم الدار هو السلطان

من رجالهم من العرب ولكن ياخذ مائة رأس من ارقائهم فيضهم موضع الخراج  
وبه تبين ان في هذا اشتراط المال عليهم في المواقعة فكان مكرها وفي  
المرتدين لا سعين المائة الرأس من رجال عبيدهم فلا يكون فيه اشتراط المال  
وانما كان كذلك لان العبيد من المرتدين يقتلون كاحرارهم ان لم يسلموا فافلا فائدة  
في تعيين مائة رأس من عبيدهم وعبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في  
استحقاق القتل فاما اذا ظهر ناعلى عبيدهم لا تقناهم فكان في تعيين مائة رأس من  
العبيد فائدة للمسلمين ومتتضى هذا الشرط تمامك المسعى على وجه يستند المالك  
فيهم وعبيدهم محل لذلك دون احرارهم وفي الكتاب اشار في الفرق الى  
حرف آخر قد طوله والمقصود ان المرتدين اجمع عن الاسلام بعد ما قرب به فكان  
قتله مستحقا جدا (الآثرى) انه لو دخل الينا بامان رسولا او غير رسول لم ندعه  
يرجع الى دار الحرب ولكن نعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل بمنزلة من  
استحق قتله قصاصا اذا لحق بدار الحرب ثم دخل الينا بامان فاما عبدة الاوثان  
من العرب فلم يكن لهم اصل الاسلام (الآثرى) ان من دخل منهم الينا بامان  
رسولا او غير رسول مكناه من الرجوع الى داره فقد كانوا يأتون رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بامان فيؤمنهم وفيهم لهم بالامان ففرغنا ان قتلهم غير  
مستحق جدا (والدليل) عليه ان الحكم في النساء والصبيان من المرتدين الجبر  
على الاسلام اذا استرقوا وان من هو منهم او نصر لم يحل للمسلمين اكل ذبيحته  
ولا وطى النساء منهم بعد الاسترقاق بملك اليمين بخلاف العرب والحكم في  
مشركي العرب ان نساءهم وصبيانهم يكونون فيأ ولا يجبرون على الاسلام  
اذا استرقوا ومن كان منهم من اهل الكتاب فانه يוכל ذبيحتهم ويحل وطى  
نساءهم بالملك بعد الاسترقاق فهذا تبين ان قتلهم غير مستحق جدا

عندما يمشي في الصحراء يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

لم يحل للمسلمين اكل ذبيحته من دورته من العرب

(وان سألوه على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيانهم فلا بأس بهذا ايضا) لان الحكم في نسائهم الاجبار على الاسلام كما ان الحكم في رجالهم القتل ان لم يسلموا فبهذا الصلح يتوصل الى اقامة حكم الشرع فيهم وليس في هذا الصلح اشتراط المال عليهم واما قلاذك لان الرأس التي نأخذهم في كل سنة غير معينين وبالموادعة صاروا جميعا آمنين فلا يجوز استرقاق احدهم منهم بذلك (ولكننا نجبر من اخذنا منهم بحكم الشرط على الاسلام فان اسلموا كانوا احرارا وهذا بخلاف ما اذا صلحوا من نسائهم وصبيانهم كل سنة على مائة رأس باعيانهم فان هذا مكروه) لان الامان لا يتناول هؤلاء المعينين \*

(فاذا اخذوا كانوا عبيدا للمسلمين لان النساء والذراري من المرتدين يسترقون بعد ما صاروا من اهل دار الحرب فاشتراط هؤلاء عليهم في الموادعة كاشتراط مال آخر) وقد بينا ان ذلك مكروه ولكن ان اخذنا لم يرد عليهم وكان فينا فكذلك هؤلاء ان اخذوا وكانوا املاك المسلمين يجبرون على الاسلام \*

(وان كان الصلح على مائة رأس من رجالهم المرتدين باعيانهم في كل سنة لم يكره ذلك) لانه لا رق على رجالهم المرتدين بحال وليس في هذا اشتراط خراج عليهم في الموادعة سواء كانوا باعيانهم او بغير اعيانهم \*

(ولوان الامام قاتل قوما من العرب من عبدة الاوثان وطلبوا اليه الموادعة خال هؤلاء في حكم الموادعة كحال المرتدين في جميع ما ذكرنا) لانهم لا يسترقون ولا يقبل منهم الا السيف او الاسلام كما هو الحكم في المرتدين (الا في خصلة واحدة اذا هم قالوا آمنونا على ان نعطيكم مائة رأس من رجالنا في كل سنة فانه لا ينبغي للامام ان يؤمنهم على هذا بخلاف المرتدين فان فعل لم يأخذ مائة رأس

(وان عزلوا في كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيانهم وقالوا آمنونا على هؤلاء فلا بأس بذلك) لان الامان لم يتناولهم واسترقاقهم جائز \*  
 (وكل موادة من هذه الموادعات لم ياخذ الامام فيها جملا فله ان ينقضها متى شاء اذ ارأى الحظ للمسلمين في ذلك ولكن لا يقاتلهم من غير نبذوا مهال حتى يصل الخبر الى اطرافهم للتحرز عن الغدر \* وان كانت الموادة على جمل فله ان ينقضها متى شاء ايضا ولكن برده عليهم بحصة ما بقي من المدة من الجمل حتى لو اودعهم ثلاث سنين على ثلاثة آلاف دينار وقبضها كلها ثم اراد نقض الموادة بعد سنة فعليه رد ثلثي المال ﴿ الا ترى ﴾ انه لو بد الهقب الموادة في النقض لزمه رد جميع المال فكذلك اذا بدا له ذلك بعدمضي بعض المدة وان مضت المدة فقد انتهت الموادة وحل قتالهم بغير نبذ الا مان الا ان من كان منهم في دارنا تلك الموادة فهو آمن وان مضت المدة حتى يعود الى مامنه) لانه حصل آمنا في دارنا فما لم يبلغ مامنه لا يرتفع حكم ذلك الامان \* والله تعالى الموفق \*

### ﴿ باب ﴾

﴿ الموادة بما يصلح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده او لا يسمع ﴾ \* قال رضى الله عنه \* (ولو ان جندا من المشركين حاصروا بعض مداين المسلمين خافهم المسلمون على انفسهم وذرايرهم وقالوا لهم نعطيك عشرة آلاف دينار على ان تنصر فواعضا الى بلادكم فرضوا به وقبضوا الجمل ثم اب المسلمون رأوا منهم عورة قبل ان ينصر فواعضهم او بعد ما انصرفوا قبل ان يتنصروا الى بلادهم فلا بأس بان يغير عليهم المسلمون اغر ما كانوا فيقتلون ويسبون من غير نبذ) لان المسلمين ما آمنوهم وانما فدوا انفسهم وذرايرهم بالمسال على ان ينصرفوا

باب الموادة بما يصلح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده او لا يسمع

(فاذا وقع الصلح على مائة رأس من رجالهم كل سنة قلنا ينصرف ذلك الى  
 من يكون محلا للملك بعد الامان وذلك عبيدهم دون احرارهم يقرره هذا  
 ان في هذا الموضع لو اخذنا مائة رأس من احرارهم لا يمكن ان يقتلهم)  
 لان الامان قد تناولهم وبعد الامان لا يحل قتلهم بخلاف المرتدين فان هناك  
 لا يمنع قتلهم بسبب الامان فلو اخذنا مائة رأس من احرارهم ثم تعرض  
 عليهم الاسلام فان اسلموا والاقتلهم (والحكم في اهل الكتاب من العرب  
 كالحكم في سائر المشركين من غير العرب لا باس بان يؤخذ منهم على الموادة  
 خراج) لان هؤلاء لو طلبوا ان يكونوا اذمة لنا جاز اجابتهم الى ذلك وفيهم زل  
 قوله تعالى حتى يطوا الجزية عن يدهم صاغرون وصالح رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم اهل نجران وهم نصارى من العرب على الف ومائتي حلة في  
 كل سنة وادعمر رضى الله عنه وضع الجزية على بني تغلب وهم من العرب  
 ثم صالحهم على الصدقة المضاعفة فقال هذه جزية فسموها ما شئتم فاذا تبين  
 بهذه النصوص جواز اخذ الخراج منهم جوزنا اخذ المال منهم على سبيل  
 الموادة ايضا بانقياس على الخراج واستدل بحديث الحسن قال امر رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يقاتل العرب على الاسلام فلا يقبل منهم غيره  
 وامر ان يقاتل اهل الكتاب على الاسلام فان ابوا فالجزية (فان وادع هؤلاء  
 على مائة رأس في كل سنة فهو جائز ثم انما ياخذ المائة الرأس من ارقائهم  
 لا من انفسهم وذرائعهم) لان الامان قد تناولهم فلا يمكنه ان ياخذ شيئا  
 من ذلك منهم (وان اخذه كان عليه رده وان اعطوه قيمة الرأس من دراهم او  
 دنانير فليبه ان ياخذ ذلك منهم كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقا في  
 مبادلة مال بمال)

الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب

وان قالوا نعطيك كذا على ان لا تقتلونا حتى تنصرفوا عنا فهذا وذكر المصاحلة  
 والموادعة سواء (لان المقاتلة تكون من الجانبين ففي هذه اللفظة اشتراط  
 ترك القتال من الجانبين وذلك يوجب الموادعة والتصرف يح بموجب العقد  
 كالتصريح بلفظ العقد (وان قالوا نعطيك كذا على ان لا تقتلوا منا احدا حتى  
 تنصرفوا فلا بأس للمسلمين ان ينفروا عليهم \* وكذلك لو قالوا على ان تكفوا عنا  
 شهر (لان في هذين اللفظين المسلمون ماضون على انفسهم لاهل الحرب  
 ما ناصر محاولا دلالة (ولو قالوا نصلحكم او نودعكم على ان نعطيك كذا على  
 ان تكفوا عنا شهر افليس ينبغي لهم ان يقاتلوه حتى ينفذوا اليهم او يمضي الوقت)  
 لانهم شرطوا لهم الامان على انفسهم في المدة بذكر لفظ المصاحلة والموادعة  
 ولكن الموادعة تحتل التوقيت لان موجبها حرمة القتال والحرمان تحتل  
 التوقيت فالحال يمض الشهر لا ينتهي الامان \*

ثم ان كان هذا في غرة الهلال فالمعتبر شهر بالحلال نقص او لم ينقص وان  
 كان في بعض الشهر فهذا على ثلاثين يوما (لان الاهلة في الشهور اصل والايام  
 دل عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرويته وافطروا  
 لرويته فان غم عليكم فاكموا شعبان ثلاثين يوما \* والمصير الى البدل عند فوات  
 الاصل لا مع قيامه \*

وان كانوا اصلحوهم على سنة مستقبلة فان كان ذلك عند غرة الهلال فهو على  
 ثني عشر شهرا قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثناعشر شهرا في كتاب الله \*  
 ان كان في بعض الشهر فانه يعتبر احد عشر شهرا بالاهلة وشهر بالايام فينظر  
 الى ما بقي من ايام هذا الشهر ثم يحسب من الشهر الثالث عشر عام ثلاثين يوما  
 هذه الايام) وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاما عند ابي حنيفة

التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظ العقد

توقيت محتمل للتوقيت

المصير الى البدل عند فوات الاصل لا مع قيامه

عندهم فكاوا مسلمين بمسلمين في الامانة - و اخذ ما لهم فخرجهم ان نصر  
مهم اذا قدروا على ذلك قال الله تعالى وان نصر بعد صلواته و ذلك ما عليهم  
من سبيل \* وقال تعالى اذن لنا بنينا و نبتنا و اولادنا و اولادنا على نصرهم اقدر  
ثم النبذ اليهم للجزز عن القدر و ذلك اذا اخذ المسلمون منهم مالا لا اذا اعطوهم  
مالا رشوة على ان ينصرفوا عنهم \*

(ولو كانوا قتلوا لهم نصا لحكم على ان يعطيتكم عشرة آلاف دينار على ان تنصرفوا  
عنه الى الادكم او قال المشركون للمسلمين صلحوا على ان تعطونا عشرة  
آلاف دينار على ان ننصرف عنكم و المثلثة حالها فليس ينبغي للمسلمين ان  
يعبروا عليهم حتى ينبدوا اليهم او يرجع القوم الى بلادهم للصالح و المودة التي  
جرت بين الفريقين فان قتالهم بعدها من غير منديكون غير الامان و ذلك  
حرام و المصلحة على من ان المفاعلة في تناول الجانبين سواء قال ذلك المسلمون  
او المشركون \* و كذلك لو قال احد الفريقين الاخر نسلم اليك و نترككم او نودعكم  
او نؤمنه او و منكم (الآثر) انهم لم يذكروا شيئا من هذه الا لقاط من غير بدل  
يشترطه احد الفريقين على صاحبه فيحل قتالهم بعد ذلك من غير بند فكذلك عند  
اشتراط البدل في الاول لم يذكر و لا بدلا و لكن قالوا انصرفوا عنا فمحلوا  
فلا باس بان يتبعهم المسلمون فيقتلوا منهم من غير بند فكذلك عند اشتراطه اذا  
اعطوهم مالا على ذلك و عند المصلحة و المودة انما يحل قتالهم من غير بند  
الى ان يبلغوا ما منهم فاذا بلغوا منهم فلا باس بذلك لان المودة كانت على  
الانصراف عنهم مطلقا و انصرفهم عن المسلمين انما يكون بوصولهم الى  
دار الحرب و ما منهم عادة في العادة انما ينصرفون الى ما منهم و المطلق من  
الكلام تقييد بدلالة العرف \*

الكلام تقييد بدلالة العرف

من غير رد شي (ولو صالحوهم على ان يعطوهم الكراع والسلاح على ان  
 ينصرفوا عنهم ففعلوا ذلك وبنوا لهم حصون سريّة دار الحرب واصابوا  
 الكراع والسلاح وليس لاصحابه ما يسيل به واه وجدوه قبل القسمة  
 او بعدها) لا هم اعطوهم ذلك بطيب انفسهم في حال ما كانوا ممتنين منهم  
 وحق الاخذ لما لك القديم فيما يجدر في العينة المتأثبت فيما اخذ منه قهرا  
 لا فيما اعطاه بطيب نفسه ولو لان ما له تهر اقد صار هو فيه مظلوما  
 وعلى الفزاة التي انصهرت ودفع الثمن بدونه في يده فاما ما اعطاه بطيب  
 نفسه فهو ليس بمسؤولا اخذته قهرا حتى لا يند بعد زوال ملكه حكمت  
 بالنص بخلاف القياس فلا يلحق به ما يبيع في ماله من كل وجه (الآرى)  
 انهم لو اعطوا في فداء اسارى المسلمين بعض امتهم ثم وجدوا ذلك في الغنيمة  
 لم يكن لهم عليه سبب لانهم اعطوه بطيب انفسهم بهذا يتضح الجواب عن  
 الاشكال الذي يقال ان سبب وصول هذا المال الى ايديهم كان ظلما منهم وهو  
 محاصرة المسلمين مكان هذا كما لا يخفى على سبيل الاستيلاء قهرا لان هذا المني  
 في فداء الاسارى موجود فقد كانوا ظالمين في حبس احرار المسلمين حتى  
 فاداهم المسلمون بمال (ولو كانوا لم يدخلوا بالكراع والسلاح دار الحرب  
 متى طهر بهم اهل السرية فهذا والاو سواء) لان بنفس الاخذ صار  
 الماخوذ مملوكا لهم اذ الملال اعطوا بطيب انفسهم ومثل هذا السبب يتم  
 بالقبض كالتملك بالبيع واغلبة بخلاف ما لو اخذوه بطريق الاستيلاء فانهم  
 لا يملكونه قبل الاحرار بداهم لان السبب هناك هو القهر وذلك لا يتم  
 ما لم يحرزوه بداهم (ثم يكون هذا في اهل السرية يخلص) لان اهل  
 الشرك اهل منة في دارنا فاما ان لم منا واذا وقع الظهور عليهم كان لا يبوخذ

رسى ما في سنة ١٠٩٠

الاجاره في شرح السير الكبير ان البلاء قد مضى  
الاصل وذلك شهر واحد وواحد في سنة ١٠٩٠ فقولنا  
الثاني ما لم يتم الشهر الاول كقولنا الشهر الثاني من سنة ١٠٩٠  
الشهر الاول وهكذا

(ولو قالوا لهم نعطكم كرايا او نعطكم ما الف دينار وانصرفوا  
فلا بأس بان تقبلهم انفسهم من ربحنا لان ما ذكرنا من بيع جري بينهما  
والبيع لا يكون دليل ان ابن المنيح من ربحنا وهو الذي رد اعمهم رئيس  
هذا الشرط امان لهم حتى انفسهم

(وان كانوا اوصوا ربحنا ربحنا ان نعطيتكم الكراع  
والسلاح على ان تصوب الف دينار ونو ساقلا ينبغي المسلمين ان يقاتلوه  
حتى سبذوا اليهم او يامروا مامهم او يحدو فسطه هو دمل الامان من اجابن  
وبانضام البيع الى سنة ١٠٩٠

(فان ارادوا ان يندوا ربحنا وهم في ربحنا لم يندوا ربحنا  
اخذوا منهم مالا والمصاحه اذا كان في حدماله يندوا ربحنا  
المال اليهم) ولكن السبيل ان يعرضوا عليهم بان يردوا اما اخذوا من السلاح  
والكراع ويرد المسلمون عليهم ما لهم ثم يقاتلونه فان رضوا بذلك ترادوا  
ثم قد تم النبذ فلا بأس بقاتلهم وان ابى المشركون ان يردوا اما اخذوا ربحنا  
باس بان يندوا ربحنا ثم يقاتلوه ولا يردون عليهم ما اخذوا لان المشركين  
حين امتنعوا من رد الكراع والسلاح فقد رضوا بان يكون المال الماخوذ منهم  
بمقابلتها فيبقى المصاحه بين الفريقين متعربة عن البذل والقتال فيه محل بعد النبذ

والبيع لا يكون دليل ان ابن المنيح من ربحنا

فان ارادوا ان يندوا ربحنا وهم في ربحنا لم يندوا ربحنا

لهم بالقبض وان لم يكونوا اهل منعة حكم الاسلام جار عليهم بثبوت ولاية  
الانزام بالقهر فلا يصير مملوكا لهم بالقبض اذا كانوا ظالمين فيه وان كان صاحبه  
اعطى بطيب نفسه منزلة الرشوة والمال الذي يعطى بعض الظلمة على وجه  
المضايقة والذي يوضح هذا انهم اذا كانوا اهل منعة فقد دخل مسلم عسكرهم  
وباعهم الدرهم بالدرهمين كان جائزا ولو لم يكونوا اهل منعة لم يجز ذلك فبهذا  
الفصل بين ما قررناه من معنى الفرق (ولو ان اهل المنعة منهم اخذوا قوما  
من المسلمين وقالوا لهم لقتلناكم او تعطونا اموالكم او تدلون عليها ففعلوا ذلك  
ثم اسلم المشركون او ظهر عليهم قوم من المسلمين فاستغنوا تلك الاموال  
من ايديهم ردوها على اهلها قبل القسمة وبعدا القسمة بغير شيء) لانهم اخذوا  
المال هاهنا قهر افانهم حين اخذوا الملاك وقهر وهم فقد صاروا آخذين  
بغير شيء لانهم من المال وفي مثل هذا السبب لا يملكون مال المسلم قبل  
الاحراز بدارهم فلهذا وجب عليهم رده اذا سلموا ووجب على المسلمين رده  
اذا اصابوه قبل القسمة وبعدها بخلاف ما سبق فهناك صاحب المال اعطى  
المال بطيب نفسه في حال ما كان متمتعا من المشركين فيصير مملوكا لهم بالقبض  
اذا كانوا اهل منعة لا يجري عليهم حكم المسلمين \*

(ولو ان اهل المدينة الذين احاط بهم المشركون قالوا لهم نخرج عنكم بنساءنا  
وذراينا ونسلم لكم المدينة وما فيها فخرجوا على هذا ولم يخرجوا او خرج  
بعضهم ثم رأوا عورة للمشركين فلا بأس بان يغيروا عليهم ويقسألوهم من غير  
بند) لانهم لم يومنوهم وانما اخبروهم انهم يخرجون ويسلمون المدينة اليهم  
وليس في هذا ما يدل على امان بنهم بل فيه ما يدل على تحقيق القهر فكان لهم  
ان يقسألوهم من غير بند اذا تمكنوا من ذلك \*

لو دخل مسلم عسكرهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة

منهم حكم الغنيمة في ايدينا»

(ولو كانوا صالحوا رجلا حربيا او قوم غير ممتنعين في دار الاسلام على ان يعطوهم متاعا في فداء الاسارى من احرار المسلمين ثم اغار عليهم المسلمون وقد دخلوا دارا بغير امان فاخذوهم ارقاء ومالهم فان المتاع مردود على صاحبه بخلاف ما اذا كان المشركون اهل منعة) لان حكم قبضهم انما يتم باعتبار منعتهم وذلك بالوصول الى دارهم او بان يكونوا اهل منعة في انفسهم فاذا لم يوجد ذلك لم يتم قبضهم بل كانت المال باقيا على ملك الدافع لانه انما دفعه في فداء اسير حر والاسير الحر لا يملك بحال فلم يكن المقدم باذلة حقيقة حتى ثبت الملك بنفس العقداو بادنى القبض فلا بد من الا حراز لitem القبض موجب للملك له في القبض ﴿الارى﴾ ان صاحب ذلك المتاع لو تمكن من اخذنه منهم بعد ما خلو اسير كان له ان ياخذنه لانهم اخذوه بسبب هو ظلم وهو حبس الاسير الحر فكذلك اذا اخذنه غيره من المسلمين كان عليه ان يرده عليه ﴿الارى﴾ انهم لو اسلموا قبل ان يرجعوا الى دارهم امر واربذ ذلك الى اهله بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فامهم بعد الاسلام لا يوسرون برده فكذلك اذا وصل الى يد المسلمين في الفصاين\*

(ولو كانوا اخذوا المال بطريق الاستيلاء كان عليهم الرضا اذا اسلموا قبل الا حراز بدارهم سواء كانوا اهل منعة او لم يكونوا هو كذلك اذا وصل الى يد المسلمين كان عليهم الرد في الوجهين فكان الممنوع في الفرق بينهما اذا كانوا اهل منعة او لم يكونوا فيما اخذوا بطريق الصلح في فداء الاسارى انهم اذا كانوا اهل منعة حكم المسلمين لا يجري في عسكرهم) لانهم غير ملتزمين لذلك طوعا وولاية الا لانهم منقطعة باعتبار منعتهم فلا يترتب معنى الظلم في منع ثبوت الملك

أمر دفع بالمر ف كالمشروط بالنص :

(ولو كان أهل المدينة المحصورين في دار الاسلام صالحوا المشر كين على ان يخرجوا عنهم نسائهم وذرايرهم الى موضع كذا فلا ينفي لهم ان يقتالوهم من غير سده حتى يبلغوا اذالك المكان) لان الشرط هكذا يجري بينهم والشرط اهـ لك (فان خرجوا عنهم الى موضع يامن فيه بعضهم من بعض ثم اقام المشر كون في ذلك الموضع قدر المسير الى الموضع الذي كانوا شرطوا لهم ثم ارادوا ان يغيروا عليهم بغير بند فلا بأس بذلك) لان مقصودهم ليس عين ذلك المكان ولكن الامان لهم من حتهم في مدة المسير الى ذلك المكان وقد حصل ذلك وانما ينفي الحكم على المقصود لاعلى ظاهر اللفظ لان المتبر ما يكون مفيدا دون ما لا يكون مفيدا فذكر في الكتاب قدر المسير الى ذلك الموضع فقط قال الشيخ رحمه الله (والاصح عندي انه يستبر من المدة مقدار المسير الى ذلك الموضع ومقدار الانصراف من ذلك الموضع الى الموضع الذي هم فيه) لان مقصود اهل الحرب في ذكر ذلك الموضع في شرط الامان ان لا يتمكنوا من الرجوع اليهم بعد الوصول الى ذلك الموضع الاعمدة مديدة وهذا المقصود لا يحمل الا بما ذكرنا فان قال بـ الا ترى انهم لو شرطوا الخروج عنهم الى الكوفة فأتوا البصرة او مكة او الشام وذلك ابعدهم من الكوفة فانه يكون لهم ان يرجعوا اليهم فيقال لهم بغير بند وفي هذا اشارة الى ما ذكرنا انه لا فائدة لهم في اعتبار عين المكان المسمى وانما فائدتهم في اعتبار المدة (الا ترى) انهم لو صالحوهم على ان يخرجوا عنهم على ان لا يقتالوهم شهر او على ان لا يذهبوا في بلاد المسلمين شهر اقلما كانوا امنهم على مسيرة ايام اقاموا في ذلك المكان شهرا ثم اغاروا عليهم من غير بند لم يكن به بأس لحصول المقصود بمضي المدة المذكورة

والمراد بالمر ف كالمشروط بالنص

انما ينفي الحكم على المقصود لاعلى ظاهر اللفظ

اولها لو لم يجدوا من يخرج من بلادهم لم يقاتلوا في بلادهم  
 حينئذ لا يقاتلوا في بلادهم الا في بلادهم الا في بلادهم  
 ثم ياتي وقع الصلح عليه وذلك منع من ان يخرجوا  
 من حرج المسلمين عنهم بدرارهم فلا صاروا على باب المدينة راودين  
 المشركين عورة نيس ينبغي لهم ان يقاتلوه حتى ينشروا اليهم لانهم قصد  
 خروجهم بدرارهم الى موضع يامنون فيه من المشركين بنير صلح وها  
 لم يرفه كل واحد ذارجع الى عرف الناس وبمجرد الخروج الى باب المدينة  
 لا يتم هذا المقصود فلا يتبى حكم ذلك الا مان (وكذلك اذا كان وارديا  
 من المشركين بحيث يخاف بعضهم من بعضهم فلا يصلح ان يقاتلوا  
 موضع لا يخاف بعضهم من بعضهم الا بالرجوع اليهم والصوره نحوهم  
 فلا بأس بان يرجع المسلمون اليهم ويقاتلوه غير مبذ لان الامان الثابت من  
 الجانبين بذاك الصلح قد انتهى بوصول المسلمين الى موضع يامنون فيه  
 المشركين ف المقصود بذلك الصلح ان يجر احد الفريقين الى  
 ١٥٠ حصل التمتع خفية وحكم بهذا التذوق

(ولو كان المسلمون دخلوا دار الحرب فاحد فيهم المشركون ثم استصرخوا  
 على ان يسلم لهم المسلمون ما في المنكر على ان يرجع المسلمون عنهم او يرحلوا  
 فليس ينبغي للمسلمين ان يقاتلوه من غير تبذ حتى يدخلوا دار الاسلام لار  
 الاحتمال انما يتبع بالخروج من دارهم وبوصول المسلمين الى ما بينهم وما بينهم دار  
 الاسلام وفي الاول اهل الحرب كانوا في دار الاسلام فارتحل المسلمون عنهم  
 انما يتبع بوصولهم الى موضع يامن فيه احد الفريقين عن الآخر فكان قولهم في  
 دار الحرب على ان ترجعوا عنا بمنزلة قولهم حتى ترجعوا عنا الى بلادكم لان

بالرءوس التي اوجبت عليهم حنطة او كراعا او سلاحا او براكان للمسلمين ان لا يقبلوا ذلك منهم) لان قبول هذه الاشياء تكون بطريق المباينة وهو يعتمد الرضاء من الجانبين بخلاف القيمة دراهم او دباير فان القيمة تقوم مقام الرأس باعتبار المالية وهي المستحقة بهذه التسمية \*

(ولا يكون امتناع المسلمين من اخذ جنس آخر منهم نقضاً لما كان بينهم من المودعة) لانهم امتنعوا من مباشرة عقد الشراء وهو عقد آخر سوى المودعة فلا يبطل ذلك بالمودعة اصلاً \*

\* قال (والرءوس الاوساط من رقيق او ثك الحربيين ليس عليهم ان يعطوا الرءوس من غير رقيقهم) لان مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف والعرف الظاهر انهم انما يترمون تسليم الرءوس من رقيقهم الا ان يسمى المسلمون شيئاً آخر معروفات العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه (فان ائوهم بمائة رأس من ابنائهم او نسائهم فليس ينبغي للمسلمين ان ياخذوا ذلك منهم) لان الامان قد تناولهم فصاروا به معصومين عن الاسترقاق \*

(الا ترى) ان رجلاً منهم لو باع من مسلم ابنه بعد هذا الامان لم يجز هذا البيع ولم يملكه المسلم لاجل الامان فكذلك في المودعة لا يجوز اخذهم بعد ما تناولهم الامان ولكن لو كان الملك قاهرهم وهم جميعاً مقرون له بالملك بيع ويحب من شاء منهم فاعطى الملك منهم مائة رأس فلا بأس بذلك لان القوم مقرون له بالعبودية وبهذا الاقرار صاروا عبيدا له بنفذه تصرفهم بالبيع وغيره فذلك يجوز اخذهم منه في الرءوس المشروطة عليهم في المودعة (ولو لم يكونوا له مقرين بالعبودية فجاء بمائة رأس وقال هم عبيدي

التي التسمية تنصرف الى ما هو المعروف

بالعرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه

والمنذ كان ما ان يصلوا الى موضع يامن فيه احد القوم يقين من الاغتر فاما  
 بدل : ثم لهم كحال ما لو كانوا في المدينة لم يخرجوا عنهم بمد وفي كل موضع  
 من هذه المواضع كرهنا فيه لاهل المدينة ان يقاتلوهم من غير نذ فكذا  
 يكره ذلك لغيرهم من المسلمين واهل الذمة لانهم في امان من جهة اهل  
 المدينة بالصالح الذي جرى بينهم واما من بعض المسلمين نافذ في حق جماعة  
 المسلمين واهل ذمتهم قال صلى الله عليه وآله وسلم ويسعى بذمتهم اداهم وفي  
 كل موضع جاز لاهل المدينة ان يكرهوا عليهم فيقاتلوهم من غير نذ فكذا  
 جائز لغيرهم من المسلمين واهل الذمة بطريق الاول والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب \*

### باب

﴿ من فداء المشركين في الموادة ما يكون محررا بنصب المشركين  
 وما لا يكون ﴾

(واذا وادع المسلمون المشركين على ان يؤدوا الى المسلمين مائة رأس في كل  
 سنة على ان يكونوا آمنين في دارهم لا يجرى المسلمون عليهم احكامهم ولا  
 يغيرون فليس ينبغي للمسلمين الموادة على هذا الا خوفا من المشركين)  
 لان المقصود بالموادة ما هو المقصود بعقد الذمة وهو الدعاء الى الدين  
 برفق الطريقين والتزام اهل الحرب بعض احكام المسلمين وهذا لا يحصل  
 اذا شرطوا ان يكونوا مقررين في دارهم لا يجرى المسلمون عليهم احكامهم  
 فلا يجوز الا جابة الى ذلك الا عند الضرورة (وعند ذلك المائة الرأس عليهم  
 من اوساط الرؤس في كل سنة ان اتوا بالرؤس او بالقيمة وجب قبولها منهم  
 كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقا في مبادلة مال بماليس بمال وان اعطوا

باب من فداء المشركين في الموادة وما يكون محررا بنصب المشركين وما لا يكون

حتى يدخل الاسلام بيته فهم له عبيد ومن كان مهمل لا يهمل الخراج فهو عتيق \*  
ومعنى قوله استخمرنا استعبد فبهذا سنين اياه اذ انهم قهره اياهم قبل ظهور حكم  
الاسلام في دارهم فهم عبيده وان كان بعده فهم احرار فان كان الموادعون  
خرجوا اليها ومعهما رأس لا يدري انه قهرون هم ام غير مهضوبين وقالوا  
هؤلاء عبيدنا جئناكم بهم لتأخذوهم في الفداء وقال القوم كذبوا نحن احرار  
مشاهم فالقول قول المائة الرأس لان هذا الخلاف بينهم في دار الاسلام وحكم  
المسلمين ومن حكم المسلمين ان من لا يدري كيف كانت حاله فالقول قوله في  
دعوى الحرية لنفسه حتى يقوم عليه حجة الرق (فان شهد شاهدان انهم عبيد  
لهم قبلت الشهادة سواء كان الشهود من المسلمين او من اهل الذمة او اهل  
الحرب) لانها تقوم عليهم بالرق وهم اهل الحرب وشهادة اهل الحرب على  
اهل الحرب حجة اذا كانوا عدولا في دينهم \*

(وان قال الذين جؤ اياهم كانوا احرارا ولكننا قهرناهم باذن ملكنا  
في دارنا حتى صاروا عبيدنا) وقال القوم ما قهرناهم ولا عرضوا لنا الا عندكم  
فالقول ايضا قولهم لان قهرهم اياهم حادث في حال بحدوثه على اقرب الاوقات  
ولا لهم يدعون عليهم سبب الرق وهم ينكرون ذلك ودعوى السبب  
كدعوى الحكم الثابت بالسبب لان الاسباب تراد لا حكماء الا لاعيانها فلا  
يقضى برقمهم حتى تقوم الحجة للمدعى كما في الفصل الاول (وهذا كله بخلاف  
ما اذا ادعى بعضهم على بعض ديننا وعقد اجري بينهم في دار الحرب واقام البينة  
على ذلك فالانحكم بينهم في شيء من ذلك ما لم يسلموا او يصيروا ذمة) لان  
هناك المنازعة بينهم في معاملة جرت حيث لم يكن حكمنا جارا عليهم فلا يسمع  
القاضي الخصومة في ذلك ما لم يلتزموا احكام الاسلام بان يسلم الخصمان

دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب

فخذوهم وقال القوم لن نحن احرار هذه كانت المائة الرأس، مهوورين بحشم انك  
في ايديهم حين اوثاقهم ولا بأس باخذهم، لأنهم ان كانوا عبيدا لهم فاحذهم  
حلال لما وان كانوا احرار فقد صار قاهرهم بقوة السلطنة وقوة الحشم فكانوا  
عبيدا له ايضا وهذا لان ملكهم اذا كان هو الذي يفعل بهم هذا وهذا عندهم  
جائز في حكمهم ان من قهرنا ما فاستعبده كان عبدا له اجزا عليهم من ذلك  
ما اجاز واعلى انفسهم لأنهم شرطوا في اصل الموادعة ان احكامنا لا تجرى  
عليهم وبهذا الشرط كان الجارى عليهم احكام الشرك فيجرب عليهم من ذلك  
ما اجاز واعلى انفسهم وبهذا الطريق قال ايضا (وان علمنا ان المائة رأس من  
احرارهم قهروهم في بلادهم واستعبدوهم ثم جاؤا بهم مهوورين فلا بأس  
باخذهم لما قررنا و او كانوا ادخلوا جميعا دارنا بغير امان الا بتلك الموادعة كانوا  
آمنين به في دارهم) فكذلك بعد خروجهم الى دار الاسلام (فان قهر وامنهم مائة  
رأس بعد ما خرجوا اليها لم يسمعنا ان نأخذ ذلك منهم ولكن انهم من قهروهم)  
لان حكم الاسلام ظاهر في دارنا ومن حكم الاسلام ان لا يسترقت من  
المستأمنين احدوهذا لان هذا القهر ظلم من القاهرين للمقهورين وعلينا دفع  
الظلم عن المستأمنين على الوجه الذي ندفع به عن المسلمين واهل الذمة  
(الآرى) انهم بعد هذا القهر والا استعباد في دارنا واسلموا امرنا هم تخدية  
سبيل المقهورين ولو فعلوا ذلك في دارهم ثم اسلموا كانوا عبيدا لهم ومنفعة  
المسلمين في دار الحرب في هذا الحكم عزلة دار الاسلام لان معنى وجوب  
دفع الظلم موجود في الفصاين \*

واستدل عليه بحديث طاوس قال في كتاب ما ذنب جبل رضى الله عنه من  
استخمر قوما ولهم احرار او جبر ان مستضعفون فان كان قصرهم (ا) في بيته

والاقرار بعد الانكار صحيح

تقييد الطلاق لا يجوز الا بدليل

الذين ادعوا عليهم الرق والاقرار بعد الانكار صحيح بمنزلة مجهول الحال - اذا ادعى انسان انه عبده فكذبه ثم صدقه كان عبدا له (وان قال الذين جاؤا بهم اول مرة هم احرار فخذوهم فهم راضون بذلك فلما راوا ان المسلمين لا ياخذونهم قالوهم عبيد لنا وصدقهم المائة الرأس فليس يسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لان حريتهم قد نأكدت في دارنا بتصادقهم علينا ولا ولائهم على احد الوجهين ان كانوا عبيدا لهم فقد كانوا اعتقوا بقولهم الاول انهم احرار وان كانوا احرار فابعد (وان قالوا بعد قولهم هم احرار كذبناهم عبيد للملك بعثهم معنaland فهم اليكم وصدقتهم بذلك المائة الرأس وسع للمسلمين ان ياخذوهم بحتمهم) لانهم اقرروا بالرق على انفسهم لغير من اقر بحريتهم وحرية مجهول الحال باقرار المقر انما اثبت في حقه خاصة لان حجة الاقرار لا تمدد المقر فثبت الرق عليهم باقرارهم به للملك فلهذا جاز اخذهم في القداء \*

(فان صالحوهم في الموادة على مائة رأس ولم يسموا ذكورا ولا اناثا واجب القبول منهم ان جاؤا بذكور او اناث او مختطين لا طلاق التسمية عند الايجاب فان تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل) ولانه ليس في تسمية الرأس ما ينبي عن وصف يتوجه المطالبة عليهم بالا داء بذلك الوصف وهو نظير الرقبة في الكفارات فان التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكان او انثى لهذا المعنى \*

(وان جاؤا ابصار فان كانوا صغارا قد استغنوا عن الاءهات فاحتاجوا الى الاب كان مقبولا منهم وان جاؤا بمر اضع او فطم لم يقبل منهم وهذا لانه ليس في الاسم ما ينبي عن صفة البلوغ فيستوى فيه البالغ وغير البالغ الا ان المقصود باشتراط الرأس عليهم من يكون صالحا للاستخدام فاذا كان بحيث

او يصير اذمة فان اسلم احدهما او صار ذمة لم تسمع فيه الخصومة ايضا اما على  
الذي لم يسلم فلانه غير ملزم بحكم الاسلام واما على الذي اسلم فلو جوب التسوية  
بين الخصمين وقضية التسوية ان لا يقضى عليه خصمه في حال لا يقضى له على  
خصمه فاما في مسألة الرق المنازعة في سبب باشره في دار الاسلام وهو قهر  
الذين جاؤا بهم وفي مثله القاضي يسمع الخصومة بينهم ﴿الآرى﴾ ان بعضهم  
لو اقر عند البعض انه كان عبدا له في دار الشرك ثم ان ينقاد له اجبرناه على  
الانقياد له كما ينقاد العبد لمولاه لانه زعم انه عبد له في دار الاسلام ومثله  
لو اقر احدهم لصاحبه بدين كان عليه في دار الحرب ثم ان يقضيه لم يقض  
القاضي في ذلك بشئ حتى يسلم الخصمان او يصير اذمة \* فبهذا يتضح الفرق  
(ولو قبلنا قول الذين يدعون الرق على المائة رأس في دارنا ادى الى تضاد الاحكام  
فان المائة رأس لو ادعوا على اولئك القوم بل اثم عبيد لنا فليس الرجوع الى  
قول احد الفريقين باولى من الرجوع الى قول الفريق الآخر فلو قال القوم هذه  
المائة رأس عبيد لنا وقالت المائة رأس بل نحن احرار ولكننا رضى ان تاخذونا  
في الفداء لم يسمعنا ان نأخذهم) لانهم صاروا في دارنا آمنين والحر الآمن في دارنا  
لا يجوز استرقاقه بحال رضي بذلك او لم يرض \*

﴿الآرى﴾ ان الذين جاؤا بهم لو قالوا هم احرار مثلنا ولكن خذوهم فم  
راضون بذلك لم يسمعنا أخذهم لهذا المعنى فكذلك في الاول) لانهم في حكم  
المسلمين احرار في الوجين فلا يصيرون ممالك بمجرد دعوى الرق عليهم من  
غير حجة \*

(فان قالوا حين رأوا المسلمين لا ياخذونهم نحن عبيدهم كما قالوا وقد كذبنا في  
ادعائنا الحرية لسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لانهم اقرؤا بمد ما انكروا دعوى

لأن الرءوس يثبت في الموأدة باعتبار المسالمة بنا والرهن بمثله صحيح \*  
وان كانوا بالغين فقد يبالغون بمثله جائز فيما بين المسلمين وأهل الحرب في الأحرار  
فقى الماليت الأولى (فإن علم المسلمون أنه ليس عندهم مائة رأس من رقيق المسلمين  
فقد يقدّمون منهم قيمة مائة رأس من رقيق المسلمين أو سواها منهم) لأن العجز  
عن تسليم المصحى قد تحقق مع بقاء السبب الموجب للتسليم فيجب تسليم  
القيمة قال \* (ولو كانوا اشتروا في الصلح مائة قوس أو مائة درع حديد  
ومائة سيف فهذا واشترطوا مائة رأس سواء في أنه يقبل منهم ما جاء به من  
غير المصحى أو قيمته \* وكذلك إن شرطوا ذلك من كراع المسلمين وسلاحهم  
بخلاف ما سبق فإن هناك إذا شرطوا ذلك من رقيق المسلمين لم يقبل القيمة) \*  
لأن رقيق المسلمين من أهل دار الإسلام وفي اشتراطهم منفعة تخليصهم من  
أهل الحرب وهذا المقصود لا يحصل بالقيمة فاما الكراع والسلاح فليس  
من ذلك في شيء سواء شرطوه مطلقا أو مما كان للمسلمين \*

(الآثر) أن الحربى أو دخل الينا بأمان ومعه كراع وسلاح وقد كان للمسلمين  
فأحرزوه لم يكن ممنوعا من رده إلى دار الحرب \* ولو كان معه عبد مأسور من  
مسلم أو معاهد قد أحرزوه لم يكن له أن يرده وأجبر على بيعه \* فبه يتضح الفرق بين  
الفصاين (ولو كانوا اشتروا في الموأدة مائة ثوب في كل سنة أو مائة دابة كانت  
الموأدة فاسدة) لأن الثياب أجناس مختلفة والدواب كذلك فالأسم حقيقة  
يتناول كل ما يدب على الأرض وحكما يتناول الخيل والبغال والحمير ومع جهالة  
الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود بخلاف تسمية الرأس فالجنس  
هناك معلوم فالما بقيت الجهالة في الصفة وهي لا تمنع صحة التسمية فيما بنى أمره  
على الوسع كالنكاح وأخواته فيبغى للمسلمين أن ينبذوا إليهم حتى يوادعهم

مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود

لا يأكل وحده ولا يس وحده ولا يتوضأ وحده فاهو المقصود لا يحصل ولا يتهمهم) لانهم يحتاجون الى من يخدمهم ولا يقومون في الحال بخدمة امره (واما اذا استغنوا عن الامهات فالمقصود هو الاستخدام يحصل بهم وكذلك من حيث المالية فان انتقاص المائة بسبب الصغر انما يكون قبل استغناء الصغير عن الام فاما بعد الاستغناء عن ذلك فالمائة لا تنقص بالصغر عادة فاذا حو هذا النوع من اوساخ رقيقهم وجب القبول منهم ولا يمنع من القبول لمكان امهاتهم في دار الحرب) لان التفريق بين الصغار والامهات هاهنا ليس من جهة المسلمين وانما فمل ذلك المشركون \*

(وهو نظير مستامن في دارنا له جارية ولها ابن صغير فباع الام دون الابن لو الابن دون الام من المسلمين جاز الشراء منهم) لان الحربى هو الذى يفرق بينهما دون المسلم ولو لم يشتر احدهما منه رجع بهما الى دار الحرب فكان في ذلك عون للمشركين اما بهما او بنسبهما ومراعاة هذا الجانب اولى من مراعاة جانب التفريق بين الام والولد الصغير فكذلك ماسبق \*

\* قال (واذا شرطوا في المواذعة ان يعطوهم مائة رأس من رقيق المسلمين الذين عندهم فجاءوا برقيقهم او بقيمة مائة رأس من رقيق المسلمين فلامسلمين ان لا يقبلوا ذلك منهم ولا يكون هذا الا بآء نقضهم للمهد) لان المنفعة المشروطة للمسلمين لا تتم بما جاءوا به فانهم شرطوا ذلك لتخليص رقيق المسلمين من ذلهم وبما جاءوا به من القيمة او رقيقهم لا يحصل هذا المقصود \*

(وان كانوا رهنا وعنده المسلمين رهنا بذلك فهم في سعة من ان لا يدفعوا اليهم رهنهم حتى يأتوا بما شرطوا بمنزلة ما لو شرطوا الجياد ثم جاءوا بالزئوف ففى هذا اللفظ اشارة الى ان حكم الجنس ثبت في الرهن بالرهن موس) وهذا

(الآثرى) أنها تستقض بالاسترقاق اذ لم يكن يتناوب بينهم مودة ومودة بعد المودة  
 يتناوب بينهم لا مودة فيما بينهم للبعض مع البعض فالمقر له يتم استرقاقه  
 للمقرين بالرق اذ كان ذلك من حكمهم فصاروا عبيدا له ولا يتم استرقاقه  
 لهم اذ لم يكن ذلك من حكمهم كما لا يتم ذلك في دار الاسلام لانه ليس من حكم  
 الاسلام استرقاق الحر والآثرى انهم لو اسلموا بعد هذا الاقرار فان كان  
 من حكمهم الاسترقاق بسبب الاقرار كانوا عبيدا للمقر له واذا لم يكن ذلك  
 من حكمهم كانوا احرار على ما علم من اصحابهم ووضح هذا بقوم من حكم ملكهم  
 ان السارق يجعل عبدا للمسروق منه حكم بذلك بينهم ثم اسلموا فانه يكون  
 السارق عبدا على ما جرى الحكم به سواء كانوا مواعدين لاحين حكم بذلك  
 او لم يكونوا لان حكم الاسلام كان لا يجري في ديارهم بالمودة كما شرطوا  
 ذلك والاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي واذا كان هذا الحكم ثبت  
 بقضاء قاضيهم فكذلك يثبت باقرار المقر على نفسه بالرق (وعلى هذا لو كانت  
 المودة يتناوب بين اهل الدارين من المشركين كل دار لها ملك على حدة ثم اغار  
 بعضهم على بعض فجا ناكل فريق بمائة رأس ممن اسروهم من الفريق الآخر فانا  
 نأخذ ذلك منهم لانه لا مودة فيما بين الدارين وانما المودة يتناوب بينهم وهم  
 فيما بينهم على ما كانوا عليه قبل المودة يملك بعضهم بعضا بالاسر حتى لو اسلموا  
 او صاروا ذمة كان ذلك سالما لهم ولو ارادوا بيعهم في دار الاسلام جاز الشراء  
 منهم فكذلك يجوز اخذهم في الفداء (وكذلك ان كانوا اهل دار واحدة وفي  
 حكمهم ان من قهر صاحبه كان عبدا له على ما هو المعروف بين الديلم فانهم  
 اهل دار واحدة ثم يغير بعضهم على بعض) وهذا لانه لا مودة فيما بينهم  
 للبعض مع البعض فالقاهر يملك المقهور اذا تم قهره باعتبار حكم ملكهم ويصير

الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي

على امرين وان لم يميزا انك حتى مضت السنة ووجب الفداء كان ذلك الى  
المشركين يعطونهم من اى صنف شاءوا وسطا من ذلك النوع لان المال عليهم  
فيكون القول في بيان الجنس الواجب قولهم كمن اقر لانسان بدوب كان  
بيان الجنس فيه الى المقر \*

ولو اوصى لانسان بدوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام  
المورث وهذا لان بعد مضي المدة يمين منعمة المسلمين في الرجوع الى  
بيانهم في الجنس اذ لو لم يرجع الى ذلك واعتبرنا الجها لقم يسلم للمسلمين شئ  
وبه فارق النكاح فان هناك وان دخل به الزوج لا يرجع بشئ في بيان  
جنس الثوب اليه لان هناك قد وجب ما هو البديل الا صلى المملوك بالنكاح  
وهو مهر المثل فاندفع الضرر عنها به فلا حاجة الى الرجوع الى بيان الزوج \*  
(ولو كانت المواعدة على مائة رأس فاقروم من اهل الحرب من احرارهم  
انهم عبيد الملك فبعث بهم الملك الى المسلمين لحقهم وقد علم المسلمون انهم احرار  
الاصل فان كانوا اقر وابدك في دار الاسلام لم يلتفت الى اقرارهم لانهم  
حصلوا آمنين في دارنا وقد اكدت حريتهم المعلومة بذلك فلا يبطل ذلك  
باقرارهم بالرق (بخلاف ما اذا لم يعرف حالهم فان هناك بدخولهم الى  
دار الاسلام لا يتأكد حريتهم لانها لم تكن معلومة الا ترى ان مجهول  
الحال في دار الاسلام اذا اقر بالرق على نفسه كانت ذلك مقبولا منه بخلاف  
ما اذا كان معلوم الحرية في الاصل فاقر على نفسه بالرق (وان كانوا اقروا  
بهذا في دار الحرب طوعا فهذا والا ول سواه الا ان يكون في حكم  
المشركين ان من اقر منهم بالرق لانسان فهو عبده فاذا كان كذلك كانوا  
عبيدا يقبلهم في الفداء) لان حريتهم في دار الحرب ليست بحرية قوية (الا ترى)

بتلك المودة او خرج احدهما بتلك المودة وخرج الآخر مسلما او ذميا لم يحكم القاضي بينهما بشيء لانهم لم يلزم احكم الاسلام وهذه معاملة كانت جرت بينهم في دار الحرب فهو بمنزلة المعاملة التي جرت بينهم في دار الحرب (وان خرجاه مسلمين فحيثما يلزم الغاصب بالرد) لانه لم يكن من حكم ملكهم ان الغصب من اسباب الملك فلم يتم احرازه عند الاخذ (وكذلك لا يتم احرازه حين اخراجه الى دارنا) لانه اخرج مال من هو من اهل مواد عينا وذلك غير موجب للملك فلهذا امره بالرد قال: بل نقول ان اسما من المسلمين استعاروا عوارى من المشركين فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة هموا ان لا يردوا عليهم تلك العوارى فخطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس وقال العارية موداة والمبيحة مردودة والزعيم غارم فصار هذا اصلا فيما ذكرنا انه اذ لم يتم احرازه قبل ان يصير ذلك الموضع دار الاسلام فانه يومر برده بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام (ولو ان المنصوب منه خاصم الغاصب الى ملكهم فزعم الغاصب ان المين له وانه لم يغصبه اياه فاقروه ملكهم في يده وكلف المدعى اقامة البينة فلم يات ببينة حتى اسلم اهل الدار او صاروا ذمة يسلم للغاصب ما كان غصبه من ذلك) لان احرازه قد تم تقرر برما حكمه ليده في ذلك العين فانه لا ينبغي للمنصوب منه سبيل الى العين ما لم يقيم البينة ولا ندرى يقدر على ذلك او لا يقدر وبعد اقامة البينة يعدل شهوده او لا يعدلون (فان قال المنصوب منه بعد ما سلموا انا اقيم البينة على حتى من المسلمين لا يقبل ذلك منه) لانه لما تم احراز الغاصب قبل الاسلام فلما تقرر بالاسلام (وهذا الفقه وهو ان منع ملكهم المنصوب منه من اخذ متاعه من يد الغاصب بمنزلة اخذه منه تقرر او دفعه الى الغاصب ولو فعل ذلك لم يشكل انه يتم احراز

المقهور عبدالله \* وعلى هذا لو غصب بعضهم مالا ثم أسلموا واختموا في ذلك فان القاضي ينظر في حكمهم قبل ان يسلموا فان علم ان من حكمهم ان الغاصب يملك المنصوب بالغصب لم يصر الغاصب بردشيئاً وان علم ان ذلك ليس من حكمهم ولكنهم لم يأمروه بالرد لانهم لم يعلموا به ولان المالك لم يخصه فان القاضي لم يأمره بالرد لان المباح يملك بالاحراز واحراز الغاصب باعتبار يده يتم اذا كان من حكم ملكهم ان الغصب من اسباب الملك ولا يتم احرازه اذا لم يكن ذلك من حكم ملكهم لتمكن المنصوب منه من ان يخصه الى ملكهم ليسترده منه والا سـلام بعد تمام الاحراز يقرر الملك وقبل ثبوت الملك لوجود شبه - لا يوجب الملك (الآرى) انهم لو اخذوا مالا من المسلمين ثم أسلموا قبل الاحراز بدارهم امروا برده بخلاف ما لو أسلموا بعد الاحراز بدارهم ولو كان استهلكه قبل ان يسلموا ثم أسلموا لم يكن عليه في ذلك ضمان في الوجهين لان وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقوم في المحل وذلك لم يكن موجوداً فاما وجوب رد العين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل (الآرى) ان مسلماً لو غصب من مسلم خيراً امر بردها عليه اذا كانت قائمة بعينها ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئاً من مثل اوقية (فان كان القوم لا موادة بينهم وبين المسلمين فخرج الغاصب بالمنصوب الى دارنا وهو مسلم او ذمي ثم جاء صاحبه مسلماً او ذمياً او مستأمناً فخصمه في ذلك لم يكن له عليه سبيل في الوجهين) لانه وان لم يكن من حكم ملكهم ان الغصب سبب الملك فمن حكم المسلمين ان احراز مال اهل الحرب الذين لا موادة لهم بدار الاسلام سبب تام للملك \*

(وان كان القوم في موادة من المسلمين والمثلة بحالها فان كانا خراجاً لينا

فكان وجود القضاء به وعدمه سواء ولو اسلموا بعد الاستهلاك قبل  
القضاء لم يقض القاضي على المستهلك بشئ لانعدام العصمة والتقوم في المستهلك  
فكذلك ها هنا \*

(وان كان المصوب عبدا فاعتقه الغاصب حين سلمه له ملكهم وخلي سبيله  
ثم اقام المدعي البينة على حقه فاخذه بقضاء ملكهم ثم اسلموا جميعا كان عبدا  
للمدعي وكان عتق المدعي عليه باطلا) اما لان اعتناق الحرابي عبده في  
دار الحرب غيرنا فذا كان من حكم ملكهم ان لا يمنع المعتق من استرقاق  
المعتق \* اولاه صار مقهور الحكيم ملكهم لكونه عبدا للمدعي ولو كان  
حر الاصل فاخذه احدوا اقام البينة انه عبد له فقضى به ملكهم له كان عبدا له  
وكذلك اذا كان ممتقا فقضى الملك بانه عبد للمدعي وسلمه اليه \*

(ولو ان حربيا من غير اهل الموادة اسر عبدا من عبيد المسلمين واحرز  
بدارهم ثم غصبه منه غاصب قتال هو عبدي واعتقه ثم اسلموا فاقام الذي  
احرز البينة على حقه ومن حكم ملكهم رده عليه فان عتق الذي اعتقه باطل)  
لانه لم يملكه حين لم يتم الاحراز بخلاف ما اذا كان من حكم ملكهم ان يملكه  
الغاصب بالغصب فان اعتاقه هناك بافدتلما احرازه ثم لا يرد رقيقا بعد ذلك  
(وان كان من حكم ملكهم رده فاختصا الى ملكهم فقال الغاصب هو عبدي  
واقره الملك في يده حتى ياتي الآخر بالبينة فاعتقه الذي هو في يده فهو حر)  
لان احرازه قد تم حين اقره ملكهم في يده ومنع الآخر من اخذه منه (فان  
جاء الآخر بالبينة بعد ذلك فقضى به ملكهم له ودفعه اليه ثم اسلموا او صاروا  
ذمة فهو حر بالبينة) لانه بعد ما نفذ العتق فيه حكم ملكهم بالرق على المسلم  
باطل \* ولان الحرية لما تأكدت بالاسلام لم يكن يحل النقص فلا يتقضى بحكم

الغاصب له ) لانه اذا كان يتم احراره باعتبار حكم ملكهم فلان يتم بقوته حين اخذه فدفعه اليه او منعه منه كان أولى \*

(وكذلك لو كان الغاصب اخذنا صغير الانسان منهم لا يعبر عن نفسه فقال هو عبدي وقال الاب هو ابني فهذا وفصل غصب المال سواء في جميع ما ذكرنا \* وكذلك لو كان ذواليد يزعم انه عبده وادعى رجل انه ابنه ورأى ملكهم ان يصدق مدعى البتة فاخذه ودفعه اليه حتى يأتي الاخر بالبينة انه عبده ثم اسلموا او صاروا ذمة فاقام المولى البينة انه عبده فان قاضى المسلمين بجعله حرا لنا للذى ادعاه) لان حكم ملكهم قد اخرجهم من يده وابطل ملكه فيه وجعله حرا لنا لا آخر فلا يتمكن من ان يشبث بالبينة ملكا قد ابطله حكمهم حين كانوا احرابا لنا او موادعين لا يجري عليهم احكامنا \*

(وعلى هذا حكم الميراث فانه لو مات منهم رجل ومن حكم ملكهم تورث البنين دون البنات والبنات دون البنين فحكم بذلك ثم اسلموا بجميع ما صنع ملكهم في ذلك ماض) لانهم كانوا ائتمين لحكمه راضين به حين حكم بينهم بذلك وكان هو سلطانا غالبا عليهم فتسليم ما صنعهم بينهم فلا يشتغل بابطال شئ منه بعد الاسلام \*

(وكذلك لو اخذه البنون بغير حكم من ملكهم الا ان ذلك معلوم من حكمه فهذا وما لو اخذوه لحكمه سواء) لانهم لو خاصموا في ذلك عنده قررهم في ايديهم فبمجرد الاخذتهم احرارهم لذلك باعتبار حكمه وقوته \*

(ولو كان الاخذ استهلك الماخوذ من حكم ملكهم انه لاحق له في ذلك فاخصموا عنده وقضى بقيمة للمدعى فلم يدفعها اليه حتى اسلموا فلا شئ له عليه) لان القيمة دين في الذمة ولا يتم الاحرار فيه قبل القبض باعتبار الحكم

احرازه بقوة ملكهم فكان ملكه ولهذا لا يجب الخس فيه لانه ما يملكه بسبب فيه اعزاز الدين \*

(وكذلك لو ادعى المسلم المستامن عبدا في يد بعضهم باطلا و اقام بينة فاخذ ملكهم من الحربي و دفعه اليه ثم اسلم فهو له تمام احرازه بحكم ملكهم ولكن ينبغي له ان يرده على صاحبه) لان هذا غدر منه بمنزلة ما لو اخذ مال بعضهم سرا فاخرجه وهناك يقتى بالرد لانه انما غدر بامان نفسه فهذا مثله \*

\* قال \* (وان كان اهل تلك الدار موادعين للمسلمين اخذ حاكم المسلمين ذلك المال و رده على صاحبه) لانه غدر الامان بامان المسلمين وفي هذا الموضع يشبث ولاية الاجبار على الرد بخلاف الاول \*

(وعلى هذا لو غصب متاعا من بعضهم نفخا صمه الى الحاكم فجده و قال هو ملكي فاقره حاكمهم في يده حتى ياتي الحربي بالينة ثم اسلموا فهو للمسلم و يقتى برده من غير ان يجبر عليه اذ لم يكونوا موادعين وان كانوا موادعين للمسلمين اخذوه منه فردوه على صاحبه) لان معنى الغدر منه هاهنا اظهر منه في الفصل الاول فانه جار بالنصب والاخر من يده

(ولو ان حربيا من الموادعين او غير الموادعين كاتب عبدا له ثم اسلموا كانت الكتابة جائزة) لان الكتابة بمنزلة البيع والشراء من حيث انه تصرف يعتمد المرادة ( فان قهره بعدما كاتبه و ابطل مكاتبته ثم اسلموا فان كان من حكم ملكهم ان من قتل بهذا مكاتبه بطلت مكاتبته قضى قاضي المسلمين بذلك) لان ملك اليد الثابت للمكاتب بمقدار المكاتب لا يكون فوق حقيقة الحرية التي ثبت بالاعتاق و قد بينا ان هنالك اذا استعبد بعد الاعتاق نظر الى حكم ملكهم في ذلك فيقتنى الحكم على ذلك بعد ما اسلموا فكذلك في المكاتبه (وان كان حين ابطل مكاتبته

ملكهم بركة بعد ذلك بخلاف ما سبق \*

(ولو كان الفاضل انما اعتق المأسور قبل ان يقره ملكهم في يده والمسئلة بحالها ثم اسلموا فللمأسور عبد) لان اعتاقه قبل ان يتم احراره له كان باطلا \*

\* قال \* (ولو دخل مسلم دار الحرب بامان فقصبه حربى مالا ثم اسلموا او صاروا ذمة فان كان من حكم ملكهم ان الغصب سبب التملك سواء كان المنصوب منه مستامنا او مسلما او حربيا فلا سييل للمسلم على متاعه) لان احرار الفاضل قد تم باعتبار حكم ملكهم وسلطنته في دارهم فكان هذا والمال الذي ياخذ من المسلم في دار الاسلام فيحرره بدار الحرب في الحكم سواء \*

(وان كان من حكم ملكهم رد ذلك المال على صاحبه فلم يختصا حتى اسلم اهل الدار رد ذلك على المستامن) لان احرار الفاضل لم يتم فانه مقهور ممنوع مما صنع لحكم ملكهم وفي الاول هو قاهر مقر على ما صنع بحكم ملكهم \*

(وان لم يعلم كيف كان حكمهم في ذلك فالمال مردود على المسلم المستامن) لان الملك له في الاصل معلوم وسبب التملك عليه وهو الاحرار التام غير معلوم ولانا نعلم ان الغصب ليس بموجب للمالك بنفسه فما لم يعلم خلاف ذلك من قوم على وجه يكون ذلك معتبرا بينهم يجب بناء الحكم على المعلوم \*

(فان اختصا الى ملكهم فجعد الفاضل وقال هذا ملكي ما اخذته منه فافره ملكهم في يده حتى ياتي المسلم بحجة ثم اسلموا فذلك سالم للفاضل) لان احراره فيه قد تم بتقرير ملكهم ليده في ذلك المين \*

(وان اقام المسلم البيعة فاخذها حكم من الفاضل ودفعه اليه كان له ولا خمس غيره) لانه اعاده الى ملكه بحكمه وقد كان السبب لخروجه عن ملكه مثل هذا الخالشي بنفسه بما هو عليه \* ولان المسلم صار محررا لذلك المال حين اخذ هو ثم

هو ان الغصب ليس موجب للملك

التي بنفسه بما هو عليه

فعل ذلك حيث يجري عليه حكم المسلمين وقد انزم هذا الحكم حين خرج اليها  
بأمان فابذا لا يقدر على بيعه :

(ولو عاد به الى دار الحرب بطل تدبيره) لان حكم ذلك الامان قد بطل فصار  
سأله وان ماؤه فعل ذلك في دار الحرب سواء (وهذا بخلاف الاستيلاء فانه  
اذا استرله امته في دار الحرب او في دارنا بعدما خرج بأمان فهي ام ولد على  
كل حال) لان الاستيلاء سبع لانه بالنسب ينبت في دار الحرب على الوجه  
الذي ثبت في دار الاسلام (فكذلك ما ينبت عليه وهو الاستيلاء كما لا ينبغي  
للمسلم ان يشتري منه ابنه بحال فكذلك لا ينبغي ان يشتري منه ام ولده بحال  
بخلاف التدبير على ما قررنا) والله اعلم :

### باب

الرهن ياخذونه المسلمون والمشركون منهم

قال : (واذا طاب المشركون في ائراءهم ان يعطيهم رهنا من رجال المسلمين  
على ان يعطوا من رجالهم رهنا مثل ذلك فهذا مكروه لا ينبغي للمسلمين ان  
يجبروهم اليه بدون تحقق الضرورة) لانهم غير مأمونين على رجال المسلمين  
والظاهر ان مخالفتهم في الاعتقاد يحلهم على قتالهم ولا زاجر من حيث الاعتقاد  
يزجرهم عن ذلك واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ما خلا  
يهودي مسلم الا حسدته نفسه بقتله فان اصطاحوا على ذلك لا مرخافه  
المسلمون لم يجدوا منه بدائم ابتداء المشركون فاعطوا المسلمين رهنهم فلمسلمين  
ان يعتنوا من دفع رهنهم اليهم وذلك افضل لهم) لان الضرورة قد اندفعت  
بوصول رهن المشركين الى يد المسلمين وهم غير مأمونين على المسلمين فان  
قيل : فهذا غدر من المسلمين ان ياخذوا الرهن ولا يعطوا الرهن كما شرطوا

الاستيلاء تنبع بالنسب  
باب الرهن ياخذونه المسلمون والمشركون منهم  
ما خلا يهودي مسلم الا حسدته نفسه بقتله

وليس من حكم ملكهم ابطال ذلك اخرجه الى دار الاسلام قاهره فان كانوا  
موادعين للمسلمين منه القاضي منه وان كانوا غير موادعين للمسلمين فهو  
عبد له يصنع به ما احب) لانه احراره اياه بدار الاسلام يتم اذ لم يكونوا موادعين  
لنسا ولا يتم موجبا ملكه اذا كانوا موادعين لنساء \*

(ولو كان عبده قد اسلم ثم اعتقه او كاتبه ثم استعبده بعد ذلك لم يبطل كتابته  
وعتقه باطاله) لان الحرية وملك يد المكاتب قد تأكد باسلامه فلا يتمكن  
الحربي من ابطال ذلك ولا ملكهم لساينا ان حكمه على المسلم باطل فيما لا يحتمل  
الابطال وهو نقض الحرية \* ولانه حكمه انما ينفذ فيما يحتمل النقل من ملك  
الى ملك والمعتق والمكاتب المسلم غير محتمل لذلك \*

(ولو كان دبره هذا العبد قبل ان يسلم العبد فتديره باطل) لان المدبر بالتدبير  
لا يخرج من يدموله بل هو في يده على حاله مقهور في حكم الاسلام بعد  
التدبير كما كان قبله بخلاف الاعناق والمكاتب فانها يسقطان يد المولى عن  
المملوك بحكم الاسلام واذا لم يكن من حكم ملكهم تمكن المعتق من استبعاد  
المعتق فقد تم خروجه من يده فلماذا اذا اسلم بعد الاعناق او الكتابة كان على  
حاله واذا اسلم بعد التدبير كان عبدا لمولاه يبيعه ويصنع به ما احبه \*

(ولو كان دبره بعد ما اسلم العبد كان مدبرا) لان حق الحرية قد تأكد باسلام  
المملوك لما دبره ومن حكم الاسلام ان المدبر لا يحتمل التملك فبإثبات اليد عليه  
بعد ما صح التدبير واستحق به الولاء قلنا بانه لا يبطل تدبيره بخلاف ما سبق  
(الا ان المولى اذا صار ذميا بعد ذلك فان المدبر يستبقي في قيمته) لان اخر اوجه  
من ملكه مستحق وذلك بالبيع متبذرا في ارض الى اخر اوجه من ملكه بالاستسعاء \*

(ولو كان الحربي اخرج عبده مع نفسه يمان الى دارنا ثم دبره جاز تدبيره) لانه

الحرب اجابهم الامام الى ذلك اذا كانوا احرارا لان الدمة خلف عن الاسلام  
في التزام احكام الاسلام به في الدنيا وهو احد ما ينهى به القتال فكما  
انهم لو طلبوا عرض الاسلام عليهم وجب اجابتهم الى ذلك فكذا  
لو طلبوا اعطاء الدمة الا ان يكونوا عبيدا للمشركين فان العبد تبع لمولاه  
وقد صاروا مستأمنين فينا فبا اعتبار الامان صار ملك الموالى فيهم محترما وبدون  
ازالة الملك لا يمكن جماعهم ذمة المسلمين فلم نأردوا الى مواليهم (فان اختلفوا  
فقال الرهن نحن احرار وقال المشركون هم عبيد لسالف القول قول الرهن)  
لانهم في ايدي انفسهم فيكون القول قولهم في حريتهم ما لم تقم البيعة على رقهم  
ولا تقبل فيه شهادة اهل الحرب عليهم لانهم صاروا ذمة لنا فلم يشهد عليهم  
قوم من المسلمين او من اهل الذمة لم يردوا الى مواليهم وان كانوا اسلموا فلم  
يشهد عليهم بالرق شهود مسلمون لم يعطهم الامام لهم \*

(ولو كانوا شرطوا في اصل المواقعة انهم ان غدروا فقتلوا رهن المسلمين فدماء  
رهنهم لنا حلال سم قتلواهم رهننا فان دماء رهنهم لا يحل لنا الماروي ان هذه  
الحادثة وقعت في زمن معاوية رضي الله تعالى عنه فاجمع هو والمسلمون معه على  
ان لا يقتلوا رهن المشركين لانهم مستأمنون فينا فلا يحل دماؤهم بجماعة  
كانت من غيرهم والشرط الذي جرى يخالف لحكم الشرع فيكون باطلا  
(ولكن الامام يحلهم ذمة ان لم يسلموا فان اسلموا فهم احرار لا سبيل لهم عليهم  
كما لو كانوا اسلموا قبل ان يقتلوا المشركون رهننا فلو ان رهنهم حين اسلموا  
قال لهم المشركون ان لم تردوا علينا رهننا قتلنا رهنكم او جعلناهم عبيد النافكره  
الرهن ان يردوهم عليهم فانه لا يحل للامام ان يردهم وان علم انهم يقتلون رهن  
المسلمين) لان حرمة نفس هؤلاء كحرمة نفس اولئك \*

من حلف على عين وراي غير اخبر عنها فليات الذي هو خير وليكفر عنه

فلنا لا كذبت ولكن فان جوارا ا في الضرورة وقد ارفعه لا ترى  
ان في اصل الموادة اذ ازال المعنى الذي اوج المسلمون المهاجرون سر و اعلى وان  
المشركين وقد وادعوا عنهم مذهب عاوه لا يكون اذ ازال المعنى بل في معنى المك المذهب  
ولا يكون ذلك غدر او الاصل في قوله على ان عاوه وان لم يكن من حلف  
على عين وراي غير ما حلف له بل في ذلك ان الذي هو خير وليكفر عنه وتلك  
الموادة لا تكون ائوى من ائمين \*

(فان قالوا فرد واعلنا رهننا ان لم تعطونا ه كتم ردعهم حتى بان ما كنا نحاج  
لان في ردعهم تقويتهم علينا وتكبيرهم من اس يصل بعض المسلمين وذلك لا يجوز  
(فاذا وقع الامن مما كنا نخاف فشدرد عليهم رهنهم) لانهم بمنزلة المستامنين فبنا  
فنجسهم الى ان نامن مما نخافه منهم ثم باعهم ما منهم (فان اسلم الرهن في ايدينا ثم  
طلب المشركون ان ياخذوهم فليسيل لهم عليهم) لانهم صاروا كغيرهم من  
المسلمين (والكفار غير مامومين على المسلمين الا انهم ان كانوا عبيدا للمشركين  
باعهم الامام ودفع عنهم الى وائيه بمنزلة المستامن في دارنا اذا اسلم عبده وكذلك  
ان اعطوا الرهن من الجانبين ثم قدر المسلمون على ان ياخذوا منهم الرهن فلا بأس  
بان ياخذوه منهم) لان الضرورة قد ارفعت وباعتبارها كان لهم حق المنع فيكون  
لهم حق الاخذ ايضا لانه لا ينبغي للمسلمين ان يتركوا تخايص احدهم من المسلمين  
وهو مقهور في يد المشركين اذا تمكنوا منه \*

(فان امتنعوا منهم فلا بأس بقتالهم عليهم اذا طلب ذلك رهن المسلمين)  
لانهم ظالمون في حبسهم ودفع الظلم واجب بحسب الامكان ولكن ان قدروا  
على اخذهم بغير قتل فلا ينبغي ان يقتلوا احدا منهم للموادة التي بيننا وبينهم  
(وان قال رهن المشركين نحن نكفون لكم ذمة للمسلمين ولا نرجع الى دار

المسلمين) وما لم يعلم ذلك لا ينبغي له ان يحملهم ذمة) لابت البناء على الظاهر  
واجب ما لم يعلم خلافه والظاهر انهم لا يخلون سبيل المسلمين اذا صار رهنهم  
ذمة لنا :

(فان اعطاهم الذمة ثم طلب اخذوهن المسلمين فابوا ذلك حتى رد عليهم  
رهنهم فليس ينبغي له ان يخفف ذمته وينقض العهد الذي عاهد عليه الرهن  
في رددهم بغير رضاهم) لانهم لما صاروا ذمة لنا فقد ثبت لنفوسهم من الحرمة ما  
لنفوس المسلمين فكان هذا وما لو اسلموا اسواء :

(فان طابت انفس الرهن بالرذيلة فلا بأس بذلك الا ان يكون اكبر الرأى  
من الامام انهم يقتلونهم فيقتلوا يدفعهم اليهم على قياس ما ذكرنا فيما ان  
اسلموا) لان هذا بمنزلة مفاداة المسلمين باهل الذمة (وقد بينا ان ذلك يجوز  
برضاء اهل الذمة ولا يجوز بغير رضاهم) (الا ترى) انه لو مات رهنهم فقالوا  
لا رد عليهم رهنكم حتى تمطون امن اهل الذمة فلا تاؤ فلا تاؤ فان رضوا بذلك  
جاز دفعهم اليهم وان لم يرضوا به لم يجز دفعهم اليهم وكذلك ان كان فيمن طلبوا  
نساء من نساء اهل الذمة) لان حال نساءهم كحال رجالهم في الحرمة بسبب  
عقد الذمة وتأثير الرضاء من النساء كتأثيره من الرجال :

(ولو كان في الذين طلبوا صبياناً من اهل الذمة وطابت بذلك انفسهم وانفس  
والديهم فلا ينبغي للامام ان يدفعهم اليهم) لان هذا مظلمة يظلم بها الصبي وادنه  
في هذا الباب غير معتبر ورضاء ابويه فيما يضرب بالصبي غير معتبر ايضا فوجوده  
كعدمه (ارأيت لو استعبده اهل الحرب اليس كان الامام معينا لهم على استعباد  
حرب بغير حق وهذا لا رخصة فيه) :

(ولو كان الرهن الذين اسلموا من رهن المشركين فيهم نساء وصبيان وطابت

(فان قتل اهل الحرب رهنتا لم يكن الامام شريكاً في ذلك الظلم وان سلم اليهم  
رهنهم بعد ما اسلموا فقتلوههم كان شريكاً في الظلم مع هؤلاء المسلمين من قتل  
المشركين اياهم وذلك لارخصة فيه لا ترى ان رهنهم لو ماتوا في ايدينا  
فقالوا ان لم تعطوا بامدهم من المسلمين قتلنا رهنكم لم يسعنا ان نعطيهم ذلك )  
فكذلك رهنهم اذا اسلموا \*

(وان قال رهنهم بعد ما اسلموا اذفمونا اليهم وخذوا رهنكم فان كان اكبر  
الرأى من الامام انهم يقتلونه لم يجز ان يدفعهم اليهم ايضاً) لان اذن المرء غير  
معتبر في قتله في حكم الاباحة فكذلك في تبريئه للقتل (وان كنا لا ندرى  
ما يصنعون بهم فلا بأس بدفعهم اليهم) لانه ليس في دفعهم برضاهم ظلم منا  
اياهم و الدفع ليس بسبب هلاكهم والظاهر انهم لا يرضون بذلك الا اذا كانوا  
آمنين على انفسهم \* ولا نافذ وعدنا ولا ذلك المسلمين ان نخلصهم بردهم  
عليهم فيترجح بذلك الوعد جانبهم من هذا الوجه \*

(وان قال رهن المشركين نكون ذمة لكم فقال المشركون ان قبلتم ذلك  
منهم قتلنا رهنكم او جعلناهم عبيداً فان الامام لا يقبل هذا من رهنهم ولكن  
يردهم على المشركين وياخذ المسلمين بخلاف ما اذا اسلموا لان الاسلام يتم بهم  
فما الذمة لا تتم الا بالرضا من المسلمين فاذا كان فيها اتلاف المسلمين حقيقة  
او حكماً فلا ينبغي للمسلمين ان يرضوا بها) لان استيفاء المسلمين من ايدي  
المشركين والوفاء لهم بالموعد خير لهم من ان يصير الرهن ذمة للمسلمين  
والامام ناظر فيختار ما فيه الخير للمسلمين \*

(وان كان يعلم انه اذا قبل ذلك منهم خلى المشركون سبيل الرهن الذي عندهم  
فحينئذ يعطيهم الذمة ويضع عليهم الخراج كالسؤالوه) لانه ليس فيه اتلاف

اذن المرء غير معتبر في قتله في حكم الاباحة

هو الأثرى ان الامام لو احتاج الى ان يرسل اليهم رسولا في مهم للمسلمين  
وبه منقصة نأى المسلمون ان يدخل اليهم رسولا فان الامام ان يجبره على ذلك  
الا ان يكون اكبر الرأى منه ان كان يبعث اليهم رسولا قتلوه حيث لا ينبغي له  
ان يبعث من المسلمين احدا ولا يكرهه على ذلك فكذا الرهن (فان جرت  
المواذعة على ثلاث سنين ثم طهر للمسلمين قوة فارادوا ان يبيذوا اليهم وقال  
المشركون اننا ندع المواذعة ولا نردعايكم رهناكم فانه ينبغي للمسلمين ان  
لا يبطروا المواذعة لالا بقاء المشركين ذلك ولكن لما كان الرهن في يد المشركين  
لانهم ان فعلوا ذلك كان هدامهم اخبار الرهن وامتناعهم من الوفاء بالموعود لهم  
وذلك لا يحل فيفون لهم بما عطوهم حتى يستتقذوا الرهن منهم :

(وكان ان كانت المواذعة مؤبدة فليس ينبغي لهم ان يبطروا المواذعة  
وان قدروا على قتالهم حتى يستتقذوا الرهن او عوت الرهن اجمعون  
او يرضون بذلك حيث لا بأس بقتالهم) لان المانع من البيذمراءاة حق الرهن  
ولوجود احدي هذه الخصال يزول هذا المانع \*

(ولو تمت مدة المواذعة فقال المشركون ان قاتلتمونا قتلنا رهناكم فلا بأس  
بقتالهم) لانه ليس في هذا اخفار للهدد بينهم وبين اهل الرهن فقدا تهي ذلك  
بعضي المدة فلا يهدد علينا قتالهم بسبب الخوف على الرهن كما لو تترسوا باطفال  
المسلمين لم يكن في قتالهم بأس وكذلك ان كان في ايديهم اسراء من المسلمين فقالوا  
ان قاتلتمونا قتلنا الاسارى فانه لا بأس بقتالهم لهذا المعنى \* وكذلك ان ارسل  
اليهم رسلا لحاجة برضاء الرسل او بغير رضاهم فحبسوه وقالوا للمسلمين ان  
قاتلتمونا قتلنا وسلمكم فلا بأس بقتالهم وهذا لانه ليس في شئ من ذلك اخفار من  
الامام لقوم من المسلمين انما فيه مظلمة يظلم المشركون بها المسلمين وللخوف من

انفس النساء والسيان واباؤهم دهم عيم ليس الامام ان يردهم اما الصبيان  
 لما ذتر افي حق ال دمة واما النساء فاذن وردهن من ضمن على الحرام  
 ولا ادن من في ذلك فلا وجه ارد امراه مسلمة على المشركين يستحب  
 فرجها وهي لا يحل له بحال ولا يوجد من ذلك في حق اهل الذمة (الارى) ان  
 الذمة اذا تزوجها مسامن في دارها جاز النكاح وحلت له . وارا اراد ان تزوج  
 مسلمة لم يكن من ذلك ولا يحل له بحال ما لا ان تكون المرأة محورة لا يشهى  
 ولا يخاف عليها ان ترجع عن دينها فحينئذ لا بأس ان طاب نفسها بالرد  
 رجوت ان لا يكون بردها لا خدرهن المسلمين بأس كافي حوالا رجال وكن  
 بشرط ان يكون معاهذو محرم لها من المسلمين ( لان المرأة ممنوعة من  
 المسافرة الى دار الحرب بعير محرم وان كانت عجوزة ومع المحرم لا بأس اذا  
 كانت عجوزة لحاجة لها فكذاك هذا »

( فان لم يكن بالمسلمين قوة على المشركين وطلبوا مئتا في المواعدة ان نعطيهم رهنا  
 قتال الرهن لا نرضى بذلك لانهم غير مأمونين عليها فلا بأس بان يجبرهم الامام  
 على ذلك على وجه النظر للمسلمين ) لان الخوف من جهتهم على جماعة من  
 المسلمين ظاهر وعلى هؤلاء الرهن اذا دفعناهم اليهم ليس بظاهر بل الظاهر  
 في الناس الوفاء بالمواعدة وقد بينا ان الامام اذا ابتلى ببلتين فانه يختار  
 اهو نهما ويدفع اعظم الضررين باهون الضررين »

( فان كان اكبر الرأي عنده انهم اذا اخذوا الرهن قتلوه فحينئذ لا يحل له ان  
 يدفعهم اليهم ) لانه اذا دفعهم كان شريكا في دمايتهم معينا على هلاكهم واذا  
 لم يدفعهم ويظهر المشركون بالمسلمين لم يكن الامام شر يكهم فيما يصنعون  
 بالمسلمين واكبر الرأي في هذا كالتين \*

يدفع اعظم الضررين باهون الضررين

يفدر المشركون بالرسن فلا يحولون من ذلك حتى يصفوا الاسلام وهذا لانه  
ليس في عدد دم الارهم به قد صاروا فبنا عمراء اهل الذمة واولا داهل  
الذمة وانما ليس بآباءهم ولا اهائهم بان كانوا اماوا او نقضوا العهد  
لا يحكم لهم بالاسلام لم يصفوا الاسلام قبل البائع او بعده قال هؤلاء كذلك  
(فان كان في رهنهم مما لكت ثم غدروا فقتلوا رهنا فان الامام لا يرد عليهم  
وما ليكم به يردهم ريقف الثمن في بيت المسال حتى يرضى المشركون المسلمين  
من رهنهم) لانهم احسوا عندنا ولكن لم يسقط حرمة تلك الملاك فهم لاجل  
الامان فالسبيل بههم ووقفهم كمالوا سلاموا (فان قال المشركون للمسلمين  
ان اقد اسأنا في قتل رهنكم فنحن نكرم لكم دياتهم فلا بأس بان يقبل الامام ذلك  
منهم) لانه رتب انباس عن ردال رهن وراء القيمة عند تمرد الدالين كرد الدالين  
وقية النفس الدية (فاذا قبل ذلك سلم الديات الى ورثة المقتولين وورد عليهم  
عن العيدين وان كان السيد لم يبا عراو قالوا ردوا علينا عيدين وورد عليكم ديات  
رهنكم فان الامام لا يفعل هذا) لان عييدهم قد احتبسوا عندنا فمذا ان فعله يكون  
في معنى مفاداة الاسارى منهم بالمال وذلك لا يجوز ولا لهم لم يردوا رهنا  
باعيائهم فاذا كانوا ياخذون رجالهم باعيائهم ويردون علينا الديات كان فيه  
وهو شديد بدخل على المسلمين (ولا ينبغي لامام المسلمين ان يجبرهم الى مثل  
هذا فاما بعد بيع العبيد لا يوجد مثل هذا الوهن في رد الايمان عليهم) لانه يوخذ  
منهم بدل الرهن مال ويرد عليهم بدل رهنهم مثل ذلك (الا ترى ان الامام لو  
راى الحظ للمسلمين في ان ياخذ منهم الديات ويرد عليهم عييدهم فيثبت لا بأس بان  
يفعل ذلك لمعنى النظر (فان كانوا قالوا للمسلمين ندفع اليكم الذين قتلوا رهنكم  
انحكموا فيهم بما شئتم ورددوا علينا رهننا فان الامام يراعى في ذلك معنى النظر

ورد القيمة عند تمرد الدالين كرد الدالين

11-20-1910

1969

ماہنامہ دسویں وفاق اے۔ دہلی ۱۹۴۷ء

ردنا ای رهیک فان الامه را

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۱۵

(۱) اوستی - از ما طالب الهیة شدیم .

سیدہ امنا، اری حوالہ حسن و حسن الیکون، ما فیہ اریہ

و موسیٰ و آلہ عندک خائف و متوکلین

(و آن افضل از مختار ماذی است) این بنام است

والا ترى انه لو طلب امر مسددة منهم ان يكونوا ذمة دال ما

الهدوء ان ابيهم عليهم دلك خليف سميل امر الهم وان تبليهم دلك منوم قاء

[illegible][illegible]

الذمومة منكم ولا تنفقت الى جانب الايسر الذي في ايدى اعدائكم

عظمة واشرف على فتحها فقال له، اناك العدو اصره هو اعلى ان ينسلك اعداءك

الذين في ابدانهم الامام نسط في ذلك ففعل الذي هو خير لامر من فكذلك

ماسبق (فان غدا اهل المواد فقتلوا رهن الماسمين وفي رهنهم صبيان لس

مَعَهُمْ آبَاؤُهُمْ وَلَا أُمَّهَاتُهُمْ فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِأَسْلَامِهِمْ حَتَّى يَبْلُغُوا أَفْصَحُوا الْأَسْلَامَ

لاهم كانوا في ايدي المسلمين وفي دار الاسلام كفار اعلیٰ دین آباہم قبل ان

(وان كان الذي قتل رهن المسلمين رجلا من غير اهل تلك الدار فان كانوا دخلوا اليهم بامان فهذا والاول سواء لان من عندهم بامان فهو في ايديهم وهو ممن يجزى عليه حكم ملكهم فالحكم كحال اهل دارهم لا يرى انه لو دخل من دارهم اليهم لاحتج الى استبيان جديد بمنزلة من كان من اهل دارهم \*  
(وان كانوا دخلوا دارهم من غير بامان فقتلوا الرهن فان ظهر بهم اهل دار الموادة ودفعوهم الى المسلمين ليس عليهم غير ذلك ياخذون رهنهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا فيايرجع الى الوفاء بالموادة \*

(وان كانوا امانا او قتلوا في حربهم او اخذهم ملك الموادة عين فقتلهم بما فعلوا بالرهن او هربوا فاعلى المسلمين ان يردوا عليهم رهنهم) لان القاتل ليسوا من اهل دار الموادة عين فلا يجوز ان ياخذوا اهل دار الموادة بجناية من غيرهم فكان هذا في حقهم بمنزلة ما لو مات رهننا في دارهم فلعيننا ان نرد عليهم رهنهم \*  
(ولو كان الذين اصابوهم من اهل دارهم فقتلهم ملكهم حين قتلوا الرهن او ماتوا حين اخذهم قبل ان يقتلهم فلا امام ان لا يرد رهنهم حتى يعطوهم ديات رهن المسلمين) لان الجناية كانت منهم والظاهر انهم ما تمكنوا من ذلك الا بقوة ملكهم فيكون فعلهم ذلك كقتل ملكهم بنفسه (ولو كان هو الذي قتل رهن المسلمين فانكر ذلك اهل مما كنهه فقتلوه او مات كان للمسلمين ان لا يردوا عليهم رهنهم حتى يردوا ديات رهننا فكذا لك ما سبق وان اخذوا الملك فقالوا للمسلمين ندفعه اليكم بمن قتل من رهنكم وتردوا علينا رهننا فان الامام ينظر في ذلك فان رأى الحظ في ان يابي ذلك حتى ياخذ ديات الرهن فعل ذلك وان رأى الحظ في ان ياخذ الملك فيقتله او يجمله عبد الورثة الرهن فعل ذلك \* وان كان الملك حين قتل الرهن هو الذي قال لا امام المسلمين اعطيك ديات اصحابك

للمسلمين فان لم يرف في ذلك حظا للمسلمين لم يقبل ذلك منهم رأيت او كان رهما  
خمسين رجلا فقتلهم انسان واحدا كذا اخذهم ذلك القاتل واحد وردعهم  
خمسين رجلا حرارهم وامي وسن يكون اشدهم من هذا وان رأى الخنذله مسدين في  
ان يقبل ذلك منهم قبله فاخذ القاتلين وردع عليهم منهم ثم هو بالخيار في التنازل ان  
شاء قتالهم بهم لا بطريق القصاص فان الحرب لا يستوجب القصاص بقتل  
المسلم في دار الحرب ولكن لا هم اسارى متهورون في ايدينا لا امان لهم ولا امام  
فيهم الخيار ان شاء قتلهم وان شاء جعلهم عبيدا فاذا اختار ذلك اعطى وارث كل  
مقتول العبد الذي قتل مورثه) لانه اخذهم عوضا عن الرهن المقتولين ولذلك  
ر. عليهم رهنهم فاذا صاروا مملوكين كان حكمهم حكم الديات ولان الجناية  
على النفس اذا وجد من يحتمل التلك ولم يكن موجبا للقصاص كان موجبا  
استحقاق نفس الجاني بالمجنى عليه ملكا الا ترى ان العبد اذا قتل قتيلا  
خطأ فانه يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء فهذا  
كذلك \*

(وان قالو الامام ان شئت اعطيناك ديات اصحابك وان شئت اعطيناك  
الذين قتلوا اصحابكم فهذا انصاف منهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا  
فما يرجع الى الوفاء بتلك المودعة \*

(ثم ينبغي للامام ان يختار ما فيه الحظ للمسلمين فان اختار اخذ الديات دفعها  
الى الورثة وان اختار اخذ القاتلين كان الرأي اليه في قتلهم كما بينا ولا يمنع عليه  
قتلهم بعفو الورثة ان عفو عنهم لما بينا انه لا يقتلهم على وجه القصاص بل لانهم  
محاربون والعفو في قتل المحاربين غير مؤثر) لان العفو انما يستقط ما كان مستحقا  
للموافي خاصة \*

و ردون عليا و ههنا على الامام ان يعمل ذلك سبهم) لا يردوا بدل سوس  
 اقتواين وردوا مثل ما قتلوا من اسارى المسلمين ريسين و سبعم فوق  
 ذلك ثم يحل سبهم الى الامراء و يدفع الديات الى ورثة المقتولين (وان قالوا ليس  
 عندنا اسراهم و لكن ادعيتكم لكل قتيل من سبهم دين او ثلاث ديات  
 و ردون ردسا ان الامام يرى في ذلك رايه سرا و رضى به و رثته ابرهه  
 اولم ير صرا لا المال ان لا يكون مالا للمسلمين و ما يكون في ههنا  
 معنى التوشين بشئ من امر المسلمين و انه ان لا يقد (فادراى ذلك خبرا و قبله سلم  
 اديات كلها لورثة المقتولين) لانه بدل سبهم بمرة مال رقع الصلح عليه من  
 نقصان فانه سالم لورثة المقتولين قل ذلك او اكثر (ولو قالوا الا مطيحكم الذي و لكن  
 مطيحكم كان كلهم لم يقدرا و اسيرين اربعة فاني اولياء الرهن المقتولين  
 ن يقبلوا ذلك لم يثبت الامام الى ابائهم لكن ينظر الى معنى الحرثة للمسلمين فان  
 أى الشرطي يقول ذلك احد الاماى فحقى بيهم و رد عليهم و ههنا و عوض  
 رثة الرهن المقتولين دماهم من بيت المال) لانه كان عليه ان يمدى الاسارى  
 من بيت المال فاذا توصل الى تخايص الاسارى المسلمين باءاردم المقتولين  
 كان عليه ان يدع الى و رثهم عوض ذلك و هو ديات المقتولين بمرة مالو ماضى  
 لا سارى بمبيد ههنا بعد ما قسمهم بين الانامين بنير و صاهم فانه عوض المالك  
 يستهم من بيت المال \*

وان طابت انفس ورثة الرهن بهدا و سألوا الامام ان يقبل منهم اسراء  
 المسلمين مكان الرهن المقتولين والمسئلة بحالهم طاب و رثة الرهن ديات رهمهم  
 يعطهم شيئا لانهم تطوعوا بحجةهم على المسلمين فكانهم تبرأوا بمفاداة الاسارى  
 لهم فلا يستوجبون الرجوع على احد بشئ \*

ترد علي وهي قاسم من الامم من دالت ما فيه من الوهن على سامين  
ولا بلغت الى رضاء ورثة الرهن ان رضاء ذلك لان سرعاجة جاب دمع  
الوهن والدل على المسلمين اوجب وذلك ليس من حرم شي حتى يعبر  
فيه رضاهم الا ان يرى الاثم الخط في ذلك ما ساهن طمسه لا ان بان  
يفعله لتوفير المنفعة عليهم

(فان نذر المشركون وقتلوا رهن المسلمين من المسلمين رهنهم اما ما اعلى  
ظاهر الشرط فقد اخطأوا في ذلك) لاسمهم كما وامسامين فيا ربيهم لمن  
فتاهم ان يكرم ديارهم كما هو الحكم في المسلم يقتل المستامن \*

(فان قيل) قد صاروا من اهل الذمة حين احتبسوا في دارا فينبغي ان يجب  
القصاص على من قتلهم لان المسلم يقتل بالدمى عدا (قلنا) قبل ان يضع الامام  
الخراج عليهم لا يكونون من اهل الذمة حتى لو ارضى المشركون المسلمين  
ردوا عليهم رهنهم وان صاروا بمنزلة اهل الذمة فقد تمكن شبهة في هذا  
القتل وهو الاعتماد على ظاهر الشرط والمشروط في عتد صحيح وذاك يغني  
لا سقاط القود (ثم الديات تكون موقوفة في بيت المال فان اعطى المشركون  
ديات رهن المسلمين قبل ذلك منهم الامام ودفعها الى ورثة المقتولين وسلم  
اليهم ديات رهنهم) لان حكم البديل من الجائين حكم البديل ولوردوا علينا رهننا  
رددنا عليهم رهنهم فكذلك اذ اردوا ديات رهننا رددنا عليهم مثل ذلك  
(ولا ينبغي الامام ان يابي ذلك عليهم) لانه قد صار ما من الجائين بخلاف  
ما قبل قتل رهنهم فان الامام هنالك رأيا في اخذ الديات لما فيه من صورة  
الوهن بان يقتلوا خيارنا واشرافنا يأخذون رهنهم ويمطوننا الديات \*

(فان قالوا نمطكم الديات ونمطكم مكان كل مسلم قتلناه منكم اسير اسلمنا في ايدينا

اهل الذمة (وهو ظهير مالوا سرا الامام القوم من المشركين وقسمهم ثم ان مواليهم اعنتهم وصاروا ذمة لهم مسلمين يؤدونهن الخراج ثم طلب المشركون ان يفادوا نوابسراء المسلمين بهم فان الامام لا يفعل ذلك بنير طيبة نفس المعتقين فان طابت نفوسهم بذلك ففادوه فكذلك ما سبق ولو قالوا نعطيك الديات ونعطيك من قتل الرهن فليس ينبغي الامام ان يردهم عنهم بعد ما جعلهم ذمة) لان هذا بمنزلة مفاداة اهل الذمة بالمال واهل الحرب منهم وذلك لارخصة فيه انما الهى يخصص فيه اعادة الدمى الى دار الحرب ليكون حربا للمسلمين اذا كان فيه تخليص المسلمين من اسر المشركين فقط \*

(فلما اعطى المسلمون المشركين رهنا من المسلمين واعطاهم المشركون رهنا من جواهر او ابياب ثم غدروا فقتلوا الرهن فان الامام يحجل رهنهم موقوف في بيت المال لا يعطى ورثة الرهن المقتولين شيئا من ذلك) لان حقهم مقصور على بدل نفوس المقتولين وهذا ليس من بدل نفوسهم في شيء ولكنه مال اهل الحرب قد سببت فيه حكم الامام في ديارنا فيجعلها الامام موقوف في بيت المال (وان خاف الفساد على شيء منه باعه ووقف عنه في بيت المال فان قالوا للمسلمين نعطيك الديات وتردوا عاينار هنتافان الامام ينظر في ذلك فان كانت الديات مثل الرهن او اكثر فلا بأس بان ياخذ ذلك منهم) لان الكل مال وانما اعترف به المائلة في صفة المالية لعدم به معنى الرهن ثم يدفع الديات الى ورثة الرهن (وان كانت الديات دون رهنهم في المالية منهم الا امام ذلك اشد المنع) لان معنى الرهن تحققها هنام وجبين احدهما من جهة قتالهم الرهن والاخر من جهة أنهم ياخذون من المال اكثر مما يطون \*

(وان لم يستأمرهم الامام في ذلك حتى قبل من المشر كبن ما اعطوه ورد عليهم رهنهم وانه ينبغي له ان يوضع ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال) لان حقهم ان يسقط اذا رضوا بذلك وتطوعوا بحقوقهم على المسلمين وهذا المعنى لا ينقضي اذ لم يمتوا به \*

(وان لم يعط المشر كون المسلمين شيئا لم يقتل رهنهم فانه لا يبقى الامام ان يبيع رهنهم بالضرب والجس كما لا يقتلهم لانهم مسامنون فينا ولكم يحل عيهم في موضع من دارنا لا يتقدرون فيه على الرجوع الى بلادهم) لانهم احتبسوا في دارنا حين احتبسوا رهننا عندهم \*

(فان اسلموا فهم احرار وان ابوا جملهم الامام ذمة لما بينا ولكن ينبغي ان يؤجل اهل الحرب في امرهم سنة فان ارضونا والاجملناهم ذمة ووضعنا عليهم الخراج فاذا مضت السنة اخذنا منهم الخراج) لان ارضاء المشر كبن المسلمين ببعض الوجوه الذي ذكرنا موهوم وبعد الارضاء يجب رد رهنهم عليهم فهذه اثباتي الامام في ذلك والحول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتق وغيره وهو نظير المستامن اذا اطل المقيم في دارنا فلان الامام يقدم اليه ويقول ان اقامت سنة من يومك هذا جعلتك ذمة ثم ان خرج قبل مضي السنة تركه وان مضت السنة قبل ان يخرج اخذ منه الخراج ولم يمسكه من الرجوع بعد ذلك فكذلك حال الرهن \*

(فان قالوا بعد مضي السنة نحن رضىكم باعطاء الاسارى والديات فردوا علينا رهننا فان الامام لا يردهم بالديات بعد ما صاروا ذمة لنا وبعد اعطاء الاسارى ان كره الرهن ذلك لم يردهم وان طابت نفوسهم بذلك رددهم على قياس ما ذكرنا في متادل الاسراء باهل الذمة) لان هؤلاء صاروا من

الحول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتق وغيره

حكم الا مان في ذلك المال في يد الامام ثم حكم المثل الماخوذ في يد الامام  
ما هو حكم الاصل ولا يشبه هذا في هذا الوجه ما صاب المسلمون من اموال  
الخوارج فان من استهلك ذلك من اهل العدل لم يضمن شيئاً فانه لا امان  
لخوارج في ذلك المال منا ووجوب الضمان باعتبار الا مان فلما وجوب  
رد المدين باعتبار ربقائه على ملك صاحبه فلهذا اقلنا رد عليهم ما كان قائماً  
ولا يضمن المستهلك لهم شيئاً بما استهلكه بخلاف رهن اهل الحرب  
في ايدينا فان حكم الا مان بآب في ذلك المال في زرع المستهلك قيمته ويجب  
رد وعليهم ان اسلموا (واذا اخذوا الرهن من الجاني في المواعدة  
واشرطوا فيها ان من عذر منهم فدماه رهنهم حلال ثم قطع المشركون ايدي  
رهننا وفتاوا المسلمين ثم قالوا للمسلمين خذوا رهنكم فهم احياء واعطوا رهننا فان  
الامام ينظر في ذلك فان كان الحظ في احدهم ولم يكن فيه توهين لشئ من  
امور المسلمين وابرأهم الرهن مما صنعوا بهم وقالوا خذونا منهم فلي الامام ذلك  
وان كان فيهم توهين لامر المسلمين لم ياخذ ذلك منهم) لانه نصب ناظر او قد  
سلم اليهم دوماً اصحاء انه ان لا ياخذ منهم دوماً صعباً مقطوعين ويعطيهم رهنهم  
اصحاء \*

(وان قال الرهن الحق حقنا ونحن نرضى بذلك فخذونا منهم فآلأ نؤمن بالبلاء  
على انفسنا لم يلتفت الامام الى مقاتلتهم) لان في هذا توهيناً للدين وخديعة من  
المشركين لاهل الاسلام والضرر في ذلك الى جميع المسلمين فلا يترك الامام  
مرعاة هذا الجانب بقول الرهن (ارأيت) لو كان الرهن باخر الرمي مقطوعاً  
الايدي والارجل فقالوا خذونا منهم كان ينبغي للامام ان يعطيهم رهنهم  
اصحاء سالمين وياخذ المسلمين باخره قاصصاً بهم هذا مما لا ينبغي ان يقول

(وان قالوا ان الرهن يرد اذ كان من رهنه المالك  
 وقد دواعل سارده او من رهنه ان يرد المالك او من رهنه المالك  
 فان علم انهم يردون اياه او انه يرد له او انه يرد له  
 يانيها احاطهم) لانه يرد له او انه يرد له او انه يرد له  
 المالكين واذا ورد عليه رهنه

(وان قال قبل الرهن رضاء من حوائجهم بالامان ان لا يقبل ذات منهم باعتد  
 ان رضاء الجماعة بذات كعبه شرهم ونش تبرل داله مسموعين الوهر  
 ولو اسلمهم ملو ارضهم المسلمين ثم اسلموا اورسا رواد مة فليس عليه  
 عزم في ذلك) لانهم يردون اياه او انه يرد له او انه يرد له  
 قالوا المسلمين في الة ان تم اسلموا رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
 مال كان ملوكا محنة بالمال في الدنيا (نادا اسلموا وحب رده عليهم عما يقوله  
 عليه الصلوة والسلام من اسلم على مال مهوله وحالهم الا زكوا الخواارج  
 اذا قال لهم اهل العدل واصاب كل فريق مالا من الله في الآخرة استهلك  
 الخواارج اموال اهل المال فان اهل العدل لا ينبغي لهم ان يستهلكوا شيئا  
 من اموالهم ولكنهم يقفون ذلك الى ان يتوب الخواارج فاذا تابوا ايرد عليهم  
 اموالهم ولم يغرموا شيئا مما استهلكوا ولو لم يسلم اهل الدار بعد قتل الرهن  
 ولكن ظهر المسلمون على اهل تلك الدار وقتلوا من فيها او سبواهم كان رهنهم  
 من الاموال فيا للمسلمين الذين ظهروا على تلك الدار) لانه قد سقطت حرمة  
 نفوس الملاك بوقوع الظهور عليهم وهذا عين مال لهم بمنزلة ما في ايديهم  
 فيكون فيا للغانين \*

(وان استهاك رجل من المسلمين رهنهم فان الامام يضمه مثله لبقاء

المورث يقومون مقامه فيما هو من حقه \*

﴿قال﴾ فاذا اعطوا الرهن من الجانبين في المودعة ولم يعطوا مع رهن المشركين نفقة لهم فنفقة لهم ماداموا رهنا من بيت مال المسلمين وهذا من اعجب المسائل فان نفقة الرهون تكون على الراهن دون المرتهن في الموضع الذي وجد فيه الرهن بصورته ومناه وحكمه فكيف يجب النفقة على المرتهن في موضع وجد فيه الرهن صورة فكيف يجب نفقة اهل الحرب في بيت مال المسلمين وهم اهل حرب في ايدينا بمنزلة المسلمين وانما تقول ان اقامتهم فينا لمنفعة المسلمين وقد بينا انه لا يجوز الاجابة الى هذه المودعة الا اذا كان فيها منفعة للمسلمين فلهذا يجب نفقتهم في مال المسلمين بمنزلة المستعار في يد المستعير لما كانت المنفعة له فيه كان نفقته عليه بخلاف الرهن الذي هو حقيقة فالمنفعة هناك للراهن من حيث ان دينه يصير متضمنا لملك الرهن فان قتلوا رهن المسلمين يلزم الامام رهنهم الى الستة وينفق عليهم من بيت المال ايضا لانه ما لم يمض السنة فالحكم الذي كان ثابتا فيهم بامان باق (فان مضت السنة ولم يرضوا بجمعهم ذمة ولم ينفق عليهم بعد ذلك من بيت المال شيئا) لانه ما لم يمض السنة حالهم كحال غيرهم من اهل الذمة \*

(ولو لم يقتلوا رهنا وقد كانت المودعة موقفة فانقضت المدّة وطلب المسلمون من المشركين رد الرهن فابوا فان الامام يقول لرهنهم لا اردكم الى بلادكم حتى يردوا اصحابكم الي رهني وقد اجلتكم في ذلك حولافا كتبوا لهم فان ردوا رهني والاجلتكم ذمة ويكتب اليهم بنفسه ايضا تحقيقا لبراء الغدر فان لم يردوا الرهن حتى مضى الحول جعلهم ذمة ثم ان عر ضوارد الرهن بعد ذلك لم يرد عليهم رهنهم الا برضاهم) ﴿وقد بينا﴾ هذا والنفقة في هذا الانذار

﴿قال﴾

نفقة الرهون تكون على الراهن دون المرتهن

به أحد) لانه رضاء بالدية في الدين ونعوذ بالله تعالى من ان نعطي الدية  
فان الدليل يعطى ما سئل ولو جاز هذا لجاز ان يقال اذا قتلوا رهنتا مة  
قد عفووا عنهم فردوا عليهم رهنهم ان يردوهم عليهم لان وريثة المغنولين  
مقامهم هذا ليس بشيء ولا ينظر الى قول الرهن ولا الى قول  
ينظر الى توهين الدين وجرأة المشركين .

(فان لم يكن فيما سألوا توهين للدين اجابهم الاسام الى ذلك واذ  
فيه توهين للدين وجرأة المشركين عليهم لم يقبل ذلك منهم (الارى)  
لو كانوا امانة فقتلوا هم كلهم الارجل واحد فقال ذاك الرجل خذ  
وردوا عليهم رهنهم فانهم قاتلوا ان لم تفعلوا ذاك لم يلقفت الاما  
لما في ذلك من معنى توهين الدين كما بينا) .

(فان كانوا حين فقاوا العين الرهن قالوا للمسلمين رد عليكم رهنكم و  
فيما صنعنا برهنكم فلا بأس بان يقبل الامام منهم هذا) لانه ليس فيه توهين  
فانهم يردون الرهن ويردون عوض ما تلفوا منهم وليس في وسعهم فو  
(ولو قتلوا بعض رهننا وبقي البعض كان للامام ان لا يرد عليهم رهنهم .  
علينا الاحياء ويخبرون في القتل بين الديات وبين دفع القتالين اليه اعتبر  
بالكل ولو انهم ضربوا رهننا وشجروهم فبرأوا على وجه لم يبق اثره فقه  
اخرجنا من ايديهم وادفع اليهم رهنهم فلا بأس للامام ان يفعل ذ  
المظلوم قد مرضى بترك المطالبة لحقه وليس في اخذهم ورد الرهن  
توهين الدين فلا بأس بان يجيبهم الامام الى ذلك) .

(وكذلك ان مات الرهن في ايديهم من غير ذلك بعدما  
فقال وريثة الرهن قد تركناه لهم فردوا عليهم رهنهم) لان الورثة

كتاب صلح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل مكة يوم الحديبية

(ثم الأصل فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه صالح  
 أهل مكة عام الحديبية على أن وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين وأمر بأن  
 يكتب بذلك نسختين أحدهما تكون عند رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم والأخرى عند أهل مكة وكان على رضى الله عنه هو الذى يكتب  
 فلما كتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سهيل بن عمرو لا ندرى ما الرحمن  
 الرحيم اكتب باسمك اللهم ثم كتب هذا ما اصطاح عليه محمد رسول الله  
 قال سهيل بن عمرو لو سر ذلك رسول الله ما قلنا لك أو رغب عن اسم أبيك  
 اكتب محمد بن عبد الله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً رضى الله  
 تعالى عنه أن يحو ما كتب فابى على ذلك حتى محاه رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم بيده وقال أنا محمد بن عبد الله ورسوله اكتب هذا ما اصطاح  
 عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو على أهل مكة وأملى عليه الكتاب  
 إلى آخره وأمره بأن يكتب بذلك نسختين فصار هذا أصلاً في هذا  
 الباب) ولأن كل واحد من الفريقين يحتاج إلى نسخة يكون في يده حتى  
 إذا نازعه الفريق الآخر في شرط رجع إلى ما في يده واحتج به على الفريق  
 الآخر ثم المصود به التوثيق والاحياط فينبغي أن يكتب على أحوط الوجوه  
 ويحرر فيه من طعن كل طاعن إليه وقمت الإشارة في قوله تعالى ولا ياب  
 كاتب أن يكتب كما علمه الله وما يوم أن ماعلمه الله يكون صواباً مجملاً  
 عليه فينبغي أن يكتب على وجه لا يكون لأحد فيه طعن ثم بدأ الكتاب  
 فقال هذا ما تواعد عليه الخليفة فلان ومن معه من المؤمنين وفلان ومن  
 معه من أهل مملكته \*

وأبو زيد البغدادى قال في شروطه الاختيار عندى أن يكتب هذا كتاب فيه

انه لا يجوز ان يترك المشرقي داره من مدينته اصلا ما يصنع من  
غير ذلك الخراج ممن التمسهم اليهم والتجمل بحول هذا المعنى \*  
وان اعطى المسلمون المشركين رهنا من الرمال الاحرار واخذوا  
منهم رهنا من جوهر او اواؤ او عبيد ما شرطوا عليهم اهم ان يدروا ان  
المسلمون منهم من مال فهو مسلمة \* فمن دبروا المال لا يكرن للمسلمين  
ولكن يكونون رقوقا في ست المال لهم ان يسموا ويرضوا في رهنا  
رضى به لان هذا شرط بطال قد ثبت بطلانه بالحق وهو قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لا يغني (١) الرهن فان تفسير هذا المأخذ على ما نقل عن ائمة التابعين  
ان يقول الرهن ان جئتكم بمالك الى ومث كذا والا فالرهن كذا  
بمالك \* فان ثبت ان هذا لا يجوز في الموضع الذي يكون عوضا عن مال فقي  
الموضع الذي يكون عوضا مما ليس بمال اصلا احرى ان لا يجوز وهذا لما فيه  
من تعليق سبب المالك بالخطر واسباب ملك الاعيان لا يحتمل التعليق بالخطر  
فاذا تبين بطلان هذا الشرط كان ذكره والسكوت عنه سواء والله الموفق \*

باب الشروط في المودعة وغيرها

قال واذا تواعد المسلمون والمشركون سنين معلومة فانه ينبغي لهم ان  
يكتبوا بذلك كتابا لان هذا عقد يعتد به الكتاب في مثله مأمور به شرعا قال الله  
 تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه \* وادنى درجات موجب الامر  
النadb كيف وقد قال في آخر الآية الا ان تكون تجارة حاضرة تدبر ونهايتكم  
فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها فقي هذا الاشارة الى ان ما يكون مستديا يكون  
الجناح في ترك الكتاب فيه \*

(١) في المغرب غلق الرهن من باب ليس اذا استحققه الرهن وفي مجمع البحار

لا يفتق الرهن بما فيه من غلق الرهن غلوقا اذا ابقى في يد المدين لا يقدر راهنه

باب الشروط في المودعة وغيرها

وذمة رسوله فلا تعطوهم ولكن أعطوهم ذممكم وذمم آبائكم فانكم ان تخفروا  
ذممكم وذمم آبائكم كان اهلون قلنا ليس مراد محمد صلى الله عليه وآله من اللفظ المذكور  
اعطاء ذمة الله وذمة الرسول بذلك انتهى به في تخرجه في الحديث ولكن  
المراد بهذا اللفظ تأكيد المودة بالقسم ببارات مختلفة

الآري انه قال واشهد ما احب الله على النبيين والصدقيين والعلويين من عهد  
او ذمة او ميثاق فالمراد ما وقت الاسرار اليد في تولدوا ذمة الله ميثاق الذين  
او تو الكتاب وفي قوله تعالى واذ احب الله في النبيين والاراد الارام على  
البلغ الوجوه فهذا مثله الآري انه ذكر في هذا الموضع ما لم يجمع هذه  
الاعان عليه الله عليه بهاداع كقول والده منه برؤية بهذا في الاسرار وهذا  
سبق ذكر القسم

تم ختم الكتاب بذكر التاريخ وقد بين التاريخ في اول الكتاب وذلك كاف  
الانه اعاده في آخر الكتاب لتأكيد قيس المقصود الاحرمية الفصال في مدة  
مملوكة وابتدأوها من وقت تمام الكتاب والا شاهد فلما كفى بما ذكره في  
اول الكتاب ربما يدعي احد الفريقين مضي مدة بين اول الكتاب وآخره  
بما روى وقد يكون ذلك فهذا ختم الكتاب بذكر التاريخ ايضا والاصل في  
التاريخ ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى عائشة ادا  
كتبتم الي فاذا ذكروا التاريخ في الكتاب ثم جمع الصمامه رضوان الله عليهم  
وشاورهم في ابتداء مدة التاريخ فقال بعضهم يحمل التاريخ من وقت مولد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من بعض التشبه  
بالصاري وقال بعضهم يحمل التاريخ من حين قبض رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من معنى المصيبة للمسلمين كما قال

الاستدعاء في التاريخ في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه



المسلمين او من اهل ذنوبهم الى فلان الملك تار كالدن الاسلام اولئمة المسلمين  
فملي فلان واهل مملكته رده على المسلمين حتى يرده الى ما كان عليه وهذا شرط  
لا ينبغي ان يترك ذكره في الكتاب) لانه اذا اخرج اليها منهم مسلم او ذمي لا يجوز  
لنا ان نرده عليهم فاظهار انهم يطالبوننا بالمناصفة ويقولون كما تردون  
انتم فنحن لا نرد وبعد ذكر هذا الشرط ننقطع هذه الحاجة \*

(فاذا امتنعوا من الرد كان ذلك نقضا منهم لله) ربحل للمسلمين القتال معهم  
من غير نبد) ثم ذكر وثيقة المواعدة بعوض وهو على قياس ما تقدم وانما زاد فيها  
ذكر البديل فالخاصل فيه (انه ينبغي له ان يعلم البديل على وجه لا يبقى فيه منازعة  
في الثاني وذلك بان يكتب على ان يؤدي فلان الملك واهل مملكته الى فلان  
الخليفة في كل سنة خراجا معا وما كذا وكذا دنار اشامية نقالا وكذا وكذا راسا  
جيدا - ومن النساء البوالغ كذا - ومن اثر جال كذا - ومن الوصايف اللاتي لم يبلغن  
كذا - ومن الوصماء الذين لم يبلغوا كذا - على ان يكون ذلك من ارقائهم دون  
احرارهم - وعلى ان يكون ذلك من ثياب البريوني (١) في كل سنة كذا ثوبا جيدا  
جدا اطول كل ثوب منها كذا ذراع - وعرض كل ثوب كذا منها كذا ثوب  
احمر - ومنها كذا ابيض - ومنها كذا اصفر - وعلى ان يؤديوا في كل سنة كذا برذونا  
جيدا فرهة من الجذاع كذا ومن الشبان كذا - وهذا لان المال انما ياتر مونه  
هاهنا عوضا عما ليس بمال ومثله مبني على التوسع فلهذا اكتفى فيه ببيان الجنس  
والنوع ومن الاوصاف ما يمكن اعلامه من غير حرج (فان كان المال مؤجلا  
منجما فينبغي ان يبين في الكتاب عدد النجوم ومدة الاجل على ما هو الرسم  
في باب المدانة) ثم بين وثيقة المواعدة للرسول اذا ارادوا ان يدخلوا دار الاسلام  
والخاصل فيه (ان الرسول آمنون وان لم يستامنوا بيبانه فيأروى ان رسول

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم لن تصابوا بمثل ما فتيتوا على اب  
 جنوا التاريخ من وقت هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهور  
 اعلام الدين كالجمع والاعياد واسن المسلمين من اذى الشركين اما كان من  
 ذلك الوقت فعملوا التاريخ من وقت الهجرة لهذا (فان اراد المسلمون ان  
 يوادعوه على ان لا يردوا عليهم من خرج مسلما كتب الكتاب ذلك عقب ذكر  
 الكف عن القتال وعلى ان من خرج من اهل مملكة فلا تاتي الى دار الاسلام  
 من رجل او امرأة مسلما او ما هذا لم يكن على الخليفة ولا على اهل الاسلام رد  
 على فلان وهذا حكم ايت شرعا من غير شرط ركن اتوه يتكرونها هذا  
 الحكم فبدون هذا الشرط يعدونه بدراية على اعتقادهم وقد بيناه في بني ار  
 يكتب الكتاب على وجه يكون حجة على الخصمين ولا يطمع فيه احد من  
 الطائنين \* وبمذكر هذا الشرط ان خرجت امرأة ذات زوج فاراد زوجها  
 ردها لم يكن له ذلك وهذا منصوص عليه في قوله تعالى فلا ترجعوا  
 الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن \* الا ان اردن كان شرطا في الصاح  
 الذي جرى عام الحديبية فلما تسخ ذلك الحكم بزول الآية اسر الله تعالى  
 برد ما عطاها الزوج كما قال الله تعالى وآتوهم ما نفقوا بالوفاء بذلك الشرط  
 فاما المشروط الآن لا يرد فلا يجب ايضا رد شي مما آتاها وان لم يكن هذا  
 مشروطا ايضا لا يجب رد شي لان هذا الحكم قد انتسخ بدليل الاجماع (وان  
 خرج منهم عبد مسلم او امه مسلمة الى دار الاسلام لم يعتق) لان المواعين  
 بمنزلة المستامين يجب مراعاة حرمة ما لهم (الا ترى ان المسلمين لو استولوا  
 على اموالهم لا يملكونها فكذلك المرائم منهم لا يعتق واكن يباع ويدفع منه  
 الى مولا بمنزلة المستامين في دارنا ان اسلم عبده وقال على ان من خرج من

فيه بغالب الرأي \*

(والذي بسبق الى، وهم كل واحد في هذه الحالة انه رسول وتحكيم العلامة في مثل هذا اصل قال الله تعالى ولوا ردوا الخروج لاعدوا له عدة وقال الله تعالى أمر فيهم لسيماهم \* فان لم يكن معه دليل على انه رسول فهو نفي) وقد بينا الخلاف في الحربي اذا دخل دارنا نغير امان فيها قدست فيه حق المسلمين او حق الاخذ وهو بما يدعي يريد ابطال الحق الثابت فيه من غير حجة فلا يمكن منه \*

(فان كان معروفا بالرسالة فمر على عاشر المسلمين فانه ياخذ منه العشر بمنزلة النفي من المستامين) والحاصل ان الاخذ منهم بطريق المجازاة على ما روى ان عمر رضي الله عنه لما امر العشار باخذ ربع العشر من تجار المسلمين ونصف العشر من تجار اهل الذمة قال كم ياخذ اهل الحرب من تجارنا قالوا العشر قال نخذوا منهم العشر \* (و لن لم يلم كم ياخذون من تجارنا فنحن ياخذ منهم العشر ايضا) لان المستامين من اهل الذمة بمنزلة اهل الذمة من المسلمين فكما انه يوخذ من اهل الذمة ضعف ما يوخذ من المسلمين فكذلك يوخذ من المستامين ضعف ما يوخذ من اهل الذمة (فان كانوا لا ياخذون من تجارنا شيئاً لم ياخذ من تجارهم ايضا شيئاً) لان الاخذ بطريق المجازاة (فان شرطوا في امان الرسل ان لا ياخذ عاشر المسلمين منهم شيئاً فان كانوا يعاملون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين ان يشترطوا لهم هذا ويرفوا به) لان هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به \*

(وان كانوا يشترطون رسلنا مثل هذا لم لا يفون به فينبغي لنا ان لا نقبل هذا الشرط ارساهم فان قبلناه فينبغي لنا ان نفى لهم بذلك) لانه لا رخصة في غدر الامان وما يفعلونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم وبغدرهم لا يباح لنا ان نقدر بهم

قومكم من بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بلادكم من غير أن يملككم به  
فقال لولا أناس رسول الله صلى الله عليه وسلم في بلادكم من غير أن يملككم به  
الرسالة في جهاينة الإسلام لأن منعه من صدور الزر من الصمغ والقتال  
لا يتم إلا بالرسول والمسلم يكونون آمنين لا يمتدون من الزر إلى على وحرها  
فكانوا آمنين من غير شرط

(واكن أن شرط لهم ذلك وكتب بهو بقة فهو شرطان كان مع الرسول  
إسراء جاءوا بهم لأمفاداة فشرطوا على المسلمين أن يردوهم إلى من يفتح الله دابة  
فهذا ما لا ينبغي للمسلمين أن يخالجوه عليه وإلا يكتبر بهر بقة لأنهم لمون  
في حبس أحرار المسلمين ولا وجه إردهم إلى أهل الحرب إنما يمكنه من  
الاتزاع من أيديهم \*

(وما تمدر الوفاء به شرعاً إلا يجوز إعطاءه بعد عليه فإن فعلوا ذلك فليبقضوا  
هذا العهد وليأخذوا منهم الأسراء على كل حال سواء احتاجوا إلى قتال على  
ذلك أو لم يحتاجوا) لأن هذا شرط مخالف لحكم الشرع وقد قال صلى الله عليه  
وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقال ردو الجبال إلى  
السنة \* إلا أن الأسراء ان كانوا عبيداً فينبغي للمسلمين أن يبيعوهم ويردوا  
عليهم أمانهم) لأنهم ملكوهم بالأحرار وقد استعادوا الأمان بهذا الشرط في  
ماليته فيجب مراعاته بحسب الامكان وذلك في رد المالاية عليهم بطريق  
البيع لما تغدرد العين عليهم \*

(فإن وجد المسلمون رجلاً من أهل الحرب في بلاد المسلمين فقال أناس رسول  
الملك دخلت بغير أمان فإن كان معروفًا بالرسالة أو أخرج كتاب الملك معه  
إلى الخليفة فهو آمن) لأن مالا يمكن من الوقوف فيه على الحقيقة يجب العمل

لؤلؤه فيجعل مع البر ذون من المتاع ما يساوى اللؤلؤة او مع اللؤلؤة من  
المتاع ما يساوى البر ذون ان كان افضل فيستوى الاجزاء الثلاثة بهذه الصفة  
ثم يقرع بينهما الجزء الذي يخرج بالقرعة للمسلمين ياخذونه ويسلم لهم ما بقى  
وان شرط احد الفريقين على الآخر دراهم او دنانير بقدر ما يحصل به المعادلة  
فذلك جائز بتراضى الفريقين فاما بدون التراضى لا ينبغي له ان يفعل ذلك الا  
عند تنذر قسمة العين لان في هذه القسمة معنى البع والتراضى معتبر في البيع  
(وان كانوا شرطوا في الصالح للمسلمين ثلث ما في الحصن لم يدخل في  
ذلك المنازل والدور لان ما في الحصن غير الحصن والمنازل والدور من الحصن  
لا مما في الحصن

(ثم لا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم مما في الحصن على الثلث مطلقا  
لان مما في الحصن انفسهم وذرايرهم وفديتنا ولحم الامان فلا يكون لنا ان  
نملك من رقابهم الثلث بعد ما تناولهم الامان) ولان صفة الرق والحربة  
لا تختص في شخص واحد بل بين الصفتين من التضاد (ولكن ان ارادوا الصالح  
على ثلث السبي مما في الحصن فليصالحوا على ذلك مقسوما وذلك بان يعزل  
الثلث منهم قبل الامان ثم يقولون نصالحكم على هؤلاء وعلى ثلث ما في الحصن  
سوى السبي فيجوز حينئذ لان الامان لا يتناول السبي لما جعلوا بدلا في  
الصالح (وان صوحو ا على ثلث ما في الحصن من ارقائهم دون احرارهم فهو  
جائز بمنزلة سائر الاموال سوى السبي وان صوحو ا على مائة رأس منهم فان  
كانوا يعطون المائة رأس من ارقائهم فذلك جائز وان كانوا يعطون ذلك  
من انفسهم وذرايرهم فهذا لا يجوز) لانهم صاروا آمنين بالصالح وبالامان  
تأكد حريتهم على وجه لا يحتمل الابطال ولا وجه لتملكهم بعد هذا بالاخذ

بميرة ماله وقتلوا رهنه فانه لا يحل . ان يقتل رهنه . وقد قرأنا هذا .  
(فان حاصر المسلمون اهل حصن فصبوا الامان على ان يكون للمسلمين  
الثالث مما في الحصن . لهم الثلثان سوى بني آدم وهذا جائز) لان اعطاء الامان  
على بدل مسمى معلوم جائز فكذلك على جزء شائع من مال معلوم بيان عمله  
وهو ما في الحصن وما يحرز

(فاذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين فينبغي للامام  
ان يقسم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم فيجزى ذلك ثلاثة اجزاء والحاصل  
فيه ان القسمة يبتنى على التسوية قال صلى الله عليه وآله وسلم خير اسراء السرايا  
زيد بن حارثة اقسمة بالسوية واعمد له في الرعية \* فيعتبر فيها المعادله في النعمة  
والمالية فان امكن تحصيل ذلك بقسمة الدين فهو الاصل فيهما فان تعذر ذلك  
بان كان شيئا لا يمكن قسمته اما لقلته او لاختلافه فينبغي ان تقوم قيمة عدل  
ثم يقول الامام لاهل الحصن ان شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنانير او دراهم  
وان شئتم اخذنا ذلك واعطيناكم ثلثي قيمته والاصل فيه ما روى ان عبد الله بن  
رواحه كان يخرص النخيل بخير بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم كان  
يقول لليهود ان شئتم اخذتم ولنا عندكم الشطر وان شئتم اخذنا ولكم عندنا  
الشطر فقالوا بهذا قامت السموات والارض اى بالعدل فعرفنا ان القسمة بهذه  
الصفة قسمة بالعدل ثم بعد قسمة الدين ينبغي للامام ان يسهم على الاجزاء هكذا  
كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قسمة الغنائم \* وكان اذا اراد سفرا  
اقرع بين نسائه فصار هذا الاصلان في كل ما يجوز فعله بغير اقراره فالاولى للامام  
ان يقرع تطييبا للقلوب ونفيا لثمة الميل عن نفسه \* وان اعتبر المعادلة بين الاعيان  
بالتقويم فذلك حسن ايضا \* وهو ان يكون من جانب ردون ومن جانب

رجوع القرعة بين النساء والنساء تطيب القلب

.. للمسلمين) لان ذلك ليس من جملة ما في الحصن حين وقع الصلح \*  
 (وان وقع الاختلاف بين المسلمين والمشركين في شيء من الرقيق فقال  
 اهل الحصن هؤلاء احرار من بساؤنا وذا رينا تدناهم الاستاء وقال  
 المسلمون هؤلاء من ارتائكم فلنا منهم الثلث فالقول في ذلك قول المشركين)  
 لانهم بمسكون بالاصل والاصل في الناس الحرية ولان ايديهم بما في حصنهم  
 فالظاهر انهم اعرف بحال اهل الحصن \*

(فان اقام المسلمون بية على ركن ارضك بن المسلمين او من اهل التمة او من  
 اهل الحرب فالثابت بالبيتة كالناتبات باتفاق الخصوم وهذا البيتة تقوم عليهم  
 فان اقبل شهادة اهل الحرب في ذلك فان شهد اليهود بانهم ارقاء لهذا  
 الرجل مية فتال ذلك الرجل بسوا بارقاني ولكنهم احرار فقد عنتوا بقوله)  
 لان الثمين من كل واحد منهم مملوك لا رعم المسلمين فينفذ اقراره فيهم بالحربة  
 (م لا ضمان عليه بامسلس ولا سبانية عليهم ايضا) لان الثلث من كل واحد  
 منهم في غير محرز بدار الاسلام والغنمة قبل الاحراز لا يضمن بالاستهلاك  
 كائسان كان المستهاك لها

روكسدك لو تازر المشهود عليه قال تم ارقائي وتداعتهم الان للمسلمين  
 الخيار ان شاءوا رضوا فان ذلك مما سوى هؤلاء واتام الصالح وان شاءوا ابوا  
 ذلك وخر جواعهم يندوا اليهم) لانه لا يسلم لهم جميع الشروط \*

(فان ارادوا الر دفع قال اهل الحصن نحن نعطيك قيمة ذلك الثلث فينبغي للمسلمين  
 ان يفوا لهم بصلحهم) لان القيمة خلف عن المين وتسليمها عند تعذر رد المين  
 كتسليم المين عند التمكن منه \*

(وما يخص المسلمين من رقيق اهل الحصن من الرجال اذا اراد الا ميرقتله

على وجه بدل الصالح .

(فان وقع النصح على المالك من السبي وحرر سائر من كان  
ذلك فليس بسبي لهم ان ياخذوا منهم شيئا لان الامان الاول من  
كن واحد منهم والامان لا يحمل الوصية بالحرز في شجرة واحد مادامت  
في البعض بسب في الكل (فاما تهرلهم الوفاء بشرع وجب على المسلمين ان  
يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى مدينتهم في حصصهم من دوابهم لا يهدموا  
في امان من المسلمين فلا يجوز قتلهم ولا اسرقتهم قبل ان يرد ولا تفتقر  
الابعاد عنهم الى ما كانوا عليهم من العز والمغنوك كل سنة مرة مرة  
(وان وقع الصالح على ثلث ماني الحصن من السبي وعبره من ليل وكبره  
رضى المسلمون بان لا يرضوا بالسبي وياخذوا اثلاث من ماله اموال  
فذلك جائز) لان هذه القسمة يجمع ما في الصالح ان يكون بدلا وما لا يصح  
والحق في ماله نبوت مالا يصح ان يكون بدلا دون مالا يصح ان يكون  
لا يرضى به اطفالهم ذلك ولكن لا يحل لهم ان يردوا شيئا في الحصن من ماله  
او سبي بل يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى مدينتهم كما كانوا منهم وان عارا  
ناخذ الثلث سوى السبي ثم ينبد اليهم لم يكن لهم ذلك ) لانهم اذا احووا ازال  
تقرر به امانهم فلا يجوز النبد اليهم بدون رد المال وقد تقدم نظائره ثم بين انه  
كيف يكتب الوثيقة في ذلك \*

فالخا صل ان الوثيقة اما يكتب للاحتياط فينبغي ان يكتب على احواء  
الوجوه وهي حكاية ماجرى فينبغي للكاتب ان يكتب وبين ماجرى بين  
الفرقتين على ابلغ الوجوه وبهذا الصالح انما يسلم لهم حصصهم من الاموال  
التي هي في الحصن لم يحرزها المسلمون بالمسكر فاما ما احرزوه قبل هذا فهو

(فان ابى المشركون ان يرضوا الا زيجتهم هذه) تمامي ودمعة رسول الله فنبغي ان  
يطلبهم ذلك لاعداد الاجم ثم يريد ان يرضوا به ضرورة الى النقض  
لم يكن به بأس ايضا بمنزلة المؤمنين على ما سلكه الله ورسوله  
حلف على عمن فرأى غير ذلك من غير ما يات الدرس جرد كفو عن  
يمينه). وان قال اهل الحديث في ذلك حراما في الله ما بالهم من الاموال  
والامة محتارم البطريق في ذلك حراما في الله ما بالهم من الاموال  
وفما ينسب على الفين يحرم سركا لا ساريا به باء الحاجة الى ذلك  
كالبيع قريبا هو مبني على التوسع او على ما سلكه الله ورسوله  
فقال فيما بين (علي ان القول في ذات رسول الله بطريق كان فيها سلمون  
على شيء من ذلك استحقاقه ما ارى لا الله لا سوا عالم سب والشهادة الرحمن  
الرحيم الذي يعلم من امره علم من لا يعلم حاية لا عين وما تخفى الصدور  
الذي انزل الانجيل على رسوله سلام وجهه بشرا ونذرا وجهه وامه  
آية للعالمين) لان الامر على ما قل راند ثم يرد شيئا لم ياخذ لنفسه شيئا سوى  
المشروط اما الاستحلاف فلا يستعمل في ايديهم وان لم يكن امينا شرعا  
فالقول قولهم مع اليمين فكذلك اذا ارادوا ان يرضوا بالاحتمال  
الكلول وانما يحصل هذا بالتصديق اذا علم عليه يمين ولا رجة للتخليط  
بالاستحلاف بغير الله سار في بعض النسخ استحلاف بالله على الوجه  
الذي ذكره ويكتب ذلك في الرقعة حتى لا يسب المسلمون الى الغدر اذا  
عرضوا عليه اليمين بهذه الصفة  
(فان فقهوا الحصن على هذا ثم قال البطريق انالا اختار احدا منهم ولا اور  
بعضهم على بعض في ذلك اومات البطريق او هرب قبل ان يختار منهم احدا

لا يمكن له ذلك بخلاف الاسراء من اهل الحرب من ما انتم الان  
اولئك لم يحرمهم الذمة وهؤلاء حرمهم الذمة بين المسلمين اهل  
الحصن ولا هم انما الماحدون هؤلاء صريحا يصح من رسول الى  
المسلمين يستفيدون الامن من اهل دار الاسلام الامم التي في دار الحرب  
(وان طلب اهل الحصن الصاع على شئ معلوم على ان يحلهم من الحصن  
حتى يلقوا ما هم فيه فذلك جائز) لان الامم التي عمل بها اهلهم من يرفعون  
يستفح به المسلمون مع العوض اولى منهم من اهل الحصن كيف يكون بوجهه  
وهو قياس ما سبق انما يحتاج في هذه الوثيقة الى كتابة ما ندرج خاصة  
وكذلك في كل وثيقة فيها مصوص فلا بد من بيان ذلك لتوضو  
«قال» (وينبغي للكاتب ان يكتب ابتداء على الله ما يكون من الاشياء على  
حوط الوجوه فان كره المسلمون من ذلك شيئا فهو من الكتاب) لان اللقاء  
لا يريدون اللقاء هون عليهم من زيادة ما يريدون زيادة واهل الحرب  
لا يقبلون الا الاشد فلهذا يكتب في الابتداء هذه الصفة وان او الامير  
لقى المسلمون منه ما احبوا \*

«قال» (واكره للمسلمين ان يطو المشركين ذمة الله تعالى وذمة رسوله لمحدث  
لمعرف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ارادوكم ان يطوهم  
ذمة الله وذمة رسوله فلا تطوهم ذلك ولكن اعطوهم ذمتكم وذمة آبائكم فانكم ان  
تخفروا ذمتكم وذمة آبائكم هون من ان تخفروا ذمة الله تعالى وذمة رسوله الا ان  
آخر الحديث بين ان النهي ليس لحرمة هذا الشرط شرعا بل لانهم  
نعمد عليهم الوفاء فكانه بمنزلة النهي عن اليمين على امر في المستقبل كما قال الله  
مالي ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم وذلك ليس بحرام بل النهي لتوهم الخلف \*

لان هذا يتناول اسم الحلي والحلي غير المتاع \*  
 (وكذلك ما يكون من الاسلحة فهو من المتاع) لانه يستمتع به مع بقاء المين  
 وليس له اسم اخص من اسم المتاع (فان اسم السلاح ليس باسم المين ولكن  
 التسمية به باعتبار صفة الاستعمال) والخاتم ليس من المتاع (لانه من جملة الحلي  
 \*فان قيل \* اليس انه قال في الجامع الصغير خاتم الفضة ليس من الحلي \* قلنا \*  
 مراده في حكم الاستعمال انه محل للذكر وليس له فاما في الحقيقة يتناول اسم الحلي  
 كما يتناول خاتم الذهب واسم الحلي اسم المين وهو اخص من اسم المتاع وكل  
 ما يتناول هذا الاسم لا يكون داخلا في اسم المتاع \*  
 (وان كانوا شرطوا السلاح فبالسلاح كل ما يقاتل به السيف والبيضة والدرع  
 والترس والقوس والشاب وما شبه ذلك مما يكون الغالب عليه انه يستعمل  
 استعمال السلاح فاما السكين فهو من المتاع لامن السلاح) لان الغالب عليه  
 انه يستمتع به في الحوائج سوى القتال \*  
 (فاما الخنجر والبرك فهو من السلاح) لانه لا يستعمل غالب الا في القتال  
 (والجباب والاقية المحشوة واقية الابد من المتاع لامن السلاح الا ان يكون  
 على وجه لا يستعمل الا في الحرب فيشذّبكون من السلاح) بمنزلة الخفّاتان \*  
 (وكذلك اقية الدياج والحري من المتاع لامن السلاح الا ان يكون  
 بحيث لا يلبس الا في الحرب والاعلام والطرادات (ا) والجواشن من السلاح)  
 والخاص انه يعتبر في كل موضع عرف اهل ذلك الموضع فيما يطلقون عليه  
 من الاسم اصله ماروي ان رجلا سأل ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما قال ان  
 صاحبنا اوجب بدنه فنجز به البقرة فقال مم صاحبكم فقال من بني رباح فقال  
 ومتى اقتت بنو رباح البقرة انما اوهم صاحبكم الابل \*

فعلى المسلم ان يجر جوا عنهم ثم يسبوا اليهم لان الامان تناول بعضهم يمين ولا يعرفون باعيانهم والاصل انه متى احتلط السامع غير المستأن لم يحل العرض لاحد منهم لاجتماع معنى الخطر والامانة في كل واحد منهم وعند الاجتماع يغلب الخطر \*

(وان حضر البطريق فان اختاره من المتاع - شيئا كثيرا فانقول فيه قوله مع عييه ان اتهمه المسلمون وصفه اليمين كما شرط عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشرط املك ثم ان وقع الصلح على ان الذين تناولهم الامان ممن يمينهم البطريق مع اموالهم فالمال اسم لكل متمول متبذل يملك وذلك ما يدخر لوقت الحاجة اليه الا ان يكون الشرط المعلن وهذا يكون على جنس النقود المضروب والمصوغ - في ذلك سواء الا ما يكون مموها بالذهب والفضة فان التمويه لون الذهب والفضة لا عينها وهو مستهلك لا يتخلص ولهذا لا يثبت باعتباره حكم الربا ولا يجب الزكاة فيه) \*

(وكذلك ان شرطوا المال الصامت فهو واشترطوا المال المعلن سواء) وهذا بخلاف حكم الزكاة والصدقة فاسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الامال الزكاة يعنى اذا قال مالى صدقة وذلك اسنحسان اخذناه للتخصيص على ايجاب الصدقة ولا يوجد مثله في الامان فيؤخذ فيه بالقياس بمنزلة الوصية بثالث المال فانه يدخل فيه كل متمول صفته ما ذكرنا \*

\* قال \* (وان كانوا اشترطوا المتاع والمتاع ما يستمتع به مع تقاء عينه من الثياب والاواني فلهذا لا يدخل في المتاع المكمل والموزون) لان الاستمتاع به يكون بعد استهلاك المعلن فلا يكون المتاع الاواني الذهب والفضة والسريير من الذهب والفضة من جملة المتاع للمعنى الذى ذكرنا (فاما الجواهر واللائى فليس بمتاع)

للمسلمين ذلك الجوهر) لان اسم الصفراء والبيضاء لا يتناولها واستحقاقهم باعتبار هذا الاسم \*

(وان كان قدحا مضيبا بالذهب والفضة فللمسلمين ما فيه من الذهب والفضة) لان ذلك من الصفراء والبيضاء وليس لهم اصل القدح \*

(فان كان نزع ذلك لا يضر بالقدح يزرع وان كان يضر بالقدح فالخيار لهم ان شاءوا رضوا بالانزع وان شاءوا اعطوا المسلمين قيمة الذهب مصوغا من الدرهم وقيمة الفضة مصوغة من الدنانير) لان الاصل لهم (وخيار التملك عند الحاجة الى دفع الضرر ثبت لصاحب الاصل الا ان عند الحاجة الى التقويم يقوم بخلاف الجنس) لانه لا قيمة للصنعة والجودة من الذهب والفضة عند المقابلة بالجنس (فاما الحلقة فهي اسم للسلاح) وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صالح بنى النضير على ان يجليهم ولهم ما حملت الابل سوى الحلقة ثم اخذ الاساحة منهم بهذا الاستثناء \*

(وان صالحوا على ان يترك لهم المسلمون متاع بيوتهم فهذا على الفراش والوسائد والستور وغير ذلك مما يتبدل في البيوت من الامتعة فاما ما كان من ثياب غير مقطعة فلا شيء لهم من ذلك) لان متاع البيت اسم خاص لما هو متبدل في البيوت استملا لا و ذلك لا يوجد في الثياب التي هي غير مقطعة وملبوس بنى آدم من الرجال والنساء ليس من متاع البيت في شيء \*

(وان كان الصلح على ان يكون للمسلمين الثياب فذلك اسم للملبوس بنى آدم مما يكون من الكتان والقطن والصوف والقزوالحرير) (الآثرى) ان بايع هذا كله يسمى ثيابا (فاما الستور والاماط والحجال فهو من متاع البيت دون الثياب) لانها لا يلبسها الناس عادة وانما يستمتعون بها في البيوت \*

(فان اشترطوا الكراع مع السلاح فالكراع اسم الخيل والبغال والحمير فاما الابل والبقر والغنم فليس من الكراع) لان الاسم لها الانعام وقال عز وجل والانعام خلقها لكم والفقعة فيه ان الكراع ما يكون لمنفعة الركوب خاصة وذلك الخيل والبغال والحمير قال الله تعالى انهم كبروها وزينة فاما الابل والبقر والغنم فقد تكون للركوب والحمل عليها وقد تكون للاكل قال الله تعالى ومنها تاكلون \*

(فان اشترطوا السلاح والخيل فاسم الخيل يتناول السرب (١) والبراذين والاناث والذكور ولا يدخل فيه البغال والحمير قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وقد بينا انه يسمى للمراب والبراذين في الغنيمة دون البغال والحمير استدلالا بهذه الآية (وان اشترطوا الماشية لم يدخل في ذلك الخيل والبغال والحمير) لان اسم الماشية غير اسم الكراع فانما يتناول اسم الماشية ما لا يتناول اسم الكراع من الابل والبقر والغنم لانها تسم غالبا واصحاب السوائم يقال لهم اصحاب المواشي \*

(وان اشترطوا السلاح فكان في بعض السلاح فضة او ذهب او جوهر فذلك تبع للسلاح فالتبع يستحق باستحقاق الاصل فاما السروج واللجم فهي من المتاع لا من السلاح) لانه يستمتع بهامع بقاء العين في غير الحرب عادة وكذلك الاكف (٢) والجلال واما التجافيف فهي من جملة الاسلحة لا تستعمل الا في حالة الحرب \*

(ولو صالحوا على ان يكون للمسلمين الصفراء والبيضاء الا الحلقة فاسم الصفراء والبيضاء يتناول الذهب والفضة والبر والمصوغ والمضروب في ذلك سواء بمنزلة اسم المال المعين والصامت فان كان مصوغا قدر كعب فيه جوهر فليس

(١) يقال فرس عربي وخيل عراب فرقة في الجمع بين الاناسى والبهائم ١٢

بنية صالحة للقتال فلا يكونون من المقاتلة وان باشروا قتل لا بخلاف  
 العادة (الآرى) ان من لا يقاتل من الرجال البالغين فهو من جملة المقاتلة  
 باعتبار ان له بنية صالحة للقتال وان كان لا يباشر القتال لمعنى (وذو الاعذار  
 من العميان والزمنى ومقطوعى الابدى والارجل ان كانوا يباشرون  
 القتال فهم من جملة المقاتلة وان كانوا لا يباشرون ذلك فليسوا من المقاتلة)  
 لانه كانت لهم بنية صالحة للقتال وانما خرجوا عن ذلك بحلول الآفة  
 فلم تعجزهم الآفة عن القتال كانوا مقالة باعتبار الاصل (والمريض  
 المعفى عليه من جملة المقاتلة) لان له بنية صالحة للقتال وما حل عارض على  
 شرف الزوال فلا يخرج به من ان يكون من المقاتلة وان كان لا يقاتل في  
 الحال بخلاف العميان فان ما حل بهم ليس على شرف الزوال فاذا غرزم عن  
 قتال خرجوا من ان يكونوا من جملة المقاتلة \*

ومن كان في الحصن من الرجال الزراعين الذين لم يقاتلوا قط فهم من جملة  
 مقاتلة لان لهم بنية صالحة للقتال \* فان قيل \* فقد ذكرتم قبل هذا ان هؤلاء  
 زاه المسفاه لا يقاتلون \* قلنا \* فديننا ان هناك لا يستحب قتلهم اذا كان يعلم  
 لا يهيمهم امر الحرب اصلا ولكن مع هذا يجوز قتلهم لكونهم من المقاتلة  
 او يل هذا في قوم من الزراعين يكثر سواد المقاتلين ولهذا كانوا معهم  
 الحصن فلماذا جعلهم من المقاتلة \*

الشيخ الكبير الذى لا يطبق القتال ولا رأي له في الحرب فهو ليس من  
 اتلة ولهذا لا يجوز قتله عزلة الاعمى والمقعد \* فان كان احدهم هؤلاء رأس  
 صن ويصدرون عن رأيه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يباشر القتال ولهذا  
 قتله اذا اسر فيتناوله الامان ايضا \* واما العميد ففى القياس هم ليسوا من

قال (والله انما اتخذ من الكتمان والقفان خاصة) وهذا بناء على عاداتهم  
 ما كودة بان البرزديهم من يبيعها بن البوعين خاصة مما بائع اخز والمرعى (١)  
 والصوف وغير ذلك لا يسمى براراه ما في باراراه اسم البريساول اليساب  
 المتخذة من البريسم لان بائع ذلك يسمى رازا فساواله اشعار قوله (الا ان  
 يكون من اهل بلادنا يكون عدهم الصوف او غيره فيكون الصالح على  
 ما هو عدهم) وهذا الاصل الذي قلنا انه يبر في كل موضع ما يمارفه من  
 اهل ذلك الموضع

(فان شرط المحصورون في المواجهة الامان لما قاله منهم لم يسلم لهم شيء  
 من اموالهم ولا من ذرايرهم ولا من نساءهم) لان المحصور متهور فحقصوده  
 من هذا الشرص تحصيل المجاعة لنفسه وفي مثله لا يبيع شيء من ماله الا ياب  
 بدنه والطعام الذي ياكله في الحال فان ذلك يسلم له انه تحسنا بالانه لا يتحقق  
 النجاة له الا بهذا

(ثم المقاتلة كل من مانع مبلغ الرجال والبلوغ قد يكون بالامامة كالا حنظام  
 والاحبال وقد يكون بالنسب) وفيه خلاف معروف فعلى قول ابى يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى التقدير فيه بخمس عشرة سنة بحديث عبد الله بن عمر رضى الله  
 عنهما على ما رواه في الكتاب وهو معروف (فاذا علم انه لم يحتلم وهو ابن  
 اقل من خمس عشرة سنة فهو من الذرية دون المقاتلة قاتل او لم يقاتل وكذلك  
 النساء) لان المقاتلة من له بنية صالحة للقتال اذا اراد القتال وليس للنساء والصغار

(١) المرعى اذا شدت الزاى قصرت واذا خففت مددت والميم والعين  
 مكسورتان وقد يقال مرعاه بفتح الميم مخففا محمدا وهى كالصوف تحت  
 شعر العزى ١٢ المغرب \*

بيان المقاتلة وحدد البلوغ

فالقول قول المسلمين وهم فيئ) لانه قد ثبت بانفاقهم ما يوجب الحيولة بينهم  
 وبين القتال وهو الرق فالظاهر بعد ذلك انما يشهد للمسلمين فهم فيئ  
 الا ان يقوم البينة على ما قال المشركون (ولا يقبل في ذلك الاشهادة  
 المسلمين) لانها تقوم على المسلمين (وان كانوا اهل الحصن الغالب منهم  
 انهم عبيد للملك وهم الذين يلون القتال والمسئلة بحالها ففي القياس القول  
 قول المسلمين وهم فيئ لما ذكرنا) وفي الاستحصان هم من المقاتلة فيامنون حتى  
 تقوم البينة للمسلمين انهم كانوا خدما لمواليهم (ويقبل في ذلك شهادة اهل  
 الحرب) لانها تقوم على اهل الحرب في هذا لان الظاهر انهم من المقاتلة  
 والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف فيه على الحقيقة فاما كل  
 بلد مثل الروم وغيرهم مما يكون الغالب فيه ان الاحرار هم المقاتلة فعيدهم  
 ليسوا من المقاتلة حتى يعلم منهم القتال للبناء على الظاهر في كل فصل (وان  
 وقع الصالح على الامان للمقاتلة وذرايرهم واموالهم ثم قالت المقاتلة  
 لجيد المتاع وخيار السبي هذا متاعنا وهؤلاء ذرارينا فالقول في ذلك  
 قولهم مع اليمين) لانه لا يمكن الوقوف على ذلك الامن جهتهم ويتعذر عليهم  
 اثبات ذلك بالبينة من المسلمين فيجب قبول قولهم في ذلك بمنزلة ما يخبر  
 به المرء عن نفسه مما يكون في باطنه وفي امان المقاتلة يدخل الجرحى وان كان  
 اصابتهم الجراحة في هذا القتال كيف ما كانت الجراحات وان كانت  
 الجراحات انما اصابتهم قبل هذا فان كانت تحتل البرأ من ذلك فهم من  
 المقاتلة ايضا بمنزلة المريض المشرف على الهلاك وان كانت لا تحتل البرء  
 من ذلك نحو قطع اليدين والرجلين فهؤلاء ليسوا من المقاتلة وهم فيئ  
 الا ان يكونوا اصحاب رأي يصدر اهل الحصن عن رأيهم في القتال فلهذا

المقاتلة وهم في اجزون اذ هم الامان لهم قتالة) لانه لا يملك ما به يكون القتال  
من نفس او مال ولكنه استحسن قتال (ان علم انه كان يقاتل مع مولاة فهو من  
جمله المقاتلة وان كان لا يقاتل مع مولاة فهو ليس من المقاتلة فكان ذنبا هردليل  
لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في التفرق بين الماذنون في القتال وغير الماذنون في  
صحة الامان منه الا ان يحسبوا قول صحة الامان لا يمتد كونه من المقاتلة فان  
امان المرأة صحيح كذلك امان ذوى الآفات صحيح وليسوا من جمل المقاتلة  
ولكن وجه هذه المسئلة ان المملوك له بنية الصالحة للقتال لانه وقعت الحيولة  
بينه وبين القتال باعتبار المالك الثابت فيه تغيره ويعدم هذه الحيولة بوجود  
الاذله في القتال حكما فقتله اذا كان يقاتل مع مولاة فهو من المقاتلة باعتبار  
البنية الصالحة للقتال واذا كان ممن لا يقاتل مع مولاة فهو ليس من المقاتلة  
باعتبار الحيولة وان كان الذي يملك العبيد قد جعلهم في ذلك الموضع للقتال فهم  
من المقاتلة قاتلوا ولم يقاتلوا قال (الان ترى) ان عامة عجم اهل خراسان من اهل  
الحرب عبيد ملوكهم يبيعونهم ويحكمون فيهم ماشاؤا وبهم يقاتلون العدو فن  
كان من العبيد بهذه المنزلة فهو من المقاتلة قاتل او لم يقاتل \*

(واذا اختلف المسلمون والمشركون في بعض من في الحصن فقال المشركون هم  
احرار وقال المسلمون هم عبيد كانوا في خدمة الموالى فالقول قول المشركين  
لتسكهم بالاصل فان قيل حاجتهم الى ابيات الامان لهم والتمسك بالاصل  
لا يصلح حجة لابقاها كانت على ما كان لا لاثبات استحقاق ما لم يعرف  
\* قلنا التمسك بالاصل لا يثبت الامان لهم وانما يثبت كونهم من المقاتلة ثم  
ثبوت الامان للمقاتلة بالنص لا بالظاهر وان اتفق القوم اجمع عبيد فقال  
المشركون كانوا يقاتلون معنا وقال المسلمون كانوا عبيدا في خدمة المولى

رأس فانه لا ينبغي للمسلمين ان ينتصوا الصالح ولكنهم يطوئهم من الاسراء  
بعدم ما في ايديهم قلوبا او كثروا لان الشرط هكذا جرى والبعض معتبر  
بالكل ولا يستحب للمسلمين ان يدعوا اسيرا واحدا من المسلمين لا يفادونه  
وان لم يجدوا غيره \*

(فان خبا المشركون اقوياء الاسراء و اظهروا المشيخة و اهل الزمانة  
منهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يمتنعوا من المفاداة بهم) لان حرمة هؤلاء  
كحرمة الاقوياء اذا اظهروا و المفاداة بهم لحرمة المسلمين (الا ان يرجو  
المسلمون انهم اذا ابوا عليهم ان يفادوا المشيخة اظهروا و اما كتبوا من اسراء  
المسلمين فحيثئذ لا بأس بان يمتنعوا من المفاداة بما اظهروا و المعنى النظر \* و ان ابوا  
اظهار ذلك فلي الامام ان يفادي ما اظهروا و الا ان يكون في ذلك توهين  
بين لامر المسلمين و جرأة عليهم فحيثئذ للامام ان لا يفاديهم لدفع المذلة  
عن المسلمين (الآثرى) انهم لو قالوا لا يفادي رجلا من المسلمين الا بمائة رجل  
من المشركين فانه يكون للامام ان يمتنع من ذلك و ان كان الرجل الواحد  
من المسلمين خيرا من مائة رجل من المشركين ولكن لدفع التوهين كان له ان  
يمتنع من ذلك فكذلك ما سبق (فان طلب الرسل الامان لانفسهم على  
اهليهم و اموالهم على ان يتمكنوا من الحصن فامتناعهم على ذلك فاذا هم لاهل  
لهم و لا مال فهم آمنون خاصة دون من سواهم) لان اعطاء الامان يكون  
للموجود دون المعدم فاذا لم يوجد في الحصن شيء علم من الاموال و الاهلين  
فالامان في انفسهم صادف الموجود و فيما سوى ذلك صادف المعدم (وان  
ادعوا جميع ما في الحصن من الاموال انما لهم و حلقوا على ذلك فالقول  
لهم) لما بينا انه لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم (وان امنوا على ذرايعهم

احضر وهم للبأس ذكر و ن من المقاتلة حنتد

(وان قال اهل الحصن آمنوا على ان تختار من السبي كذا او كذا رأسا فاذا ليس في الحصن سوى ذلك العدد فهم آمنون سواء قالوا في الصالح والكم ما بقي او لم يقولوا) لان الامان لهم بالتصيص على العدد فكان حالهم كحال اصحاب العرائض مع العصابات فاذا لم يبق شيء بعد اصحاب العرائض فلا شيء للعصابات ثم ذكر انهم اذا اشتروا الامان لاهل بيوتهم وقد تقدم بيان هذا في ابواب الامان الا انه قال (هاهنا اهل بيت الرجل من يعوله وينفق عليه في بيته ممن بينه وبينه قرابة ومن لا قرابة بينه وبينه) وفيما سبق (قال اهل بيته قرابته من قبل الاب الذين يناسبونه الى اقصى اب يعرفونه) وقد ذكرنا هاهنا (١) ايضا هذا التفسير فالحاصل انه ان كان المراد بالبيت المذكور بيت السكنى فكل من يعوله في بيته فهو من اهل بيته وان كان المراد منه بيت النسب فكل من يناسبه الى اقصى اب فهو من اهل بيته فاذا لم يعلم مراده بذلك دخل الفريقان في الامان لان باب الامان مبني على التوسع وكل من يردح له بين ان يكون آمنا ولا يكون فهو آمن لتغليب الحظر على الاباحة بخلاف الوصية على ما عرف \* (وان وقع الصالح على الرجال واهليهم فاهل الرجل من يعوله في بيته) وهو استحسان وفي القياس اهله زوجته خاصة وقد بينا هذا الا ان في اسم الاهل لا يدخل غير عياله بخلاف اسم اهل البيت \*

ثم بين مفاداة الاسير بالاسير وطريق كتابة الوثيقة في ذلك (واذا وقع الصالح على ان يعطيهم المسلمون مائة رأس ويعطى المشركون المسلمين مائة رأس ايضا فان نظر المسلمون الى ما في ايدي المشركين من الاسراء فاذا هم لا يتون مائة

ان المجد لله اعز منه الكعبة

المرق بين السبع والكنايس ويوب البيران ومن المساحدين المسجدين مصل  
للمسلمين مبى لا قامة الطاعات فيه فكان محررا من حق العباد وخالصا  
لله تعالى قال الله تعالى وان المساحدين \* له الكعبة \* لا ينبغي  
ان يدخله جسا فيه او يصا الرجن فيه امراته او تقضى فيه حاجته من ول  
او عايطا فاما هذه المواضع فهي معدة لعادة سيرة الله تعالى فيها كان حاتم بن حريك  
سهمهم سواهم \*

(فان طلب حربى الامان لاهله وولده ورسه على ان بدل المسلمين على  
اهل قرية فيها اهله وولده وذلك جائز) وبين في الكتاب وية تهذه المواضع  
\* ثم قال \* (فاذا دلهم على قرية فيها سبي قليل او كبير فمدوا في اقال وهو آمن لانه اتي  
بالمشروط وان لم يكن في القرية غير اهله وولده فهو في اهله وولده للمسلمين)  
لانه ضمن بالمقد الدلالة على قرية فيها سبي واهله وولده فيهم وانما علق المسلمون  
الامان بذلك فاذا لم يوجد منه الدلالة على مثل هذه المواضع لم يستفد الامان \*  
(وكذلك ان كان فيهم واحد او اثنان من غير اهله وولده) لان الشرط ان  
يكون في القرية سبي سوى اهله وولده وسبي اسم جمع واذنى الجمع  
المتفق عليه ثلاثة \*

ادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة

(وان قال قد كان في هذه القرية سبي فذهبوا فلا امان له) لان الامان اعاقق  
بدلاله على قرية فيها سبي وهذه قرية لا سبي فيها الآن \* ولان المقصود  
ان يتمكن المسلمون من اخذ السبي بدلالته وبالذين كانوا فيها فذهبوا قبل  
دلالته لا يحصل هذا المقصود \*

(وان كانوا آمنوه حين دخل العسكر ثم قال بعد ذلك تومنوني على نفسي  
واهل وولدى على ان ادلكم على اهل هذه القرية فان لم اوف فلا امان بيني

قد يسا فمما سبق ن اسم الذرية : اول الاولاد الاولاد الاولاد  
 واولاد البنات في ذلك سواء (الآثرى) ان الله تعالى سمي عيسى ابن مريم  
 صلوات الله عليهما من ذرية آدم عليه السلام واسم النساء لا يسمون الا الارواح  
 خاصة قال الله تعالى يظاهرون من نسائهم وروى قال الى الذين يؤنون من نسائهم  
 والمراد الزوج خاصة (وانسلي) منزله الذرية فاما اسم الاولاد لا يسمون  
 الا اولاد الصاب في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه (٤) لان الاسم لهم حقيقة  
 ولا اولاد الاولاد بحار اذا صار الحقة مراد المطلق على المجاز وان لم يكن  
 لبعض من صالح ولد لصلبه فولد بته يدخلون الآن لانهم اولاده معازا  
 ويجب العمل بالمجاز اذا تعذر العمل بالحقيقة \*

(فاما ولد البنات فليسوا امن ولده) وفي الفصل روايتان ايضا قد تقدم  
 بيانه في ابواب الامان \* (واسم البنين في الامان يتناول المختلطين) في  
 قول محمد رحمه الله تعالى قال (وفي قياس قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 لا يتناول الا المذكور خاصة) وانما اراد القياس على الوصية لبني فلان وقد بينا  
 هذا في ابواب الامان ان قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه كقول محمد  
 رحمه الله في الامان استحسانا لانه مبني على التوسع وليس في ادخال الانثى مع  
 الذكر فيه بحسن الحق الذي ذكر بخلاف الوصية \*

(وفي اسم الولد يدخل البنون والبنات) لانه اسم لكل من ينسب  
 اليه بالولادة (واذا دخل المسلمون ارض الحرب بغير امان فمروا  
 بكنيسة من كنائسهم فلابأس بتخريبها وتحريرها وقضاء الحاجة فيها  
 وكذلك وطى الجواري فيها) لان هذا بمنزلة غيره من مساكنهم بل هو  
 اهون على المسلمين من المساكن لكثرة ما يعصى الله تعالى فيها وانما اراد بهذا

بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد

باطل وان كان تزوجهما في عقدتين فنكاح الاولى منهما صحيح ونكاح الثانية باطل اذا اسلمت معه) في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول ابراهيم وقتادة وعند محمد رحمه الله تعالى سواء تزوجهما في عقدة واحدة او في عقدتين فانه يخير فيختار ايها شاء ويفارق الاخرى (ولو كان الذي فعل ذلك ذميا في دار الاسلام ثم اسلم واسلمت معه فالجواب كما هو قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الذي ماتزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات وحرمة الجمع من حكم الاسلام فلم يقع اصل نكاحهما صحيحا اذا كان المباشرون ملتزمين بالحكم الاسلام فاما اهل الحرب فهم غير ملتزمين بحكم الاسلام وكان اصل النكاح منهما صحيحا باعتبار قصور الخطاب بتجرم الجمع عنهم فاذا اعترضت الحرمة في البعض بعد صحة النكاح وجب التخيير لا التفريق بمنزلة المسلم يطلق احدى نساءه الاربع ثلاثا بغير عيناها وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى (اذا تزوج الذي امرأة بغير صداق ثم اسما فلها مهر مثلها بخلاف الحربى) وقد قررنا هذا الكلام في الكتاب فقال (اختصاص الابتغاء بالمسلم من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة حرمة ما زاد على الاربع فانه من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لا يثبت احد الحكمين في حق اهل الحرب فكذلك الحكم الآخر) وابو حنيفة وابو يوسف رضي الله تعالى عنهما قالوا وجوب الاعتراض بعد الاسلام بسبب الجمع فالجمع حصل لهما جميعا والاستدانة على ما يستدام كالانشاء فيجعل في الحكم كان العقدان تاما وجد منه بعد الاسلام فان كان تزوجهما في عقد واحد بطل نكاحهما وان كان تزوجهما في عقدتين بطل نكاح الثانية

وبينكم ثم دلهم على قرية ليس فيها غير اهل وولده فاهله ولده فيبي وهو آمن  
لان امانه كان اثبات قبل هذا الشرط ما امان اهل وولده فاعلقه المسلمون  
بدل امانه ولم يوجد فلا امان لهم وبقي امانه على ما كان من قبل لانه بعد ما ثبت  
الامان له فما لم يبلغ ما كان آمنًا وتوكله فلا امان بيني وبينكم لا يوجد تبليغه الى  
مامنه فلا يبطل ذلك الا مان بخلاف الاول فان هناك الا مان له معلق بشرط  
الدلالة على قرية فيها سبي كالا هله وولده فاذا لم يدل على ذلك لم يكن آمنًا  
(فان كان سمي للمسلمين عدد امان السبي يد لهم على ذلك على ان يومنوه  
على نفسه فان وفي بذلك والا فلا امان له ثم ان دلهم على اقل من ذلك العدد  
فهو في) لان الشرط الذي علق به امانه لم يوجد

(وفي القياس للمسلمين ان يقتلوه كما قبل هذا الاستبان وفي الاستحسان  
ليس لهم ان يقتلوه) لانه وفي لهم بعض الشروط ولو وفي بجميع الشروط  
كان امان من القتل والاسترقاق جنة فافاؤه ببعض الشروط يورث شبهة  
والقتل يندري بالشبهات وهذا لان فيما شرط عليه معنى العوض باعتبار المنفعة  
للمسلمين ومعنى الشرط باعتبار الظاهر فان اعتبرنا معنى الشرط كان لهم ان  
يقتلوه لان الشرط يتناول الشروط جملة وان اعتبرنا معنى العوض كان هو آمنًا  
فكما يندري بالشبهات رجحنا معنى العوض وهو القتل وفيما يشب مع  
الشبهات رجحنا اعتبار معنى الشرط فجزا استرقاقه \* ثم بين الوثيقة في  
الموادعة المشروطة فيها الرهن من الجاني اومن احد الجانيين وقد استقصينا  
بيان هذه الفصول فيما تقدم والله اعلم \*

باب من نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام

(واذا اسلم الحربى وعنده اختان فان كان تزوجها في عقد واحدة فنكاحها

باب من نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام

بصنعاه اسلم فحسن اسلامه)\*

﴿ قال ﴾ الشيخ وتاويل هذه الآثار عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وجهين (أحدهما) أن أصل هذه الأنكحة كانت قبل نزول تحريم الجمع ومثله لا يوجد في زماننا (والثاني) أنه أراد بقوله اختر أحداهما أو اختر منهن أربعا بتجديد المقدم عليهن لئلا مساك لحكم ما تقدم من المقدم وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه قائل بهذا\*

ثم ذكر الإسلام أحد الزوجين في دار الحرب «فالحاصل فيه أنه إن أسلم الزوج والمرأة من أهل الكتاب فهي امرأته» لأن ابتداء النكاح بينهما على هذه الصفة جائز فالبقاء جواز\*

(فإن كانت من غير أهل الكتاب أو كانت المرأة هي التي أسلمت فإنه يتوقف وقوع الفروقة بينهما على انقضاء ثلاث حيض) لأن بعد صحة النكاح لا بد من تقرير السبب الموجب للفروقة وإسلام من أسلم منهما لا يصلح لذلك فهو سبب لتقرير الملك وكفر من أصر منها كان موجودا قبل هذا ولا ولا أثر له في الفروقة وقد تعذر استدامة النكاح بينهما فقلنا بأنه يتوقف وقوع الفروقة بينهما على انقضاء مدة المدة لأن لا انقضاء مدة المدة تأثيرا في الفروقة بعد الطلاق الرجعي ولو كانا في دار الإسلام لكان يعرض الإسلام على المصير منهما ثلاث صرّات ويفرق بينهما إن إلى الإسلام فإذا تعذر عرض الإسلام بسبب انقطاع ولاية الإمام عنها اقتنا ثلاث حيضات مقام ثلاث عرضات في ذلك\*

(فإن خرج الذي أسلم منها إلى دار الإسلام قبل انقضاء ثلاث حيض فكذلك الجواب عند أهل الحجاز وعند أهل العراق تقع الفروقة بينهما بتأين

وكذلك الحكم في الزيادة على الأربع (الآرى) ان في اهل الذمة اثبتنا الجزية بهذا الطريق وكما ان اهل الحرب غير ملتزمين لحزمة الجمع فاهل الذمة غير ملتزمين لذلك ولهذا لا يتعرض الامام لهم اذا فعلوا ذاك قبل المرافعة اليه فلهذا سوى ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه بين اهل الذمة واهل الحرب في النكاح بغير صداق \*

ثم استدلل محمد رحمه الله تعالى عليه لاثبات مذهبه بما نأزذكرها في الكتاب بالاسناد (فمنها) حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما ان غيلان بن سلمة الثقفي اسلم وتحتته عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختر منهن اربعا فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طلق نساءه و قسم ماله بين بنيه فدعا عمر رضى الله عنه فقال طلقت نساءك وقسمت مالك بين بنيك قال نعم قال انى لارى الشيطان فيما يسترق من السمع سمع لموتك فقدفه في نفسك فلما لك ان لا تمكث الا قليلا و ايم الله تعالى ان لم تراجع نساءك وترجع في مالك ثم مت لا ورثتهن من مالك ثم لا مرت بقبرك ان يرجم كما يرجم قبر ابى رغال قال محمد رحمه الله تعالى اظنه فعل هذا في مرضه \*

(وروى) عن محمد بن عبد الله ان ابا سمود بن عبد ياليل بن عمرو بن عمير الثقفي اسلم وتحتته ثمان نسوة فتخير منهن اربعا قال محمد اخبرنا الثقة عن عبد الله ابن لهيعة عن ابى وهب (١) الجيشاني ان الضحاك بن فيروز الديلمي يروي عن ابيه قال اسلمت وعندى اختان فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان افارق احداهما قال محمد رحمه الله تعالى وفيروز الديلمي كان من اهل فارس الذين كانوا

(١) ابو وهب الجيشاني قيل اسمه ديلم بن هوشم وقال ابن يونس هو عبيد ابن شرحبيل مقبول من الراية ١٣ كنى التهرب

ذاك ملك واءاهو نبوة قال او ذاك \* ومثل هذا لا يرب كلام من حسن  
 اسلامه \* ثم ذكر حديث عبد الله بن ابي بكر رضى الله عنهما (ان اميمة بنت  
 بشر فرب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي مسلمة و زوجها كافر مقيم  
 بارض الكفر فلما انقضت عدتها زوجها رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم سرييل بن حنيف ثم قدم زوجها بعد ذلك مسلما فلم يرد اليه) وفي هذا  
 دليل ان الفرة وقعت بينهما بتباين الدارين وبه يستدل محمد رحمه الله تعالى  
 على وجوب العدة على المهاجرة وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يرى على  
 المهاجرة العدة وجماعها في ذلك كالمسيية لان وقوع الفرة في الموضين كان  
 بتباين الدارين حكما وليس في الحديث انها اعتدت بامر رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم \* وذكر عن سعيد بن جبير (قال اذا لحقت المرأة بارض الحرب  
 فلا تعتد بها في نسائك \* وبه نأخذ فنقول اذا لحقت مرتدة عن الاسلام  
 او كانت ذمية فالحقت ناقضة للعهد فقد بان من زوجها لتباين الدارين حقيقة  
 وحكما حين صارت حربية ولكن لا عدة لها هنا) لان العدة من حكم الاسلام  
 والحربية لا تخاطب بذلك بخلاف المهاجرة على قول محمد رحمه الله عليه وعند  
 ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه هما سواء في حكم العدة الا ان المهاجرة  
 اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها لا لوجوب العدة عليها  
 ولكن لان في بطنها ولدا ثابت النسب بمنزلة ام الولد اذا حبلت من مولاهما \*  
 فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه انها ان تزوجت جاز  
 النكاح ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع حملها - كي لا يكون ساقيا ماءه زرع  
 غيره بمنزلة المسيية اذا كانت حاملا فتزوجها مولاهما \*  
 (واذا تزوج الحربى في دار الحرب امرأة وابتها في عقد واحدة او عقدتين

الدارين حقه. ان من يدار الحرب من اهل الحرب في دار  
من اهل دار الاسلام كانت قال الله تعالى او من كان ميتا فحيناه (١)  
الرواية في رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابسه رينب  
تعالى عنها على اني اله اس وفروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
عليه وآله وسلم ردها عليه بنكاح جديد. وروى عامر الشعبي انه  
بالنكاح الاول. فان كان الرد بنكاح جديد فهو حجة لوان كان الرد  
الاول فاوله ماقاله الزهرى ان ذاك كان قبل نزول انقراض \* و  
كان ذلك قبل نزول سورة براءة \* وقال الشعبي كان ذلك قبل نزول  
ولا تمسكوا بعصم الكوافر \* وفيما ذكر هؤلاء بيان ان هذا الخبر  
ينزل هذه الآيات وانه لا عصمة بين الزوجين بعد بيان الدارين حقه  
والذى يقوله الزهرى ان نساء من قريش اسلمن يوم الفتح وهرب  
ثم رجعوا الى الاسلام فاقرهن رسول الله صلى الله عليه وآله  
ازواجهن بتلك النكاح على ما يروى من حديث ام حكيم امرأة عكرمة  
تعالى عنهما ابن ابي جهل وحديث امرأة حكيم بن حزام ف هؤلاء قوا  
الى الساحل وهى من حدود مكة قد صارت مفتوحة بفتح مكة فلم  
الدارين بينن وبين ازواجهن \* والذي يروى ان اباسفيان اسلم عمر  
مستكررا لى الله صلى الله عليه وآله وسلم وزوجته هند مشركة عذبة  
فرد هار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنكاح الاول فقد تكلم  
احسن اسم ابى سفيان بعد اتفاقهم انه لم يحسن اسلامه يومئذ  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشفاعته عمه العباس رضى الله عنه (٢)  
ماروى انه قال للعباس رضى الله عنه ان ابن اخيك اصبح في ملك عظيم

ذكر اسلام ابى سفيان وزوجته رضى الله عنهما

ثم له ان يتزوج التي دخل ما اما كذا ارسا ويسر ان يتزوج  
 الاخرى في الدخول من دخلها معمره للاخرى اما كانت اوابه  
 (وان كان تزويجه عقد من كان تزويج الامة ارلاود حل به  
 فكذلكها صحيح والكاتب الم - المصادرة ان كن دحر بالام  
 فكذلكها باطل لا ر - دن صحيحا د ان ترحم حرمها  
 الام وقد دخل الام - سرقة الامة وان كان راج كذا لافان  
 دخلها فكذلكها صحيح ر - سر بالامة طر بكاء ر - لان الام - لي  
 الامة لم يكن صحيحا معي بتبع والدسون الامة سطر مباح الا حله ان  
 يتزوج الامة دون الام لان المار جود منه في حق الام مجرد انه مد ر -  
 على الام لا ر - ب سرقة الامة فلماذا كان له ان يتزوجها -  
 قال (ولو ر - ح الحربي امة وحرمة ثم اسلموا جاز لكما فيما في قول محمد  
 رحمه الله) لان حرمة الجمع بين الامة والحرة لم يكن ثلثي حقهما مد  
 واعد الاسلام الحال على استدامة النكاح واستدامة النكاح على الامة  
 والحرة من حكم الاسلام ولم يذكر قول ابي حنيفة ورضي الله تعالى عنه في  
 هذا الفصل وبطل الحواب هكذا على قوله لان حكم الخطاب الم -  
 حقه بعد الاسلام وقيل بل عده يطل في حقه الامة ويجعل كالحرة وقد  
 عليها بعد الاسلام كما في حق الامة

قال (واذا تزوج الحربي اربع نسوة في عقدة او عقدتين ثم سبي وسببن معه  
 فلي قول محمد رحمه الله تعالى يختار تسنتين سنين) لان ما زاد على اثنتين في حق  
 العبد بنزلة الزيادة على الاربع في حق الحر وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله تعالى يبطل نكاحهن جميعا هاهنا اما ان تزوجهن في عقدة واحدة

ثم الممر ...  
 كان زوجه ...  
 كسح الثانية فاسد لان ...  
 الاختين ...  
 فسد لان ...  
 في الاحتل ...  
 على الابنة محرمة ...  
 البنت ...  
 الرضاع ...  
 دار الاسلام فهذا

حرمة المصاهرة نظيرة حرمة الرضاع والنسب

﴿وان﴾ كان دخل بها ...  
 بكل واحدة منها يحرم الاخرى بسبب المصاهرة على المأب ...  
 باحداهما دون الاخرى فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان كان دخل بالام  
 بعد ما تزوج الابنة فنكاحها باطل لان العقد الصحيح على الابنة يوجب  
 حرمة الام والدخول بالام يوجب حرمة البنت

﴿وان﴾ كان دخل بالام قبل ان يتزوج الابنة فنكاح الام صحيح لان  
 الدخول بها يوجب حرمة الابنة ثم العقد على الابنة بعد ذلك غير صحيح  
 والعقد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام

﴿وان كان دخل بالابنة فنكاحها صحيح﴾ لانه لم يوجد في حق الام الا مجرد  
 العقد وذلك لا يوجب حرمة الابنة وعلى قول ابي حنيفة رضى الله تعالى  
 عنه وابي يوسف رحمه الله تعالى ان كان تزوجها في عقدة فنكاحها باطل

(ولو كان الارضاع بعد الاسلام بطل نكاحهما لالتحاق بمنزلة مآلوتزوجهما بعد الاسلام \* وكذلك لو أسلم الزوج ثم ردت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما) لان المخاطب بجرمة الجمع بين الام والبنت الزوج \*  
(ولو كانت الكبيرة اسلمت وحدها ثم ارضعت الصغيرة ففسد نكاحهما رحمه الله بفسد نكاحها ولو يجوز نكاح البنت) لان الزوج حر في حين ارضعتها فكان هذا ومآل ارضعتها قبل اسلامها سراة \*

(ولو كان الذي اسلم ابو الصغيرة ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما جميعا) اما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا اشكال واما عند محمد رحمه الله فلان الابنة صارت مسلمة باسلام الاب فلا يجوز نكاحها مع اهلهما بحكم الاسلام فبطل نكاحها لهذا المعنى وقد بطل نكاح الام بسبب العقد على الابنة فلهذا قال فسد نكاحهما جميعا ووضح هذا بمآلوتزوج رضية ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت الصغيرة فان الكبيرة تحرم عليه لان الصغيرة صارت ابنة لها وقد كانت في نكاحه في وقت العقد صحيح ومجرد العقد على الابنة يوجب حرمة مؤبدة في حق الام \*

(ولو ان زوجين مستامين في دار الاسلام واسلم الزوج وهي من اهل الكتاب فارادت الرجوع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك) لان بعد اسلام الزوج النكاح مستدام بينهما فهي مستامنة تحت مسلم فتعير ذمية لان المرأة في المقام تابعة لزوجها بمنزلة مآلوتزوجت بمسلم ابتداء \*

(وكذلك اذا صار الزوج ذميا) لان الذمي من اهل دارنا كالمسلم (فان وجدت ان تكرن امرأته فالقول قولها وعلى الزوج البينة ولا يقبل عليها بالنكاح شهادة اهل الحرب) لان في زعم الزوج والشهود اذمية وشهادة اهل الحرب

فهو غير مشكك لأنه إما أنه أخر تزوج خمس نسوة في عدة واحدة ثم يسم  
 ويسمن منه وان كان تزوجهن في عدة منفردة فالفرق بينهما ان يصل وبين ما  
 اذا سلم واسلمن منه ان نكاح ما زاد على الأربع ما وقع صحيحا بحكم  
 الاسلام فاذا وجب الاعتراض بحكم الاسلام يتبين الفساد ما لم يقع صحيحا  
 بحكم الاسلام وهذا نكاح الأربع ونعم صحيحا بحكم الاسلام لانه كان  
 حرا حين تزوجهن فلم يكن البعض بافساد نكاحا باولى من البعض فاذا فرق  
 بينه وبينهن

(ولو تزوج حربي رضيعتين ثم ارضعهما امرأة ثم اسلموا فها واملوا كانتا اختين  
 حين تزوجهما سواء على الخلاف الذي بينا) لانها صارتا اختين قبل الاسلام  
 بالرضاع

(وان كانتا اما ارضعهما بعدما اسلموا فقد فسد نكاحهما جميعا) وبه استدل  
 ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه على محمد رحمه الله تعالى الا ان محمد يقول  
 لما اسلموا قبل الارضاع خالفهم وحال ما لو كانوا مسلمين حين تزوجهما سواء  
 والمسلم اذا تزوج رضيعتين ثم ارضعهما امرأة وقعت القرعة بينهما لان  
 المفسد هو الاختية وجد فيها جميعا بخلاف ما سبق \*

(وكذلك لو اسلم الزوج وعم من اهل الكتاب ثم ارضعهما امرأة ولو كان  
 تزوج الحربي كبيرة ورضيعة وللكبيرة لبن فارضعت الصغيرة ثم اسلموا فقي  
 قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه نكاحهما فاسد) لانه صار جامعا بينهما بعدما  
 صارتا اما وابنة فكانه تزوجهما ابتداء بعد الارضاع وفي قول محمد رحمه الله نكاح  
 الابنة جائز لانه وجد المقد الصحيح على الابنة وذلك يوجب حرمة الام  
 ومجرد المقد على الام لا يوجب حرمة البنت \*

من اهل النكاح لان النكاح يتمد الملة ولا ملة للمرد وقد قررنا هذا في  
 ﴿ شرح المختصر ﴾ \*

\* ثم فرع \* على فصل المهاجرة وقال ( اذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع  
 طلاقه عليها ) اما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا نه لا عدة عليها \* واما عند  
 محمد رحمه الله تعالى فلا نه حربي ولا عصمة بين الحربي والمسلم وفي الحكم بوقوع  
 طلاقه عليها اثبات معنى العصمة بينهما ولهذا قال محمد رحمه الله تعالى ( ولو كان  
 اسلام ثم طلقها وقع طلاقه عليها ) لانها في عدته ويجوز الحكم بالعصمة بين  
 المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب وقاس هذا بالمرد الا لاحق  
 بدار الحرب اذا طلق امرأته لم يقع طلاقه عليها وان كانت في عدة منه ولورجع  
 مسالما او اسلم في دار الحرب ثم طلقها وقع طلاقه عليها لانها في عدته \*  
 ( ولو كان الحربي دخل اليها بامان ثم طلق المهاجرة التي تعتمد منه لم يقع طلاقه  
 عليها ) لانه حربي بعد فكان حاله وحال ماله كان في دار الحرب  
 صورة سواء \*

( الا ترى ) ان امرأة حرة لو كانت تحت عبدا فاشتريته بعد ما دخل بها فقد فسد  
 النكاح وعليها المدة وان طلقها وهو عبدها لم يقع طلاقه عليها ) لانه لا عصمة  
 بسبب النكاح بين المملوك وبين المالك ( وان اعتقه او باعته ثم طلقها وقع  
 طلاقه عليها ) لانها في عدته \*

( ولو كانت المهاجرة حاملا فلزوجهما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان  
 يتزوج اختها ) لانه لا عدة عليها ( وانما لا يجوز لها ان تزوج بزواج آخر ) لان في  
 بطنها ولد ثابت النسب فكان حالها كحال ام الولد اذا حبلت من مولاها وهناك  
 للمولى ان يتزوج اختها ولكن لا يطأها حتى تضع ( ا ) حملا كيلا يصير جامعا

فساد نكاح الحرة التي تحت عبد واشترت بعد ما دخل بها  
 ثم صارت حرة اذا كانت حرة

على الذي لا تكون حجة \*

(ولو كانت انكرت النكاح قبل ان يسلم الزوج او يصير ذميا لم يقض القاضي عليهما بشيء وان اقام بينة من المسلمين انهما مستامنان فلا يقضى القاضي بين المستامين بحقوق معاملة جرت في دار الحرب) لانهم لم يلزموا حكم الاسلام وهو انما يزعم ان النكاح بينهما كان في دار الحرب فلهذا لا يقضى بينهما باعتبار زعمه \*

(ولو لم تكن المرأة كتابية فان القاضي يعرض عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما لانها تحت ولايته الا ان فيمكن من عرض الاسلام على الذي ياتي منهما وبناء التفريق عليه ثم يكون لها ان ترجع الى دار الحرب بعد انقضاء عدتها لان النكاح غير مستقر هاهنا بعد اسلام الزوج فان ابتداء العقد بينهما على هذه الصفة لا يجوز فلا تصير ذمية الا ان المدة تلزمها لحق الزوج المسلم فلا تمكن من الخروج قبل انقضاء المدة لاني لا ادري لعلها حامل وولدها مسلم باسلام ابيه فلهذا لا تمكن من الرجوع الى دار الحرب قبل انقضاء المدة \*

(ولو لم يسلم زوجها ولكنه صار ذميا فليس له ان يرجع الى دار الحرب) لان النكاح بينهما مستقر هاهنا فتصير ذمية بينهما زوجها \*  
(ولو كانت المرأة هي التي اسلمت فانه يعرض الاسلام على الزوج ويفرق بينهما اذا اتى وله ان يرجع الى دار الحرب) لان الزوج في المقام لا يتبع امراته \*

\* قال (ولو ذهب الى دار الحرب قبل عرض القاضي عليه الاسلام فقد وقعت الفرقة بينهما بتبين الدارين حقيقة وحكما وهذه فرقة غير طلاق والمرتد ليس

فرقة بطلاق (وهذا بخلاف ما لو خرجت وحدها ثم خرج الزوج بعدها مستامناً فإنه لا يقع طلاقه عليها) لأن هناك قد بقي الزوج في دار الحرب بعدها خروجها فاقطعت المصمة بينهما وصار بحال يقع طلاقه عليها فلم يصير من أهل دارنا بعد ذلك لا يلحقها طلاقه وهما هنا حين وقعت الفرقة كان هو معها في دار الاسلام فلم يكن في حالة من الحالات بحال لا يقع طلاقه عليها فهذا قلنا ما دامت في العدة يقع طلاقه عليها \* والله اعلم بالصواب \*

## ﴿ باب ﴾

## ﴿ تزويج الاسير والمستامن في دار الحرب ﴾

﴿ قال رحمه الله ﴾ ويكره للمسلم ان يتزوج في دار الحرب كتابية منهم حرة كانت او امة هكذا نقل عن علي رضي الله عنه وهذا لا يبرأ به ما بقي له نسل في دار الحرب وفيه تمييز ولده للرق فانها الوسييت وهي حيلة منه صار ما في بطنها رقيقاً وربما يتخلى اولاده باخلاق الكفار الا ان هذه الكراهة ليست لمنى في عين النكاح في محله او شرطه فلا يمنع صحة النكاح بعد ان كان بشهود مسلمين في قول محمد رحمه الله وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يستوى ان كان الشهود مسلمين او كفار او هي مروفة (فان كان يخشى العنت على نفسه فلا بأس بان يتزوجها) لان التحرز عن الزنا فرض ولا يتوصل اليه الا بالنكاح \* وهو نظير ما لو تزوج امة للمسلم او ذمبي في دار الاسلام فان ذلك مكروه له الا ان يخشى العنت على نفسه فهذا مثله (ولو اسروا حرة مسلمة او ذمية فلا بأس لهذا المسلم ان يتزوجها وان لم يخف العنت على نفسه) لانها حرة من أهل دارنا ولم يملكوها بالاسترقاق فيجوز للمسلم ان يتزوجها برضاها في دارهم كما يجوز في دارنا \*

مائة في رحم اخين فهذا مثله وكذلك الحكم في المسبية \*  
 ولو اسلم الزوج وخرج النساء وترك زوجته في دار الحرب فقد وقعت  
 الفرقة بينهما بتبساين الدارين ولكنه ليس لها ان تزوج بزواج آخر اذا كانت  
 حاملا وهذه لاعدة عليها ولكن في بطنها ولد بان النسب الا ان نسب ولدها  
 لا يلزم الزوج الا ان تاتي به لاقل من ستة اشهر لانها بانث الى عدة تبان  
 الدارين (١) فكان ذلك بمنزلة الطلاق قبل الدخول في الحكم \*

ولو اسلمت المرأة في دار الحرب ثم وقعت الفرقة بينهما بمضي ثلاث  
 حيض فهذا في حكم العدة وما لو وقعت الفرقة بينهما بخروجها الى دار الاسلام  
 سواء لان في الموضعين قد وقعت الفرقة بينهما وهي حرة مسلمة مخاطبة بحكم  
 الاسلام سواء كانت في دار الحرب او في دار الاسلام \*

قال \* (حربية اسلمت في دار الحرب ثم خرجت وزوجها معها بامان فهي  
 امرأته حتى تحيض ثلاث حيض او يعرض عليه السلطان الاسلام) لانه  
 من وجه كالذي فان السلطان يتمكن من عرض الاسلام عليه وهو في الحقيقة  
 حربي حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب فلكونه حرا بآقلنا  
 الفرقة تقع بينهما بمضي ثلاث حيض ولكونه بمنزلة الذي من وجه قلنا يفرق  
 بينهما بعد ابراء الاسلام وباي الوجهين وقعت الفرقة بينهما فعليها ان تمتد بثلاث  
 حيض \*

(ولو طلقها في العدة وقع عليها طلاقه) لانه معها في دار الاسلام وقد بيناه  
 كالذي من وجه \*

الآثرى انه لو خلعها قبل ان يفرق بينهما السلطان ثم طلقها في العدة ثلاثا  
 او طلقها قبل الخلع ثلاثا وقع طلاقه عليها فكذلك بعد التفريق بينهما لان تلك

وطئها) لانه انما يطأها بالملك لا بالنكاح (الآرى) ان قبل الزوج كان  
وطئها حلالا له \*

(ولو اسروا امرأته وهي حرة او امة ثم دخل اليهم بامان فلا بأس بان يطأها  
لبقاء النكاح بينهما) \*

\* فان قيل \* هذا في الحرة صحيح واما في الامة فهو غير صحيح لانها صارت  
مملوكة لهم حتى لو اسلموا كانت لهم والمملوك تبع لمولاه فقد صارت بهذا  
الطريق من اهل دار الحرب وبان الدارين حقيقة وحكما موجب للمرفة  
بينهما قلنا \* لا كذلك فلما كانت من اهل دارنا لكونها مسلمة او ذمية وذلك  
لا يتقضى بملكهم اياها بالا حرا زكيا لا يتقضى بملكهم اياها بالشراء والادخال  
في دار الحرب فكما لا يفسد النكاح بينهما هناك لا يفسدها هنا الا ان يكون  
مولاه الحربى قد وطئها فحينئذ لا يحل للزوج ان يطأها حتى يستبرأها  
بحيضه \*

(وان كانت حرة فوصفها الحربى لم يكن لزوجها ان يطأها حتى تمتد بثلاث  
حيض) لان ما كان من الحربى في معنى الوطى بشبهة فالتساويل الباطل منهم  
معتبر بالو بيل الصحيح في الحكم \*

(وعلى هذا لو وطئها الحربى ثم جاءت بولد فان جاءت به لا قبل من سنتين منذ  
وطئها الحربى فان نسب الولد يثبت من الزوج وان جاءت به لاكثر من  
سنتين لم يثبت نسب الولد منه) لانها حرمت عليه بوطى الحربى اياها فيجعل  
بمنزلة ما لو حرمت عليه بان طلقها تطليقة بائنة \*

(ولو كانت المسيية امة لمسلم ثم دخل مولاه اليهم بامان فليس له ان يطأها)  
لانهم ملكوها بالا حرا فيكون هو واطئها ملك غيره لو فعل ذلك وذلك

(فان كانت امة فكذلك مكروه له الا ان يخشى العنت على نفسه) لانهم  
 بالا حراز ملكوها حتى لو اسلموا كانت امة لهم فولده منها يكون عبداهم  
 وفرق بين هذا وبين ما اذا تزوج فيهم غير شهود فانه لا يجوز وان كان  
 يخشى العنت على نفسه وكذلك اذا لم يجسد شهودا مسلمين على قول محمد  
 رحمه الله تعالى) لان المنع هناك لانعدام شرط الجواز وهو الشهود وذلك في  
 معنى منع لمعنى في عين النكاح او لمعنى في المحل بان كان لا يجدا لا مجوسية  
 او وثنية وهناك لا يجوز له نكاحها سواء كان يخشى عليه العنت او لا يخشى  
 فاما هنا المنع لما فيه من تعريض ولده للرق وهو غير متصل بالنكاح شرطا  
 ولا محلا فاذا ظهر ما هو الاولى بالا اعتبار منه قلنا يجوز النكاح من غير كراهة \*  
 (وان كانوا اسرا ومكانة او مدبرة او ام ولد ثم روجوها من هذا المسلم لم يجز  
 ذلك) لانهم لم يملكوها بالا حراز ولا نكاح الابولي وولى المكاتبه مولاه \*  
 (فاذا اذن لها مولاها في التزوج بكتاب كتبه من دار الاسلام فلا بأس بان  
 يتزوجها) لانها باقية على ملكه والكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا \*  
 (فان دخل مولاها دارهم بامان فلا بأس بان يطأ مدبرته وام واده اذا احلها  
 ولم يكن الحربى وطئها) لانها باقية على ملكه \*  
 (فان وطئها الحربى فليس لمولاها ان يطأها بعد ذلك) لان فيه اجتماع رجلين  
 على امرأة واحدة في طهر واحد الا ان يترك الحربى وطئها خفيش للمولى  
 ان يطأها اذا استبرأ رجبها \* فاما المكاتبه فليس له ان يطأها كما لم يكن له ذلك قبل  
 الاسر لانها بالكتابة صارت كالخارجة عن ملكه \*  
 (وكذلك لو زوجها اليه الحربى) لانها باقية على ملكه حقيقة فلا يثبت النكاح  
 بينه وبينها بخلاف المدبرة وام الولد فهناك اذا زوجها الحربى منه جاز له

(وليس للاولاد ان يوالوا احدا ولا يعقل عنهم بيت المال ان يوالوا احدا) لان لهم عشيرة وهم قوم ايهم فيقولون عنهم ويرونهم ومن كان بهذه الصفة فليس له ان يوالى احدا (ولو كانوا سبوا من دار الاسلام حرة مسلمة او ذمية ثم زوجهام من هذا العربي فهذا وما سبق سواء الا في خصلة واحدة لا تكون هي ولا مافي بطنها فياها هنا) لانها حرة من اهل دارنا فلا تملك بالسي والاولى حرة حربية فلكت بالسي \*

(وان كانت امة مسلمة او ذمية مسلمة والمثلة محالها فاولادها ارقاءها هنا لا يمتقون بالسي الصغار والكبار في ذلك سواء) لان حق المسلم الماسور منه قائم فيهم وذلك يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة فقلنا ان وجد هم الماسور منه اخذهم قبل القسمة بغير شيء وان وجد هم بعد القسمة اخذهم بالقيمة \*

(فان كان الماسور منه ذميا اجبر على بيعهم بعدما اخذهم) لان الصغار منهم مسلمون باسلام ابيهم والذمي يجبر على بيع العبد المسلم اذا حصل في ملكه والكبار منهم مرتدون وللمرتد حكم الاسلام في هذا الفصل لكونه مجبر على المود الى الاسلام (ولو كانت الامة الماسورة من دار الاسلام لم يزوجهما المسلم ولكن مولاهاا الحربي وطئها فولدت له اولاد اسم ظهير المسلمون على الدار فهي حرة لا سييل عليها) لانها مسلمة او ذمية وقد صارت ام ولد للحربي فاذا سقط حق الحربي عنها كانت حرة (واولادها احرار بمنزلتها ان كانت مسلمة او ذمية) لانهم صاروا محرزين انفسهم بمنعة المسلمين (ولهم ان يوالوا من احبوا) لان اباهم لا ولاء له ها هنا ولا عشيرة بخلاف ما سبق (فان كبروا اكفارا محاربين للمسلمين قلنا ان كانت امهم مسلمة فهم مرتدون لانهم كانوا مسلمين تباعها

لارخصة فيه بحال (١) لا م امو له والمدرسة فان زوجها الحربي منه جاز النكاح وان كان ذلك مكرها للمسلم بمنزلة ما وزوجها امه اخرى له مسلمة او كتابية (ولو ان حربيا (١) في دار الحرب من المسلمين تزوج امة من اماتهم فولدت له ولادائهم ظهر المسلمون على الذراري فالصغار من اولاده احرار مسلمون باسلام ابيهم) لانهم كانوا عمو كين لمولى الام وقد قتل او هرب حين ظهر المسلمون على الدار فصاروا محرزين انفسهم بمنعة المسلمين والمملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنعة الجيش كان حرا كالمرأغ \*

(واما الكبار من اولاده فتردون) لانهم وصفوا الكفر بعد البلوغ (وقد كانوا مسلمين باسلام الاب فصاروا امرئذين ارقاء لمن احرزهم رجالهم او نساءهم لان مع ردتهم لا يتحقق احراز انفسهم على الموالى فلا يعتقون ويجبرون على الاسلام ولا يقتلون) لانه ما وجد منهم الاسلام بعد كمال حالهم بالبلوغ ومن ثبت له حكم الاسلام تبعه الابوين لا يقتل اذا بلغ مرتبة المني الشبهة واما امهم فهي في لمن اخذها وان كان في بطنها ولد فهو رقيق معها) لان ما في البطن جزأ من اجزائها فيكون رقيقا بما لها وان كان مسلما بما لا به \* ولانه لا يتحقق منه احراز نفسه مادام مخفيا في بطنها \*

(ولو كان تزوج حرة منهم والمسئلة بحالها فلهذا الاول سواء الا في فصل واحد وهو ان الكبار من اولادها هان احرار بخلاف الاول) لانهم اقصوا من حرة فكانوا احرار بحريتها ولكنهم مردون \*

(فمن كان منهم رجلا فهو لا يصير رقيقا بالسي ومن كان منهم امرأة فقد صارت امة بالسي وتجبر على الاسلام كما هو الحكم في المرتدات ولا يكون تزوج المسلم اياها ما نالها) لانه في دار الحرب لو آمنها نصالح يصح منه فكذلك بالدلالة

المملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنعة الجيش كان حرا كالمرأغ

(ومن بلغ منهم كافرا فالحكم فيه ما هو الحكم فيما سبق من الفرق بينهما اذا كانت المرأة مسلمة او ذمية) والفرق بين الرجال والنساء في حكم الاسترقاق كما هو الحكم في المرتدين \* والله الموفق \*

### باب

(أبواب النسب من اهل الحرب من السبايا)

\* قال رحمه الله \* (ولوان اهل الحرب سبوا مسلمة حرة او مملوكة او ذمية حرة او مملوكة فاشترها من السباي رجل منهم فاستولدها ثم اسلم اهل الدار او صاروا ذمة فان كانت مسلمة او ذمية حرة في الاصل فهي حرة على حالها) لان الحرية المتأكدة في دارنا لا ناقض لها واولادها احرار بطريق التسمية لها (والنسب ثابت من المشتري) لانه وطئها على وجه الملك بشبهة فتاويلهم الباطل بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم (ولا صداق عليه لها) لان المستوفى بالوطي في حكم جزء منها وقد كان حربيا حين استوفى ذلك الجزء فلما لا يفرم شيئا اذا استهلكها لا يفرم بوطئه ايها شيئا ايضا \*

(وان كانت مدبرة او ام ولد في الاصل فهي مردودة على مولاهما) لانهم لم يملكوها بالا حراز (واولادها احرار) لانهم كانوا مسلمين تبعها لكانت مسلمة وذمين تبعها لكانت ذمية ولان هذا بمنزلة ولد الممور على ما بينا ان المشتري استولدها بتاويل الملك وولد الممور حر ثابت النسب من ابيه الا انه ليس على الاب من قيمة الاولاد هاهنا شيء للطريق الذي قلنا في العقر في الفصل الاول فهذا لان المشتري كان محاربا حين استولدها وذلك يمنع وجوب الضمان عليه باستهلاك جزء منها فكذلك اذا صار مستهلكا للولد بحكم الغرور \* فان قيل \* الممور انما يضمن قيمة الولد وقت الخصومة وعند

(فإذا انفوا مرتدين اجبروا على الاسلام وكانوا احرارا وان كانت امهم ذمية فهم فيهم اجمعون) لانهم كانوا من اهل الذمة بماله او قد صاروا ناقضين للعهد حين حاربوا المسلمين \*

(فان قال الماسور منه انا احق بالامة لانها اسرت من يدي وه لكي لم يلتفت الى قوله) لان الحربي كان ملكها حتى لو اسلم عابها كنت له وقد اسولدها فلا يبقى للمالك القديم فيها حق الاخذ بحال (الا ترى) ان الحربي لو كان اعتقها فقد عتقه فيها فكذلك اذا استولدها \*

(ولو كان ولاها القديم اعاز وجهها من الحربي والمسئلة بحاله فالامة واولادها للماسور منه هاهنا) لانها انما ولدت من زوج لا تصير به ام ولد وقيام حق الماسور منه فيها وفي اولادها يمنع ثبوت المتق لهم بطريق المراجعة والاحراز بمنعة المسلمين فليذا كان له ان ياخذهم قبل القسمة بغير شيء وبعد ما بالقيمة ومن كبر من اولادها فكان على دين ابيه \*

(فان كانت هي مسامة فهي مجبرة على الاسلام) (١) لانه كان مسلما تباعها \*

(فاذا بلغ كافرا كان بمنزلة المرتد وان كانت ذمية لم يجبر هذا الولد على الاسلام) لانه مولود بين كافرين في دار الحرب \*

(ولو كانت الماسورة حرة والمسئلة بحالها فهي واولادها احرار لا سيبل عليها) لانها حرة من اهل دارنا والاولاد يتبعون الام في الرق والحرية وقد عرفت الجواب ان الولد يتبع خير الابوين دينافي حكم النكاح والذبيحة حتى اذا كان احدهما من اهل الكتاب كان الولد مثله بمنزله مالهو كان احدهما ابوين مسلما كان الولد مسلما بماله \*

(١) كذا في النسخ ولا ارتباط بين المتن والشرح فلعله سقط بعض العبارة ١٢ م

لا يشيت نسب الولد من الزنا ويحكم الزنا ولد من اللام

القرآن ولا حد في فرج استحل بتاويل القرآن ولا ضمان في مال استحل بتاويل القرآن الا ان يوجد الشيء بعينه فيرد على اهله ولهذا قلنا هاهنا اذا كانت المسيية امة وجب ردها على مولاه اذا تاب اهل البني بخلاف ما سبق لانهم ما ملكوها ولم تصر هي ام ولد لمن استوايدها واهل الحرب ملكوها بالا حراز فصارت ام ولد لمن استولدها \*

(ولو ان قوما من نصوص المسلمين عبر المناولين اخذوا النساء والمسئلة محالها فنقول لا حكم للمنة اذا تجردت عن التاويل كمالا: حكم التاويل اذا تجرد عن المنعة فالوا على بهذا الطريق بكون زانيسا مستوجبا للحد ودو لا يثبت نسب الولد منه اصلا بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولد للفرار والعاقر الحجر \* ثم الولد يكون تبعا للام على صفة امه مملوكا هو مالك للام بخلاف جميع ما سبق ووضح هذا الفرق بالاستهلاك قال (الا ترى انهم لو استهلكوا الاموال هاهنا كانوا اضمانيين بخلاف ما سبق ذكره) وقد ذكر بعد هدايا باقداستقصينا شرحه مما امليناه من شرح الزيادات \* والله اعلم \*

### باب

#### الحدود في دار الحرب

\* قال رحمه الله تعالى قدسيا في المبسوط \* (ان المسلم اذا ارتكب شيئا من الاسباب الموجبة للمقوبة في دار الحرب فانه لا يكون مستوجبا للمقوبة لانعدام المستوفي فانه لم يكن تحت ولاية الامام حين باشر ذلك ولو ارتكب ذلك في المسكر فليس لامير السرية ان يقيم عليه الحد ايضا) لانه لم يفوض اليه اقامة الحدود وانما فوض اليه تدبير الحرب \*

(الا ان يكون الخليفة غزبا نفسه او امير العراق فحينئذ له ان يقيم الحد في

باب الحدود في دار الحرب

الخصومة الدوم مسلمون او اهل الذمة من ذمة المسلمين ولكن لا يضمنون  
الخصومة بسبب الاستيلاء المتقدم وذلك بسبب كونهم في كنف حريتهم  
غير موجب للضمان عليه فلا يجب الضمان بذلك في ذمة  
(وان كانت مكتوبة فالجواب فيها اني اولادها انما هي مكتوبة على حالها) لان  
المكتوبة لا يملك بالاسم بل بالمال والحرية والشرع لا يملك على ما لا يملك  
المعتق ولا من قومه لا اولاد شيئا له تداءى في غيره وهو امر مقيم ليرد  
ها هنا انما ينزل ما اوصى انما يسمى تحت صفة الحرية انما هو اولادها في هذا  
تحصيل بعض مقصودها \*

(وان كانت امة والمسئلة بها فهي ام ولدان اسولدها واولادها احرار)  
لانهم ملكوها بالا حراز وقد ملكها المشتري منهم بالشراء فصح استيلاؤه  
ثم اقرر ملكه فيها بالا سلام فكانت ام ولد له (وان كان المسنول ذمة للمسلمين  
فكذلك الجواب الا انها تخرج الى العتق بالامانة) لانها مسلمة والمسلمة  
لا تترك في ملك الذمي وقد تعذر اخراجها من ملكه بالبيع لاجل الاستيلاء  
فيجب اخراجها من ملكه بطريق الاستسعاء في ذمتها واحكم في المرتدين  
اذا غلبوا على دارهم وفي اهل الذمة اذا تقضوا العهد وغلبوا على دارهم بمنزلة الحكم  
في اهل الحرب في جميع ما ذكرنا \*

(وكذلك الحكم في اهل البني اذا كانوا اسبوا من اهل العدل في جميع هذه  
الفصول على ما ذكرنا) لان التاويل الفاسد في حق اهل البني اذا انضم الى المنعة  
كان بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم \*

(والاصل فيه حديث الزهري قال وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا متوافرين فانفقوا على انه لا قود في دم استحل بتاويل

اهل الذمة (الا انه لا يجب القصاص على الذمي بقتل المستامن ولا على المسلم لانعدام المساواة بينهما في حق صفة الحقن وعليه يبتنى حكم القصاص فاما المستامن اذا قتل مسامنا في دارنا فعليه القصاص ويستوفيه وارث المقتول اذا كان معه وكذلك اذا قطع طرفه فعليه القصاص بوجود المساواة بينهما في صفة الحقن) فان قيل فقد بئى في دم المستامن شبهة الاباحة لانه محارب ممكن من الرجوع الى دار الحرب وذلك مانع من وجوب القصاص عليه بقتله على كل حال قلنا لا كذلك فان هذه الشبهة انما تظهر في حق من يعتد بذلك لا في حق من لا يعتد به وكما ان معنى المحاربة مبيح ففسد السكر مهدر بدليل ان النساء والصبيان من اهل الحرب لا يضمن قاتلهم شيئا من كفارة ولا دية لوجود المصدر

(ثم الذمي اذا قتل ذميا يلزمه القصاص بالاتفاق) لانه لا يعتد كون كفره مهرا فلم يورث ذلك شبهة في حقه فكذلك معنى المحاربة فيما بين المستامين لا يورث شبهة في حقه ولكن لتحقق المساواة بينهما في صفة الحقن يجب القصاص على بعضهم بقتل البعض سواء كانوا من اهل دار واحدة او من اهل دارين لان وجوب القصاص باعتبار ان على امام المسلمين نصرهم ماداموا في دارنا وفي هذا لا فرق بين ان يكونوا من اهل دار واحدة او من اهل دارين

(ولو كانوا اهل منعة دخلوا البنا بامان ليجتازوا الى ارض اخرى فيقاتلوا اهلها ثم اغار عليهم في دار الاسلام اهل حرب آخرين فاسروهم فليس علينا نصرتهم وان قدرنا على ذلك بخلاف اهل الذمة) لان اهل الذمة صاروا ائمانا دارا وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات (فيجب على الامام

عسكره كما يقم في دار الاسلام واسند على ابيه لا قام الحدي في دار الحرب  
(لحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه - فانه كتب الى عامله ان لا يحدن امير  
الجيش ولا سر به احد حتى يخرج الى الدرب قافلا اتلا لصقه حمية  
الشيطان فيلتحق بالكفار)

(وهكذا نقل عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه انه كان يقول ان يقام  
الحدود على المسلمين في ارض العدو ومخافة ان تلحقهم الحمية فيلحقوا بالاكفار فان  
تابوا اتاب الله عليهم والا كان الله تعالى من ورائهم)

(ثم ذكر عن عطية بن قيس الكلبي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
قال اذا هرب الرجل وقد قتل اوزني او سرق الى العدو ثم اخذ امانا على نفسه  
فانه يقام عليه ما فر منه واذا قتل في ارض العدو او سرق ثم اخذ امانا  
لم يقم عليه شيء مما احدث في ارض العدو) فهو الاصل لعلنا نأثرهم الله تعالى في  
اعتبار المواضع التي يرتكب فيها السبب الموجب للحد \*

وقد بينا في المبسوط ان المستامن في دارنا اذا ارتكب شيئا من الاسباب الموجبة  
للعقوبة فانه لا يقام عليه الا ما فيه حق العباد من قصاص او حد قذف  
وقول ابي يوسف رحمه الله في ذلك معروف انه يقام ذلك كله عليه الا الحد  
الخمر كما في حق اهل الذمة \* والله اعلم \*

### باب

ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة

\* قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى \* (الاصل انه يجب على امام المسلمين ان ينصر  
المستامين ماداموا في دارنا وان ينصفهم ممن يظلمهم كما يجب عليه ذلك في حق  
اهل الذمة لانهم تحت ولايته ماداموا في دار الاسلام فكان حكمهم حكم

باب ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة

المستأمنين من ائمتهم بخلاف اهل الذمة الذين عليهم ان يقضوا العهد ويقاوتوا  
عن ذراري اهل الذمة كما يقاوتون من ذراري المسلمين وانما حال المستأمنين في  
دارنا كحال المرادعين

(ولان الامام وادع اهل بلدة ذراري الحرب بالاربعين مال ثم قصدهم  
مسلم او دسيسي بظلم فعلي الامام دفع ذلك عنهم وادعوا غار عليهم قوم من  
ادل الحرب لم يكن في ائمتهم اهل الذمة ان يسمع ظلمهم عنهم) فبه يتضح ما ذكرنا  
من الفرق بين ادعوا دسيسي وبين ائمتهم في دارنا في فصل رهوانه (لو قتل  
رجل من المرادعين وبيلا من اهل دار الموادة لم يكن عليه القصاص)  
و لو قتل المستأمن مستأمننا في دارنا يجب عليه القصاص الان اهل  
دار الموادة ما لم يوافقوا شيئا من حكم الاسلام فانهم وادعوا على ان  
لا يجري عليهم احكامنا فكأن دارهم دار حرب على حالها والقتل في  
دار الحرب ليس بموجب القصاص فاما المستأمنون فهم في دار الاسلام وحكم  
الاسلام يجري عليهم ماداموا في دارنا في اية حق العباد والقصاص بهذه الصفة  
قال: (ولو ان قوما من اهل الحرب لهم منعة دخلوا دارنا بامان فشرطوا  
عليان نمنعهم مما نمنع منه المسلمين واهل الذمة فعملينا الوفاء لهم بهذا الشرط) اذا  
اغار عليهم اهل الحرب فعملنا اتيانهم بدفع الظلم عنهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
المؤمنون عند شروطهم وهذا الان الالتزام بسبب الامان التزام بالشرط  
فينظر الى الشرط كيف كان

(وكذلك اوادعوا على مال معلوم بهذا الشرط فعلي الامام ان يفي لهم  
بالمشروط عليهم ان قدر على ذلك وان لم يقدر عليه فليس له ان يطالبهم  
بشيء من مال المشروط عليهم) لانهم التزموا ذلك بمقابلة الحماية فاذا عجز

انصرهم كما يجب عليه صرة المسلمين وما للمسلمين من اهل دار الحرب  
الا انهم للرجال في دارا بامان وانما يجب علينا انصرهم ودفع ظلم من هو من اهل  
دارا عنهم والدين علومهم هالكة اسوا من هالكة دارا ولا تحت ولا تحتنا  
فلا يجب علينا دفع ظلمهم عنهم) وهذا لان لدار الاسلام دارا معدة وهي  
دار الحرب فمن هو من اهل دار الاسلام انما يتكبر من المقادير يدفعه في اهل  
دار المعادية عنه فان من اهل دارا هو اءادخل دارا مجنارا او يفتض  
حاجته ثم لبعو دالي داره فقي تحصيل هذا المقصود لا حاجة ان دفع عنهم اهل  
دار المعادية عنه وانما تحتق الحاجة الى دفع صرة من في دارا عنه وما يثبت  
من الحكم باعتبار الحاجة فتبوه بحسب الحاجة \*

(والدليل على الفرق ان الذين ظهروا على المستامين فاحرزوهم بدارهم لو اسلموا  
كانوا عبيدا لهم والذين ظهروا على اهل الذمة واحرزوهم لو اسلموا كانوا احرارا  
وكذلك لو اهرأ عليهم مما اخذوا من المستامين فيكون انما انهم عليهم  
بالاحراز ولا يملك اهل الذمة عليهم بالاحراز ليكنوا احرار بردهم  
اموالهم قبل القسمة بغير شيء وهذا النسبة يا قيمة) وهذا ان لدارا منة في  
وجوب القيام بنصرهم كالمسلمين بخلاف المستامين

(والذي يقرر ما قلنا ان الذين ظهروا على اهل الذمة لو مروا باهل منة من  
المسلمين في دار الحرب كان عليهم ان يقوموا باستنقاذ اهل الذمة من ايديهم  
لا يسههم الا ذلك بمنزلة ما لو وقع الظهور على المسلمين ولو كانوا انما ظهروا على  
المستامين في دارا ثم مروا بهم على قوم ممتنعين من المسلمين في دار الحرب لم يكن  
عليهم القيام باستنقاذهم من ايديهم) \*

(ولو كانوا في امان من اهل الحرب لم يكن لهم ان يتقضوا الله لا مستنقاذ

على الامام ولا عليهم نصرتهم الا ان يشاءوا ذلك لان المسلمين بالامان المطلق التزموا ترك التعرض لهم وما التزموا الدفع عنهم \*

(وان كان الامام اسرهم ان يدخلوا المنفعة المسلمين من القتال معهم والتجارة او لداواة الجرحى فليدهم نصرتهم) لانهم حين اسرهم بالدخول لمنفعة المسلمين فقد التزم حفظهم على الوجه الذي يحفظ المسلمين وعليه القيام بنصرة المسلمين اذا قصدهم العدو وعلى هذا قال في الفصل الاول اذا اخذهم اهل الحرب فاحرزوهم ثم ظهر عليهم المسلمون كانوا فيا وفي الفصل الثاني كانوا احرار اعلى حالهم (ولو كذلك احرزوا متاعهم ثم وقع في الغنيمة لم يرد عليهم في الفصل الاول ويرد عليهم في الفصل الثاني قبل القسمة بغير شيء وان اسلم اهل الحرب الذين اسروهم كانوا عبيد لهم في الفصيلين) وهذا مشكل في الفصل الثاني فان المسلمين لو ظهر واعليهم كانوا احرارا كما يتنافى هذا ينبغي اذا اسلم الذين اخذوهم ان يكونوا احرارا ايضا كما لو اسروا المسلمين واهل الذمة ثم اسلموا ولكن الجواب ان نقول هذا حكم بت باختيار التزام الامام فانما يظهر في حق الامام وفي حق من كان تحت ولايته حين التزم والذين اسلموا ما كانوا تحت ولايته يومئذ وقد ملكوهم بالاحراز فاذا اسلموا اكانوا عبيد لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له \*

(وان لم يامرهم الامام بالدخول ولكنهم سألوه ان يدخلوا ليتجروا مع العسكر فخالهم كحال الفريق الاول) لانهم دخلوا بالمنفعة انفسهم والامام بمجرد الاذن لا يكون ملتزما نصرتهم كما لا يكون ملتزما ذلك بمجرد الامان \*

(والذي دخل من المسلمين دار الحرب بامان فعليه ان لا يعتد بهم وان لا ياخذ شيئا من اموالهم بغير رضاهم) لانه التزم الوفاء لهم بحسب ما يقون له بخلاف

عن حمايتهم لم يكن له ان ياخذ منهم شيئاً من المال كمالاد حسره و ارباب  
المواشى من المسلمين الزكوة ولا ياخذ من اهل الذمة الجزية و احرار  
اذا كان ما جزا عن حمايتهم بان غلب عليهم اهل البغى .

(ولو كان المستامنون في دارنا قوما لا منعة لهم و انستأنا بجائز اذلى  
الامام ان يدفع عنهم من الظلم ما يدفعه عن اهل الذمة حتى اداءهم اهل  
الحرب عليهم ثم طهر عليهم المسلمون ردوهم احراراً و ان كانوا اخذوا  
اموالهم فوجدوا ذلك في الغنمة قبل القسمة ياخذونه ميراثاً و بعد القسمة  
بالقيمة بخلاف ما سبق لان هؤلاء في غنمة المسلمين و الحرباء المتاكدة غنمة  
المسلمين لا تنقض بالقهر .

(و كذلك المال الماخوذ من غنمة المسلمين لا يبطل حق المالك القديم  
عنه و في الاول لهم كانوا امتنعين بمنعهم لا بمنعة المسلمين) و قد بناه  
اهل حرب و ان كانوا في امان من اهل الحرب تكون حربهم ما كد غنمة المسلمين  
فلهذا كان الحكم فيهم ما بناه .

(ولو ان الذين ظهروا عليهم من اهل الحرب في هذا الفصل صروا بهم على  
منعة للمسلمين في دار الحرب كان عليهم القيام بنصرتهم و تخليصهم من ايديهم  
كما في حق اهل الذمة بخلاف ما سبق) والله اعلم .

### ﴿باب﴾

﴿و دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل  
الحرب بامان﴾

(ولو ان الامام دخل دار الحرب مع العسكر فدخل معه عسكر من اهل الحرب  
له منعة بامان فان كانوا دخلوا بنير امر الامام ثم قاتلهم قوم من المشركين فليس

﴿باب دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان﴾

ثم في كل موضع ذكرنا لو ان المدوقا لهم في سني المودة وعجز الامام  
ن نصرتهم فليس له ان ياخذ شيئا من الخراج المشروط ولو كان اخذ  
ان عليه ان يرد عليهم ما عطوه الا ان استنفذ ذلك من ايديهم في سني  
لواحدة فاما اذا سلم الذين قهرهم في الامام رد ما اخذ منهم ايضا بينا انه  
ما اخذ الخراج على النصرة فاذا عجز عن النصرة حسا او حكما كان عليه  
رد ما اخذ منهم والله الموفق \*

### باب

بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي  
يتمكن فيه من الرجوع \*

قال رضى الله تعالى عنه \* (قدينا ان المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج  
يكون تابعا لامرأته فاذا تزوجت المستامنة في دارنا مسلما وذا ميما صارت  
مية لا يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن اذا تزوج ذمية  
على هذا ودخل رجل مع امرأته اليها بامان ثم صار الزوج ذميا فليس لها ان  
يجع الى دار الحرب وكذلك لو اسلم وهي من اهل الكتاب لان النكاح  
بينهما مستقر بمد اسلامه بخلاف ما اذا سلم وهي مجوسية فالتكاح هاهنا غير  
مستقر بينهما فاما اذا فرق بينهما بعد عرض الاسلام عليها او بعدهم في ثلاث  
بيض كان لها ان ترجع الى دار الحرب وبوقوع الفرقة هاهنا بعض ثلاث  
بيض تبين انهم لم تصر ذمية لانها لو صارت ذمية لم تقع الفرقة باباء الاسلام  
ير قضاء القاضى كما لو كانا ذميين في الابتداء \*

وعلى هذا لو تزوج مستامن مستامنة في دارنا ثم صار الزوج ذميا كانت  
مية مثلها لان النكاح الذي باشره في دار الاسلام لا يكون دون نكاح

باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع  
المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لامرأته

الاسير فيهم \*

(ثم كما لا يجوز للمستأمن ان يقتلهم او يأخذ ما لهم بغير رضاهم لا يجوز له ان يأمر الاسير بذلك) لان فعل المأمور من وجهه كأنه فعل الآمر وان كان المستأمن مفتيا فاستفتاء الاسير يحل لي ان اقتلهم وأخذ ما لهم فله ان يفتيه بذلك) لان في الافتاء بيان حكم الشرع وليس فيه من معنى الامر شيء وهو بمقد الامان ما التزم الامتناع من بيان احكام الشرع (الآرى) ان المحرم ليس له ان يقتل الصيد ولا ان يأمر به الحلال ثم لو كان مفتيا فاستفتاء حلال يحل لي قتل الصيد مطلقا كان له ان يفتيه بذلك \* فمر فان الافتاء ليس بامر \*

(ولو ان قوما من اهل الحرب وادعوا المسلمين بخراج معلوم كل سنة على ان لا يجري المسلمون عليهم احكامهم وعلى ان ينعوهم من عدوهم ثم ظهر عليهم قوم من اهل الحرب فسبوا نساءهم وذرايهم ثم استنفذهم المسلمون بعد ذلك فان كان الاستنفاذ في سني الموادة ردوهم احرارا كما كانوا وان كان بعد انقضاء سني الموادة كانوا فيئ للمسلمين) لانهم التزموا نصرتهم في سني الموادة لا بعد ها وعليهم الوفاء بما التزموا خاصة \*

(وعلى هذا لو وقع الظهور على اموالهم ثم وقعت في الغنيمة فان كان بعد انقضاء سني الموادة لم يجب رد شيء من ذلك عليهم وان كان في سني الموادة فان وجدوها قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا كما هو الحكم في اموال اهل النعمة ولو اسلم اهل الحرب في سني الموادة او بعد ها لم يكن عليهم رد شيء من اموالهم ولا من ذرايهم) لان حكم التزام الامان بالموادة لم يثبت في حقهم اذ لم يكونوا تحت ولايته يومئذ

الاصل وما ثبت ضمنا للشيء فثبوتها بثبوت الاصل وهو نظير المشتري للجارية اذا ادعى على البائع انها منكوحه فلان الغائب واداء اقامة البينة ليقضى القاضي عليه بالرد بالعيب لم يسمع القاضي منه هذه البينة قبل حضور الزوج لهذا المعنى \*

(وان اقام الزوج عليها البينة انها اقرت بالنكاح في دار الاسلام قبل القاضي بينته ومنعها من الرجوع الى دار الحرب بمنزلة ما لو اقرت به بين يدي القاضي) لانهم يشهدون باقراره كان منها في دار الاسلام فان قيل \* كان ينبغي ان لا يقبل هذه البينة ايضا لان السبب الملزم للعقد ليس هو الاقرار بل السبب الملزم هو العقد لا الاقرار وانما كان ذلك في دار الحرب بمنزلة ما لو ادعى مسلم عليها دنيا بسبب معاملة كانت في دار الحرب واقام البينة على انها اقرت في دار الاسلام بالمعاملة التي كانت بينهما في دار الحرب فان القاضي لا يقبل هذه البينة قلنا \* الفرق بينهما ظاهر فان النكاح مستدام بين الزوجين ومن الاحكام ما يتعلق باستدامته كالنفقة فانها تجب شيئا فشيئا فاقرارها به في دار الاسلام يحمل بمنزلة ابتداء المعاملة في بعض الاحكام بخلاف المداينة (التي لا تزوجت بزواج آخر في دار الاسلام واقام الزوج الاول البينة على اقرارها بالنكاح له في دار الاسلام قبل ان تزوج بالزوج الثاني الميكن القاضي يفرق بينهما وبين الثاني <sup>١</sup> ارايت لو كانت المرأة هي التي خاصمت في النفقة او زعمت انه طلقها ثلاثا واقامت البينة عليه بذلك اما كان القاضي يقبل منها هذه البينة هذا كله لا بد من القول به للفقهاء الذي بينا \*

(واذا طال المستامن المقام في دارنا تقدم اليه الامام في الخروج ويوقت له في ذلك وقتا ولا يرهقه على وجهه يؤدي الى الاضرار به) لانه ناظر من

بأشراه في دار الحرب \*

(وكذلك لو دخل أحد الزوجين النسيب بامان ثم تبعه صاحبه بامان) لان  
النكاح بينهما قائم فلم يتباين بينهما الدار حكما \*

(وان دخل أحدهما قبل صاحبه بامان فهو دائر بالودع خلا معا فيما ذكرنا من  
التفرع سواء فإن كانت المرأة هي التي أسلمت في جميع هذه الفصول فلا زوج  
ان يرجع الى دار الحرب الا أنهم ان طالبت بالصداق ان كان زوجها في  
دار الاسلام فلها ان تمنعه من الرجوع حتى يوفيه مهرها وان كان زوجها  
في دار الحرب فليس لها ذلك وهذا بناء على اصل معروف ان المستامن لا يطالب  
بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة  
الموجودة منه في دار الاسلام ووجوب الصداق بمقدار النكاح فاذا كان اصل  
العقد في دار الحرب فليس لها ان تطالبه بموجبه في دار الاسلام) لانه مستامن  
على حاله \* وان كان اصل العقد في دار الاسلام كان لها ان تطالبه بموجبه في  
دار الاسلام وتجبسه لاجله \*

(ولو أسلم الزوج وهي كناية ثم انكرت اصل النكاح بينهما فاقام الزوج بينة  
من المسلمين او من اهل الذمة على اصل النكاح او على اقرارها به في دار الحرب  
لم يلتفت القاضي الى هذه البينة) لانها مستامنة في الظاهر فانها منكرة للنكاح  
وللمقول قول المنكر وباعتبار النكاح تصير ذمية فهذه بينة تقوم على مستامنة  
لمعاملة كانت منها في دار الحرب والقاضي لا يقبل البينة في ذلك عليها \* فان  
قيل \* الشهود يشهدون عليها انها قد صارت ذمية لكونها تحت مسلم او ذمي  
فينبغي ان يقبل القاضي البينة لا ثبات هذا الحكم \* قلنا \* هذا الحكم انما ثبت  
ضمننا بثبوت الحكم المشهود به وهذه البينة ليست بحجة للقضاء بما هو

المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام

فان العشر على المستاجر عند محمد رحمه الله تعالى والعشر والخراج كل واحد منهما مئونة الارض النامية فكما ان بوجوب الخراج عليه يصير ذميا فكذلك بوجوب العشر عليه قلنا يصير ذميا \*

(ولو دخل حربي الينا بامان ومعه رقيق من اهل الحرب فاسلموا اجبر على بيعهم ولم يترك يخرجهم) لان حالهم في هذا الا يكون فوق حال الذي ولا يصير هو ذميا باسلامهم لان المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام كما لا يكون الزوج تبعا لامراته (فان قالوا نصر ذمة للمسلمين لم يلتفت الى ذلك) وهذا بخلاف المرأة فان لها ان تصير ذمة للمسلمين بدون للزوج وفي الموضعين لا يحصل للمسلمين منفعة الخراج اذ لا جزية على المرأة كما لا جزية على العبد ولكن الفرق ان المرأة حرة تستبد بمباشرة العقود فتصح منها مباشرة عقد الذمة فاما العبد مملوك لا يقدر على شيء فلا يصح منه مباشرة عقد الذمة لانه يعتمد المرأاة \* قال \* (ولو دخل حربي مع امرأته دارنا بامان ومعهما اولاد صغار وكبار فاسلم احدهما فالصغار من الاولاد صاروا مسلمين تبعا للذي اسلم منها واما الكبار منهم لا يكونون مسلمين ولهم ان يرجعوا الى دار الحرب ذكورا كانوا واناثا) لان معنى التبعية ينتهي بالبلوغ عن عقل ولا يكون للوالدين منهم من الرجوع الى دار الحرب كما لا يكون لهما منع سائر القرابات من ذلك (ولو صار احدهما ذميا كان الصغار من الاولاد ذميين تبعا له) لان عقد الذمة فيه التزام احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والصغير في مثل هذا تابع خير الوالدين \*

(الا ترى انهم لو كانوا مجوسيين فتنصر احدهما كان الصغير نصرا بيا يوكل ذمته تبعا له فكذلك اذا قبل احدهما الذمة كان الصغير ذميا تبعا له سواء كانت المرأة

الجاسين فكما ينهيه من ارضه امتداد غير خراج نظرا من المسلمين لم ير هقه في التوقيت نظرا منه للمستأمن

(فان اشترى ارضا من ارض الخراج او من ارض العشر فزرعها فوجب عليه فيها خراج او عشر اخذ ذلك منه واخذ منه خراج رأسه ايضا) وانما بني هذه الفصول على قول محمد رحمه الله تعالى فان عنده اذا اشترى الكافر ارضا عشرية بقيت عشرية على حالها ثم ظن بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى انه انما يصير ذميا باعتبار ما باشر من الصنع وهو شراء الارض الخراجية فانه دلالة الرضاء بالتزام الخراج وليس كذلك فان هذا الحكم في الارث والشراء سواء وفي الميراث يدخل في ملكه بغير صنعه شاء او ابى ولكن انما يصير ذميا اذا وجب عليه خراج ارضه بان زرعا او تمكن من الزراعة حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بعد شراء الارض قبل التمكن من الانتفاع بها او كان المعنى فيه ان خراج الرأس في حكم التبع بخراج الارض فان ولاه لمن للامام بعد فتح البلدة عنوة باعتبار منفعة خراج الارض لا باعتبار منفعة خراج الرأس لان ذلك غير مستدام فانه يسقط عن الذي بموته واسلامه فمرفق ان الاصل خراج الارض وثبوت التبع بثبوت الاصل فاذا لم يزرعها فخرجت الارض لزومه خراج الرأس تبعافان استأجرها واقام حتى زرعا فآخذ منه الخراج كان ذميا ايضا وهذا غلط بين فان الخراج لا يجب على المستأجر وانما يجب على الآجر الا ان يكون مراده خراج المقاسمة وذلك جزء من الخراج بمنزلة العشر فيكون على المستأجر عند محمد رحمه الله تعالى كالعشر فلما خراج الوظيفة قدر احم في ذمة الآجر تجب باعتبار تمكنه من الانتفاع بالارض \*  
ان قال (وكذلك لو استأجر ارضا عشرية فاقام حتى زرعا) وهذا مستقيم ها هنا

ان الخراج لا يجب على المستأجر وانما يجب على الآجر

به اخوه كان له ان رده وليس له جبره (من ذلك) لانه لا ولاية  
لجده عليه باقتدار الخاتمة في انفسه الرجوع له لانه رده الى  
دار الحرب كما جاء به

(ولو جاء اخوه باقتدار رده وان كان له جبره سبيل هو مراده اذا  
كان الاب حيا مسما بدار الولاية لا رجوعه في تمام الاب  
(وكذلك ان ترجع منه ليدخله رده في عالم في حكم الولاية  
كالاخ في رجوعه من رجعت امه ما سقطه وابوه حي او قد  
مات وله اخ فان كان الولد صغيرا لم يمس من عن أمه لانها ان تاخذها  
احق بالحضانة ما لم يمس من عنها ولا يتم من ذلك الا بان رده الى دار الحرب  
(فان كانت جارية في المخرج كانت الام اسن بمصاها لئلا يرد لها وان كان  
الغلام وقد استغنى بنفسه لا يرد ان تاخذها والاخ له ان يرد اذا كان الاب ميتا)  
لان مدة الحضانة تسبى في حق النادم داخل في شرب وحده (وكذلك ان  
حاضرت الجارية فليس للام ان ترجع بها ولكن رأي اليها ان شاءت رجعت  
وان شادت صارت ذمية فان كانت الام قد تزوجت فليس لها ان ترجع  
بالصغير لان هذا الحق كان لها ما على حق الحضانة وليس لها ذلك بعد  
ما تزوجت وان امه مت الام ادعيت ذمية فالمرء لا يمس من اقرباء الصغير  
ان يرجع به الى دار الحرب سواء كانت المرأة ذات زوج او لم تكن (لان  
الصغير صار مسلما او ذميا بمات لها فهو جود الزوج لها لا ينقطع معنى  
التبعية وهو نظير ما قال اذا سبوا جميعا ثم اسلم احدا لا يوين فان الصبي يصير  
مسلم بجماله وان كان الذي اسلم منهما مملوكا ليس له من امر الصغير شيء  
فكذلك اذا كانت الام ذات زوج (ولو ان قوم امن اهل الحرب دخلوا اليها

هي التي قبالت الذمة والرجل (الآ ترى) انهم لو كانوا مسلمين فارتد الزوج ولحق  
 بالصغير دار الحرب ثم سبي لم يكن فيثا وجعل حرامن اهل دارنا باعتبار حال امه  
 فمذاقياسه (ولو ان غلاما صغيرا خرج به اخوه او عمه بامان ثم اسلم الذي اخرجه  
 او صار ذميا فالغلام لا يكون تبعا له في ذلك ولكن يستأنى به حتى يبلغ فان شاء  
 رجع الى دار الحرب وان شاء التزم عقد الذمة فبنا) لان الذمة خلف عن الاسلام  
 فيما يرجع الى المعاملات والصغير لا يتبع اخاه في الاسلام فكذلك في حكم  
 الذمة وانما ادخله من ادخله بامان وذلك يمنع صيرورته من اهل دارنا حتى  
 يحكم له بالا سلام تبعا للدار بخلاف الصغير اذا سبي وليس معه احد ابويه  
 (واو كان الذي اخرجه قال آمنوني على ان اصير ذمة لكم انا وهذا الغلام فآمنوه  
 على ذلك صار اذ بين) لان من اخرجه ولا ية حفظه وكان له ولا ية عقد الذمة عليه  
 ايضا لما فيه من محض المنفعة للصغير وهو بمنزلة قبول الهبة والقبض في ذلك \*  
 (ولو ان جد الصبي اب ابيه ادخله اليها بامان ثم اسلم او صار ذميا فالجواب كذا  
 سواء كان اب الصغير حيا او ميتا) وهذا بناء على ما ذكر في ظاهر رواية  
 الاصول ان الصغير لا يصير مسلما باسلام جده فاما على رواية الحسن عن ابي  
 حنيفة رضى الله تعالى عنه يصير مسلما باسلام جده كما يصير مسلما باسلام الاب  
 وانما يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام - حكم الاسلام -  
 وحكم صدقة الفطر - وحكم الوصية لا قربةا فلان - وحكم جبر الولاة \* وفي رواية  
 الحسن الجد كالا ب في الفصول كلها والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فاز  
 الصغير لو صار مسلما باسلام الجد لا يفي لصا رمسلما باسلام الجد الا على فيؤدى  
 الى القول بلزوم حكم الردة لكل كافر لانهم اولا د آدم ونوح عليهما السلام  
 (فان خرج بالصغير احد ابويه مستمنا بعد اسلام الجد او خرج

في فارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام  
 استدل ال لطيف على الفرق بين الجد الاب

وجعل مسلمان اهل دارنا تبعاً للاب الميث في دارنا فلما ذا لا يحمل كذلك  
هاهنا قلنا لان الصغير كان محكوماً له بالاسلام هناك تبعاً له قبل موته  
فبقى ذلك الحكم بعد موته وههنا ما كان محكوماً بالاسلام قبل موته تبعاً له  
فلا يجوز ان يثبت له حكم الاسلام ابتداء بعد موته تبعاً له لان الشيء انما يقدر  
حكماً اذا كان يتصور حقيقة فاما اذا كان لا يتصور حقيقة فلا يجوز اثباته حكماً  
(ولو كان الذي اخرجهم رجلاً لا قرابة بينه وبينهم فاخرجهم على انه عبيده  
قاهرهم وصار ذمة لنا فان كان ابوهم حياً مسلماً عندنا اجبر على بيعهم) لانه صار  
مالكنا لهم بالا حراز ولكنهم صاروا مسلمين تبعاً لا بيعهم فيجبر الذي على بيعهم\*  
(وان كان الاب ميتاً حين اخرجهم لم يجبر على بيعهم)\* وكذلك لو كان خرج  
اليثابا من الان في هذا الفصل له ان يرجعهم الى دار الحرب ان شاء وعلى هذا  
لو صار احداً الا بون ذمياً فينا والصغير في دار الحرب لم يكن ذمياً تبعاً له كما  
لا يكون مسلماً تبعاً له فان خرج بالصغير معه لزيارة به لم يكن له ان يرجع به الى  
دار الحرب اذا كان الاب حياً لان الصغير صار ذمياً تبعاً له بمنزلة ما لو كان  
معه (الآثرى) انه لو كان بجوسيا فصار كتابياً ثم خرج العم بالصغير كان الصغير  
كتابياً تبعاً لابه فكذلك يصير من اهل دارنا تبعاً لابه) هكذا ذكر في بعض  
النسخ وفي بعض النسخ قال (له ان يرجع به الى دار الحرب وليس  
للأب منعه من ذلك) لان معنى التبعية يكون في حكم الدين فاما في حكم المقام  
في الدار يعتبر قيام ولايته عليه واذا كان الصغير معه حين صار ذمياً فقد كانت  
ولايته قائمة فصار الصغير ذمياً تبعاً له فاما اذا كان الصغير في دار الحرب حين  
صار هو ذمياً فقد كان هو منه كالاجنبي في حكم الولاية فبعد ذلك لا يصير  
الصبي ذمياً تبعاً له لانه لا ولاية له عليه (الآثرى) ان الام لو اسلمت ثم خرج

ان الشيء انما يقدر حكماً اذا كان يتصور حقيقة

بأمان ثم أرادوا أن يخرجوا إلى دار حرب أخرى ليكونوا معهم يقاتلون  
 أهل الإسلام فلا ينبغي للمسلمين أن يمتنعوا من ذلك لأنهم بالأمان التزموا  
 ترك التعرض لهم وتمكينهم من الرجوع إلى دارهم فقياماً وراء ذلك كان  
 لهم حق المنع مما يؤدي إلى الأضرار بالمسلمين (الأثرى) أنهم لوجأوا بأسلحة  
 من دارهم فأرادوا إدخال ذلك دار حرب أخرى للبيع فيها كان لهم أن يمنعوا  
 من ذلك وإن كانوا لا يمنعون من الرجوع بهم إلى دارهم فكذلك حال  
 المقاتلة لأن آلة القتال في معنى الضرر دون المقاتل وكان المعنى فيه وهو أن  
 بعض الأسلحة قد يكثر وجوده في دار الحرب ويعز وجوده في دار حرب  
 أخرى فإذا حمل من دار إلى دار حتى صار موجوداً في الدارين يقوى الفرقان  
 به على المسلمين وفيه من الضرر ما لا يخفى بخلاف ما إذا رجعوا به إلى دارهم  
 (وإن كان الداخل واحداً أو اثنين لم يمنع من الرجوع إلى دار حرب أخرى  
 للتجارة معهم) لأن بهذا القدر لا يزداد قوة أهل هذه الدار على قتالنا بخلاف  
 ما إذا كانوا أهل منعة (ولو أسلم المستامن في دارنا وله أولاد صغار في دار حرب  
 لم يكونوا مسلمين بالإسلامه لا تقطاع العصمة بتباين الدار فإن دخل بهم معهم بأمان  
 صاروا مسلمين) لأنهم حصلوا في دارنا بأمان ولهم أب مسلم فينا فكان هذا  
 ومالوا أسلم وهم معه سواء (وليس للذي خرج بهم أن يردهم إلى دار الحرب  
 بعد ما صاروا مسلمين) لأنهم صاروا من أهل دارنا ولم يبق للذي أخرجهم  
 عليهم ولاية (ولو كان والدهم الذي أسلم مات ثم خرج العم بهم لزيارة قبره  
 فله أن يردهم إلى دار الحرب) لأن الأب إذا كان ميتاً حين خرج بهم فحكم  
 الإسلام لا يلزمهم بطريق التبعية له فإن قيل \* (الأثرى) أنه لو مات أحد  
 الأبوين في دارنا ثم الآخر لحق بالصغير دار الحرب مردافسي لم يكن فينا

ولا يته عليه حين صار ذميا فان خرج الى دار الاسلام وغاب ولده ثم استامن عليهم مستامن فاخر جهم قاهر لهم او غير قاهر فلا سبيل له عليهم فكان الاب احق بهم) لما بينا ان بقاء النسي لا يستدعي ذميا مضافا وانه كان الولد ذميا فلا يخرج من ان يكون ذميا الا بتقص اليه يد لم يوجدها ذلك سائر النسي لا يملك بالبر فلهذا كان الاب احق بولده في الوجهين جميعا (ولو مات الاب حين اسلم فينارجع الى دار الحرب فكان سح السوار من اولاده حتى ظهر المسلمون على الدار كانوا مسامحين لاسماعيل عليهم السلام فكان سح السوار من رجوع الى دار الحرب) لانه لما حصل مسامحة في دار الحرب كان حاله كحال سائرهم كان معهم حين اسلم او صار ذميا فان الاستماسة فيما يستام كالا سماء

قال (وان وادع المسلمون اهل تلك الدار فدخل اليهم ليأخذوا الولد فتمرد لم يكن الا ولا دما هدين ولا ذمة بايهم في هذا الفصل) لانه لم يثبت له عليهم ولا يته هذا الدخول فان الوادعين لا يجري عليهم احكام الاسلام وقد حالوا بينه وبين الولد وذلك يمنع بوث ولا يته عليهم فكان هذا و ما لو لم يدخل اليهم سواء بخلاف ما اذا لم يحولوا بينهم وبينه وهذا لان دار الحرب ليس بدار احكام فانما يعتبر تمكته من اخذهم حسا و ذلك يوجد اذا لم يحولوا بينهم وبينه وينضم اذا حالوا وها هنا قد حالوا بينه وبين الاولاد والله الموفق \*

### باب

معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

(ولو ان مستامنا في دار الحرب اشترى من حرابي عبدا شمن معلوم وتقابضا ثم اسلموا او صاروا ذمة ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان القاضي لا يسمع

باب معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

الاب بالصغير اليها صار مسلماً تباعاً ولم يكن له ان يردده الى دار الحرب  
ولو صارت الام ذمية ثم خرج الاب بالصغير بامان كان له ان يردده الى  
دار الحرب و كان المعنى فيه ما ينشأ من اشتباهاً بمعنى الولاية في التبعية في  
الدار دون الدين \*

\* قال (ولو خرج الابوان اليك اذمين ثم خرج الم بالصغير لزيارة الابوين فله  
ان يردده الى دار الحرب) لما بيناه لا ولاية لابوين عليه ههنا حين صار اذمين  
فكان في حقه كسائر الاجانب (و كذلك لو كان الصغير ممن كان يعبر عن نفسه  
فدخل اليك بامان لزيارة ابويه الذميين كان له ان يرجع الى دار الحرب بخلاف ما اذا  
كان مسلمين او احدهما فان هناك يصير مسلماً تباعاً للمسلم منها) لان الذي يعبر عن  
نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه وبهذا بين خطأ  
من يقول من اصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تباعاً لابويه فقد  
نص ههنا على انه يصير مسلماً ويمنع من الرجوع الى دار الحرب (ولو كان  
هذا الغلام امماً استامن ليحق بابويه وهما ذميان كان ذمياً) لان في كلامه  
دلالة على الرضا عنه بان يكون مثل ابويه وهما ذميان فكان هذا واستبان  
ليكون ذمياً سواء وهذا اذا كان عالماً بالهما فان لم يعلم انهما صار اذمين لم يكن ذمياً  
لان دلالة الرضا عنه لا تتحقق اذا لم يكن عالماً بصيرورتهما ذميين \*

وقال (ولو اسلم الحربي في دار الحرب وله اولاد صغار كانوا مسلمين باسلامه  
فان خرج اليك وخلقهم كانوا مسلمين على حالهم) لان ما ثبت يكون باقياً ما لم يوجد  
الدليل المزيل فان البقاء لا يستدعي دليلاً مبقياً انما اثبات الشيء ابتداءً يستدعي  
دليلاً مشتتاً (ولو لم يسلم ولكنه بعث الى الامام اني ذمة لكم اقيم في دار الحرب  
وبعث بالخراج كل سنة فذلك جائز وولده الصغير يكون ذمياً بمنزلة تقيام

ما ثبت يكون باقياً ما لم يوجد الدليل المزيل

ثلاثة ايام ثم اسلم الحربى قبل مضى مدة الخيار فلمن له الخيار ان يقضى البيع ويرد ما اخذوا ياخذ ما اعطى لان حالهما بعد اسلامه كحالهما قبله ومن له الخيار ينفر دبائقة سخ كما ينفر دبالة جارة من غير ان يحتاج فيه الى قضاء او رضاء فكما ان اجارته بعد اسلامه يحمل كاجارته قبل اسلامه فكذلك فسخته \*

(وكذلك لو كان للمشتري منها خيار روية) لانه ينفر دبائقة فبحكم هذا الخيار من غير رضاء او قضاء \*

(وكذلك لو وجد بالمشتري عيبا قبل ان يقضيه) لان قبل القبض المشتري ينفر بالرد بالعيب من غير قضاء ولا رضاء لانعدام تمام الصفقة \*

(ثم بعد فسخ البيع قد بقي ملك احدهما في يد صاحبه وقد كان سلمه اليه طوعا فكان له ان يسترده بمنزلة مال او ادع احدهما صاحبه مالا ثم اسلم الحربى والوديعة قائمة بعينها بخلاف ما سبق فان الرد بالعيب بعد القبض لا يكون الا برضاء او قضاء تمام الصفقة بالقبض والقاضى لا يقضى بشئ هاهنا بينهما لان الخيار - التى جرت بينهما بمنزلة مال استهلكه احدهما على صاحبه قبل اسلام الحربى (ولو لم يسلم الحربى ولكن خرج اليها بامان ثم اختصما فيما جرى بينهما فان القاضى لا يقضى بينهما بشئ ممن نقض بيع ولا غيره) لان هذه معاملة جرت بينهما في دار الحرب والحربى ما التزم حكم الاسلام مطلقا حين دخل اليها بامان وفي مثله القاضى لا يسمع الخصومة (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذميا) لانه التزم احكام الاسلام في المعاملات مطلقا \*

(وكذلك لو كانت هذه المعاملة بين الحربيين ثم دخلا اليها بامان فخاصم فيه احدهما صاحبه لم يسمع القاضى خصومته بخلاف ما اذا اسلم او صار اذمة وهو نظير مال او اقراض احدهما صاحبه مالا او اداة ثم خرجا اليها بامان فان القاضى

الخصومة في ذلك في الرد ولا في الرجوع بنقصان العيب بعد تعذر الرد سواء كان المشتري هو المسلم أو الحربي (لأن هذه خيانة وتدليس كانت في دار الحرب والاسلام يجب ما قبله) إلا أنه إن كان المسلم هو الذي باع فإنه يقتضى فيما بينه وبين الله تعالى بأن يطلب رضا خصمه وإن كان الحربي هو الذي باع فليس عليه ذلك وهو نظير ما لو أخذ أحدهما مالا من صاحبه بغير رضاه فاستهلكه أو لم يستهلكه أو وادع أحدهما صاحبه مالا فأنفقه وهناك إن كان بجناية فإنه يقتضى بطلب رضا الخصم ولا يجبر عليه في الحكم) لأنه غدر بأمان نفسه خاصة \*

(وإن كانت الجناية من الحربي لم يكن عليه ذلك) لأنه لم يكن ملتزما بحكم الاسلام حين اكتسب سبب هذه الجناية \* وعلى هذا لو تباعا عبدًا بجمارية وتقا بضائم أقام أحد المملوكين البيعة أنه حر مسلم بمدا سلام الحربي واستحققه مسلم لاقامة البيعة على أنه مدره أو مكاتبه فإن الآخر لا يجبر على رد المملوك الذي قبضه ولكن إن كان الآخر هو المسلم في الأصل يقتضى بالرد فإن كان هو الحربي فليس عليه ذلك فإن لم يرد المسلم بمدا فتي به ولكنه أراد بيعه فإنه يكره للمسلمين أن يشتروا ذلك منه) لأنه ملك خيث لم يزل المشتري شرا فاسدا إذا اراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراؤه منه وإن كان مالكا بنفسه فيه بيعه وعقه لأنه ملك حصل له بسبب حرام شرعا \*

(ولو كان الذي عاملهم بهذا مسلما كان أسير فيهم أو كان أسلم منهم والمثلة بحالهم يوم الرد بطريق القتوى) لأنه لم يكن بينه وبينهم أمان خاص ولا عام حتى يكون هذا غدرًا منه \*

(ولو كانت المبايعات بين مستأمن فيهم وحربي منهم بشرط الخيار لأحدهما

يكره للمسلم شراء ماله حصل بسبب حرام شرعا

بينهما ذافي كتاب الديات في شرح المختصر \*

(وعلى هذا لو استهلك أحد هما مال صاحبه ففى الدين اسلم فى دار الحرب لاضمان على المستهلك بالاتفاق وان كان آتيا فى الاستهلاك وفى المستامنين هو ضامن بالاتفاق وفى الاسيرين خلاف كما بينا) وهذا لان وجوب الضمان بالاحراز والتقوم وذلك يكون بالدار لا بالدين فالمصمة بسبب الدين انما اشيت فى حق من يعتقه لا فى حق من لا يعتقه وتعام الاحراز يكون بما يظهر حسا فى حق من يعتقه وفى حق من لا يعتقه وذلك انما يكون بالدار فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرناه قال (ولو غصب احد هما من صاحبه مالا ولم يستهلكه حتى خرجا الينافان القاضى يقضى على الغاصب برد المنصوب سواء كانا مستامين او اسيرين او رجلين اسلما فى دار الحرب) لان صاحب المال وجدعين ماله فى بدال أخذ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من وجدعين ماله فهو احق به \* ولان الغاصب منهما انما اخذ مال صاحبه بطريق القهر ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلم وهو نظير اهل العدل مع اهل البغى اذا اقتتلوا ثم اخذ احدهما مال صاحبه فانه يجبر على الرد بعد ما وضعت الحرب اوزارها اذا كان المال قائما بعينه واذا كان مستهلكا لم يكن المستهلك ضامنا له للمعنى الذى ذكرنا فلهذا مثله (وهو بخلاف المستامن فيهم اذا غصب مالا من حربى ثم اسلم الحربى ووجد ماله قائما بعينه في رد المسلم فان القاضى لا يجبره على الرد فى الحكم ولكن يفتيه بذلك فيما بينه وبين الله تعالى ويقول اتق الله تعالى ورد ما اخذت) لان مال الحربى هناك محل التملك بالقهر حين اخذه المسلم لكن كان عليه التحرز عن الغدر للامان الذى بينه وبينهم فانما غدر بامان نفسه خاصة فلهذا يلزمه بالرد على سبيل التقوى ولا يجبره عليه فى الحكم \*

في يسمي الخمر، ينبغي في ذلك خلاف ما إذا سلموا وصار أمة  
هذه أم حرمه إذا لم يسمع القاضي الخصم مئة في كن مئة أكار  
كانت المائة بين حريين لا يفي الخائن منهما يطب رضاء  
كانت بين مسلم وعربي أني أسلم فيما بينه وبين ربنا  
من غير أن يجزيه في الحريم (لا يغير بأمان نفسه) قال: (ولو كانا  
أحرب بائنا من أهل أحد هما صاحبه فهذا مالو كانت المائة  
الاسلام تنفي أنسوا) لأن المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث  
كل واحد منهما مال معصوم مقوم في حق صاحبه لبقاء الأمان  
وان كان دخل اليهم بأمان فهد كان حالهما في دار الحرب  
الاسلام في كل معاملة تجري بينهما الا في خصال ثلاث ان قتل  
عمدا لم يجب على القاتل تعاص لقيام الشبهة بكونهما في دار الاباحة  
من استيفاء القصاص بقوة نفسه عادة والقاتل ليس في يدا  
استيفاء القصاص فلا يجب انقصاص ولكن تجب الدية في  
ان قتله خطأ لان اتعا قل باعتبار التناصر ولا تناصر بين من  
وين من في دار الاسلام فلهذا لا يكون على عاقبة من الدية شئ  
وكذلك ان ارتكب احدهما شيئا موجبا للحد لم يلزم  
لم يكن به ملتزما الحد فاما فيما سوى هذه الثلاثة حال المسلم  
الحرب كما هو في دار الاسلام وفي الاستير بن كذلك  
ابن يوسف ومحمد رجبهما الله تعالى وفي قول ابني حنيفة  
عنه لا تجب الدية على القاتل هاهنا وحال الاسير بن عنده  
اسلم في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار

في المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون

التماطي وان كان اصل البيع فاسدا \*

(ولو كان المشتري منها قبض المملوك ولم يدفع القيمة حتى اسلم الحربى فان القاضي يقضى برد المملوك على البائع) لان المعاملة ما انتهت هاهنا بالتقايض والمشتري انما اخذ العبد على ان يعطى صاحبه عنه وهو لا يتمكن من ذلك لاجهالة المتفاحشة في القيمة فكان عليه رده ما اخذ منه \*

(ولو دخل الحربى الى ابا مان لم يسمع القاضي الخصومة في ذلك) لان اصل المعاملة كانت في دار الحرب والمستامن ما التزم احكام الاسلام مطلقا (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذمة وعلى هذا الوتبايعا عدا بار طال من خروقا بضائما اسلم الحربى فان القاضي لا ينقض شيئا من بيعهما) لانتهاء المعاملة بالتقايض وعام الملك في العبد المشتري للمشتري بالتقايض \*

(وان قبض المشتري العبد ولم يعط صاحبه الخمر حتى اسلم الحربى فان القاضي يقضى البيع و برد العبد الى البائع لقيام حكم المعاملة بينهما وعجز المشتري عن تسليم الثمن بمد اسلام الحربى منها والاجارة قياس البيع في ذلك حتى اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل معلوم باجر معلوم او بخمر فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبل ايفاء الاجر فعلى المستاجر اجر المثل للعامل فيما عمله له وان كانا تقايضا لم يكن على المستاجر شيء للفقهاء الذي ذكرنا فان كان المشتري هلك في يد المشتري او استهلكه ثم اسلم الحربى قبل قبض الثمن فعلى المشتري قيمة المشتري للبائع) لانه اخذه على ان يعطيه ثمنه ولو لم يكن اخذه بطريق الغصب والخيانة - فلماذا كان المقبوض مضمونا عليه بالقيمة عند تمرد رد العين بخلاف ما اذا اشتراه بميتة او دم وقبض المشتري ولم يعطه ما شرطه حتى اسلم الحربى فان المشتري يسلم للتقايض منها (ولا يلزم رده رضى من

(ولو ان حرب باسلم في دار الحرب ثم باع من مسلم مستامن عبدا واشترى منه عبدا ممن معلوم وثقا ايضا ثم خرج الى دار الاسلام ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا واستحق من يده بجزية او غيرها فان القاضي يقضى على صاحبه برد الثمن ان كان قائما بعينه في يده \* وان استهلكه لم يضمنه شيئا في الحكم \* وكذلك ان كان تباعا عرضا بمرض فاستحق احدهما والعرض الآخر قائم بعينه فان القاضي يقضى برده ولو كان مستهلكا لم يضمن المستهلك شيئا) لان هذه جنابة جرت بينهما في دار الحرب وقد كانا مسلمين يومئذ (الا ان الذي لهما منها في دار الحرب كان ماله معصوما في الاثم دون الاحكام فقلنا فيما اذا كان قائما بعينه القاضي يقضى بالرد وفيما كان مستهلكا لا يقضى بشئ بمنزلة مالوكا مسلمين تباعا بعدما اسلما قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام) وهذا لانه لما ثبت هذا الحكم في حق الذي اسلم منها ثبت في حق الآخر ايضا لوجوب التسوية بين الخصمين شرعا \*

\* قال \* (ولو ان مسلما مستامنا فيهم اشترى مملوكا منهم بقيمة فابيع فاسد بجهالة الثمن كما لو كانت هذه البايعة في دار الاسلام وهذا لان المستامن فيهم انما يتمكن من اخذ ما لهم بطيب أنفسهم وعليه ينشأ او حيفة رضي الله تعالى عنه حكم عقد الربا فيما بينه وبين الحربى واما فيما سوى ذلك فالمعاملة في دار الحرب ودار الاسلام سواء في حق المسلم) لانه ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون \*

(فان قبض المشتري العبد واعطى القيمة ثم خرج الحربى مسلما او ذميا فاراد احدهما نقض البيع فان القاضي لا يسمع الخصومة في ذلك) لانهما تقابضا بالتراضى على وجه التملك والتملك فتم الملك في البيع لكل واحد منهما بطريق

مالوفته في دار الاسلام فامر جريان الحكم في ذلك الموضع واذا  
ظهر هذا في حكم القتل فكذلك في حق المعاملات والله الموفق \*

باب

من يجب على المسلمين نصرتهم ومالا يكون فينا اذا خدمنا دارنا  
او من غيرها

(ولو ان قوم ما من اهل الحرب لانه لم يدخلوا الى امام فاغار اهل  
دار حرب اخرى على دار الاسلام وادار الرعية المستأمنين فامرهم  
بدارهم واسمعوهم ثم ظفر المسلمون عليهم فمأبهم تخليه مسلم المستأمنين لانهم  
سبوا من دار الاسلام وقد كانوا في حكم اهل الاسلام حين سبوا والحربة  
لا تبطل بمنزل هذا السبي) ثم ودينه ان المستأمنين فبنا اذا لم يكونوا اهل منعة  
خالفهم كحال اهل الذمة في وجوب نصرتهم على ادير المسلمين ردفع الظلم عنهم  
لانهم تحت ولايته لا ترى انه كان يجب على الامام والمسلمين اتباعهم  
لاستفادهم من ايدي المشركين الذين قهرهم ولم يدخلوا حصونهم ومداينهم  
كما يجب عليهم ذلك اذا وقع الظهور على المسلمين او على اهل الذمة وبهذا  
تبين ايضا وجوب تخليه سيابهم اذا صلبناه فيل آيت قومنا على  
المسلمين نصرتهم اذا اخذوا كسبا في السلم وهذا لا يبرر القول به  
(وكذلك لو ان هؤلاء المستأمنين كانوا من اهل دار الاسلام دخلوا الى تلك  
الوادعة) لان تلك المواعدة توجب الامان في دارنا فكما وانهم المستأمنين  
في وجوب نصرتهم (وعلى هذا لو سلم اهل الدار الذين اسروهم فان الامام يحكم  
عليهم بان يخلوا سيابهم فيكونوا احرارا على ما كانوا عليه قبل ان يسبوا وسواء  
كانت مدة المواعدة قائمة او انقضت) لانهم حين كانوا في دارنا بامان

باب من يجب على المسلمين نصرتهم ومالا يكون فينا اذا خدمنا دارنا او من غيرها

عنه ولا يئمه) لان هذا الماكن بها يسهما فالبيع يسند على المالة في البلدين والميتة ليس فيها شبهة المالة وانما لك احدهما صاحبه مالا بغير عوض فكان هذا والمو هو ب سواء في الحكم \*

(ولو كانت المبايعة بين مسلم مستامن فيهم وبين رجل اسلم من اهل الحرب والمسئلة محالها فان القاضى يقض ما بينهما من البيوع الفاسدة ويكون حالهما في ذلك كحال المسامنين) وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما يجب فيه ضمان القيمة ينبغي ان يكون حالهما كحال ما لو جرت المعاملة بين المسلم والحربي بمنزلة عند الدار بالاجرى بين هذين فان الحكم فيه عند ابى حنيفة رضى الله عنه كالحكم فيما اذا جرى بين المسلم والحربي \* (ولو جرت هذه المعاملة بين الحربين ثم اسلما او صار اذمة كان الحكم فيه كالحكم فيما اذا جرى بين مسلم وحربي) لانها ما كانا ملتزمين حكم الاسلام حين جرت المعاملة بينهما \*

(قال ولو دخل عسكر من المشركين دار الاسلام ثم دخل اليهم مسلم بامان فاملهم بهذه الصفة كان هذا ومالو كان مستامنا في دار الحرب حين عاملهم سواء) لان العسكر اذا كانوا اهل منعة حكم الاسلام لا يجزى في معسكرهم كما لا يجزى في دار الحرب \* وبناء هذه الاجوبة على الحكم فيما اذا كان حكم الكفر في الموضع الذى جرت المعاملة فيه كان الحكم فيه على ما ذكرنا \* واذا كان الحكم حكم المسلمين فانه لا يجوز من المعاملة في ذلك الموضع الا ما يجوز في دار الاسلام (الارى) ان عسكر المسلمين لو دخلوا دار الحرب ثم جرت هذه المعاملة في المعسكر فان حكمها وحكم مالو جرت في دار الاسلام سواء (الارى) انه لو قتل رجل رجلا في المعسكر عمدا وجب عليه القصاص بمنزلة

اهل حرب آخر واحرزوهم كانوا مع ابيك لهم فاذا كانوا في دار الموادة  
ومنة انفسهم حين وقع الظهور عليهم اولى وهذا لانا انما التزمنا للموادة  
ترك التعرض لهم لان نصرهم من عدوهم (وهذا بخلاف ما اذا دخل بعضهم  
دارنا بحكم الموادة) لان الداخلين لمسا لم يكونوا اهل منعة فقد التزمنا نصرهم  
بالامان الثابت لهم في دارنا حكما \*

(ولو كان الذين اغاروا على الموادة قوم من الخوارج ثم ظهر عليهم اهل  
العدل ردوهم الى ما منهم احرار الا سبيل لهم عليهم \* اما اذا اغاروا عليهم في  
دار الاسلام فهو غير مشكل \* واما اذا اغاروا عليهم في دار الموادة فلا نقصد  
التزمناهم بالموادة ترك التعرض وان لا يظلمهم احد من المسلمين والخوارج  
منهم فكان على امام اهل العدل دفع ظلمهم عن الموادة اذا تمكن منهم كما  
عليه دفع ظلم اهل العدل عنهم اذا تمكن منهم بخلاف اهل الحرب فانه  
ليس على امام المسلمين دفع ظلم اهل الحرب عنهم بسبب الموادة لانه  
ما التزم ذلك لهم) والذي يوضح الفرق ان امان الخوارج يثبت في حق  
اهل العدل فكذلك امان اهل العدل يثبت في حق الخوارج عملا بقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم يسمي بذيهم اذناهم \* واذا ظهر حكم امانهم في حق  
الخوارج لم يملكوهم بالاسر فلذلك اوجب ردهم احرارا كما كانوا \*

\* قال (ولو ان حربا دخل الينا بامان ومعه عبده فاسر عبده اهل حرب آخر ون  
واحرزوه ثم وقع العبد في الغنمة ومولاه في دار الاسلام او قدر جمع الى دار  
الحرب فان حضر قبل القسمة اخذه بغير شيء وان حضر بعد القسمة اخذه  
بالقيمة ان شاء) لانه لما كان حاله كحال الذي مادام مستامنا فينا في نفسه اذا صا  
متمورا فكذلك في ماله اذا وقع الظهور عليه فان حكم الامان يعم المال والنفس

ولامنة في ذلك في وجوب اسيرهم في الحرب لا اسيرهم  
باسي ساك حرام بدار الاسلام فذا اسلموا كانت عتقهم تخبة سيئهم  
(وكذلك لو لم يسلموا او يكن دخل اسم مسلم بامان شاذ انما ان اومدها من  
هذا ومالوفدى الحر المسلم او الذي الاسير بتاسا في جميع ما ذكره سواء  
وكذلك لو ان الذين اسروهم خرجوا اليها بامان وممهم بعض هؤلاء الاسراء  
ناهم يوخذون منه مجانا) لانه ظالم في حبسهم وحالهم في ذلك كحال اهل الذمة  
اذ لا يجوز اعطاء الامان على التقرير على الظلم بحبس الحر المأسور \*

(واو كان في المستامين المأسورين عبد مملوك والمسئلة بحالها لم يجبر المستامن  
الذي اسره على بيعه اذا دخل اليها بامان وهو معه بخلاف ما اذا كان العبد  
مسلم او ذميا) لانه يملكه بالاحراز في الفصول كلها (الا ان المسلم والذمي لا يقر  
في ملك الحربى فكان يجبر على بيعه لذلك فاما اذا كان العبد حربيا فالحربى  
يقر في ملك الحربى وقد تم ملكه بالاحراز فلهذا لا يجبر على بيعه) \* توضيحه انه  
انما يجبر على بيعه ليمود كما كان وهاهنا كان حربيا قبل ان يوسر ولو اجبر على  
بيعه في دار الاسلام باعه من المسلمين او من اهل الذمة فلا يبعد حربيا كما كان  
فلهذا لا يجبر على بيعه \*

\* قال \* (ولو ان الموادعين لم يخرجوا اليها حتى اغار عليهم اهل حرب اخرى في  
دارهم فاسروهم اسيرتهم ظهر المسلمون عليهم فاستتقذوهم من ايديهم كانوا  
عييدا للمسلمين) لانهم ما كانوا اصابوهم من دار الاسلام فان دار الموادعين  
دار الحرب لا يجرى فيها حكم المسلمين وانما كانت الموادعة بيننا وبينهم  
ولم يكن فيما بينهم موادعة فتم احراز القاهرين لهم ثم وقع الظهور عليهم فكانوا  
ماليك للمسلمين \* ثم قد بينا انهم لو كانوا اهل منعة في دارنا بامان فظهر عليهم

المورث (والاصل فيه حديث خارجة بن زيد عن ابيه زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بتوريث اهل الهامة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا قال وامرني عمر رضي الله تعالى عنه بتوريث اهل طاعون عمواس كانت القبيلة تموت باسرها فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا قال خارجة بن زيد وانا ورثت اهل الحرّة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا) وذكر آتار في الكتاب بالسناد عن الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم لا باث الاصل الذي قلنا قال (وكل نسب ادعاء السبي اذا تصادقوا عليه ولم يعرف الا بقولهم فانهم لا يتوارثون بذلك ما خلا الابوة والبنوة الا ان تقوم اليقينة من المسلمين على ذلك النسب فينشد يجرى التوارث) وهذا بناء على ما عرفناه في الدعوى ان اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالاب - والابن - والزوجة - والمولى - واقرار المرأة يصح بثلاثة نفر بالاب - والزوج - والمولى - ولا يصح اقرارها بالابن لانها تحمل نسبه على غيرها وهو صاحب الفراش فاما الاقرار بما سوى ذلك من القربات لا يصح من واحد منها لان المقر انما يحمل النسب على غيره والاصل فيه ما روى ان امرأة سبيت ومعهاصبي حاملته وكانت تقول ابني فاعتقه او كبر الغلام فمات وترك مالا فقبل له اخذني ميراثك فتخرجت من ذلك وقالت لم يكن ابني انما كان ابن دهمان القرية وكنت ظئر له فكتب في ذلك الى عمر رضي الله تعالى عنه فكتب رضي الله تعالى عنه ان لا يورث الجميل الابينة فصار هذا اصلا فيما قلنا لان الجميل محمول النسب على الة فيل بمعنى المفعول او حامل نسبه على غيره فيل بمعنى فاعل وكل ذلك جائز

تم انما انتهى حكم الامان برجوعه الى دار الحرب وفيما يرد مع نفسه فاما فيما لم يردده حكم الامان قائم كله لم يرجع الى دار الحرب فلم يذا كان الحكم فيه ما بينا وعلى هذا لو كان المبد دخل اليها بامان ولم يكن مولا معه (لان حكم الامان ثابت فيه ما لم يرجع الى دار الحرب فانا قد التزمنا بليغته مامنه وقد انعم ذلك حين احرزها لاهل حرب آخر ولهذا اذا وقع في الغنيمة وجب رده على مولاه قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة \*

(وكذلك لو كان المبد من اهل دار الموادعين دخل اليها تلك الموادعة وحده او مع مولا هم اسرهم اهل الحرب) لانه كان آمنًا في تلك الموادعة فهو في الحكم كالمتامن فيها (وكذلك لو دخل مسلم دار القاهرين - بامان فاشتراه منهم كان لمولاه ان يأخذه بالثمن ان شاء في جميع هذه الفصول) لانه الآن بمنزلة عبد المسلم او الذي وقد اصيب من دارنا وانما الفرق بينهما في الحرف الذي قلنا ان الاسير اذا دخل اليها بامان وهو معه لم يكن مجبر على بيعه بخلاف ما اذا كان لمسلم او ذي بامان فاما فيما سوى ذلك فالحكم سواء \* والله اعلم \*

### باب

#### مو ارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاً

(واذا قتل جماعة من المسلمين ذوى القرابة ولا يعلم ايهم قتل اولاً فانه لا يرث بعضهم من بعض ولكن ميراث كل واحد منهم لورثته الاحياء) لان كل امرين احدهما ولا يعرف التاريخ بينهما فانه يجعل كأنهما احداً بما لفق وهو انه يحال بالحادثة على اقرب الاوقات فان التاريخ لا يثبت الا بحجة ثم شرط التورث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث فلم يعلم هذا الشرط يقيناً لاني لم يبينه لا يجعل وارثاً (الآثرى) ان الفقه ولا يرث احداً من اقاربه ما لم يعلم حياته بيمينه بعد موت

باب مو ارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاً

يجمعهم حكم بخلاف دار الاسلام (فاما اذا صاروا اهل الذمة فانهم يتوارثون  
بالقربة) لانهم صاروا من اهل دار الاسلام وهم اهل ذمة واحدة فان الكفر  
كله ملة واحدة فلهذا جرى التوارث فيما بينهم \* والله اعلم \*

## ﴿ باب ﴾

## ﴿ الاسير والمفقود وما يصنع بهما ﴾

قال الشيخ الامام رضى الله تعالى عنه اعلم بان اكثر مسائل هذا الباب قد بيناه  
في شرح المختصر في كتاب المفقود وانما نذكرها هنا ما لم يبينه من ذلك  
(ان امرأة الاسير اذا ثبت عندها ارتداد زوجها الى دين الكفر اعتدت ثلاث  
حيض وتزوجت \* واذا ثبت عندها موته اعتدت باربعة اشهر وعشرا ثم  
تزوجت ولها الميراث في الوجهين) لان حاله بعدما اسرو فقد كحاله اذا كان  
معه الى ان ارتدا ومات فان الاسر لا يورث في قطع عصمة النكاح الا ان موت  
الزوج ثبت عندها بخبر الواحد اذا كان عدلا فامردة الزوج لا ثبت عندها  
الا بشهادة شاهدين رجلين او رجل وامرأتين على رواية هذا الكتاب وعلى  
رواية كتاب الاستحسان سوى بين الفصيلين وقال ثبت ذلك بخبر الواحد اذا  
كان عدلا لانه يخبرها بامر ديني فان حل الزوج وحرمة امر ديني (الا ترى)  
ان ردة المرأة عند الزوج ثبت بخبر الواحد لهذا المعنى فاما في هذه الرواية  
نفرق فنقول ان ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل فكان حكمه اغلظ من  
حكم ردة المرأة فلهذا لا ثبت بخبر الواحد الا انها ثبت الآن بشهادة رجل  
وامرأتين وبالشهادة على الشهادة) لان المقصود هو القضاء بقسمة الميراث  
وذلك ثبت مع الشبهات فلهذا انبتنا بحجة فيها شبهة (الا ترى) انهم لو شهدوا به  
عند القاضي قضى بقسمة ماله بين ورثته المسلمين فكذلك اذا شهدوا به عندها

(واذا مات الرجل في دار الحرب فقسم ميراثه على مير قسمة ميراث اهل الاسلام بان اعطي الذكور من الاولاد دون الاناث او الولد دون الابوين او دون الزوجة ثم سلموا بعد تمام القسمة فالقسمة ماضية على ما صنعوا ولو لم يقسموا حتى اسلموا فلما يقسم الميراث بينهم على حكم الاسلام) لانهم بالاسلام يلزمون احكام المسلمين فذلك يلزمهم في انصرف يباشرونه في المستقبل دون ما باشروه قبل الاسلام بمنزلة المعاملة بالخمر والخنزير وغير ذلك والاصل فيه حديث عمرو بن دينار رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا امير ائمة تقسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة الاسلام\* يعني ما ادرك الاسلام بان اسلم المستحقون قبل القسمة (وهذا بخلاف ما اذا تقسم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين) لان اهل الذمة قد انزمو احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فكان حكمهم كحكم المسلمين الا ما صار مستثنى لمكان عقد الذمة كالانصراف في الخمر والخنزير ونكاح المحارم فاما اهل الحرب ما كانوا ملزمين لحكم الاسلام قبل ان يسلموا فلهذا كان الحكم فيهم على ما بينا\*

(ولا يتوارث اهل الحرب واهل الذمة وان دخلوا اليها بامان) لانهم اهل دارين مختلفين فان المستامن فيه امن اهل دار الحرب وتباين الدارين في قطع العصمة والولاية فوق تأثير تباين الدين فكما لا يتوارث اهل ملتين فكذلك لا يتوارث اهل الدارين\*

(وعلى هذا اهل الحرب فانهم لا يتوارثون فيما بينهم اذا كانوا اهل دور مختلفة) لان حكم اختلاف الدار فيهم باختلاف المنفعة فان دارهم ليست بدار احكام حتى

عليهم فان الامام - يضمنهم ما اخذوا) لانه تبين انهم اخذوا ذلك بغير حق ولا يمكن ان يحسب ذلك من ميراثهم اذ لا يجري التوارث مع اختلاف الملة فلهذا ضمنهم ذلك (فكذلك ان قامت البيعة على ردة الاسير في دار الحرب قبل النفقة) لان ذاك كموته في حرم استحقاق النفقة (فان قالت الزوجة حاسبوني بما اخذت من نفقتي امدتي لم يلتفت الى قولها) لانها انما تستوجب نفقة العدة على المرتد مادام في دار الاسلام زامما بعد الاحاق بدار الحرب فلا (عزلة ما لو طاقها ثلاثا ثم لحق بدار الحرب مردا فانها لا تستوجب النفقة عليه بعد ذلك) لان لحوقه بدار الحرب مرتدا كموته (واذا كان للاسير مال وديعة في يد انسان هو مقرب به مال دين على انسان هو مقرب به فاما يفرض القاضي النفقة لزوجته واولاده ووالديه في الدنيا دور الدين لان الوديعة امانة ان قال من في يده ضاعت عند قتل الدار فمردود في ذمة الدار فكذلك النظر للاسير في ان يحمل النفقة في الوديعة وبشدة على اهل المديون حتى يامن فوات الدين بجوده\* (وان رأى ان اخذ الوديعة من يده وان يضمنه على يدي نفسه ويامر بالاذن من الدين اسيرهم كن هائسا ايضا لانه نال لكل من عجز عن النظر

نفسه\*

(ثم لا يصدق المدرك فيما يدعى انه انفق من الدين الا بينة تقوم له على ذلك بخلاف المودع فان يصدق فيما يدعى انه انفق من الوديعة مع يمينه) لان المديون انما ينفق من ماله نفسه على ان يكون ذلك مضمونا له في ذمة صاحب الدين ثم يصير قصاصا وهو لا يصدق فيما يدعى من الدين لنفسه في ذمة غيره الا بحجة فاما المودع ايم ينفق من ملك الغير بامر او بامر من يقوم مقامه وهو القاضي والقول قول الامين مع اليمين (الا ترى ان المديون لو ادعى قضاء

فلما يكون لها ان تزوج احد المتخاض عدل (ان رجلا ذكرا مسلما وقال  
قد كذبت علي البينة لم يقبل ذلك منه وكان ذلك عذرا اسلامه اذ جاءه وتردد  
عليه امراته الانكاح جديدي سواء تزوجت او لم تزوج ولو شهد هذان  
الشاهدان برده عند قوم ثم غابا او ماتا فليس بسع واثبت القوم ان يشهدوا  
علي رده (لانهم لم يشهدوا على شهادتهما فان شهدا على ذلك سعيثا بسعيثهم  
ان يشهدوا على شهادتهما كما في سائر الاحكام \*

(فاما اذا خبر بموته مسلم عدل فلا خلاف انه بسعيث ان تموت و تزوج) لانه  
لا يتماق بما خبر به حق يطالب الرجل بخلاف الردة الا ان هذا  
الخبر انما يعتمد اذا قال عاتيه بيا او شهد به حازه (فاما اذا قل اخبرني به  
مخبر فانه لا يعتمد على ذلك) سائر الاخبار عن مسايرة بسعيثهم ان  
يشهدوا على موته عند القاضي (لانهم اذا راوا القاضي انهم سمعوا ذلك من  
واحد فان القاصي لا يتضي شهادتهم كما ان يرد ذلك الخبر فاخبر القاضي  
به وهو بمنزلة الشهادة على الميت) سائر الاخبار عن القاصي  
انه يشهد بالملك له لانه رااه في يد ماله او في بيته او في يده او في يده  
عن موته مسايرة انما يعتمد خبره اذا لم تكن منهي في ذلك الخبر فاما اذا كان  
منهما بان كان احد ورثته او موصي له مال فانه لا يعتمد خبره فانه يخبر بذلك  
الى نفسه معين فيكون متهم في خبره كما في اسق \*

(ثم القاضي يقضي لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح  
معلومه بينهما سواء كانت مسلمة او كتابية) لان استحقاق النفقة بالنكاح  
لا يعتمد الموافقة في الدين فان سبب الاستحقاق الولاد بالنص (فان  
استوفوا النفقة زمانا ثم قامت البينة على قتل الاسير او المفقود قبل النفقة

جواز الاشهاد على الشهاد في سائر الاحكام

وهو نظير الشاهدين بالقتل خطأ اذا قضى القاضي بالدية بشهادتهما واستوفي  
ثم جاء المشهود بقتله حيا كانا ضامنين للمال وءاله لو اقام المشهود عليه البينة انه كان  
المجروح عفا عن الجراحة وما يحدث منها قبل موته لم يكن على الشهود ضمان  
في ذلك فهذا قياسه \*

(فان كان الغريم او المستودع قال اني تدشبهت نكاحا حين تزوجها واست  
ادري اطلاقها ولم يطلقها فان القاضي يأمره بالانفاق لان ما عرف بشوته فالاصل  
بقاؤه حتى يوجد الدليل المزيل) وكذلك لو قال هي امرأته للحال فان اقام الاسير  
البينة انه كان طلقها ثلاثا قبل ان يوسروا نقضت عدتها الا ضمان له على الغريم  
والمستودع في الفصلين وليس له ان يحتج عليهما في الفصل الثاني فيقول انها قد كذبا  
في اقرارهما انها زوجته للحال فانها اضمنها هذا الاقرار من قبل ان هذا غير محتاج  
اليه فانه بعدما اقر باصل النكاح سواء هي امرأته في الحال او قال لا ادري ما حالها  
الا ان فان القاضي يأمره بالانفاق وما لا يكون محتاجا اليه فالشهادة به وجودا  
وعدا بمنزلة واحدة وقد كافى اصل الاقرار بالنكاح صادقين فلهذا لم يضمننا  
شيئا وهذا نظير رجل مات فادعت امرأته اقامها امرأته واقامت البينة فورثها  
القاضي ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا في صحته فليس  
للورثة تضمين الشهود شيئا سواء شهدوا على اصل النكاح او شهدوا على انها  
امرأته يوم مات لان المعتبر شهادهما باصل النكاح وقد كافى صادقين في تلك  
الشهادة) وبمثله لو اسلم حربي ووالى رجلا ثم مات فشهد شاهدان ان هذا  
الرجل مولاه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وقضى القاضي له بالميراث ثم  
اقام رجل آخر البينة انه كان ناقض الاول الولاء ووالى هذا الثاني وعاقده  
ثم مات وهو مولاه ووارثه فان القاضي يحمل الميراث للثاني دون الاول ويكون

الدين لم يصدق الا بحجة والمودع اذا ادعى رد الوديعة كان مصداق مع اليمين (فان جاء الاسير بعدما انفق الغريم او المودع بامر القاضي فحدد نكاح المرأة ولم يكن لها على ذلك بينة وحلف الاسير ما هي له بامرأة على قول من يرى الاستحلاف في باب النكاح فله ان يرجع على الغريم والمودع بماله لان ولا ية الامر للقاضي بالانفاق كان بسبب النكاح ظرمانه للغائب ولم يثبت النكاح فتبين انه انفق ملكه على غيره بمير امر صحيح شرعا فصار ضامنا له ذلك ويرجع بما ضمن على من انفق عليه) لانه اخذ المال منه لنفسه فكان ضامنا لما اخود (فان كان المنفق معسرا فاراد الاسير تضمين المرأة ماله فذلك في الوديعة دون الدين) لانها اخذت عين ماله من المودع وانفقت على نفسها فكانت ضامنة له وانما اخذت من المديون مال المديون (واما من الاسير في ذمة المديون فلا سبيل له على تضمين المرأة وانما يطالب الغريم بماله وفي الوديعة اذا اختار الاسير تضمينها ثم اراد الرجوع عن ذلك وتضمن المودع لم يكن له ذلك) لانهم في حقه كالغاصب مع غاصب الغاصب فبعد ما اختار تضمين احدهما لم يكن له ان يرجع عن ذلك ويضمن الآخر لان اختياره تضمين احدهما يكون ابراء منه للآخر (ولو كان الاسير لم يحدد نكاح المرأة ولكنه اقام البيعة انه كان اعطاها النفقة لمدة معلومة قبل ان يوسر او كان طلقها وانقصت عدتها قبل ان يوسر فلا ضمان له على الغريم والمودع فيما انفق بامر القاضي ولكنه يرجع على المرأة بما اخذت) لان في الفصل الاول وجوب الضمان عليهما كان باعتبار اقرارهما باصل النكاح فانهما لو انكرا ذلك لم يامرهما القاضي بانفاق شي عليها وقد ظهر الآن انهما كذبافيا اقراره على الاسير فلهذا ضمن وهما هنالم يظهر كذبهما فيا اقراره من اصل النكاح وانما ثبت الزوج عا رضامسطة للنفقة عنه

المحظور فاما الكافر غير مخاطب باحكام الشرع فلا يتعلق حرمان الميراث بقتله) لان ذلك من احكام الشرع ولكن ما قاله ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اصح فان القتل الموجود من الباغي كالموجود من الكافر في انه لا يجب عليه به قصاص ولا دية لوجود التاويل والمنة فكذلك في حكم الميراث بل اولى لان حكم القصاص والدية ثابت بنص يتلى وحرمان الميراث بالقتل ثابت بخبر يروى ولا شك ان ما ثبت بنص التزويل فهو اولى (وهذا بخلاف ما اذا سلم الاب والابن في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام فان القاتل لا يرث من المقتول شيئا وان كان لا يتعلق بذلك القتل قصاص ولا دية وكذلك في الاسيرين على قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان امتناع وجوب القصاص والدية هناك ليس بتاويل تاويل القاتل بل لانعدام الاحراز الذي هو مقوم للدم وبه لا يخرج القتل من ان يكون محظورا من كل وجه فاما هنا امتناع وجوب القصاص والدية لا اعتبار تاويل تاويل القاتل ولما جعل ذلك التاويل بمنزلة التاويل الصحيح في حكم القصاص والدية فكذلك في حكم حرمان الميراث \*

(ولو ان قوما من اللصوص او من اهل المصيبة اقتتلوا مع قوم من اهل العدل فان قتل المادل مورثه من اللصوص فانه يرثه لانه قتله بحق وان قتل اللص مورثه من اهل العدل لم يرثه شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص - اذا كان عمدا والدية والكفارة اذا كان خطأ \*

(ولو كان الفريقان من اللصوص فقصده كل فريق قتل الفريق الآخر لم يرث واحد منهما صاحبه اذا قتله شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص اذا كان عمدا والكفارة اذا كان خطأ \* والحاصل ان الكفارة

لأن في إحداهما إرثا من ميراثين من ميراثين (أما إرث إسماعيل)  
 لأنها الوشيعة من إرث الوالد فيقسم ميراث الوالد بينه وبين  
 مولاه ووارثه يوم مات فميراث إسماعيل كانا من ميراثين  
 وهذا هو الحرف الذي يدريه من ميراث إسماعيل الذي كان له إرثا  
 كان الإسماعيلي قد بدع كآلة من آلياته في إرثه فميراثه كان  
 الاستحقاق به ميراثه فيكون ميراثه

ميراث

ميراث إسماعيل من ميراث إسماعيل

(وإذا التقى الصاعد من مسلمة من ميراثين من ميراثين من المسلمين  
 فاصابه ثم لم يمت له ثم مات إسماعيل ووارثه من ميراثه إرثه لا أخيه  
 وكذلك لو كان المسلم هو الذي يرث الميراث من ميراث إسماعيل ثم مات  
 هذا الفصل فإنه عليه محقق في القتل بقى لا وجوب ميراثه في إرثه  
 مورثة قصاصا أو رجما أو في انفصالي أو ولد له وهو ميراثه فله وهدية أن  
 التاويل الباطل ملحق بالتاويل الصحيح في الحديث وإن كان في إرثه في الآثم  
 (الآثم) أن الكافر لا يستوجب قصاصا ولا ميراثه بقى المسلم وإن أسلم بعد ذلك  
 كما لا يستوجب المسلم ذلك (وعلى هذا أهل الأئمة مع أهل العدل فإن العادل إذا  
 قتل مورثة الباغي لم يحرم الميراث بالانقضاء) لأن قتله بحق والباغي إذا قتل مورثة  
 العادل فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما لأن التاويل  
 الفاسد إذا انضم إليه المنفعة كان ملحقا بالتاويل الصحيح إلا أن أبا يوسف  
 رحمه الله تعالى يقول هاهنا لا يرثه بخلاف الكافر لأن الباغي مسلم مخاطب  
 بأحكام الإسلام فكان قتله العادل قتلًا محظورا وحرمان الميراث جزاء القتل

شرح الحديث الكبير

القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث

لأنه اكتسب ذلك المال وهو من أهل دار الحرب وأهل الحرب يتوارثون فيما بينهم دون أهل الإسلام \*

(فإن لحق معه بدار الحرب أحد من أولاده مسلماً فإنه يرثه من كسب إسلامه ولا يرثه شيئاً ما اكتسبه بعد الردة) لأن حاله في دار الحرب كحال من كسب الإسلام فإلزام من أهل دار الإسلام حيث ما يكون \*

(وعلى هذا لو نقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب مع بعض أولاده فإن الذمي من أهل دارنا فإذا نقض العهد ولحق بدار الحرب مع بعض أولاده صار حربياً فكان الجواب فيه وفي المسلم الذي ارتد ولحق بدار الحرب سواء) لأن اختلاف الدارين يقطع التورث كاختلاف الدينين \*

(قال ولو لحق المرتد بدار الحرب وله ما هنا امرأة مسلمة وأولاده بعضهم مسلم وبعضهم ذمي وبعضهم مرتد فلم يقض القاضي بلحاظه حتى انقضت عدة امرأته واسلم أولاده الكبار ومات بعض أولاده فإن القاضي يقضي بغيره لا امرأته المسلمة التي انقضت عدتها ولولده الذين كانوا مسلمين يوم لحق بدار الحرب \* وإما من أسلم من ولده بعد لحاقه فلا شيء له من ميراثه) وهذا بناء على ما يسن في السير الصغير أن في ظاهر الرواية يعتبر من كان وارثاً له يوم لحاقه \* وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما يعتبر من كان وارثاً له يوم رده \* لأن حكم التورث يستند إلى ذلك الوقت حتى يتحقق تورث المسلم من المسلم \* وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما يعتبر من كان وارثاً له يوم قضى القاضي بلحاظه بدار الحرب \* لأنه إنما يصير محكوماً بموته عند قضاء القاضي بلحاظه والتورث يكون من الميت ولكن الأصح ما ذكرنا في ظاهر الرواية فإن أصل السبب ينقطع برده ولكن تمامه يكون

وحرمان الميراث كل واحد منهما جزاء القتل المحذور فيثبت احدهما  
بثبوت الآخر وفي الامرين الذين اسما في دار الحرب القتل موجب  
للكسبة اذا كان خفياً فبكون موجباً حرمان الميراث ايضاً واما القتل  
الموجود من الباغى لا يوجب عنه الكفارة ويوجب حرمان الميراث  
ايضاً والله اعلم

### (باب)

المرند في دار الحرب وممه ولده

قال (واذا ارتد الاب مع بعض اولاده ولحقا بدار الحرب فرفع ميراث المرند  
الى الامام فانه يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين ولا شيء من ميراثه للذي ارتد  
من اولاده) لان الارث طريقه الولاية والمرند لا يلي احد افلا يرث من  
احد شيئاً وهذا لان المرند لا ملة له وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجري  
التوارث عند اختلاف الملة فلهذا لا يرث المرند احدا شيئاً (ويورث عنه  
ما اكتسبه في دار الاسلام حين كان مسلماً) لان القاضي حين قضى بلحقه  
بدار الحرب فقد قضى بموته لان من هو من اهل دار الحرب في حق من  
هو في دار الاسلام كاليث وانما يستدحيم موته الى وقت رده لانه بالردة  
يصيرها لكاكها فلهذا يرث المسلمون من ورثته ما اكتسبه في حال الاسلام  
(وما اكتسبه بعد الردة قبل ان يلتحق بدار الحرب فكذلك الجواب فيه  
في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
هو في) لانه لا يمكن استناد التورث فيه الى وقت اسلامه اذ لم يكن موجوداً  
في ملكه يومئذ (فلو قضى به لو ارثه كان تورث المسلم من الكافر) فاما ما اكتسبه  
في دار الحرب فهو لانه الذي ارتد ولحق معه بدار الحرب اذا مات مرتداً

باب المرند في دار الحرب وممه ولده

قول محمد رحمه الله تعالى (وهي ثرته اذ مات قبل انتضاء عدتها) لان اصراره على الردة بعد اسلامها كان كانشاء الردة منه \*

قال \* (وان ارتداما ولحقا بان صغيرهما في دار الحرب وكانت المرأة حاملا فوضعت لاقل من ستة اشهر فميراثهما للمسلمين من وراثتهما ولا يرث هذان الصغيران منها شيئا) لانه حكم لهما بالردة بما للابوين حين كانا معهما في دار الحرب (الا ترى) انهما يسيان ويكوفان فيئا وقد بينا ان المرتد لا يرث احدا (واستدل على جواز سبيهما بما روي ان النبي نأجيه لما ارتدوا عن الاسلام سبي علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ذريتهم ثم باعهم من مصقلة بن هبيرة بمائة الف درهم قال \* (ولو اكتسب في دار الحرب مالا ثم ماتا واسلم اهل الدار فميراثهما للذين والدين) لانهما صار احريين حكما والحربي يرث الحربي \* (ولو لم يقض القاضى بلحاظهما حتى اسامت المرأة ورجعت بولدها الصغير الى دار الاسلام او كانت حاملا فوضعت لاقل من ستة اشهر ثم رفع الامر الى القاضي فان القاضي يجعل ميراث المرتد لورثته المسلمين ولا يجعل لامرأته ولا للذين والدين من ذلك شيئا) لان المعتبر وقت لحوقه والمرأة كانت مرتدة عند ذلك وكذلك ما في بطنها فانه تبع لها والصغير الذي لحقها به دار الحرب كان في حكم المرتد ايضا فلهذا لا يرثونه شيئا مما اكتسبه في حالة الاسلام (ولو لحق المرتد بدار الحرب وامرأته حبلى في دارها مسلمة فان جاءت بولد لاقل من سنتين منذ ارتد الاب يثبت نسبه منه فكان من جملة ورثته) لان النكاح قد انقطع بينهما بالردة فهو كما لو انقطع بالطلاق البائن وفي مثله انما يستند الملقوق الى ابداء وقت الامكان فلهذا يثبت النسب منه فيكون من جملة الورثة ايضا \*

بلحاظه والموجود بعد انعقاد اصل السبب قبل تمامه يجعل كالموجود عند ابتداء السبب (الآثرى) ان الزيادة المنفصلة في المبيع بمد العقد قبل القبض يجعل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن فهذا مثله فاما ما يكون حادنا بعد تمام السبب باللاحق وقبل قضاء القاضي به لا يجعل كالموجود عند ابتداء السبب وهو نظير المكاتب يموت عن مال كثير ثم يسمي ابن له كافر او يمتق ابن له كان عبدا او يموت ابن له ثم يؤدي بدل كتابته فان ما يفضل من بدل الكتابة يكون ميراثا لورثته الذين كانوا امن اهل الارث عند موته ولا ميراث لمن كان عبدا او كافرا او مثله ومعلوم ان قضاء القاضي بعقده كان عند اداء بدل الكتابة ثم نظر في التوريث الى وقت تمام السبب لا الى وقت القضاء فكذلك في حق المرتد \*

(وان لم يتحقق المرتد بدار الحرب حتى انتقضت عدة امرأته ثلاث حيض ثم لحق بعد ذلك او قتل فلا ميراث لها) لان المعتبر وقت لحاقه ولا سبب بينهما عند ذلك بخلاف الاول فقد كانت هناك في عدته حين لحق بدار الحرب (وهو بالردة صار في حكم القار) لانه ثم منه اكتساب سبب الفرقة وهو مشرف على الهلاك والعدة في حق امرأة القار قائمة مقام اصل الكاح في حكم التوريث \*

\* قال (وان ارتد ما مات اسم الزوج بعد ذلك بان المرأة منه بغير طلاق ولا توارثا) لانه يحال بالفرقة على اصرارها على الكفر بعد اسلام الزوج وهي ليست بمشرقة على الهلاك حتى يرث الزوج منها بسبب القرابة وهي لارثته ان مات لان الفرقة كانت من قبلها \*

(وان كانت المرأة هي التي اسلمت فالفرقة تكون بغير طلاق ايضا) الا في

ان الزيادة المنفصلة في المبيع بمد العقد قبل القبض يجعل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن

(وان مات هذا الصغير عن مال فلا ميراث لابويه منه لانهم امرتدان والموتد لا يرث احدا ولكن ميراثه لاخوته المسلمين) لان الابوين حين لم يرتاد كانا كيتين \*

(ولو هناك احدا خويه المسلمين عن مال فليس للابوين ولا للصغير من ميراثه شيء) لانه محكوم برده اذا جاءت به ستة اشهر بعدردة الابوين وان كانت جاءت به لاقبل من ستة اشهر فهو مسلم يرث اخاه مع اخوته المسلمين \* قال \* (ولو لحق الابوان بدار الحرب ثم ولدته لاقبل من ستة اشهر منذ ارتداهم مات الصغير من مال ثم اسلم اهل الدار فقيراته للابوين المرتدين دون اخوته المسلمين) لان الولد كان حربيا هنا (الآرى) انها لو ولدته في دار الاسلام ثم لحقا بدار الحرب كان حربيا مرتدا مثلها فاذا ولدته في دار الحرب اولى ان يكون حربيا واهل الحرب يتوارثون اذا كانوا اهل دار واحدة \* (وكذلك اومات الابوان عن كسب اكتسبها في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار فذلك ميراث للمولود في دار الحرب دون اخوته المسلمين) (الآرى) انه لو وقع الظهور على ذلك المال كان فيئا وكل مال فيه عرصة ان يكون فيئا فانه لا يكون فيه عرصة كونه ميراثا للمسلمين فيكون ميراثا لاهل الحرب من اولاده وابويه اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دار اخرى فلا شيء لهما من ذلك لما بينا ان اختلاف الدارين فيما بين اهل الحرب يمنع التوريث بمنزلة اختلاف الدينين (وعلى هذا الوارث اهل دار واهل دار واهل دار واهل دار حتى صارت دار حرب ثم مات بعضهم عن مال كبير فقيراته لو رثته الذين هم في مثل حاله) لانه كان حربيا اذا لفرق بين هذه الدار اذا صارت دار حرب وبين دار هي في الاصل دار حرب (الآرى) انه لو وقع

(وان كانت ارتدت بعد ردة الزوج والمثلة محلها فان نسب الولد ثبت اذا جاءت بولد لاقل من سنتين ويرثه هذا الولد دون المرأة) لانها ارتدت قبل لحاقه وقد وجد اللحاق منه وهي صرته فلا يرثه شيئا \* واما الولد فهو محكوم له بالاسلام تبعاً لاسداره بعد ارتداد الابوين فهذا كان هو من ورثته \* (وان كانت انما ارتدت بعد ملحق الزوج بدار الحرب فهي من ورثته ايضا) لان ردتها بعد ملحق الزوج بمنزلة وهي ساو ذلك لافسطة ميراثها عنه \* قال \* (ولو ان مسلماً تحت امرأة نصرانية ارتدت فبانت المرأة منه ثم جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت ردة فنسبه يثبت منه ويكون هو وارثه دون امه) لانها بانت برده فاعاد استند العلوق الى ابد الاوقات وضرر انه كان محكوماً بالاسلامه قبل ردة اباه فيبقى مسلماً مادام في دار الاسلام (والام نصرانية فهي لا يرث المرتد شيئا) لان المرتد في حكم الميراث عنه كالمسلم (ولو كانت له جارية نصرانية فاستولدها بعد الردة لم يرث هذا الولد شيئاً منه) لانها نصرانية علفت به في حال ردة الاب فلم يكن محكوماً بالاسلام حتى يبلغ فيصف الاسلام والكافر لا يرث من المرتد شيئاً \* قال \* (واذا ارتدا الزوجان معا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ ارتدا فهذا الولد من جملة ورثة المرتد) لاننا يفتن ان العلوق حصل قبل ردتها فيثبت له حكم الاسلام بذلك \* (ولو جاءت به لستة اشهر فصاعداً لم يكن وارثاً) لان العلوق حصل هاهنا بعد ردتها فلا يكون الولد محكوماً بالاسلام حتى اذا مات في صفر لم يصل عليه وانما جعل الوقت هاهنا ستة اشهر لقيام النكاح بينهما فانه يستند العلوق الى ابد الاوقات عند الحاجة ولا حاجة اذا كان النكاح قائماً بينهما \*

في ملك ورثته فتصرفه في المال بعد اللحاق صادف مالا غير مملوك له فلا ينفذ \*  
وان عاد الى ملكه بعد ذلك كالبائع بشرط الخيار للمشتري اذا تصرف في  
المبيع ثم عاد الى ملكه لفسخ المشتري المبيع لم ينفذ تصرفه (ولو اقر المرتد لاحق  
بدار الحرب في عبد خلفه في دار الاسلام انه حر الاصل او انه عبد ثقلان  
غصبته منه فذلك جائز اذا عاد مسلما) لانه ليس بانشاء تصرف منه بل هو  
اقرار والاقرار لازم في حق المقر لكونه مخاطبا سواء صادف ماله ملكه او ما  
لا يملكه اذ ملكه بعد ذلك (الآثرى) انه لو اقر بحرية عبد الغير او بكونه مملوكا  
لثقلان ثم اشتراه من ذى اليد بعد ذلك الاقرار وجعل ذلك كالمجدد له بعد  
الشرى فهذا مثله \*

(ولو لم يثبت حتى قضى القاضى بلحاظه وجعل المال لورثته ثم جاء ثابثا فانه يعاد  
اليه ما كان قائما بعينه من ماله في يد ورثته فان كان الوارث باع هذا العبد الذي  
اقر المرتد بحريته كان بيعه فيه نافذا المصادفته ملكه ولكنه متى عاد الى ملك  
المرتد بسبب من الاسباب بعد اقراره السابق فيه على اعتبار انه كالمجدد  
لذلك الاقرار ولو كان القاضى قضى بلحاظه وقسم ماله او لم يقسم حتى جاء مسلما  
ثم اعتق بعض عبيده قبل قضاء القاضى برد المال عليه كان عتقه باطلا) لان  
بقضاء القاضى بلحاظه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الى ملكه الا بقضاء القاضى له  
بذلك (الآثرى) ان الوارث لو اعتق هذا العبد بعد رجوع المرتد قبل قضاء  
القاضى برد المال عليه نفذ عتقه ولم يكن ضامنا للمرتد بمنزلة مالوا عتقه قبل  
رجوع المرتد فانه باق على ملك الوارث وبهذا الفصل يستدل ايضا  
على انه لا ينفذ عتق المرتد فيه في هذه الحالة لانه اذا كان بحيث يمتق كله باعتاق  
الوارث اياه لا يجوز ان يمتق باعتاق المرتد اياه فان العتق يستدعى حقيقة

الظهور على هذا المسال كان ميتا فهذا كان ميراثا لاهل الحرب من ورثته دون المسلمين \* والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب \*

### باب

ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك \*

قال الشيخ رضي الله تعالى عنه قد بينا في المبسوط \* ان تصرفات المرتد على اربعة اوجه \* منها ما هو نافذ بالاتفاق كالاستيلاء \* ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح \* ومنها ما هو موقوف بالاتفاق كالفاوضة \* ومنها ما اختلفوا فيه كالبيع والهبة والعق على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال يكون موهو فالتوقف نفسه \* وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكون نافذا الا ان عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من الصحيح \* وعند محمد رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من المريض حتى يعتبر برعايته من الثلث ولا يصح اقراره لو ارثه كما لا يصح ذلك من المريض (الآرى) ان امرأته ترثه بحكم الفرار اذا مات وهي في العدة والتوريث بحكم الفرار لا يكون الا من المريض (واما المرتدة) ينفذ تصرفاتها في مالها بالاتفاق كما ينفذ من الصحيحة (لانه ما توقف نفسها بالردة فانها لا تقتل بالحربية بخلاف الرجل) وان كان لو قتلها قاتل لم يفرم شيئا حرة كانت اوامة) لانها بمنزلة الحربية في ذلك ولهذا لو قاتلت مع المسلمين قتلت \*

(ولو لحق المرتد بدار الحرب فلم يقض القاضي باعاقه حتى اعتق عبيده الذين في دار الاسلام او باعهم من رجل مسلم كان معه في دار الحرب ثم رجع ثابا قبل ان يقضى بغيره ولحقه فماله مردود عليه كله وجميع ما صنع فيه باطل) لان بالحق بدار الحرب زال ملكه وانما توقف على قضاء القاضي دخول المسال

باب ما يوقف من امر المرتد وما لا يوقف من ذلك

في الهبة كان الوكيل على وكالته فكذلك هاهنا قلنا لا تبطل الوكالة وان  
زال ملكه بالاحق بدار الحرب (لانه زال زوالا موقوفا فيعود اليه اذا  
جاء مسلما قبل قضاء القاضي بلحاظه وقد دخل في ملك الوارث اذ قضى  
القاضي بلحاظه فيتوقف تصرف الوكيل في هذه الحالة ايضا لتوقف ملكه \*  
(فان قضى بالميراث للورثة فقد تم زوال الملك وتبين ان تصرف الوكيل  
لم يلاق ملك الموكل فكان باطلا وان عاقل قبل قضاء القاضي تقرر ملكه ونفذ  
تصرف الوكيل له وهذا بخلاف ما اذا تصرف الموكل بنفسه بعد اللحاق بدار  
الحرب فهناك انما لا ينفذ تصرفه لتبين الدارين حقيقة وحكما بين المتصرف  
والمتصرف فيه وهذا غير موجود فيما اذا تصرف الوكيل وهو في دار الاسلام  
مع العبد وان قضى القاضي به للوارث ثم جاء المرتد مسلما وذلك العبد قائم في  
يدوارته فرده القاضي عليه فان كان الوكيل اعتهقه او دبره نفذ ذلك وان كان باعه  
او وهبه او كاتبه لم ينفذ شيء من ذلك) لانه عاد اليه على قديم ملكه وباعتبار  
ملكه ينفذ العتق والتدبير (الا ترى) انه لو رجع قبل قضاء القاضي بلحاظه نفذ  
العتق والتدبير فيما صار مستحقا من العتق والتدبير لا يحتمل الانتقاض بمثل ذلك  
وقضاء القاضي به للوارث لا يكون مبطلا لذلك التصرف بمثل ذلك بخلاف  
البيع والهبة والكتابة فان ذلك يحتمل النقض فيكون قضاء القاضي بالملك  
للوارث مبطلا لهذه التصرفات وهي بعدما بطلت لا تعود الا بالتجديد) وهذا  
لان بالعتق والتدبير يستحق الولاء فيكون في معنى انها الملك لا ابطاله واذا  
عاد اصل ملكه في القائم بعد رجوعه مسلما بقضاء القاضي يعود ما ينهيه فاما البيع  
والهبة قاطع للملك فعود الملك اليه بقضاء القاضي لا يتضمن عود ما هو قاطع  
للملك بعدما بطل بقضاء القاضي به للوارث \*

المالك ولا يجوز ان يكون العبد الواحد في الوقت الواحد كله ، ولو كان زيدا  
وكله ، ولو كان عمرو \*

(ولو كان الوارث اعنته قبل ان يقضى القاضي بلحاق المرتد ثم قضى القاضي  
بذلك لم ينفذ عتق الوارث) لانه سبق ملكه (وكذلك اذا عتقه المرتد بعد  
رجوعه قبل قضاء القاضي له بذلك قلنا لا ينفذ عتقه) لانه سبق عتقه \*  
(ولو بعث المرتد الا لحق بدار الحرب وكيلا ليبيع عبده في دار الاسلام  
او يمتعه ففعل الوكيل ذلك ثم رفع الى القاضي فانه يبطل جميع ما صنعه الوكيل  
ويقضى به ميراث الورثة المرتد) لانه بعد اللحق لا يملك انشاء هذا التصرف  
فلا يملك التوكيل به ايضا ، ولان وكيله قائم مقامه في التصرف وهو في هذه  
الحالة لو تصرف هو بنفسه بطل تصرفه سواء قضى القاضي بلحاظه او رجع  
مسالما قبل قضاءه فكذلك اذا باشر وكيله كان باطلا سواء قضى القاضي بلحاظه  
او رجع مسلما قبل قضاءه (ولو كان وكله بذلك في دار الاسلام قبل ان يرتد  
او بعد ما ارتد قبل ان يلحق بدار الحرب والمسئلة محالها فان قضى القاضي بلحاظه  
جعل ذلك العبد ميراثا لورثته وان لم يقص بلحاظه حتى رجع مسلما فجميع ما صنع  
الوكيل من ذلك جائز) في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب الوكالة  
يقول الوكالة تبطل بردة الموكل ولحقه بدار الحرب لان ذلك بمنزلة موته  
وموت الموكل مبطل للوكالة ، ولانه حين لحق بدار الحرب فقد صار بحال  
لا يصح منه انشاء التوكيل بهذا التصرف فلا يبقى الوكيل على واكلته ايضا  
ووجه هذه الرواية انه ليس في لحوقه بدار الحرب الازوال ملكه عن العبد  
وبعد صحة الوكالة لا يبطل بزوال ملكه \*

(الآتري) انه لو وكل بعتق عبده او بيمه ثم وهبه لانسان وسلمه ثم رجع

وكله في حال كان لائمه مباشرة التصرف فيه بنفسه اصلا وبمدا تين جهة  
البطلان في الوكالة لا تنقلب صحيحة ابدا \*

(ولو كان وكله في دار الاسلام قبل الردة او بعدها والمسئلة محالها نفذ تصرف  
الوكيل فيهم) لان اصل التوكيل كان صحيحا ولم يطل بمجر د لحوق الموكل  
بدار الحرب فاذا عا د مسالما قبل قضاء القاضي صار كان اللاحق لم يكن اصلا \*

(ولو كان قضي القاضي باعاقه وقسم ميراثه ثم جاء مسلما فان تصرف  
الوكيل في رقيقه قبل قضاء القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه باطلا وان  
تصرف فيهم بمدا قضي القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه نافذا لان

الوكالة بعد صحتها لا تبطل بزوال المالك لان المالك اعمى او داليه بقضاء القاضي  
بالرد عليه فاذا سبق تصرف الوكيل قبل قضاء القاضي به لم ينفذ) لانه لم يصادف  
محلّه (الا ترى) ان الموكل لو باشره بنفسه لم ينفذ واذا تصرف بمدا قضي القاضي

بالرد عليه فقد صادف محلّه تصرفه محله فكان نافذا \* وهو نظير رجل وكل رجلا  
بيع عبده او بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرط او روبة  
او عيب قبل القبض او بعده بقضاء القاضي ثم تصرف الوكيل فيه نفذ تصرفه

لبقاء الوكالة بعد زوال المالك ورجوع العبد الى الموكل على المالك الاول  
(بخلاف ما اذا رجع اليه بشرا عديد مستقبل فان هذا ملك حادث من كل  
وجه) وهذا لانه اعمى او كله بالتصرف في المالك الذي كان موجودا في ذلك

الوقت فلا يتصرف فيه في ملك حادث بعده (ولو كان الوكيل تصرف  
فيه بمدا باعه الموكل قبل ان يرد المشتري عليه بخياره لم ينفذ تصرفه) لانه  
تصرف وهو خارج عن ملك الموكل (الا ترى) ان المشتري لو اعاقه في هذه

الحالة عتق من جهته فكيف يمكن تنفيذ عتق وكيل البائع في حال لو اعاقه

(ولو كان الوارث اخرجه من ملكه حين فضى القاضى له به ثم جاء المرتد مسلما فاشتري ذلك العبد ممن في يده فانه ينفذ عتق الوكيل والتدبير الذى كان فعله بمدحاؤه وهذا مشكل فانها هنا لم يعدا اليه ذلك الملك الذى وجد فيه التدبير والعتق وانما هذا ملك حادث له بسبب احده فينبغي ان لا ينفذ ذلك العتق والتدبير ولكنه قال هذا وان كان ملكا حادثا من وجه فهو من وجه كانه ذلك الملك وما يبطى يجعل بمنزلة الفداء لذلك الملك كموالى العبد الماسور اذا اخذه بالثمن من يد المشتري جعل معيداله الى قديم ملكه وما دى يجعل في حكم الفداء فن هذا الوجه يكون هذا ومالو كان في يد وارثه فرده القاضى عليه سواء) ولان الاستحقاق كان يشتر بالعتق والتدبير وذلك لا يحتمل النقص فيظهر عند ظهور ملكه في الحل لقيام الاستحقاق كمن اقر بحرية عبدا انسان ثم اشتراه وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما اذا اعتقه المرتد بنفسه او دبره ثم لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاظه فانه يقضى به ميراثا للوارث ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك فرجع العبد الى ملكه بوجه من الوجوه امامه بدالوارث بالرد عليه او من يد المشتري منه بشراء مستقبل فانه ينفذ ذلك العتق والتدبير كذلك ها هنا) وكذلك لو كاتب الوارث عبدا للمرتد بعد قضاء القاضى بلحاظه ثم جاء المرتد مسلما فان ذلك العبد يعاد اليه مكاتب او يجعل في الحكم كان الوارث كان كاتبه بامرته فيكون مكاتباً للذى جاء مسلما وعاد المملوك اليه يجعل في الحسب كان الزوال لم يكن من يده اصلا \* قال \* (ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم وكل مسلما بان ياتي رقيقه الذين خلفهم في دار الاسلام فيعتقهم او يدبرهم فلم يفعل الوكيل شيئا من ذلك حتى رجع المرتد مسلما ثم فعل الوكيل ذلك فهو باطل لان اصل التوكيل ها هنا كان باطلا منه فانه

ايضا حالما سبق من الوكالة \*

(وعليه رتب فصل المضاربة ايضا انه اذا تصرف المضارب بعد لحاق رب المال ثم رجع مسلما قبل قضاء القاضي بلحاظه فقد تصرف على المضاربة وكان الربح بينهما على الشرط وان قضى القاضي بلحاظه لم ينفذ شي من تصرفه على المضاربة وكان متصرفا لنفسه له الربح وعليه الوضعية ويكون ضامنا لرأس المال ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم لحينه) لان المضاربة بطلت بقضاء القاضي بلحاظه كما بينا (ولو لم يقض القاضي بلحاظه حتى عاد الى دار الاسلام مرتد اعلى حاله فقد صار في الحكم كان اللحق بدار الحرب لم يوجد منه اصلا وقبل لحاقه اذا تصرف المضارب بعد على المضاربة) في قول محمد رحمه الله تعالى وكان موقوفا في قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بناء على الخلاف الذي بينا في تصرفات المرتد بنفسه بعد الردة قبل لحاقه \*

(وان كان القاضي قضى بلحاظه ثم رجع مرتدا فلا سبيل له على ماله) لانه صار بقضاء القاضي كالميت حكما وسبب ذلك رده فباقي هذا السبب يفتي هو ميتا حكما وان رجع الى دارنا ولهذا كان المال لورثته على حاله لا سبيل للمرد عليه (الا ترى) انه لو رجع مسلما كان المال للوارث الى ان يقضى القاضي برده عليه فاذا رجع مرتدا اولى ان يكون المال باقيا على ملك الوارث ولا يقضى القاضي برده عليه ولكنه يرض عليه الاسلام فان ابي قتله وان قال رد على مالي واجمل لي في الاسلام اجلا حتى انظر في امري فان القاضي يؤجله في الاسلام ثلاثة ايام لا يزيد على ذلك شيئا وقد بينا هذا فيما سبق وروينا فيه حديث عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال هلا طيتم عليه الباب ثلاثة ايام واعطيتموه كل يوم رغيفا فلم ير اجمع الحق \* ولا يرد عليه ماله ما لم يسلم لما بيناه

المشتري بعد العتق من جهة \* قال \* (ولو ان المرتد كان وكل بعتقه وكيلا في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب فاعتقه الوكيل ثم رجع المرتد مسلما فجميع ما صنع الوكيل من ذلك جائز) لان الحقوق بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي في حكم الغيبة وذلك لا يمنع نفوذ تصرف الوكيل فيه وهذا بخلاف بيع الموكل العبد بنفسه فان هناك بعد البيع صار العبد بحال ينفذ العتق فيه من جهة غير الموكل فلا ينفذ عتق وكيل البائع في هذه الحالة فيه واما هاهنا بمجرد الحاق قبل قضاء القاضي ما صار العبد بحال ينفذ فيه عتق غيره فان الوارث لو اعتقه في هذه الحالة لا ينفذ عتقه فلهذا انفذ عتق وكيل المرتد فيه لدارج المرتد مسلما بخلاف ما بعد قضاء القاضي بلحاظه فقد صار هناك بحال ينفذ العتق من الوارث فيه فلا ينفذ العتق من وكيل المرتد فيه في هذه الحالة \* قال (ولو ان مسلما او مرتدا في دار الاسلام اذن لعبد في التجارة ثم لحق بدار الحرب مرتدا فتصرف العبد فان تصرفه موقوف فان لم يقض القاضي بلحاظه حتى رجع مسلما كان التصرف نافذا وكان العبد ماذونا على حاله وان قضى القاضي بلحاظه بطل تصرف العبد وخرج من ان يكون ماذونا) لان بلحاظه زال ملكه زوالا موقوفا والاذن بالتجارة يتوقف بحال قيام ملكه فاذا توقف زواله عن ملكه يتوقف الاذن للعبد ايضا وتوقف تصرف العبد لتوقف حكم الاذن فاذا عاد مسلما قبل قضاء القاضي فقد تقرر ملكه على ما كان فينفذ تصرف الماذون ويكون ماذونا على حاله واذا قضى القاضي بلحاظه فقد تقرر حكم زوال ملكه فيتقرر حكم الحجر عليه ايضا ثم اذا عاد مسلما وعاد العبد الى ملكه لم يكن ماذونا الا ان ياذن له اذا نام مستقبلا لان هذا تصرف محتمل فلنقض فيتنقض بقضاء القاضي بلحاظه لا يمود الا بالتجدد يدوانا اورد هذا

العتق يكون موقفاً لأن العتق لا يبعد بدين قيام الملك في المحل عند وجود الشرط وقد بنى ابن روال ملكه تموت بغيره فكذلك يتوقف حكم العتق (إن جاء مسلماً قبل القضاء بإحاده سددت الحق وإن كان القاضي قضى بلحاظه قبل مجيئ فجر يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي برد العبد عليه عتق من جهته) لأن التعلق كان صحيحاً وهد وجد فالعبد في ملك الوارث ثم عاد المرتد مسلماً قبل مجيئ يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي بالشرط عند وجود الشرط كالمعجز وهد بينه وبينه ولو نجح اعتاقه بعد ما قضى القاضي بلحاظه كان العتق باطلاً على كل حال فهذا مثله \*

(ولو رجع المرتد مسلماً قبل مجيئ يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي برد العبد عليه عتق من جهته) لأن التعلق كان صحيحاً وهد وجد الشرط وهو مملوك له \*

(فإن جاء يوم النحر قبل أن يقضى القاضي برد العبد عليه لم يعتق العبد) لأنه وجد الشرط والعبد ليس في ملكه فإن العبد لا يعود إليه إلا بقضاء القاضي فهذا لا ينفذ ذلك العتق (فلو جاء يوم النحر بعد لحاقه قبل قضاء القاضي به ثم قضى القاضي به لوارثه فإنه ينفذ تصرف الوارث فيه) لما ينأى أنه يقرر زوال ملكه بقضاء القاضي من وقت اللحوق وإنما وجد الشرط بعد ذلك فهذا لا يعتق من جهته وكان مملوكاً للوارث ينفذ تصرفه فيه (فإن لم يتصرف فيه حتى رجع المرتد مسلماً ورد عليه العبد فإنه يعتق من جهته) لأن الشرط وجد في حال توقف ملكه فإن تمام زوال ملكه يكون بقضاء القاضي فثبت به استحقاق العتق في ملكه إذا رجع إليه وقد رجع إليه على ذلك الملك \* (وكذلك لو كان الوارث كاتبه) لأنه رجع إلى قديم ملكه بعد كتابة الوارث

هناك قضاء التامني وحياته حكماً تكون بإسلامه فلم يظهر ذلك شيئاً من ماله والتاجيل عندنا مستحب وليس بالآزم حتى أن لاقاء قتله في الحال ولا يوجله أن يأنى أن يلم بخلاف ما يقوله بعض الـ أن يوجله وقد بينا هذا فيما سبق \*

(ولو لحقت المردة بدار الحرب فمضى التساعي بميراثها ورثته مرتدة بآمان وطلبت مالها لم رد عليها شيء من ذلك) لأنها صارت للقاضي فلم يظهر فيها سبب الحياة حكماً لا يرد عليها شيء من ذلك (ولو جاءت مرتدة قبل قضاء التامني بلحاقها فإن جاءت بغيراً فياً للمسلمين) لأنها بالحق بدار الحرب صارت حربية والحربية دارنا بغير آمان كانت فياً (وقسمت ميراثها بين ورثتها) لأنها صارت حكماً حين جعلت فياً (فالرقية تلف والحربية حياة) لأنها بالرق خرجت أن تكون أهلاً للكية المال فهذا كان المال لورثتها \*

(وإن جاءت بآمان صنعت في مالها ما أحببت وحسبت وأجبرت على لأنها إذا رجعت قبل قضاء القاضي بآمان فصار المأخوذ كأن لم يكن ودار الحرب كان ينفذ تصرفاً في مالها فكذلك بعد ما رجعت إلا إذا الأولى إنما كانت لا تسترق قبل اللحاق لكونها من أهل دار الأليست بدار الاسترقاق فإذا لحقت صارت من أهل دار الحرب تسترق إذا دخلت دارنا بغير آمان وإذا دخلت بآمان فاعطاه إذا استرقها فقد عادت به كما كانت قبل اللحاق \*

(وإذا قال المسلم لمسه إذا جاء يوم النحر فانت حر وقال ذلك بعد لحق بدار الحرب ولم يقض بميراثه للوارث حتى جاء يوم النحر

فَمِنْهَا نَقِمْ عَلَىٰ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي حَبِيبِهِ ۖ

(وان استتب المرء فتاب ثم ارتد حتى فعل ذلك مرارا قبل توبته ابدا وهو قول ابراهيم رحمه الله تعالى وكان علي و عمر رضي الله تعالى عنهما يتولان يستتاب ثلثا مانا عاديقتل اظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا هم لا يأتون الاية ولا الظاهر انه مستهزئ غير راسب ولكننا نستدل بقوله تعالى ان من ينهوا عن فعلهم ما قد سلف ثم يوتيه بعد الثلاث اعرف بما يعرف في المرة الاولى لانه لا يحسن ان يعرف على حديره واما امر عثمان فببعضه نسيانه ولا حجة لهم فيما استدلوا به لانه قال ثم ازدادوا تدرا لم يكن الله لينفر لهم واذا تاب فمدا زادوا ما لا كفرا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقتل علة ولا يستتاب اذا تكرر ذلك لان الظاهر انه مستهزئ وناهى الحزم على الظاهر جاز فيما لا يوقف على حقيقة

«قال» (واصرأة المرتد تمت ثلاث ميمى سراء قتل بعد الردة او تم يقتل الا على قول سميد بن المسيب رحمه الله الى فانه يقول اذا قتل فعندتها اربعة اسهر وعشرا وهذا ليس بقوى) لان الفرقة وقعت باردة ثم لا يتغير حكم تلك الفرقة بالقتل بعد الردة فلا تتغير العدة ايضا بمنزله ما لو بان امرأته في صحته ثم مات او قتل \*

(ولو اصاب مالا او قذف انسانا قبل الردة او بعد ما حم لحق بالدار ثم جاء تأثبا اخذ بجميع ما صنع بخلاف ما اذا اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب) لانه بالحق صار حربيا والحربي اذا اصاب شبهته من ذلك ثم اسلم لم يكن مواخذاه والاول اصابه في حال هو من اهل دار الاسلام وهو مخاطب على حاله فيقرر موجه في ذمته الا ان باحوقه يتعذر اقامته لان يدا الامام لاتصل اليه فاذا



قالت ان كان علقمة ارتد فاني لم اكفر بالله نخلي سبيلها وسبيل ولدها ثم هذا اذا علم ان النساء في الاصل كن مسلمات فان لم يعلم ذلك فمن فيئ او اولادهن لانهن وجدن في دار الحرب ومن وجد في دار الحرب فهو حر بي ما لم يعلم له اصل الاسلام الا ان يكون عليهن سباه المسلمين فقد بينا ان تحكيم السباه اصل في باب الاسلام فاذا وقع في طب المسامين انهن صادقات وجب تخليته مسياهن وسبيل اولادهن .

(فان كان في حبر امرأة مسنة صبي وقد قتل زوجها ولا يعلم هل كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وانه لا يكون فيئا ) لان هذا امر دتي فخر الواحد في مثله مقبول رجلا كان او امرأة (ولكن لا يوارى ان الابلية وهو الحليل الذي كتب فيه عمر رضى الله تعالى عنه الى شريح رحمه الله تعالى ان لا يورث الحليل الابلية ولكن يحمل مسلما لكونه في يد مسلم يحكم باسلامه) وكذلك لو قالت هو ابن امرأة مسلمة او دعتيه وان قالت هو ابن امرأة كانت من اهل هذه الدار او دعتيه وماتت وهي حرة مسلمة لم صدق على ذلك ) لانه لم يعرف اصل الاسلام لتلك المرأة فلا يكون هذا منها احبارا باسلام الولد وحرية ولكنه يكون فيئا لكونه موجودا في دار الحرب .

ثم بنى محمد رحمه الله تعالى مسائل الاصل الذي بينا (ان من وجد في دار الاسلام اذا زعم انه من اهل الدمة فانه يكون القول قوله ولا يتعرض له ومن وجد في دار الحرب لا تقبل قوله في ذلك الابحجة ) لان دار الاسلام دار امن فمن وجد فيها يكون آمنا باعتبار الظاهر فيكون مقبول القول بشهادة الظاهر له ودار الحرب دار سبي واسترقاق فمن وجد فيها يكون فيئا الا ان

وصيت الدالية كان واخدا - مع ذلك والله اعلم

باب

من ارتد من المسلمين او نقص العهد من المعاهدين

قال (ولو ان اهل بلدة ارتدوا حتى عارب دارهم دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فانه يقتل رجالهم وبسبي اسواتهم وذراريهم كما فعله الصديق رضي الله تعالى عنه بنى حنيفة حين ارتدوا فاقالت الساعيين عامر المسلمون بهن ما ارتدوا فقط وانا المسلمين على ديننا فقول قولهم لتسكن بنا هو الاصل وهو الاسلام ولا يسيين واولادهم الصغار بمنزلة الام اذا بقيت مسلمة فالصغير يكون بعماله (الا ان تقوم الية من المسلمين عليهم بالردة ولا يقبل في ذلك شهادة اهل الذمة) لان اليهود يعمون انها مرتدة والمرئد كالمسلم في ان لا يكون شهادة الذي عليه حجة (وشهادة من له في الغنيمة نصيب من المسلمين عليهم بذلك لا تقبل قياسا لما فيه من المنفعة للشاهد وتقبل استحسانا) لان الشريعة عامة وهي لا تمنع قبول الشهادة وتقدم ظاهرها

(ولو قلن كذا قد ارتدوا ولكنهم اسلموا هل ان تظفروا بنا لم يقبل قولهن) لانهم يدعين اسلا ما حادنا فلا يقبل قولهن في ذلك الابحجة بمنزلة اهل الحرب اذا وقع الظهور عليهم فزعموا انهم اسلموا قبل ان يقع الظهور عليهم لم يقبل قولهم في ذلك وجعل كلهم للحال اسلموا فكذلك في المرتدات وعلى هذا لو نقص اهل الذمة العهد كان الجواب فيهم كالجواب في المرتدين لان شهادة اهل الذمة عليهم (١) بنقض العهد هاهنا مقبولة لانهم ذميات واستدل عليه عاروى ان علقمة بن علاثة ارتد في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه فلما اخذت امراته (١) هكذا في الاصل والظاهر ان شهادة اهل الذمة عليهم بنقض العهد مقبولة

باب من ارتد من المسلمين او نقص العهد من المعاهدين

قوله (لا محجة) لانه اقرب زوال ما عرف من اصل الذمة له ثم ادعى امرأ حادثا لا يعرف سببه فلا يقبل قوله فلا محجة \*

(ولو ان المسلمين رأوا رجلا من النصارى في دار الاسلام يتجرو ولا يعرفون حاله ثم فتحوا مدينة من دار الحرب فوجدوه فيها فقال انارجل من اهل الذمة اسرني اهل الحرب او كنت تاجر افهم فالقول قوله) لانهم عرفوه من اهل دار الاسلام (الآرى) انه حين رأوه في دار الاسلام لو اردوا التعرض له فقال انا ذبي كان القول قوله في ذلك فكذلك اذا وجدوه بمذلك في دار الحرب وهذا لانه لو قال لهم انا ذبي قبل ان ياخذوه كان القول قوله في ذلك فكذلك لو قال لهم بعدما اخذوه (وعلى هذا لو لم يكونوا رأوه قبل هذا لانه شهد له شاهدان من المسلمين انهما رأياه في دار الاسلام فهو ذمي) لان الثابت بالبيعة كالثابت بالمعاينة (وكذلك لو ادعى انه مسلم في جميع هذا فان كان عليه سياء المسلمين فلا اشكال في ان القول قوله وان كان عليه سياء اهل الكفر فقال اكرهوني حتى تربيت بهذا الذي فالقول قوله ايضا) لانه قد علم اصل الاسلام له او الذمة باعتبار كونه في دار الاسلام ثم لا يرتفع ذلك بمجرد الذي لان ما قاله يشهد له الظاهر فان من بقي بين قوم يخالفون له في الطريقة قد يترابزهم تقية فلهذا كان القول قوله \*

(ولو ان اهل الحرب صالحوا وصاروا ذمة وقع ذلك عليهم وعلى نسائهم) لان النساء تبع للرجال ولا ينهن انما يقبلون الذمة ليسكنوا في مساكنهم وسكنائهم انما يكون بالنساء والنسارى \*

(فان قالوا للمسلمين انا نأخذ العهد لا نقسنا دون نسائنا كان نسائهم فيئسا الا من دخل منهم في العهد) لان الدليل انما يمتد اذالم يوجد التصريح بخلافه

ثبت سبب الاعتناء والمصحة انفسه بالبيئة .

(وان اهل الدار تقضوا العهد وحاربوا فلما عجز عنهم المسلمون قال رجل منهم ما تقضوا العهد فيمن نقض فان كان اصل العهد معلوما لهم قبل النقض فالقول قولهم) لان ما عرف ثبوته فلا اصل نقاؤه حتى يعلم ما زياه \*

(فان شهد قوم من المسلمين او من اهل الذمة بانهم قاتلوا المسلمين فقد ثبت بالحجة سبب نقضهم العهد فان اكرهوا على ذلك لم يقبل ذلك منهم) لانهم يدعون معنى خفيا يغيروا به حكم ما ظهر بحجة فلا يقبل قولهم في ذلك الا ان يقيموا عليه بينة من المسلمين \*

(فان شهدوا انهم قالوا تقتلونكم اولتقاتلون معنا كانوا احرار الاسير عليهم) لان الثابت بالبيئة كالثابت بالمعينة فيخرج قتالهم به من ان يكون دليل الرضاء بنقض العهد وان كان لا يحل لهم ما صنعوا باكره (وان شهدوا انهم كانوا قالوا هذا لهم في دارهم لافي دار الحرب وانهم كانوا يقدرون في دار الحرب على ان ينصرفوا عنهم الى المسلمين فلا كراه لا يثبت بمثل هذه الشهادة) لانهم شهدوا بان ذهاب الاكره عنهم (وان لم يعلموا اصل الذمة الذين قالوا هذه المقالة كانوا في الا ان يقيموا بينة على اصل الذمة لهم) لانهم وجدوا في دار الحرب \*

(وان رآهم المسلمون في صف المشركين ومعهم السيوف قد شربوها الا انهم لم يقاتلوا احدا فقالوا اكرهوا على ذلك فالقول قولهم) لان ما ظهر للمسلمين منهم لا يكون نقضا للعهد فان مثله او ظهر من المسلم لا يكون نقضا لايماه فكذلك اذا ظهر من الماهد \*

(وان قال قد كنت نقضت العهد معهم ولكن كنت رجعت عن ذلك لم يقبل

الترك فيأتي بالامتنعة الى دار الاسلام من ذلك الموضع ويتجر فيها فاعطوه  
الامان على ذلك فهو آمن ما لم يدخل بلاد الترك افاذا دخلها فلا امان له من  
المسلمين ما لم يرجع الى دار الاسلام لان المسلمين انما اعطوه الامان في دار  
الاسلام لا في دار الترك الا ان يكونوا قالوا له انت آمن اذا دخلت دار الاسلام  
الى ان تمود اليها ورجع الى دارك حينئذ هذا تصريح باعطاء الامان له في دار  
الترك (ثم انبذ اليه المسلمون وهو في دار الترك فبذم باطل وهو آمن حتى  
يرجع الى بلاده) لانهم انما يبذوا اليه في داره مستامن فيها فكان هذا وبذم اليه  
في دار الاسلام سواء وقد عرف ان البند لا يصح الا بعد تبليغ المستامن مامنه  
واعادته الى ما كان عليه والله اعلم بالصواب \*

### ﴿ باب ﴾

﴿ اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع ﴾

قال: ﴿ العبد المأسور اذا مات مولاه ثم وقع في الغنيمة خضر ورته بعد ما وقع في  
الغنيمة فان وجدوه قبل القسمة اخذوه بغير شيء وان وجدوه بعد القسمة اخذوه  
بالقيمة) لانهم قائمون مقام مورثهم وهذا الاخذ اعادة الى قديم الملك بطريق  
الفداء فيكون بمنزلة الفداء للعبد الجاني من الجناية والورثة يقومون في ذلك  
مقام المورث (وهذا بخلاف الشفعة فان الشفيع اذا مات لم يكن لورثته حق  
الاخذ بالشفعة ولا يقومون في ذلك مقامه) لان حق الاخذ بالشفعة باعتبار  
الجوارو الذي كان للمورث من الجوار قد زال بموته وجوار الوارث حادث  
فلا يكون له حق الاخذ فاما هنا حق الاخذ باعتبار الملك القديم ولا  
يتغير ذلك بموت المورث والورثة يخلفونه في ذلك الملك لو كان قائما فكذلك  
في حق ثابت باعتبار ذلك الملك \*

باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع

فهذا يسترق واما الصغار من الاولاد فمهم تبع لآباء الذين اخذوا المهد ولا سبيل عليهم \*

(ولو دخل حربى دارنا بامان ثم غلب اهل الشرك على تلك الدار حتى صارت دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم ووجدوا ذلك فيهم فان كان الذين غلبوا على هذه الدار من اهل الدار التي كان المستامن منها فهو فيى للمسلمين) لان الامان قد انتقض بينه وبين المسلمين حتى حصل هو في دار الحرب واهلها يوافقون (الارى) انه لو كان رجع الى داره لكان ينتهى به الامان وقد صار هذا الموضع في حكم داره حين غلب عليه اهل الشرك \*

(وان لم يكونوا من اهل دارنا بان كان المستامن من اهل الروم والذين ظهروا على هذه الدار قوم من الترك فان كانوا اسروه ومنعوه من الخروج فهو في ذمة المسلمين على حاله حتى اذا ظهر به المسلمون كان حرا) لانه ما وصل الى مأمته وانما ينتهى الامان بهذا ولا نه اسير فيهم فكأنهم اسروه من دار الاسلام واحرزوه بدارهم (فان كان الذين غلبوا لم يمنعوه من الخروج الى دار الاسلام فاقام بين اظهري اختيارا فهذا نقض منه للمهد) لانه رضى بالمقام في دار الحرب والراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب لا يكون في امان من المسلمين اذا كانوا آمنوه في دار الاسلام (الارى) انه لو تزوج فيهم واشترى المسكن ثم وقع الظهور عليه كان فيئا كثيره من اهل تلك الدار \*

(وكذلك لو ان مستامنا من الروم في دارنا بدله فخرج الى الترك بامان او بغير امان كان مبطالا للامان الذي كان بينه وبين المسلمين فكذلك ما سبق الا ان في هذا الفصل ان اسروه او لم ياسروه فالجواب سواء) لانه دخل اليهم باختياره (ولو ان رجلا من الروم سأل المسلمين ان يدخل اليهم بامان فيخرج ثم يخرج الى

الارضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب

بِسهمه) لأنه يحتاج الى إثبات دينه في ذمة الميت (ومن وقع العبد في سهمه  
س بخمس في ذلك عن الميت: فاما الموصى به يشترى حيا لاخذ لنفسه في العبد  
لدى وقع في يده بمنزلة الوارث فلذا كان خصما له وان اقر الذي وقع العبد  
بِسهمه انه غريم الميت لم يأمره القاضي بدفع العبد اليه بقيمته (لأن الدين  
قراره لا يثبت في ذمة الميت (ولكن ان حضر وارث او وصى فابى ان يفدي  
اراد الغريم ان يفديه جمل القاضي الوارث والوصى خصما للغريم حتى يثبت  
لدين عليه) لأنه فائمه تمام الميت في إثبات الدين بالينة ثم كان للغريم ان يفديه  
حتى يباع له في الدين \*

وان كان الوصى حين حضر اقر له بالدين لم ينفع الغريم بذلك وقيل له هات  
ينة على دينك ولا يخرج الوصى من خصومه باقراره بالدين) لأنه  
نائم مقام الميت فيما يرجع الى النظر والاقرار بالدين عليه ليس من ذلك  
يشئ فهو كالأجنبي في ذلك فاذا بطل اقراره بالدين صار كأنه لم يوجد أصلا  
فان كان المقر بالدين احدا الورثة كان للغريم ان يفديه بقيمته (لان  
لدين قسبت باقراره في نصيبه \*

ثم اذا اخذ العبد فان القاضي يمرل نصيب سائر الورثة حتى يقدموا فبقروا  
وينكروا ويبيع حصه الوارث المقر للغريم في دينه (لان اقراره حجة  
في حقه و الدين الثابت باقراره في حصته كالثابت بالينة \*

فان حضر الموصى له بالثلث فاقرب بالدين ووقع العبد في سهمه لو وصيته فله ان  
يفديه بالقيمة (لان الثابت بالاقرار في حق المقر كالثابت بالينة \*

ثم اذا حضر الورثة فجحدوا وصيته فالقول قولهم ويقال للورثة ادوا  
للموصى له ثلث الفداء وخذوا العبد) لأنه في مقدار الثلث انما أدى الفداء على

(وان اراد ان يهبهم تركهم في ما يشاء من اموالهم لانه ليس لهم الا ان واحد واحدا او يدعوا لاهل بيته من بعده الى ما يشاء من امواله حتى اذا طهر عليه دين بيع فيه وهو في حياته لو اراد ان يهبه لبعض اهل بيته لم يكن له ان يهبه ذلك الورثة بعد موته \*

(وان ابى بعضهم ان يهبه ربح بعضهم ثمن نفسه ببيعة فاهل بيته والكرهم يكونون متطوعين في الفداء) لان اهل بيته قد اقيم اليك الميت فيكون مبرأنا بين ورثته وهم ابرعوا بالقيمة بالمد في صيب من ابى منهم اذ ليس لهم ان يلزمهم في الفداء او اوافوا كان هذا نظير الفداء من الجنية (وكذلك ان كان فيهم موصى له بالثلث) لانه شريك في الورثة في الفداء من الوصية فهذا كاحد الورثة في حكم الفداء \*

(ومن حضر من موسى اورث امواله موصى به فاراد ان يهبه فله ذلك وان غاب عامة الورثة) لان الحاضر خصم عن الميت وانما ميتا لا احد الى قدس ملك الميت والحاضر خصم في ذلك عن الميت كفي الفداء من الجنية \*

(وان حضر الموصى ابائا ماضا فخذ الذي بيع العبد في سهمه ان يكون العبد للميت فاقام الموصى له اليه عليه ذلك قبت بيبته وكان خصما له) لانه شريك الورثة في التركة فبكون خصما عن الميت كاحد منهم \*

(واذا فداء بجميع القيمة واخذه اعطاء القاضى الثلث من العبد وجعل الشين محبوسا للورثة الى ان يحضروا فياخذوا فان حضر واوجحدوا وصية الموصى له لم يلتفت القاضي الى جحدهم) لان الذي وقع العبد في سهمه كان خصما للموصى له عن الورثة في ابيات الوصية عليه فهو وما لو ابنته الورثة سواء \*

(ولو كان الذي حضر غريم من غرماء الميت لم يكن خصما لمن وقس العبد

الكفة بالنفس والنفو عن دم العبد فان ذلك صحيح من المريض مع واره  
كما يصح مع الاجنبي \* والذي يوضح ما قلنا ان من وقع العبد في سهمه يتمكن من  
اسقاط حق الاخذ بالاعتاق والتدبير فلا يصير به ضامنا شيئا فتيين به ان هذا  
الحق ضعيف واي فرق بين ان يسقط الحق بتصرف من وقع في سهمه وبين  
ان يسقط باسقاط المريض \*

(ولو مات الماسور منه ولا وارث له فيراثه جماعة المسلمين والامام نائب عنهم  
في ذلك فان عرف حاله قبل القسمة اخذه لبيت المال بغير شيء وان عرفه  
بعبد القسمة فان شاء اخذه لبيت المال بقيمته وان شاء تركه \* وان وجدته في يد  
رجل اشتراه من المد وبخمسائة وقيمته الف فالأولى له ان يأخذه بالثمن لما فيه  
من الحظ للمسلمين \* فاما اذا وجدته في يد من وقع في سهمه حتى الاخذ بما  
يكون بقيمته وليس فيه منفعة ظاهرة للمسلمين) لان حقهم في المالية دون العين  
فلا ينقل باخذه الا ان يرى ان فيه حظا للمسلمين \*

(ولو ان الماسور منه وجدته في يد رجل اشتراه من المد وطلبه حتى مضى  
زمان ثم جاء يطلب اخذه بالثمن وله ذلك بخلاف الشفعة فان الشفيع اذا لم يطلب  
بعدماعلم بالبيع تبطل شفيعته) لان سكوت الشفيع انما جعل تسليما دفعا للضرر  
عن المشتري فان الشفيع يتمكن من نقض تصرف المشتري بالاخذ بالشفعة  
فلو لم يحمل سكوته تسليما لم يطل ملك المشتري وتقدر عليه التصرف فيه فلماذا  
جعلناه تسليما وهذا المعنى لا يوجد هاهنا فان الماسور منه يأخذه ممن يجده في  
يده ولا ينقض شيئا من التصرفات (الا ترى) انه لا ينقض القسمة لياخذها مجانا  
فلا حاجة هاهنا الى ان يحمل سكوته تسليما \*

(ولو كان العبد الماسور لصبي صغير له اب او وصي فاشتراه رجل منه بخمسة

الشفيع اذا لم يطلب بعدماعلم بالبيع تبطل شفيعته

ان يفدى ملكه به فلا يكون متطوعا في ذلك فاما في الثلثين اما ادى الفداء  
على انه يفدى ملك الورثة فكان متطوعا في ذلك \*

(وكذلك لو ادعى الوصية بالمبد له والمسئلة محالها فان الورثة ياخذون العبد  
هناك اذا عطوه جميع الفداء ان احبوا اذ انك) لانه في الكل ما هنا يفدى ملك  
نفسه فالعبد كله له وصية بزمه اذا كان يخرج من ثلث ماله فلهذا لم يكن متطوعا  
في شئ من الفداء \*

(وان كان الوارث او الموصى له اما حضر قبل القسمة فليس له ان ياخذ حتى  
يقيم البينة على ذلك) لان الحق امامة المسامين فلا ثبت الاستحقاق عليهم  
الا بحجة (ثم اذا اقام البينة اخذه بغير شئ فما دلى قديم ملك المورث وكان ميراثا  
عنه \* ولو وقع العبد في سهم رجل في مرض الماسور منه فسلمه له كان ذلك جائزا  
سواء كان من وقع في سهمه وارث الميت او اجنيا وسواء كان فيه محابة  
او لم يكن \* وكذلك ان سلمه للمشتري من العدو فان المحابة لا يظهر في هذا  
الفصل) لانه بهذا التسليم لا يملكه شيئا انما يبطل حقه ليس بمال ولا يجوز  
الاعتياض عنه بالمال محال فكان هذا بمنزلة تسليم الشفقة وتسليم المريض  
شفقة بسبب من الاسباب يكون صحيحا على الاطلاق فهذا مثله \*

(وكذلك لو ساومه بالعبد بعام مستقبلا) لان هذا دليل التسليم منه فيكون  
كالصريح بالتسليم كافي الشفقة \* فان قيل \* قد قلتم ان الاخذ بالقيمة بمنزلة الفداء  
من الجناية فعلى هذا ينبغي ان لا يصح ذلك من المريض في حق وارثه  
فلا يسلم له المحابة التي تكون باعتباره \* قلنا \* هذا اذا كان يصرفه يملك الوارث  
مالا وهو هنا ليس يملك الوارث شيئا فقدم ملك الوارث العبد بالشراء  
او بوقوعه في سهمه فلهذا صح تسليمه في حق الوارث وهو نظير الابرأ عن

ان المانع كان هو البناء وقد زال المانع فيتمكن من الاخذ (بمنزله الواهب  
يريد الرجوع فاما ما رفع الموهوب له البناء وكذلك لو كان انما بنى فيها  
لهن الحرب حين احرازها) لان المالك القديم انما سببت له حق الاخذ فيما كان  
مملوكا له وهذا البناء لم يكن مملوكا له قط فلا يثبت له حق اخذ البناء ويتعذر  
عليه اخذ الارض بدون البناء فان هدم من وقع في سهمه البناء كان له ان ياخذ  
الارض بقية الزوال المانع

(ولو كانت الارض مبنية حين اخذها المشركون ووقعت في سهم رجل من  
المسلمين كان للمالك الاول ان ياخذها بقيمتها مبنية يوم وقعت في سهمه) لانها  
كانت له في الاصل بناؤها فله ان يعيدها بالاخذ الى ملكه كما كانت (فان  
لم ياخذها حتى جعلها من وقعت في سهمه مسجد للمسلمين وصلوا فيها ولم يزد  
ويرا بنينا او كانت ارضا جعلها صدقة موقوفة للمساكين او جعلها مقبرة  
او جعلها خا للمسلمين ثم جاء صاحبها الاول فليس له ان ياخذها) لانهم اخرجت  
عن مالك العباد ما احدث فيها من النصرف فكان هذا قياس العباد اذا اعتقه  
من وقع في سهمه وهذا لان المالك القديم ياخذ من غير ان ينقص التصرف  
وبدون نقض التصرف هاهنا لا يمكن من اخذها بالقيمة فانها لم تصرف  
ملك احدثي اخذها بالقيمة وبه فارق الشفعة فان الشفعة يمكن من  
نقص تصرف الشري فاذا نقص تصرفه رجعت الى ملكه كما كانت فكان له  
ان ياخذها منه فان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك  
صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى لانه زول المانع فكان للمالك الاول ان  
ياخذها بالقيمة \*

(وكذلك لو كان الماسور فرسا جعلها من وقع في سهمه حيسا ثم حضر مالكة

فان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى

وفيما لم يفسلم الأب والوصى حق الصبي في ذلك سار التبرير في ربابي  
 حنيقة وانى يوسف رضى الله تعالى عنها ومخر في موصى محمد ز ررحتهما مال  
 على قياس الشفعة فان في الموصعين جميعا بهذا التسليم لا جرح فيه لك الصبي  
 شيئا ولو كان المشتري من المدواشتره بألف درهم وقبعة خمس مائة رد الأب  
 او الوصى ان يخذ ذلك الصبي باليمن لم يكن لهم ذلك منه من غير ان يرد على  
 الصبي بمئة ما واشترى له عبدا يساوى خمس مائة بألف درهم (١) ردها  
 يكون مشتريا لنفسه وهما لا يكونا أخذ لنفسه (٢) لأنه غير مالك في نفسه  
 هاهنا بغير رضى المشتري من المدواشتره بالاحدية يدانى قد يرد ولو كان  
 له فيه المالك في الاصل وانما كان ذلك للصبي فهذا لا يجمل (٣) ردها  
 (وان ظهر المشتركون على الارض من اراضي المسلمين فصارت ارضهم  
 ثم غلب المسلمون عليها من حضر من اصحابها قبل السجدة احدها بدينار  
 ومن حضر بعد التسعة اخذها بقية ما (الاحب) لان الارض من المسلم كعاد  
 الاموال (فان بناها من وفدت في سهمه من حضر المالك القديم سلفا  
 ياخذها) لان البناء استهلاك وليس له ان ينقض البناء حتى يكون ان  
 ينقض سائر التصرفات بخلاف البيع وانما هذا ظن وهو بطلان في  
 الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها فهنا لا يتمكن من ذلك لان  
 البناء استهلاك فهنا مثله \*

(و كذلك قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه في ما يشتري الارض بشراء واحد  
 اذا بناها فليس للبائع حق الاسترداد به وذلك ومعلوم ان حق البائع او جب  
 من حق المالك القديم هاهنا فان لم يقض القاضى له بالاحذ لاجل البناء  
 ثم هدم الباني بناءه حتى عاد كما كان فللمالك القديم ان ياخذها بالبقاء هاهنا)

كان لا ينقض به سائر الصرفات فان ثبوت حق المشتري في الرد بالعيب  
 يكون عذرا في نقض الاجارة دون اثر التصرفات بمنزلة حق البائع في  
 الا مترداد بمساده البيع يكون عذرا في مص الاجارة دون سائر التصرفات \*  
 (ولو كان الذي وقع عليه الظهور انه لم يدها من وقت في سهمه بدنة وقلدها  
 اشهرها او جعلها اضحية تم بيعها لاول قبل ان ياحذها بالقيمة) لان  
 المالك من وقت في سهمه لم يزر بها المهر (الآثرى) انه لو اعجاز بيعه  
 فيها بخلاف ما تقدم من الوفاء والحبس فقد زال ملكه هناك وبهذا بين  
 خطأ من يجوز الاستبدال بالوقت بالقياس على الاضحية والبدنة فاذا اخذها  
 بالقيمة اشترى الذي وقت في سهمه بدنة وجعلها مكران الاولى) لان القيمة  
 في حقه عرض عما اوجب فيه حق الله تعالى وحكم الموضع حكم الموضع في  
 الوفاء بخلافه \*

(ولو كان المأسور عبدا فاشتراه رجل منهم فاول من قيمته او باكثر فلما حضره  
 الموت اوصى به لرجل كان للمالك الاول ان ياحذه من الموصى له بالقيمة)  
 لان الوصية تبرع باليمن والموت يكرن قياس ما تبرع به في حياته بالهبة  
 منه وهناك المالك الاول ياحذه من المورث له بالقيمة فكذلك هاهنا  
 (ولو لم يوص به الاخذ كان له ان ياحذه من الوارث باليمن الذي اشتراه به  
 المورث) لان الورثة حلاله والملك المأبوت لارث هو الملك الذي كان  
 للمورث ولهذا رد بالعيب على بائع مورثه ويصير موروفا فيما اشتراه مورثه ثم  
 كان له ان ياحذه من المورث باليمن فكذلك من الوارث فاما الموصى له فاما  
 يملك العين بسبب جديد ولهذا لا يرد على بائع الموصى له عيب ولا يصير موروفا  
 فيما اشتراه الموصى \*

100

والقرص  
الباخذ  
الاخذ  
من رقبته  
والتدوير  
في الاخذ  
موسد يكون  
كاتبه  
ياخذ

[illegible]

(فلو آجر من وقع في سهمه من رجل مدة معلومة وقبض الاجر ثم حضر المالك الاول وله ان ينقض الاجارة ويأخذها بالقيمة) لان الاجارة تنقض بالاعذار وثبت حق المالك الاول في الاخذ عند تنقض به الاجارة وان

٢٢٠  
ورر الو صا في المهار والمقو ل فبا ف ه العادة

ينبغي اذا سلم احد الوارثين ان يكون ذلك تسليما منها كما لو كان المورث  
فسلم النصف وسكت عن النصف الثاني « قلنا » لا فرق فهناك لو قال  
ث اسلم النصف على ان اخذ النصف بنصف القيمة لم يكن ذلك تسليما  
الا يكون تسليم احد الوارثين هاهنا تسليما في حق الآخر الا ان  
المورث كان متمكنا من التسليم في الكل فيجعل تسليمه البعض مطلقا  
في الكل كما في الشفعة وهاهنا احد الوارثين لا يملك التسليم في حق صاحبه  
لهذا بمنزلة تسليم المورث النصف بشرط ان ياخذ النصف الباقي \*  
اب المشرقون على دارهم وقعت في سهم رجل من المسلمين فهدم بعض  
م حضر صاحبها الذي كانت له فاراد اخذها فانه ياخذها وياخذ البعض  
قاظما بعينه بقيمتها يوم وقعت في سهمه لان البعض كان مملوكا له كالاصل  
ى انه لو حضر قبل ان ينقض من وقعت في سهمه البناء كان له ان ياخذ  
والبناء جميعا فهذا مثله ولا يسقط عنه شيء من القيمة بهدم من وقعت  
ه لان ما يطعم من القيمة فداء لملكه والفداء يكون بمقابلة الاصل  
ط منه شيء بنقصان يتمكن فيه بفعل مكتسب او لا بفعل مكتسب  
الواستهلاك من وقع في سهمه البعض لم ينقض شيء من الفداء عن المالك  
فهذا بخلاف الشفعة فان المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع  
ل له على النقض وانما ياخذ الارض بحصتها من الثمن لان حق الاخذ  
يختص بالمقار دون المنقول والنقض منقول (ثم الاخذ بالشفعة بمنزلة  
لان الشفيع يملك الماخوذ بالثمن ابتداء والبناء بمنزلة الوصف فاذا فات  
بكتسب يسقط حصته من الثمن عن الشفيع فاما المالك الاول  
لاخذ سيده الى قديم ملكه بالفداء وقد بينا ان الفداء يقابل الاصل دون

(قال وان كان الميت لم يوص برقبته لاحد ولكنه اوصى بخدمته او بقلته لرجل فليس للمالك الاول ان ياخذ به بالتمن ولا بالقيمة) لان للموصى له فيه حق لازما وله هذا لايملك الوارث بيعه ولا ابطال حقه فهو لا يتمكن من الاخذ من الوارث لقيام الحق للموصى له فيه (ولا من الموصى له لانه لا يملك المين وحق الاخذ بالبذل انما يكون ممن يملك المين بخلاف الاول فالموصى له هناك مالك للمين فلذا يمكنه الاخذ بالقيمة \*

(فان مات الموصى له بالقلعة او الخدمة كان له ان ياخذ من الوارث بالتمن) لان حق الموصى له قد بطل بالموت وزال المانع من الاخذ فكان له ان ياخذ به (ولو كان العبد الماسور مشتركا بين رجلين فحضر احدهما وغاب الآخر كان له ان ياخذ نصفه ممن وقع في سهمه بنصف قيمته) لان حق الاخذ باعتبار المالك القديم وقد كان كل واحد منهما مالكا للنصف واعتبار الكل بالجزء باعتبار صحيح) فان حضر افعال احدهما آخذ وقال الآخر اسلم فللذي اراد الاخذ ان ياخذ نصفه) لان لكل واحد منهما رأيا في نصيبه فكما لا يملك الذي يريد الاخذ ابطال خيار شريكه لا يملك الذي يسلم ابطال خيار شريكه (وليس للذي وقع في سهمه ان يقول انكم تفسدون علي العبد وتلحقون بي ضرر تبقيض المالك) لان وجوب دفع الضرر عن المالك الاول مقدم على وجوب دفع الضرر عن من وقع في سهمه ولهذا يتمكن من اخذه منه شاء او ابى (وهذا بخلاف ما اذا كان الماسور منه واحدا ومات عن اثنين فان هناك لا يملك احدهما اخذ النصف بنظر رضى من وقع في سهمه) لان اصل المالك هناك للمورث والورثة يقومون بمقامه وهو في حال حياته كان لا يملك اخذ البعض دون البعض ولكن اما ان ياخذ الكل او يسلم الكل فكذلك الورثة بعد موته) **فان قيل** فلي

الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليحسبه بالثمن \*

ولومات الماسور منه العبد وترك ابنا صغيرا واوصى الى رجل ثم وقع العبد في  
العينة فان وجده الوصي قبل القسمة اخذه للصبي بغير شيء وان وجده بعد  
القسمة ياخذه بالقيمة ان شاء المأين ان الوارث هاهنا بالاخذ يقوم مقام المورث  
وان هذا الحق لا يسقط بموت المورث بخلاف الشفعة ثم الوصي قائم مقام  
اب الصبي ان كان قائما فان اخذه بالقيمة وليس للميت مال وللصبي مال ورثه من  
امه فالقيمة في مال الصبي) لانه دين عليه نيؤدي من ماله ولا يكون على الوصي  
في ذلك عهدة كما لا يكون على الوكيل بالاخذ من جهة المالك التديم في هذا  
عهدة لان هذا بمنزلة الفداء من الجاية وهناك يكون الوكيل نائبا محضا فلا  
يلزمه العهدة فهذا املا (بخلاف الشفعة فالوصي او الوكيل اذا اخذ بالشفعة  
يلزمها العهدة وتوجه عليها المطالبة بالثمن ثم يرجع ان به) لان الاخذ بالشفعة  
تمامك بطريق الشرى ابتداء في حق الشفعين

(فان كان الوصي ضمن القيمة لاندى وقع في سهمه كان مطالبا به بحكم الضمان  
رله ان يرجع به في مال الصبي لتمام ولا تملكه عليه في الزام الدين اياه بخلاف الوكيل  
بالاخذ اذا ضمن القيمة فانه يكون متطوعا في ذلك لا يرجع به على الوكيل  
لان له نفس امره لانه اراد الدين لغير من اراده الامر فكيف يلزمه دينه لنفسه  
(الا ان يكون امره انما هو في عهدة غيره بالادراك فدى الوصي العبد  
للصبي بالقيمة من مال الصبي ثم اقام رجل البينة على دين له على الميت محيط  
بمالية العبد فانه يباع له العبد في دينه) لانه اعادة الى قديم ملك المورث وحق  
التريم فيه مقدم على حق الوارث (ثم يكون الوصي متطوعا في الفداء يفرم  
للصبي ماداه من ماله) لانه تبين انه ما اخذه للصبي هاهنا فان استغرق التركة

الوصف) وعلى هذا لو كان المكان الدار ارض فيه انخل قائم هم حضرة المالك  
الاول فله ان ياخذ الكل بقيمة الارض والنخل يوم وقعت في سهم الرجل \*  
فان كان من وقعت في سهمه قدا كل الثمر او اعطاه او فاع النخل او باعه على ان  
يقطع فكذلك الجواب) لان ما عطاه من قيمة الارض والنخل فداء بمقابلة  
الاصل فلا يسه قطش منه بذرات الوصف والبيع واكتنه ياخذ النخل والثمر  
من المشتري اذا كان قائما بغيره في يد الدين الذي اشتراه به ان شاء بخلاف  
الشفيع فالشفعة تختص بالمقار دون التمول ولا تمنع ولا يه تخض تصرف  
المشتري ما بقي حقه فلهذا قلنا اذا حضر قبل ان يقطع المشتري النخل كان له ان  
يتنقض البيع وياخذ الكل من المشتري الاول بان شاء \*

\* قال (ولو ان رجلا اشترى عبدا فلم يتبضه حتى اسره المدوم وقع في سهم  
مسلم فحضر البائع والمشتري فباع احق به ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان قبل  
الاسر كانت اليد له (وكان هو احق بحبه حتى يستوفي الثمن) وهذا لان  
المبيع قبل القبض في ضمان البائع (لذلك لو ملك كانها اكمل ملكه فاذا  
اخذه بالقيمة قلنا هو لا يكون متبرعا بما ادى من القيمة فانه لا يتوصل الى  
احياء حقه الا بذلك فيكون له ثمنه خيارا ان شاء اخذ بالامن الاول  
منه او بالقيمة وان شاء تركه وانما ثبت له الخيار) لانه زمه زيادة  
في الثمن لم يرض بالتزامها (فان ابى البائع ان ياخذه بالقيمة فدمشتري  
ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان الاسر كان على ملكه فكان له ان يعيده بالاخذ  
الى ملكه كما كان (ثم عليه ان يؤدي الثمن الى البائع) لان المبيع قد سلم له \* فان قال  
البائع انا اخذ العبد منه حتى يؤدي الثمن لم يكن له ذلك لانه قد استقط حقه في  
الحبس حين ابى ان ياخذه بالقيمة في الابتداء فكان هذا بمنزلة ما لو سلم المبيع

والارددت على من وقع في سهمه) لان الوصى هناك لا يمكن ان يجعل  
 متطوعا في الفداء فانه فدى بامر القاضى وذلك حكم منه فاعلم انفذ في حق  
 الصبي بشرط النظر له فان قال الفرءاء لا تقدى فالعبد مردود على من  
 وقع في سهمه الا ان يرى القاضى النظر للصبي في ان يجعل الفداء من قبله بان  
 كان حدث في العبد زيادة في بدنه او قيمته بعدما وقع في سهم الرجل فحينئذ  
 يجعل الفداء من مال الصبي لتوفير المنفعة عليه (وان كان الذى فدى به القاضى  
 العبد من مال الميت والدين يحيط بتركته فقالت الفرءاء لا نرضى ان يقدى  
 العبد بذلك ولكننا نأخذ الفداء قضاء من ديننا كان لهم ذلك) لان الحق في التركة  
 لهم خاصة وانما مضى الحكم على مرادهم سواء كان فيما اختار وامنعة لهم  
 او ضرر عليهم (وليس للوارث ان يقدى العبد هاهنا) لان استغراق التركة  
 بالدين يمنع ملك الوارث \*

قال (ولو ان المشرىين اسروا العبد من وقع في سهمه ثم وقع في سهم مسلم  
 فحضر مولاه الاول فليس له ان يأخذه) لان الاسر الثاني لم يكن على ملكه  
 وانما كان على ملك من وقع في سهمه فيكون حق الاخذ للماسور منه خاصة  
 وانما ثبت حق الاول في ملك الماسور منه فيما اذا لم يقد ذلك المالك باخذه  
 قبل القسمة بغير شيء وبمده بالقيمة ولا سييل للمولى الاول على اخذه (واذا  
 اخذه الماسور منه بالقيمة كان للمولى الاول ان يأخذه بقيمتين ان شاء) لان  
 الماسور منه بما ادى من القيمة احيا ملكه وكان محتاجا الى ذلك فلا يكون  
 متبرعا فيه فلهذا يأخذه المالك الاول بالقيمة الاولى وبما اداه الا ان شاء  
 وكذلك لو كان مكان الذى وقع في سهمه مشتر اشتراه من العدو ثم اسر  
 منه ثانيا فهو نظير الاول في جميع ما ذكرنا لا يكون للمولى الاول ان يأخذه

بالدين يمنع ملك الوارث فهذا كان ضامنا للصبي ما أدى من ماله وصار هذا بمنزلة ماله كان الدين ظاهرا فاخذه الوصي وأدى الفداء من ماله نفسه وهناك هو متطوع في الفداء ويبيع العبد للغريم بدينه فكذلك هاهنا وشبه ههنا ما أوجبني العبد جناية ففداه الوصي من مال الصغير بأن رأى فيه النظر له ثم ظهر على الميت دين والمعنى يجمع الفصلين فالحكم فيهما سواء كما بينا (ثم لا يكون الوصي بالتطوع في الفداء نظير اجنبى آخر فهناك لمن وقع في سهمه أن يابى ذلك عليه وهاهنا ليس له ذلك) لأن الوصي قائم مقام الموصى وهو قد كان مجبرا على التسليم إلى الموصى بقيمته فكذلك إلى وصيه بدموته (وإن لم يفد الوصي العبد للصبي حتى رفع ذلك إلى القاضي فامر القاضي أن يفديه أو كان القاضي هو الذى فداه أو أمين من أمانته بأمره ثم ظهر الدين فالمرء بالخيار أن شاء وأدوا القيمة إلى الصبي ثم يباع العبد لهم في دينهم فإن أبوا ذلك رد العبد إلى من وقع العبد في سهمه وأخذ منه القيمة فيرد على الصبي) لأن المؤدى للفداء هاهنا لا يمكن أن يجعل متطوعا من قبل أن هذا حكم حكم به القاضي للصغير فلا ينفذ حكمه إلا باعتبار النظر له وحكمه يمنع أن يكون المؤدى للفداء متطوعا فيه بخلاف الأول «

(فلو كان الوصي أخذه بالقيمة للصبي بغير أمر القاضي ثم ظهر دين يكون مثل نصف قيمة العبد فإن العبد يباع فيستوفى الغريم دينه وما فضل من الثمن فهو للصبي إرث له من أبيه ويكون الوصي متطوعا فيما أعطى من القيمة) لأن تصرفه هذا ليس فيه نظر للصبي فإنه يفدى جميع العبد بقيمته ولا يسلم للصبي منه إلا النصف وإذا لم ينفذ تصرفه على الصبي باعتبار هذا المعنى كان متطوعا في الفداء (فإن كان القاضي أمره بذلك والمسئلة محاسنا فإن القاضي يقول للرماء أنت شتمت فالتزموا من الفداء بقدر حصصكم حتى أبيع العبد في دينكم

كان تغير الى نقصان فله ان يردّه ) لانه لما رضى بالفداء ليعيده الى قديم ملكه  
كما كان وبعد التغير يمكن الخلل في تصوده فكان له ان يردّه لهذا \*  
قال \* (ولو كان العبد الماسرر بساوى الف درهم فاشتره رجل بمائة درهم  
فاخرجه وقدمات الماسور منه وركب ابنا صغيرا وعليه من الدين خمس مائة ففرض  
الغرماء والوصى فالى الغرماء ان يقدوه فللوصى ان يفديه بالمائة من مال الصبي)  
لان فيه منفعة ظاهرة فانه يبعه بالالف ويقضى دين الميت بخمس مائة فيبقى  
للصغير خمس مائة بالمائة التي اعطاها الوصى وفي الموضع الذى يتحقق النظر  
فيه للصبي لا يكون الوصى متطوعا في الفداء وهو قياس الفداء من الجناية \*  
فان نقص سعر العبد بعد ما اخذه الوصى حتى صار يساوى خمس مائة فانه  
يباع العبد للغرماء وليس على الوصى من ذلك شيء ) لان معنى النظر للصبي كان  
ظاهرا يومئذ فنقد تصرفه للصبي ثم لا يتغير ذلك بما حدث من نقصان  
السعر (الاترى) انه لو مات العبد بعد ما اخذه الوصى لم يكن على الوصى  
من ذلك شيء فهذا مثله \*

(ولو كان مكان الغريم اخ للصبي غائب لم يعلم به الوصى حتى فداءه بالمائة من  
مال الصبي ثم حضر الغائب فان كان الوصى فداءه بغير امر القاضى فهو  
متطوع في نصف الفداء ) لانه في النصف احياء ملك الغائب بملك الصغير فكان  
متطوعا فيه (بخلاف الاول فهناك احياء ملك الصغير في جميع العبد)  
لان الدين اذا لم يكن محيطا بالتركة كما يدخل في ملك الوارث (الاترى) ان  
لوارث ان يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس لاحد  
الوارثين ان يستخلص الملك لنفسه باداء نصيب الشريك من موضع آخر \*  
(وان كان الوصى فداءه بامر القاضى يقول للغائب ان شئت فادفع نصف الفداء

ما لم يحمده المشتري الأول ثم ان كان في السنة من المبيع رددت  
 باليمن ان شاء او يبيع (فان حب المالك القديم احده من وقف في سهمه  
 او من المشتري بايمن ففرض له ان يبيع في السنة رددت  
 ثم قال لا اعطيه حتى يبيع في السنة رددت  
 من المبيع فحكمه بوجوب البيع في السنة رددت  
 دون رددت في رده وبيع حبس بوجوب رددت  
 (فان باعه المالك لا وحبس رتبته من ساله بوجوبه بامس اما ذ  
 ادنى الواجب عليه فلا نه عاجز عن تسليمه وان لم يرد  
 فلازم المبيع مضمون في السنة رددت في رددت  
 لو هلك لزمه وذلالت المبيع وفساد المبيع في السنة رددت  
 يدا المشتري بعد سخر البيع في السنة رددت  
 القاضي وهذا اقرب الى سماعه فذكرنا هذا في اوباعه من  
 فمر فنانه بمنزلة المبيع في يدا المشتري بعد سخر البيع  
 هناك في يده بعد ما عاد الى اصل ملكه بالبيع في سنة رددت  
 بعد ما عاد الى قديم ملكه الماسور منه ثم هلكه بجور يده من في يده  
 من غيره فكذلك هاهنا ولهذا لو وجد الماسور منه عيبا حادا كان له ان يرد  
 قبضه بقضاء او بغير قضاء وبعد قبضه بقضاء القاضي بمنزلة البائع الاول  
 به عيبا حادا بعد ما تنفسح البيع بينه وبين المشتري بالرد بالعيب بقضاء الفاء  
 (ولو ان الماسور منه اخذه بالفداء ولم يكن رآه قبل ذلك قط فلما رآه  
 به لم يكن له ان يرد) لانه بالاختار يعيده الى قديم ملكه وخيار الروية  
 بالشراء المبتدأ وهذا اذا لم يكن به تغير عن الحال الذي كان عليه في يده

في جميع ما ذكرنا والله اعلم \*

### باب

اسر عبد المرتد قبل الردة وبمدها

قال محمد رحمه الله تعالى (اذا اسر المشركون عبد الرجل من المسلمين فاحرزوه بدارهم ثم ان مولاه ارتد والعياذ بالله عن الاسلام ولحق بدار الحرب فاخذ المسلمون العبد الماسور من المشركين فهو في لمن اصابه) قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى قد بينا ان لحوق المرتد بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي في حكم النية واذا اتصل به قضاء القاضي بحكم النية فهو كاللوت فكما ان بعد موت الماسور منه ورثته يخلفونه في اخذ العبد الماسور قبل القسمة بغير شيء وبمدا القسمة بالقيمة فكذلك ما بعد قضاء القاضي بلحاظه ويستوى فيه ان اسر المشركون العبد قبل ردته او بعد ردته قبل لحاقه او بعد لحاقه قبل ان يقضى القاضي به \*

(ولورجع المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضي بلحاظه ثم وقع عبده في الغنيمة فان وجدته قبل القسمة اخذته بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذته بالقيمة بمنزلة الغائب اذا رجع واذا رجع المرتد مرتدا على حاله ثم لم يسلم حتى اسر العبد وعبده ووقع في الغنيمة ففي قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان وجدته قبل القسمة اخذته بغير شيء وان وجدته بعد القسمة لم يكن له ان ياخذها بالقيمة حتى ينظر اسلم ام يقتل فان اسلم كان له ان ياخذها وان قتل كان لورثته ان ياخذوها بالقيمة) لانه يقول يتوقف تصرفات المرتد الا انه يصح قبوله الهبة والاخذ قبل القسمة في معنى ذلك لانه يميده الى قديم ملكه مجاوفي قول محمد رحمه الله تعالى له ان ياخذها بالقيمة بعد

باب اسر عبد المرتد قبل الردة وبمدها

ويكون المبدية بين وبين الصغير نصفين والاردنائه على المشتري من العدو لان الوصي لا يكون متطوعا فيما يورث من الفداء بامر القاضي وهذا التصرف وان كان فيه حظ للصبي فذلك لا يفوت عليه لانه اذا كبر كان له ان يفديه بالمائة ان شاء فيكون متطوعا في نصف الفداء عن اخيه \*

قال \* (ولو ان للمشتري من العدو اشتراه بمائتي درهم وعلى الميت دين تسع مائة فليس للوصي ان يأخذه للصبي بالمائتين) لانه لا يبقى للصبي بعد قضاء الدين من ثمنه الا مائة درهم وفيه من الخسران على الصبي ما لا يخفى (فان فعل ذلك الوصي بغير امر القاضي فهو متطوع في الفداء لما بينا انه لا نظر للصبي في هذا التصرف فان بيع العبد بضعف ثمنه كان مابقي من الثمن بعد قضاء الدين للصبي وكان للوصي متطوعا في الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ ولم يكن هذا الاخذ بصفة النظر له يومئذ فلا يتغير حكمه بما يحدث من الزيادة بعد ذلك (وان كان الوصي فداء بامر القاضي بان لم يكن الدين معلوما للقاضي حين امر به فالوصي ههنا غير متطوع في الفداء ولكن القاضي بخير الغريم فان شاء كان عليه من الفداء بقدر دينه وذلك تسعة اعشار الفداء والاردن العبد على الماخوذ منه فان رضى الغريم بذلك يسلم الثمن للمشتري وينع العبد فاخذ الغريم دينه وكان مابقي من الثمن للصغير \*

( فان نقص العبد في بدن او سمر فلم يبع الا بقدر الدين او اقل منه لم يرجع الصبي على الغريم بشئ من حصته من الفداء ) لان المعتبر وقت الاخذ ثم لا يتغير الحكم بما ظهر من الزيادة او النقصان بعد ذلك (بمزالة ما لو مات العبد بعد الفداء فانه لا يرجع بعضهم على بعض بشئ) وشبه هذا بما لو شجع عبدا من الترتيب لاه ووضحة وفيها دين فحكم الفداء من الجناية كحكم فداء الما سور

(ولو ان المسلمين اخذوا المرتد وعبداه الماسور جميعا قبل ان يقضى القاضي بلحاظه فاسلم المولى فلا سبيل له على العبد) لانه حين وقع في النسيمة كان هو حربيا ماسورا فلا ثبت له الاخذ في غنائم المسلمين ولا يثبت لورثته ايضا لان القاضي لم يقص بلحاظه بعد في هذا \*

(وان اسلم المولى لا يثبت له الحق فيه (الا ترى) انه لو لحق بعبد له الى دار الشرك مرتدا منه فاسرا ج ما كان السبي قبيحا ولم يكن للمولى عليه سبيل فهذا اولى من ذلك فقد كان تملكه في دار الحرب هيا والماسور قبل لحاقه ما كان تملكه في دار الحرب وان اراد الورثة اخذه ولم يحج المرتد مسلما حتى اخذوا سيرا فان القاضي يقضى بلحاظه كما كان يقضى به قبل ان يوسر) لان بالاسر لا يخرج هو من ان يكون حربيا وانما يحمل كالميت عند قضاء القاضي باعتبار كونه حربيا \*

(فاذا قضى القاضي لهم بغيره كان لهم ان ياخذوا العبد قبل القسمة بغير شيء وبعدها بالقيمة وان جاء المرتد مسلما قبل قضاء القاضي بغيره او بعبد فاسلم له ولا نورثه على اخذ العبد سبيلا هاهنا) اماله فانه كان حربيا حين وقع العبد في الغنيمة واما الورثة ولائهم ان اخذوه اعادوه الى قديم ملكه فكان هو احق به منهم وقدينا انه لا حق له هاهنا (بخلاف ما اذا الميات هو مسلما فان الورثة هناك ياخذونه لانفسهم وهم من اهل ان يثبت لهم الحق في الغنيمة ولو كانوا اخذوه قبل ان يحج المرتد مسلما هم جاء هو مسلما كان احق به منهم) لانهم اعادوه الى قديم ملكه فهذا مما هو قائم من تركته في ايديهم (الا انه يعطيهم ما غرموا فيه من الغنيمة) لانهم ما كانوا متبرعين فيما ادوا \*

(وان كان المرتد جاء مسلما قبل وقوع العبد في الغنيمة ثم وقع في الغنيمة فهو

القسمة ايضاً فانه يقول بموجب سرقة بعد ارده لعوس وبغير حمى وان  
لم يأخذه بعد العلم به حتى تسقط رتبته ان باخسوه فمما ملهم مقامه بمدمونه \*  
(فان رجع المرتد الى دار الاسلام مرتداً بعد ما همى القاضى بالحق فيه فلم يسلم  
حتى وقع عبده المأسور في القسمة فلا سبب له عليه ) لانه تمت في قضاء  
القاضى ما لم يسلم فيكون حق الاخذ ورثته لا ( حتى اذا وجدوه قبل  
القسمة اخذوه بغير شئ وبمدها بقيمة ان احبوا ان ادوا القيمة من مال  
ورثه من المرتد ثم اسلم كان له ان يأخذ ما تبقى في ايديهم من الميراث وكان له ان  
يأخذ العبد ايضاً ويعطيهم القيمة الى عرو واقبه ) لا هم اعداوه بالاخذ الى ملكه  
الاول ( ولكنهم ما كانوا منبر عن فيما ادوا من السداء ) لا هم قصدوا به استخلاص  
الملك لانفسهم \*

( فان قال انما اعطوا القيمة من مالى فان لا اعطيهم ذاك لم يكن له ذلك ) لان ما  
اعطوه مستهلك وحقه لا يعود في المستهلك فكان اعطاء ذلك من ماله ومن  
مال آخر لهم سواء ( الا ترى ) انه واشترى العبد من العبد وحض الورثة  
وادى الثمن من مال ورثته من المرتد ثم جاء المرتد بذلك مسلماً فادان يأخذ  
العبد بغير شئ لم يكن له ذلك ولكنه باخذه بالثمن ان شاء او يدع \*

( ولو سلم الورثة العبد لمن وقع في سهمه ثم جاء المرتد بمسلك مسلم فادان  
الاخذ بالقيمة لم يكن له ذلك ) لان الورثة صاروا كالمستهلكين لهذا  
الحق بالتسليم وفي المستهلك لا يعود حق المرتد \* ولانه لم يرجع الى الورثة  
على الميراث من المرتد ( الا ترى ) ان الورثة لو اشتروه من الذي وقع في سهمه  
ثم جاء المرتد مسلماً لم يكن له ان يأخذه منهم لانهم اخذوه بملك مستقبل وكان  
ذلك دليل التسليم منهم فعند التصريح اولى \*

يزيل جوازه فتبطل به شفعة\*

\* قال\* (ولو كان المرتد لحق بدار الحرب قبل ان يباع الدار التي له فيها الشفعة ثم كان البيع بعد ذلك وجاء المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضي بالحق او بعده فلا شفعة له) لان الدار بيعت وهو حربي لا امان له ولا شفعة له حربي فيما يباع في دار الاسلام (الآثرى) انه بعد الحاق لو يباع داره التي بها يطلب الشفعة او وكل ببيعها لم يحز ذلك فيه بين انه صار حربيا وانه لا يستحق الشفعة باعتبار هذا الملك (فان طلب ورثته ان ياخذوا بالشفعة فان القاضي يقضي لهم بغير ائنه ويقضى لهم بالشفعة ايضا) لان عند قضاء القاضي يثبت الملك لهم مستندا الى وقت لحوق المرتد بدار الحرب فظهر ان بيع الدار كان بمسما واجب الحق لهم فكان لهم الشفعة وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فيمن اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك\*

\* فان قيل\* هناك المشتري كان متمكنا من التصرف في المشتري وهاهنا الورثة ما كانوا يتمكنون من التصرف في مال المرتد قبل قضاء القاضي بالحق قلنا\* نعم ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار التمكن من التصرف وفي الموضعين الملك لم يكن موجودا لمن يطلب الشفعة وقت البيع ولكن سبب الملك كان تاما وحق الغير كان منقطعاً ثم هناك استحقاق الشفعة بها اذا تم للملك له فيها فكذلك هاهنا\*

(الآثرى) ان المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يعلموا بالبيع حتى ادبت المكتبة ثم علموا به كان لهم الشفعة وان لم يكونوا متمكنين من التصرف فيه عند البيع\*

من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك\*

أحق به قبل القسمة بعير شئ وبعبدها بالقيمة) لأنه حين وقع في القسمة كان هو من أهل أن يثبت له الحق فيها فيمكن من إعادته إلى قديم ملكه بالأخذ (ولو أخذ المولى مع العبد نفسه إلا ما حتى ينظر في أمره جاء ورثته يطلبون العبد فإن كان الإمام قضى بلحاظه فاهم أن يأخذوه) لأنه ميت بقضاء القاضي ما لم يسلم (فإن أخذوه وباعوه ثم أسلم المرتد وأجاء مسلما بعد هذا التصرف ليس له أن يأخذوه من المشتري) لأنهم صاروا مستهلكين بالبيع وقدينا أن حق المرتد لا يعود في المستهلك \*

(ولو كان مكان المرتد مرتدة والمسئلة محالها لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها الماسوران كان أسرمها أو قبلها أو بعدها) لأنها حين أسرت فقد سارت فيئاً وذلك بمنزلة موتها في حكم الملك أسلمت أو لم تسلم فكان حق الأخذ لورثتها (فإن جاءت مسلمة ولم تأسر خالها كحال المرتد في جميع ما بينا) لأنها بقيت حرة كما أن المرتد يبقى حراً سواء جاء مسلماً أو أسيراً فاسلم \* والله أعلم \*

### باب

#### شفعة المرتد

(وإذا بيعت دار بمنزلة دار المرتد أو كان البيع قبل رده ثم ارتد فلم يسلم بالبيع حتى لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً قبل أن يقضى القاضي بلحاظه فعلم بالبيع وطلب الشفعة فله أن يأخذها) لأن الحقوق إذا لم تصل به القضاء بمنزلة الغيبة والغائب على شفيعته إذا حضر \* وإن قضى القاضي بلحاظه فلا شفعة لورثته لأن الشفعة لا تورث (وأما كان البيع قبل وجوب الحق لورثته ولا شفعة للمرتد إذا جاء مسلماً) لأن القاضي حين قضى بلحاظه فقد جعل داره ملكاً لورثته وذلك

\* قال \* (واذا لحق المرتد بماله ثم ظهر ناعلى ذلك المال فهو في ولا يكون للورثة) لانه هذا مال حربى وحق الورثة انما يثبت في المال الذى خلفه في دار الاسلام واما ما لحق به معه في دار الحرب فلا يثبت فيه حق الورثة \*

(وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع فاخذ مالا من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر ناعلى ذلك المال رد دناؤه الى الورثة كما يرد على غيرهم) في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه \* وقال محمد رحمه الله تعالى ان رجع قبل قضاء القاضى بلحاظه فلا سبيل للورثة على هذا المال \* وان رجع بعد قضاء القاضى بلحاظه كان للورثة ان ياخذوه اذا وجدوه في الغنيمة قبل القسمة بغير شئ وبمدها بالقيمة \* ولا خلاف بينهما في الحقيقة ولكن اطلق ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه الجواب وقسم محمد رحمه الله تعالى \* فان كان عوده قبل قضاء القاضى بلحاظه فاللحاق الاول في حكم الغنيمة وانما المعتبر اللحاق الثانى والمال فيه معه و كانه لحق بدار الحرب بماله \* واما اذا قضى القاضى بلحاظه فقد صار المال ميراثا للورثة وهو حربى خرج فاستولى على مال الورثة واحرزه ولو استولى غيره على هذا المال ثم وقع في الغنيمة كان لهم ان ياخذوه قبل القسمة بغير شئ وبمدها بالقيمة فهذا مثله \* والمكاتب المرتد الا لحق بدار الحرب اذا اكتسب المكاتبه فهو حق لمولاه وبمدها لورثة بدار الحرب الكتابة باقية فاذا كان الموت الحقيقى لا يبطل الكتابة فالموت الحكيمى اولى وقيام حق المولى في كسبه يمنع كونه فيا فلذلك كان ما اكتسبه في دار الاسلام وفي دار الحرب سواء فاما الحربى فقد صار حربيا حين لحق بدار الحرب ولا حق لاحد من المسلمين فيما يكتسبه بمد ذلك فاذا وقع الظهور عليه كان فينا للمسلمين \* (ولو اسلم عبد الحربى فقد بينا انه ان رجع الينامر اغما واخذ به المسلمون اسير افهو حر لا حرازه نفسه \* وان

(واذا ردت دار الحرب الى الاسلام في دار الاسلام فله ان يرسل اليه شفعة)  
 لانه مادام في دار ايمان فهو في المعاملات كالمسلم وان كان يبيع حتى  
 يرجع الى داره ثم عاين مناه فادفع له شفعة له) انه اذا رجع من دار الحرب  
 لم يدخل في دارنا حتى الآن ولا شفعة له حتى يرد الى الاسلام ثم لا يبقاء  
 وكذلك ربيعت الدار عند ما رجع هراي دار الحبيب بالشفعة به هذا المعنى  
 (قال ولو بيعت دار بجه بدار ايمان لم يبق له دار الحرب و ان لم يبق  
 بالشفعة فله ذلك) في قول محمد رحمه الله ما في قول بشفعة رضي الله تعالى  
 عنه لا شفعة له حتى يسلم بخلاف المردود وهذا معنى ما روي من ان  
 بينا (واوعم ببيع في حال رده فلم يسلم ولم يطلب عند ذلك الشفعة بطلت  
 شفعته اترك الطلب بعد التمكن بان يسلم) والله اعلم

## باب

من المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب من نجرى عليه  
 السبي ومن لا يجرى ويكون هراي الاسلام ومن لا يكون  
 (واذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب فحبس بهما نكاح وولدت ثم طهر  
 المسلمون على الولد صغيرا فانه في ويجهز على الاسلام) لانه قد كان اصله  
 لا بويه والولد تابع للابوين في الاسلام ولو كان له اصل الاسلام بنفسه كان  
 مجبر على الاسلام اذا سبي فهذا مثله \*

(ان ولد لولد هما ولد ثم طهر المسلمون على ولد الولد كان فيتا ولم يجبر على  
 الاسلام) لان اصل الاسلام انما كان لجده وقد بينا ان النافذة لا يكون مسلما  
 تبعا باسلام الجد فلهذا لا يجبر على الاسلام ويكون حكمه حكم سائر  
 الكفار \*

لا شفعة للعربي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء

الريقى وإنما الفرق في نفسها فالمرتدة تكون فيا بخلاف المرتد (ولو دعا المرتد مملوكه الى الردة فاجابه اليها ثم وقع الظهور عليهما فالمملوك في) لانه ماصار محرزا نفسه هاهنا فانه حربى ولكنه ان كان عبدا يقتل ان ابى الاسلام وان كانت امة لم تقتل ولكنها تحبس وتجب على الاسلام بمنزلة الحرية المرتدة\* (ولو لحق المرتد بام ولد او مدبرته او مكاتبه مسلمة كرها او مطاوعة ثم ظهر المسلمون عليهم فمن حرائر على كل حال) لانه قد كان جرى فيهن العتق وقد بينا ان الامة التي لم يجر فيها العتق اذا وقع الظهور عليها في هذه الحالة كانت حرة فالتى جرى فيها العتق اولى \*

(وان كان حين ادخلهن دعاهن الى دينه فارتندن والمسئلة محالهما فهن في وما جرى فيهن من العتاق لا يبطل عنهن النفي) لان حالهن الآن لا يكون اعلى من حال الحرية المرتدة والحرية المرتدة تسبي (ولو كان لحق معه مدبرا ومكاتب فاريدامعه او بمدما ادخلها ثم سييامعه فان المولى يعرض عليه الاسلام فان ابى يقتل وعتق مدبره) لان عتقه كان مطلقا بموته وقد وجد (وعتق مكاتبه ايضا) لان حق المولى قد سقط عن بدل الكتابة حين قتل (ولم يصير ذلك فينا للغائبين) لانه دين في الذمة والدين لا يكون فينا فيسقط عن المكاتب اصلا وبراءته عن بدل الكتابة توجب عتقه \*

(وان اسلم المولى كان حرا ويعرض على المكاتب والمدبر الاسلام فازا ياقتلا وان اسلما فهما على حالهما لمولاهما) لان التدبير والمكاتب في المنع من التملك بالاسترقاق كالحرية ثم الحر المرتد لا يملك بالسبي فكذلك المكاتب والمدبر (وان كانا مسلمين على حالهما فحران حين وقع الظهور عليهما اسلم المولى او قتل) لان العبد القن في مثل هذه الصورة يعتق والمدبر والمكاتب اولى (ولو لحقت

خرج الينا بامان في تجارة لمولاه لم يمتق) لانه ما قصد احراز نفسه عن مولاه ولكنه لا يترك يرجع الى دار الحرب لاسلامه بل يبيعه ويوقف منه حتى يحمي مولاه في اخذ (ولو لم يسلم العبد ولكن خرج مراغما لمولاه ليكون ذمة لنا كان حرا) لانه يصير محررا نفسه عن مولاه بهذا الطريق والذمة بمنزلة الاسلام في حصول الاحراز بها \*

(وان خرج بامان كان عبد المولاه لا يقبل منه الذمة ولكن يورث بالرجوع الى دار الحرب للوفاء بالامان) وبعد ما قضى القاضي بلحاق المرتد بعتق امهات اولاده ومدبره من ثلث ماله والموئل من الديون عليه يصير حالا) لان ذلك بمنزلة موته فثبتت من الحكم اذا مات حقيقة ثبت هنا \*

(واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبد مسلم او امية مسلمة فطأوا ما في الخروج او اجبرهم لم يعتق واحد منهما فكانا مملوكين له) وقيل هذا قول محمد رحمه الله \* فاما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ينبغى ان يحكم بحريتها بمنزلة المستامن في دارنا اذا اشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب لان المرتد بالحق صار حربيا لا امان له \* وقيل بل هذا قولهم جميعا وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يفرق ويقول هناك المستامن كان مجبرا على ازالة العبد المسلم عن ملكه ولكن كانت ازالة بالبيع لحرمة الامان فاذا زال ذلك بلحقه ثم الزوال الذي كان مستحقا فاما هذا المرتد لم يكن مجبرا على ازالة هذا العبد عن ملكه قبل ان يلحق به دار الحرب فلا يزول ملكه ايضا اذا ادخله دار الحرب لانه صار حربيا وله عبد مسلم فهو بمنزلة الحربي اذا اسلم عبده (فان اخذ المرتد ومملوكه معه مسلم فالمملوك حرا) لان احرازه نفسه سبق احراز المسلمين له لكون يده في نفسه اقوى (ولو كان مكان المرتد المرتدة فكذلك الجواب في

ن انفسهن على مواليهن وقد كان الموالى اهل الحرب فتملك انفسهن  
 رازو وهذا لانه ليس فيهن حق للماسور منه بعد التدبير والاستيلاء  
 سابة من الموالى فيتم احرازهن لانفسهن (وكذلك لو كانوا مدبرين  
 تين لنساء مرتدات) لان المواليات صرن فيئا وذلك بمنزلة موتهن \*  
 كان الرقيق ارتدوا والمسئلة محالها فمن كان منهن امة لرجل او امرأة  
 و تجبر على الاسلام ومن كان منهم عبد افهم احرا يعرض عليهم الاسلام  
 سلموا والاقتلوا) لان المرتد لا يبقى على حكم الاسلام \* ومن كلن منهم  
 جل مرتد عرض عليه الاسلام بعدما يقتل مولاه فان اسلم فهو  
 ن ابى قتل فان اسلم المولى والمبدى ايضا وهو مدبر او مكاتب فهو مملوك  
 على حال وحالهم الا ان كحال الذين ارتدوا مع الموالى في جميع ما بينا  
 مترى المرتد امة حربية فاستولدوها ثم وقع الظهور عليها فهي تكون فيئا  
 جرى فيها من العتاقة لا يقوى اذا كانت حربية ولا يكون حالها اقوى  
 حربية اصلية والحررة الاصلية تسترق اذا كانت حربية فام الولد اولى  
 سلمت قبل ظهور المسلمين عليهم فهي حرة حين ظهر المسلمون عليهم)  
 مارت محرزة نفسها على مولاه \*

زوج مسلم اسير في دار الحرب امة حربية وولد ابنا فهو مسلم عبد لمولى  
 الان الولد يتبع خير الابوين دينا ويتبع الام في الحرية (فان اسلم اهل  
 الان عبد لمولاه على حاله) لانه كان مالكا له قبل الاسلام والاسلام  
 تقرر ملكه \*

ن ظهر المسلمون على الدار فالابن حر من عشيرة ابيه) لانه صار  
 انفسه على مولاه بمنعة المسلمين فكان ردا (ثم ان كان الاب عربيا

الولد يتبع خير الابوين دينا ويتبع الام في الحرية

المديرة يدبر او مكاتب لها وهما مسلمان فالمولاة في ان اسلمت او لم تسلم وهما  
حرا (لانها حرزا انفسها عنها) ولو كانا ارتدا معها فهما حرا ان ايضا بخلاف  
ما سبق في المديرة) لان المولاة هنا قد صارت امة بالسبي فكلها مامات والمرتد  
لم يصير عبدا بالسبي فيكون عبيده على حالهم ووزان المرتدة المرتد اذا قتل وقد  
بيننا انهما يمتقان هناك \*

(ولو ان اهل بلدة ارتدوا وصارت دارهم دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم  
فاسلموا فالرجال احرار والنساء من الحرائر وامهات الاولاد والمكاتبات  
في المسلمين امان من حكم مجريتها فهي بمنزلة الحرية الاصلية فتكون فينا بالسبي  
بعد الردة واما المماليك الرجال المرتدون فهم على حالهم مدبرون مكاتبون)  
لانهم من لا يجري عليهم السبي بخلاف العبيد والاماء (وان كان الرقيق لم يرتدوا  
فهم احرار كلهم) لانهم صاروا حريز انفسهم على اموالهم \*

(فن كان منهم عبدا وامة لم يجر فيه عتاقه فله ان يوالى من شاء) لانه حر  
لا ولاء عليه) وقد ثبت من اصلنا ان المرام لا يكون عليه ولا لاحد فلما  
المدبرون وامهات الاولاد ولاءهم لمواليهم) لانه قد جرى فيهم عتاقه وكانوا  
مستحقين للولاء بذلك والولاء كالنسب لا يحتمل الا بطل بعد بونه (يوضحه)  
ان المرتدين بمنزلة مشركي العرب من حيث ان لا يجري على رجالهم السبي وانه  
لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام وهذا الحكم ثبت في حق من اسلم من  
المدبرات وامهات الاولاد والمكاتب كمشركي العرب \*

(ولو ان قوما من المرتدين او مشركي العرب سبوا جوارى مسلمات من  
المسلمين فاقسموهن ثم استولد كل واحد منهن جارية او دبرها او كاتبها ثم  
اسلموا كن اموالهم ملكوهن بالا حراز بهما لجوارى كلهن حرا لان

والاصح ما ذكر هنالان المشتري اذا كان حربيا فهو بمنزلة البائع وقد كان هو  
مملوكا في ملك البائع فكذلك في ملك المشتري \*

(ولو لحق المرتد ببسبذمي له طائفا او كارها فوقع الظهور عليهما فالعبد حر لا  
سبيل عليه) لان السبذمي من الحرمة ماله مسلم وقد بينا انه لو كان مسلما عتق  
بأحراره نفسه فكذلك اذا كان ذميا \*

(وان نقض مع مولاه العهد كان هو فيئا) لانه صار حربيا لانه لا امان له في ملك  
الحربي فاذا وقع الظهور عليه كان فيأرا فان كان مكان العبد مدبرا ومكاتب او ام  
ولد فان لم ينقضوا العهد حتى وقع الظهور عليهم فؤلاء احرار فان نقضوا العهد  
فهم فيئ لانهم لم ينقضوا العهد صاروا كاهل الحرب (وهذا بخلاف ما اذا ارتدوا  
مع الموالى) لان المرتد لو كان حرا لا يكون فيئا فكذلك اذا كان مدبرا او  
مكاتب او الناقض للعهد من اهل الذمة لو كان حرا كان فيئا فاذا وقع الظهور  
عليه بعد الحقوق بدار الحرب فكذلك اذا كان مدبرا او مكاتب \*

(ولو ان مدبرا او مكاتب او ام ولد لمسلم ابق الى دار الحرب مرتدا او مسلما  
فاستعبدوه سم ظهر المسلمون عليهم فهم رقيق لمولاهم على حالهم) لانهم ليسوا  
بعرضة للتملك بسائر الاسباب فكذلك بالقهر و اذا لم يملكهم المسلمون  
ايضا فن كان منهم رجلا يعرض عليه الاسلام فان اسلم دفع الى مولاه والا  
قتل ومن كان منهم اثني اوجبوه على الاسلام ولم يقتل \* وان كان الآبق  
عبد اقصيه خلاف معروف (واذا ارتد المسلم وارتد معه عبد له فحقما جميعا يدار  
الحرب ثم عتق المرتد عبده هذا اودبره او كاتبه او كاتب امة فاستولد هائم  
وقع الظهور عليهم فالمملوك في لمن اخذه) لانها صار احريين واعتاق الحربي  
عبده الحربي باطل اذا لم يخرج من يده فكذلك التديير والكتابة والاستيلاء

فليس له ان يوالى احدا وان لم يكن عربا فله ان يوالى من احب\* ولو كان  
ابوه حربا فاشتراه المسلمون واعتقه من وقع في سهمه فان ولاه يتحول عنه  
لما ينه في كتاب الولاء ان العتاقة اقوى من ولاء الموالاته وان الاب يجر  
ولاء الولد اذا عتق الى مواليه اذ لم يكن على الولد ولا عتاقة مقصودة\*

ثم استدل على ان المرائم لا يكون عليه ولاء بمحدث عبيدا هل الطائف فانهم  
حين خرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسلمين فاعتقههم رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ثم جاء مواليهم فطلبوا ردهم فقال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اولئك عتقاء الله تعالى\* وهذا تنصيص على انه لا ولاء عليهم لاحد  
والذي روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ولائهم الى مواليهم\* فالمراد  
ولاء الموالاته لهم ان يوالوا من احبوا او يكون ولاؤهم لمواليهم الذين والوهم  
( عبد الحربي في دار الحرب ثم باعه من مسلم او ذمي او حربي وسلمه فهو  
حربي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) وقد بينا هذه المسئلة في السير  
الصغير الا ان هناك ابهام الجواب وههنا فصر فقال بجبر الدايعة لا يمتنع ولكن اذا  
قبضه المشتري فحينئذ يمتنع وهو الصحيح لان المعتبر خر وجه من يده ليمتنع  
واعايتهم ذلك بالتسليم لا بالعقد قبل التسليم وحكم دار الحرب ليس كدار  
الاسلام ثم هنا اشار الى الفرق بينها اذا كان المشتري مسلما او ذميا وبينما اذا كان  
حربا فقال المسلم والنبي من اهل دارنا فاذا اصاب العبد المسلم في يد من هو  
من اهل دارنا فكانه خرج الى دار الاسلام فيكون حرا بمنزلة المرائم واذا كان  
المشتري حربا فلم يصير في يد من هو من اهل دار الاسلام فلا يمتنع واما  
على رواية السير الصغير لا فرق بينها لان العبد المسلم متى زال عن ملك مولاه  
الحربي يزول الى الحرية\* وقد تمزوا له عن ملكه بالبيع والتسليم في الفصلين

احرار ائمههم ومواليهم واحرازهم انفسهم عليهم \*  
قال (ولو اسلم عبد الحربى ثم ارتد وكان اسره من المسلمين وهو مسلم ثم ارتد  
فاعتقه فان عتقه باطل) لانه بالردة صار حربيا \*

(فان خلى سبيله حين اعتقه صار بمنزل عن مولاه و مولاه غير قاهر له فهو  
حر الآن) لانه ثم خروجه من يد مولاه وانما كان لا يحكم بعتقه اذ لم يخرج  
من يده لكونه معتق له باسائه محترقا بيده وتد رال هذا المعنى (فان وقع  
الظهور عليهما فالمولى في دين اخذه) لانه حربى محل للتملك بالقهر (واما العبد  
فهو حر) لانه قد نفذ العتق فيه وهو مرتد وللمر يدحكم المسلم في اسائه  
لا يملك بالههر فان اسلم كان حرا وان ابى قتل (ولو لم يخرج المولى من  
يده حين اعتقه ثم وقع الظهور عليهما فالمولى في كمينه واما العبد فان كان اسلم  
في دار الحرب فهو في ايضا لان حرية لم يثبت حين لم يخرج المولى من يده  
ويعرض عليه الاسلام فان اسلم والا قتل \*

(وان كان ماسورا من دار الاسلام فان وجدته مولاه قبل القسمة اخذه  
بغير شيء وان وجدته بعدها اخذه بقيمته ان احب) لان اعتاق الحربى اياه بعد  
ردته كان باطلا حين لم يخرج من يده \*

\* قال (وان اعتق الحربى عبده الحربى وخلى سبيله ثم اسلم اهل الدار فهو حر)  
لانه ثم خروجه من يده فصار حرا ثم تأكد حرية باسلامه (وان قهره مولاه  
بعد العتق فخاصمه العبد الى ملكهم فحكم بعتقه ومنع مولاه منه فهو حر ايضا  
وان حكم بقرقه ورأى العتق باطلا فهو عبد لمولاه) لانه اذا حكم ملكهم بعتقه فقد  
صار العبد محرز انفسه على مولاه بقوة ملكهم فيتأكد بعتقه \*

(ولو ان قوم من اهل الحرب لهم عبيد مسلمون فارتدوا ثم هربوا منهم الى

فيه لا يكون موجبا للمعق ولا يخرج من ان يكون سرقة التملك بالقهر  
 (ولو كان اهل الحرب اسروا عداوا حرزوه وصار رجل منهم باسقة او ذر  
 او كاتبه ثم وقع الظهور عاياه وحده او مع ولائها كان حر الاسير عليه لان  
 او ذى على حاله بعد الاسر وتصدار حرر انفسه معه المسلمين فكان حرا  
 (وان لم يقع الظهور عليه حتى لان ذاك بعد ما مضى من ما مضاه  
 فكذلك الجواب) لان اعتاق الحربى ونديره في عبده المسلم صحيح فان المسلم  
 ايسر بمحل الاسر قاق بعد الحرية بخلاف الحربى فكان ما جرى فيه من  
 العتاق في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء في مع جريان السبي عليه  
 واذا لم يجر عليه سبي كان حر الاسير عليه ان سبى معه ولاه او لم يسب  
 فكانه خرج مرثما لولا فكان حرا (ولو كان انما مضى فيه المولى ما مضاه بعد  
 ارتداد العبد فجميع ما مضى فيه باطل وهو في يجر على الاسلام) لان باردة صار  
 حربيا واعتاق الحربى عبده الحربى باطل (والحاصل انه انما يسترق من رجال  
 المرتدين من له حرية الاصل فاما من لم يكن حرا الاصل فهو محل لملك  
 بالقهر) لان حرته لم تنكذب بالاسلام وانما لا ينقص بالاسترقاق الحرية التاكدة  
 بالاسلام او بدار الاسلام \*

(ولو كان عبيد المرتدين قهر واما اليهم واستعبدوهم في دار الحرب ثم وقع  
 الظهور عليهم فهم احرار كلهم اما لولا الى فلاهم كانوا احرار الاصل ولو سبهم  
 غير عبيد فكذلك اذا اسرهم عبيد واما العبيد فلاهم حين قهر واما اليهم  
 وغلبوا على الدار صاروا احرار بمنزلة المرائعين لمواليهم وهذا بخلاف اهل  
 الحرب اذا قهرهم عبيد وغلبوا على دارهم) لان اهل الحرب عرضه التملك  
 بالقهر اذا اسرهم غير عبيد فكذلك اذا اسر عبيد كانوا ارقاء لهم وكان العبيد

(وان اسلم اهل الدار فولأؤه لمولاه) في قول محمد رحمه الله تعالى لان العتق كان نافذا فيه عنده والولاء لمن اعتق ثم يتأكد حكم ذلك الولاء باسلا مهم فلا يكون له ان يوالى احدا \* واما على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه كان عتق مولاه اياه باطلا \* فاما اعتق حين اسلم اهل الدار فله ان يوالى من احب \* وهذا مشكل لانه ان لم ينفذ فيه العتق عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فينبغى ان يكون عبد المولاه على حاله وان نفذ فيه العتق فينبغى ان يكون ولاؤه لمولاه وقد ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى ان الخلاف بين ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ثبوت الولاء بهذا العتق لاني اصل نفوذ العتق وقد بينا هذا في كتاب العتاق \*

(فاما الحربى اذا اعتق عبده الحربى في دار الحرب فذلك لا يكون موجبا للولاء له وله ان يوالى من شاء اذا اسلم) خلافا لما قاله ابو يوسف رحمه الله فانه يحمل الولاء كالنسب واذا كان النسب يثبت في دار الحرب فكذلك الولاء \* وهما يقولان الولاء بالعتق من حكم الاسلام واحكام الاسلام لا تجرى في دار الحرب \* فان قيل \* فقد جاء الاسلام للناس موالى اعتقهم في الجاهلية وكانوا موالى لهم في الاسلام \* قلنا \* اولئك عتقوا قبل بيان الدار وقبل ان يكون للمسلمين حكم غير حكم الكافرين فاما الآن فقد تفرقت الدار وصار لاهل كل دار حكم على حدة فما كان من حكم المسلمين وهو الولاء بالعتق لا يثبت فيما بين اهل الحرب \*

\* قال \* (ولو كان للمسلم في دار الحرب مدبرة اوام ولد حربية فظهر المسلمون عليها لم تكن واحدة منهما فينا) لان الرق فيها باق للمسلم بخلاف ما اذا كان اعتقها فانه لم يبق فيها رقيق لمسلم بعد الاعتاق وكانوا فينا بمنزلة سائر الحر اثر من

دار حرب اخرى وكانوا فيها لا يقدر عليهم واليههم فهم احرار) لانهم صاروا  
كالمراغمين فانه كما يتم احرار العبد نفسه بدار الاسلام يتم احراره نفسه  
بدار حرب اخرى على ما بينا ان اهل الحرب اهل دور باختلاف المنعاهم\*  
(فاذا ظهر عليهم المسلمون كانوا احرار ايمرض عليهم الاسلام فان اسلموا  
والا قتلوا) لان قبل هذا الاسر كانوا احرار اوال رجال من المرتدين الاحرار  
لا يجري عليهم سبي بقهر المسلمين اياهم\*

(ولو لم يخرجوا الى دار حرب اخرى ولكن سبواهم اهل تلك الدار  
واحرزهم ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا فينا) لانهم كانوا مما يليك قبل  
ظهور المسلمين عليهم فكذاك بعده وهذا لانهم اهل حرب فلا يكونون  
محرزين انفسهم بمنة المسلمين\*

(ولو اعتق المسلم المستامن فيهم عبدا حربيا فهو حر لا سبي عليه) لان المسلم  
لا يكون مسترقا لمة وهذا بناء على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند  
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لا يشك العتق من احربي في عبده الحربي لا يشك  
من المسلم لانه يعتبر جانب العتق ويقول هو عرصة لتمامك بالقهر في  
الوجهين فلا يشك فيه العتق\*

(وان ظهر عليه المسلمون قلنا ان كان العبد حربي الاصل فهو في لمن اخذه  
كثيره من اهل الحرب والولاء الثابت للمسلم عليه لا يمنع ثبوت الملك فيه  
للسابي) لان الولاء كالنسب وثبوت النسب من المسام لا يمنع ثبوتك الحربي  
بالقهر فالولاء اولي\*

(وان كان العبد مرتدا في الاصل فهو حر) لان المرتد بعدما هذ فيه العتق  
لا يحتمل التملك بالقهر\*

فهو في جماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قول محمد  
رحمه الله تعالى هو في لمن أخذه \* والله اعلم \*

### باب

﴿ ما يجوز عليه الشهادة بالردة وما لا يجوز ﴾

\* قال رضي الله عنه: (قد بينا أنه لا يقسم مال الأسير ولا تزوج امرأته حتى  
ياتيهم بيان خبره) لأنه بمنزلة المقتود (وإذا كان لا يوقف على أمره فإن جاء  
ورثته بالبينة أنه ارتد في دار الحرب فإنه لا يقبل في ذلك إلا شهادة عدلين  
من المسلمين) لأن إسلامه كان معلوما وشهادة غير المسلم لا تكون حجة على  
المسلم بما هو دون الردة في الردة الأولى \*

\* قال: (فإذا شهد بذلك مسلمان قضى القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين امرأته  
وقسم ماله بين ورثته) لأنه كاليت حكماء عند قضاء القاضي (فإن فعل ذلك ثم  
جاء الرجل مسلما فأنكر ما شهد به عليه الشاهدان من الردة لم يبطل القاضي  
قضائه بانكاره) لأنه قضى بالحجة على من هو خصم (ولكنه يجعل انكاره هذا  
اسلاما مستقبلا منه فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائما بعينه في يد  
وارثه كما هو الحكم في المرتد المعروف \*

(وكذلك لو كان مكان المسلم ذمي قامت البينة عليه بنقض العهد إلا أن شهادة  
أهل الذمة هاهنا مقبولة) لأنها تقوم على الذي يخلاف الأول (وإن سمع  
القاضي الشهادة بردة الأسير فلم يقض بها حتى جاء مسلما وجحدان يكون  
ارتدا فإنه يكون ماله له) لأنه ما لم يتصل قضاء القاضي بلحق المرتد  
بدار الحرب لا يصير المال لورثته \*

(فإذا جاء مسلما كان المال له على حاله إن كان ارتدا ولم يرتد ويسأل عن الشاهدين

## اهل الحرب \*

\* قال: (ولو مات مسلم في دار الحرب وله من اهلك مرتدون ثم ظهر عليهم المسلمون فمن كان منهم مدبراً فهو حر لا سبيل عليه) لانه عتق عوت المولى والمدبر بعد ما عتق لا يملكه المسلمون بالقهر (واما المدبرة وام الولد فهما في) لانهما عتقا بموته ايضا فكان حالهما كحال الحرية المرتدة \*

\* قال: (واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبده مسلم ثم جمع العبد الى دار الاسلام مراغماً لمولاه فهو حر) لان حق ورثته لم يثبت في هذا العبد وقد صار المولى حربياً \* وعبداً الحربى اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لمولاه كان حراً (فان خرج في دار الاسلام فكذلك الجواب) لانه مراغماً لمولاه غير محارب للمسلمين (وان كان خرج ليقاتل المسلمين فظهروا عليه فان كان مسلماً فهو حر) لانه مراغماً لمولاه \*

(ولو كان ذمياً فهو في لمن اخذه) لان قتاله المسلمين نقض منه للهدهد وقد كان عتق بالمرأمة فهو حربى فيكون فيثا لمن اخذه (وان لم يظهر بهما حتى رجعا الى مولاهما ثم اسلم اهل الدار كما عبيد لمولاهما) لانهما ما كانا مراغمين له حين عادا اليه \*

(وان خرجا بامان الى دار الاسلام فانهما لا يتركان ليرجعا الى مولاهما ولكنهما يباعان فيوقف امانهما) لانهما ما خرجا مراغمين له ولا لجل الامان يجب مراعاة حرمة مالية الحربى فيهما \*

(واذا خرج العبد الحربى بامان مراغماً لمولاه فقد عتق بالمرأمة وهو ذمة لنا قصد احراز نفسه بدارنا وذلك دليل رضاه بان يكون ذمة لنا وان خرج لصاً او مقاتلاً فظهر بانه فهو في لمن اخذه) لانه حربى لا امان له فاذا حصل في دارنا

وعبد الحربى اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لمولاه كان حراً

عادت اليينة بذلك انفذ القاضي عليه الطلاق واجاز نكاحها والاردها على الاسير وفرق بينهما وبين الثاني (لانه لا يتمكن من القضاء بالفرفة بتلك اليينة قبل الاعادة فانها قامت على غير خصم \*

قال \* (ولو شهد الشاهدان بأنه مات او قتل فان القاضي يقضي بذلك) لأن هذه اليينة قامت على خصم فالورثة خصم هاهنا كما في فصل الردة بخلاف الطلاق \*

(وان شهد عدل واحد بموته لم يقض القاضي بشهادته ولكن للمرأة ان تمتد وتزوج) ثم ذكر فصولا فيما يجوز عليه الشهادة بالنسب من الموت والنسب والنكاح وقد تقدم بيان هذه الفصول \*

قال \* (ولو شهد على الاسير واحد انه ارتد عن الاسلام فهو بالله منه فليس لامرأته ان تمتد وتزوج على رواية هذا الكتاب) بخلاف ما ذكر في كتاب الاستحسان وقد بينا وجه الروايتين \*

(وان شهدانه طلقها فلا فائدة لذلك الجواب في القياس) لان اصل النكاح لا يثبت الا بشهادة الشاهدين فكذلك ما زيله \*

(وفي الاستحسان هذا وشهادته بالموت سواء) لانه شهد بحل الزوج لها وذلك خبر ديني وقد بينا ان خبر الواحد حجة في امر الدين ما لم يحضر خصم يجحده بخلاف الردة على هذه الرواية لان ذلك خبر مستكر فاما الاخبار بالطلاق ليس بخبر مستكر ولان رد الرجل يتعلق بها استحقاق القتل فلا يكون خبر الواحد حجة فيها بخلاف الطلاق والاول اصح فقد ذكر انه اذا شهد رجل وامرأتان عليه بالردة او شهد شاهدان على شهادة شاهدين فان القاضي يقضي به الا في حكم استحلال القتل خاصة وكان بشهادة الواحد

فان عدلا بان امرته (انما) لا تثبت بنفس الردة ولا يحكم بعق  
امهات اولاده) لان ذلك لا يثبت بنفس الردة بل بالموت وانما يكون للردة  
حكم الموت اذا اتصل بها قضاء القاسية فان قيل: «فان قضي القاضى بالفرقة  
هاهنا بينه وبين امرأته فقد قضي رده في دار الحرب وذلك يوجب عتق  
امهات اولاده قلنا» لا كذلك فالمرء ان لحق بدار الحرب لا يمتنع امهات  
اولاده ما لم يقض القاضى بإحقاقه وهاهنا القاضى لا يقضى الا بانقضاء المحتاج  
ليه وهو ما يقع به الفرقة بينه وبين امرأته وذلك لا يوجب عتق امهات  
اولاده (فاما) لذي اذا شهد عليه الشهود بنقض العهد فرجع بغير استئذان جديد  
وقال لم نقض العهد فان ظهرت عدالة الشهود عند القاضي جعله فينا للمسلمين)  
لانه تبين امرأته بهذه الحجة لا محالة وذلك لا يكون الا بعد نقضه العهد  
وتبين الدارين حقيقة او حكما فكان هذا منه نقضا للعهد لا محالة ثم هو حر في  
في داره الا امان له فيكون فيها وماله لورثته (وان كان دخل بامان مستقبلا لقاضى  
يقضى بينه وبين امرأته ثبت نقض العهد بالحجة عنده ولكن يرد ماله عليه  
بمنزلة ماله لو كان نقض العهد منه معلوما ثم عاد الى ما كان عليه قبل ان يقسم القاضى  
ميراثه بين ورثته ولا يحكم هاهنا بعق امهات اولاده ومديره) لان ذلك  
لا يثبت بتبين الدارين بدون الموت بخلاف الفرقة بينه وبين امرأته \*  
قال: «ولو شهد مسلمان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثا فان القاضى لا يقضى  
بشمادتها) لانه غائب ولا يقضى على الغائب بالينة بالطلاق والعتاق كما لا يقضى  
عليه بالمال (ولكن يسمع للمرأة فيما بينها وبين الله تعالى ان تعنف وتزوج) لان هذه  
حجة يقضى القاضى بالفرقة لو كان الخصم حاضر افيجوز لها ان تعتمد بهذه الحجة  
وتزوج بعد انقضاء عدها (فان تزوجت ثم قدم الاسير فانكر الطلاق فان

الحقوق عليه باكتساب اسبابها في دار الاسلام (الآثرى) ان المستامن اذا اصاب شيئا من ذلك في دار الاسلام كان مستوجبا هذه الحقوق لما فيها من حقوق العباد فكذلك المرتد اذا اصاب ذلك (ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرتدا ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه) لانه اصابه وهو حربي في دار الحرب والحربي بعد الاسلام لا يواخذ بما كان اصابه حال كونه محاربا بالمسلمين عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يجب - ما قبله وقد بينا ان التاويل الباطل في حق اهل الحرب يلحق بالتاويل الصحيح في الاحكام فكما ان المسلم لا يستوجب شيئا من ذلك بما يصيبه من اهل الحرب فكذلك الحربي لا يستوجب ذلك والمرتد بعد اللحق حربي \*

(وما اصاب المسلم من حد لله في زنا او سرقة او قطع طريق ثم ارتد او اصابه بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء تابا فذلك كله موضوع عنه) لان كونه حربيا يمنع وجوب الحدود التي هي لله تعالى عليه بار تكاب سببها في دار الاسلام كما في حق المستامن فيمنع البقاء اذا اعترض ايضا لانه يضمن المال في السرقة \*

(وان اصاب دما في قطع الطريق فعليه القصاص وحاله في ذلك كحال المستامن) لان ما كان فيه حق العباد فهو ما خوذ به \*

(وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فقيه الدية على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة) لان التعاقب باعتبار التناصر واحد من المسلمين لا ينصر المرتد (فان التزم المسلم حد الحزب والسكر ثم ارتد ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فانه لا يواخذ بذلك) لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء ولهذا لا يجب على الذمي والمستامن فكذلك اعراضه بعد

لا ثبت القتل فكذلك با شهادة على الشهادة وبشهادة النساء مع الرجال  
 (وكذلك ان شهد رجل وامرأتان على الذمي بنقص العهد وهو يجحدان  
 يكون نقضه فان الامام لا يقتله بهذه الشهادة ولكنه يجعله ناقضا للعهد فيما سوى  
 القتل من الاحكام حتى يجعله فيشاً) لان شهادة الرجال مع النساء حجة فيما  
 ثبت مع الشبهات لا فيما يندرى بالشبهات كماله شهدوا بالسرقه \*  
 (وكذلك لو شهد رجل وامرأتان على نصراني انه اسلم ثم ارتد وهو يجحد ذلك  
 فانه يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل بتلك الشهادة لعدم الشبهة في الحجة) \*  
 قال \* (ولو شهد ذميان على ذمي انه اسلم ثم ارتد لم تقبل هذه الشهادة اصلاً)  
 لان في زعم الشاهدين انه مرتد والمرتد بمنزلة المسلم في ان شهادة غير  
 المسلمين عليه لا تكون حجة واذا كان في زعم الشاهدين انه لا شهادة لها  
 عليه لم يجز القضاء بشهادتهما اصلاً والله اعلم \*

### باب الرد

المرتد يصيب الحد وغيره

\* قال الشيخ الامام رضي الله عنه (الأصل ان ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء  
 لا ينافي بقاء بطريق الاولى وما ينافي الكفر وجوبه ابتداء من العقوبات ينافي  
 بقاء) لان العقوبات تندرى بالشبهات واغوى الشبهة المتأني فكما ان اقتترانه  
 بالسبب الموجب ينافي وجوبه فاعتراضه بعد الوجوب قبل الاستيفاء ينافي  
 نحو هذا وبعد انعدام التماك من الاستيفاء لا يبقى واجبا اذا عرفنا هذا فنقول  
 اذا اصاب المسلم ما لاوشيئاً يجب به القصاص او حدا اقر به ثم ارتد او اصابه  
 وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمناً ثم جاء  
 تائباً فهو مأخوذ بذلك كله لان كونه محارباً للمسلمين لا ينافي وجوب هذه

باب الرد يصيب الحد وغيره

الشرط (فان قال ان لم تقو الى بما آمنتونى عليه فردونى الى مامنى لم يفعل ذلك ايضا به) لانه مرتد عنكم منه الامام فلا يجوز له ان يمكنه من ان يعود حربا للمسلمين بحال (وان دعا الى هذا الصالح وعلم المسلمون انه لا يخرج اليهم الا بالاجابة الى ذلك فينبغى لهم ان داملوه على امر لا يكدون فيه وهو يرى انهم ان قد اعطوه ما اراد) يعني ينبغي ان يستعملوا معارض الكلام فان في المعارض مندوحة عن الكذب وذلك جائز في حق المحاربين قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة \* وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل ذلك يوم الخندق بقوله فلعلنا امرناهم بذلك وهذا لان الكذب لا رخصة فيه فلا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال (فان ابى الا ان يعطوه ذلك نصا اعطوه ذلك وزادوا في الصالح كلمة تنقض الصالح على وجه لا يظن المرتد بها فيحصل المقصود بهذا الطريق) والاصل فيه ما روي ان وفد ثقيف لما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا نؤمن بشارط ان لا ننحى اى لا نركع ولا نسجد فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وكتب في آخر كتاب الصالح على ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ثم امرهم بالصلاة ورأى هذه الكلمة ناقضة للكلام الاول (فان لم يقدرُوا على هذا ايضا اعطوه الصالح على ما اراد فليس ينبغي لهم ان يقو بذلك ايضا) لان ذلك حرام شرعا وما تقدم منهم من الشرط كان حراما ايضا وارتكاب حرام لا يطرق الى ارتكاب حرام آخر شرعا (وكذلك لو طلب قوم من المرتدين ان يؤمنوا على ان يكونوا ذمة يؤدون الخراج فلا ينبغي ان يؤمنوا على ذلك) لان قتل المرتد مستحق حدا ولا يجوز ترك اقامة الحد ولا تاخيرها (ال) ولان المقصود من عقد الذمة مع اهل الحرب ايسر هو المال بل التزام الحربي

فلا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال

وجوبه يعم المقاء وكذلك ان اصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم تاب فانه لا يؤخذ بمحذ الحمر والسكر) لانه اصابه وهو كافر وهذا لان الكافر يعتقد اباحة الحمر والخمر وشرعت ذواجر عن ارتكاب اسبابها فلا بد من ان يكون المرتكب معتقدا حرمة السبب حتى شرع الزواجر في حقه (وهو ماخوذ بما سوى ذلك من حدود الله تعالى) لاعتماد حرمة سببه وتمكن الامام من اقامته كونه في يده

(وان لم يكن في يد الامام حين اصابه ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا) لانه اصاب وهو محارب وهذا لانه بنفس الردة اعتقد محاربة المسلمين اذا تمكن من ذلك الا انه مادام محبوسا عند الامام لا يتبأله المحاربة فلا يجمل حربا ما اذا كان بالبعد عن الامام بحيث لا يصل يده اليه فالمحاربة يتبأله وهو معتقد لذلك فكان شاربيا حكما كاللاحق بدار الحرب (فان التزم مصاصا او حذو مذف ثم ارتد ولحق بدار الحرب ثم قال للمسلمين اصالحكم على ان تؤمنوني على ما صيب نليس ينبغي لاحد من المسلمين ان يؤمنه بذلك) لان هذا شرط مخالف لحكم الشرع قل صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولان فيما زمه حق العباد فالقصاص محض حق الولي ليس لغيره ولاية الاسقاط فيه وفي حد القذف حق المقدوف واذا كان هو لامتلاك اسقاطه عنه فكيف يملك غيره ذلك فظهر ان من يؤمنه على هذا فهو ملتزم ما لا يمكن الوفاء به \*

(وان آمنه الامام على هذا فليس ينبغي ان يفى له به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ردوا الجاهلات الى السنة \* وقد كان هذا جهلا منه حيث شرط ان يترك له ما هو من مظالم العباد فينبغي ان يقيم عليه ما زمه اذا طلب الخصم ولا يلتفت الى هذا

(و كذلك الخوارج اذا اصابوا شيئا من ذلك قبل ان يكون لهم منعة ثم صاروا اهل منعة فساءلوا الصالح على ان لا يواخذوا بشيء مما اصابوا فلا ينبغي ان يصالحهم على شيء من ذلك الا ان في هذا الموضع ما كانوا اصابوا من حد الحمر او غيره من الحدود فذلك موضوع عنهم بعد ما صاروا احصاء بين اذاتابوا ولا بأس بان يصالحهم الامام على ان يضع ذلك عنهم) لانه شرط موافق لحكم الشرع \*

(و كذلك ما اصابوه بعد ما ظهر لهم المنعة فذلك موضوع عنهم اذا تابوا الا انهم يطالبون بردها كان قائما بعينه في ايديهم من الاموال فان طلبوا الصالح على ان يترك ذلك لهم فلا ينبغي للامام ان يصالحهم على ذلك ولو فعل لم يف لهم بهذا الشرط واسرهم بردها وجدوه قائما بعينه في ايديهم من مال مسلم او معاهد وانما لا يواخذهم بالحدود التي هي لله تعالى لان تقدم العهد يمنع اقامة هذه الحدود على ما اشار اليه عمر رضي الله تعالى عنه بقوله ايما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فاما شهدوا عن ضعف \* ومن اين اسباب التناول خروجه من حكم اهل المدل \*

(ولو كان المرتد اذا اصاب شيئا مما فيه مظالم العباد في حصن من حصون اهل الحرب فطلب الامان على ان يترك ذلك له ليفتح الحصن للمسلمين فهذا ما سبق سواء) لانه لا رأى للامام في اسقاط ما هو من مظالم العباد ويستوى فيه حالة الحاجة وغيرها (الا انه ان كان استهلك مالا ولم يصب دما فرأى الامام النظر للمسلمين في ان يعطيه ذلك فلا بأس باعطاء الامان له على ذلك ثم يؤدي ذلك المال الى صاحب الحق من غنيمة المسلمين) لان للامام ولاية التخصيص بشيء من الغنيمة لمن يفتح الحصن للمسلمين فكان

احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات واحكام الاسلام لازمة على المرتد فلا يكون في اعطاء الامان له غرض سوى اظهار الرغبة في المسال وذلك لا يجوز \*

(فان اعطوهم ذلك حتى خرجوا الينا عرض عليهم الاسلام فان ابوا قتلوا ولا يجوز ردهم الى ما منهم بحال) لان القتل مستحق عينا على المرتدان لم يسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه (وان طلبوا المودة فقد تقدم بيان هذا الفصل انه لا ينبغي للامام ان يوادعهم الا عند الضرورة بان كان لا يقوى على قتالهم وعند ذلك لا نأخذ منهم جملا على المودة) لان ذلك يشبه الخراج (فان اخذه منهم جعل ذلك في بيت المال) لانه مال المرتد وكل مال المرتدين هو فارغ عن حق ورثة فصبة بيت المال (وهذا بخلاف الخوارج فانه اذا اخذ منهم على المودة ما لا جعل ذلك المال محبوبا عنده حتى يتوبوا ثم رد عليهم) لان مال الخوارج لا يكون غنمة لاهل العدل بحال بخلاف اموال المرتدين بسد ماصاروا محاربين (وعلى هذا المستامن في دارنا اذا التزم ذلك ثم رجع الى دار الحرب وسأل المسلمين ان يؤمنوه على ان يسلم فلا يأخذه بذلك) لان هذا من مظالم العباد فالمستامن فيه والمرتد سواء \*

(ولو اخذه المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس) لانه صار رقيقا والرق ينافي وجوب القصاص في الطرف ابتداء فينافي البقاء ايضا بخلاف القصاص في النفس فالرق لا ينافي وجوبه ابتداء \* (واما ما كان اصاب من مال فالدين لا يجب في ذمة المبد الا شغلا لما لية رقبته فلا يبقى الا هذه الصفة ولا وجه لشغل مالية رقبته بهذا الدين) لانه حادث لا ساني بمدا كساب سب وجوب الدين فلم يذا يسقط عنه

الحرمه حق الشرع فكل مسلم ان يسكن فيه على وجه الحسبة \*

قال \* (ولو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها الاثنا وقال الزوج اصابعني برسام او وجع اعطى او جنون فكان ذلك مني في هذه الحالة فان لم يعرف ان ذلك اصابعه فالقول قولها وان عرف ان ذلك اصابعه فالقول قوله فان شهد الشهود انهم رأوه محبونا مرة فالقول قوله ايضا) لأن الجنون له صامه وهو دا هذه الشهادة ومنى كانت الاضافة الى حالة معهودة تنافي القرعة كان مقبول القول في ذلك مع يمينه \*

(وكذلك لو قال طلقتهما وانا انائم فالقول قوله هاهنا) لأن حال النوم حال معهود لكل واحد كحالة الصغر فاضافته الى تلك الحالة تكون انكارا بمعنى (الآثرى) انه لو قال كنت طلقتهما قبل ان اخلق او قبل ان أزوجه كان القول قوله وكان ذلك منه انكارا لالطلاق فكذلك ما سبق \*

(ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقل فطاعة او ارتدعت عن الاسلام ففي باب الطلاق هي باين منه صدقته في ذلك او كذبه) لأن السكر لا يمنع وقوع الطلاق فالحالة التي اضاف الطلاق اليها غير مؤثرة في المنع من القرعة بخلاف النوم وهذا لأن السكر ان عقله معه الا انه يغلب عليه السرور فيمنعه من استعمال عقله وذلك لا يخرج منه ان يكون عاقلا بخلاف ما اذا شرب البنج حتى ذهب عقله فان ذلك ينزل عقله بخلاف النائم فانه في حال نومه في حكم من لا يعقل شرعا واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله رفع القلم عن ثلاثة الحديث \* وحال السكر ان كحال ابن السبيل المنقطع عن ماله فان الزكوة تجب في ماله وان كانت يده لا تصل اليه بخلاف من هلك ماله حقيقة او حكما بان غصبه غاصب وجمعه \*

طلاق النائم لا ينفذ

التي فيها من رداءه وادان يسلم او نزح احصاه ومنه من (تحرز في  
الفصاح وحدثنا في دار الامام لا يمكن من اياه ذلك - ممن وظالم المسلمين  
اصاحب الحق فلا ينبغي له ان يعطيه الامان على ذلك) واما العلم بالصواب

### باب ما يصدق فيه الرجل من الردة

﴿ ما يصدق فيه الرجل من الردة ﴾ بين منه امران اولهما ما لا يصدق

قال: (واذا رجع الاسير الى دار الاسلام فخاصمه زوجته الى القاصي وقالت  
انه ارتد عن الاسلام فثبت منه وقال الاسير اكرهني ملكهم وقال لا قتلك  
او الكفر فثبت ذلك مكرها فاقول في ذلك قول المرأة ولا يصدق الاسير  
الابينة) لان السبب الموجب للفرقة وهو اجراء كلمة الشرع على اللسان  
قد ثبت بتصادقهما عليه ثم الاسير يدعي سببا خفيا لغيره بحكم السبب الظاهر  
فلا يصدق على ذلك الابحجة (بوضعه) انه اضاف السبب الموجب للفرقة  
الى حادثة غير معهودة وهو الاكراه وفي مثله لا يقبل قوله الابينة (كما قال  
كنت صلقتها اثنا واما مجنون وهو ميم عرف جنونه في وقت فسطم يقبل قوله  
الابحجة فان شهد الشهود ان الماك فلله لاهلك او تكمرن ولا يدرى اكفر  
عند ذلك او لم يكفر وقال الاسير فاني انما اجريت كلمة الكفر عند ذلك لا قبله  
ولا بعده فالقول قول الاسير) لان بشهادة الشهود صارت تلك الحالة معهودة  
ومتى اضاف الزوج سبب الفرقة الى حالة معهودة منع وقوع الفرقة كان القول  
قوله كما لو قال طلقها اثنا وانا صبي وهذا لان الحالة اذا كانت معهودة فالظاهر  
يشهد له وهو في الحقيقة منكر للفرقة فالقول قول المنكر الذي يشهد له الظاهر  
وان لم تكن الحالة معهودة فهو مسدع للمانع وذلك حادث فلا يقبل قوله  
الابحجة (وكذلك ان كان خاصمه في ذلك غير امرأته ممن المسلمين) لان هذه

باب ما يصدق فيه الرجل من الردة لا بين منه امران اولهما ما لا يصدق

انهم سمعوه قال المسيح ابن الله لم يقل غير ذلك حيث ان الفاضل يبين منه امراته ولا يصدق على ذلك في الحكم لان الشهود اثبتوا السبب الموجب للفرقة وقوله غير مقبول فيما يبطل شهادة الشهود بخلاف الاول فبناك السبب للفرقة اما ظهر بقوله وقد ظهر موصولا بكلامه ما ينافي وتوع المرفة فلهذا جعلنا القول قولهم فان قيل \* كيف تقبل قول الشهود انه لم يقل شيئا غير ذلك وهذه شهادة منهم على الهى والشهادة على الهى لا تقبل \* قلنا \* لان وقوع الصلاق اسبب هذه الشهادة بل ما سبق \* اما \* اسباب وهو غير له شهادة الشهود على ان هذا احमित ووارده لا يعلم له وارتا غير ذلك \* ان قولهم لم يقل شيئا غير ذلك فيه اثبات ان ما يدعى من الزيادة في ضميره لا في كلامه فذلك لا يصلح استعمالا وجب كلامه \* ولا منهم في شهادتهم اثبتوا سكوتهم بقولهم لم يقل شيئا غير هذا والسكوت له اربعة مثبتات ما ينفي لو قال الشهود لا ندري اقال ذلك او لم يقل الا ان لم نسمع منه غير قوله المسيح ابن الله فالقول قوله ولا يفرق بينه وبين امراته لان هاهنا الشهود ما اثبتوا ان الزيادة في ضميره لا في كلامه وانما قالوا لم نسمع وكلم لم يسمعوا ذلك منه فالقاضي لم يسمع ايضا وهم نسبوا انفسهم الى الغفلة وعدم السماع فكان القول قوله \* وعلى هذا لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع او التكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق موصولا كان القول قوله فان شهد الشهود عليه بخلع او طلاق بغير ذكر الاستثناء نحو ان شهدوا وقالوا خالع او طلق بغير ذكر الاستثناء او طلق ولم يستثن لم يقبل قوله في ذلك \*

(وان قال الشهود لم نسمع منه غير كلمة الطلاق او الخلع فالقاضي لا يفرق بينهما وكان القول قوله في ذلك الا ان يظهر منه ما يكون دليلا صحة الخلع من

(١٧) اني اريد ان اكون معكم في وقت هذه الصلوة فاقول قوله وان لم يعلم  
لا تبطل قوله في ذلك لان السكركم مع وتوع الفرقة باردة والسكركم ان الذي  
يهدي قل ما هو مودع ذلك وحيد الردة يتسلى على الاعتناء بالسكركم ان لا يكون  
معتقدا لما يقوله في اصابه من جهة تير معمودة لا تبطل قوله ومضى اضاف الى  
- الله معمودة كان مذبوا اموه فيه ولا ينصر الى نصديق المرأة وكذبها في  
ذلك لان هذه الحرمة محض حق الشرع \*

(ولو ان امرأة قالت لا فاضى اني سمعت زوجي يقول المسيح ان الله وقال  
الزوج انما قلت ذلك حكاية عن يقول هذا فان اقر انه لم يتكلم الا بهذه الكلمة  
بانت منه امراته لان ما في الضمير لا يصلح ان يكون استخراجهكم ما تكلم به فان  
ما في ضميره دون ما تكلم به وان شئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه (الا يرى)  
انه لو طلق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعا لهذا المعنى ويسنوي  
ان صدقته المرأة بما قال او كسبه \*

(ولو قال اني وصت كذا فلان النصارى تواون المسيح ابن الله او قلت  
المسيح ابن الله قول النصارى ولم تسمع المرأة الا من كلامي وقالت المرأة  
كذب فاقول قول الزوج مع يمنه بخلاف ما سبق) لان الزوج هاهنا اقر  
بالسبب الموجب للفرقة فان عين هذه الكلمة لا تكون موجبة للفرقة  
فيكون هو في الحقيقة منكر الماتد عليه من السبب الموجب وهو نظير ما لو  
قال كنت قلت لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله وكذبه في الاستثناء فهناك  
القول قول الزوج للمعنى الذي بينا فهذا مثله \*

(وكذلك لو قال قد اظهرت قولي المسيح ابن الله واخفيت ما سوى ذلك  
الا اني تكلمت به موصولا بكلامي فاقول قوله في ذلك الا ان شهد الشهود عليه

الشيء لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه

كفر بعد ذلك فصدقها بالكفر الثاني وذكر انهم اكر هوه نايلا لا يقبل في ذلك قوله) لانه يدعى سبياً متجدداً غير معلوم\*  
(وكذلك لو علم انه كان مبر سباً منذ سنة ثم قال اصابني ذلك مرة اخرى او علم انه شرب البنج منذ سنة ثم قال قد شربته البارحة فذهب عقلي لم يصدق على ذلك الا بحجة) لان هذا كله مما لا يعود الا باكتساب سبب مستقل بخلاف الجنون ولان هذا كله مما يزول على وجهه لا يبقى له اثر على وجهه لا يعود قط بخلاف الجنون والنوم فهذا الحرف يبين الفرق بين هذه الفصول والله اعلم\*

### باب

#### الكفالة بالمستامن والاسير في دار الحرب

\*قال\* (واذا خلوا سبيل الاسير في دار الحرب على ان يعطيهم كفيلاً بنفسه على ان لا يخرج من بلادهم فكفيل به مسلم او ذمي او حر بي ثم قدر على الخروج فليس ينبغي له ان يتخقر المسلم او الذمي وله ان يتخقر الحر بي فيخرج) لانهم يقتلون الكفيل او يعذبونه اذا خرج هو وقد كان له ان يقتل الحر بي وياخذ ماله فيخرج فيكون له ان يعرضه للقتل ايضا بالخروج وما كان له ان يقتل المسلم والذي لينجو بنفسه فكذلك لا يكون له ان يعرضها للقتل بخروجه\*

(وان كان الاسير مستامناً فيهم فمنعه بعضهم من الخروج حتى اعطاه كفيلاً بهذه الصفة فليس ينبغي له ان يتخقر كفيلاً حربياً كان او غير حربياً) لانه ليس للمستامن ان يقتل الحر بي وياخذ ماله فيخرج فلا يكون له ان يعرضه للقتل ايضا وهذا لانه لا امان بينهم وبين الاسير وقد ثبت بينهم وبين المستامن الامان فانهم آمنوه وهو قد ائتم لهم ان لا يخونهم فكانوا في امان منه ايضا

قبض البدل اوسبب آخر فحينئذ لا يقبل قوله في ذلك) وانما سبتي هذه  
الفصول كلها على الحرف الذي بينا \*

\* قال \* (ولو ان رجلا عرف انه جن مرة فقالت امرأته انه ارتد البارحة او  
طلقني ثلاثا فقال الرجل عاوني الجنون البارحة فقلت ذلك وانا مجنون فالتقول  
قوله مع يمينه) لان الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابداء ولهذا كان عيبا لازما اذا  
وجد مرة في حاله الصغر او الكبر ومن تأمل في جماليق (١) عيني الذي جن مرة  
تبين له بقاء اثر الجنون فيه فهو بهذه الدعوى انما يضيف كلامه الى حاله معهوده \*  
(وان لم يعرف بالجنون قط لم يقبل قوله لما قلنا فان لم يفرق القاضي بينه وبين  
امرأته حتى جن ثم افاق فقلنا قد كنت هكذا قبل اليوم لم يصدق على ذلك  
وبانت منه امرأته) لان الجنون مما يحدث خدونه لا يكون دليلا على انه  
كان موجودا فيما مضى فاما بعد ما علم وجوده فهو لا يزول على وجهه لا يبقى له  
اثر فلما قلنا قوله هناك ولم تقبله هاهنا وكذلك النوم \*

(ولو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة  
فالتقول قوله) لان النوم يمتري المرأعة في كل وقت وهو ما يذهب ويمود  
كالجنون فيكون به مضافا الى حاله معهوده \*

(ولو علم انه سكر منذ شهر حتى ذهب عقله فقالت المرأة انه ارتد البارحة  
وقال الزوج قد سكرت البارحة كما سكرت منذ شهر فارتدت وانا  
لا اعقل فانها تبين منه ولا يصدق على ما قال) لان السكر لا يمود بمدد زوال سببه  
الا باكتساب سبب جديد لذلك واكتساب ذلك السبب منه البارحة غير  
معلوم فلا يقبل قوله الا بحجة \*

(وعلى هذا لو علم ان الشر كين اكرهوه على الكفر فكفر مرة ثم ادعت عليه انه

الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابداء

كفيلها) لان الزوج اذا كان مسلما فهدى العقد، يجوز له ان يباشره وان تاذن فيه واذا كان الزوج كافرا فلبس له ان يباشره ولان رضي به محال \*  
 (ولو ارادوا منه ان يكفر بالله او يقتلوه فاعطاهم كفيلاً بنفسه على ان يوافي به  
 عدا فلا بأس بان يخفر كفيله هاهنا) لان حرمة الكفر حرمة باقية مصمتة  
 لانكشف مجال فهذا مما لا يحل ان ياذن فيه من نفسه ويرضى به بمنزلة القتل  
 (الا ترى) انه لو قيل انه يتكفر بالله او يقتل هذا الرجل لم يسمع ان يكفر بالله  
 اذا خاف القتل على غيره واعايسه احراء كفة الكفر مع طمانينة القلب بالايمان  
 اذا خاف القتل على نفسه وكذلك هاهنا انما يخاف القتل على غيره فلا بأس بان  
 يهرب من الشرك ويدع كفيله \*

(ولو تاروا قتل هذا المسلم او اياه اهدوا لقتلتك فاعطاهم كفيلاً بنفسه على ان  
 يحضره عدلين على به ذلك كالماله ان يختم كفيله بهذا اولى) لان الافساد  
 على قتل المسلم لا يحل له ايسر اياه كان يخاف الهلاك على نفسه او على غيره  
 (واو قال للاسير تخلى سبيلك على ان تؤمننا فلا تقتل احدا منا ولا تأخذ احد  
 ، انا لا ولا تخرج من البلاد فاعطاهم كفيلاً على هذا واخلوا سبيله فلا بأس بان  
 يخرج ويكفر بينه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم قيات الذي هو خير  
 ويكفر بينه الا انه لا ينبغي له ان يقتلهم فيقتل احدا منهم او ياخذ له  
 مالا) لانه حين اعطاهم السبا على هذا نقد صار بمنزلة المسلم من بينهم وقدينا  
 ان المستامن لا يحل له ان يقتل على احدهم ولا ان ياخذ شيئا من اموالهم  
 ولكن يجوز له ان يخرج من دارهم بغير علمهم ورضائهم فكذلك الاسير اذا  
 اعطاهم المهدى على هذا (فان اعطى الاسير مسلما او ذميا كفيلاً بنفسه على ان  
 لا يخرج ثم طأوه الكفيل فخر جاجيما فلا بأس بهذا) لانه انما كان ممنوعا من

دكانه الرمرمر - - - - -

(وان كان اسم سيرة لم يقبله مسلم ولا غيره من طريق البخاري بخبره يوم كسابة اوه فلا بأس بان ينفرد به بغير رواية بل في ذلك ما لا يخلو من اوه اول ما مره بذلك) لانه في الحضور يكون معناه على نفسه والتباعد عن ان يكون له رخصة في ذلك (واذا خرج هو يتسوا كنيته يمكن هر من ان لا يخرج حتى يحضره الكفيل فيتم له كان معناه على نفسه فلهذا كان له ان يخرج) واكثر ما فيه انه مدخوق خوف الله ذلك على احدهما والمسلم في هذا ما ورد بان بدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه \*

(ولو قالوا اعطنا كفلا بنفسك حتى يحضر لك يوم كسابة فناخذ منك المال اوحبسناك او قيدناك فاعصاهم كفلا مسلم او ذميا على هذا الشرع فليس له ان يخفر كفيله ههنا) لانه ادخله في هذه العهدة والنية له الوفاء حين امره بالكفالة عنه والمؤمنون عند شروطهم بخلاف ما ينبغي في ذلك التماخف على نفسه شيئا لا يحل له ان يذوقه حاله وان يشره اختيارا بنفسه ولا يجوز له ان يعينهم على ذلك بترك امره مع عدم تمكنه وهما معا في ذلك ما يجوز له ان ياذن فيه من نفسه وان يشره من مال اورثه بالحبس او بالتبذير فلهذا لا ينبغي له ان يقدر بكفيله \*

(وعلى هذا لو ان مسلمة فيهم اعطت كفلا مسلما او ذميا على ان يحضرها غدا ليفجر بها رجل منهم او يزوجها وهي ذات زوج فلا بأس بان تخفر كفيلها) لان تماخف منه امر لا يجوز ان تاذن فيه محال فكان هذا والقتل سواء \*

(وان لم تكن ذات زوج فارادوها على ان يزوجها رجل منهم فان كان ذلك الرجل مسلما فليس لها ان تخفر كفيلها وان كان ذلك الرجل كافرا فلها ان تخفر

المرمر - - - - -

المؤمنون عند شروطهم

بإعطاء الرشوة اذا قصد دفع الظلم عن نفسه  
باب ما يتلى به الاسير في دار الحرب

صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى في النار \* انما قال ذلك في حق المعطي اذا قصده الظلم او الحاق الضرر بغيره فاما اذا قصد دفع الظلم عن نفسه او تحصيل منفعة لنفسه من غير ان يلتحق الضرر بغيره فلا بأس به وكذلك الجواب في دار الاسلام اذا قصده ظلم فلا بأس بان يعطي شيئاً من ماله اليه ليدفع الظلم عن نفسه \* قال بائنا عن ابي الشعماء جابر بن زيد قال ما وجدنا في زمن الحجاج شيئاً خير امن رشى \* وفي وصفه ذلك بالخيرية دليل على انه لا اثم على المعطي في الاعطاء وان كان الآخذاً مما في اخذه \* والله الموفق \*

### باب

#### ما يتلى به الاسير في دار الحرب

(اذا استخلف ملكهم الاسير بالايمان المغالبة ان لا يخرج الى بلاد المسلمين خلف على ذلك فاليمين لازمة) لانه مخاطب وان كان مقيماً في ايديهم فلا كراه لا يمنع لزوم اليمين والاصل فيه حديث حديثه رضي الله تعالى عنه فان المشركين اخذوه وحلقوه ان لا ينصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم نعم دعهم ونحن نستمين الله تعالى عليهم (فان كان حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ثم خرج باذنه لم يحنث) لان هذا الخروج بالصفة المستثناة (وان خرج بغير اذنه فهو حائن الا ان يكون ذلك الملك قد مات) فان في لفظه ماوجب توقيت اليمين بجماعته (وكذلك ان عزل ذلك الملك) فان اعتبار اذنه حال قيام سلطته فتوقيت اليمين به الا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واصله في المديون اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا يخرج الا باذن زوجها فانه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح الا في رواية ابي يوسف

الخروج حق الكفيل فإنه غير مبرم لأهل الحرب شيئاً، وإذا ساعده الكفيل على الخروج فقد زال المانع، فإن قيل: كيف يلزمه مراعاة حق الكفيل وقد كان أهل الحرب ضالعين في حبسه ولم يظلموا أن يدفع الظلم عن نفسه، يا بقدر عليه، قلنا: نعم ولكن ليس للمظلوم أن يظلم غيره فإذا أخفر كفيله كان ضاملاً فإنه اعتمد في الكفالة أمره (الآثرى) أن مسلماً في دار الإسلام لو قصده صلح ظلم فاعطاه كفيلاً بنفسه لم يحل له أن يخفر كفيله وإن كان يعلم أنه ظالم فهذه ماله \*

(ولو قالوا له نخلي سبيك ونومنك وتومنا على أن لا نخرج من بلادنا فاعطاه ذلك ثم قدر على الخروج فلا بأس بأن يخرج) لأنه بمنزلة المسلم من فيهم الآن (وإن لو اعطاهم كفيلاً حربياً بنفسه لم يجز له أن يخفر كفيله بخلاف الأول) لأنه ها هنا لا يسمه أن يقتل أحداً منهم ويأخذ ماله فلا يسمه أخفاد كفيله أيضاً (وإن ساعده الكفيل على الخروج معه فلا بأس بالخروج) لأن المانع حقه لأحق أهل الحرب بدليل أنه لو لم يعطه كفيلاً كان له أن يخرج (فإن خرج الكفيل معه بأمان ثم قل له أجمع معي إلى دار الحرب فليس على الأسير ذلك) لأن حكم ذلك الأمان قد انتهى بحروجه إلى دار الإسلام فكذلك حكم الكفالة (الآثرى) أن هذا الحربى لو رجع إلى دار الحرب كان خارجاً من أمان الأسير وحل له أن يقتله ولا بأس بأن يرشوا الأسير المسلم ببعض أهل الحرب ليركه حتى يخرج إلى دار الإسلام) لأنه يجعل ماله وقاية لنفسه وبه أمر قال صلى الله عليه وآله وسلم لبعض أصحابه أجمل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك والأصل فيه حديث عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه فإنه حبس بالحبشة فرشاهم دينارين حتى خلوا سبيله، فمرفئان هذا ليس من جملة السحت في حق المعطي وإن كان من جملة السحت في حق الآكل وأنه غير داخل تحت قوله

بأنه ظالم إن يدفع الظلم عن نفسه، يا بقدر عليه لكن ليس له ظلم أن يظلم غيره

فلم يفعل المسلمون ذلك ومنعه العدو فهو بمنزلة المحصر) لانه تمنذر عليه المضي  
 لاداء السك بعد صحة احرامه فكان محصرا وقد بينا حكم المحصر في شرح  
 المختصر وذكر هنا (انه اذا كان لا يتقدر على هدى يمينه ليتحلل به فان عطاء بن  
 ابي رباح كان يقول يتحلل بصوم عشرة ايام بالقياس على هدى المتعة \* واهل  
 المدينة كانوا يقولون يتحلل بغير شيء فاما المذهب عندنا انه لا يتحلل الا بالهدى)  
 لان حكم المحصر منصوص عليه في القرآن وهو التحلل بالهدى خاصة وكون  
 الصوم بدلا عن الهدى في المتعة والقرآن منصوص عليه هنا ولا يقاس  
 المنصوص على المنصوص عندنا انما يقاس على التنزيل واما التنزيل لا يقاس  
 بيمينه بضمه على بعض لان الحكم المعلوم بالتنزيل مقطوع به وما ثبت بالرأى  
 لا يكون مقطوعا به وقد استقصينا هذا فيما امليناه في عميد الفصول في  
 الاصول ﴿ والله الموفق ﴾

### ﴿ باب ﴾

#### ﴿ المين يصيه المسلمون ﴾

﴿ قال ﴾ (واذا وجد المسلمون رجلا ممن يدعى الاسلام عينا للمشركين على  
 المسلمين يكتب اليهم بعوراهم فاقر بذلك طوعا فانه لا يقتل ولكن الامام  
 يوجهه عقوبة) وقد اشار في موضعين في كلامه الى ان مثله لا يكون مسلما حقيقة  
 فانه قال ممن يدعى الاسلام وقال يوجه عقوبة ولم يقل يعزر وقد بينا انه  
 في حق المسلمين يستعمل لفظ التعزير في هذا الموضع وانما يستعمل هذا اللفظ  
 في حق غير المسلمين الا انه قال لا يقتل لانه لم يترك ما به حكمنا باسلامه فلا  
 نخرجه من الاسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الاسلام \* ولانه انما حمله  
 على ما صنع الطمع لا خبت الاعتقاد وهذا احسن الوجهين وبه امرنا قال الله

رحمه الله تعالى (وكذلك ان اعيد على ملكه بعد ما عزل) لان اليمين قد بطلت  
حين عزل ذلك الملك وهي بعد ما بطلت لا تمود الا بالجدد (الآثر) انه لو  
قال لجارته عبيدي حران خرجت من هذه الدار الا باذن فباهاهم اشتراها  
ثم خرجت او قال لزوجه فباهاهم تزوجها ثم خرجت ثم بحث لما قلنا \*  
(وكذلك لو حلف السلطان رجلا نترفعن الي كل داع يرفعه في محلتك فمزل  
ثم اعيد على حاله فممن داعيا فليس عليه ان يرفعه) لان اليمين بطلت حين عزل (ولو  
كان علم به قبل عزله فلم يرفعه اليه حتى عزله كان حائشا في يمينه ولا ينفعه ان  
يرفعه اليه بعد العزل او بعد الاعادة الى السلطنة) وهذه فصول ذكرناها في شرح  
الزيادات \*

(وان كان حلف الاسير ثم ان لا يخرج الا باذن ملكهم ولم يصمد ملك بعينه  
فمزل ذلك الملك وولي غيره ثم خرج الاسير كان حائشا) لان يمينه انما وقعت  
ها هنا على استيذان اي ملك ولوه امرهم (فان مات ملكهم او عزل ولم يولو غيره  
حتى خرج الاسير فلا حنث عليه) لانه لا ملك عليهم الآن وهو يمينه انما  
استلزم استيذان الملك فاذا لم يكن عليهم ملك لا يكون هو بالخروج مرتكبا  
محظورا ليمين فلا يحنث بهذا الطريق لان يمينه انتهى بعزل الاول حتى لو  
لم يخرج حتى ولو اغيره ثم خرج بغير اذنه كان حائشا لانه قد ارتكب  
محظورا ليمين \*

(قال ولو حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ولا يسهله فيمينه على ذلك الملك  
خاصة) لانه ادخل الالف واللام في كلامه ها هنا وهو المعهود فاما يتناول يمينه  
الملك المعهود خاصة وصار يمينه بهذا الطريق كمينه بالاشارة اليه \*  
(قال واذا حرم اليسير في ايديهم وهو رجوان يبلغ المسلمين ذلك ويشدونه

فلا امان لك والمسئلة محالها فلا بأس بقتله لان باقى بالشرط يكون معدوما  
 قبل وجود الشرط فقد علق امانه ههنا بشرط ان لا يدرك عينك داخله انه عين  
 كان حربيا لا امان له فلا بأس بقتله (وان رأى الامام ان يصليه حتى يعتبر به غيره  
 فلا بأس بذلك)

وان رأى ان يجعل فينا فلا بأس به ايضا كغيره من الاسراء الا ان الاولى ان  
 يقتله هاهنا ليعتبر به غيره \*

فان كان مكان الرجل امرأة فلا بأس بقتلها ايضا لانهم قسمت الحاق الضرر  
 بعامة المسلمين ولا بأس بقتل الحربية في هذه الحالة كما كانت (الا انه يكره  
 صلبها) لانها عورة ومستر الدرة اولى \*

(وان وجدوا غلاما بلغ بهذه الصفة انه يجعل فينا ولا يقتل) لانه غير مخاطب  
 ولا يكون قتله خيابة يستوجب القتل بها بخلاف المرأة وهو نظير الصبي  
 اذا قاتل فاخذ اسيرا لم يجر قتله بعد ذلك بخلاف المرأة اذا قاتلت فاخذت  
 اسيرا فاهل يجوز قتلها \*

(والشيخ الذى لا قال عنده ولكنه صحيح القتل بمنزلة المرأة في ذلك) كونه  
 مخاطبا (وان جحد المعتام ان يكون فعل ذلك وقال الكتاب الذى وجدوه  
 معه انما وجدته في الطريق واخذته فليس ينهى للمسلمين ان يقتلوه من غير  
 حجة) لانه آمن باعتبار الظاهر فلما ثبت عليه ما ينهى امانه كان حرام القتل  
 (فان هددوه بقيد او ضرب او حبس حتى اقرباه عين فاقراوه هذا ليس بشئ)  
 لانه مكروه واقرار المكروه باطل سواء كان الاكراه بالحبس او القتل (ولا  
 يظهر كونه عينا الا بان يقربه عن طوع او شهد عليه شاهد ان بذلك يقتل  
 عليه بذلك شهادة اهل الذمة واهل الحرب) لانه حربى فينا وان كان مستامنا

تعالى فسمعوا واحدا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تصابن بكامة خرجت  
من في اخبات سواء انت تجد لها في الخير محملا واسأل الله عني حديث حاطل  
ابن في بكامة فانه كتب الى ترانس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن  
تخذوا حذركم الحديث الى ان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلا  
يا عمر فاعل الله قد اسلم على الله في دار فدار عمن ما يمتهم فتدخفرت لهم  
فلو كان بهذا كان استمروا بين اثنين اترأون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنديا  
كان او غير بندي هو تذاك لو ان منه اتاني رسالته ما تركت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اتاهه مخايه وفيه قول قراه صلى الله عليه وآله وسلم لا تأخذوا  
عدوى وعدوكم اياي انما سمعتم من الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث امرت اياه  
بنوقر بظنه فامسك به على حباله ثم انهم اوتوا على حاتم رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فاشهدوا فيه انهم اتوا انما في ياي الذين آمنوا لا تتوبوا الله  
والرسول

ولا تضالين بكامة خرجت من في اخبات سواء وانت تجد لها في الخير محملا

وفضيلة اهل بدر وضوان الله عليهم اجمعين

(وكذلك لو من بني شيبه يردع عقوبة ويستردع السجن ولا يكون  
هذا نقضا منه لانهم لم يزلوا مسلمين لم يكن به ناقضا ايمانه فاذا فعله ذى لا يكون  
ناقضا ايمانه ايضا (الآثرين) انه لو قطع الطريق وقتل واخذ المال لم يكن به ناقضا  
لعمده وان كان قطع الطريق محاربة مع الله ورسوله بالنص فهذا اولي (وكذلك  
لو فعله مستامن فينا) فانه لا يصير ناقضا لايامانه بمنزلة ما لو قطع الطريق \*  
(الا انه يوجب عقوبة في جميع ذلك) لانه ارتكب ما لا يحل له وقصد بفعله  
الحاق الضرر بالمسلمين \*

(فان كان حين طلب الامان قال له المسلمون قد آمنتك ان لم تكن عينا للمشركين  
على المسلمين او آمنتك على ايك ان اخبرت اهل الحرب بعودة المسلمين

بمنزله وصية المسلم للذمي ووصية المسلم أو الذمي لحربي في دار الحرب لا تكون صحيحة وإن أجازها الورثة إلا أن يشاءوا وإن يهبوا له شيئا من أموالهم فيجوز ذلك إذا قبض (لأن من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كالميت \*  
 (فإن كان وارثا مستأمناً، فإنه بآمان فينال منجز وصيته فيما زاد على الثلث إلا بإجازة الوارث) لأن من وارثه ههنا مرأى بسبب الآمان كحقه (فإن حضر له وارث آخر من دار الحرب شارك الذي كان حاضراً في ميراثه ولم يكن للموصي له إلا الثلث) لأن وصيته فيما زاد على الثلث قد بطلت لعدم إجازة الورثة فيبقى ذلك موروثاً عنه بين جميع ورثته (وليستوى إن كان الحاضر معه زوجته أو ابنة) لأن القاضي لا يجذبها من أن يقضى بغير أمه في الزيادة على الثلث وإذا لم يجز قضاءه بميراث بعض الورثة في مال يكون باطلاً للوصية في ذلك المال \*  
 (ولو أن المستأمن في دار الحرب بجميع ماله لحربي في دار الحرب ثم جاء الموصي له وابن الميت فإن القاضي يقضى بالمال للموصي له) لأنه لا حرمة لوارثه الذي في دار الحرب وإنما كان المال محرماً لحق الميت فيكون مصر وفاقاً من وضعه الميت فيه \*

(ولو كان الموصي له من أهل دار غير داره فالوصية له باطلة لبيان الدار حقيقة وحكمها بمنزلة الذمي يوصى لحربي في دار الحرب بخلاف ما إذا كان الموصي له في داراً بآمان) لأن تباين الدار ههنا غير موجود بصورة وإن كان وجودها حكماً (وبخلاف ما إذا وصى لمسلم أو ذمي هو في دار الحرب بآمان أو الأسير) لأن هناك لم يوجد تباين الدار حكماً فالمسلم من أهل دار الإسلام حيث ما يكون (وكذلك لو وصى لحربي قد أسلم في دار الحرب) لأن المسلم من أهل دار الإسلام حيث ما يكون (الآثر) أن زوجته لو خرجت مسلمة بعد إسلامه

من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كالمت

وشهادة اهل الحرب حجة على الحربى \*

(وان وجد الامام مع مسلم او ذمى او مستامن كتابا فيه خطه وهو معروف الى ملك اهل الحرب يخبر فيه بعورات المسلمين فان الامام بحسه ولا يضربه بهذا القدر) لان الكتاب محتمل فلعلمه مفقعل والخط يشبه الخط فلا يكون له ان يضربه بمثل هذا المحتمل (ولكن بحسه نظرا للمسلمين حتى يبين له امره فان لم يتبين خلى سبيله ورد المستامن الى دار الحرب ولم يدعه ليقوم بمد هذا دار الاسلام يوما واحدا) لان الربة في امره قد تمكنت وظهر دار الاسلام عن مثله من باب اماطة الاذى فهو اولى والله اعلم \*

### باب

ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا

(قد بينا ان شهادة اهل الحرب المستامين في دارا بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا اهل منعة واحدة ولا تقبل عند اختلاف المنعة) لان المانع تبين الدارين لا اختلاف النحلة وتبين الدارين فيهم باختلاف المنعة (وعلى هذا حكم النوارث بينهم وحال اهل الذمة مع المستامين كحال المسلمين مع اهل الذمة) لانهم من اهل دارنا بخلاف المستامين ولهذا لا يترك المملوك الذمى في ملك المستامن مدة مقامه فيناولكن يجبر على بيعه كما لا يترك المسلم في ملك الذمى \* (ووصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمى تكون صحيحة وليس لوارثه فيها حق الرد) لان حرمة ماله لحقه لا حق وارثه الذى في دار الحرب \* ولان بطلان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة من حكم الاسلام والمستامن غير ملتزم لذلك ولهذا يثبت هذا الحكم في حق الذمى لانه ملتزم بحكم الاسلام فجارى الى المعاملات (ووصية الذمى للحربى المستامن بالثلث تكون صحيحة

الكتاب محتمل والخط يشبه الخط باب ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا

فقد صار المال ميراثا بين البنين الثلاثة كالأب ثم انما تامل اجازة المجز في نصيبه لا  
في نصيب غيره وهو بمنزلة ما لو اخذ الابن الخاضع الميراث فاستهلكه  
او غير ذلك ثم جاء الابن الآخر فانه يكون له ان يأخذ نصيبه من الميراث  
ولو كذلك لو كان للمستأمن هاهنا انا زنا وصى لهما جميع المال او ذهب لكان  
واحد منهما نصف المال مقسم ما وتبصره ثم اجاز كل واحد منهما لصاحبه بعد موت  
ابيه ثم جاء ابن آخر فانه انما يذمير اناسي النصيبين لان الثالث من المال صار  
ميراثا له بمرف الموصي فلو اذمير بين ذلذين فانه اجازتهما

(ولو فاذمير مع ابن واحد فارضى الجميع ما انما اجاز الا ان الوصية انفسه بعد  
موت ابه ثم جاء ابن آخر فانه انما يذمير المال بخلاف ما اذا كان وهب له  
دونه ثم اذمير) لا زانه فذمير الموصي انما القبض في حيات ابه ولم يكن ذلذين  
الا انما يذمير ما اذمير فذمير لا يذمير لا يذمير فذمير فذمير فذمير فذمير  
انما تجب بالموت كالميراث وباعبار الماتورة لا بقي الارث لان آخر فلهذا كان  
انما يذمير الميراث ولا تامل اجازة المجز في حقه (الا ترى) ان الابن الموصى له  
لو استأذن بالبطريق الميراث بعد موت ابه كان للابن الآخر ان يأخذ منه  
نصفه فكذلك اذا اخذ بطريق الوصية

(ولو ان حربيا في دار الحرب حضره امة فوهب ماله لمسلم فيهم بامان  
وسلمه فابى وارثه بعد موته ان يجزله فيما زاد على الثلث كان المستأمن في سعة  
من منع جميع المال منه ان امكنه ذلك) لان الميت ملكه بطبيعة نفسه وبعد تمام  
الملك منه لا يثبت فيه حق ورثته ولا حق غرماؤه بعد موته وان اسلموا  
(وان كان الحربى اوصى له بماله كله والمسئلة بحالها فان كان من حكم اهل  
الحرب ان الموصى له اذمير بالموصى به طاب له ذلك كله) لان الورثة

لم يكن له ميراث في ما كان ميراثه قبل اسلامه (لو كان اوصى به وادى حربي  
 في اسلامه بنو وبنو النسي او غيره فوصى به باحدة منهن او بثلث النساء  
 بعينه ثمانية تبر حاله يوم اوصى له و قد كان سيما عدل في حقها بكتاب الوصية  
 له والوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة باسلامه (وكذلك في اجازة الورثة  
 وصيته) لان الاجازة انما تكون في الوصية لا في اصلها او في الوصية  
 اعلان ان اخي فلان (لا يوجب سواه بعينه فكاه اشار اليه) خلاف ما اذا  
 قال اوصيت لابن اخي بكذا ولم يسم الابن بعينه سواه الابن قبل  
 موت همه فالوصية لمباينة (لا يملك بمصداق شخص غيره فانما هو عيب لمن  
 هو موجود عند موت الموصي اقبل الموصي بالوصية في حياته او بعده  
 لو لم يكن لاخيه ابن محمد فله قبل موت ابي له في سنة من دونه الا ان الوصية  
 بهذا تعريقت فكذلك اذا كان قافر انا علم \*

قال في رد الوهب المصنف في مرضه انه كاه لا سائله في مرضه و...  
 جاء ابن آخر به من دار الحرب بموت ابيه وادى تقضى الهبة لم يكن نه ذلك  
 لانه ما كان لهذا الابن الذي جاء بموته عند موته اية او صيرة ولو رت لما  
 لا يجوز لحق سائر الورثة فاذا اهدم ذلك اخطى عند موت الموصي تمت الوصية له  
 وليس لمن يحضر بعد ذلك ان يبطله (وان كان مبيى هذا الابن قبل موت والده  
 فله ان يبطل هبته) لانه كان يدعى الحق عند موت ابيه فكان تصرف الاب  
 اتيار البض ورثته على البض وذلك لا يجوز (ثم ان جاء ابن آخر له بمدهذا  
 شاركهما في الميراث) لان الهبة حين بطلت صار المال ميراثا عن الميت \*

(ولو كان الابن الذي جاء قبل موت ابيه اجاز الهبة لاختيه بموت الاب قبل  
 مبيى الاخر او بعده حازت الهبة في نصيبه) لانه حين مات الاب قبل اجازته

اجازة ما لم يلق الوصية لا باطل  
 الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالا سلام

اشار بعض الورثة على البعض لا يجوز

(وان مات المستامن فينا وله مال فإله موقوف في يد من في يده وان لم يكن في  
يد احد جماعه الامام موقوفا في بيت المال حتى يحضر وارثه وليس عليه ان  
يبحث به اليه ولكن كل من يأتي من ورثته يعطيه حصته ويقف الفضل حتى يأتي  
مستحقه \* فان علم انه لا وارث له قسم الامام ذلك للمستاكين ثم ان جاء وارث له  
اعطاه ذلك من الصدقات لان حكم الامان بقي في ماله بعد موته فيفعل فيه  
ما يفعله في مال ذمي يموت ولا وارث له (ولرب جرح المستامن رجلا عمدا او خطأ  
فعفا له عن الجرأة وما يحدث منها ثم جاء وارثه من دار الحرب بدم موته فلا  
سبيل له على القاتل) لان اكثر ما في الباب به موص لقاتله بالدية والوصية للقاتل  
كالوصية للوارث وقد بينا ان ما غنم من ذلك في مرضه لا يبطل حق الوارث  
الذي في دار الحرب فكذلك هذا

(ولو كان الوارث قد قدم في حياته لم يجز الوصية لقائله ان كان اوصى له وان  
كان عفا عن دم العمد وكان الواجب القصاص بان كان القاتل مسنما مثله  
جاز العفو) لان اسقاط الفودليس من الوصية في شيء (وان كان خطأ جاز من  
الثلث) لان وصيته بالدية للمأولة للقاتل \*

(ولو كان اوصى لقائله بنصف ماله ولابنه الذي قد قدم قبل موته بنصف ماله فجاز  
الابن للقاتل ثم قدّم ابن آخر فله ان يأخذ ميراثه من الوصيين) لان الوصية  
للقاتل ما كانت صحيحة قبل الاجارة كالوصية للورثة فصار الابن الآخر  
مستحقا نصيبه من الميراث كله ثم انما تعمل اجازة احد الابنين في نصيبه لافي  
نصيب اخيه \*

(ولو كان وهب لقائله في مرضه ولا وارث لها هانما جازت الهبة في الكل)  
لان وارثه كان في دار الحرب عند موته وحقه غير مرعى \*

الوصية للقاتل كالوصية للوارث

واحد من اهل مكة من اهل الحرب (وكان ذلك من حرمهم لم يصب له الا الشئ اليسير من الارزاق والى ذلك ما لا لهم فيه من الامانة منهم)

(ولو ان ساءوا اذهب ساء رجلهم اوسر رث له جاء قوم بدموته واذا على ايت ادلوه في ساء من ساء شرق العرب) لان من في بدء المال منهم عن التقاتل الذين ساءوا كانه على الت ومن حكم الاسلام البداة بدينهم على الحرب والوصية (من جاء اسره بعدهما من دار الحرب وقل عدي برئت اى من الدناى لم ينفذ القاضي الى ذاك) لانه لم يكن له حق مرعى بدموته ايه ذل ظل الهمة والوصية لاجل (وعلى هذا وحاء الدماء من دار الحرب ثم واسد ذرا ادلوه في دار الحرب لم يقض الله صلى الله عليه وسلم ان يكونوا مسلمين او اهل ذمة) لانهم لو حاربوا في حربه واقاموا اليه فبعض لهم شئ من ساء من عبر مطاب بموجب ما امنه كانت معه في دار الحرب فكذلك اذ جؤ بدموته

يقال (ولو لم يكن اوصى بماله لاحد وامسكته ساء من ساء به في دار الاسلام ثم الدين الذي استدان في دار الحرب) من ما استدان في دار الاسلام اقوى فانه مطلوب به قبل الاسلام وبدمه وما ساء به في دار الحرب اضف فانه كان لا يطالب به ما لم يسلم وعند اجتماع الحقيقين بدأ باقواها (ثمهاها يقض من تركته ما استدان في دار الحرب) لان ما يفضل من غرماء دار الاسلام موقوف على حق ورثته في دار الحرب وهو مطالب باستدانته في دار الحرب في حقه بخلاف الاول فالفضل هناك مستحق للمو هو ب له او للموصى له في دار الاسلام وذلك الدين ليس بمطلوب في دار الاسلام

الدين يبدأ باقواها  
عد اجتماع

أما الوصية بخاتمة لا نهما كأنافي دار الحرب وهي دار واحدة جازت الوصية له كالمسلم اذا وصى لحربي مستامن بوصية جازت الوصية ثم الوصية تنفذ من الثالث لان الدار صارت دار الاسلام مجرى فيها حكم المسلمين فيجوز في هذا المال حكم المسلمين وفي حكم المسلمين جواز الوصية من الثالث (وان كانوا اقتسموا الميراث وقبضوه فابطلوا الوصية ثم اسلموا بطلت الوصية) لانه جرى في هذا المال حكمهم فلا تعرض لما مضى فيه من حكمهم (الآثرى) لو انهم اقتسموا الموارث على خلاف قسمة المسلمين ثم اسلموا لا تعرض لتلك القسمة فكذلك ههنا \* والله الموفق \*

### باب

(ما يصدق فيه الاسير انه ذمي وما لا يصدق فيه)

(وهذا الباب بهذا النظم قد مر في الزيادات وقد مرت مسائله فيما مضى من هذا الكتاب فلا نعيد والله الموفق \*

### باب

(ما يصدق فيه الرجل اذا اقر انه استهك من مال اهل الحرب او ما اثر به من الجنابة عليه)

(واذا اسلم الرجل من اهل الحرب او صار ذمة او دخل اليها بامان فقال له رجل قطعت يدك وانت حربي في دار الحرب او قال اخذت منك هذه الالف وانت حربي فهو لي \* او قال اخذت منك الف درهم واستهكته او قال سميت ابنك هذا في دار الحرب وقال الرجل المسلم بل فعلت ذلك كله في بعدما اسلمت فعلى قول ابني حنيفة وابني يوسف رضي الله تعالى عنهم القول قول المسلم والذمي في ذلك ولا يصدق المقر فيصنعه المقر له دية وياخذ ابنه والالف

باب ما يصدق فيه الاسير انه ذمي وما لا يصدق فيه الاسير

باب ما يصدق فيه الجنابة عليه

(ولو كان موصيه في دار الاسلام ذوق رابة له محبوب ممن هو اقرب منه في دار الحرب فقال هذا القريب ان جعلتم الذي في دار الحرب كاليت فاننا اولي بآله آخذه بطريق الميراث لم يكن له ذلك) لانا ابطالنا الوصية والهبة فلا بد من ان نجعله ميراثا عنه واذا صار ميراثا كان الاقرب الذي جاء من دار الحرب اولي به حكما لو لم توجد الهبة والوصية اصلا فاعتبار هذا المال يكون هذا الباطل هبة لحق وارثه الذي في دار الحرب عند موته وذلك لا يجوز \*

(من حاشية هذه المسئلة الى مسئلة في باب متى يصير الحربي ذميا ليس من املاء شمس الائمة السرخسي رحمه الله بل من القاضي محمود الازجندی رحمه الله تعالى وصوره تلك المسئلة) لو ان حربيا مستامنا اشترى ارضا خراجيا فجاء مستحق فاستحقها) يحتمل ان شمس الائمة ما ملاده لانه وقع جزء من الرواية واملاه واكن وقع من يد من نقل كتبه الى هذه المسئلة فالائمة من بعده شرحوا ما رويوه فانه هو مكتوب هاهنا من شرح قاضي القضاة محمود الازجندی رحمه الله عليه (١) \*

قال: (ولو ان حربيا في دار الحرب اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربي ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث فان كان المسلم الموصى له يوم الوصية في دار الاسلام فالوصية باطلة لتباين الدارين بينهما وتباين الدارين يمنع صحة الوصية كما لو اوصى المسلم الحربي في دار الحرب بوصية لم يجز فان اجازها الورثة بعد ما اسلموا فهي باطلة الا ان يدفعوها اليه ويسلموها فكانت بمنزلة الهبة منهم) لان الوصية خرجت باطلة والباطل لا يحقه الاجازة (وان كان المسلم يوم اوصى له في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار ولم يقسموا الميراث فاني انفذ الوصية له من الثلث واقسم ما بقي بين ورثته على فرايض الله تعالى

والباطل لا يصح الاجازة

مك نفسه ويسام له .

(لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بن اسام على ما فيه وله غاماذا كان مهملا  
يؤدى الخراج فهو متيق) لانه لم يوجد منه الملك الا ان الاستيلاء بحق  
السلطنة ولم يوجد منهم الا الاقياد والطاعة، نفس الطاعة لا تدل على الرق فان  
كل مسام مطيع ساطانه وتحت ولايته ولم يكن هم عبده فكذلك ما هنا  
(وكذلك اهل الرعي وزاو سنان ودونهم) في حاله كانه تم بدوهم وصاروا  
مملوكين لهم به موهبهم من ثمن او اناذهم سائر الرعي والصيد ابلد معهم  
فهم عبيد لهم بشئعونهم ما شاءوا الما قمارا لشيء ما يبيع في له قائلهم  
والرعيون لا يؤمنون ما وعدوا والرحمة بيات تحرر المدايين  
\* والله الموفق \*

منه راب

الحربي يدخن الباسا بن يسيهم في ارا لا سلام وير انا لا يؤدى الخراج  
(قال محمد رحمه الله تعالى انبرنا اسمعيل بن عياش عن عبد الله بن يسار السلمي  
قال سبي ناس من اشراف الروم فخرج معهم ناس من قراباتهم باسان فلما  
وقفوا باناشام تفرقوا مع قراباتهم فكثروا على ذلك لا يؤدون خراجا فكاتب  
الى عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليهما فيهم فكاتبهم ان يخرجهم من احوالهم  
ان يقيموا مع اهل ذمتهم ما يطعمون من الخراج فمضى اليهم وان  
ابو افسير وم الى بلادهم بامان اعلم ان الامر كما قال عمر بن عبد العزيز رحمة الله  
عليهما وهو ان الحربي اذا طال مقامه في دارنا فان الامام يقول له ان اقامت  
سنة بعد يومك هذا اخذت منك الخراج فان اقام من حين تقدم اليه سنة جمل  
ذمة ومنع من الخروج ويؤخذ منه الخراج فان خرج قبل ذلك لا يحول بينه

باب الحربي يدخن الباسا بن يسيهم في دارنا لا يؤدى الخراج



ولم يردها انه لم يكره بالمنحة ولكن اراد به انه لا يدوم ملكه فيها فان المسلمين اذا طهر واعياها نصير لهم والله اعرف

### باب

ما يكون للملك ان يملكه في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته

قال محمد بن احسن رحمه الله تعالى (اذا غلب قوم من اهل الحرب على قوم آخرين من اهل الحرب فاتخذوهم عبيدا واما ما ملك ثم ان الملك واهل ارضه اسلموا فن كان من جنده الذين غلبهم وقتل معهم فمهم احرار لا سبيلا لاحد عليهم) لان هؤلاء ليسوا في قهر الملك انما هم في طاعة الملك والمطيع للملك لا يكون عبدا له كاسلم المطيع لسلطانه لا يكون رقيقا له فهو لا احرار من الاسلم يفتوا بغير احرار بعدة سلام (واما الذين غلبوا فاتخذوهم عبيدا منهم عبيدا بغير الاسلام وبمده) لانهم صاروا في قهر الملك فاما قهروا منهم بغير الاسلام فليسوا عبيدا له فاذ اسلم نفسه اسلم على عبيد نفسه فيكون له الحديث الذي روي (ان حضر الملك الموت فورت ذلك بعض ورته دون بعض وسلم ذلك اليه فان كان صنع ذلك قبل ان يسلم او يصير ذمة ثم اسلم ولده بعد ذلك جعل الامر على ما صنع الملك عليه) لانه حين صنع كان الحكم له وليس للمسلمين عليه حكم فلا يتعرض لحكمه بل يمتضى (وان كان صنع بعد ما اسلم او صار ذمة لم يجز ما صنع من ذلك وكان جميع ماله ميراثا بين ورته على فرائض الله تعالى) لانه صنع ذلك وحكم الاسلام جار عليه فلا يجوز منه الا ما يوافق حكم المسلمين وهذا جور في حكم المسلمين فينتقض حكمه \* (وان حضره الموت وله اولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن ناحية من

باب ما يكون للملك ان يملكه في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته

وَابْنُ ذَرِيَّةٍ يَوْمَ فَرَسَ: كَيْفَ تَذُنُّ بِمَدْرَسَةِ السَّبِيحِ. حَسْبُكَ السَّبِيحُ  
 عَنْ التَّحْرِيمِ وَالْكَوْفَةِ وَالْثَلَاثَةِ السَّنَةِ بِمَعْنَى كُلِّ خَصٍّ مِنْ بَنِي السَّبِيحِ تِلْكَ  
 وَالسَّنَةُ أَكْبَرُ أَفْزَاكَ مَكْتُومَةٍ فَقَدْ سَلِمَ تَامَهُ فِي دَارِ السَّبِيحِ مِنْ أَوَّلِهِ بِمَدْرَسَةِ  
 مِنْهُ أَخْرَاجُ وَالْمَدْرَسَةُ

## بَابُ

## الْمَقَارِئِمَالِكُ فِي دَارِ الْحَرْبِ

بَقِيَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا أَخْرَجَ رَجُلٌ  
 الْمُسْلِمَ دَارَ الْحَرْبِ بِلَانٍ، سَبَبَ مَا يُؤْخَرُ بِهِ  
 وَدَوَّرَ غَيْرَ ذَلِكَ تَسْلِيًا لِمَوَازِنَاتِ الدَّارِ الْحَرْبِ  
 إِلَّا الْمَقَارِمَ مِنَ الْأَرْضِ يَنْزِلُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ مَوَازِنَاتِ  
 لَا يَكُونُ فِيهَا) - لِأَنَّ أَسْرَى الْعُقَارِ مِنْ مَقُولٍ هُوَ فِي يَدِهِ وَدَسْخَرُ مَعْنُومٍ  
 فِي يَدِهِ كَذَلِكَ وَأَمَّا الْعُقَارُ فَهُوَ تَحْتَ يَدِ مَلِكِهِمْ وَمَلِكُهُمْ مَعْنُومٌ فِي يَدِهِ مَعْنُومٌ  
 وَرَوَى عَنْ أَبِي يَسَافٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّجُلِ إِذَا كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَنَسَرَ  
 فَظَفَرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الدَّارِ أَنْ عَقَارَهُ لَا يَكُونُ فِيهَا فَهِيَ نَسَرَ تِلْكَ الرُّوَاةُ تَعْرِفُ  
 هَذَا الْمُسْلِمُ الْمُسْتَأْمَنُ لَا يَكُونُ فِيهَا كَمَا لَا يَكُونُ مَقُولُهُ فِيهَا

«وَرَوَى مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ» (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ  
 عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزَّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: مَنْ مَنَعَهُ الْمَشْرُكُونَ  
 أَرْضًا فَلَا أَرْضَ لَهُ» وَرَوَى فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى مَنْ مَنَعَهُ الْمَشْرُكُونَ دَارًا فَلَا دَارَ لَهُ  
 - أَمَّا مَسْأَلَةُ الْعُقَارِ لَا يَكُونُ فِيهَا لِأَنَّ الْمَقُولَ فِي يَدِهِ وَيَدُهُ مَعْنُومَةٌ فَكَذَلِكَ  
 مَا فِي يَدِهِ فَمَا الْعُقَارُ فَهِيَ تَحْتَ يَدِ مَلِكِهِمْ وَمَلِكُهُمْ مَعْنُومٌ فَكَذَلِكَ مَا فِي يَدِهِ يَكُونُ

بَابُ الْمَقَارِئِمَالِكُ فِي دَارِ الْحَرْبِ

﴿ قال ﴾ (وان دخل تاجر من تجار المسلمين الى هذا الابن القاهر فاشتري رقيقا من اولئك المبيد - فلا بأس بذلك ) لان الابن القاهر ملكهم والتحقوا بسائر املاكه فحل له الشراء منه \*

(فان اخرجهم الى دار الاسلام فلا بن المقهور بالخيار ان شاء اخذهم بالثمن وان شاء تركهم وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهو مسلم واخوه المقهور مسلم ايضا لا ينبغي للمسلمين ان يشتروا منه من اولئك الرقيق شيئا) لان الابن القاهر لم يملكهم بالقهر فهذا غصب في يده ولا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من العاصب \*

(فان اشتراه واخرجه الى دار الاسلام رد الى الابن المقهور بغير ثمن ولا قيمة) لانه عين ماله فيرد اليه (فان كان الابن القاهر مسلما يوم فعل هذا باخيه واخوه مسلم او ذمي فنفاه عن الدار ولم يحدث في الرقيق شيئا ثم ان الابن القاهر اراد عن الاسلام ولحق بدار الحرب وقتل المسلمين وغلب على الرقيق واجرى حكم الشرك في داره ثم ظهر المسلمون على تلك الدار واخذوا من ذلك السبي شيئا فان وجدوا الابن المقهور قبل القسمة اخذوه بغير شيء وان وجدوه بعد القسمة اخذوه بالقيمة) لانه لما ارتد صار حربيا والدار صارت دار حرب فصارت دار هذا مال مسلم في يد حربى محرزا بدار الحرب فيملكه فاذا ظهر المسلمون عليه وقسموه صار غنيمة للمسلمين فيأخذوه ماله بالقيمة \* والله اعلم \*

### ﴿ باب ﴾

#### ﴿ التفریق بین السبى ﴾

﴿ قال محمد رحمه الله تعالى ﴾ (اذا سبي السبى من دار الحرب وكانوا اكبارا كلهم فلا بأس بان يفرق بينهم في البيع والقسمة وان كانوا اخوة او ولدا وامهم او ولدا

ولا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من العاصب

ملك ورثته ماله فملكه عليه او جعل ما فيه من عبيده و امائه خاصة وسلم  
 ذلك فان فعل ذلك قبل ان يسلم فجميع ما صنع جائز وان كان انما صنع ذلك  
 بعدما اسلم او صار ذمة فاصنع باطل وجميع الاماء والعبيد رقيق ميراث بين  
 ورثته لان هذا من اربعضهم على بعض من اعيان ماله وذلك باطل  
 في حكم المسلمين وعملهم ان جميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته لخبر  
 منه بان اربعض من اربعض عينا لبعض ورثته ليكون ذلك حقه من الميراث  
 او اوصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث ان ذلك باطل لا يجوز البتة  
 فانه قل لجميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته (وان جعل كله لابن واحد من  
 بنيه دون من سواه وهو يومئذ وادع فوثب له ابن آخر بعد موته على اخيه  
 فقتله وظهر على ما في يده او لم يقتله ولكن نقاه الى ارض الاسلام ثم اسلموا جميعا  
 جاز لابن القاهر ما صنع وكانوا جميعا عبيدا له خاصة) لان القهر في دار الحرب  
 سبب ملك الحربى والابن القاهر ملك عبيد اخيه المتهور قبل الاسلام  
 فبقوا على ملكه بعد الاسلام وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهما مسلمانا  
 ذلك كله عليه) لان المسلم لا يملك مال مسنم اخرى بالقهر والغلبة فكيف يملك  
 مال اخيه المسلم \*

(وان كان الابن القاهر محاربا للمسلمين والابن المتهور مسلما فجميع ما صنع من  
 ذلك جائز له ان اسلم او صار ذمة) لان الحربى يملك مال المسلم الاجنبى بالقهر  
 والغلبة فكذلك مال اخيه المسلم في دار الحرب \*

(فان ظهر المسلمون على شئ من اولئك العبيد فان وجدهم الابن المتهور قبل  
 القسمة اخذهم بغير شئ وان وجدهم بعد القسمة اخذهم بالقسمة) كالو قهرهم اجنبى  
 واخذهم ثم ظهر المسلمون عليهم \*

لان هذه القرابة لا عبرة لها في الاحكام بدليل جواز الجمع بينهما في النكاح  
 وجواز المناكحة بينهما لو كان احدهما ذكرا والآخر انثى ووجوب القطع على  
 كل واحد منهما بسرقة مال صاحبه فنزل منزلة الاجانب ولا بأس بالتفريق  
 بين الاجانب قال\* (والمرأة و زوجها اذا سبيا جميعا معا فلا بأس بان يفرق بينهما  
 في البيع والقسمة صغيرين كانا وكبيرين لان الشرع ياتي كراهية التفريق لما قلنا  
 الا انما كره التفريق بالشرع والشرع جار بكرة اعادة التفريق عند الوصلة بالنسب  
 لا بالسبب فبقيت الوصلة بالسبب على اصل القياس يدل عليه ما روي عن ابي  
 الخير قال كنا في المغازي لا نفرق بين الوالد وولدها ونفرق بين المرأة وزوجها\*  
 فان فرق بينهما كانت امرأتهم حيث ما كانت لا تبين منه بيع ولا قسمة لانها سبيا  
 معا فلم يتباين بهما الدار فبقى النكاح بينهما فلا يطله البيع والقسمة\*  
 (واذا مات الزوج عن امرأته الحرة ولها انسة صغيرة وعم كانت الام احق  
 بابتها لم تبلغ فاذا بلغت كان عمها احق بها) لان العم بمنزلة الاب والاب احق  
 بهما من امها اذا بلغت فكذلك العم (ولكن لا تمنع الام من زيارة ابنتها) لان  
 الزيارة لصلة الرحم وصلة الرحم واجبة واختلفوا في كم مدة تزور قال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى تزور في كل شهر مرة وقال محمد رحمه الله تزور في كل شهر مرة  
 او مرتين\* وهكذا اذا رقت المرأة في بيت زوجها ولها ابوان فان لزوجها ان  
 يمنعها من زيارة ابويها ولكن ابوها يزور انهما عند ابني يوسف رحمه الله تعالى  
 يزورانها في كل شهر مرة\* وعند محمد رحمه الله تعالى مرة او مرتين وفي ما زاد على  
 هذا كان للزوج ان يمنعها ثم اذا زارها فاعا يزورانها بحضرة الزوج ولا يزورانها  
 في غيبته حتى لا يمكنها التخليط في بالها فيؤدى الى الفتنة والعداوة والله اعلم\*

مسئلة زيارة الابوين بينهما في بيت زوجها ومسئلة الخصامة

مسئلة زيارة الرحم صلة الرحم واجبة

وَأَبَاؤُهُمْ لَأَن الْقِيَّاسَ يَأْتِي رَحْمَةً لِّمَنْ ذِي الرَّحْمِ أَحْرَمَ لَمْ يَمْسُحْ  
الْمَالِكُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِكِهِ وَهُوَ مِمَّنْ أَمَرَ اللَّهُ بِشَرْعِهِ وَالشَّرْعُ إِذَا حَاطَ  
بِكِرَاهَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنْهُ كُلُّ أَحَدِهِمَا يَرِثُ الْآخَرَ صَفَةً فَأَمَّا  
إِذَا كَانَ كَبِيرَيْنِ فَلَا شَرْعَ فِيهِ دُونَ دُونَ سِوَاكَ كَرَاهِيٍّ فِي ذَلِكَ وَهُوَ  
أَمَّا إِذَا كَانَ صَغِيرَيْنِ فَالْكَلُّ وَاحِدٌ بِهِمَا مِنْ حَبْلِهِ وَافْتِخَامُهُ فَادْفِرُقْ  
بَيْنَهُمَا اخْذْهُ الْوَحْدَةَ بِالْوَحْدَةِ فَكِرَهُ لِهَذَا الَّذِي وَقَبَّ لِصَغِيرٍ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ  
فِي وَدَى إِلَى هَلَاكِهِ وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي إِذَا كَانَ كَبِيرَيْنِ

(فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ وَالِدَةٌ وَوَلَدٌ صَغِيرًا وَاحِدًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَصَغِيرًا وَغُلَامًا  
لَمْ يَدْرِكْ وَعَمَّتُهُ أَوْ خَالَتُهُ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً سِوَاكَ يَمْنَى أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فِي  
قِسْمَةٍ وَلَا يَمْنَى) لِمَا رَوَى مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ الْمُغَاثَرِيِّ وَهُوَ أَبُو قَبِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُبَلِيِّ قُلْ كُنَّا مَعَ أَبِي  
أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي زَوَاجَةٍ قَامَتْ بِهَا سَمْعَتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ رَفَقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَمْنَى بِمَقَامِ  
فَطَرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ تَبْكِي فَقَالَ مَا بِكِ كَيْفَ فَقَالَتْ ابْنِي يَمْنَى فِي بَنِي نَبْسٍ فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا بَنِي أَسِيدَ الْأَنْصَارِيِّ فَرَقَتْ بَيْنَهُمَا  
فَلْتَرْجِعِي وَلْتَأْتِي بِهِ فَرَجَعْتُ بِهِ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ  
أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ وَبَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا يَمْنَى إِذَا كَانَ صَغِيرَيْنِ أَوْ كَانَ  
أَحَدُهُمَا صَغِيرًا وَالْآخَرُ كَبِيرًا \*

(وَإِذَا كَانَ غَيْرُ ذِي الرَّحْمِ الْمُحْرَمِ مِثْلَ بَنِي أُمِّ بَنِي الْخَالِ وَهُمَا صَغِيرَانِ  
أَوْ أَحَدُهُمَا كَبِيرٌ وَالْآخَرُ صَغِيرٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ وَالْقِسْمَةِ)

فما كان بمبعض ما ذاقه صار له فاذا مات كان ميراثه بين ورثته ثم الورثة  
ان شاءوا خر جوا وان شاءوا لم يخرجوا (لانه لما رتب التصديق بذلك المال  
على من مات صار معنى الصرف الى الغزو كالشورى من اذنت كرجل يطي ماله  
في حياته الى رجل ويقول هولاء تخرج به او لغزو به لان ذلك مشورة به  
(وكذلك اذا اعطاه دارا وقال هي لك تسكنها كان قوله بسكنك يا مشورة به  
وله ان يصرف المال الى غير ما امر الممطي وكذلك ما ما لكه يا قبض  
صار له ولو ارثه ان يصرفه الى من شاء وان كان يعطى منه رجلا فقير اشيا فبعض  
ببعضه ديناً وركب بعضه نفقة لعياله وخرج ببعضه في سبيل الله فلا بأس  
بهذا) لان هذا كله من امر الغزو فانه لا يمكنه ان يخرج عاريا الابن يحلف  
لعياله نفقة وينضي غريه ديناً ويخرج ببعضه لكونه نفقة في الصريق وهذا هو  
الغزو المعروف فلا يكون به بأس وان اعطاه حاجا منة صاعاً على وجه الصدقة  
عليه فذلك جائز لان الصدقة على الحاج المقطع من سبيل الله لانه طاء الله  
وقد ذكرنا انه تدخل تحت هذا الامط كل خير وطاعة يدل عليه ما روي عن  
ابن سيرين رحمه الله عليه انه قال لابن عمر رضي الله تعالى عنهما رجل اوصى الى  
بوصية في سبيل الله اجعلها في الحج قال الحج من سبيل الله هو روي ان رجلاً  
جعل سيفاً في سبيل الله فاعطاه ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بمض  
الحاج \* ولكن الافضل ان يعطى المحتاج الذي يخرج في سبيل الله لما بينا  
ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الغزو والجهاد دون غيره فكان صرفه اليه أولى  
ونظيره ما قاله علماءنا رحمهم الله تعالى في رجل اوصى بثلاث ماله فقراء مكة فيجوز  
ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة ولكن الافضل صرفه الى فقراء مكة للمعنى  
الذي بينا كذا هذا \*

ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الغزو والجهاد دون غيره  
رجل اوصى بثلاث ماله فقراء مكة فيجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة

## باب ما ذكره فيه التفريق بين الرفيق في البيع

﴿ ما ذكره فيه التفريق بين الرفيق في البيع ﴾

(قد مر هذا الباب في الزيادات على هذا التفسير الربيعي . والله اعلم)

## باب ما ذكره فيه التفريق بين الرفيق في البيع

﴿ الوصية في سبيل الله تعالى ﴾

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (إذا قال الرجل في مرضه ديت مالي في سبيل الله ثم توفي فهذا جائز) لأنه أوصى أن تصرفه إلى جهة القربة والطاعة لأن كل طاعة في سبيل الله على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من شاب شيعة في سبيل الله كانت له وردا وما يصيبه يعني من شاب شيعة في طاعة الله (الآثر) إلى ما روي في رواية أخرى من شاب شيعة في الإسلام يعني في طاعة الله تعالى ثبت أنه جعل ثلث ماله في جهة الطاعة والقربة وذلك جائز وإن لم يكن الموصي له ما وما قاله (و صلى الله عليه وسلم) في سبيل الله يعني يعطى أهل الحاجة من ماله لأن كل خير - عنة وإن كان في سبيل الله ولكن مطلقه يستعمل في الغزو والجهاد قال الله تعالى وإذا كان في سبيل الله والمراد منه الجهاد فكن فصدائيت من هذا أن تصرف ثلثه إلى جهة الغزو فيصرف إلى ماواه وقصده ويكون ما يعطون من ذلك لهم حتى إن مات منهم قبل أن يخرج في سبيل الله بعد ما دفع إليه كان ذلك ميراثا لورثته إن شاؤا خرجوا وإن شاؤا لم يخرجوا) لأن هذا جعل ثلث ماله في سبيل الله على وجه الصدقة والصدقة تملك من أهل الحاجة قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء إلى أن قال وفي سبيل الله وتلك الصدقة شرط صحتها التملك فكذلك الثلث إذا جعل في سبيل الله كانت صدقة تملك والصدقة

باب الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى

باب ما ذكره فيه التفريق بين الرفيق في البيع

عن ذلك وجعل شراؤه رجوعاً في الصدقة والرجوع في الصدقة حراماً -  
وعند الأكره لأنه استبدال وليس رجوع وتأويل الحديث لاحتمال أنه  
نهى (كان المحاجة) أي إذا علم المتصدق عليه أن المتصدق هو الذي يشتريه  
وراءه يحاييه في النعم ويصير رداً بما يشبه الرجوع في الصدقة فيكره ذلك  
وأما إذا كانت يعلم أنه لا يحاي المتصدق لمكان الصدقة لا يكون رجوعاً  
في الصدقة ولا يشبه الرجوع فلا يكره (وعن ربيعة بن عبد الله بن الهذيل  
قال كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إذا حمل على بعير في سبيل الله أو على  
شيء في سبيل الله قال إذا جاوزت وادي القرى أو نحوها من طريق مصر  
فاصنع به ما بدا لك \* فقال بعضهم هذا من عمر رضي الله تعالى عنه تملك موقت  
أي إذا بلغت وادي القرى وجاوزته فهو ملك لك كقول الرجل لا آخر إذا جاء  
غده فذه الدار صدقة لك \* وإذا كان تملكاً بعد مجاوزة الوادي لا تملكه في الحال  
وقال بعضهم كان ذلك من عمر رضي الله تعالى عنه تملكاً في الحال إلا أن هذا  
الشرط منه للمنع عن الصرف إلى حوائجه والترغيب في الخروج به إلى الغزو  
فيكون لهذا الشرط حكم المشورة \* وروى أيضاً في الكتاب عن عبيد الله بن  
عمر بإسناده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما إذا بلغت وادي القرى فشائت  
وعن عاصم بن كليب الجرهمي عن عطاء بن أبي رباح في رجل قال ثلث مالي في  
سبيل الله \* قال عطاء طاعة الله كلها سبيله \* ولكن لو كان يسمى غزواً كان كما  
قال محمد رحمه الله \* إلى أحب إلينا أن يعطى أهل الحاجة ممن يغزوه في سبيل الله  
ولا يعطى الغني منه شيئاً) لأن قوله ثلثي مالي في سبيل الله عبارة عن التصديق  
فيكون موضعه الفقراء كما هو السبيل في سائر الصدقات \*

إلا أن تقول بأنه لا يكره لأنه تملك مبدئاً لا رجوعاً في الصدقة وما روي من

(وذكر عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى انه سئل عن الرجل يمتلئ الرجل  
 الشئ في سبيل الله قال اذا بلغ رأس مئزاه فموله فقلع اثاره الشعر الذي يكون  
 بقرب من ارض العدو فقد شرط انه اذا بلغ الشعر يصير ملكا له وعدنا هو له قبل  
 ان يبلغ رأس المئزاة قلنا ان هذه صدقة تملك وصدقة انما يملك بالقبض  
 وهو يحتمل ان يكون هذا الشرص من سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى ليس  
 لوقوع الملك فيه الغاوى ولكن كان للتمنع من الصرف الى حوائجه فانه قبل ان  
 يبلغ الشعر يمكنه ان يصرفه الى حوائجه او يخلفه لملكه اذا بلغ الشعر لا يمكنه الصرف  
 الا على وجه الجهاد فاما شرط هذا الشرص فيكون ما نعلمه من الصرف الا على  
 وجه الجهاد) وعن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه  
 انه جعل فرس له في سبيل الله فضاغ الفرس عند صاحبه فاراد عمر رضى الله تعالى  
 عنه ان يشتريه منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقتك  
 فان مثل الذي يرجع في صدقته كالكاذب يفتى ثم يرجع في يده \* معنى قوله ضاع  
 الفرس عند صاحبه اى باعه صاحبه او اخرجه من ملكه بوجه من الوجوه  
 وقوله جعل فرس له في سبيل الله لم يرد به انه جعل فرسه حبيسا وملكه اراد به  
 انه تصدق بفرسه على رجل يغزوه في سبيل الله اذ لو كان حبيسا لكان  
 لا يجوز بيعه ثم قوله فاراد عمر رضى الله تعالى عنه ان يشتريه منه فقال له رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقتك \* هذا دليل لبعض الناس فان  
 المذهب عند بعضهم ان من تصدق بفرس على رجل ثم اراد ان يشتريه  
 من المتصدق عليه او من غيره فانه يكره له ذلك وهو مذهب ابن عمر رضى الله  
 تعالى عنهما حتى قال يكره له ان يشتريه وان اشتراه باضاف قيمته واستدلوا  
 بهذا الحديث فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عمر رضى الله تعالى عنه

ومثل الذي يرجع في صدقته كالكاذب يفتى ثم يرجع في يده

بشيء فان فعل ذلك فان ملكه لا يزول بالحبس حتى ان له ان يبيعه ان شاء وان مات يورثه فيكون الحبس منه على معنى العارية واباحة الانتفاع كسائر الوقوف على مذهبه \*

ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير حبسا الا بالتسليم وهو الى قيم اما الى متولى الغزاة او بنصب واحد يقوم به فيسلمه الى رجل يريد القزو فيدفعه اليه او الى قيم الا وقاف فيزيل يده عنه (لان عنده التسليم شرط في الوقوف فكذلك شرط في الحبس كما في سائر الاوقاف \* وعند ابى يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن الاشهاد يكفي فكذلك التسليم في الحبس ليس بشرط (ثم ان فعل ذلك في صحته كان من جميع ماله) لان تبرعات الصحيح يعتبر من جميع المال وان فعل ذلك في مرضه او اوصى بعد موته كان ذلك من ثلث ماله كسائر تبرعاته لان التبرع في المرض وصية والوصية يعتبر من الثلث \*

\* قال محمد رحمه الله \* (واذا جمل الرجل حبيسا في سبيل الله فلا بأس بان يسميه حبيسا فلان ابن فلان حتى ان ضل او سرق سارق رد على صاحبه وزوي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسم ابل الصدقات بيده \* وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه وسم بيده \* حتى روى انه حبس ثلاثين الف بعير وثلاث مائة فرس موسوما في اخاذهن حبيس في سبيل الله وروي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه حمل الخيل في سبيل الله من عنده وقد وسمت في اخاذهن عدة لله \* ولان السمة وان كان فيها ايلام الحيوان ففيها منفعة للمسلمين) لانه اذا كان عليها سمة لا يقصد احد غضبها ولا يرغب في سرقتها (ولو ضلت عرفت بالسمة فتد على صاحبها ولا بأس بايلام الحيوان

(وعن عثمان بن ابي سودة ان اخوين من التمار من كنية توفي احدهما واوصى  
بداير في سبيل الله فلم تهيأ لآخيه الغزو من عامه شج به فلقى عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه وذكر ذلك له فقال اعظمها على نفسك فانك ان تنفق على  
نفسك درهم الا كتب بكذا وكذا قل محمد رحمه الله تعالى هذا اذا كان اخوه  
محتاجا وليس بوارث لا بأس ان ينفقها على نفسه لانه كنفير اجني عنه فاما اذا  
كان غنيا لا ينبغي ان ينفقها على نفسه لانها صدقة والصدقة على الفقراء دون  
الاغنياء (وكذلك لو كان وارثا فلا ينفقها على نفسه) لانها وصية وقد قال صلى الله  
عليه وآله وسلم لا وصية لوارث \* والله الموفق \*

### باب

### ﴿الحبس في سبيل الله﴾

\* قال محمد رحمه الله تعالى \* (لا بأس بان يحبس الرجل فرسه وسلاحه في  
سبيل الله فيقول ذلك حبس على من غزا ويدفعه الى رجل يقوم بذلك ويعطيه  
من احتاج اليه وذلك لان غذا من القرب ومن وقوف الساف من  
الصحابة نحو عمر وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم \* ومن التابعين ابراهيم  
النخعي وعامر الشعبي رحمته الله عليهم هؤلاء كلهم حبسوا في سبيل الله ثم هذا  
على قول محمد رحمه الله تعالى لا يشكل فان عنده وقف المنقول جائز  
سواء جرى العرف فيه او لم يجر كوقف غير المنقول وكذلك جائز عند  
ابي يوسف رحمه الله تعالى لان عند ابي يوسف وقف المنقول باطل الا  
ما جرى العرف فيه وهو قد جرى العرف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
والتابعين بحبس السلاح والكراع فيجوز عنده حبس الكراع والسلاح  
وما عدا ذلك لا يجوز \* واما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس ليس

باب الحبس في سبيل الله

وقف المنقول مطلقا جائز عند الامام محمد

ولا تستبدلوها ولا يجوز استبدالها الا اذا كانت العلة بحيث لا يتوهم زوالها بان صار بحال لا يستطيع القتال عليه او كبر فهذا لا بأس بان يباع ويشتري بشئ منه حبيسا مكانه ان قدر على ذلك وان لم يقدر عليه يقرب بذلك الثمن عن صاحبه لان مقصود صاحبه هو القتال عليه واذا صار بحال لا يستطيع القتال عليه لم يجز المسادلة في هذه الحالة ادى الى نفوت غرض صاحبه فلا يكون بالمبادله بأس

وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا بأس باستبدال الوقف لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه انه وقف على ولديه الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما فلما خرج الى صفين قال ان فزت بهم الدار بيموه واقسموا بئنه بينهم ولم يكن شرط البيع في اصل الوقف ثم امر بالبيع والله الموفق

### باب

الوصية بالمال في سبيل الله والحس في الحياة والصحة

(قال محمد رحمه الله تعالى اذا اوصى الرجل فقال ثلث مالي وصية في سبيل الله ثم مات فثلث ماله في سبيل الله كما اوصى بثلث ماله في طاعة الله تعالى والوصية في طاعة الله جائزة ويمطى الثلث اهل الحاجة) لان المال في سبيل الله يكون صدقة والصدقة مصرفها الفقراء واهل الحاجة

(ثم يمطى اهل الحاجة ممن يغزو في سبيل الله لما قلنا ان عند الاطلاق في سبيل الله يريد به الجهاد فيصرف الى اهل الحاجة من الغزاة والمجاهدين ويمطى كل رجل منهم ما يقويه) لان التصديق على المسكين اذا وجب فانه لا ينقص من قوت اليوم لان الغناء لا يقع بدونه ولهذا يجب في كفارة اليمين ان يطعم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الخطة فكذلك

في بعض ما رواه الشيخان في مسندهما

في طاعة الله خاتمة

الصدقة مصرفها الفقراء واهل الحاجة

أسماء المسلمين خصوصاً إذا كان امرأ من أمور الدين ومهم من يقول هذا  
على مولها لأن عندهما الأشعار في باب الماسك لا يكره فكذلك السمة  
وأما على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الأشعار يكره فكذلك السمة  
مكرهة لأن أمثله (ثم السمة وإن كانت في موضوعة تترغها الدابة فلا بأس  
بذلك) لأن قصد صاحبها بالسمة هو المرفة لا التهاون باسم الله تعالى فلم يكن  
به بأس وهذا بينك الخواب في مسألة أخرى وهو أن الرجل إذا كان  
له خاتمة كتوب عليه اسم من أسماء الله تعالى فإن جواب العلماء أنه يكره له  
أن يدخل الخلاء والخاتم في أصبعه أو أن يأتي أهله معه بل الواجب عليه أن  
يزعه من أصبعه تعظيماً لاسم الله تعالى وفيما ذكرها هنا دليل على أنه لا يكره  
أن يدخل الخلاء أو أن يأتي أهله وهو متغتم بذلك الخاتم ولكن جواب  
العلماء ما بيناه (عن سليمان بن يسار أنه كان لا يرى بالبدل بالحيس من علة  
بأساوي يكرهه من غير علة ما وعن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أنه كان  
لا يرى بالبدل بالحيس من علة بأساوي يكرهه من غير علة إذا مرض فلما إذا  
كان غير علة فإنه يكره استبداله) لأن الذي رضي بحسه لا باستبداله  
وأما إذا كان بلة فإن كانت العلة مما يوجب المرض والمناخو المرض فإنه يكره له أن يبدل  
عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
لا يكره لأن الحبس عنده غير لازم حتى كان لصاحبه أن يبيعه فلما كان لصاحبه  
أن يبيعه والرجوع فيه فكذلك الاستبدال وأما عندهما الحبس لازم ولو شاء  
صاحبه أن يبيعه بعد ما مرض لا يكون له ذلك فكذلك لا يكون لتغيره

(وهكذا روي عن مكحول أنه قال لا يسموا شيئاً من حيس الدواب  
إنما لا يكره السمة في قولها لأن الأشعار عندها لا يكره في بلب الحاج

أدب ليس الخاتم إذا كان مكتوباً عليه اسم من أسماء الله

فوضوع مسئلة الهبة انه قال مالي صدقة في المساكين \* فالصدقة كانت في لهظه  
نصا وذكر المال عند ايجاب الصدقة يراد به مال الزكوة وقال الله تعالى خذ من  
اموالهم صدقة \* والمراد منه مال الزكوة وموضوع المسئلة هاهنا انه قال مالي في  
سبيل الله فليس في لهظه ذكر الصدقة نصا وليس لهذا الايجاب اصل في كتاب الله  
تعالى ليصير به فيصرف الى كل ما يقع عليه اسم المال \* ومنهم \* من قال بان بين  
المسائلتين اختلاف في الرواية وهو انه اضاف الايجاب الى ماله فينصرف الى  
كل ما يقع عليه اسم المال واسم المال يقع على غير مال الزكوة من الرقيق والعقار  
قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك مالا فلورثته \* ثم انصرف ذلك الى انواع  
مال الميت \*

وكذلك لو قال اوصيت ثلث مالي لفلان او لثلاث كان له الثلث من كل  
مال فاذا كان اسم المال يقع عليه يشاؤه الايجاب فيلزمه التصديق بجميع ماله  
ووجه رواية كتاب الهبة وهو ان هذا الايجاب ايجاب الصدقة بماله فيعتبر  
باجاب الله تعالى للصدقة في مال عباده وذلك الايجاب انصرف الى مال  
الزكوة فكذلك هاهما انصرف الى مال الزكوة \* ثم في هذه الرواية يمسك  
ما يقوته لانه لو لم يمسك قوته لاحتاج الى السؤال وليس للانسان ان يعرض نفسه  
للسؤال ولانه اذا تصدق بجميع ماله يحل له التناول من مال غيره فلان تناول  
من مال نفسه كان اولي (فاذا افاد مالا مثل ما كان امسك تصدق بذلك القدر)  
لان ذلك القدر صار مال الفقراء وكان الواجب عليه الصرف اليهم فاذا اتلفه  
صار ديناً عليه فيجب قضاءه \* ثم المشائخ قالوا في قدر قوته الذي يمسك \*  
(فان كان الرجل زارعا يمسك قوت سنة لان الظاهر ان يده لا تصل الى  
ما يقوته الا بعد سنة وان كان الرجل تاجرا يمسك قوت شهر لان التاجر

ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد اجزاه

هاهنا (واحد) رايوه على ذلك لانه عمل يصرف الخراج اليه ويكون  
في الصرف الزيادة (الآثر) اولى اوسى من ماله لما تراه مصرف الكل  
الى فقير واحد جاز عبداني وسيف رحمه الله تعالى وعندكم رحمه الله تعالى  
لا يجوز الا ان يصرف الى الاثنين فله دفع زكاة المال كله الى فقير واحد  
اجزاه فثبت ان الواحد عمل صرف اكله اليه مكان ما صرف الزيادة  
اليه من الزيادة على القوت يكون ما باخه اليه لان الصدقة في سبيل الله عليك  
(الآثر) ان الله تعالى جعل الصدقة للمفروضة في سبيل الله والصدقة مشروط  
صحتها التملك كذلك هاهنا والصدقة تملك بالتسليم فادان قصص صارت له  
(فان خلف لفظة اهله من تلك الدراهم جزء ان قضى بها حوائجهم جاز) لا  
تصرف في ماك نفسه (اكن) اذ فضل ان يخرج به في سبيل الله تحصيل المراد  
الميت فان خرج به في سبيل الله ثم رجع وفي يده من المال شيء فهو  
لانه لو لم يخرج به الى الجهاد كان له ما جمع وانه فضل بمدرجوه كانت له  
لانه فضل عن ملكه وان مات وورثه \*

\* قال \* (ولا ينبغي ان يعطى ماله عزرو به في سبيل الله) لما قلنا ان الثلث في  
سبيل الله صدقة وصرف الصدقة محلها الفقراء دون الاغنياء دليله الزكاة  
وسائر الصدقات \* قال \* (وكذلك الرجل اذا جعل في حياته وصحته ماله في  
سبيل الله فانه ينبغي ان يتصدق بجميع ماله ويمسك ما قوته فاذا افاد مالا يصدق  
بمثل ما كان امسك) وذكر في كتاب الهبة اذا قال الرجل مالي في المساكين  
صدقة يلزمه التصديق بمال الزكاة من السوائم ومال التجارة ولا يصرف في ما  
سواه من رقيقة وعقار فذهبهم \* من قال ما ذكرها هنا جواب القياس وما ذكر في  
الهبة جواب الاستحسان \* ومنهم من قال اختلاف الجواب لاختلاف الموضع

يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو فيغزو عنه لان ذلك القدر متيقن والزيادة على ذلك ملك الورثة فلا يغزو من مال الورثة (الآرى) ان في الوصية بالحج يعطى الحاج ادنى ما يكون من نفقة الحج كذا هذا يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو ولا ينفق شيئا من تلك النفقة على اهله ولا ينفقها الا على نفسه لانه لم يملك النفقة ليصرفها الى حيث شاء وانما امره بالانفاق في الغزو عنه فلا ينفقها في غير ما امر كالخارج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج لانه لم يملك النفقة فكذلك هاهنا

قال \* (وله ان ينفق على نفسه راجعا) (الآرى) ان الخارج عن الغير ينفق ذاهبا وراجعا فكذلك هاهنا \*

(فان فضل شيء من النفقة رده على الورثة) لانه لم يملك المال بالقبض انما كان له حق الصرف الى نفقة الغزو وقد انقضت امر الغزو وهذا فضل مال الميت فيرده الى ورثته (الآرى) ان الخارج عن الغير ينفق فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه فكذلك هاهنا الا ان يسام له الورثة فيثبت بكون له \* وان قال غزو اعني بثني في سبيل الله اعطى ثلثه من غزوه في سبيل الله يطون نفقاتهم ويشتري لهم الخيل) لانه اوصى بجميع ثلثه في نفقة الغزو فيصرف جميع ذلك اليه بخلاف الاول فانه اوصى بغزوة واحدة فلا يعطى الا نفقة غزوة واحدة ويشتري لهم الخيل لان امر الغزو ياتم بالخيل (الآرى) ان في الوصية بالحج بث مال يشتري للحاج بعير يركبه لما ان سفر الحج قطع بالبعير فكذلك هاهنا \* (ثم يطون الثلث كله في سنة واحدة ليغزوا عنه) لان ذلك اسرع لتفديت وصيته وتحصيل مراده وهذا والحج سواء فاذا رجعوا ما في ايديهم حتى يبعث الى قوم آخرين حتى لا يبقى من الثلث شيء لما قلنا ان سبيل هذا الثلث ان

أكل من ربحه و ذبحه في كل يوم و كن في الله اب لا يعصى شهر الا و ربح  
وان كان الرجل معاملا معك قوت ثلاثة ايام لانه قد يستعمل في يوم وقد  
لا يستعمل في يوم و كن في الظاهر لا يعصى اكثر من ثلاثة ايام الا ويستعمل  
(ولو قال جميع ما ملك في المساكين صدقة فقهه روايتان في رواية يجب عليه  
ان يصنف في جميع ما كان يملك من ماله وفي رواية ينصرف الى مال الزكاة)  
وقدر الوجه في رواية كتاب الهبة (ثم يعطى ماله المحتاجين ممن يفز في  
سبيل الله ما قد اوان اعتناهم المساكين ممن لا امر واجزاه ذلك) لان الصدقة  
على المسكين الله لا يفر من طاعة و ذكر ان كل طاعة من سبيل الله  
(وان مات قبل ان يمد يد يراعه ويرى عليهم ان ينفذوا من ذلك  
شيئا ان يشاءوا ذلك) لان الصدقة المأذونة لا تكون افضل من الصدقة  
المفروضة و ومات وعليه زكاة تسقط عنه ولا تصير ديني التركة فهذا  
اولى والمعنى في ذلك ان الصدقة لا تصير ملكا للمقرء الا بالقبض فالم يقبض  
وينفذ فهي باقية على ملك المئتمن فتصير ميراثا عنه لو رثته ثم الورثة ملكوا المال  
ارثه فلا يجب عليهم التنفيذ من مالهم \*

قال (ولو ان رجلا وصى عند موته قال اغزو اعني غزوة او قال اغزو اعني ثلث  
مالي فاذا قال اغزو اعني غزوة واعطى رجلا نفقة غزوة يفزوها الا يملك لدى  
يفزوها ذلك المال) لانه قال اغزو اعني والتزوعنه انما يكون اذا غزا عماله فينفق  
ماله في الغزو ليصل اليه ثواب النفقة في الغزو فلو ملك الغاوي ذلك المال كان  
الغزو عن الزنى لا عن الامر (الآري) انه اذا قال احبوا اعني رجلا حاجة من  
مالي فاعطى رجلا نفقة الحج فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الاتفاق  
في طريق الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه فكذلك ما هنا (ولكن

(و كذلك ان اعطى ابنه او اباه او مكاتبه فوجاز) لانه لو صرفه الى نفسه جاز  
فكذلك اذا صرفه الى هؤلاء اولى ان يجوز وان اعطى عبده فان كان المولى  
محتاجا جاز وان اعطاه وهو غنى لم يجوز وضمن المال لان الصرف الى عبده  
كما صرف الى نفسه لان المال يقع له لا للسيد ولو صرفه الى نفسه وهو فقير  
جاز ولو كان غنيا لم يجوز فكذلك ما هنا

(وان اعطاه غنيا وهو لا يعلم انه غنى سألناه فاعطاه اجزاه) لانه لو اعطاه زكوة ماله  
وهو لا يعلم انه غنى جاز مدي حنيفه ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابى يوسف  
رحمه الله لا يجوز فكذلك الصدقة فان تبرأ ارضى انما يعطى عن امر الميراث  
واليت اءامره بالوضع في التبرأ ارضى وصحة في غير ماله واذا ما تغير امره  
فينبغي ان لا يجوز عن الميت والجواب عنه ان من بنى زيد السلمي انما اخذ  
الصدقة من الوكيل لا من المولى فانه غنى غير حيث قلنا انك ما اردت بها \* ومع  
ذلك اجاز له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قلنا يزيد لك ما نويت \*  
فثبت ان الوكيل وصاحب المال في دين سواء \*

(واوصى الميت ان يغزوا لغيره به) والله فارد بعض الورثة ان يكون  
هو الذي يغزو عنه فليس له ذلك الا ان يجوز ذلك له الورثة لان الوارث  
وان كان لا يملك الثمن يحصل له قيم المنفعة والوارث يحجور النفع عن مورثه  
في مرض موته فان اجاز له الورثة ان يكون هو الذي يغزو عنه وهم كبار بعد  
وفاة الموصي يجوز له ان يغزو (ويرد ما بقي من النفقة) لان المنع كان لحق الورثة  
ولم يبق لهم حق بعد الاجازة فيجوز له ان يغزو وان كان الوارث غنيا  
(بخلاف ما اذا قال ثلثي وصية في سبيل الله فانه لا يعطى الوارث ان كان غنيا  
وان اجازت الورثة كلهم) لان ذلك المال انما يدفع اليه بعد الاجازة على وجه

ولو اعطى زكوة ماله وهو لا يعلم انه غنى جاز

بمد في امره ووصف بالبر في امره حتى متى كلف في امره العزم

(فان لم تنفق نفقة وبقيت احويل بيعت حتى مضى المهر او ما دونها) لان  
المالك احويل اشترت من ثلث ماله ووصف انما هالي حيث يصرف الثلث  
فان بقي في ايديهم من نفقاتهم شي رد حتى يزواها بقى نفقا (ويبيعني لرجل  
الذي وصى اليه ان يزوه عنه عزوه من منزل الرجل الموصى) لا يلو عن نفسه  
غير امن منزله فكذلك غيره اذا تزاعنه يزوه من منزله (الا ترى) ان في باب  
الحج يحج من منزله فكذلك ههنا ان بقي من ائمت شي لا يات بمقتضى  
يخرج من منزل الموصى دفع ذلك وصى الى رجل مروي عنه من حيث يعلم  
الفقهاء كما في الوصية بالحج سروراء

\* قال (وان اوصى بشيء في سبيل الله فيسربني الوصى ان يعطى احدا من  
الورثة من ذلك شيئا وان كان محتاجا) لانه لو دفع اليه صارت وصيه له والوصية  
للوارث لا تجوز \*

(ون كانت الورثة كلهم كبارا عاجزا والموصى ان يطيه اختا من من الورثة  
فقبل ذلك فلا بأس به) لان الوصية لا وارث انما لا تجوز حتى اوردنا هذا  
اجازوا فقد اطلوا حق انفسهم في جور الوصية \*

(وان كان الوصى محتاجا فخذ لنفسه بعض الثلث لينزوه في سبيل الله  
فلا بأس بذلك اذ لم يكن وارثا) لان قول الموصى اوصيت بشي في سبيل الله  
ليس فيه امر بتملك الغير فهو كقوله ضعه حيث شئت ولو قال له ضعه حيث شئت  
كان له ان يضعه في نفسه وفي غيره فكذلك ههنا وان كرهن الورثة ذلك  
اولا فذلك لا يضرك لان الرأي والتدبير الى الوصى لا الى الورثة لانه لا شيء  
لهم من الثلث فلا يعتبر رضاهم وكرهاتهم كما اذا كان الآخذ اجنبيا



القاضي يحيز من ذلك ادنى الرباط وذلك ثلاثة ايام لان الواجب هو اقل  
الرباط لان ما يبقى بعد رجوعه مع الغازي يصرف للورثة اربابينهم فلا يقطع  
حقهم عن شيء من التركة الا بيقين وادنى الرباط ثلاثة ايام لانه اقل المقادير  
التي وردت في الشريعة كما في مدة السفر ومدة الخیار \* ولان الانسان  
لا يسمى مرابطا برابط ساعة او ساعتين ويسمى مرابطا اذا رابط اياما  
فيجب ان رابط عن الميث ما يقع عليه اسم الايام وقل ذلك ثلاثة ايام فيجب  
رابطه ثلاثة ايام لهذا المعنى لان الآثار قد اختلفت في الرباط فانه روى انه  
صلى الله عليه وآله وسلم قال من رابط يوما في سبيل الله كان كصيام  
العمر وقيامه \* او كان كلاما هذا معناه ومن رابط اربعين يوما كان له كذا  
وكذا ومن رابط ثلاثة ايام كان له كذا فاذا اختلف الوارث والوصي يؤخذ  
بأوسط الاعداد وذلك ثلاثة ايام لانه اقل من الاكثر واكثر من الاقل  
فيقتضى به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خير الامور اوساطها \* وان كان الذي  
اوصى بها منزله في الثغر الذي رابط فيه فالقياس انه اذا غزا عنه رجل رابط  
في الثغر ولا يدخل ارض العدو \* جاز وفي الاستحسان لا يجوز حتى يغزي عنه  
رجلا يدخل ارض العدو \* وجه القياس فيه ما قلنا ان الرباط من الغزو فوجب  
ان يجوز اذا غزا رجل رابط ولا يدخل ارض العدو دليله ما اذا كان منزل  
الوصي في غير موضع الرباط \* ووجه الاستحسان في ذلك ان الميث اوصى بان  
يغزي عنه غزوة فكان عليهم ان ياتوا بما استحق اسم الغزو والرجل متى رابط  
في مصر نفسه وفي موضعه لم يسم غازيا عند الناس وانما يسمى اذا دخل ارض  
العدو لم يغز عنه رجل يدخل ارض العدو لا يثبت اسم الغزو عليه فلا يجوز فاما  
اذا سافر الى مصر ورابط فيه يسم غازيا عند الناس فاذا غزا عنه رجل خرج

ادنى الرباط ثلاثة ايام

خير الامور اوساطها

الصدقة والصدقة لحمل الفقراء دون الأغنياء فلا يصير الغني محتالها بأجازة  
الورثة فاما ههنا المال ليس يدفع اليه على وجه المليك وانما يدفع اليه على وجه  
الاباحة وما كان على وجه الاباحة يستوى به الغني والفقير دليله السقابة  
الموقوفة فانه يجوز للغني ان يشرب من مائها كما يجوز للفقير (الارى) ان  
في هذا الفصل ما فضل من النفقة رد الى الورثة فكان دليلنا على ما قلنا \*  
(فان غزاها الوارث قبل ان يحجز الورثة ثم علمت الورثة بعد ما غزا ورجع  
فاجازوا لم يحجز ذلك وكان ضامنا لما اتفق حتى يغزو عنه غزوة اخرى) لان  
الاجازة ترد على الموقوف والغزوة قد نفذت عن الوارث ولم توقف فلا ترد  
عليها الاجازة (و كذلك لو كان صغيرا فيهم لم يحجز غزوته) لان الاجازة  
قد عدت منه (فان كبر فاجازه لم يحجز ايضا) لما قلنا ان الغزوة لم توقف فلا ترد  
عليه الاجازة \*

(وكذلك ان اوصى بماله في سبيل الله لم يحجز ان يمطى احد من الورثة حتى  
يحجزوا كلهم) لانه لو اعطى المال كات وصية للوارث وذلك لا يجوز  
الا باجازة الورثة \*

(ولو اوصى بان يغزو عنه غزوة فغزاعه الوصى وليس بوارث جاز ذلك  
وردد فضل النفقة) لانه ليس في لفظه ما يدل على اخراج الوصى من الوصية  
فكان له ان يصرفه الى نفسه كما قال ضعه حيث شئت \*

\* قال (فان اوصى ان يغزى عنه غزوة فاغزو ارجلا برابطه ولا يدخل ارض  
المسلم فذلك جائز) لان الرباط من الغزو فصار كانه غزا رجلا دخل  
ارض العدو \*

(فان قالت الورثة برابط يوما واحدا وقال الوصى برابط اربعين يوما فان

الصدقة لحمل الفقراء دون الأغنياء فلا يصير الغني محتالها بأجازة الورثة

وما كان على وجه الاباحة يستوى به الغني والفقير

له ذاك \*

(وان جعله الوصي ارجل غني وهو يعرف لم يجز ذلك -) لما قلنا ان المال في سبيل الله يكون صدقة ومحل الصدقة الفقير دون الغني وقيل للوصي ضمه فيمن احببت من الفقراء لان الدفع لم يصح فصار كأنه لم يدفع ولو لم يدفع يصرفه الى من شاء من الفقراء كذلك هاهنا .

(فان قالت الورثة قد جعله الوصي في الاغنياء فطلت فناخذ ذلك ميراثا لم يكن لهم ذاك) لانه مخاف حين وضعه في الاغنياء وبالاخلاف لم يخرج عن الوصاية ولا خرج المال عن الوصية فكان له ان يضعه به بذاك في الفقراء \* (ولو جعله الوصي لبعض الورثة وهم غنياء لم يجز ذلك وكان له ان يجعله لمن شاء من الفقراء لان الوصي لو وضع فيه وهو اجنبي لم يجز) لانه لم كان غنيا اجنبيا لا يجوز فانه كان راغيا ولي ان لا يجوز .

(ولو ان الوصي جعله لبعض الورثة وهم فقراء ليخزوه في سبيل الله قيل للورثة اتعينون ما صنع الوصي فن اجازوه جاز) لان الوارث اذا كان فقيرا فهو محل الصدقة الا انه ائتم بالم جعل له لكونه وصية والوصية لا يجوز للوارث باجازه الورثة وان لم يجزوه رجع الى الميراث ولم يكن للوصي ان يجعله لغير الورثة بعد ذلك بخلاف الفصل الاول اذا جعله الوصي لغني كان له ان يجعله بعد ذلك لفقير \* ووجه الفرق في ذلك وهو ان قول الميت ثلثي في سبيل الله يقتضي الوضع في اهل الحاجة فهو في الوضع في الاغنياء غير مأمور وفي الوضع في الفقراء مأمور فرتقى وضعه في غني فاما وضعه بغير امر الميت فصار محظا فلو صار كأنه لم يضع فله ان يضعه فيمن امر بالوضع فيه فاما اذا وضعه في وارث فقير فقد وضعه في محله فلم يصح مخالفا لامر الميت فصار دفعه

الى الرباط فقد استحق اسم "مرو وبكفي ذلك" ولان الوصي اذا لم يكن منزله في موضع الرباط وهو في مصر من امصار المسلمين فله تجبر على الرباط وعلى الدخول في ارض العدو وفي مجاهدة الكفار فان صرفت وصيته الى الوعين من الغزو على الرباط والجهاد فتى رابطه جازو متى دخل ارض العدو وجاهد جازو فاما اذا كان منزله في موضع الرباط فله ان يحسره على ما فاته من الجهاد اكثر من تحسره على ما فوته من الرباط فتمين الجهاد لو صيته دون الرباط فله الجهاد فيه لا يجوز (نظيره) ان الطواف بالآفة بمكة افضل من الصلوة لان تحسره على ما فوته من الطواف اكثر فله يمكنه اداء الصلوة بغير مكة ولا يمكنه الطواف بالآفة فكان اكبرهم هو الطواف فاشتهر له به اولى فان المكي قل ما يحسره على ما فوته من الطواف فان الطواف له ممكن في كل وقت والصلوة لها رتبة عظيمة فكانت الصلوة له افضل كذلك هنا \*

(ولو كان اوصى بثلاثة ان يغزو عنه غزى الوصي ان يدفع الى من راى اربعة اربعة او اكثر او الى من يغزو الى دار الحرب فذلك جائز عندنا على ما رأى الوصي وان ابي ذاك الورثة لان مصرف هذا كله الى الغزو ولا يرجع الى الورثة منه شيء فلم يكن منهم رأى ولا تدبير وكان للوصي ان يفعل ما يرى بخلاف ما اذا قال اغزوا عني غزوة فان الثالث كله لا يصرف الى الجهاد الا ترى ان فضل النفقة يرد الى الورثة فكان لهم رأى وتدبير حتى لا يقطع حقهم في الميراث) واذا اوصى الرجل بثلاث ماله في سبيل الله يرضه حيث احب فذلك الى الوصي فان جعله الوصي لنفسه وهو محتاج اولاد به او لتغيرهم جاز ما صنع من ذلك لان الميت لو لم يقل يرضه حيث احب كان للوصي ان يجعله لنفسه ولا يرضه فاذا قال يرضه بحيث احب وقد فوض اليه الرأي على العموم اولى ان يكون

الطواف بالآفة بمكة افضل من الصلوة

فاما الاموال المقولة ما وجدنا فيها اقرية او جبه الله تعالى الاقرية تقع بتملك  
 الفقير وكذلك لا يجوز ايجاب القرية من العبد الا على وجه التملك اذا ايجاب  
 العبد معتبر بايجاب الله تعالى فاما ابو جنيقة رضي الله تعالى عنه انه كان لا يجز  
 الوقف والحبس في حالة الحياة فلا يجوز عنده اذا وصى بعدموته الا ما كان  
 له اصل في الشريعة والوصية بالغلة لها اصل في الشرية فانه لو وصى  
 بان يصرف غلة بستانه على الفقير فدلك جائز لما يقع فيه من  
 التملك فكذلك حبس الا راضى والعبد والدار ليكون غلتها  
 في سبيل الله يجوز لان فيه معنى التملك لان الغلة يتصدق بها على اهل الحاجة  
 ممن يغزو فتصير ملكا لمن ياخذها يصنع بها ما شاء فاما ما ليس فيه معنى تملك  
 الشيء ولكن فيه انتفاع باليمين نحو سكنى الدار وركوب الفرس وقراءة  
 المصحف ولبس السلاح وخدمة العبيد لا اصل في جوازها في الشرع اذا وقع  
 لا قوام مجولين فانه لو وصى بخدمة عبيده لقوم بغير اعيانهم لا يجوز ذلك واذا  
 كانوا معلومين جازوها هنا وقع الحبس لا قوام مجولين فلا يجوز والمعنى في  
 ذلك انه اذا لم يكن فيه عاين المين لم يكن صدقة \* (الآرى) انه يدخل فيه  
 الغني والفقير فلا يجوز اذا وقع لقوم بغير اعيانهم (ومن اخذ الفرس الحيس  
 ليركبه في سبيل الله فنفقته عليه حتى يرد) لانه هو المنتفع به والنفقة على من  
 يحصل له المنفعة \*

(الآرى) ان العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام  
 الخدمة) لانه هو المنتفع به ولو استعار فرسه منه في حال حياته كانت نفقته على  
 المستعير فكذلك الغازي نفقته عليه (وكذلك السلاح يكون وقف في سبيل الله  
 من الثلث فن اخذه كان عليه حفظه واصلاحه حتى يرد) لما قلنا انه هو المنتفع

ووضع الميت فيه سهاء والميت او وضعه فيه كانت وصية لوارث والوصية  
لوارث اذا لم يجزها الورثة تصير ميراثا كذلك ما هنا  
(واذا وصى الميت ان يجعل فرسه حبيسا في سبيل الله او سلاحه في سبيل الله  
او يجعل مصحفه حبيسا يقرأ فيه القرآن او دار يسكنها الغزاة او يواجر فيكون  
اجرها في سبيل الله او ارض يزرع فيكون غلتها في سبيل الله او وصى ان  
يجعل عبده وقفا في سبيل الله او يخدم الغزاة او يواجر فيقسم غلته في سبيل الله  
او غير ذلك مما يتقرب به العبد الى ربه وكذا حبس النفس والقصدوم والمزاد  
والخنجر والشفرة فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله من الثلث وعند ابى يوسف  
رحمه الله ما كان من ذلك دار او عقارا حبس جائز وما كان من ذلك منقول فلا  
يجوز حبسه الا الكراع والسلاح \*

وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس باطل في المنقول وغير المنقول  
الا الملة فانه جائز نحو ان وصى بملته عبدا ودارا وارض في سبيل الله فانه جائز  
ويعطى الغلة للفقراء في سبيل الله اما محمد رحمه الله تعالى فانه يجوز الوقف في  
الحياة وبعد الممات لما فيه من القرينة وكذلك الحبس في سبيل الله جائز لان  
معنى القرينة موجودة فيه يدل عليه ما روي عن حفصة رضي الله تعالى عنها  
انها سبلت مصحفها \*

واما ابو يوسف رحمه الله تعالى فلان المذهب عنده ان وقف المنقول باطل  
فكذلك حبس المنقول في سبيل الله باطل وكان يقول القينس ان لا يجوز  
وقف الاراضي لما فيه من تعطيل الملك ولا تملك من احد الا ان الشرع عطل  
ملكنا عن المساجد لقربة تعلق بها عائدتها البنا من حيث الثواب فجوزنا في  
مثلها في وقف الاراضي لانها من جنس المساجد فان بقي وعائدتها كالمساجد



اما اعاره ليكون صلة عن الميت لانه وبالفهمان لم تتم تلك الصلة فصار كانه قبضه  
 بغير حق وبغير ادنه ذير جمع تليسه \* وظهره رجل اكره رجلا على ان يهب مال  
 رجل لا آخر فوهب ثم ان المكره ضمن لصاحب المال فانه يرجع بالمال  
 الموهوب على الموهب له لما قلنا انه لم يقصد بان تكون الصلة منه انما  
 قصد بان يكون الصلة من صاحب المال فاذا ملكه رجع فكذلك هاهنا \*  
 \* قال \* (واذا وصى بمبدله وقف في سبيل الله تعالى من ثلث ماله بداوى الجرحى  
 وكان طبيبا او سقى الماء للغزاة في سبيل الله او ياجر فيصرف غنائه في سبيل الله  
 فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله تعالى لما قلنا ان هذا من القرب \* فاما الغلة  
 فيعطاهم الغزاة لان الغلة صدقة تملك وحمل الصدقة الفقير دون الغنى \* واما  
 الماء فيسقى الغزاة من استسقاها من الاغنياء والفقراء وكذلك يخدم الغزاة  
 من استخذمه من غنى او فقير لان هذا ليس بصدقة تملك بل هي اباحة انتفاع  
 وما كان طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق  
 فانه يباح شربه للغنى والفقير جميعا \* وكذلك الغنى له ان يستقي الماء من نهر  
 الغير ومن حوض الغير كالفقير سواء \* وافضل ذلك ان يكون لاهل الحاجة  
 لان الغنى يقع له الكفاية بدون ذلك بان يشتري له عبدا فيخدمه والفقير  
 لا يستغنى عنه وكان المحتاج اولى بالخدمة له (وان جمل الميت الكراع او السلاح  
 او غيره مما وصفت لك حبسا في سبيل الله تعالى في حياته وصحته فان ذلك باطل  
 واذا مات كان ميراثي في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الوقف عنده  
 باطل الا ان يكون موصى به والموصى به هو الغلة وقد عدم هاهنا بطل \*  
 واما ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وقف المنقول الا في الكراع والسلاح  
 والحيس هناك كراع وسلاح بخاز عندهما الا ان عند محمد رحمه الله تعالى

بالإصلاح ما رده إذا لم يرد له شيء من (مات الوصي  
الفرس ونسج بالإصلاح فلا بأس بذلك إذا لم يرد له شيء من الوصية  
كلام الوصي ما يوجب حروجه هذا الوصي عن الوصية فصار هذا وقوله  
ضع فرسي وسلاحي في سبيل الله حيث شئت سواء ولا يعني أن يعطيه  
وارثا للميت إلا أنت يرضى جميع الورثة بهم كإثبات أن فيه وصية بالمنفعة  
للوارث والوصية بالمنفعة للوارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة

(فإن أعطاه الوصي بعض الورثة بغير رضاهم فسقطت فرس تحتها للورثة  
أن يضموا بقية الفرس إلى ما رده الوصي إلى الوصي وإن شاء الوارث الذي  
يركب) لأن الوصي متمدد في الدفع والوارث معمد في القصد فيضمن كل  
واحد منهما لشدة كماله في المعاصب والمستعير من المعاصب والمستعير من  
المعاصب (فإنهما ضمنوه القيمة من القاصي فأنشئ بالقيمة فرسا آخر بفعل  
حيثما في سبيل الله لأن هذا بدل عن الفرس ويصرف إلى فرس آخر ليقوم  
مقامه حتى لا تنقص القيمة من الواقف) فإن ضمن الوارث القيمة فأراد أن  
يرجع بها على الوصي لم يكن له ذلك) لأن الفرس تبقى له وجناته فلا يرجع  
بما ضمن على غيره كغاصب الغاصب والمستعير من الغاصب إذا ضمن لا يرجع به  
على أحد (وإن ضمن الوصي فأراد أن يرجع بالقيمة على الوارث كان له ذلك)  
لأنه بالضمان المكفيل يرجع عليه كما قلنا في الغاصب إذا ضمن ورجع به على غاصب  
الغاصب فإن قيل: لم لا يكون هذا بمنزلة الغاصب إذا وهب الغاصب لرجل  
فأنفقه الموهوب له ضمن الغاصب فإنه لا يرجع على الموهوب له بشيء فلم يرجع  
هذا قلنا: إذا غصب الغاصب أو أعار فقد قصد أن تكون الصلة منه لا من  
غيره فإذا ملك المال بالضمان فقد تمت الصلة منه فلا يرجع عليه بشيء وأما ما هنا

من يده (الآثرى) أنه لو اردان يبرله ويستبدل غيره لم يكن له ذلك فلما كانت  
الولاية للقيم دون الذي حبس كان له التفريض الى غيره (فان مات من غير  
تولية منه لاحد فان القاضي يحمل القيم في ذلك من احب وليس بالذي  
حبسه من ذلك شيء) هكذا ذكر محمد وذكر الخصاص في كتابه وهلال ايضا  
في كتابه ان للذي حبسه ان يولي غيره ففرجه تلك الرواية وهو ان هذا  
القيم لو ولى غيره ثم مات جازت تولى له وانما ولى له ولاية مستفاد من جهة  
الذي حبسه فلما جاز لغيره ان يولي غيره بولاية فالان يجوز للذي حبس ان  
يولي غيره بولاية نفسه كان اولى والوجه لما ذكرنا هنا وهو انه لما حبسه وسامه  
الى القيم فقد اخرج الحبس عن ملكه وبده وصار هو سائر الا جانب فيه سواء  
وكان التدبير بس الى سائر الا جانب فكذلك لا يكون التدبير اليه  
(وان جعله حبسا واشترط في ذلك انه هو القيم فبه هذا باطل في الحسب) لانه  
لما شرط ان يكون هو القيم في ذلك فلم يوجده الا اخرج من يده  
وقد ذكرنا ان شرط صحة الحبس عند محمد رحمه الله تعالى هو الاخراج  
من يده والتسليم الى غيره (وان دفع ذلك الى قيم يقوم به واشترط انه ان مات  
قبل الذي حبس ذلك كان الامر الى الذي حبس ذلك يجعل فيه من احب  
جاز ما اشترط من ذلك) لانه انما اخرج عن يده بهذا الشرط في اعي شرطه  
كما لو شرط شرط آخر لان شروط الوافق تراعى ثم هذا الشرط لا يمنع  
جوازده عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما اخرج من يده فقد تم الوقف والحبس  
فصار هو كواحد من الناس فكان العود الى يده كالعود الى يد غيره لا يبطل  
الحبس فالعود الى يده مثله \*

شرط الوافق تراعى

(وكذلك اذا شرط قيما بمقدم فذلك اليه وليس للقيم الاول ان يجعلها الى



تبرع والحببة تبرع والعارية اقلها فحمل على الاقل فكذلك هاهنا \*  
 (فان كان المظي حيا حلف البتة بالله ما اعطاه الا على وجه القرض  
 ثم احذ ماله) لانه حلف على فعل نفسه فيحلف على التبات (وحلفت  
 الورثة على علمهم ما يعلمون ان صاحبهم اعطاه اياه على وجه الصلة ثم ياخذون  
 المال) لانهم حلفوا على فعل الغير ومن حلف على فعل الغير يحلف على العلم (وان  
 تصادقا المظي والمظي له ان المظي اعطاه اياه ولم يخرصا ولا غيره فالمل قرض  
 ولا يكون صلة لما قلنا انه اقل التبرعين وكانت على الاقل حتى يثبت  
 الاكثر وهذا وصل ينبغي ان يحفظ فانه لا رواية له الا في هذا الموضع  
 واستدل في الكتاب (فقال الاتري ان رجلا لو اعطى رجلا مالا فقال حج به  
 او افقه على نفسك مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينوي به الصلة كذلك  
 هاهنا) ولو قال له خذ هذا المال فهو لك في سبيل الله ومات الذي اخذه قبل ان  
 يشتري منه شيئا فهو له وهو ميراث لو رثته) لان قوله هو لك  
 تملك منه لان الام لا ملك كما اذا قال داري لك تسكنها كان تملك كاللرقة وقوله  
 في سبيل الله عبارة عن الصدقة فكأنه قال خذ هذا المال فهو لك صدقة  
 ولا يكون قرضا \*

(وكذلك لو قال خذ هذا المال في الغزو في سبيل الله او قال في الجهاد في سبيل الله  
 كان المال صدقة) لانه اضاف الجهاد او الغزو الى المال وامره ان ياخذ في  
 هذا الوجه فهذا رجل جعل ماله في سبيل الله فكان صدقة لانه امره بالاخذ لله  
 والمال الماخوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده (ولو كان قال خذ هذا المال  
 فافزه عنى في سبيل الله ثم مات احد هما قبل ان يشتري به رد ذلك المال على  
 المظي او على ورثته) لانه امره بالغزو عنه والغزو عنه لا يكون الا بعد ان تكون

من حلف على فعل الغير يحلف على العلم

غير مباشر الذي حبسها) لأن شرطه كإروعي في حق التيم الأول فكذلك  
 راعى في حق القيم الثاني وقد وجد من وقوف السائب هكذا بدل عليه ان مثل  
 هذا الشرط جائز في ولاية السلطنة والامارة فانه روي عن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم انه بعث سرية وامر عليه زيد بن حارثة ثم قال فان  
 قتل فجعفر بن ابى طالب فقتل فبذل الله بن ربيعة وكان كقتل ووحكي ان  
 سليمان بن عبد الملك لما حضره الموت اوصى ان يكون اخيصة بمدا بن عمه  
 عمر بن عبد العزيز فكرهت ذلك اخوته هم بن عبد الملك ومسلمة بن عبد الملك  
 فقال سليمان ثم بمده فلان ابن فلان ثم انت يا هشام ثم قال ارضيت يا اصليع فلما  
 جاز مثل هذا الشرط في ولاية السلطنة فلان يجوز في هذه الولاية اولى  
 (واذا دفع الرجل الى رجل مالا فقال خذ هذا الما فجاهد به في سبيل الله او قال  
 اغز به في سبيل الله فاحذره الرجل فاشترى به متاعا وكره اعوانا حاتم مات  
 احدهما فقال الذي اعطى المال ان كان حيا او ورثته ان كان ميتا انا اعطاه المال  
 قرضا ليجاهد به عن نفسه وقال للمعطي (ا) او ورثته انا اعطاه ياه على وجه الصدقة  
 في سبيل الله تعالى قال قول قول للمعطي في ذلك او ورثته) لان قوله فجاهد به في  
 سبيل الله اضافة الجهاد الى فعل للمعطي لا الى المال لان هذا ليس بامر بان ياتي  
 فعل الجهاد واذا كان الجهاد مضافا الى فعله لا الى المال لم يصرف الما في سبيل الله  
 ليصير صدقة فبقى قوله خذ هذا الما مجردا وهو كلام يحتمل القرض ويحتمل  
 الصدقة فكل واحد منهما تبرع والقرض اقل التبرعين لانه يوجب البدل  
 والصلة لا يوجب البدل فعمل على الاقل لان الاقل تمين وهذا كرجل زوج  
 ابنة وسلمها الى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كان الما صلة لها  
 في الميراث وقال الابن لا بل كنت امرتها بالقول قول الاب لان المارة

سبيل الله) لان الحبس هكذا شرط وشرط معتبر (الآرى) ان الواقف اذا جعل وقفاً على قوم باعياهم على انهم ان استغنوا عنه فيصرف الى الفقراء جاز من الواقف هذا الشرط فكذلك هاهنا \*

(فان مات صاحب الفرس الذي جعله حبساً لم يكن ميراثاً لورثته و كان حبساً في سبيل الله) لان الزوال قد تم فلا يصير ميراثاً (فان مات الذي اعطاه اياه صار حبساً على من اعطاه الميثاق او على من اوصى له به حبساً ليس لصاحبه الذي حبس عليه سبيل) لان الشرط قد وجد \*

(فان استغنى الذي جعله صاحبه حبساً في يده و ترك الجهاد فرجع الى اهله لزمه ان يدفعه الى غيره يكون حبساً للشرط الذي وجد من الحبس فان دفعه الى غيره ثم بدا للاول ان يرجع الى الجهاد فاراد ان ياخذ الحيس فيس له ذلك) لان الاول انما كان اولي به من الثاني لثبوت يده عليه و لما سلمه الى الثاني فقد زالت يده و صار اليد للثاني فكان هو اولي به و اما من الاول (فان كان صاحب الفرس شرط للاول انه ان جعله لغيره ثم احتاج اليه و ارجع الى الغزو كان احق به) لان هذا الشرط جائز لان صاحب الفرس هكذا شرط فيراعى شرطه كما في الوقف اذا جعله على اولاد فلان فان استغنوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلوا في الوقف تأييداً و كان على الشرط الذي شرطه كذلك هاهنا \*

(ولو ان رجلاً حبس فرساً او ارضاً او جعلها وقفاً في سبيل الله عشرين سنة ثم هوى مردودة على صاحبها الذي حبسها او على ورثته ان هلك او جعل حبساً على قوم باعياهم على انهم ان هلكوا رجع الحيس على الذي حبسها كان هذا حبساً باطلاً له ان ياخذه ان شاء و ان مات كان ذلك ميراثاً) لانه لم يؤيد الحبس والمذهب

المعقبة من ماله ويكون العايزى ناسبا عنه في الاغناق فبقى المال على ملكه الا انه لما مات انقطع امره فبرد المال الى ورثته (فان اشترى بذلك المال سلاحا او كراعا ثم مات احدهما اخذ جميع ما اشترى) لانه اشتراه بامره لان الامر بالغزو وامر بشراء ما يحتاج اليه في الغزو والشراء وقع الامر فيكون له (الاشترى) انه لو غزا وفضل من ذلك فضل رد اليه فدل ان الشراء وقع له (ولو اشترى به متاعا او سلاحا ثم بدا للمعطي ان ياخذ منه ويدفعه الى غيره كان له ذلك) لان المشتري ملكه فله ان ياخذ ويعطى غيره (فان قال المعطي رد علي مالي وانك ما اشتريت فانه لا حاجة لي فيه لم يكن له الا ما اشترى) لان المشتري وكيل له في الشراء فالمشتري وقع له ذلك فلم يكن له ان يمنع منه (ولو قال المعطي اعطيك مالك ولي ما اشتريت لم يكن له ذلك) لانه وكيل له بالشراء والوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل \*

(ولو قال له خذ هذا المال فجاهد به او اغز به فاشترى به المعطي متاعا او سلاحا او كراعا ليفز به فقال له صاحب المال انما اعطيتك لتغزو عني فترد علي المتاع وقال المعطي اعطيته لنفس صلة او قرضا فلا سبيل لك على المتاع فالتقول قول رب المال وله ان ياخذ المتاع والسلاح والكرعا) لان قواه فجاهد به يحتمل معنى الجهاد عن المعطي ويحتمل الجهاد عن المعطي وهو الجمل فكان البيان اليه \* ولان ما ادماه المعطي لا يوجب زوال المال عن ملكه وما ادعاه المعطي يوجب زواله عن ملكه الى بدل او الى غير بدل فهو يدعي اكبر الامرين فلا يصدق الا سبته \*

(واذا حبس الرجل فرسه في سبيل الله فدفعه الى رجل خيس في سبيل الله فهو جائز لو قال ان استغنيت او حضر بك الوفاة فادفعه الى غيرك خيسا في

المواجر وان شاء ضمن المستاجر) لان كل واحد منهما متعد في الفرس فان ضمن الواجر لا يرجع على المستاجر بشيء) لانه بالضمان ما كره من الابتداء فصار كانه آجر فرس نفسه ومن آجر فرس نفسه فمطب في يد المستاجر لم يضمن المستاجر كذلك هاهنا \*

(وان ضمن المستاجر القيمة رجع المستاجر بالقيمة على الواجر) لانه مغرور من جهته والمغرور يرجع على الغارء اغره (ثم يشتري القاضى بالقيمة فرسا آخر فيج له حبيسا على الذي كان آجره) لان الفرس الثاني قائم مقام الاول والفرس الاول لو كان حيا كان حبيسا على لذي آجره فكذلك الثاني يكون حبيسا عليه) ويتقدم اليه فيه ان لا يواجره) لانه تعاطى مالا يحل (فلا يقاضى ان ينصحه في المستقبل ويكون الاجرة للمواجر على المستاجر) لانه هو الماقد والاجر يكون للماقد (الآرى) انه لا يكون اشقى حالا من الغاصب والغاصب لو آجر المغصوب وسلم كالاجر للغاصب كذاها هانا) ولا يجزى ان يأكله المواجر ولكنه يتصدق به) لانه استفادته من كسب خيث فحصيله التصدق به كافي للغاصب \*

(ولو قتل الفرس غير الذي حبس عليه اوركه غيره بغير امره فمطب تحته كان ضامنا بقيمته ياخذها الذي حبس عليه فيشتري به فرسا آخر فيكون حبيسا في يده) لان الذي حبس عليه لا يكون اقل حالا من المودع ولو كانت ودية في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة واخذ القيمة كذاها هانا \*

(ولو ان رجلا من في يد كل واحد منهما فرس حبس على هذه الصفة دفع كل واحد منهما الفرس الذي في يده الى صاحبه على ان يقزو عليه على ان يعطي الآخر فرسه شرطه شرطه وكان هذا شرطه فاسدا لا ينبغي له اذالك لانها

عند محمد صلى الله عليه وآله وسلم في جوار ثوبه

في جوار ثوبه في جوار ثوبه

عند محمد صلى الله عليه وآله وسلم في جوار ثوبه في جوار ثوبه  
شرطه لانه صدقة موقوفة بهير بالصدقة الموقوفة والصدقة الموقوفة لا يجوز  
توقيتها فكذلك الصدقة الموقوفة وعدها الى يوسف رحمه الله لا يجوز ان وقف  
موقفا وموعدا لان في هذا تملك ما يقع وقته لا بد ان يكون في جوار ثوبه  
والأرى ان الاجارة يجوز موقوفة ولا يجوز موقوفة ثم المأبذة لا يطل  
الوقف فالتوقيت أولى ان لا يطلها  
(ولو ان رجلا حبس فرسه في سبيل الله ابد ودفعه الى رجل حبسه عليه حتى  
انه ان مات واستغنى عنه دفعه الى غيره لا يرجع الى صاحبه ولا الى ذرية فلهذا  
جائز مستقيم) لانه ابد والحبس مؤقت  
(فاذا اخذ صاحب الحبس الفرس فلم يغز سنته ملك فدفعه الى غيره يغزو  
عليه اعاره اياه فلا بأس بذلك) لانه استغنى حيث لم يغز تلك السنة فله ان يدفعه  
الى غيره \* ولانه قد ملك منافع الفرس في باب الغزو وبديل انه ليس له احب  
الفرس ان يأخذ منه الفرس مادام هو حيا يغزو فله ان يملك تلك المنافع غيره  
والأرى ان الحبس عليه لا يكون اقن حلالا من المستمير والمستمير المأبذة  
اذ لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يعير غيره فلهذا أولى  
(ولا ينبغي له ان يواجره) لان مقصود صاحب الفرس حصول الثواب  
له واذا غز الثاني ببدل لا يحصل للمحبس ثواب في الاجر ولانه ملك منافع  
هذا الفرس بغير بدل فلا يقدر ان يملك غيره ببدل (والأرى ان  
المستمير يملك ان يعير ولا يملك الاجارة فكذلك هاهنا) فان دفعه الى غيره يغزو  
عليه باجر فركبه الذي استأجره فمط في يده من ركوبه او من غير ذلك  
فرجع ذلك الى القاضى فان القاضى له ان يضمن اياها شاء ان شاء ضمن

(فان دفع الوكيل الى رجل فرس فقال اركبه في سبيل الله فليس له ان يحمل عليه غيره) لانه انما اعطاه لينتفع به في هذا الفرو ثم يد على الوكيل فهو مستمير والمستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره كذلك هاهنا (وان اعطاه اياه فقال خذ في سبيل الله ولم يشترط عليه ان يكون هو الذي يركبه فلا بأس بان يحمل عليه غيره ممن يغزو في سبيل الله) لان الاباحة وقعت مطلقة فكان له ان يركبه بنفسه وان يركب غيره كما في عارية الدابة اذا وقعت مطلقة (ولو اعطى رجلا فرسا في سبيل الله واعطى الآخر فرسا له في سبيل الله فقال الرجلان كل واحد منهما لصاحبه اعطيك فرسي لتغزو عليه على ان تعطيني فرسا كغزو عليه فاخذاهما فغزوا عليهما فالقياس ان يكون باطلا وان غضب الفرسان يضمنان الا انه يجوز ذلك استحسانا ولا يضمنان شيئا فوجه القياس له في ذلك انها لما شرط ان يكون الشراء فيما بينهما صارت مبادلة المنفعة بالمنفعة فتصير في حكم الاجارة كما لو كان المحبس رجلين ووجه الاستحسان في ذلك وهو انه اعتبر حال الذي حبس فلا يكون اجارة لانه رجل واحد فكانت الافراس كلها ملكا له وان لم يعتبر حاله لزوال الافراس عن ملكه واعتبر حال القيم فيها كان هو ايضا واحدا فلا يقع فيه معنى الاجارة اذ الرجل لا يواجر بعض افراسه ببعض فاما اذا كان الفرسان رجلين فقد وجدت صورة الاجارة لان منافع الفرسين لما لكان مختلفين فكان له حكم الاجارة فلم يجز \*

قال (ولو انهما آجرا الفرسين بدرهم فآجر كل واحد منهما صاحبه فرسه بدرهم يغزو عليه كائنا منين) لان هذه الاجارة باءاء درهم من مالهما وليست بمال صاحب الفرسين فقد وقعت اجارة ملك الغير بملك الغير فوجد معنى الاجارة فيه (وليس للوكيل الاول الذي دفعت اليه الخيل ان يواجر شيئا من هذه

المستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره

لما شرعنا في شراعتنا، بسبب ما تبين من مبادلة المذنب مع الله مع ومبادلة ما نمنع به منافع  
اجارة مائة كبيع السكينة بالسكنى (ويسبى حبس عليه ان ياجر اجارة  
حائزة ولا فاسدة فان عطيها احدها ضمن التهمة وكان الامر فيه كما  
وصفنا) لان كل واحد منهما ممدد راسه، كان كل واحد منهما يجره مثل القرس  
الذي احده صاحبه لا يجره الا صاحبه وفي الامارة القاسم قد يجره  
انما رية صدق كل واحد منهما بالاجر ولا يجبر عليه

(وكان كل واحد منهما يدفع فرسه الى صاحبه يركبه من غير شرط اشترطه  
كل واحد منهما على صاحبه ففزا كل واحد منهما على الغرس الذي اعطاه  
صاحبه وهذا لا يسبى) لانه اذا تجر بينهما شرط فيصر مبادلة لمنفعة بالمفاعة  
انصير اجارة والكمه جعل تحت اجرة وقد ذكرنا ان للمنى حبس عليه ان يجره  
ليغزوبه

(ولو ان رجلا جعل خياله حبيسا في سبيل الله ودفعها الى وكن له يكون هو  
الذي يوزعها بين الغزاة اذا غروا ولم يشترط ردها اليه وهذا جائز) لانه وجد  
الارالة من يده الى يد قيم الحبس فيجوز كل ووف ارضا او دار او اخرجهما الى قيم  
جاز ذلك لما اب التسلية قد وجد ولها قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان التسليم  
ليس بشرط لان اثنائى وكيله ويتصرف فيه بامر كاش شرط هو فكانت يده  
كيدته فلا فائدة في التسليم والجواب عنه ما قلنا \*

(ولا بأس بان يوزعها بين الغزاة من الاغنياء والفقراء) لان هذا الباحة وليس  
تمليك وكل قرية كانت على سبيل الاباحة استوى فيها الغنى والفقير كالسقية \*  
(وكذلك او جعل خانا لنزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين)  
فانه يسكن خانه الغنى والفقير ويقبر في مقبرته الغنى والفقير \*

في القبرة والجان يستوى فيه الغنى والفقير

القياس فيه وهو ان المالك اذن له بالركوب في الحروب ولم ياذله  
 في الركوب في حوائجه فوجب ان لا يجوز له الركوب في حوائجه الا باذنه  
 كالركوبه واراد به سفر او كالأوعار فرسه ليركبه في طريق كذلك ليس له ان  
 يركبه في طريق آخر فكذلك هاهنا\* ووجه الاستحسان في ذلك وهو ان  
 هذا القدر من الركوب ينفع الفرس ولا يضره لان رب فرس اذا ربط في  
 المربط لا يركب عليه يصيبه مرض ويفسد سيره وفي ركوبه في الاحايين  
 منفعة له ورياسة والمالك كان كالأرض في كل ما يرجع فنه الى الفرس ولانا  
 لو قلنا بانه لا يجوز له قليل الركوب في غير الغزو ادى الى منع الناس عن قبول  
 مثل هذه الافراس اذ لا يرغبون اليها متى علموا ان النفقة واجبة عليهم وقليل  
 الركوب وكثيره في غير الغزو حرام عليهم وما ادى الى الضيق والحرج  
 وتغير الناس عنه كان حكمه ساقطاً\* ولان المالك لما حبسه عليه مع علمه ان الذي  
 حبسه عليه لا يجد بدا من قليل الركوب عليه في غير الغزو يكون  
 كالأرض يركوبه ذلك القدر في غير الغزو وكان سبيله سبيل العبد المأذون من  
 حيث انه يملك التبرع بشيء يسير ولا يملك التبرع بأشياء الكثير وان كان المالك  
 ليس بآبائه لما انه لا بد له لتجار من ذلك فصار كالمأذون من جهة الاولى  
 دلالة وان لم يوجد منه الاذن افصاحا وصرحا فكذلك هاهنا\* (ولا يركبه  
 خارجا من المصر على مسيرة يوم او يومين او ثلاثة) وذلك لان هذا في حد  
 الكثرة لان له بدمان ذلك الركوب والقليل هو المستحسن دون الكثير\*  
 (فان ركبه ليسقيه او يشتري له علما او حمل عليه عقالا او بعض المنافع للفرس فلا  
 بأس بذلك في القياس والاستحسان) لان منفعة هذا الركوب يرجع الى الدابة  
 فلا يكون به بأس في القياس والاستحسان (وكان هذا بمنزلة رجل اشترى

الخيل للفرز وان اجرها كان مناسما لما قلنا ان الاجارة تبطل معنى الثواب  
والذى حبس قصده به الثواب فان احتاجت الى نفقة ورأى ان يواجرها ببعض  
منافع الناس غير الجهاد بمقدار نفقتها حتى يدفعها الى من يغزو عليها فلا بأس  
بذلك لان الحال حال الضرورة ومنفعة الاجرة ترجع الى الدابة فكان هذا  
أرفق بالدابة فيجوز \*

وهذا كما ذكر في كتاب الوقف اذا جعل الرجل خانا وقفا للمارة الطريق فاحتاج  
الى المرمية فانه لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى  
المرمة فكذلك هاهنا \*

(ولا بأس بان يامر القاضي الوكيل بذلك لان القاضي ولى كل مال اعد للمسلمين  
كما هو ولى كل غائب ولا بأس بان يفعل هذا الوكيل ايضا بخير امر القاضي  
لان هذا مما يصلح الدابة وقد وجد الرضا عن المالك دالة في كل ما يصلح  
الدابة) لانه لا يبقى حيسا الا بعد السمي في اصلاحه \*

(فان كان الذى حبسها شرط له حين وكاهما ودفعها اليه ان يواجرها  
في نفقتها فذلك جائز واخرى ان يجوز اجازة الوكيل) لانه وجد منه  
صريح الامر بالاجارة والصريح اقوى من الدلالة وان شاء آجرها بنفقتها  
ولا يستامر في ذلك القاضي) لما قلنا انه ما ذون من جهة الذى حبس دالة  
فلا يحتاج الى استيثار القاضي \*

(واذا اعطى الرجل فرسا يحمل حيسا في سبيل الله فان استغنى او مات دفعه  
الى غيره حتى يكون حيسا ابد اقليس لصاحب الحيس ان يركبه  
في حوائجه في المصر في القياس) وفي الاستحسان له ان يركبه في حوائجه  
في المصر وما حول المصر من شهود الجازة والتشيع ونحوه فوجه

فلا بأس بهذا) لأن هذا من مافع الدابة ولور كبه في حاجته في المصر لا بأس به  
فما ظلك إذا كان ركوبه لفعة الدابة

(وان كان موضعاً بعيداً سافر عليه لم يجزني أن يفعل ذلك) لأن هذه المسافرة  
عليه من غير ضرورة فلا يجوز (الآرى) أنه لو جار ذلك. بل هذا الجاز له أب  
يأتي به بعض الكور التي بينها وبين مصر عشرة أيام أو أكثر وهذا القبح  
(وان كان المسلمون في موضع لا يقدرون فيه على العلف الا من مسيرة أيام  
فلا بأس بأن يركبه الى ذلك الموضع) أجل عليه علفه) لأن هذا موضع الضرورة  
والضرورات تبيح المحظورات (ولا بأس بأن يركبه ايضا راجعاً مع العلف)  
لأنه لا جاز له أن يركبه ذاهباً لما به يحتاج الى حفظ الدابة ومن يجوز له أن  
يركبه راجعاً ايضا مع العلف. ويرى تحت. أج الى حفظ الدابة والحمل اولى. ولكن  
لا ينبغي له أن يحمله من الزحف ما لا يطيق إذا ركب عليه مع ذلك) لأن هذا  
استهلاك للدابة (الآرى) أنه لا يحل له أن يركب في دابة نفسه. نفى دابة  
الحيس اولى \*

(واذا أعطى الرجل سيفاً حبيساً في سبيل الله وعلى السيف حلية فليس ينبغي  
له أن يعرض للحلية) لأن الحلية تبع للسيف والسيف حبيس غير مملوك  
فالحلية مثله فلا تصرف فيه تصرف الملاك ولكن يستعمله في امر الجهاد  
بحليته كما اذن له (فإن احتاج السيف الى مرمية فإن مرميه عليه ولا يعرض  
لحليته) لأنه هو المنتفع به فكانت المنفعة عليه كما قلنا في المستعير (الآرى) أن  
الفرس لو كان حبيساً في يده واحتاج الى النفقة كانت نفقته عليه ولا يعرض  
للفرس باجارته كذلك هاهنا فرمة السيف عليه ولا يعرض للحلية  
(فإن كان السيف أمّا أعطاه وكيلا له يدفعه الى غيره ممن يغزو في سبيل الله ثم



يمكن هذه الصدقة بشراء فرس آخر فيوقف ولا يعطل \*  
 (وان كان يعلم انه لا يصاب به فرس بان قل ذلك جدا رد الفرس على صاحبه  
 الذي كان حبسه في سبيل الله ولا يتصدق بذلك على المساكين) لانه جملة  
 حبسه لا يغزى عليه لا للتملك والصدقة (واذا صار بحال لا يغزى عليه عادالى  
 ملك الذي حبس كالموارى) وهذا على قياس ما قال به محمد رحمه الله تعالى في  
 رجل جمل ارضه مسجدا وصلى فيه الناس ثم خرب ما حوله واتخذت مزارع  
 وخرب المسجد فان كان يطعم ان يعود اليه اهله ويصلوا فيه فانه لا يعود ملكا  
 لصاحبه وان كان لا يطعم في ذلك عاد ملكا عند محمد رحمه الله تعالى فلصاحبه  
 ان يأخذه ويبيعه او يجمعه مرزعة وان كان ميتا فلورثته ذلك لما انه جملة  
 للصلاة لا للصدقة فاذا صار بحال لا يصل في فيه لا يتصدق به ولكن يعود ملكا  
 فكذلك امر الفرس \* وعند ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يراد الفرس الى صاحبه  
 ولكن يتصدق به كمالا يعود للمسجد ملكا اذا كان لا يصل في فيه \* والله اعلم \*

### (باب)

#### (المشور من اهل الحرب)

\* روى محمد رحمه الله تعالى باسناده \* (عن ابى صخرة المحاربي (١) عن زياد بن حدير  
 قال بعثه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مصدقا الى عين التمر وامره بان يأخذ  
 من المصليين يعني من المسلمين من اموالهم ربع المشرو ومن اموال اهل الذمة اذا  
 اختلفوا بها للتجارة نصف المشرو ومن اموال اهل الحرب المشرو) اعلم اننا اذا تبينا

(١) في التقريب جامع بن شداد ابو صخرة الكوفي ثقة مات سنة سبع ويقال سنة  
 ثمان وعشرين ومائة وفي الخلاصة زياد بن حدير بمهمات مضطرب عن عمر وعلي  
 رضى الله عنهما وعنه جامع بن شداد وثقة ابو حاتم ١٢

هذا الحديث في السيرة الكبرى

باب المشور من اهل الحرب



ان يو خدمته ضعف ما يو خدمت المسلمين كما في الصراحي من بني تغلب فانه  
 يو خدمته الصدقة المضاعفة واما الحربى فاما امر باخذ العشر منه لانهم ياخذون  
 من العشر فامر باخذ العشر منهم اذا لامر بيننا وبين الكفار مبنى على  
 الجزاء حتى انهم ان كانوا ياخذون من الخمس اخذنا منهم الخمس وان كانوا  
 ياخذون منا نصف العشر اخذنا منهم نصف العشر وان كانوا لا ياخذون منا  
 شيئا فنحن لا نأخذ منهم شيئا (الدليل) عليه ما روي ان عاشر عمر رضى الله تعالى عنه  
 كتب الى عمر رضى الله عنه كم ياخذ من تجار اهل الحرب فقال كم ياخذون مما فقال  
 نعم ياخذون من العشر فقال خذ منهم العشر فقد جعل الامر بيننا وبينهم مبنى على  
 الجزاء وان كنا لا نعلم كم ياخذون منا ولا نعلم ياخذون منا ولا ياخذون اخذنا  
 منهم العشر ايضا فانه روي عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال لعشاره خذوا منهم  
 ما ياخذون منا فان اعياءكم ذاك فخذوا منهم العشر والمعنى في ذلك وهو ان الحربى  
 ينزل من الذى منزلة لذى من المسلم لان شهادة الحربى عليه لا تقبل وتقبل شهادة  
 الذى على الحربى كما انه لا تقبل شهادة لذى على المسلمين وتقبل شهادة المسلمين  
 على الذى ثم الذى يو خدمته ضعف ما يو خدمت المسلم فكذلك الحربى يو خدم  
 منه ضعف ما يو خدمت الذى يو خدمت الذى نصف العشر فيو خدمت الحربى  
 ضعف ذلك وهو العشر \*

\* قال محمد رحمه الله تعالى (عن جرير بن حازم قال سمعت انس بن سيرين (١) يقول  
 اراد انس بن مالك ان يستعملنى على الابل فقلت تقلدنى على المكس من عملك  
 فقال اما رضى من امر الناس ما امرني به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من  
 امور الناس فقال استعملني عمر رضى الله تعالى عنه فامرني ان اخذ من المسلمين  
 من كل اربعين درهما درهما ومن اهل الهند من كل عشرين درهما درهما ومن

(١) اخو محمد بن سيرين مولى انس روى عنه وعن ابن عباس وابن عمر رضى الله

الا ثري في هذا افتنا باحد العشر من المسلم الذي رعيه ربع العشرو من المدي  
 نصف العشرو من الخربي العشرون عمر رضى الله تعالى به كذا امر عاشره  
 باخذ العشر وكان ذلك بنسبه من المهاجرين والا نصار ولم يذكر عليه احد دخل  
 محل الاجماع بدل عليه انه روي في حديث آخر عن عمر رضى الله تعالى عنه انه  
 بعث انس بن مالك رضى الله تعالى عنه صدق في العشر و فقال اسب ما شرضي الله  
 تعالى عنه يا امير المؤمنين اتدري انك من نعمت فقال له عمر رضى الله تعالى  
 عنه قد فلتك ما قلته يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نبي امر العشورو  
 امرني ان آخذ من المسلم ربع العشرو من الذي صف العشرو من الخربي  
 العشر كله فقد روي مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فعليسا لابعاءه (واعلم) بان "مر هو الذي امامه عمر رضى الله تعالى عنه على  
 الدرب الذي كان بين الساميين والكفار وامره ان ياخذ من كل من يرعيه  
 عسالة ولم يؤد ركعة وجعل عنته ١٠٠ سنة عسالة عاشر الا ان ما يؤخذ منهم  
 من اماره على العشرو اما ثبت عمر رضى الله تعالى عنه حق الاخذ منه شر لان  
 هذا المال في حماية الامام ورعايته لان امن الطريق بالامام وصار هذا مال  
 امان رعاية الامام وحمايته فثبت حق الاخذ الامام كاسواقم التي تكون  
 في مفاوز كانت اخذوا كانوا الى الامام لما فيها في حماية الامام ورعايته  
 فكذلك هاهنا \*

وانما امر عمر رضى الله تعالى عنه باخذ ربع العشر من المسلمين لان الماخوذ  
 منهم زكاة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في المال حق  
 سوى الزكاة والزكاة لما تبين ربع العشر فما الذي فانما امر باخذ نصف  
 العشر منه وذلك لان هذا حق يؤخذ من المسلم ويؤخذ من الكافر فوجب

لا يؤدي الخراج وان خرج الى دار الاسلام وترك ارضه لا يؤخذ منه شيء وعن  
عمر بن عبد العزيز ان عمرو بن العاص رضى الله عنه قال لم يفتح قرية بالمغرب على  
صالح الا ثلاث قرى الاسكندرية سفر طليس وكهر طيس وصلاحاس وكان من  
اسلم من غير هذه الثلاث قرى اخذ ماله وخلي سبيله ومن اسلم من هذه الثلاث  
قرى خلي سبيله وماله (اعلم) بانا لناخذ بهذا الحديث بل نقول كل من اسلم من  
اهل الذمة لا يؤخذ منه ماله ويترك في ارضه يؤدي عنها الخراج سواء  
اخذت القرية عنوة او صلحا فان دهقانة نهر المالك اسلمت على عهد عمر  
رضي الله تعالى عنه فكتب في ذلك سعد وعمار الى عمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنهم فكتب اليه عمر رضي الله تعالى عنه ان ادفع اليها ارضها فتؤدي عنها  
الخراج \* وسوا ذلكوفة انما اخذ عنوة نهر المالك وغيره \* والله الموفق \*

### ﴿ باب ﴾

﴿ من عشور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة ﴾

(قال محمد رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه اذا امر الحربى المستامن  
على عاشر المسلمين بمال يبلغ مائتي درهم فصاعدا او شيء قيمته ذلك اخذ منه  
عشر مائة مائة وثمانين الا رفان قال علي بن ابي طالب ليس هذا المالى لم يصدق  
واخذ منه العشر) لان الامر يتناوب بينهم على الجزاء وهم لا يصدقون تجارنا في  
مثله اذ افتحن لا نصدق تجارهم (بخلاف الذي اذا امر على العاشر بمال وقال  
ليس لي او قال علي بن ابي طالب لم يؤخذ منه شيء) لان الامر يتناوب بينهم ليس على الجزاء  
ولكنه على حكم الشرع والاسلام ومن حكم الاسلام ان المسلم يصدق لما  
انه ينكر وجوب الحق في ماله فكذلك الذمي يصدق \*

(وكذلك اذا امر به مكاتب او عبد بمال اخذ منه العشر) لانهم ياخذون من

اهل الحرب من كل عشرة دراهم درهما) اعلم بان المكس هو فعل العاشر  
والمكاس هو العاشر وانما سمي مكسا لانه ينقص اموال الناس باخذ العشر  
منهم وهو مشتق من الماكسة \* والمكاس لا ياخذ من احد منهم شيئا من  
ذلك حتى يبلغ المال ما تفي درهم ما يجب فيه الزكاة على المسلم (اما المسلم فلا يؤخذ  
منه من اقل من مائتي درهم) لان الماكس يؤخذ منه زكاة على ما قلنا ولا زكاة في اقل  
من مائتي درهم \* (واما الذي فكذلك) لان الماكس يؤخذ منه كان باسم الزكاة وان  
لم يكن زكاة في الحقيقة فوجب ان يكون من شرط النصاب (دليله) اخذ  
الصدقة من نصارى بني تغلب فانه لا يؤخذ الصدقة من ما لم يكن الا ان يكون  
النصاب كاملا فكذلك هاهنا (واما الحربى فانه لا يؤخذ منهم من اقل من مائتي  
درهم) لانهم لا ياخذون من تجار المسلمين من القليل فكذلك لا ياخذ منهم حتى  
انهم ان كانوا ياخذون من تجارنا من قليل المال وكثيره فكذلك ياخذ منهم من  
قليل المال وكثيره \* والله الموفق \*

## باب

## الجزية

(عن ابراهيم النخعي رحمه الله عليه قال اذا اسلم الرجل واقام بارضه فطليه الخراج  
واذا لم يقم فليس عليه خراج (اعلم) بانه ان كان اراد بهذا الخراج خراج الرأس  
فلنا نقول به بل المذهب عندنا ان الكافر اذا اسلم وهو من دار الموادعة فان خراج  
الرأس يسقط عنه سواء اقام بارضه او هاجر اليها وقال بعض العلماء بان الخراج  
لا يسقط عنه وان اسلم ما لم يهاجر اليها وان كان اراد به خراج الارض فقد قلناه  
فانه اذا اسلم فامسك ارضه فانه يؤدي عنها الخراج ولا يؤخذ منها المشروعا  
بؤخذ المشرك اذا اسلم اهل بيته طوعا وعنه بعض الناس يؤدي المشرك

بهاية عشر الفاقني فلم يأخذ الفرس وأخذ العشر ثم مر عليه راجعا فاراد أن يأخذ منه العشر فأيا فاني فجاء متظلا إلى عمر رضي الله تعالى عنه فوجده في المسجد فلم يدخل المسجد ووقف على بابه وقال هو الشيخ النصراني وإضافته إلى نفسه وقال عمر رضي الله تعالى عنه وأنا الشيخ الحنفي فتص عليه القصصة فقال عمر رضي الله تعالى عنه كفيت فظن النصراني أنه لم يلتفت إلى كلامه فرجع كالأيسر فلما أتى العاشر فإذ سبقه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه أن لا يأخذ منه شيئا فأخبره العاشر بالكتاب ولم يأخذ منه شيئا فتعجب النصراني من عدل عمر رضي الله تعالى عنه فأسلم \*

(ولو مر على عاشر المسلمين فعهشه ثم دخل من يومه أو من القدار الحرب ثم رجع بماله ذلك مستامنا عشره العاشر مرة أخرى) لأنه دخل دار الحرب وقد انقطع حكم ذلك إلا ما وانتهى حكم ذلك انخر وج فأنما دخل بامان جديد فصار كأنه دخل أول مرة أو ينزل منزلة حرب في آخر فلها يومه في كل مرة \* (فإن كان أولئك الحريون الذين استامنوا لا يعشر ون المسلمين إذا دخلوا إليهم إلا مرة واحدة في السنة وأن دخل وخرج مرارا لم يعشر إلا مرة واحدة) لما قلنا أن الأمر يتناوب بينهم على الجارة والمكافاة \*

(وإن خرج الحربي المستامن إلى دار الإسلام بامان ومعه ثمر أو خنازير عشر الخمر ولم يعشر الخنازير وأمره أن يعطي عشر الخمر دراهم يقوم قيمته ثم يعطيه قيمة العشر دراهم وإن لم يكن معه دراهم أمره أن يبيع من الخمر ما يعطيه قيمة العشر دراهم وهذا عندنا) وقال زفر رحمه الله تعالى لا يعشر الخمر ولا الخنازير) وذهب في ذلك إلى أن الخمر ليس بمال في حق المسلم والعاشر مسلم فصار كأنه مر عليه بما ليس بمال وكما إذا مر بخنزير ونزل الدمي في ذلك منزلة مسلم مر على

نبيدنا وملكنا سينا نحن ماخذ من عبيدكم وملكناهم (ان كانوا يذبحون من  
عبيدنا وملكنا سينا) لا نأخذ ايضا من عبيدكم وملكناهم وان كانوا يذبحون من  
عبيدنا وملكنا سينا نأخذ منهم ايضا) لانه انما يؤخذ بخلفاء العرب والكتاب  
يحتاج الى حفظ الشر بق كالحرس سراءه ولان المولى لله رضى - خذ لعشر  
من عبيدك حيث يشاء اليه التجارة \*

(واذا امر الحربى على الماشر برضى فقال هؤلاء احرار او مرحواري فقال  
هؤلاء اممات اولادى صدق في ذلك ويؤخذ منه العشر) لانه ان كان  
صادقاهم احرار ولا عشر في الاحرار وان كان كاذبا فقد صار والاحرار  
بقوله لان الحربى اذا اعتق عبدا كافر فى دار الاسلام يمتق بالاجماع لانه ليس  
بدار فخر \*

(وان مر الحربى بآل التجارة وقال لا اريد به التجارة او قال هو مال صبي نان  
الماشر بغيره) لانهم لا يصدقون فى ذلك ونحن لا نصدقهم بذلك (وان  
كانوا هم لا يأخذون من مثل هذا المال ولا نأخذ منهم ايضا وان كنا لانعلم انهم  
بأخذون ولا يأخذون اخذنا منهم) لان الاصل هو الاخذ لان النصاب كامل  
(واذا دخل الحربى فى دار الاسلام بامان تاجر افعشره عاشر المسلمين ثم مر  
على عاشر آخر للمسلمين لم يشره فى تلك السنة حتى تمضى فاذا مضت تلك  
السنة عشره مرة اخرى) لانه مادام يتردد فى دار الاسلام فحكم ذلك الامان  
باق ولم يته حكم ذلك الخروج فصار كالذي يتردد فى دار الاسلام والذي  
لا يشره الماشر الامرة واحدة وان مر عليه فى تلك السنة مرارا فذلك  
لا يؤخذ من الحربى يدل عليه ما روي ان رجلا من الروم مر على عاشر عمر  
رضى الله تعالى ومعه فرس قيمته عشرون الفا طلب منه الماشر ان يأخذ

وان كان اهل الحرب لا يمشرون اهل ذمتنا اذا دخلوا عليهم بالحق والخنازير  
 لم يمشروهم فيما دخلوا من ذلك الارض والخنازير ليس بمال لاحد من اهل  
 دار الاسلام الا لاهل الذمة فاذا لم يمشروا اهل ذمتنا من ذلك فقد عفا  
 عمن في دار الاسلام من هذا النوع من المال فعفوا عنهم ايضا عشر هذا النوع  
 اذ عشرهم عاشر مئة زاة (فان كانوا لا يمشرون المسلمين فيما دخلوا به من مال  
 ويمشرون اهل الذمة عشرناهم كما يمشرون اهل الذمة وان كانوا يمشرون  
 المسلمين ولا يمشرون اهل الذمة عشرناهم ايضا) لانهم لم يعفوا عن مال دون  
 مال فان كل مال عمر الواحد مناه على عاشرهم فاعفوا عن اهل ذك المال  
 متى مر به اهل ديننا على عاشرهم الا انهم عفا عن طائفة من اهل دار الاسلام  
 دون الطائفة الاخرى وهم طائفة واحدة ولم نجد منهم طائفة اخرى حتى  
 لا يمشروهم بل ما وجدوهم منافسواهم جميعا حتى اذا وجدنا منهم طائفتين  
 روجدوا طائفتين ومشر واحد الطائفتين دون الاخرى عشرا ايضا  
 تلك الطائفة منهم دون الاخرى نحو ان عشر وارجالا لم يمشروا نساءنا  
 فكذلك نحن نمشروا رجالهم ولا نمشروا نساءهم (وكل ما يؤخذ من الحربى من  
 العشور فانه يوضع موضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات للمقاتلة)  
 والمعنى في ذلك وهو ان الصدقة طهرة لصاحبها والكافر ليس من اهل الطهارة  
 فيوضع عشره موضع مال الصدقة \*

يقال \* (واذا دخل المسلم دار الحرب بايمان ومعه مال يجزبه او ليس معه  
 مال فانخر في دار الحرب فاصاب مالا خال عليه الحول في دار الحرب ثم اخرجه  
 الى دار الاسلام ومر على عاشر المسلمين لم يأخذ العاشر منه شيئا) لان العاشر  
 انما يجزى صدقة مال كان في حماية الامام ورعايته حتى تكون الجباية بازاء الحماية

العشر عشر ولا يتر واحترار بجران مجرى واحد في حق المسلم ثم اجتمعا  
 العشر عشر احترار فذلك لا يشر الخمر والحجة ان في ذلك ما روي ان  
 عمر رضى الله تعالى عنه جمع عياله فادوسهم وقال لهم ماذا تأخذون من اهل  
 الذمة مما يروون عنكم من الخمر فقالوا نصف العشر فقال عمر رضى الله تعالى  
 عنه روي عنه انه قال نصف العشر من امامها ولا تأخذوا من الخمر اقرب الى المالاية  
 من احترارها فان مالا في الابتداء حين كان عصيرا و يصير مالا في  
 الاثم بان يصير مالا وما احترار فلم يكن مالا لاني في الابتداء ولا يصير مالا في  
 الاثم او كان كان له حرمة اخبر اخف مجازا ان يؤخذ العشر من الخمر  
 ولا يؤخذ من الخمر ولا العشر انما باخذ القيمة الخمر والمسلمون يعرفون  
 قيمة الخمر لان كل واحد من المسلمين يمسكها الصالح فيهم والصالح فاما الصالح  
 فيمسكها للخيل واما الصالح للشرب فان كان يعرف المسلمون فبتمها فيؤخذ  
 عشر قيمتها نقول المسلمين ما نؤخذ ولا نمسكه احدهم المسلمين فلا يعرف  
 المسلمون قيمتها وانما يعرف الكفار و قول الكفار على المسلمين غير مقبول  
 فلا يؤخذ بقولهم ولا ان الخمر على فكان ينبغي ان يؤخذ مثله الا ان المسلم ممنوع  
 عن تلك الخمر فاذا اخذ القيمة فقد اعرض عن الخمر فيجوز وما الخنزير ليس  
 من ذوات الامثال فمثله قيمته فاذا اخذ القيمة صار كانه اخذ العين والمسلم لا يحل  
 له ان يملك الخنزير ولا بد له ولان الخمر مال فيما بين اهل الذمة وللإمام فيها  
 حماية معتبرة لان للمسلم عليها يد معتبرة فصارت في يد الامام وحامته فاشبهت  
 سائر الاموال فاما الخنزير فليس للإمام فيه حماية معتبرة لان المسلم لا يثبت له يد  
 معتبرة على الخنزير الا ترى ان الخنزير لا يورث واذا لم يكن للمسلم عليه يد معتبرة  
 لم يثبت للإمام عليه يد معتبرة ولا يصير في حمايته فلا يؤخذ منه العشر بغير حمايته

الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد العلم) لأن الزكاة من الشرائع والشرائع لا تلزم إلا بعد السماع ولم يبلغ الخطاب سمعه فلا شيء عليه\*  
 (ولوان رجلا من أهل الحرب أسلم وله مال كثير من أموال التجارة ومال السائمة فلم أن الزكاة تجب في المال فكث ستة أشهر في دار الحرب أو أقل أو أكثر ثم خرج بماله إلى دار الإسلام فحال عليه الحول وهو في دار الإسلام ثم مر على العاشر فالعاشر يشر ماله والمصدق يأخذ صدقة سوائمه) لأن الحول انمقد على ماله في دار الحرب فان الزكاة تجب عليه في ماله في دار الحرب (الآثرى) أنه يومه بالاداء ويصير آثما إذا لم يود فسبب الوجوب قد وجد في دار الحرب والوجوب وجد في دار الإسلام والعبرة بحال الوجوب وفي حال الوجوب المال في حماية الامام ورعيته في موضع يجري حكم امام المسلمين فيه فيأخذ منه العشر (الآثرى) ان الحول اذا انمقد على النصاب ثم انتقص ثم في آخر الحول فانه تجب الزكاة واعتبر فيه حال تمام الحول التي هي حال الوجوب ولم يعتبر النقصان الذي كان في أثناء الحول فكذلك لا يعتبر كينونة المال في دار الحرب في أثناء الحول ويعتبر حال تمام الحول\*  
 وهكذا الجواب في الاسير والمستامن اذا خرج بماله إلى دار الإسلام وتم الحول عليه في دار الإسلام فانه يؤخذ منه زكاة ماله في ذلك الحول\* (ولوان رجلا مسلما اودى ميامر على عاشر المسلمين بماله من دراهم او دنانير يريد ان يدخل به ارض الحرب للتجارة فقال للعاشر انما اصبته منه ستة أشهر ولم يحل عليه الحول صدقه على ذلك ولم يأخذ منه العشر) لانه انكر وجوب الحق في ماله فكان القول قوله (فان دخل دار الحرب فاشتري به وباع حتى تم الحول على ملكه وهو في دار الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام فزبه على العاشر

(الآثرى) (١) ما يمشى لدارهم والنداء التي يخرج بها عن المباشرة لاجتماعها الى  
 الخفض والحيطة ولا يمشى بها في مصر هالا يستغنى عنها من حفظه  
 وايس الامام حماه ولا رعاية في دار الحرب فلا يمشى الاموال التي  
 لاحماة ولا رعاية له فيها (الآثرى) انه لو كان في عسكر اهل البعي خال  
 الحول على ماله ثم خرج الى عسكر اهل المد فانه لا يؤخذ من كاة ماضى  
 له انه لم يكن ذلك المال في حماية الامام ولا رعيته فلم يؤخذ منه فكذلك  
 ههنا ولان الزكوة حق الله تعالى ففى موضع لا يجزى فيه حكم  
 امام المسلمين فلا ياخذ بذلك كمالا ياخذ بسائر حقوق الله تعالى التي لزمه  
 في دار الحرب نحو وحد الزنا وحد السرقة وحد قطاع الطريق وحد  
 الشرب الا ان المسلم يومر بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه ولا يجبر وان  
 لم يؤد فهو آثم لانه حال الحول على مال مسلم فيجب فيه الزكوة ومنى وجب  
 يومر بالاداء كالصلوة والصوم وكالباغى اذا خرج الى اهل المد فانه يفتى  
 بان يزكى ماله فيما مضى فكذلك ههنا \*

(وما عرفت من الجواب في المستامن في دار الحرب فهو جوابك في الاسير اذا  
 اتحرر فاصاب مالا في دار الحرب وحال الحول على ماله ثم مر على عاشر المسلمين)  
 فانه لا يمشى ولكنه يفتى بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه (وكذلك  
 الجواب في الذي اسلم في دار الحرب وحال الحول على ماله في دار الحرب ثم  
 اخرجه الى دار الاسلام) فان الماشى لا يمشى الا انه ان علم في دار الحرب ان  
 عليه زكوة ماله وحال الحول على ماله بعد العلم لزمه ان يؤدى زكوة ماله فيما  
 بينه وبين ربه وان لم يعلم ان عليه الزكوة في ماله فانه لا يلزمه اداء شئ من  
 (١) (الآثرى) انه لا يمشى الدارهم التي يخرج بها في مصر لانه ليس في

كحربي آخر خرج في كل مرة (ولو أن الحربي والمستامن والمسلم والدمي  
مكثوا يتجرون في دار الاسلام ثلاثة احوال لا يبرون على عاشر المسلمين ثم  
مر وعلى عاشر المسامين بعد الحول الثالث فاخبروه انهم لم يشرروا منذ ثلاثة  
احوال. اخبر المسلم انه لم يؤد زكاة ماله منذ ثلاثة احوال فان العاشر ياخذ منه  
زكاة هذا الحول الثالث ولا ياخذ منه زكاة الحولين الماضيين وذلك لان  
العاشر انما يشر المال الذي في دار الاسلام اذا كان في حمايته في الحول الثالث  
لا في الحولين الماضيين طهرا لا ياخذ لما مضى من الحولين بخلاف ما اذا حال  
الحول والمال في دار الحرب ووقت الاخذ باق لا يجب الحرق في المال انما فقد  
مضى وقت اخذ الواجب الاول وجاء وقت الواجب الثاني متى مر عليه بعد  
ما حال الحول الاول قبل ان يتم الحول الثاني فوقت الاخذ باق فشره ووقت  
الحول والمال في دار الحرب فان العاشر لا يشر هذا المال وان مر به صاحبه  
عليه قبل ان يتم الحول الثاني لان الحول الثاني حال هناك والمال في موضع ليس  
بجريه فيه حكم امام المسلمين فلم يثبت له حق الاخذ لهذا واما المال الذي في دار  
الاسلام فانه في موضع يجري فيه حكم الامام فله حق ان يشره متى مر به  
صاحبه قبل ان يرضى وقت الوجوب للحول الثاني \*

(فاما السائمة من الصدقات فليس على الحربي ولا على الذمي فيها صدقة) لان  
الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر (فاما سائمة المسلم اذا لم ياخذ صدقتها سنين  
ثم اطع على ذلك اخذت منه زكاتها للسنين الماضية) لان اخذها الى السلطان  
لما كان فيها من الحماية والرعاية والحماية والرعاية قد وجدت في السنين الماضية  
فياخذ زكاة ماضى \*

(وهذا بخلاف العاشر فانه لا ياخذ العشر الا للحول الآخر) لان العاشر انما

(ا) فانه لا ياخذ الا زكاة سنة التي مر عليه لان حق الاخذ له انما ثبت حين يمر

فانه لا يحسمه العشر لما مضى) لان الحول حاله وهو رار ، ساءت  
الوجوب وقت تمام الحول فاذا كان ساءت العشر في موسم  
يجري فيه حكم امام المسلمين لا با . . .

(وان كان اقام في دار الحرب عام حوله ساءت في دار الاسلام الا يومها  
او يومين ثم خرج في دار الاسلام الحول في دار الاسلام اعتبر به على ما شر  
عشره) لان المال وقت وجوب الحق في حياة الامام في موضع يجري فيه  
حكم امام المسلمين فكان له حق الاخذ (واوان حربه ساءت في دار الاسلام  
او ذميا او مسلما مر على العاشر عمل فكنى اياه وقد حل الحول في ذمته وربه  
على العاشر ايضا فحكمه اياه وقد حل الحول الثاني ثم ربه على العاشر بعدما  
حال الحول الثالث فعلم به العاشر وعلم بما كان صنع في ذلك الاحوال من  
العاشر بعشر الاموال في الاحوال الثلاثة كما) لانه ثبت حق الاحذنه اشر  
في كل مرة لان الركوة وجبت في المال في دار الاسلام والحق متى ثبت  
لا يبطل به اخير ولا باكتمان .

المقتضى في بطلان التاخير ولا باكتان

(فان كان الحربي يدخل في هذه الاحوال الثلاثة في كل مرة ودار حرب  
قبل ان بعشره ثم يخرج فليس ينبغي للعاشر ان يشره الا بهذه المرة الاخيرة  
لهذا الحول الثالث) لانه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد بطلت عنه احكام  
المسلمين وارتفع ذلك الامان وصار كحربي آخر حين خرج في المرة الثانية  
والثالثة (الآرى) ان العاشر لو بعشره ثم دخل دار الحرب ثم خرج  
من يومه ذلك ومر على العاشر فانه بعشره تايها فكما ابطال دخوله  
دار الحرب العشر الذي كان له عند المسلمين وصار في الحكم كحربي  
آخر خرج فكذلك يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده ويصير

كحري آخر خرج في كل مرة (ولو ان الحربي والمستامن والمسلم والذمي  
مكثوا يتجرون في دار الاسلام ثلاثة احوال لا يعرفون على عاشر المسلمين ثم  
مروا على عاشر المسلمين بعد الحول الثالث فاخبروه انهم لم يمشروا منذ ثلاثة  
احوال واخبر المسلم انه لم يؤذ زكوة ماله منذ ثلاثة احوال فان العاشر ياخذ منه  
زكوة هذا الحول الثالث ولا ياخذ منه زكوة الحولين الماضيين وذلك لان  
العاشر انما يمشر المال الذي في دار الاسلام اذ كان في حمايته في الحول الثالث  
لا في الحولين الماضيين فلهذا لا ياخذ ما مضى من الحولين بخلاف ما اذا حال  
الحول والمال في دار الحرب ووقت الاحذباقي لا يجب الحق في المال انما يفقد  
مضى وقت احذبا الواجب الاول وجاء وقت الواجب الثاني فتمت مر عليه بعد  
ما حال الحول الاول قبل ان يتم الحول الثاني فوقت الاحذباقي فمشره ووقت تم  
الحول والمال في دار الحرب فان العاشر لا يمشر هذا المال وان مر به صاحبه  
عليه قبل ان يتم الحول الثاني) لان الحول الثاني حال هناك والمال في موضع ليس  
يجري فيه حكم امام المسلمين فلم يثبت له حق الاخذ لهذا واما المال الذي في دار  
الاسلام فانه في موضع يجري فيه حكم الامام فله حق ان يمشره متى مر به  
صاحبه قبل ان يمضي وقت الوجوب للحول الثاني \*

(فاما السائمة من الصدقات فليس على الحربي ولا على الذمي فيها صدقة) لان  
الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر (فاما سائمة المسلم اذ لم ياخذ صدقتها سنين  
ثم اطلع على ذلك اخذت منه زكاتها للسنين الماضية) لان اخذها الى السلطان  
لما كان فيها من الحماية والرعاية والحماية والرعاية قد وجدت في السنين الماضية  
فياخذ زكوة بامضي \*

(وهذا بخلاف العاشر فانه لا ياخذ العشر الا لا حول الاخر) لان العاشر انما

الصدقة اذ لا يجب على الكافر

(١) فانه لا ياخذ الا زكوة سنة التي مر عليه لان حق الاخذ له انما يثبت حين يمر

فانه لا ياخذ منه المشر لما مضى لان الحول حال وماله في دار الحرب ووقت الوجوب وقت تمام الحول فاذا لم يكن المال وقت الوجوب في موضع يجري فيه حكم امام المسلمين لا ياخذ منه الامام \*

(وان كان اقام في دار الحرب تمام الحول منذ ملكه في دار الاسلام الا يوما او يومين ثم خرج الى دار الاسلام فتم الحول في دار الاسلام ثم مر به على العاشر عشرة) لان المال وقت وجوب الحق في حماية الامام وفي موضع يجري فيه حكم امام المسلمين فكان له حق الاخذ (ولو ان حريبا استأمن في دار الاسلام او ذميا او مسلما مر على العاشر بمال فكتمه اياه وقد حال الحول الاول ثم مر به على العاشر ايضا فكتمه اياه وقد حال الحول الثاني ثم مر به على العاشر بعدما حال الحول الثالث فعلم به العاشر وعلم بما كان صنع في تلك الاحوال فان العاشر يعشر الاموال في الاحوال الثلاثة كلها) لانه ثبت حق الاخذ للعاشر في كل مرة لان الزكوة وجبت في المال في دار الاسلام والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان \*

(فان كان الحربي يدخل في هذه الاحوال الثلاثة في كل مرة في دار الحرب قبل ان يعشره ثم يخرج فليس ينبغي للعاشر ان يعشره الا بهذه المرة الاخيرة لهذا الحول الثالث) لانه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد بطلت عنه احكام المسلمين وارتفع ذلك الامان وصار كحربي آخر حين خرج في المرة الثانية والثالثة (الارى) ان العاشر لو عشره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك ومر على العاشر فانه يعشره تانيا فكما ابطال دخوله دار الحرب العشر الذي كان له عند المسلمين وصار في الحكم كحربي آخر خرج فكذلك يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده ويصير

الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان



(واما الحربى لو قال علي دين لا يصدق \* واذا قال عشرينى عاشر غيرك صدق) لانه تايد قوله هاهنا بالبراءة فجاز ان يصدق \* فاما في مسألة الدين لم ينضم الى قولهم ما يصدقه فجاز ان لا يصدق \*

والدليل على ذلك حديث عمر رضي الله تعالى عنه حيث اتاه ذلك الشيخ النصراني وقال ان عمالك عشرينى في السنة مرتين قال فكتب عمر رضي الله تعالى عنه الى عماله لا تمشروا في السنة الامرة \* اليس عمر رضي الله تعالى عنه قد صدقه في ذلك حيث كتب الى عماله ان لا تمشروا الامرة \*

(واذا كان للرجل المسلم والذى مال التجارة فعال عليه حول في دار الاسلام ثم ادخله دار الحرب بامان فاتجر فيه حولا آخر ثم اخرج منه من دار الحرب فر به على عاشر المسلمين لم يعشره للسنة الاولى ولا للسنة الثانية) اما السنة الاولى فلانه لم يمر عليه بماله في وقت الاخذ فلا يأخذ \* واما السنة الثانية فلان الحول قد حال والمال في دار الحرب وقد ذكرنا ان العاشر لا يعشر المال الذي قد حال عليه الحول في دار الحرب \*

(فان كان مر به بعد الحول الاول على العاشر في دار الاسلام فكتبه المال ثم ادخله دار الحرب فمكث حولا في دار الحرب ثم اخرج منه على عاشر واخبره خبره فانه يعشره للحول الاول ولا يعشر للحول الثاني) اما ما يعشره للسنة الاولى - لانه مر به مدوجوب الحق ووجوب الحق لا يفوت بالتأخير واما الحول الثاني حال والمال في دار الحرب فلا يعشره \*

(وكذلك سائمة الرجل المسلم اذا دخلها دار الحرب بعد ما حال عليها الحول

- اما للحول الاول فلانه قد مر به مدوجوب الحق في المال ووقت الاخذ باق فثبت له حق الاخذ فلا يسقط ذلك الحق بالتأخير

ياخذ من المال الذي يربيه عليه صاحبه والمرور عليه بالمال لم يوجد الا في السنة الرابعة فلا ياخذ الا للسنة الثالثة واما المصدق ليس ياخذ الصدقات بحق المرور عليه بل في سائمة كل انسان عيا خدمتها الصدقة فانما ياخذ الصدقة باعتبار حول لان الحول على السائمة وقد حال على السائمة ثلاثة احوال فياخذ صدقة كل حول \*

(فان قال المسلم صاحب السائمة قد ادبت صدقتها الى المساكين لهذه السنين لم يلتفت الى قوله ويؤخذ منه الصدقة لثلاث سنين) وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ياخذ واحتج وقال ان الصدقة حق الفقراء فلما دفعها الى الفقراء فقد اوصل الحق الى مستحقه فيبرأ كماله ودفع زكاة التجارة الى الفقراء \*  
والكناسه قول ان حق الاحد الى المصدق فلا يبرأ بالدفع الى الفقراء كالغريم اذا دفع الدين لا يبرأ لما ان حق الاخذ للوصي كذا هنا \*

(فان كان الامام يبيع اليهم مصدق في تلك السنين بان شغل عن ذلك الحرب او غيرها فادوها للمضى وقالوا قد ادبتناها حيث لم يبعث اليها مصدقاً فقول قولهم فلا صدقة عليهم في ذلك) لان الامام اذا لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين فلم يوجد الطلب من الامام فلم يجب عليهم الدفع الى الامام فاذا ادى بنفسه يبرأ كزكاة المال اذا اداها المالك \*

قال (والحربي والمستامن والذمي والمسلم اذا مروا بعاشر من عشار المسلمين فقالوا قد عشرينا عاشر اغيرك في هذه السنة وجاؤا بالبرامة وحلفوا له على ذلك ان اتهمهم فليس ينبغي ان ياخذ منهم شيئاً) لان الزكاة حق الله تعالى امانة عند المالك والامين متى اخبر باداء الامانة صدق ثم هذا في المسلم والذمي ظاهر لانهم اولا على ان يصدقوا \*

فهذا ايضا والاول سراء وبطل عنه كل عشر وجب عليه وهكذالواستامن  
على ان ينفذ الى تلك الدار ويكون آمنا فيها من المسلمين ثم يخرج الى دار الاسلام  
آمنًا حتى يرجع الى داره فأمنوه على ذلك فمدخل اليهم بمد ماوجب  
عليه العشر ثم خرج فانه لا يعشر لما مضى ويعشره المسلمون اذا خرج من  
تلك الدار الى دار الاسلام لان حكم المسلمين غير جار في دار الحرب التي خرج  
المستامن اليها

(وان كان هو آمن من المسلمين، فخرج منه لا يجري فيه احكام  
المسلمين يطل اعتبار ماوجب عليه ويطل اعطاءه ساء ما اخذ منه حتى لو  
عشره المسلمون حين خرج من داره الى دار الاسلام فكث ايامهم دخل  
تلك الدار الاخرى ثم خرج منها وبين ذلك ايام عشره العاشر مرة اخرى)  
لانه حين دخل تلك الدار خرج من احكام المسلمين فاذا رجع اخذ منه العشر  
وصار سبيله سبيل دار الموادة اذا خرج واعد منهم الى دار الاسلام تلك  
الموادة فيعشره العاشر ثم خرج في تلك السنة الى دار الاسلام تلك الموادة  
فان العاشر يعشر ماله ثانيا لماله لما عاد الى داره فقد خرج عن حكم المسلمين  
وان كان هو آمن في تلك الدار فاطل اعتبار ما اخذ منه فكذلك هاهنا

(ولو ان اهل الحرب واعدوا المسلمين على ان يؤدوا الى المسلمين كل سنة خراجا  
معلومًا على ان لا يجري عليهم المسلمون احكاما: لم لا يكونوا اذمة لهم ثم ان رجلا  
منهم خرج الى دار الاسلام باموال كثيرة على تلك الموادة فهو آمن ويؤخذ منه  
عشر ما مر به كاملا) لانه حربي على حاله الا انه آمن ولم يصير ذميا لان حكم المسلمين  
غير جار عليهم فصار كما لو خرج من غير دار الموادة بامان فيؤخذ منه العشر  
(ولو وجب عليه عشور في دار الاسلام ثم دخل دار الموادة ثم خرج فانه

شرح مبر الكبر (١٠٠) (١٠٠) (١٠٠)

وهو يود دونهما خيرا، والآخر لا يحرق دار الحرب، بل حرره إلى دار  
الاسلام ثم من المصدق صدقه باسمه لاولى، من حره الا فسد ثبت  
منه صدق، باعتبار حولان الحول في دار الاسلام لا من ارور عيه من محار  
الدار الاول على المصارف في دار الاسلام ثبت له حق اخيه بصدقة  
لن الصفة

(ولا يأخذ اسماءه في قسبة) لانه حال انومه، بل يدرج بزوج  
له حق الاخر

(ولان حر يماسته في دار الاسلام حال الحرب على ما هو حران في دار  
الاسلام ثم مباشر المسلمين وماله مال نكته، بل ان المباشر مله به  
واخرجه فانه يشره مضى ونم ظفره العاشر حتى دخل دار الحرب  
ثم خرج ما خبره وماله ذلك بطل كل عشر كن وجب صدقه من  
اسنين وعشرة شروجه من دار الحرب هذه مرة واحدة من نفسه لانه  
حين دخل دار الحرب ثبت عليه احكام المسلمين وحق الاسلام ثبت امام  
بالحكم ودام كن مسلمين عليه حكمه كن امام حق الاخر

(ولو كان وجب داء عليه فلم يدخل دار الحرب التي هو من هاهنا ولكنه دخل  
دار حرب اخرى من دار الاسلام بامان ليتجره، بل كان ستامن المسلمين  
حين دخل ارض الاسلام ولم يذكر لهم دخول الك الارض وانه بطل ما كان  
وجب عيه من العشور) لانه دخل دار الايجري فيها حكم المسلمين فصار كالو  
دخل دار نفسه ثم خرج ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب من العشور  
وكذلك هاهنا

(ولو كان استامن المسلمين لينفذ الى تلك الدار ويرجع اليهم فآمنوه على ذلك

في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام اولى ان لا يمشره وهكذا الجواب اذاصاب المستامن معدن ذهب او فضة او حديد في ارض الحرب او اصاب غير الاولؤلؤ امن البحر فهو له لان هذا ليس بملك لاحد فصار كالركاز الذي وجدته في الصحراء ولا خمس فيه ولا عشر اذا خرج الى دار الاسلام \*

(فان وجد الممدن في ملك انسان منهم فليرده على صاحبه \* والرجل الذي يسلم من اهل الحرب والاسير من المسلمين في ذلك سواء الا في خصلة واحدة ما اصاب الاسير والرجل المسلم من اهل الحرب في دار رجل منهم فهو له ايضا ولا خمس فيه ولا عشر) لانه لا امان لهم ولو قدر على قتلهم واخذماوالمهم فعل ذلك فاذا اصاب ركازا اولى ان يكون له \*

(وكذلك ما اصابا من لقطة فهي لهما ولا خمس ولا عشر فيها اذا خرجا على العاشر في دار الاسلام) لان الظاهر ان هذا مال اهل الحرب ولو وجد امالا في دار واحد منهم كان لهما ولا خمس فيه ولا عشر فاللقطة اولى ان تكون لهما \* (فاما المستامن فما وجد من لقطة في دار الحرب فينبغي له ان يعرفها كما يعرف اللقطة في دار الاسلام) لانه لا يحل له اخذ ماوالمهم كما لا يحل له اخذ مال المسلمين \*

(فان عرفها حولا فان جاء صاحبها والا يتصدق بها كما في دار الاسلام اذا عرفها حولا ولم يجيء صاحبها يتصدق بها واحب الي ان يتصدق بها على فقراء المسلمين الذين في دار الحرب فان لم يجد فعلى فقراء اهل الذمة) لانه لو صرفها في دار الاسلام الى فقراء اهل الذمة يجوز فكذا في دار الحرب (فان لم يجد فقراء اهل الحرب) لان هذا مال وجد من اهل الحرب فيجوز الصرف الى فقراء اهل الحرب \*

لا يمشره العاشر لما مضى) لما بينان هذه الدار والدار التي لا موادة بيننا وبين المسلمين سواء ودخول المسلم والذي دار الموادة بمنزلة دخولها دار الحرب ليس بين أهلها وبين المسلمين موادة سواء لأنه لم يصرد دار الإسلام بتلك الموادة لعدم جريان حكم الإسلام والله الموفق \*

### باب

من الخمس في المدين والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يلحق الذي من ذلك والمستامن \*

قال محمد رحمه الله (إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وأصاب ركازاً من ذهب أو فضة أو جوهر فإن كان أصابه في دار إنسان منهم يرد إليه ولا يفد ربه) لأن هذا مال صاحب الدار ولو لم يرد كان خيانة منه وغدر أو هو قد ضمن أن لا يخونهم ولا يندربهم في أنفسهم وأموالهم \*

(وإن كان أصابه في الصحراء أو في موضع ليس بملك لأحد من أهل دار الحرب فهو بمنزلة الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب وذلك الصيد يكون له فكذلك هذا الركاز يكون له ولا خمس فيه إذا أخرجه إلى دار الإسلام) لأنه لم يصبه على وجه إعزاز الدين وإعلاء كلمة الله عز وجل ولا بإجفاف الخيل والركاب فصار بمنزلة المتلصص والمال الذي أخرجه المتلصص لا خمس فيه فكذلك هاهنا (ولا عشر فيه إن يره على عاشر المسلمين) لأن هذا مال أصابه في دار الحرب ولم يوجد من إلا مأم رعاية ولا حماية في أرض الحرب فلا يمشره \*

(الآرى أن المستامن لو أدخل دار الحرب ماله ثم أخرجه إلى دار الإسلام بعد إحال الخول عليه في دار الحرب فإنه لا يمشر ذلك للمال الذي أصابه

باب الخمس في المدين والركاز يصاب في دار الحرب ودار الموادة وما يلحق الذي من ذلك والمستامن \*

صار له في الغنمة نصيب حتى انه يرضخ له كما يرضخ للذي فكذلك اذا جاء الحج  
 الامان باذن الامام يصير له فيها نصيب فيؤخذ منه الخمس والباقي له \*  
 (ولو ان الحرب المستام من اصاب من بحر المسلمين لوئوا كثيرا او عنبرا  
 او اصاب معدن جوهر او فيروز وج فاصاب منه شيئا كثيرا وذلك بغير اذن  
 الامام فهو له ولا خمس فيه) \* اما اللؤلؤ والعنبر فلانه يستخرج من البحر وما  
 في البحر لا يكون غنمة انما الغنمة ما يكون في البر (الآرى) ان المسلم لو اصاب  
 ذلك لا خمس فيه فاذا لم يكن غنمة كان بمنزلة السمك والصيد) وهذا قول  
 ابي حنيفة ومحمد رضى الله تعالى عنهما لانه لا خمس في اللؤلؤ والعنبر \* واما عند  
 ابي يوسف رحمه الله عليه لو اصابه المسلم خمس فكان في حكم الغنمة فيؤخذ  
 كله من الحربى \* واما الفيروز فخره من الارض (الآرى) انه لا ينطبع بالنار  
 فكان بمنزلة الحجر ولا خمس في الحجر واذا لم يكن فيه خمس لا يكون غنمة  
 فيكون كله للحربى المستامن كالصيد الذى يصيبه في دار الاسلام \*  
 (وما اصاب الذمي من ركاز في دار الحرب او معدن وهو فيها يمان او اسير  
 فهو فيه بمنزلة المسلم) لانه من اهل دارنا فكان حكمه في ذلك وحكم المسلم سواء  
 (وما اصاب الذمي من ركاز في دار الاسلام او معدن ذهب او فضة او رصاص  
 او زبيق فهو والمسلم فيه سواء) خمس ما اصاب وما بقي فهو له سواء كان باذن  
 الامام او بغير اذن الامام (لانه من اهل دارنا ويجرى عليه حكمنا فكان  
 بمنزلة المسلم) \*

(روى محمد رحمه الله عليه حديثا في العنبر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس  
 رضى الله تعالى عنهما انه سئل عن العنبر هل فيه خمس فقال انما هو شئ دسره (١)  
 البحر) (ما وجد العبد من ركاز او معدن في دار الاسلام خمس وكان ما بقي لمولى

ما في البحر لا يكون غنمة انما الغنمة ما يكون في البر

(بخلاف اللقطة في دار الاسلام فانه لا تصرف الى فقراء اهل الحرب) لان ذلك اللقطة مال المسلم فلا تصرف الى الفقراء الذين ليسوا من اهل دار الاسلام \*

(وان كان فقيرا فاكلها فلا بأس بذلك) لان المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجا فلا بأس باكلها فهاهنا اولى \*

(فان كان غنيا عندنا لا يحل له ان يتناول) وعند الشافعي رحمة الله عليه يحل له. فان اكله او تصدق به اثم جاء صا حبا فان عرفها فاني احب له ان يقرمها له ولا يجبر على ذلك في حكم الاسلام ان اختصما الى امام المسلمين بعدما سلم صاحبها) لانه استهلكها في ارض الحرب ولو غصبها فاخفر الذمة فانه لا يضمن في الحكم (ولكن المستحب له ان يضمن له) فكذلك اذا استهلك اللقطة لا يضمن في الحكم ولكن المستحب له ان يقرمها له \*

(واذا دخل الحربي في دار الاسلام بامان فاصاب ركازا او معدنا فاستخرج منه ذهبيا او ورقا او حديد افا ان امام المسلمين يأخذه منه كله ولا يكون له منه شيء) لان هذا غنيمة فان المسلمين اوجفوا عليها الخيل (الآرى) ان المسلم لو كان هو الذي اصاب بخمس والباقي له ولو لم يكن غنيمة لكان لا خمس فيه والحربي لاحق له في غنائم المسلمين (الآرى) ان الحربي المستامن لو خرج بغير اذن الامام مع عسكر المسلمين وقاتل المشركين فاصابوا غنائم فانه لا يعطى له شيء من الغنيمة فكذلك لاحق له في هذه الغنيمة \*

(فان كان الحربي المستامن استاذن امام المسلمين في طلب ذلك والعمل فيه حتى يستخرجه فاذن له في ذلك ففعل فاصاب شيئا خمس ما اصاب وكان ما بقي للحربي المستامن) لان الحربي المستامن لو قاتل المشركين باذن الامام

فابو يوسف رحمه الله تعالى يقول ان هذا مال مباح فيكون لمن سبقت يده  
اليه واو حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما يقولان صاحب الخطه ملك ذاك  
الموضع بالا حرار فيملك ظاهر الارض وباطنها \* والدليل عليه حديث علي  
رضي الله تعالى عنه فانه قال اذا اصاب في قرية يؤدى عنها قوم الخراج فهو لهم  
وان كان اصاب في قرية لا يؤدى عنها احد الخراج فهو لمن اصابه وفيه  
الخمسة وقال محمد رحمه الله عليه في قبرس وهي جزيرة من جزائر البحر اهلها  
نصارى يؤدون الى العرب شيئا والى الروم شيئا كل سنة وهم صالح للمسلمين  
وصالح للروم الا ان حكام المسلمين لا تجرى عليهم (لو اصاب رجل من المسلمين  
فيها ركازا او معدنا فان كان اصابه في ملك انسان يرده عليه وان اصابه في  
صحراء فهو له ولا خمس فيه) لان هذه دار حرب لان حكم المسلمين فيها غير  
ظاهر وقد ذكرنا ان الجواب على هذا اذا اصاب ذلك في دار حرب فكذلك  
هاهنا \* والله اعلم \*

(ولو ان عسكر المسلمين لهم منعة وعزة دخلوا ارض الحرب فاقاموا فيها حينما  
حتى زرع ناس منهم زروا فادركت زروعهم حصدها واخرجوها الى  
دار الاسلام فان كان البذر الذي بذروه من بذرهم ادخلوه من ارض الاسلام  
فذلك الزرع كله لهم) لان هذه نماء ملكهم ونماء الملك لما امكنه حتى يستحق  
بحق (ولا خمس فيه) لانه ليس بغنيمة (ولا عشر فيه ولا خراج) لان العشر  
والخراج انما يجب في اراضي المسلمين وهذه اراضي اهل الحرب واراضي اهل  
الحرب ليست بعشيرة ولا خراجية \*

(وان كان البذر الذي بذر في الارض من حنطة اصلها من ارض العدو فاقام على  
ذلك حتى حصده وداسه واخرجه الى دار الاسلام فانه يؤخذ

العبد) لأنه سمة واحدة من أهله مستحق القيمة (الآرى) أنوارا من  
المسلمين في حال المشردين يرضخ لهم من العينة فلما كان سرا لا لاستحقاق  
ملك الغنمة فكذلك استحق هذه العينة خمس والباقي يكون لمولى  
العبد) لأن مال العبد بغيره إلا به (ذكره) أن صاحب ذلك منه  
خمس والباقي بغيره (دون مولاه) من هـ من كسبه والكتاب أحس بكسبه  
من مولاه (وكتبت السبى إذا أصاب ذلك في دار الإسلام خمس والباقي  
يكون له) لأنه يرضخ به من الغنمة إذا قبل فكذلك ما استخرج من المعدن  
يكون له بعد الخمس

(وإذا كانت دار من دور أهل الحرب وسودح المسلمون أهاليها إلى أن يردوا إلى  
المسلمين شيئا معلوما في كل سنة على أن لا يجرى عليهم المسلمون أحكامهم فهد  
دار حرب) لأن الدار إنما تصير دار الإسلام بأجراء حكم المسلمين فيها وحكم  
المسلمين عير جبر فكانت هذه دار حرب

(فن دخل من المسلمين هذه الدار تلك الواحدة فاصاب ركزا فان وجدته في  
الصحراء كان له ذلك كما وان وجدته في دار واحد منهم رده عليه وان طلبوا  
أن يكونوا ذمة لهم يجرى عليهم حكمهم ويأخذون منهم في السنة خراجا معلوما  
ولم يكن المسلمون ظروا عليهم قبل ذلك فهد دار الإسلام) لأن أحكام المسلمين  
جرت فيها فأصاب منها من ركزا أو معدن ذهب أو فضة فانه خمس والباقي  
لذئ أصابه كما أصيب ذلك في دار الإسلام

(فان وجدته في ملك إنسان فانه خمس والباقي لصاحب ملك ذلك الموضع)  
عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
الباقي للواجد كما لو وجدته في دار الإسلام في ملك واحد من المسلمين

الدار إنما تصير دار الإسلام بأجراء حكم المسلمين فيها

لما وجب لهم في الغنيمة الرضخ فقد وجب لهم في الغنيمة حق ونصيب  
والحقوق في الغنيمة متفاوتة فكل شيء قدره الامام صار كالذي يظهر تقديره  
بالشرعية وتفاوت المقادير من حيث الشريعة في الغنيمة لا يمنع استحقاق  
جميع ما اصاب من الركاظ والمعدن (الآثرى) انه يستوى فيه الراجل  
والفارس في اصابة المعدن وان كان حقوقهما متفاوتة في الغنيمة  
فكذلك الحر والعبد يستويان في اصابة الركاظ والمعدن \* ولان الذي  
يحمي المعدن يفرد باستخراجه فهو كقوم ممتنعين من بعض هؤلاء الاصناف  
لو غزوا فاصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فهذه الغنيمة تقسم بينهم  
على سهام الخيل والرجالة بعد الخمس كما يفعل ذلك للمقاتلة من المسلمين  
فالذي يستخرج المعدن والركاظ مثله \*

(قال ولوان الحربي المستامن استاذن الامام في طلب الكنوز والمعادن فاذله  
الامام على ان للمسلمين مما يصيب النصف وله النصف فعمل على هذا فاصاب  
ركاظ او معدن فان الامام ياخذ نصف ما اصاب وللحربي نصفه) وذلك لان  
الحربي المستامن انما يستحق من الركاظ اصابه في دار الاسلام ما يستحقه بشرط  
اذن الامام فانه لو اصابه بغير اذن الامام اخذ منه واذا كان استحقاقه بالشرط  
فانما يستحق ما شرطه الامام والامام شرط له النصف فلا يستحق اكثر  
من النصف \*

(ثم الامام ياخذ خمس جميع ما اصاب الحربي من هذا النصف الذي اخذه من  
الحربي فيجمله للفقراء او يجمّل النصف للمقاتلة) وذلك لان اذن الامام يصير  
ما اصابه الحربي غنيمة يجب فيها الخمس فقد اوجب له اذنه حق في جميع المصاب  
بعد الخمس وليس للامام ان يصرف ذلك عنهم الى غيرهم ابدأ فيجعل خمس



متى خرجوا الى دار الاسلام سرية فانما يستحقون ما يستحقون بالشرط  
فكان شرط الامام معتبرا فلا يستحقون اكثر مما اشترط لهم فكذلك هاهنا  
(ولو ان حر يا مستامنا من الروم في دار الاسلام وجد حربي اتر كيفي دار  
الاسلام دخل بغير امان لم يكن له شيء منه في قولهم جميعا) اما على قول ابي  
حنيفة رضي الله تعالى عنه فلانه لما دخل دارنا صار فينا جماعة المسلمين حتى لو  
اخذه منه مسلم لا يسلم له ولكنه يؤخذ منه فيوضع في بيت مال المسلمين  
فالخربي اذا اخذه اولى لان لا يسلم واما عند محمد رحمة الله عليه فلانه لو اخذه  
مسلم كان غنيمته في الرواية التي توجب فيه الخمس ولما كان غنيمته عند اخذ المسلم  
فكذلك يكون غنيمته عند اخذ الخربي ولا حق للخربي في الغنيمه فيؤخذ منه كله  
وصار هذا والركز الذي وجدته في دار الاسلام سواء \*

(ولو كان الامام اذن له في طلب ذلك فوجد قوما من اهل الحرب من اهل  
داره او من غير هادخلوا بغير امان فمنذ ان حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا  
لا يكون له منه شيء) لانه بالدخول في دار الاسلام صار حقا لجماعة المسلمين  
فيوضع في بيت المال اذا اخذه من الخربي وعند محمد رحمة الله عليه ينجس  
ما اصاب منهم والباقي يكون له لانه غنيمته والخربي يثبت له الحق في الغنيمه  
اذا كان الاخذ باذن الامام وهذا كركز والمعدن اذا اصابه باذن الامام ينجس  
والباقي له فكذلك هاهنا \*

(ولو ان مسلما حر او عبدا او مكاتبا او امرأة اذن له الامام في طلب الكنوز  
والمعادن من الذهب والفضة وغير ذلك على ان ما اصاب من ذلك فهو له  
لا خمس فيه فاصاب مالا كثيرا من المعادن فليس ينبغي للامام ان يسلم ذلك له ان  
كان موسرا) لان ما يصاب من الركاز والمعدن هو غنيمته والخمس حق

النصفين للمقراء ويجمل الباقى للمقاتلة \*

\* قال \* (ولو ان مسلما او عبدا او مكاتباً او ذمياً او صبياً صاحب للكنوز والمعادن ان ياذن الامام فاذن له في ذلك على ان له النصف وللمسلمين النصف فاصاب كنزاً او اموالاً من المعادن فان الامام يأخذ منه الخمس وما بقى فهو لمن اصابه) وذلك لان المسلم ما يستحق من الركاظ والمعدن والكنوز وغير ذلك فانما يستحقه بالاصابة لا بالشرط فانه واصابه بغير اذن الامام كان له واذا يكون الاستحقاق بالشرط لا بغير الشرط من الامام لانه شرط لا يقتضيه الشرع فان القياس ان يكون كله للواجد لان هذا مال مباح فيكون لمن اصابه الا انا اوجبنا الخمس بالشرع وما زاد على ذلك لا شرع فيه وهو باق على اصل القياس (بخلاف الحربى المستامن اذا اصابه على هذا الشرط) لان استحقاقه بشرط الامام على ما قلنا فلا يستحق اكثر من الشروط \*

واستدل في الكتاب بفصل وقال (الآثرى) (اوان الامام ارسل جنداً من المسلمين الى دار الحرب وشرط لهم النصف مما اصابوا والنصف الآخر لجماعة المسلمين فاصابوا غنائم خمس ما اصابوا والباقي كله لهم وكان شرط الامام باطلاً) لان استحقاقهم لا بشرط الامام وشرط الامام شرط لا يقتضيه الشرع لما انه يجمل في الغنيمة لمن لم يوجد منهم قتلة ففى شرطه \*

(وبمثل لو ان قوماً من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام بامان على ان يجتازوا من دار الاسلام الى دار حرب اخرى لم يكونوا يظفرون بقتلهم الا بالمرن دار الاسلام او كانوا يظفرون به فاحبوا ان يكون ذلك من دار الاسلام ليكون اربع للمدعو فاذن لهم الامام على ان للمسلمين النصف مما اصابوا ولهم النصف فاصابوا غنائم فان الامام يأخذ النصف وما بقى فهو لهم) لما هم

لاهل الذمة والحريين ولا نسهم لهم ونحن نأخذ السهام نظر في المسلمين فان كانوا اهل منعة بان كانوا واحدهم يستغفرون عن اهل الذمة الا ان كينوتهم معهم افضل فان السهم للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة والحريين لان المسلمين اذا كانوا اهل منعة واهل الذمة تبع لهم فليس لهم الا ارضح \*

(وان كان المسلمون لا منعة لهم الا بجن معهم من اهل الذمة فاهل الذمة والحريون شر كاه في الغنيمة يقسم بينهم وبين المسلمين على سهام الخيل والرجالة) لان المال لم يصير غنيمة للمسلمين انما صار غنيمة باهل الذمة لولا هم لكان المسلمون متلصحين غير غزاة فاذا صار المال غنيمة باهل الذمة ساووا المسلمين \*

(وان اصابوا الغنيمة في دار الحرب والمسلمون لا منعة لهم ولم تقسم الفنائم ولم تخرج الى دار الاسلام حتى لحقهم جند من المسلمين مدد لهم فصار المسلمون يحملتهم اهل منعة كانت السهام للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة) لان المدد اذا لحقهم في دار الحرب صاروا كأنهم دخلوا معهم (الآثرى) انهم يشاركونهم في الغنيمة ولو دخلوا معهم وهم اهل منعة يرضخ لاهل الذمة فكذلك هاهنا \*

(وان كان اهل الذمة اذا انفردوا لا منعة لهم والمسلمون اذا انفردوا لا منعة لهم فاذا اجتمعوا كانت لهم منعة فاجتمعوا فاصابوا غنائم فانه يسهم لاهل الذمة كالسهم للمسلمين) لان المال انما صار غنيمة بهم جميعا ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فاستوا جميعا في الغنيمة \*

(وكذلك ان كان لكل فريق منعة كانت الغنيمة بينهم على سهام الخيل والرجالة) لانه ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فلم يكن بعضهم تبعاً للآخر فاستوا في الغنيمة \*

الفقراء في الغنمة ولا يجوز له أن يبطل حق الفقراء \*  
 (فإن كاتب الذي أصابه غنا جاعليه دين كثير لا يصير عيبا بالاربعة  
 الاخماس فرأى الامام ان يسلم ذلك الخمس له جاز) لان الخمس حق انفقراء  
 وهذا الذي أصابه فقير فتدسرف الحق الى مستحقه فيجوز \* (والدليل  
 عليه ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال لذلك الرجل الذي أصاب الركا  
 ان وجدت في ارض خربة خربة فالحمس لها واربعة اخماس لك ثم قال وستتم لك)  
 وانما قال ذلك لانه رآه اهلا للصدقة \* (فإن قال مثل هذا الحربي مستامن  
 اولدني واخذ له في مثل ما ادن للمساكين فاصاب كنزا او معدنا خمس ما اصاب  
 وكان ما بقي للحربي او الذمي ولا ينبغي للامام ان يعطي الخمس للكافر غنيا  
 كان او فقيرا) لان الخمس حق اوجه الله تعالى نص القرآن للفقراء فلا يجوز  
 صرفه الى الكفار كالزكاة \*

(ولو ان الامام ارسل جنودا من اهل الذمة او من اهل الحرب المستامين  
 او الموادعين يقاتلون مع اهل حرب آخرين وامر عليهم اميرا من امراء  
 المسلمين وامره ان يحكم فيهم بحكم المسلمين فدخلوا دار الحرب فاصابوا غنائم  
 فانه بخمس ما اصابوا وما بقي فهو بينهم على سهام الغنمة للفارس منهم ما للفارس  
 وللراجل منهم ما للراجل) لان حكم المسلمين هو الظاهر فيهم والمساخوذ منه  
 يكون على وجه اعزاز الدين وعلى حكم الاسلام فيكون غنمة واهل الذمة هم  
 المقصودون فيه وليسوا بتبع للمسلمين فيكون غنمة بينهم على سهام الخيل  
 والرجالة (الآثرى) ان اهل الذمة لو دخلوا بغير اذن الامام كان الحكم كذلك \*  
 وان لم يكن معهم احد من المسلمين فالمستامنون اذا اذن لهم الامام صاروا بمنزلة  
 اهل الذمة (فان دخل معهم قوم مسلمون يقاتلون معهم فقال المسلمون نرضخ

قال (ولو ان الامام قال سريتم ارساها من دار الاسلام الى دار الحرب وقال لهم ما اصاب انسان منكم من ركاز او معدن فاخذ منه شيئا فهو له فاصاب رجل منهم ركازا فهو له ولا خمس فيه بخلاف ما اذا قال لهم في دار الاسلام من اصاب ركازا او معدنا فهو له ولا خمس فيه فاصاب رجل شيئا من ذلك في دار الاسلام خمس ما اصاب والباقي له) والفرق بينهما وان الركاز اذا كان في دار الحرب فالساكنون لم يوجروا عليه ولم يصر عيمة بعد ولا يثبت فيه الخمس الذي هو حق الفقراء فهذا تنفيل من الامام قبل احرار الغنمة فيجوز وما الى ركاز في دار الاسلام فقد اوجف عليه المسلمون وصار غنمة ووجب فيه الخمس للفقراء فلم يكن هذا تنفيل من الامام بل هو ابطال الخمس الذي هو حق الفقراء فلا يجوز هذا الشرط والله الموفق

### باب

من له من الامراء ان يقتل وان يقسم وان يحمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج

قال محمد رحمه الله عليه (اذا ثبت الخليفة امير على جنده من الجنود فدعا قوما من المشركين الى الاسلام فاسلموا فهم احرار لا سبيل عليهم وما لهم وارضهم ورقية لهم واكون ارضهم ارض عشر كارص المهاجرين والا نصار لان التامير يقتضي ان يكون فعل الامير كفعل المأمور والمؤمر وهو الخليفة اذ دعاهم فاسلموا فهم احرار وارضهم ارض عشر فكذلك هاهنا والمنى في ذلك وهو ان الارض انما تصير خراجية اذا فتحت عنوة وثبت فيها حق المقاتلة - فلم يقسم بينهم وترك على اربابها وقطع حق المقاتلة عنها فتجعل خراجية ليكون الخراج للمقاتلة ولمصالح المسلمين وهذا المنى معدوم فيما اذا اسلم

باب من له من الامراء ان يقتل وان يقسم وان يحمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج

الحوادث في السرية ذاكوا وانهم عبيد الله ورسوله ورسول الله  
 ورسوله وانهم في العيمة بينهم على سبيل واحد وان كان مع  
 وعلى التفصيل الذي في الانبياء يدعي رضى الله عنه لم لا يكون لهم  
 منه سهم والاخر في الغنمة

او رضى الله عنه من لامة في من المسلمين الذين في الغنمة  
 دخلوا دار الحرب واذن الامام فاسبوا فيهم فاخرجوا الى الدار السلام  
 فان ذلك لهم ولا خمس فيه لانهم متقصرون وانما في وجهه المتخصص  
 لا يكون غنمة ولا يجب فيه اخمس

(وان دخلوا اذن الامام خمس ما اصابوا) لان الامام لا يعممهم لاصلاحه  
 وانما اذن الدين فزولوا من زنة سرية وحرمهم الامام وان المصائب على وجه  
 اذن الدين ويكون غنمة وفي الغنمة اخمس

(وان قتلهم الامام اذن على ان لا ينصف مما تصيبون وحقه المسلمين  
 النصف ورضوا بذلك فاصابوا ما في الامر على ما قل ولكن يخمس  
 ما اصابوا والباقي فيهم) لان اذن الامام جعلهم اهل ممة وجعل  
 المصائب غنمة وان كانوا اهل منعة شرط عليهم الامام هذا الشرط ثم يصح  
 الشرط لانه شرط لا يقتضيه الشرع فكذلك هاهنا لا يصح هذا الشرط  
 فاذا بطل الشرط كان فيه اخمس والباقي للغانمين كما هو الحكم في الغنائم  
 (فان كان الامام قال لهم انكم ما اصبتم كله فاجهروا فغرموا كان ما اصابوا  
 كله لهم ولا خمس فيه) لانه لا حكم لهذا الاذن فانه لولا الاذن لكان الكل لهم  
 فلما هذا الاذن فصار كأنهم دخلوا بغير اذن الامام ولودخلوا بغير اذن الامام  
 لم يخمس ما اصابوا فكذلك هاهنا

المصائب على وجه المصائب لا يكون غنمة ولا يجب فيه اخمس

وشرح (١) \*

(واذا كان الخليفة نهاه عن ذلك لم يحزله ما صنع من ذلك حتى يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك) لاننا ما جعلناه ما دوننا بالصلاح والاقطاع على وجه الدلالة فاذا جاء النهي مفصحا به كان الحكم للافصاح لا للدلالة الا ان يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك فيما بينه وبينهم \*

(فان رضوا بما صنع الخليفة والا باقوا ما منهم ان ابى الخليفة ان يحجز ما رضوا به من مقاطعة الامير) لان مقاطعة الامير وان لم يحجز فتلك المقاطعة تضمنت امانا لهم فاذا لم يرضوا بمقاطعة الخليفة كان اخفار اللذمة ونقض المهاد \*

(فان ابوا ان يسلموا او يصيروا ذمة قاتلهم المسلمون فان قاتلهم وظفر واعليهم وعلى ارضهم وما فيها فليس لاحد من الناس ان يعرض لشيء من هذه الغنيمة او غير هاتين يتطلع في ذلك رأي الخليفة فان شاء الخليفة قسم ذلك كله فاخذ الخمس لليتامى والمساكين وجعل الاربعة الاخماس للغانين وان شاء من عليهم وجعلهم احرارا يؤدون الجزية عن رقابهم والخراج عن اراضيهم) لان الامير له ولاية على جنده وليس له ولاية على جماعة المسلمين وفي الغنيمة او المن حق لجماعة المسلمين لانه ان قسمها بينهم صارت الارض عشيرة والمشر حق الفقراء الى قيام الساعة وان من عليهم صارت الارض خراجية والخراج للمقاتلة ولصالح المسلمين الى يوم القيامة فثبت ان القسمة او المن تصرف على جماعة المسلمين فكان الذي يلي ذلك هو الخليفة دون الامير (وكذلك ليس لمن دون الخليفة من الامراء بمدايظهم ان يقتل مقاتلتهم اذا كان غلبهم واسرهم وظفر عليهم) لان القتل نوع من المن لما فيه من ابطال

(١) كذا في النسخ القلمية وله الشرح بلبس اجل الجن كافي القاموس ١٢

أهلها طوعا فإنه لم يثبت فيها حق المقاتلة فلا يثبت لهم حق في أرضه - أفجملت  
عشرية غير خراجية \*

(وان ابوا ان يسلموا فعرض عليهم الامير ان يصيروا ذمة فقبلوا فانهم يكونون  
ذمة فان كان الخليفة لم يامر من ذلك بشي \* فكذلك الجواب ) لان  
الخليفة اذا فوض اليه امر الحرب صار مفوضا اليه ما كان من اسبابه وتوابعه  
وما هو متعلق به والذمة من توابع الحرب لانه كما يحارب المشركين ليسلموا  
فكذلك يجب مقاتلتهم ليقبلوا الذمة قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله  
\* الى ان قال \* حتى يسطروا الجزية عن يديهم صاغروا \* وكما قال الله تعالى  
تقاتلونهم او يسلمون \* وروينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا  
بعث سرية او وصى صاحبهم بتقوى الله وكان يامرهم بالدعاء الى الاسلام فان ابوا  
فالى قبول الذمة \* فكانت الدعاء الى الذمة من توابع الحرب فيصير مفوضا الى  
الامير (وكذلك لو بعث امير الجند قائدا من قوائده فدعاهم الى مثل هذا  
فاجابوه كان ذلك في بمنزلة الامير الاعظم) لان الامير اقام قائده مقام نفسه في  
امر الحرب وهذا من توابع الحرب ولو دعاهم الامير الى الذمة قبلوا الذمة جاز  
فكذلك اذا دعاهم القائد بجوز \*

(فان صالحهم الامير على صالح في كل سنة من رقابهم وارضيتهم فذلك جائز)  
لان هذا نوع من اعطاء الذمة وقبول الجزية لان اعطاء الذمة على نوعين \* اما  
ان يصالحهم الامير على اعطاء الجزية المقدرة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره  
او يكو الصالح واقما على مال يحمل مقدروا دون كل سنة فيمض ذلك المال  
على رقابهم وبعضه في ارضهم (كما صالح رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اهل نجران على النخلة كل سنة يؤثرونها اليه \* وكما فعل باهل طي

ولا قوام للدلالة مع النص

بذلك (فان نهى عن القسمة فليس له ان يقسم) لان الاذن يثبت له دلالة وقد جاء انهي عنه افصاحا ولا قوام للدلالة مع النص -  
(ولو كان الخليفة بعث على الجند امير او على المقاسم غير مكالت المقاسم الى الذي بعث على المقاسم دون الامير) لانه لو نهى عن القسمة عمل منهم فاذا فوض امر القسمة الى غيره عمل نزيهه وهذا لان امر القسمة يحتاج الى الحفظ والامانة وامر الجهاد يحتاج الى الجرأة والشجاعة فله ان يفرق الولاية فيجعل امر القسمة الى احسنهم وحفظهم لمعهم وامر الجهاد الى اجبرهم واشجعهم (الا ان يشر كماله في ذلك فحيثما القسمة اليهما جميعا) لانه خص الامير بامر الحرب وعملها في امر القسمة فيراعى تفويض الخليفة في كل شئ

(ومن كان الله القسمة غراي ان يبيع قبل ان يقسم فبيعه جائز) لانه ربما لا يتهاى قسمة العين ثمز التمدليل بين الانصاء وس الحاجة الى بيعها وقسمة ائمانهم افصار البيع من توابع القسمة فكل من فوض اليه القسمة على الاطلاق صار البيع الذي هو بيع القسمة مفوضا اليه كما انه اذا فوض اليه امر الحرب على الاجمال صار اسبابه وتوابعه مفوضا اليه

(وان كان امر القسمة الى الامير فرأى ان يقتل المقاتلة ولا يقسمهم وكان يرى ذلك خيرا للمسلمين فلا بأس بقتلهم في دار الحرب وبعد ما يخرجهم) لانه لما ملك التصرف من حيث البيع والقسمة فكذلك من حيث القتل ايضا ما لم يات بهم الخليفة) لانه اذا اتى بهم الخليفة فقد خرج من الامرة لان امارته موقوفة مادام مفارقا عن الخليفة فاذا اتصل بالخليفة فقد انتهت امارته فلا يجوز له التصرف بمذالك فهذا اكابر الجند اذا بعث سرية في دار الحرب فكان



ان واليا على ثمر من الثغور وجه سرية الى دار الحرب فاصابوا غنائم  
 فرجوها الى دار الاسلام فليس لامير السرية من القسمة شيء  
 الى دار الاسلام لان امارته كانت موقته وهوان يكون  
 ير فاذا اتصل بامير الثغر فقد انتهت امارته فلا يتصرف بمذالك  
 لئلا يندى بعثه الخليفة على الجند اذا انتهى الى الخليفة لم يكن له من  
 بمذالك فكذلك ههنا امير الثغر ان شاء قتل المقاتلة وقسم  
 ترك القتل وقسم الكل \*

ير الثغر لم يتصاحب السرية بين ارسله الى دار الشرك عن  
 ان يقسم ما صاب في دار الحرب وقسمه وعزل الخمس فذلك  
 ال ما دام في دار الحرب وليس لغير السرية فيما اصابوا حق  
 \*

نقل المقاتلة قبل ان يخرجهم فلا بأس بقتلهم لان القسمة اليه  
 فان هاهنا امير الثغر عن القسمة فليس له ان يقسم وليس له ان  
 احدا لانه مأمور من جهة الوالي فلا يمدى امره الا ان يخاف  
 نذله ان يقتلهم كما يقتلهم في حالة المحاربة \*

يدخل ارض الحرب عليهم امير من قبل الخليفة فوجه السرايا حين  
 الحرب ولم ينفلهم شيئا فاصابت السرايا غنائم فليس ينبغي لاحد  
 ايا ان تقسموا شيئا من تلك الغنائم حتى ياتوا بها الى المعسكر لان  
 مرية فاهم شركتهم فيما يصيبون وامير السرية له ولاية على السرية  
 على الجند فلو جاز قسمة امير السرية كان فيه ابطال حق المعسكر  
 عليهم وذلك لا يجوز بخلاف السرية التي تدخل ارض الاسلام

لامير السرية ان تصرف في السرية مادام مفارقا لامير الجند فاذا عاد واتصل بالجند لم يبق له تصرف في امر السرية فكذلك ههنا \*  
(وكذلك الوكيل بالشراء انما يملك الرد بانفسه مادام المشتري في يده فاذا سلمه الى المؤمن لم يبق له حق الرد ان كان وكالته قد انتهت فكذلك ههنا \*  
(وان كان الذي اليه المقاسم غير امير الجند فليس للذي اليه المقاسم ان يقتل المقاتلة) لانه فوض اليه امر المقاسم ولم يفوض اليه امر القتال والقتل من القتال فلا يملكه صاحب المقاسم \*

(فلو كانت المقاسم الى غير امير الجند فاصاب المسلمون غنائم فيها ناس من المقاتلة فاراد الامير قتلهم فان كان المسلمون في القتال على حالهم فلا بأس بان يقتلهم الامير لان قتل الاسير في تلك الحال من القتال وقد فوض اليه امر القتال وان انهزم المشركون وبقيت الاسراء في ايدي المسلمين فان كان المسلمون يخافونهم او يخاف المسلمون ان ياتيهم العدو فيكون الاسراء معهم فله ان يقتلهم) لان الحرب مادام باقيا يجمل كان القتال باق (وله ان يقتلهم في حالة المقاتلة فكذلك هاهنا) وان كان المسلمون لا يخافونهم فليس ينبغي للامير ان يقتلهم) لانهم قد صاروا فينا للمسلمين وثبت حق القسمة لصاحب المقاسم فليس للامير قتلهم (وان قتلهم الامير فلا شيء عليه لانهم اهل حرب ولا امان لهم ولو قتلهم غير الامير فلا شيء عليه فالامير اولى ان لا شيء عليه الا انه مسمى في ذلك) لانه قتل والقتل غير حلال له \*

(وان كان اليه القسمة فله ان يقتلهم) لانه ليس لغيره فيه تدبير من امر القسمة فكان له ان يقتل كما يكون للخليفة (بذل عليه ما روي عن عمر بن عبد العزيز انه اتى بفسراء فمعاظهم الا واحدا اخبر انه آمن في المسلمين قتله \*

الوكيل بالشراء انما يملك الرد بانفسه مادام المشتري في يده

(الا ان تخافهم على المسلمين او بطر الجند قد اتبل يريد من المتسربين فيما فاتته ان  
 انه ذلك الجند كان الاسراء عمو ناعله زنا سر الساء) لان في هذا مصحة  
 ونظر المسلمون فكانت سنة الحلة في حاله الخار =  
 (ولو ان جندا من المسلمين دخلوا دار الحرب رجعهم من بيت الحقة  
 فدخلوا دار الحرب رجعوا مدان كبريت من بيتين اشركين فذلت  
 مدينة من مدائنهم فدام المسلمون في الامم وجانبهم الله فان المسلمين  
 يقبلون ذلك منهم اذا اساءوا لان التمسك بالاساءة لا يضر الله تعالى  
 تقابلونهم او يساهرون في ذلهم رايت القوم معدهم الا مبريدهم في  
 ارضهم ويستعمل عليهم امير امن المسلمون يحكم بحكم الامم لان المسلمون  
 صارت دار الاسلام بلا بد من امر بينهم يحكي فيه معكم المصلون ان كان  
 القوم اذا انصرف منهم ذمت الجند من المسلمين فيقتدروا على ان يقتسموه من  
 اهل الحرب وابوا ان يحوّلوا الى دار الاسلام فان لا مريد منهم وما اخناروا  
 لانفسهم لانهم اساءوا في الاختيار فتركهم وسوء اختيارهم ولا يجرون على  
 التحول لانهم احرار مسلمون في مدينة الاسلام فلا يجرون على التحول  
 ولا يدع عندهم احد من المسلمين مخافة عليه الا يطالب نفسه لان فيه مريضة  
 على التلف ولا يجوز تربية على التلف الا رضاه (فان ادعى الاسلام فدام  
 المسلمون الى اعطاء الحقة فاجابوا الى ذلك رابعا اتحرروا من دارهم وقالوا  
 اعطونا العهد على ان نكون في موضعنا لا يبرح فان كان المسلمون اذا اقاموا  
 معهم يقوون على اهل الحرب وكانوا ممنهين منهم فلا بأس بذلك بان يجعلهم  
 الامير ذمة ويجعل عليهم امير امن المسلمين يحكم بحكم المسلمين ويجعل مع الامير  
 من المسلمين من يقوى على المقام معهم في دارهم) لان قبول الذمة واجب قال الله



اذا هل الذمة كفار فلا يؤمن ان يعادروهم ويقتلواهم \* ولان المسلمين اذا لم يقتدروا  
على اجراء حكم المسلمين الا برضاء اهل الذمة كان اهل الذمة هم الذين يجرون  
احكام المسلمين واحكام المسلمين لا يجريها الا المسلمين \* (فان طلب اهل  
الردة والموادعة من المسلمين حتى ينظروا في امرهم فلا بأس بذلك للمسلمين ان  
يوادعواهم لحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فانه قال هلا حبستوه  
في بيت وطيتهم عليه بابا واستقيحوه ثلاثة ايام) فاذا تمت في الواحدة في الجماعة  
(واهل البني من المسلمين مثل الخوارج وغيرهم اذ اطمروا ان المسلمين الموادعة  
من اهل العدل حتى ينظر في امورهم فلا بأس بذلك ان يوادعواهم اهل العدل)  
لانهم مسلمون فم اول بالموادعة من الراس (ولكن لا ينبغي لاهل العدل ان  
ياخذوا بحق ذلك خراجا) لان الخراج يشبه الجزية وهم مسلمون فلا يؤخذ  
منهم خراج (فان اخذوا منهم الخراج وتك ذلك حتى اذا تابوا وادعاهم) لان  
مال اهل البني لا ينفق في دعائهم الا ترى ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه  
رد على اهل البني ما لهم حتى يلبثه الكلف فان قتلوا رد الى ورثتهم فان لم يعرفوا  
كان بمنزلة اللقطة في يد امام المسلمين \* (فان لم يرجع اهل البني ولم يتوبوا حتى  
استهلك رجل من المسلمين بعض ذلك الاموال التي اخذ منهم المسلمون  
فهو ضامن) لان اهل البني يوادعون فمالهم في امان من المسلمين (ولو كان  
الكفار موادعين فالتف واحد من المسلمين مال واحد منهم ضمن فها هنا اولي  
ان يضمن \* ولو لم يكونوا وادعين فاخذ رجل من اهل العدل شيئا من اموالهم  
فانه اذا وضعت الحرب اوزارها رد عليهم فان استهلكه مستهلك وهم على  
حربهم لم يضمن) لانه لو اتلف نفسه لا يضمن فكذلك اذا اتلف ماله لا يضمن \*  
(فان لم يستهلكه حتى وضعت الحرب اوزارها ففترقوا ثم تابوا ثم استهلكه



\* قال \* ( وان حاصر امير العسكر اهل مدينة من مدائن العدو قتل بعضهم نسلم وقال بعضهم نصير ذمة ولا نبرح منازلنا فان كان المسلمون يقوون على ان يجمعوا معهم من المسلمين من يقوى على قتال من يحضر بهم من اهل الحرب ويحكم فيهم بحكم الاسلام فذلک الامير ) لان اجراء احكام المسلمين فيها يعني في دارهم ممكن والدار تصير دار المسلمين باجراء احكام المسلمين فيها فيجعلها الامام دار الاسلام ويحمل القوم اهل الذمة \*

( فان كان المسلمون لا يقوون على ان يجمعوا في دارهم من المسلمين من يقاتل مع اهل الحرب لم يجبيوا الذميين الى شئ من ذلك الا ان يخرجوا عن تلك الدار الى دار الاسلام ) لما قلنا ان هذا ليس بذمة منهم انما هذا طالب المودعة وليس على المسلمين ان يوادعوه ( واما الذين اسلموا معهم فهم احرار ولا يمنعون من المقام بلادهم ) لان الحر المسلم لا يجبر على التحول من دار الى دار غيره \*

( فان قال المسلمون دعوا معنا قوم ما من المسلمين يكونون قوة لنا على اهل الحرب فان الامام ينظر في ذلك فان كان من يترك معهم في دار الحرب يقوون على اهل الحرب له ان يفعل ذلك ) لانه يمكنه ان يجعله دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فكان عليه ان يفعل ذلك \*

( وان كان من يترك من المسلمين لا يقوون الا بغير اسلم من اهل الحرب فان خاف على المسلمين من الذين اسلموا منهم ان يرتدوا فيقتلوا المسلمين فانه لا ينبغي له ان يخلف احدا من المسلمين ) لان فيه اتلاف عدة من المسلمين - وان علم حقيقة الاسلام من الذين اسلموا من اهل الحرب وانهم مناصرون لاهل الاسلام لم ارباسا ان يجعل معهم من المسلمين من يقوى بهم ويقوون به ويؤمر عليهم امير المحكم بحكم اهل الاسلام في تلك المدينة لما قلنا ان الامام متى امكنه

- وان كان يخلف هذا قلما ارباسا بذلك \*

ضمن للمالك او لاورثته) لانه مال مسلم غير محارب في حالة الاستسلام فيضمن  
بالاستسلام كما في سائر احوال المسلمين والله اعلم \*

(ونوان امير الجند من المسلمين افتتحوا حصان حصون المشركين من  
اهل الحرب فكان في ذلك الحصن مطمورة فيها قوم يقتلون فاسلموا فان  
كان المسلمون قهري لهم فهم في بين من اصابهم يخمسون وما بقي فهو في لمن  
اصابهم لانهم اذا كانوا غير متمتعين مقهورين فقد صاروا في ايدي المسلمين قبل  
اسلامهم فباسلامهم لا يبطل حق المسلمين (فلا يقتلون) لانهم مسلمون  
والاسلام يحرزهم عن القتل ولا يحرزهم عن الاسترقاق \*

(فان كانوا متمتعين في المطمورة ولا يوصل اليهم الا بالقتال واكبر الرأى من  
المسلمين انهم سيظفرون بهم فاسلموا فهم احرار لا سبيل عليهم) لانهم جند  
اذا كانوا متمتعين فلم يصيروا في ايدي المسلمين فهو لاء اسلموا قبل تبوت  
ايدي المسلمين عليهم فكانوا احرار لان المسلم لا يسترق \*

(وصار هذا بمنزلة اهل الحصن حوصروا فاسلموا وهم محصورون فهم احرار  
لا سبيل عليهم فكذلك هاهنا وكذلك اهل المطمورة اذا دعوا المسلمين  
ان يكونوا ذمة لهم يخرجون معهم الى بلاد المسلمين فان كانوا غير متمتعين وسمع  
للمسلمين ان لا يعطوهم ذمة) لانهم صاروا في ايدي المسلمين وجرى عليهم  
السبي ومن طلب الذمة بعد ما جرى عليه السبي فانه لا يجاب الى ذلك (ولكن  
المسلمين ان شاؤا ان يجعلوهم فيئا وارشاءا قتلوا المقاتلة وسبوا الذراري) وان  
كانوا متمتعين ويرى المسلمون انهم سيظفرون بهم لا ينبغي لامير المسلمين ان  
يعتصم عن ذلك بل يجعلهم احرار ذمة لانهم لو سألوا الذمة قبل الاستغنام  
لم يجز المان الذمة خلف عن الاسلام في احكام الدنيا \*

(واما ما بقي منهم ومن اموالهم فان اسلموا رد ذلك كله اليهم وكانوا احرارا لا سبيل عليهم) لانهم لما سألوا ان يسلموا وبكت عنهم فقد حرم على المسلمين مقاتلتهم واسرهم فلما حرم عليهم اسرهم لم يملكوهم بالاسر ففقدوا احرار الا سبيل عليهم (بخلاف ما اذا طلبوا الذمة من المسلمين وقتلهم الامام وظهر عليهم وقسمهم فانهم لا يردون احرار او يضع عليهم الجزية) لان هناك سألوا البقاء على الكفر والكفر سبب لباحة القتل والسبي في الاصل فالامام اعاسبهم ومنعهم الذمة في موضع يسمع فيه اجتهاد الرأي فينهض حكمه وجازسيه فلا يرد فاما هاهنا سألوا من الامام الكف عنهم ليسلموا والامام عاصم بثمرمة السبي هاهنا اقوى واكد ولا يسمع فيه اجتهاد الرأي فاذا اسلموا فقد ظهر خطأ الامام يمين عليه ان يرجع عن خطائه ويردهم احرار ايدل عليه ان القصد الى الاسلام معتبر بحقيقة الاسلام والمسلم حقيقة ان حارب المسلم لا يسبي فكذلك اذا قصد الاسلام واما القصد الى الذمة معتبر بحقيقة الذمة والذمة حقيقة ان حارب المسلم في فئة متممة يسبي ويسترق فكذلك اذا اعتبر القصد بالحقيقة والله الموفق وهو اعلم بالصواب \*

## باب

ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر

قال محمد رحمه الله عليه: (اذا سبي المسلمون سييا من الروم فشهد رجل من المسلمين حرا وعيدا ومحدود في قذف او امرأة من المسلمين حرة او امة بعد ان يكون الشاهد رضا من المسلمين ان هذا الاسير من المشركين اسلم قبل ان يموت ووصف الشاهد اسلامه صلى عليه المسلمون واستغفروا له) لان الصلوة على الميت امر من امور الدين وقول الواحد العدل في امور الدين

باب ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر

ان يجعل المدينة دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فعمل وقد امكه  
 ذاك فاذا فعل هذا فلا بأس بان يقبل بعد ذلك من اهل الحرب ان يكون ذمة  
 من يقوم ببلاده لان المدينة صارت دار الاسلام ومن سأل الذمة  
 في دار الاسلام وحكم السامين وجبت اجابته اليه \*

(وان رأى الامام في جميع ما سألوا ان يقبل منهم ان يكونوا ذمة فان طابت  
 أنفسهم باخروجهم الى دار الاسلام فرأى قتالهم حتى يسلموا او يظهروا بهم  
 فقتلهم وضمهم بنفوسهم وقسم ما بقى منهم على سهام القيمة جاز ذلك)  
 لانه قاتلهم وهم اهل حرب لا امان لهم ولا ايمان (واكن الامير  
 اخطأ حين لم يقبل الذمة) لان قبول الذمة واجب فقد ترك ما هو  
 الواجب فيكون مخطئاً في ذلك (واذا دعوا الى ان يسلموا فهذا لا محل  
 لاحد ان يابى عليهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام فلا معنى لرد الاسلام  
 والقتال شرع لاجله فان اباد عليهم فاسلموا ثم قاتلوا وظفر عليهم خلى سيبلهم  
 وسلمت لهم اموالهم وبطل ما كان حكم فيهم من سبي او قسمة لانهم لما  
 اسلموا صح اسلامهم لانه لا يحتاج فيه الى رأى الامام فقد قاتلهم وهم  
 مسلمون في دار الاسلام والمسلم لا يسترى ولا يستغنم ماله فيضمنون ما تلقوا  
 من اموالهم وما اراقوا من دماهم (وان كانوا دعوا الى ان يسلموا ويكف  
 عنهم فابى الامير ان يجيبهم الى ذلك فقاتلهم ولم يسلموا فاصابهم فقد اخطأ  
 فيما صنع لما قلنا انهم لو طلبوا الذمة وجب الكف عنهم فاذا طلبوا الاسلام  
 اولى ان يكف عنهم ومن قتل منهم فدمه موضوع وما استهلك من اموالهم  
 فلا ضمان فيه) لان المسلمين اصابوا ذلك منهم وهم كفار لانهم لم يوجد منهم  
 الارادة الاسلام وبالا رادة لا يصير مسلماً فدم الكافر وضمان ماله موضوع \*

في الاحكام كما انه لا يقبل شهادته بعد البيع والقسمة ولم يبطل به ملك المشتري ولا الذي وقع في سهمه وهذا كما يقال في الشهادة القائمة على استهلال الصبي انها مقبولة في حق الصلوة على الصبي في قولهم جميعا \* غير مقبولة في حق التورث عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذلك ها هنا يقبل قول الواحد في حق الصلوة على الميت ولا يقبل في ابطال الاسر \*

والوجه للرواية الاخرى انه وان ثبت فيه حق المسلمين بالاسر فانه ليس بحق لرجل خاص بل الحق فيه للجماعة المسلمين فهو بشهادته ليس يبطل حقا خاصا لرجل معين فجعل منزلة الشهادة في امر من امور الدين فيقبل اذ حرمة الاسر تترق من امور الدين بخلاف ما بعد القسمة لانه يبطل ملكا خاصا لرجل معين فلا يقبل في ذلك الا بما يقبل في الاحكام من شهادة رجلين او رجل وامرأتين \* ولان قول هذا الرجل لا يكون اقل حالا من السبأ ولو كان عليه سبأ المسلمين فانه لا يجمل فيا فقول المسلم العدل اولى \* فاما الفاسق من المسلمين فلا يقبل شهادته في مثل هذا ولا يصلي عليه ولا يستغفر له بشهادته لان الفاسق يتبين في سبئه وان كان في امر من امور الدين وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه ذكر الطحاوي في مختصره ان الواحد اذا شهد بروية هلال رمضان تقبل شهادته وعليه ان يصوم وان كان فاسقا لان له حظا من هذه الشهادة فلا يكون متها ف يقبل وقد روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو ان رجلا سلم في ارض الحرب ولا يعلم ان عليه الصوم والصلوة فاخبره مسلم ان عليك الصوم والصلوة كان عليه ان يصوم وان كان المخبر فاسقا \* والله تعالى الوفي \*

مقبول كما يقبل في الاخبار عن ضهارة الماء ونجاسته وكما يقبل في هلال  
رمضان وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
(يدل عليه ما روى عن سميد بن ذى نمرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم استغفر للنجاشي ثلاث مرات حين اتاه جعفر بن ابى طالب رضى الله  
تعالى عنه واخبره بأنه قد صدق به) \*

ثم قال في الكتاب (ووصف الشاهد اسلامه قال هذا على وجهين ان كان الشاهد  
فقيها لا يستفسر بل يجرى على ايمانه انه اسلم قبل ان يموت \* واما اذا  
كان الشاهد جاهلا فانه ينبغي ان يستفسر فان فسر الشاهد ووصف  
اسلامه على المقدار المفروض جازت شهادته \* ولو كان حيا فشهد له شاهدان  
اسلم قبل ان يوسر لم يكن حرا بشهادة الواحد حتى يشهد مسلمان ممن يجوز  
شهادتهما في الحقوق) \*

وذكر في الباب الذي يليه (ان الامام اذا فتح حصنا افشهد رجل مسلم عدل انه  
كان حربيا فاسلم قبل ان يوسر قال ان شهد قبل ان يقسم او يباع تقبل شهادته  
وان شهد بعد ما قسم او يبيع لا تقبل شهادته) فقد قسم الجواب عنه واطلق  
الجواب هاهنا فنهم من قال ما ذكر هاهنا محمول على انه شهد بعد القسم والبيع  
فلا تقبل شهادته اما اذا شهد قبل القسم او قبل البيع تقبل شهادته فاذا حمل على  
هذا صارت المسئلتان على رواية واحدة والثانية تكون تفسير الاولى \*

وكان ابو بكر الاعمش يقول في المسئلة اختلاف روايتين \* في هذا الباب  
اذا شهدوا احد على انه اسلم قبل القسم لا تقبل شهادته \* وفي الباب الثاني اذا شهد  
واحد تقبل فانوجه فيه ما ذكر هاهنا وانه بالاسر ثبت فيه حق التامين وفي  
قول شهادته اطال حق التامين فلا يطل الا بالشهادة التي تطل بها الحقوق

كذبوه فهم في) لان البعض معتبر بالكل والكل لو صدقوه كانوا عبيد الله - ولو كذبوه جميعا كانوا اوثا كلهم فاذا وجد التصديق من البعض والتكذيب من البعض رد كل واحد من ذلك الى اصله \*

(و كذلك ما وجد في يده من مال دراهم او دنانير او ثياب او بقر فقال هذا لي اتجرت في هذه البلاد فاصبته فالتقول فيه قوله وهو له) لما قلنا ان اليد دليل الملك في الحربي الذي اومن على ماله فهذا اولى فلان يكون للمسلم دليلا على ملكه اولى \*

(واو وجد المسلمون في دار الحرب اسيرامسلسا او مسلماتنا او مسلماتنا قد اسلم من اهل الحرب وقد وجد معه من الدراهم والدنانير وسبي من الرجال والنساء وذلك ليس في يده اولا يدري انه في يد ذلك ام لا فادعى انه له وصدقه بذلك الرجال والنساء فانه لا يصدق على شيء من هذا وذلك جميعا في المسلمين الذين اصابوه) لان المسلمين لما وجدوهم قد صاروا فيا لهم في الظاهر فلا يصدق المدعى على ما ادعى بغير دليل \*

(فاذا كانوا غائبين ليسوا في يده اولا يدري انه في يده ام لا ولم يوجد دليل يدل على الملك فلم يصدق فان اقام البيعة على ان ذلك له او اقام البيعة على ان ذلك في يده يوم افتتح الحصن او اقام البيعة على ان المنزل الذي وجد ذلك فيه منزله قبلت شهادة شهوده في ذلك ورد ذلك كله اليه) لان الثابت بالبيعة كالثابت بالمعانية ولو كان المال في يده معائة او الرجال والنساء في يده معانية وصدقه بذلك كان القول قوله ولم يصر شيء من ذلك فيا فكذلك اذا ثبت ذلك بالبيعة ثم هذا الجواب يستقيم في المستامن والاسير على قول الكل فاما الذي اسلم في دار الحرب فان شهدوا ان ذلك كان في يده يوم فتح الحصن فكذلك يستقيم الجواب

THE

۱۔ اوکان  
 ۲۔ اہل  
 ۳۔ رقیہ  
 ۴۔ ح  
 ۵۔ کل  
 ۶۔ اہل  
 ۷۔ ویران  
 ۸۔ اہل

(و كذبوا) و كذبوا بعضهم و كذبوا بعضهم قال الذين صدقوه له واما الذين  
قد ادعى شيئا من ذلك فيهم فليس بهدوء و لا راحة و لا يصدقون ولا  
احرار حريون و لا امان لهم و لا شيء لهم الا ما امن او المستأمن بهم  
و كما هم حمسون وما بقي فهو للمسلمين الذين اصابوا ذمت على سهام الغنيمة لان  
هذا المستامن امر المسلم لم يدخل مع المسلمين دار الحرب للفرز و انما هو لاحق بهم  
وقد ذكرنا ان الاسير والمستامن اذا لحق بالجندها له لاحق له فيما كا واصابوا من  
الغنائم من قبل الان يلتواقه لافي شدي يصير شر يكتم فيما اصابوا فكذلك هاهنا  
هاهنا وان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم قال الذين صدقوه له واما الذين

ما يدعى المسلم فهو بمنزلة المسلم في جميع ما وصفت لك ما صدق فيه المسلم صدق فيه الذي وما لا فلا) لان مال الذي معصوم عن الاستغنام كال المسلم فيستوى الجواب في الذي و المسلم جميعا \*

(ولوان المسلم او الذي وجد المسلمون معه امرأة في دار الحرب فساءلوه عنها فقال هذه امرأتى تزوجتها في دار الحرب و صدقته المرأة في ذلك فهي امرأته) لانها تصادق على النكاح والنكاح يثبت بالتصادق (والمرأة في صدقته على النكاح او كذبته) لان تزويجه لو كان ظاهرا عيانا لم يخلصها عن السبي فاذا لم يكن ظاهرا اولى \*

\* قال \* (ولا يكون تزويجه اياها امانا لها) لانه تزوجها في دار الحرب ولو افصح لها بالامان في دار الحرب لم يجز امانه على المسلمين كذا ها هنا لا تصير بالتزويج آمنة في حق المسلمين اولى (فان كان معها اولاد صغار فقال هؤلاء اولادي منها و صدقته المرأة بذلك فالاولاد احرار لا سبي عليهم فان كان الاب مسلما فهم مسلمون باسلامه وان كان الاب ذميا فهم ذميون بذمته) لان الاولاد في بداهة ما صدقته على دعواه فقد صارت هي والاولاد الذين في يدها في يد الزوج واذا ثبت اليد للزوج كان القول قوله فيما في يده فيكون حرا لانه ولدين ابوين حرين لان الاب حر مسلم او ذمي والمرأة وان كانت حرة فهي حرة الى ان ظهر المسلمون عليها واذا ولدت حرة كان هذا الولد حرا مسلما او ذميا تبعا لابيها \* والحر المسلم او الذي لا يستر \*

(وان كانت حبلى فهي وما في بطنها في المسلمين الذين اصابوها) لان الولد مادام في بطنها فهو جزء من اجزائها وبعض من ابعاضها لم يفصل عنها بالمقراض ثم هي اذا صارت فينا فالولد الذي هو بعضها يصير فينا تبعا لها \*

على قول الكل انه يرد المال اليه فاما اذا شهدوا انه له فان الجواب الذي ذكر  
انه يرد اليه مستقيم على قول محمد ورحمة الله عليه \* فاما على قول ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه لا يستقيم هذا الجواب ويكون فيا لان المذهب عند ابي  
حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كل ما كان ملكا له وهو في يد غيره من اهل الحرب  
او لم يعرف انه في يد المسلم يكون فيا \* وعند محمد ورحمة الله عليه لا يكون فيا فيكون  
كحال احرابي المسلمين وهاهنا لم يعرف انه في يد هذا المسلم وان عرف انه  
ملكه بالبيعة فيكون فيا عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه \* وعند محمد ورحمة الله  
لا يكون فيا (فان شهدوا ان هؤلاء الرجال والنساء كانوا في يده حين افتتح  
الحصن او في منزله ولم يشهدوا انهم عبيده وامائه وهم ينكرون ان يكونوا  
عبيده وامائه وقالوا اكسنا احرار لم يتفقوا بذلك وكاوا فيا للمسلمين) لانهم  
لم يشؤا للمدعي الا مجرد اليد واليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك وهي دالة  
على الملك لدى اليد بعد ما ثبت كونه مملوكا فانه ذكر في الجامع الصغير اذا كان  
في يد رجل صبي صغير يعرف عن نفسه او رجل بالغ فزعم ذواليدانه عبده وقال  
الصبي لا بل انا حر الاصل فانقول قول الصبي انه حر \* ولو انه اقر انه عبد ولكنه  
قال انا عبد فلان لرجل آخر غير ذى البدو فلان يدعي فانقول قول الذى العبد  
في يده \* وكذلك عقيه كل شيء رايتها في يد غيرك وسمعتك ان تشهد بالملك له  
ما خلا العبد والامة فاذا لم تدل اليد على الملك كان القول قولهم انا احرار  
وصاروا فيا للمسلمين \*

وقال (ولا يقبل في هذا الاشادة المدول من المسلمين) لان هذه الشهادة  
تبطل حق الاستقام على المسلمين فلا تقبل على ابطال حق المسلمين الاشادة  
للمسلمين (وكذلك الذي وجد في دار الحرب عسائنا او اسير افيد على مثل

في الاستحسان) ما قلنا - انه عرف له يدها فكتاب ثبت بذلك يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله وبيها (وان صدقته انها ام ولد له فان القول قول المسلم ولا يكون وبيها والاولاد احرار) لانه لو ادعى بعد طهر يده فيها انها امته وصدقته في ذلك كان القول قوله ولم تكن فيئا فلان يصدق على انها ام ولد له اولى

(فان لم يكن في يد المسلم او لدى اولا يدرى اكانت في يده او لم تكن فقال هذه زوجتي او ام ولدي وهذه الولد الدين في يدها ولدى فان اقرت بذلك كانوا ولده وبسبب نسبه للو ادوكا والحرار لا سبيل عليهم) لان الاولاد محتاجون الى نبوت نسب وثبت النسب بتصدق ذي اليد واذا ثبت النسب فهم دميون او مسامون فلا يسترقون (واما المرأة فان ادعى الكاح كانت غيباً) لان الكاح الظاهر لا يحسب السبى والاسترقاق فيها اولى ان لا يمنع \*

(وان اقرت انها ام ولد له كانت ام ولد له لا سبيل عليها في الاستحسان) لان امومية الولد ثبت تبعاً للنسب والنسب قد ثبت وامومية الولد تبعاً له وام الولد لا سبى (وان كذبه بما قال كانت المرأة وولدها فيا للمسلمين ولا يصدق على ما ادعى من ذلك) لانه ادعى ونسب له فيا وفي اولادها يد طاهرة وذو اليد كذبه في ذلك فلا تقبل دعواه بغير دليل كما لا تقبل متى وقعت الدعوى بهذه الصفة في دار الاسلام (الا ان يقيم اليانة على ما ادعى من ذلك فلا ولا داحرار وكانت الجارية ام ولد له وتكون الزوجة فياً) لان الثابت بالينة كالثابت بالماينة (فان اقام اليانة ان ذلك كان في يده او في منزله يوم ظهر عليه كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا عرف انها في يده بغير ينة سواء كان صدقته صارت ام ولد له والاولاد احرار لا سبيل عليهم واما الزوجة

لان يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها

(فاد ولده - كان أبوه مسلماً) لأن الولد مع خرافة الابوين ديان لان  
الاسم لا يثنى في الرق والسبي كقولهم اسبابه (وان كان دميافه ودي  
ايضا) وان كانت المرأة ممررة تسمى باسمه او لدن او وحدها المسلمون  
امه وممة ولادهم من قبل المسلمين والذين هم امرتهم ولا ولدوا وكذبتهما  
تأفلا وفتة لا مؤسستين هذا المسمى بوجه ولا ولدوا اولاد له فان  
المسح لا يثبت نكاحه

(فاد ولد له اولاد في ممة مسلمين) وفي الاسحسان الاولاد اولاد  
المسلم والذين احرار لا يسمون عبيداً (والرؤى) موجه الياس في ذاك ان  
الاولاد في حجرها وفي يدها وانما يثبت الكسح بينهما يثبت للمسلم  
عبيداً فلا يثبت له يد على الاولاد ان في يده فبذلك ادعى الاولاد وليس  
له عليهم يد فلا يردق

ووجه الاسحسان في ذلك وهو انه عرف كونه المرقى في يده وكونها  
في يده وجب كون الاولاد في يده واداموا في يده كالقول قوله في حرية  
الاولاد والنسب فكان كسبها بمنزلة تصديقها اذا من الحرب او سمع واسهل  
(الآثرى) ان العبد الماذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا  
اتميط النقطة قبل قوله وكان حراً وان كان العبد لا يملك تحريره واعتاقه  
وما ذاك الا اسعة امر الحرية

(ولو ادعى انها ام ولده وان هو لاء ولده منها وهي معروفة انها في يد المسلم  
وانكرت ذلك فانها في المسلمين) لما قلنا ان اليد فيها غير دالة على الرق (الآثرى)  
انه لو ادعى انها امته وانكرت هي كان القول قولها انها حرة فكانت فيناه  
(وكذلك اذا انكرت امومية الولد فالاولاد اولاده احرار لا سبيل عليهم

(وكذلك يقبل قول الذي والمسلم فيهن في دار الحرب ويجمعان بعماله في الخروج الى دار الاسلام) لان الظاهر انهن لا يخرجن بانفسهن (فاذا كان مع احدهما رجل كبير فقال هذا ابني او شيخ فقال هذا ابني فصداقه الرجل بذلك فهو حر لا سبيل عليه) لان الابوة والبنوة ثبتت بتصادقهما الما قلنا ان اقرار الرجل بالاب والاب جائز في دار الاسلام فكذلك جائز في دار الحرب واذا ثبت النسب ثبت الحرية بعماله فلا يسترق لما مر \*

(ان قال هذا اخي او عمي او خالي او رجل من المسلمين دخل معي او كانت معه امرأة فقال هذه امرأة من المسلمين او من اهل الذمة دخلت معي فان كان مسلماً صدق على ذلك كله اذا صدقه بذلك الذي معه وان كان الرجل الذي يقول هذا للمسلمين ذمياً لم يصدق) لان الذي المستامن لو خرج برجال الى دار الحرب فقال هؤلاء اخواني واعمامي لم يقبل قوله ولم يكونوا بعماله في الامان فكذلك قول الذي لا يقبل فيهم في دار الحرب ولا يكونون بعماله (ولا يقبل قوله ايضاً من حيث الشهادة لانها شهادة في امر من امور الدين ولا شهادة لاهل الذمة في امور ديننا) (لا ترى) انه لو اخبر بنجاسة الماء لم يقبل خبره فكذلك هاهنا \* فاما قول المسلم انه عمي او رجل من المسلمين دخل معي شهادة منه في امر من امور الدين وقول الواحد في امور الدين مقبول \*

(فان كان الرجل الذي مع الذي يدعي الاسلام وعليه سيماء المسلمين في لباسه وهيئته صدق انه مسلم ولم يكن فياً) لانه يقبل قول الرجل انه مسلم اذا كان عليه علامة الاسلام ووقع في القلب انه مسلم فاذا كان مع السيماء قول الذي اولى ان يصدق \*

(وان كان الذي مع الذي لم يدع انه مسلم واكن ادعى انه ذمة للمسلمين وصدقه

قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول

تكون في أوان كتمته فلا ولاد احرا وهي في الانصيرام ولد) لان الرق لا يثبت بمجرد اليد مع الانكار والله اعلم

وقال (واذا وجد في يد المسلم الذي وصفت لك رجل او امرأة فقال هذا بدبي او امتي جئت بهم من دار الاسلام وصدقه بذلك العبد والامة فهو مصدق على ما قل من ذلك) لانه لو قال اشتريتهم من دار الحرب وصدقه في ذلك صدق فلان يصدق هاهنا اولى (وكذلك الذي يصدق في ذلك) لانه يساوى المسلم في عصمة ماله فكذلك يساويه في حكمه

(فان كان في يد احدهما امرأة كبيرة فقال هذه امرأتي جئت بها معي من دار الاسلام وصدقه المرأة بذلك فهو مصدق في ذلك ولا سبيل عليها) لان اقرار الرجل جائز بربع بالمرأة والاب والابن ومولى العتاقة فعمل اقراره بانها امرأتي ويثبت النكاح بينهما بتصادقهما واذا ثبت النكاح بقيت على الحرية ضمنا تبعالها كما لو كانت معروفة بانها امرأته \*

(وكذلك لو كان مع احدهما امرأة كبيرة فقال هذه ابنتي او اختي او امي او عمتي او ذات رحم محرم مني وصدقه بذلك فهي حرة لا سبيل عليها) اما اذا قال هذه ابنتي فلان النسب قد ثبت فصارت كالابنة المعروفة \* واما في ذوات رحم محرم فالقرابة التي يدعي لا تثبت لو كانت الدعوى في دار الاسلام فكذلك لا تثبت اذا كانت الدعوى في دار الحرب الا انه انما يقبل قوله (فيمن) لان الحربى لو استلمن على نفسه وماله فخرج الى دار الاسلام فقال هذه اخواني وعماتي وخالاتي قبل قوله فيمن وصرن امنات تبعاله لما ان الظاهر انهن لا يخرجن الى دار الاسلام الا بمحرم \* (١)

(١) والظاهر للشاهد في زماننا خلافه ١٢ المصحح

اقرار الرجل جائز بربع بالمرأة والاب والابن ومولى العتاقة

(وكل شئ مما وصفت لك لا يصدق فيه المسلم الا ان يكون عدلا فان الذي لا يصدق فيه وان كان عدلا حتى لو شهد الفاسق ان هذا الحربي اسلم قبل ان يوسر لم يصدق فيه فالذي وان كان عدلا لا يصدق فيه) لان المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي المعدل فلما لم يقبل قوله في ذلك فلا لا يقبل قول الذي اولى (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان اسيرا فيهم واسلم رجل منهم فظهر المسلمون على بعض تلك الحصون وفي يده رجال ونساء فقال هؤلاء بني وبناتي وعماتي وخالاتي وقال اني وجدتهم في دار الحرب ولم يسلموا فهم في ولا يكون ضمهم اياهم اليه امانا لهم) لان هؤلاء ليسوا باتباع له في الاسلام فلم يصير وامسلمين باسلامه فبقوا كاهل الحرب لا امان لهم ولو ثبت لهم الامان ثبت بالضم الى نفسه ولو صرح لهم بالا مان لا يجوز امانه على المسلمين فالضم الى نفسه اولى ان لا يوجب لهم امانا في حق المسلمين \*

(فاما ولده الصغير فان كان مسلما فهو مسلم مثله لا يجري عليه سبى وان كان ذميا فهو ذمي مثله لا يجري عليه سبى) لانه بالضم الى نفسه صار بعباله وبالاتباع ثبت الاسلام والذمة فلا يسبون فان قال المسلم وجدتهم اسراء في ايدي اهل الحرب وهم مسلمون وليس عليهم سيما المسلمين فان كان المسلم عدلا حرا او عبدا فهو مصدق وان كان غير عدل من المسلمين او كان ذميا عدلا لم يصدق على شئ من ذلك بخلاف ما اذا قال جئت بهم من دار الاسلام فانه يصدق سواء كان فاسقا او ذميا \*

والفرق بينهما لما قال وجدتهم اسراء في ايدي المشركين فقد اقر ان اهل الحرب جعلوهم تبعا لانفسهم عبيدا وهنذا منه شهادة لهم بمنزلة ما لو شهدناهم كانوا حريين واسلموا قبل ان يوسر واوهي شهادة على امر من امور الدين

الذي بما قل لم يصدق الذي لما قلنا ان قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل  
وان كان عدلا (الا ان يكون لاهل البصرة والباس غير زي اهل الحرب  
واباسهم وانهم يعرفون به انهم ليسوا على ما عليه اهل الحرب من ذلك وكان  
اكبر الراي والظن انه من اهل البصرة على سبيله ولم يحمل فيا) لما قلنا ان هذا امر من  
امور الدين (وكذلك العبد المسلم اذا كان عدلا قاتل شهادة فيها) لان هذا من  
امور الدين وما هو من امور الدين فتقول العبد فيه مقبول كما يقبل في هلال  
رمضان وفي رواية الاخبار \*

(وكذلك لو ان رجلا مسلما عدلا شهد بعضهم انه كان حربا فاسمهم وادعى الحربى  
ذلك ولم يكن عليه سماء المسلمين صدق المسلم على ذلك وخلي سبيل الاسير اذا  
لم يجر فيه قسمة ولا بيع فاما اذا جرى فيه قسمة او بيع لم يصدق على ذلك) لان  
قبل القسمة هي شهادة على امر من امور الدين فيقبل قوله واما القسمة فيه ابطال  
ملك المسلم فلا يطل ملكه الا بشهادة رجلين \*

قال (وكل شيء صدق فيه المسلم المعروف او الذي المعروف فارجل اذا كان  
عليه سماء المسلمين ولا يعرف انه مسلم يصدق فيه يعنى فيما في يده من الاموال  
والريق) لانه اذا حكم باسلامه بالسماء صار بمنزلة المسلم المعروف (الارى) انه  
يصلى عليه اذ مات ولا يجرى عليه سبى كالمسلم فكذلك هاهنا يحمل كالمسلم  
المعروف وكل شيء صدق فيه الذي المعروف وفالمسلم المعروف مصدق  
فيه وان كان غير عدل) لان الذي العدل لا يكون اعلى حالا من المسلم الذي  
ليس بعدل (الارى) ان الذي العدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله كما لا يقبل  
قول القاسق ثم لما صدق فيه الذي العدل فلان يصدق المسلم الذي ليس  
بعدل اول \*

قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا  
العبد المسلم اذا كان عدلا قاتل شهادة فيها في امور الدين

١١٣٠ قسمة بنحو ١١٣٠

الاسلام ولا اهل الذمة فادعوا اليهم مسلمون او اهل ذمة فلم يصدقوا بذلك  
او يدعوا ذلك حتى اخرجهم الامام الى دار الاسلام فلم يقسمهم ولم يبعهم حتى  
شهد رجل من المسلمين عدل على بعضهم انه مسلم او انه رجل من اهل الذمة  
صدق بشهادته وخلي سبيله وشهادته بذلك في دار الاسلام او في دار الحرب  
سواء لان نفس الاخراج الى دار الاسلام لا يجعله ملكا لرجل خاص فلم يتأكد  
ذلك الحق الثابت العام فالشهادة وقعت على اسلامه والحق فيه للجماعة فتقبل  
كما تقبل اذا وقعت في دار الحرب \*

(فان باعهم الامام او قسمهم ثمان رجلا من المسلمين شهد لبعضهم انه  
مسلم او ذي لم تقبل شهادته) لانه صار ملكا خاصا لرجل منهم فلا يبطل ملكه  
الا بشهادة رجلين وقد ذكرنا في الباب الذي قبله ان في المسئلة اختلاف  
الروايتين \*

(واذا شهدوا بعد البيع او بعد القسمة يبطل البيع والقسمة) لانه ظهر ان البيع  
والقسمة جرى فيه وهو حر فكان باطلا \*

(فان تفرق المسلمون عوض ذلك الذي وقع في سهمه قيمته من بيت المال  
وعوض المشتري مثل الثمن من بيت المال) لانه استحق نصيبه ولا يقبل في  
هذا شهادة اهل الذمة وان كان الذي اشتراه ذميا لان هذه الشهادة وقعت  
على المسلمين (الآثرى) انها لو قبلت يرجع المشتري على المسلمين في بيت  
المال بالثمن \*

(ولوان رجلا اخذه المسلمون وهو من اهل الحرب فادعى ان رجلا من  
المسلمين آمنه وهو في الحصن قبل ان يؤخذ فسئل ذلك المسلم عما ادعى من  
الامان فاقر انه آمنه لم يصدق على ذلك حتى يشهد رجلا من المسلمين غير الذي

فتقبل اذا كان عدلاً ولا تقبل اذا كانت فاسقة او ذمياً وهذا المعنى ممدوم فيها  
اذا قل جئت بهم من دار الاسلام فيصدق ويعد عدلاً كان او فاسقاً ذمياً كان  
او مسلماً للمعنى الذى بينا واما اولاده الصغار لا يكونون في الاصل الولد الصغير  
صار في بدنه بما له فيصير مسلماً باسلامه او يكون عليهم سبأ المسلمين فيكونوا  
احراراً بحكم السبأ لا بقول الفاسق المسلم والذمي .

(ولو وجدتم المسلمون وليس عليهم سبأ يعرفون بها من اباس ولا خضاب  
ولا قراءة قرآن فشهدوهم بما ادعوا من ذلك اهل الحرب الذين كانوا معهم  
او قوم من اهل الذمة او قوم مستأمنون من اهل الحرب وكتب بذلك  
اهل الحرب الى امام المسلمين لم يقبل شيء من ذلك وكانوا افياءً) لان هذه  
شهادة منهم على امر من امور الدين وفيه ابطال حق المسلمين  
وكل ذلك شهادة مردودة (فان جاء من ذلك امر مشهور معروف شهد  
عليه العوام من اهل الحرب فيقع في قلوب المسلمين انه حق فالتوم احرار  
لا سبيل عليهم) لان الاشهاد بخبر العوام يوجب من العلم اكثر مما توجبها  
السيما والعلامة (لان العوام منهم لا يتواضعون على الكذب والسبأ قد تختلف  
ثم بالسيما يحكم بكونهم مسلمين فبالشبهة الاولى .

(الارى ان مسلماً غريباً لو نزل في قوم من مسلمين واخبرهم انه فلان ابن  
فلان الفلاني لم يسمع لاحد من القوم ان يشهد له على نفسه بقوله فان كان  
معارف قوم من اهل الذمة فاخبروا بذلك اهل المحلة حتى صار معروفاً مشهوراً  
ووقع في قلوب اهل المحلة انه صادق وسع لاهل المحلة ان يشهدوا على نفسه  
لاشتهار وقع بخبر اهل الذمة فكذلك الاسلام اذا اشتهر بقولهم حكم باسلامه .  
(ولو اتى قوم من اهل الحرب اسرهم للمسلمين وليس عليهم سبأ اهل

بأن يسيما المسلمين

الاشهاد بخبر العوام يوجب من العلم اكثر مما توجبها السيما والعلامة

(ولو شهد المسلم العدل انه ذمي وقال المأخوذ انا رجل مسلم ولست كما قال الشاهد فاقباس في هذا انه في المسممين راكن في الاستحسان اجمله مسلما ولا اسييه) فوجه القياس فيه انها اختلفا في السبب فما ادعاه المأخوذ لم يشهد له به الشاهد فلم يثبت وما شهد له به الشاهد لم يدعه المأخوذ فلم يثبت واحد منهما فذكرنا في دليله الفصل الاول في وجه الاستحسان في ذاك وهو ان التوقيع ممكن بين الدعوى والشهادة لان الذمي قد يسلم بعد الذمة فيجعل كانه كان ذميا كما شهد به الشاهد ثم اسلم في الحال فلما كان التوقيع ممكنا يوفق \* فاما في الفصل الاول التوقيع غير ممكن لان بعد الاسلام لا يكون دمة فاعبر التكاذب في السبب \* ولان في الاسلام دمة وزيادة لان الذمة هي العهد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اخذ ذمة مسلم كان عليه كذا وكذا \* غير ان الاسلام اعلى الدينين فان شاهده قد شهد ببعض ما ادعاه المدعى والشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى على شهادة بمقدار ما شهدتك ذلك ها هنا ثبت بسراقة الذمة فبمذالك حكم باسلامه بعد ثبوت الذمة او الذي قد يسلم بعد الذمة فلهذا قبلت شهادته استحضارا \*

(ولو قال أنا ذمي ولست بمسلم فشهد شاهدان عدلان مسلمان انه مسلم جعلته مسلما) لانه ثبت الاسلام بشهادة شاهدين بحدوده بعد ما ثبت الاسلام بشهادة الشاهد ردة منه فيجعل كانه كان مسلما ثم ارتدوا ليعاذ بالله فيقاس بسائر المرتدين فان اسلم فهو حر وان لم يرجع الى الاسلام قتل \*

\* قال \* (واوان رجلا من المسلمين اخذ في دار الحرب ومعه بقر وغنم ورمك يسوقه اقوم فقال هذا كله لي وهو لاء اجرائي قوم من اهل الذمة دخلوا معي من دار الاسلام وصدقوه بما قال فالتقول فيه قوله ولا سبيل عليهم) لان هذه

الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد

آدمه على الأمن ان ...  
 هو له مردود ويسي ...  
 (وهذا خلاف ما اذا شهد ...  
 وها هنا اذا شهد ...  
 حتى شهد ...  
 من ان يكون حرب ...  
 اعرض عارض ...  
 رجين ...  
 فتدكر سبب ...  
 اهل دار الاسلام ...  
 (ان شهد جماعة ...  
 او من اهضبت ...  
 الكذب لا ...  
 في قلوب الناس ...  
 اوسع فاذا وجب ...  
 مسلمين عداين ...

(واذا وجد المسلمون رجلا من اهل الحرب في دار الحرب ليس عليه سماء  
 المسلمين ولا سماء اهل الذمة فقال ان ارجل ذمي وشهد له رجل مسلم عدل انه  
 مسلم كان الرجل الماخوذ في ذمة لا يكون مسلما ولا ذميا) لازما ادعاه الماخوذ  
 لم يشهد به الشاهد والذمي شهد به الشاهد قد كذبه فيه الماخوذ فلم يثبت  
 الاسلام ولا الذمة فبقي حربيا يسترق \*

## باب الدعاء الى الاسلام

\* لم يذكر هذا الباب في عامة النسخ \*

\* قال محمد رحمه الله عليه \* (ولو ان قوما من اهل الحرب بلغهم الاسلام ولم يدروا كيف هو ففزعهم المسلمون فدعوا الى ان يسلموا فاني الامير الذي على المسلمين ان يجيبهم الى ذلك حتى قاتلهم وظهر عليهم فانه ينبغي ان يمرض عليهم الاسلام فان اسلموا اخلى سبيلهم وسلم لهم اموالهم وذرائعهم واراضيهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم اصرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله \* وهو لا اله الا الله \* لما سألوا الاسلام فقد رغبوا فيه فكان يجب على الامام ان يصف لهم الاسلام قبل المقاتلة حتى يسلموا فاذا قاتلهم ولم يصف لهم الاسلام فقد اخطأ فيه فعليه ان يرجع عن خطائه فيمرض عليهم الاسلام بعد الظهور عليهم فان اسلموا اصاروا كما هم اسلموا قبل الظهور عليهم فبقوا احرارا كما كانوا (وان ابوا ان يسلموا اجعلوا ذمة) لانهم وقموا في ايدي المسلمين آمنين لان قتالهم حرام على الامام لا يدعو الى الاسلام فلا يجملون فياؤ ولكن يجعلون ذمة \*

(فان اخطأ الامام فسباهم وخمسهم وقسمهم او لم يفعل فانه ينبغي له ان يرجع عن خطائه فيمرض عليهم الاسلام) لما قلنا انه خطأ حيث سباهم وهم راغبون في الاسلام واخطاء لا يستدام ولكنه يرجع عنه (فان اسلموا اخلى سبيلهم وابطل القسمة فيهم ورد عليهم اموالهم وان ابوا الاسلام جازت قسمتهم ولا يجملهم ذمة بعد ذلك) لان الامان لم يثبت لهم صريحا لئلا يمان الامان من القسمة انما يثبت الامان حكما بطلبهم الاسلام ولما ابوا الاسلام فقد ظهر ان طلبهم لم يكن طلب رغبة في الاسلام وانما كان طلبهم لدفع القتال عن انفسهم

السائمة في ايدي القوم والمسلم صدقوه ثم قداموا اليهم في يده هذا المسلم  
وما في ايديهم من السائمة وقد ذكرنا ان المسلم المسلمان اذا ادعى ان ما في  
يده صدق في ذلك.

(وان كذب الذين في ايديهم فتالوا نحن ذمة كما قال وجميع ما في ايدينا لانا نقول  
قولهم وهم ذمة) وذلك لان المسلم قد شهدهم بالذمة فتثبت الذمة بشهادته  
وان اثبت الذمة وفدا نكر والا جازمه يصر ما في ايديهم من السائمة في يد المسلم  
فتكون السائمة لهم.

(ويوقل المسلم المعروف هؤلاء الذين يسوقون السائمة قوم من اهل الحرب  
استاجرهم يسوقوه وهاوشى كلهم الى وصدقته ذلك الذين معهم ولا يعرف  
ان ذلك في يده الا بقولهم فجميع البقر والغنم في ولا يصدق على شئ من  
ذلك) لان الاجراء لا يصيرون امنين بعقد الاجارة لان الامان لا يثبت لهم  
ولو صرح لهم بالامان في دار الحرب فبعقد الاجارة اولى لانه لا يثبت لهم  
الامان فاذا لم يثبت لهم الامان صاروا فيما ناسمين والسائمة التي في ايديهم  
تصير فيما معهم.

(فان كان يعلم ان ذلك كان في يده فدفعه اليهم بشهادة رجلين فهو له) لانه اذا  
عرف ذلك كانت يدهم يد هذا المسلم فصار كانه في يد هذا المسلم والمسلم  
لا يغنم ما في يده ايضا.

(والذين يسوقون ذلك في المسلمين وان علم انهم اجراء له) لان عقد الاجارة  
يتضمن لهم الامان والامان لا يثبت لهم في دار الحرب (فان اخرجهم المسلم الى  
دار الاسلام صاروا امنين) لان صريح الامان يصح من المسلم في دار الاسلام  
فكذلك ثبت بعقد الاجارة والله الموفق.

لأنهم وقعو في ايدينا وقاتلهم للمسلمين حلال فلم يثبت لهم حكم الاذن فعل  
له القسمة بخلاف الفصل الاول فانهم طلبوا امنامانه حقن دماهم واموالهم  
في الحال من غير استمهال فاذا لم يجبههم الامام الى ذلك فالتقص - جاء من قبل  
الامام فعلى الامام ان يرجع عما قضى ويردهم احرار ان اسلموا والا جعلهم ذمة  
(فان كان القوم قد عرض ذلك الامر عليهم وعرفوا الى ما يدعون فلما اتاهم  
المسلمون وحاصروهم فالتواهم نحن نسلم فاعرضوا علينا الاسلام حتى نجيبكم اليه  
فان الامام ينبغي له ان يفعل ذلك) لأنهم ربما يسلمون فيكفيه ونة القتال \*  
(فان ابى المسلمون وامرهم ان يفعلوا ذلك وقتلواهم واسروهم قبل ان  
يسلموا فهذا جائز لهم) لأنهم قد عرفوا الاسلام من قبل فامكنهم ان يسلموا في  
الحال قبل المرض عليهم (فادالم يسلموا فالتقصير جاء من قبلهم فلم يحرم  
قتلهم وسبيهم لتقصير من جهةهم بخلاف ما تقدم) لأنهم لم يعرفوا الاسلام  
من قبل ولا يمكنهم ان يسلموا من غير عرض فالتقصير وجد من جهة المسلمين  
فهذا حرم قتلهم وسبيهم \*

(ولو ان قوما من المشركين كانوا في قاصية من الارض لم يبلغهم الاسلام ولم يدعوا  
اليه اياهم المسلمون لم يسمع المسلمين ان يقتلواهم حتى يدعواهم الى الاسلام)  
لما روينا في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث سرية قال  
لهم اذا حاصرتهم حصنا او مدينة فادعواهم الى الاسلام \* ولا هم لا يدرون  
لماذا يقتلون ولو علموا انهم يقتلون لاجل الاسلام ربما ينقادون للاسلام  
ولا يحتاج المسلمون الى القتال \*

(فان قاتل المسلمون المشركين الذين لم تبلغهم الدعوة قبل ان يدعواهم  
فظهر واعليهم فقد اخطأ المسلمون في ذلك لما قلنا ان الواجب عليهم الدعاء

وزروا نزله قوم لم ينعم الدعوة عنهم انما امنوا ولم يطاوا وما الا سلام  
 مرض الاسلام عليهم وان اسلموا فهم احرار وان اوا الاسلام جعلوا ذمة  
 فان قسمهم الامام بازت وقسمه الامام ان الموضع وسع الا بتاد فاتهم  
 اهل حرب ليس لهم صراح الا ما وسد حكا الامام الاجتهاد فكذلك هاهنا  
 (فان جعل الامام قتل مقاتلتهم قتل ان مرض عليهم الاسلام ولا شيء  
 عابه في ذلك) لانه قتلتهم وهم اهل حرب لا امان لهم فلا يكون في قتلتهم  
 شيء كما لو اسر المسلمون قوم امن المشر كين فاراد الامام قتلتهم فقالوا نحن مسلم  
 لم يكن للامام ان يقتلهم حتى يمرض عليهم الاسلام فان قتلتهم قبل ان يمرض  
 عليهم الاسلام لم يكن عليه شيء في قتلتهم الا انه من اساءه في صنع فكذلك هاهنا  
 (ولو قتلتهم بعد ما اسلموا فان كان قتلتهم بعد ما اخبرهم الى دار الاسلام ضمن  
 فيقتلهم فيكونوا افيالين اصابتهم) لانه يتوهم بالاحراز دار الاسلام (الا انه يسقط  
 القصص لاجل الشبهة) لانه قتل عن رأى واجتهاد لم يتسل جبر افاء  
 (فان قتلتهم في دار الحرب لم يكن عليه ضمان قتلتهم للمسلمين) لان التقوم  
 بالاحراز بدار الاسلام ولم يوجد

(ولو ان المشر كين الذين حاصروهم المسلمون دعوا الى دار الاسلام فاجابهم  
 الامام الى ذلك فقالوا انظر ونايوما ويومين او ثلاثة فذلك الى الامام ان شاء  
 انظرهم وان شاء لم ينظرهم) لان المرتدوا استنظر الامام انظر ما لا امام ان  
 شاء فها هنا اولى (فان لم ينظرهم حتى قاتلتهم فظهر عليهم وسبهم وخسهم  
 وقسمهم فذلك له جائز) لان الامام لما اجابهم الى ان يصف لهم الايمان فقد  
 قتل ما عليه فلما استمهلوا به بعد اجابة الامام فالتفريط جامع من قبلهم فلا يمنع  
 الامام قتلهم من مقاتلتهم فجاز للامام قتلتهم فاذا ظهر عليهم جاز قسمتهم

حتى يفهمهم فان اسرهم ثم عرض عليهم الاسلام فاسلموا فانه رد تلك القسمة \*  
وقوم قد دعوا الى الاسلام غير مرة وعلموا اما يدعون اليه فسألوا المسلمين  
حتى يجيبوهم فالافضل للمسلمين ان يدعوهم فان لم يفعلوا ذلك حتى قاتلوهم  
واسرهم جاز ذلك للمسلمين ولا يردون احرار ابعد ذلك لان التفريط  
من جهتهم وان اسلموا \*

( قال ولو ان قوما من اهل الحرب الذين لم يبلغهم الاسلام ولا الدعوة اتوا  
المسلمين في دارهم يقاتلون فقاتلهم المسلمون غير دعوة ليدفعوا عن انفسهم فقتلوا  
منهم وسبوا واخذوا اموالهم فهذا جائز للمسلمين بخمس ذلك ويقسم ما بقي بين  
من اصابه ) لان المسلم لو شرب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع  
عن نفسه فما هنا اولى والمعنى في ذلك انهم لو اشتغلوا بالدعوة الى الاسلام  
فخر بما ياتي السبي والقتل على حرم المسلمين واموالهم وانفسهم فلا يجب الدعاء  
( بخلاف ما اذا كانوا يفتنون في بلادهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يقتلوا حتى  
يدعوهم ) لانهم لا يقاتلون دفعا وانما يقاتلون لاجل الاسلام فلا يد من الدعاء  
الى الاسلام \*

( ولو ان قوما من مشركي العرب من عبدة الاوثان لم تبلغهم دعوة الاسلام  
الا انهم قد سمعوا بالاسلام ولم يدروا ماهو فاغار عليهم المسلمون فظفروا عليهم  
فينبغي الامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا اخلى سبيلهم ) لانهم وقعوا  
في ايدينا بغير قتال ولا محاربة ولم يوجد منهم الاسلام ايضا ( فان ابوا ان يسلموا  
حبسوا في السجن الى ان يسلموا ولا يقتلون ) لانه لا وجه بان يضرب عليهم  
الجزية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجتمع في جزيرة العرب دينان  
ولا وجه الى ان يقتلوا لانهم وقعوا في ايدينا على وجه المحاربة فكأنوا بمنزلة

المسلم لو شرب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه

الى الاسلام فينبغي للامام ان يمرض عليهم الاسلام فان اسلموا خلى  
سيبهم) لانهم غير راعين عن الاسلام فصاروا كاهنهم وقموا في ايدي  
المسلمين بعدما اسلموا فيجب تخليته سبيلهم ورداوا لهم واراضيهم \*

(فان ابوا الاسلام جماعهم ذمة يؤدون الخراج ولم يردهم حربا بعد ما طعروهم)  
لما قلنا ان الامام قاتلهم والقتال حرام عليهم فصاروا في عصمة وامان فلا يغمون  
(فان رأى الامام قسمةهم او قتل مقاتلتهم فتمل ذلك ثم رفع ذلك الى حاكم  
آخر يرى ما صنع باطلا اجاز ما صنع من ذلك) لان الامام حكم فيهم بالقسمة  
في موضع الاجتهاد ولا نهى اهل الحرب وكونهم من اهل الحرب سبب يحل  
قتلهم وسببهم الابعاض وذلك العارض هو الاستخبار والاستفهام وهذا  
العارض معدوم فقد استحل قتلهم وسبب الاستحلال قائم فكان هذا  
موضع الاجتهاد فينقض حكمه فلا ينقض بعد ذلك (ثم لا يجب ضمان من قتل منهم  
عندنا وعند الشافعي رحمة الله عليه بضمن ديات القتلى قبل الدعوة) لانهم  
متمسكون بدين نبي من الانبياء صلوات الله عليهم فيضمن الدية الا ان تقول  
بانهم اعتقدوا دينا باطلا واعتقاد الدين الباطل كفر فكان كافرا فلا يجب بقتله  
شيء ثم عند الشافعي رحمة الله عليه يجب على القاتل مثل دية المسلم في قول  
بعضهم وقال بعضهم مثل دية الكتابي وقال بعضهم يجب مثل دية المجوسي لانه  
اقل الديات في دار الحرب فصار الحربى على ثلاثة اصناف صنف لم يبلغهم الدعوة  
ولم يسلموا الى لم يسلموا حتى يجيبوا فهو لا ينبغي للامام ان يبلغهم الدعوة فان  
قتلهم وسباهم قبل الدعوة فرأى ذلك صوابا فان ذلك لا يرد وان اسلموا  
وقوم لم يبلغهم الدعوة وبلغتهم الدعوة ولم يعرفوا تفسيره فسلوا المسلمين ان  
يجزؤهم بدينهم فيقتلهم فهو لاء لا يفتنى للامام ان يقتلهم ويأسرهم

الحربى على ثلاثة اصناف

لضرب الجزية عليهم) لانهم من مشركي العرب (ولا وبعه اردهم الى حصنهم)  
لانه ليس من حكم الله تعالى ان يتركوا ليمودروا الى دار الحرب فيكونوا حرباً لنا  
فلم يبق وجه الاجتياز \*

(فن مات منهم وراثته) لانهم من حكم السما منين (وان رأى امام من  
ائمة المسلمين ان يقبل من مشركي العرب الجزية جاز ذلك وان كان هذا  
خطأ) لان الاجتهاد فيه مدساق الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله \* الى  
ان قال \* حتى يبطو الجزية عن يدهم صاغرون \* وليس فيه تخصيص \* ولان  
مشركي العرب والهجم اهل دين واحد وان اختلفت آراهم ونحلهم \*  
(وكذلك اولاد المرتدين ان رأى الامام ان يحطهم ذمة جاز ذلك) لان الموضوع  
موضع الاجتهاد \*

(وكذلك لو ان الامام رأى سبي مشركي العرب فخمسمهم وقسمهم جاز ذلك  
وليس لو ال آخر ان يبطل ماصنع) لان هذا موضع اجتهاد فانهم اهل حرب  
ولان المذهب عند الشافعي رحمة الله عليه ان يجوز استرقاق مشركي العرب  
(وكذلك ان زلوا على حكم الله فرأى الامام ان يخمسمهم ويقسمهم فعمل جاز ذلك)  
وليس لو ال آخر ان يبطله لما قلنا ان هذا مما يسمع فيه اجتهاد الراي \*  
والله تعالى اعلم \*

### باب

﴿ ما ينبغي للمسلمين نصرته وبمن يبدون ﴾

\* وقال محمد رحمة الله عليه \* (اذا دخل المسكر من المسلمين ارض الحرب فاخبروا  
ان المشركين قد اتوا ببعض ارض المسلمين او بعض ثغورهم فان خاف اهل  
المسكر على اهل الثغور ان لا يطيقوا العدو الذي اتاهم فالواجب عليهم ان ينفروا

المستأمنين فلم يبق وجه الا حبس (من مآو على الكفر لم يجز على ذرارهم سبي  
وصارت اموالهم موارث لورثتهم) لانهم في حكم المسلمين واموال  
المستأمنين وذرارهم لا تستغنم (عن رأى الامام حين ابوا الاسلام ان يقتل  
المقاتلة ويسبى الدرية ويقسم الارضين والاموال فعمل جازم صريح من ذلك)  
لانهم وقعوا في اباى المسلمين وهم اهل حرب ولا امان لهم قصد ان يكون هذا  
موضع الاجتهاد في تنيل مقاتلتهم وسبي ذرارهم فان فعل ذلك عن رأى واجتهاد  
جازم (وكذلك قوم من المرتدين لحقوا بنساء مرتدات فوالدهم اولادهم مات  
المرتدون وبقي اولادهم على دينهم لا يرفعون الاسلام ثم يسلم المسلمون ان  
يقاتلوهم حتى يدعوهم الى الاسلام) لانه لم يظهر منهم الاسلام \*

(فان قاتلوهم بغير دعوة وظهر واعلهم عرض عليهم الاسلام فان اسلموا  
سلمت لهم اموالهم وذرارهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كما لو  
اسلموا قبل السبي والاخذ (فان ابوا حبسوا لانه لا وجه لجمعهم ذمة) لانهم  
مرتدون والمرتدون لا يضرب عليهم الجزية \*

(ولا يقتلون لانهم لم يصفوا الاسلام بانفسهم) فلا يقتلون على ردتهم (وان رأى  
الامام قتلهم وسبي ذرارهم وقسمه ما لهم فعمل ذلك جاز) لان الموضع موضع  
الاجتهاد على ما قلنا انهم اهل الحرب ولا امان لهم صريح \*

(وكذلك قوم من مشركى العرب من عبادة الاوثان دعاهم المسلمون الى  
الاسلام فابوا ان يحبسوا اليه فقاتلهم وحصروهم فقالوا للمسلمين تنزل على  
حكم الله تعالى فقالوا لهم انزلوا فنزلوا فان المسلمين يعرضون عليهم الاسلام  
فان اسلموا فلا سبيل عليهم لما قلنا وان ابوا ان يسلموا اجبروا على الاسلام  
بحسبوا حتى يسلموا) لانه لا وجه للقتل لانهم عرضوا على امان ولا وجه

ناحية فيبلغ احد المسكرين ان العدو تفرقوا فرقتين فتأتي فريق منهم ثرا من  
ثغور الذين خرجوا منه او غيره وأتى فريق منهم المسكر الآخر الذين دخلوا  
معهم وخافوا على الفرقتين جميعا ان لم يعينوه فانه ينظر ان كان هذا المسكر بحال  
لو تفرقوا فرقتين فتذهب فرقة الى المسكر الآخر وفرقة الى الثغر فظنوا انهم  
يتتصفون من عدوهم تفرقوا فرقتين فتأتي كل فريق منهم احدى الطائفتين  
حقا (يعينوه) لان فيه النكاية لكل عدو والنجاة لكل فريق من المؤمنين  
فكان عليهم ان يفعلوا ذلك \*

(وان كانوا التفرقوا فرقتين لم يغنوا شيئا فيما يظنون فانهم لا يتفرقون ولكن  
يأتون اهل المسكر الذين في دار الحرب فيعينونه ويدعون اهل الثغر) لان  
الخوف عليهم اشدوهم من المدد ابعادا فأتى اهل الثغر بما يعينهم المسلمون  
او يجازون الى المسلمين والمسكر الذين اتاهم العدو في دار الحرب لا يعينهم  
المسلمون ولا يجردون ملجأ يجازون اليه فكان المسكر الآخر اولى  
بالاعانة من اهل الثغر \*

(وان كان اكبر الرأي من اهل المسكر الذين في دار الحرب انهم يتتصفون  
من عدوهم اتوا اهل الثغر وتركوهم) لان اهل المسكر لا يحتاجون الى  
اعانتهم واهل الثغر يحتاجون الى الاعانة والنصرة قليل اليهم اولى \*

(وان كان اكبر الرأي من اهل هذا المسكر ان الفريقين جميعا لا يتتصفون من  
عدوهم الا ان اهل المسكر الآخر الى ارض المسلمين اقرب والمسلمون  
الذين يعينونهم اقرب اليهم واهل الثغر ابعد من ارض المسلمين وجب على اهل  
هذا المسكر ان يعينوا اهل الثغر) لان الخوف على اهل الثغر اشد والمدد منهم  
ابعد فاعانتهم اوجب عليهم \*

اليهم ويدعوههم) لانهم اذا خافوا على اهل الثغرة نه يفرض على كل مسلم ان ينفر اليهم وينصرهم ودخولهم دار الحرب لعمد وناقله لهم او من فروض الكفاية وفرض العين لا يترك بالنافذة او باها ومن فروض الكفاية \* ولاهم لوفروا الى اهل الثغر يحصل فيه شيان اثنان قتال المشركين ونجاة المسلمين ولو مضوا على عزوهم لا يحصل فيه الا قتال للمشركين وكان الاشتغال بالناحصل فيه نجاة المسلمين مع قتال المشركين اولى \*

(وان كانوا لا يخافون على اهل الثغر او كان اكبر الراى منهم ان القوم يتصرفون منهم فلا بأس بان مضوا على عزوهم ويدعوههم) لانه ما من عسكر يخرجون الى ارض الحرب الا ويدعوه ان العدو يميلون الى بعض ثغور المسلمين ومع هذا لا يعمدون عن الخروج فكذلك لا يعمدون عن المضى فيه اذ لو مضوا لهذا المعنى يدي الى ترك الجهاد اصلا ولاهم لو مضوا في وجههم يحصل النكابة على العدو من وجهين فان اهل الثغور ربما يظفرون بآتهم والمسكر كذلك بالذبح قصدوهم وكما كانت النكابة بالعدو اكبر كان ذلك احسن \*

(وان كانوا يخافون على اهل الثغر وكان حولهم من المسلمين ان اعادوهم يتصرفون من العدو وكان اكبر الراى ان او تلك المسلمين يقصدونهم كانوا في سعة من المضى الى عزوهم) لما قلنا ان فيه النكابة بهم من وجهين \* (وان كان اكبر الراى منهم ان او تلك المسلمين لا ينصرونهم فالواجب عليهم ان يرجعوا عن عزوهم) لما قلنا وانما يعمل باكبر الراى هاهنا لان القلب حكم فيها ليس فيه دليل طاهر يوجب العمل بالظاهر والدليل الظاهر معدوم هاهنا فكان القلب حكما فيه \*

(ولو ان عسكرين من المسلمين دخلوا ارض الحرب متفرقين كل عسكر من

فرض العين لا يترك بالنافذة او باها ومن فروض الكفاية \*

ج ٤  
باب في بيان ما يجب على المسلمين من الدفاع

عدو ذلك المسكر اقرب منهم (فان كان الذين يلوهم قليلا والآخرين كثيرا  
بدى بالا قرب فالاقرب ولم ينظر القليل والكثير) لان حق الاقرب  
اوجب (الا ان كان هذا يضر بالمسلمين اضرا شديدا ويخافون ان يهلك  
المسلمون به وبذلون فاذا الامر هكذا اتوا الكثير) لان المصلحة للمسلمين  
في هذا اكثر واعلم (وان كان الذين يلوهم اكثر ولا يبدون اقل لا يكون الا بعد  
اولى بالنصرة ولكن الاقربين اولى) لان رب قليل يتصفون من كثير ورب كثير  
لا يتصفون من قليل فحق النصرة لا يتعلق بالقلة والكثرة انما يتعلق بالقرب  
والبعد والله تعالى الموفق \*

### باب

متى يصير الحربى ذميا

باب متى يصير الحربى ذميا

\* قال محمد رحمه الله عليه \* (اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فاشتري ارض  
خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا) اعلم بان الحربى المستامن اذا اشترى  
في دار الاسلام ارض عشر او خراج فانه لا يصير ذميا حتى يزرعها فيؤخذ منه  
عشر او خراج \* وقال بعض الناس بنفس الشراء يصير ذميا وذهبوا في ذلك الى  
ان شراء الارض للقرار فصار بالشراء راضيا بالمقام في دارنا فصار ذميا الا انا  
نقول لا يصير ذميا لان الشراء قد يكون للتجارة وقد يكون للزراعة فلا يصير  
راضيا بالمقام في دارنا لم يزرع فيؤخذ منه الخراج (الا ترى) انه لو تزوج  
ذمية في دارنا لا يصير ذميا والتزوج للقرار فلان يكون ذميا بشراء الارض  
كان اولى فاذا اخذ منه خراج ارض صار ذميا يوضع عليه خراج رأسه  
ولم تترك ان يخرج الى داره) لان خراج الارض لا يجب الا على من هو من  
اهل دار الاسلام لانه حكم من احكام المسلمين وحكم المسلمين لا يجري الا

(وان كان لا م ان تمداستوا في الفريقين في الحرفاء ابناء الرجاء على  
السواء فواجب على اهل هذا العسكر ان يسيروا الى قرب الفريقين منهم على  
عدوهم) لان عدوهم اقرب المدون من هذا العسكر والله تعالى امر قتال  
الاقرب من العدو وقال الله تعالى ذلوا الذين يلوكم من الكفار ولا لهم  
لوائف اقرب الفريقين - ربما يرمون ذلك العدو وهم يذهبون الى الفريق  
الآخر فينصرونهم فيكون فيه الكفاية بالمدونين جميعا \*

(ه ان كان لا بمدون اخوف عليهم لشدة كبر الوالي باصغر من الاقربين وان  
كانوا في القرب منهم على السواء واخوف عليهم سواء ارسل اليهم لان  
الضرب على المسلمين في هلاك اهل الامر اكثر فكان القرب من حرم المسلمين وما  
فيه اعزاز جميع المسلمين اولى

(ولوان عساكر الامة من المسلمين دخلوا ارض العدو ودخل كل فريق منهم  
ناحية من النواحي فأتى العدو وعسكرين من اهل العساكر وتركوا العسكر  
الثالث فاحذر العسكر الثالث بكثرة العدو فان كان اكبر الراي من هذا العسكر  
اثبات ان اهل العسكرين يتصفون من العدو وضوا على غروهم لان  
العسكرين الآخرين لا يحتاجون الى اعانتهم \*

(وان كان اكبر الراي منهم ان احد الفريقين يتصف والاخر لا يتصف او ان  
الفريق الآخر الذي لا يتصف) لما طعن فيه الكفاية للعدو ونجاة المسلمين  
(وان كان اكبر الراي منهم ان الفريقين لا يتصفون فمن اناهم وان تفروا  
لم يغنوا شيئا فان كان احد العسكرين اقرب الى دار الاسلام اتوا الى العسكر  
الاخر وتركوهم) لما قلنا ان الخوف عليهم اكثر (واذا كان حال العسكرين  
حالا واحدا اتوا اقرب العسكرين منهم وان كان العسكر الاخر يهلك) لان

لم يؤخذ منه الخراج ولكن الامام لا يبدعه في دار الاسلام حتى يزرع لان  
 الاشتغال بالزراعة مكث ومقام في دارنا والحربى يمتنع ان يطيل السفر في  
 دار الاسلام ولكنه اذ قضى حاجته في دار الاسلام يامر به بالرجعة الى بلاده  
 فان اطال المكث بها والامام لا يعلم ثم علم فانه ينبغي للامام ان يتقدم اليه  
 ويخبره انه ان اقام سنة من يوم يقدم اليه اخذ منه الخراج فان رجع قبل عام  
 السنة فلا شيء عليه وان اقام حتى تمت السنة اخذ الامام منه خراج رأسه  
 وجمله ذميا ولا يدعه حتى يرجع الى بلاده وقد تم الكلام فيه من قبل \*  
 (ولو ان حربيا مستامنا في دار الاسلام استاجر من رجل ارضا خراجها مقاسمة  
 نصف ما يخرج فزرعها الحربى بذره) فان على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى  
 عنه (خراج الارض يجب على رب الارض) وعلى قول ابى يوسف ومحمد  
 رحمة الله عليهما يجب على المزارع في الخارج لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر  
 ومن استاجر ارضا من ارض عشر وزرعها فان العشر على رب الارض في قول  
 ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وفي قول ابى يوسف ومحمد رحمة الله عليهما  
 على المزارع في الخارج) فان اخذ الامام خراجها مما اخرجت وحكم بذلك  
 عليه فكان ذلك من رايه فانه يصير ذميا بالاتفاق) اما على قول ابى يوسف  
 ومحمد رحمة الله عليهما فلا اشكال فان الخراج عندهما يجب على المستاجر والحربى  
 هو المستاجر فقد جرى عليه حكم من احكام المسلمين حين اخذ الامام منه الخراج  
 فصار من اهل دارنا فيصير ذميا واما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فلان  
 الخراج وان كان يجب على رب الارض ولكن لما حكم به الامام على  
 المستاجر واخذ من الخارج فقد قضى في موضع مجتهد فيه فنقد قضاؤه وصاد  
 الحق عليه قصار ذميا بالاتفاق \*

على من هو من اهل دار الاسلام فلما وضع على هذا المستامن خراج في ارضه  
يصير من عليه الخراج من اهل دار الاسلام واذا صار من اهل دار الاسلام  
كان ذميا \* ولان الخراج في الاعم الاغلب انما يوضع على اهل الذمة وان كان  
قد استأنف على المسلمين في بعض الاحوال \* لا ترى \* ان المسلم متى  
اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذمي لو اتخذ داره بستانا يجب عليه  
الخراج فلما وضع على هذا المستامن خراج ارضه فقد وضع عليه ما يوضع على  
اهل الذمة في الاعم الاغلب فصار بذلك ذميا \* ثم قوله في الكتاب اذا وضع  
عليه الخراج كان ذميا \* قال بعضهم \* اذنبه على ذلك وبين له انا اخذ منك خراج  
ارضك ان تتبعها ولم ترجع الى بلادك \* لانه لا يجعل ذميا الا برضاء منه فاذا  
لم يزل الا رض عن ملكه بعد ما بين له صار ذلك دليل الرضاء منه بكونه ذميا  
\* ومنهم \* من قال معنى اذا وضع عليه الخراج كان ذميا اذا وجب عليه الخراج  
حينئذ يصير ذميا لان كونه ذميا انما يتفرع عن خراج ارضه فما لم يجب الحق  
في ارضه لم يتفرع عن صيرورته ذميا \*

(ولو ان حربا دخل دار الاسلام بامان فاشترى ارضا من ارض الخراج  
فباعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشراء الارض ذميا) لانه انما يصير ذميا من  
اهل دارنا بوجوب الخراج عليه والخراج لم يجب بعد فلا يصير بنفسه الشراء  
ذميا (ولو ان حربا دخل دار الاسلام بامان فاستاجر ارضا من ارض الخراج  
فزرعها فخرج الارض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء) لان  
الخراج يجب بازاء المنفعة والمنفعة في الحقيقة حصلت لرب الارض لان  
البذل حصل له فكان الخراج عليه (فان زرعه الحربي وادى اجرها الى الذي  
استاجرها منه واخذنا خراج من صاحبها لم يكن الحربي ذميا بالزراعة) لانه

بوخذ من الخارج والنقصان لرب الارض والاجرة فكذلك اذا كان غصبها  
كان الخراج في الخارج والنقصان لرب الارض (وعند ابي حنيفة رضى الله  
تعالى عنه نقصان الارض بمنزلة الاجرة للارض على ما ذكر فيما اذا كان الخراج  
خراج وطيفة فيكون الخراج على رب الارض فيصير صاحبها المستامن ذميا  
عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وعند محمد رحمة الله عليه لا يصير ذميا \*

(وان كان خراجها دراهم فاعتصبها مقتصب فزرعها فلم ينقصها الزرع شيئا  
فخراج اعلى الغاصب) لان الحربي لم يستفد منفعة من الزراعة ولم يرض ايضا  
بتعطيل منافع الارض اخذت منه غصبا فلا يجب عليه الخراج \*

(كما لا يجب اذا غرقت الارض بالماء وعجز عن زراعتها) اذا اخذ الغاصب  
بخراجها لم يصير صاحبها المستامن ذميا وان اخذ خراج ارضه (لانه لم يوخذ منه انما  
اخذ من غيره ولم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير به ذميا) (فان كان الزارع تقصها  
شيئا ينظر فان كان النقصان مثل الخراج او اكثر فان المستامن ياخذ ذلك النقصان  
ويؤدى منه الخراج ويكون الفضل له) لانه وصل اليه النفع من جهة الزراعة  
فصار كالوزرعها بنفسه او اجرها من غيره (ويصير صاحبها المستامن ذميا)  
لان خراج ارضه اخذ منه \*

(وان كان النقصان اقل من الخراج كان قدر النقصان من الخراج على المستامن  
وفضل الخراج على الغاصب) لان الخراج انما يجب على المقتصب منه  
حكمما يرجع اليه من النفع بدليل انه لو لم يرجع اليه شيء لم يوخذ منه شيء من  
الخراج وحين يرجع اليه مثل الخراج او اكثر اخذ منه الخراج كله فاذا  
رجع اليه من النفع مثل بعض الخراج اخذ منه بقدره وكان الفضل على  
الغاصب وذكر ابو يوسف رحمة الله عليه في المزارعة الكبيرة على قول

(ولو اشترى الحربي المستامن ارضا من ارض الخراج وخرأها مقاسمة النصف مما يخرج او الثلث فأجرها من رجل من المسلمين او من اهل الذمة ليزرعها ببذره فأخرجت طءا ما فاخذ الامام من المستاجر نصف ما خرجت ورأى الامام ان ذلك على المزارع فيما خرجت الارض فان الحربي لا يصير ذميا) لان الخراج لم يجب عليه في ارضه انما اخذه من غيره (وانما ينظر في هذا الى من يجب عليه الحق لا الى ملك الارض) لان الذي وجب عليه الحق واخذ منه هو الذي جرى عليه الحكم فيصير بالحكم ذميا سواء كان هو المالك للارض او غيره \*

(ولو كان الذي استأجرها منه حربيا مستامنا صار المستاجر ذميا) لانه جرى عليه الحكم في زرعه \*

(ولو لم يواجرها الحربي ولكنه اعارها عارية فان كان الخراج خراج مقاسمة كان الخراج في الزرع في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر والعشر على الغاصب لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه (ولا يصير صاحبها المستامن ذميا) لان الحق لم يجب عليه في ارضه وانما وجب على غيره \*

(ولو غصبها اياه غاصب فزرعها وخرأها المقاسمة فأخرجت زروعا كثيرا فان كانت الارض لم تنقص شيئا فالخراج يوظف من الخراج في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر والعشر على الغاصب لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه \*

(وان كانت الزراعة قصت الارض) فان على قول محمد حجة الله عليه (الخراج) (ولا يصير الحربي الميريه ذميا) لان الحق لا يوظف من ماله (وان كان الخراج

مراعى فان الخراج على الحربي الميريه ذميا)

جهة الشرط فاذا شرط ان ياخذ منه الخراج ان لم يرجع سنة اخذ منه كما شرط  
ويصير ما شرط عليه كما صالحه الامام عليه على مقامه في دارنا في تلك السنة  
ولا امام ذلك فان له في الابتداء ان لا يؤمنه ولا يدعه يخرج الى دار الاسلام  
الا مال ياخذ منه فلهذا ياخذ منه الخراج عند تمام السنة واما صيرورته ذميا  
من جهة خراج ارضه من جهة الشرط ولكن ثبت حكما ولو لم يجب في ارضه  
لا يصير ذميا فانما ياخذ منه خراج رأسه اذا مضت سنة من يوم يصير ذميا ياخذ  
منه الخراج فالنقص سنة كاملة على ذمة بعد ذلك لا يؤخذ منه الخراج \*

(ولو قال له الامام ان اقمت سنة بعد يومك هذا اخذت منك مائة درهم  
ثم جعلتك بعد ذلك ذميا اخذ منك في رأس كل سنة اثني عشر درهما فان اقام  
سنة بعد التقدم اليه اخذ منه مائة درهم) لما قلنا ان ما ياخذ منه الامام في التقدم اليه  
انما ياخذ من جهة الشرط والصالح هكذا جرى فيما بينهما وهو راض به حين اقام  
سنة بعد الصالح فبؤخذ منه بحكم الصالح ويصير ما يؤخذ منه عند تمام الصالح اجرة  
اسكنه في دارنا في تلك السنة \*

(و نظير ذلك رجل اجر داره شهر افتال له قبل مضي الشهر لا تقم في  
داري من الشهر واشهد على ذاك انه ان اقام الشهر الد اخل فاجر الدار كان  
عليه عشرون درهما ان الاجرة تجب بالشرط وقد رضى بهذا الشرط  
حيث اقام فيها في الشهر الداخل فكان الحكم كما شرطه \*

(فكذلك خراج الرأس في التقديم اليه يجب بالشرط وقد رضى بالشرط  
حيث اقام سنة فكان الحكم كما شرط) وقد ائزع اصحابنا من هذه المسئلة  
مسئلة اخرى قالوا جميعا لو ان رجلا غصب دارا من رجل فاراد المنصوب منه  
نحويف الغاصب حتى يرد اليه الدار فانه يأتي برجلين عدلين الى الغاصب فيشهدهما

أبى حنيفة رضي الله تعالى عنه يوجب خراج ٥٠ من المقتصب منه قل  
انهم ان اؤكثروا وذكر في المراجعة الصغير الجواب ان على قول  
ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه الخراج كالأرض لا يؤخذ منه منافع  
أرضه لا يصادر كانه جرادته يؤخذ ولو آجر رضه كان خراج عليه وفي  
الأخرى خراج اؤذيف فكذلك مدهاشا

(ثم اذا خد جميع الخراج من الخرب انصوب منه او بعضه بصير ذميا) لانه  
جرى عليه حكم المسلمين فخذ منه كمن جرى عليه ما ذكرناه \*

(ولو ورد الخرب المستامن او العاص او الساجر او السميع فاصاب زرعها  
آفة فاضلته من غرق او غيره لم يكن في الارض خراج ملك السنة ولم يصير  
المستامن صاحب الارض ذميا) لانه لا يؤخذ منه الخراج فلم يصير من اهل  
دارها ولا يصير ذميا \*

(واذا اشترى المستامن ارض الخراج فزرعها او مكث في يده سنة  
او اقل فوجب فيها الخراج فقد صار المستامن ذميا حين وجب في أرضه الخراج  
وهو لزومه واخذ) لانه انما يصير من اهل دارنا يحكم الامام عليه والحكم بالاخذ  
فالم يؤخذ منه لا يصير ذميا \*

(ثم اذا اخذ منه الخراج يؤخذ منه خراج رأسه بعد سنة مستقبلة من يوم  
اخذ منه الخراج ولا يحتسب عليه في خراج رأسه لما مضى من الشهور  
والارض في يده) وهذا بخلاف التقديم اليه لو اطل الملك بارض الاسلام  
فقال له الامام ارجع الى بلادك فانك ان اقامت سنة بعد يومك هذا اخذت  
منك الخراج فاقام سنة صار ذميا واخذ منه الخراج في تمام تلك السنة ووجه  
الفرق في ذلك وهو ان في فصل التقديم انما يؤخذ الامام منه خراج رأسه من

(وان كان الغاصب لم يزرعها فقد صار المستامن ذميا) لانه قد لزمه خراجها فانه قد كان متمكنا من استردادها والانتفاع بها واذا لزمه خراجها كان ذميا وهو بمنزلة مالو غرقها ماء وقد كان المستامن متمكنا من ان يحتال بذلك بمسئاة فلم يفعل حتى مضت السنة فعليه خراجها وكان ذميا للمعنى الذى قلنا (وهذا اذا لم يتمكن في الارض نقصان برراعة الغاصب فان كانت الزراعة نقصتها كان المستامن ذميا) لانه قد لزمه النقصان للمستامن وحكم الخراج انه ان كان لنقصان اكثر فالخراج على المستامن وان كان النقصان اقل فعلى الغاصب الخراج دون النقصان على ان يكون مقدار النقصان من ذلك الخراج على رب الارض والفضل على الغاصب ففي الوجهين قد لزم المستامن بعض الخراج وبه يصير المستامن ذميا \*

(ولو ان رجلا سقى في هذه الارض مائتين فها حتى لم يستطع الحربي زراعتها ونقص الماء الارض كان له حربي ان يضمن الذى سقى الماء النقصان المتمكن بقوله ولا يكون الحربي ذميا هاهنا) لانه لا خراج في هذه الاراضى لاحد هاهنا فا كان احد يتمكن من الزراعة - \*

(وعلى هذا لو لم يزرع الغاصب الارض ايضا حتى ردها بعد مضي السنة لم يكن الحربي ذميا) لانه لم يلزمه خراجها \*

(ولو كان الغاصب حريا مثل صاحب الارض فزرعها ونقصتها الزراعة فالغاصب ضامن لنقصان الارض \* ثم ان كان الخراج مثل النقصان او اقل فصاحب الارض يصير ذميا دون الزارع) لان الخراج على صاحب الارض هاهنا (وان كان النقصان اقل من الخراج فقد صار ذميين) لان بقدر النقصان من الخراج على رب الارض والفضل على الزارع فقد وجب على كل واحد

على الغاصب فيقول له ان رددت الي والا آخذته منك كل شهر الف درهم مثلا  
فان الاشهاد صحيح \* وان اقام الغاصب بهذه التقدّم اليه فلمغصوب منه  
يستوجب هذا الاجر المسمى على الغاصب :

(ولو كان الامام حين تقدم اليه قال له ان اتمت سنة بعد يومك هذا كنت ذميا  
وآخذ منك "خراج مائة اخرى مستتبلة واقام لك السنة كان الامر على  
ما تقدم اليه ولم يجب عليه خراج حتى تمضي سنة بعد هذه السنة الاولى) لان  
الشرط هكذا جرى من الامام فيكون الحكم شرط والتقدم المعروف هذا (ا)  
(ولو ان حر بيا مستامنا اشترى فينا ارضا خراجا جديدا مستحق واستحقها بالبيعة  
وادى خراجها سنة او سنتين ثم وجد القاضى الشهود بعد اورد الارض على  
المستامن لم يكن هو ذميا) لانه انما يصير المستامن ذميا اذا وجب عليه الخراج  
لا بمجرد شراء الارض الخراجية وهاهنا قد كان هو ممنوعا من الانتفاع  
بهذه الارض فلم يلزمه الخراج لان وجوب الخراج باعتبار التمكن من الانتفاع  
(وكذلك لو غصبها منه سلطان لا يقاومه المستامن ولو غصبها من يتمكن  
المستامن من آيات حقه عليه بالحجة فلم يفعل فان كان الغاصب زرعتها للمستامن  
لا يكون ذميا ايضا) لان الخراج على الغاصب اذا زرعتها باعتبار انتفاعه بالارض  
فلا يكون على المستامن من شئ من خراجها \*

(١) وهاهنا في نسخة اخرى عبارة زائدة وهي (ولو ان حربيا في دار الحرب  
اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث في باب  
ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا) اس من  
املاء شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى فهو مكتوب من نسخة قاضى  
القضاة محمود بن عبد العزيز المرغيناني رحمه الله تعالى ١٢

وان صارت خراجية فلم يؤخذ من صاحبها الخراج فلم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير ذميا فكان بمنزلة حربي في دار الحرب وكل مسلمان يشتري له ارضا في ارض المشرق في دار الاسلام فاشترها صارت خراجية في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولم يصير صاحبها في دار الحرب ذميا وان صارت الارض خراجية لما انه لم يجر على صاحبها حكم من احكام المسلمين كذاك هاهنا

(ولو ان هذا المستامن اشترى ارضا عشرة آجرها فمئذ ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه صارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض فيصير به ذميا) وفي قول محمد رحمه الله عليه المشرق في الخارج على المستاجر فلا يصير صاحب الارض ذميا وان كان المستاجر حربيا فالمستاجر عنده يصير ذميا لانه قد لزمه عشره اثم فرق محمد رحمه الله عليه بين العشر الذي يجب على المستامن في الخارج من ارضه وبين العشر الذي يأخذه العاشر من الحربي المستامن فقال باعتبار ذلك المشرق لا يصير ذميا واذا اخذ العشر من ارضه يصير ذميا ووجه الفرق بينهما وهو ان الحربي يأخذ العاشر منه عشر مائة وما يأخذ من الذمي نصف العشر ومن المسلم ربع العشر - فاذا لم يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من المسلم لم يصير هو من اهل دار الاسلام (الا ترى) انه يؤخذ مرارا في يوم واحد متى عاد في كل مرة الى داره ثم رجع الى دار الاسلام فاذا لم يصير بمنزلة من هو من اهل دار الاسلام لم يصير ذميا واما هاهنا يؤخذ من طعامه العشر مثل ما يؤخذ من طعام المسلم ولا يؤخذ منه الامرة واحدة كما لا يؤخذ من المسلم - ومن الحربي العشر فيستدل بهذا الاختلاف على انه لا يصير ذميا وعشر الارض لا يختلف باختلاف حال الملاك \*

منهما بعض الخراج \*

(ولو كانت الارض لم تنقصها الزراعة فالغاصب يصير ذميادون صاحب الارض) لان الخراج هاهنا على الغاصب كاه \*

(ولو عطل الغاصب فلم يزرعها فان كان صاحب الارض يتمكن من استردادها بالحجة فلم يفعل كان الخراج عليه وصار ذميا وان كان لا يتمكن من ذلك فلا خراج علي واحسبه منها وهما حريان في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه على حالهما ولو كان المستامن اشترى ارضا عشرة ففقد صارت خراجية في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) وفي قول ابي يوسف رحمة الله عليه يؤخذ منه العشر مضاعفا وفي قول محمد رحمة الله عليه هي عشرة على حالها \*

(فاذا زرعها او تمكن من زراعتها كان ذميا في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لانه لزمه الخراج في الوجهين وفي قول محمد رحمة الله عليه ان زرعها كان ذميا لان العشر مؤنة الارض النامية كالخراج ولكن لا يجب الا محصول الخراج حقيقة وما لم يلزمه ما يجب في الاراضي في دار الاسلام لا يصير ذميا \*

(وان باعها الحربى قبل ان يجب فيها الخراج كانت ارض خراج لا تتحول عن ذلك) هكذا ذكرها هنا وقال في رواية اخرى كان على المشتري العشر دون الخراج فالوجه لهذه الرواية وهو ان ملك الكافر هو الذي يجعل الارض خراجية وحين اشترها فقد ملكها فصارت خراجية بملكه اياها فقد باعها وهي خراجية والمسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية ووجه الرواية الاخرى وهو انه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الارض حق غير العشر فدامت عشرة كما كانت \*

(ولا يبتدع ما تعرض فيها من ملك الكافر والحربى لا يكون ذميا) لان الارض

كما قال الله تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يسكبون فجعل ذلك علامة ايمانهم  
ثم حين دعا اليهود بالمدينة الى الاسلام جعل علامة ايمانهم الاقرار برسالته حتى  
قال لليهودي الذي دخل عليه يعودده اشهد اني رسول الله فلما شهد ومات قال  
الحمد لله الذي اعتق بي نسمة من النار لانهم كانوا لا يقرون برسالته فجعل  
ذلك علامة ايمانهم \*

(اذا عرفوا هذا فنقول اذا حمل مسلم على مشرك ليقترله فإمرأته قال اشهد ان  
لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم ان يكف عنه) لانه  
سمع منه ما هو دليل ايمانه \*

(فان اخبره وجاءه الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة الوحيه قبل  
ان يقربه المسلم وان قال بعد ما توبه هو وفي) لان الاسلام يعصمه عن القتل لانه  
الاستبراق عند التهر \*

(فان قال ما اردت الاسلام اما اردت الدخول في اليهودية او اردت  
التعود بالاعتقاني لم يلفت الى قوله) لان الطاهر انه انما قصد اجابته الى ما طالب  
منه وانما طالب منه الاسلام لا الذنوب في اليهودية وقوله لا اله الا الله  
دليل على اسلامه وان لم يكن يقرب بالاسلام كله فيلزمه حكم الاسلام انزلت ماله  
وصل في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه وان لم يكن اسلاما  
بعينه فاما امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل \*

قال في الكتاب (ومن انكر شيئا من شرايع الاسلام فقد ابطال قول لا اله الا الله)  
معناه انه يصير مرتدا فيقتل ان لم يسلم وبهذا اللفظ تبين خطا من يقول من  
المتأخرين من اصحابنا ان من انكر شيئا من الشرائع فهو كافر فيما انكره مسلم فيما  
سوى ذلك وعليه ابنى في تصنيف له حال ما نعى الزكوة في عهد ابني بكر رضى الله

الأمرة وخدمة من لا يأخذ هذا العشر منه إلى ما هو من أسرارنا فيصير ذمياً.

(وإذا سمعنا أن ذلك العشر مأخوذ من الحر في أرضنا أو من أجارة وله من أرض لم يأخذوا من بجارها شيئاً لا يأخذ من تجارهم شيئاً وهذا العشر مأخوذ من أرض مؤنة الأرض المائية في دار الإسلام كالحراخ) (ولو أعارها حر ما مله كان العشر في الأرض ودار الحرب المستعير به ذمياً في فوهم) لأن الحق أخذ من طعامه.

(ولو أن حرباً مستأمننا أساجر أرضاً عشر به من مسلم مرعاهان على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه عشر ما أخرجت الأرض على المسلم ولا يصير المساجر ذمياً) لأن العشر يجب في طعامه وفي قول جمهورنا الله عليه العشر يجب في الخارج فيصير المستاجر ذمياً لأن الحق وجب في طعامه وفي العارية في الطعام في فوهم جميعاً يصير المستعير ذمياً (والأخذ في خر ح التماسه في جميع ما ذكرنا) لأنه جزء من الخراج كما بشرنا والله أعلم.

### باب ما يكون الرجل به مسلماً يدرعه القتل والسبي

(قد بينا فيما تقدم أن الكافر متى أظهر خلاف ما كان يعتقده أنه يحكم بإسلامه به والأصل فيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وقد كان يقاتل عبدة الأوثان وهم كانوا لا يقولون ذلك) (ولو استأجر المستأمن أرض عشر من مسلم ففي قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يصير ذمياً) لأن العشر عنده على المستاجر في الخارج ولو كان استأمر الأرض فالعشر في الخارج عندهم جميعاً فيصير المستعير ذمياً لأصاحب الأرض أن كان

باب ما يكون الرجل به مسلماً يدرعه القتل والسبي

ه بمنزلة المرند بما سبق منه والمراد بالحربي (فاذا قال لا اله الا الله  
 عنه) الا انه اذا كانت له فئة فهو بمنزلة الباغي فلا بأس بقتله لهذا  
 ان كان قتل قوم من المسلمين بمسدا لاسلام الاول قبل الاسلام  
 حين ارتدوه وفي صف المشركين كان حربيا والحربي لا يستوجب  
 بقتله المسلم \*

لرجل ممن يقول لا اله الا الله والمسئلة بالخلاف فلا بأس بان يقتله وان  
 الكلمة لان هذا ليس بدليل الاسلام في حقه فان قال اشهد ان لا اله  
 بهدان محمد اعبدوه ورسوله وهو من قوم لا يقونون ذلك فهذا الآن  
 مه فعليه ان يكف عنه وهو في التفرع نظير ما بينا في الفصل الاول \*  
 ن قال حين ربهه محمد رسول الله او قال قد دخلت في دين الاسلام  
 دخلت في دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فهذا كله دليل  
 حتى لو مات بهدما قال هذه المقالة فانه يصلي عليه ويستغفر له وهذا  
 منه فوق السبأ وقد بينا ان يحجر دسبأ المسلمين بحكم باسلامه في  
 ة عليه فهذا اولي \*

ما اليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم  
 اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله فانه لا يكون مسلما بهذا لانهم  
 ن هذا \* ليس من نصراني ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة  
 رته قال رسول الله اليكم لا الى بني اسرائيل ويستدلون بقوله تعالى هو  
 في الاميين رسولا منهم \* والمراد بالاميين غير اهل الكتاب ففرقنا  
 لا يكون دليل اسلامه حتى يضم اليه التبري فان كان نصرانيا قال  
 نصرانية وان كان يهوديا قال وبرا من اليهودية فيشذكون مسلما

تعالى عنه وهو مخالف للرواية نزع الى قول اهل الضلالة فاتهم بقولون ان  
مرتكب الكبيرة خارج من الايمان يريد اخل في الكفر فله منزله بين المنزلتين  
فهذا قريب من ذلك \*

(ولو كان حين قال لا اله الا الله كف عنه فاقبل ولحق بالشركين ثم عاديقاتل  
حمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كانت له فئة يلجأ اليها فلا  
باس بان يقتله) لانه الاآ بمنزلة المسلم الباغي المقاتل مع المسلمين في فئة ومثله  
يقتل وان كان مسلما \*

(وان لم تكن له فئة بان كان تفرق جمهم فلا ينبغي له ان يقتله \* وكذلك ان كان  
اسره فن كانت الفئة على حالها فلا بأس بقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان  
يقتله ولكن يؤدبه لما صنع) واستدل بما روى ان رجلا من المسلمين حمل على  
رجل من المشركين فقال لا اله الا الله فخل سبيله ثم عاد فقاتل المسلمين فلما كر  
عليه قل لا اله الا الله حتى قتل ذلك مرارا فقتله في آخر مرة فقال له النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فكيف انت بالاله الا الله ولم يذكر اسم هذا الرجل  
وفي المغازي ذكر انه اسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما وان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال له اقاتل رجلا قال لا اله الا الله فقال انا قال تموزا قال  
فهاشقت عن قلبه فقال لو شقت عن قلبه ما رأيت بيني وبينك يا رسول الله قال  
فانما كانت يعبر عما في قلبه لسانه وانما انضع هذا من قول رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على انه ما كانت يلجأ اليه فئة في آخر مرة فلماذا  
عابه على قتله \*

(ولو كان حين خلى سبيله فماد الى صف المشركين فقال اني بري عن دينكم وانا  
على ديني الا اول ثم حمل عليه المسلم مرة اخرى فقال لا اله الا الله فهدا والاول

﴿ باب ﴾

﴿ من اسلام السبي والصية المأثورين ﴾

\* قال رضي الله تعالى عنه \* ( قد بينا ان الصبي يتبع خير الابوين ديناً فاذا سبي ومعه احد ابويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه او يسلم من معه من الابوين \* وان سبي وليس معه احد الابوين فانه لا يحكم باسلامه ايضا حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً تبعاً للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلماً حينئذ اما اذا كان من وقع في سهمه واشتراه مسلم فلا اشكال فيه ) لان تأثير التبعية للما لك فوق تأثير التبعية للدار ( و اما اذا كان المشتري ذمياً او كان اعطاه الذي بطريق الرضخ من الغنيمة فكذلك الجواب في انه يكون محكوماً باسلامه حتى اذا مات يهلي عليه و يجبر الذمي على بيعه ) لانه صار محرزاً بقوة المسلمين فانه متى انما ملكه في هذا الموضع باحراز المسلمين اياه فصار عام الاحراز بالقسمة والبيع نظير تمام الاحراز بالاخراج الى دار الاسلام \*

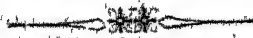
( ولو سبي معه ابواه فماتوا ثم اخرج الى دار الاسلام وليس معه احد ابويه فهو مسلم ) لان ابويه حين ماتا في دار الحرب فقد خرج هو من ان يكون تبعاً لهما بمنزلة مالو بقيافي دار الحرب وانما حصل هو وحده في دار الاسلام بخلاف ما اذا خرج الى دار الاسلام او قسم او بيع ثم مات من معه من الابوين فانه لا يحكم باسلامه حتى يصف الاسلام بنفسه ) لان اوان الحكم باسلامه وقت الاحراز فوجود احد الابوين معه في ذلك الوقت منع الحكم باسلامه ثم يموت بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم بمنزلة ولد الذي اذا مات ابواه وبقي وحده صغيراً في دار الاسلام فانه لا يحكم باسلامه \*

لاظهار ما هو مخالف لا اعتقاده \*

(وان قال البصري اني اشهد ان لا اله الا الله وارأى من النصرانية لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كلامه محتمل فلهذا دخل في اليهودية بهذا ان الذي ذكره قول اليهود بعينه فانهم يقولون لا اله الا الله ويبرءون من النصرانية كما اخبر الله تعالى عنهم في قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصراني على شيء وقالت البصري ايست اليهود على شيء \* فان قال مع هذا وادخل في الاسلام فقد انقطع منه الاحتمال وكان ذلك منه دليل الاسلام (واو قال انما مسلم لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو المستسلم للحق وكل ذي دين يدعي انه منقاد للحق وان الحق ما هو عليه \* قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام شمس الائمة عبد العزيز الحلو اني رحمه الله تعالى يقول الانجوس في ديارنا فان من يقول منهم انما مسلم يصير مسلماً لانه يابون هذه الصفة لانفسهم ويسبون اولادهم ويقولون يا مسلماء \*

\* قال (ولو كان هذا من عبدة الاوثان من يقول لا اله الا الله فاذا ربه قال اشهد ان محمداً رسول الله فهو مسلم بمنزلة ما اوفى اشهد ان لا اله الا الله) لانه منكر للامرين فبابه اشهد كان دليل اسلامه \* وكذلك او قال انما مسلم فان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يتبرءون منه على قصد المغائرة للمسلمين وقد علم ذلك من حال اهل مكة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلماذا كان دليل الاسلام منه \*

(وكذلك لو قال انما علي دين محمد او علي الحنيفة او علي الاسلام فان هذا كله لا بد من ان يؤخذ فيه بالدليل لتعذر الوقوف على حقيقة ما في قلبه \* والله اعلم \*



لو اسروا خرجه الى دار الاسلام ثم اسروا به بعد ذلك \*  
 (فان كان الذي اشتراه فاخرجه من اهل الكتاب والصبي كان من  
 المجوس او عبدة الاوثان فهو بمنزلة اهل الكتاب وكل ذبيحته ومحل وطئها ان  
 كانت جارية) بمنزلة مالهو كان احدا بويه كتابيا والآخر مجوسيا) وهذا لان  
 تبعية المالك بمنزلة تبعية الابوين وكما انه اذا كان احدا بويه كتابيا كان هو تبعه  
 فكذلك اذا كان مالهو الذي اخرجه كتابيا \*

(وان كان الصغير في الاصل كتابيا والذي اخرجه مجوسي فكذلك الجواب)  
 لانه قد جرى الحكم بكونه كتابيا باعتبار الاصل فلا يتحول عن ذلك باعتبار  
 تبعية المالك (الآثرى) انه لو كان مسلما مملوكا فاشتراه المجوسي لم يخرج به من  
 ان يكون مسلما فكذلك اذا كان كتابيا (فان كان القوم من اهل الحرب مماليك  
 فاسلم اهل الدار جميعا غير مماليكهم فن كان صغيرا من مماليكهم فهو مسلم ان  
 لم يكن معه احدا بويه كافر الحصوله في دار الاسلام ولكون مولاه مسلما  
 واحدهذين المنعنين يكفي للحكم باسلامه فان صاروا ذمة فريقيهم كفار على دينهم  
 الصغار والكبار في ذلك سواء) لان مماليكهم كفار قد صالحوا المسلمين وانما  
 صارت دارهم دار الاسلام بطريق الصالح لا باسلام اهلها وذلك لا يوجب  
 الحكم باسلام المملوك بمنزلة الذي يشتري صغيرا في دار الحرب ويخرجه الى  
 دار الاسلام \*

(وكذلك لو دخل حربى اليها بامان ومعه عبد صغير فهو على دينه يردده الى  
 دار الحرب ان شاء) لانه حصل في دارنا بطريق المراضاة فيكون حكمه  
 حكم مولاه ومولاه من اهل دار الحرب \*  
 (فان اسلم مولاه في دار الاسلام او باعه من مسلم او مات مولاه فباعه الامام

(قال ولو ان ذميا دخل دار الحرب منطلقا فخرج صغيرا الى دار الاسلام فهو مسلم يجبر الذي على بيعه) لانه انما ملكه بالاحراز بدار الاسلام فيكون محكوما باسلامه بمنزلة المنفل فان الامير لو قال في دار الحرب من اصاب رأسا فهو له فاصاب الذي صغير ليس معه احد ابويه فانه يكون مسلما) لانه انما ملكه باعتبار منعة المسلمين وانما صغار محرز بذلك \*

(بخلاف ما اذا دخل الذي دار الحرب بامان واشترى صغيرا من عماليكهم فانه لا يكون مسلما وان قبضه الذي) لانه ملكه بالتقدها هنا لا باعتبار منعة المسلمين (فان اخرجته الى دار الاسلام لم يكن مسلما ايضا) لانه لم يصير محرزاً له منعة المسلمين ولا يحكمهم وهذا بخلاف ما اذا كان المشتري مسلما فدخل اليهم بامان او كان اسير افهم او كان رجلا اسلم منهم فانه اذا اخرجته الى دار الاسلام وحده كان مسلما باسلامه - وتبعية المالك انما تظهر في هذا الفصل فاذا كان المالك مسلما كان المملوك مثله تبعاً له واذا كان المالك ذميا كان المملوك مثله تبعاً له \*

(فان خرج معه ابواه او احد هما عبد المولاه او حراما هذا فالصبي على دين ابيه) لانه ما حصل في دارنا الماع اب هو من اهل دارنا وتبعية الابوين في الدين هي الاصل فلا تظهر تبعية المالك الا عند عدم تبعية الابوين \*

(فان كان خرج معه احد الابوين بامان فالصبي مسلم) لان المستامن من اهل دار الحرب وان كان في دارنا صورة فلا يمتد بخروجه معه والصغير هو المختص بانه صار هو من اهل دار الاسلام فيحكم باسلامه تبعاً للمالك \*

(فان بدا للمستامن فصار ذميا بعد ذلك كان الصبي مسلما) لانه صار محكوما باسلامه كما اذا اخرجته المالك المسلم فلا يتغير ذلك بمنزلة ما

(الآثرى) ان الام لو سببت معه لم يحكم باسلامه فكذلك اذا سبى وحده قلنا لا يحكم باسلامه مادام في دار الحرب ولن سببت الام معه والاب حر مسلم فينا كان الصغير مسلماً تبعاً لآبيه \*

(ولو دخل الحرب في البيت ايمان ثم صار ذمياً او سباه المسلمون كافراً فاعتقوه وهو كافر على حاله او لم يعتقوه ثم سبوا ولده الصغير فاخرجوه الى دار الاسلام لم يكن مسلماً) لان ابيه كافر في دار الاسلام فالصغير ما حصل في دارنا لا ومعه اب كافر يجري عليه حكم المسلمين فيكون تبعاً له في الدين \*

(فان مات الاب كافر اقبل ان يسبى الصغير والمسئلة بحالها كان مسلماً اذا خرج الى دار الاسلام) لان الاب الميت لم يسلم يعتبر في الحكم باسلامه ابتداء تبعاً له فلان لا يعتبر في المنع من الحكم باسلامه اذا خرج الى دار الاسلام كان اولي \*  
 \* قال \* (ولو ان عسكر امن اهل الحرب لهم منعة دخلوا دار الاسلام ومعههم صبيان لهم فقتلهم المسلمون واسروا صبيانهم فهم مسلمون كما اخذوا اذا لم يوسر \* معهم آباؤهم ولا امهاتهم) لان بنفس الاخذ صاروا محرزين بدار الاسلام (فان اسر الآباء والامهات بعد ذلك بساعة كان الاولاد مسلمين) لانه حكم باسلامهم كما اخذوا قبل الآباء فلا يتغير ذلك الحكم بسبب الآباء والامهات بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت هذه الحادثة في دار الحرب فهناك بنفس الاخذ لم يصير الصغير مسلماً قبل الاخراج فاذا اسر ابوه بعد ذلك بيوم او اكثر فاخرج ما كان هذا ومالوا اسر امهات سواء (فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فان اسر امهات او اسر الاب او الام الصغير فكذلك الجواب) لانه ما ثبت يدنا عليه الا مع اب كافر فاذا اسر الصبي او لا فقد صار حراً ومما باسلامه ثم لا يتغير ذلك الحكم وان اسر الاب بعده بساعة \*

فاوقف منه اربعة فهو (ور على رن ابوه) لانه حصل في دارنا كادرا همار  
 فلا يصير مسلما بعد ذلك مالم يصف الاسلام بنفسه (بقرلة الذي يموت في دارنا  
 وله ولد صغير فان سبي احد ابويه واسلم كان الصغير مسلما باسلامه) لان الاسلام  
 احد الابوين في حقه كاسلامه بهسه اذا كان يعقل فلهذا حكم باسلامه بذلك  
 (فان سبي الصغير مع ابيه ثم اخرج الصغير قبل ابيه الى دار الاسلام فانه لا يحكم  
 باسلامه) لانه اخرج الى دارنا واوه في يد المسلم في منهم فكونه في يد المسلم  
 ككونه في دار الاسلام. وفيكون الصبي تباه (الآرى) ان في حق المرائم  
 والمهاجرة جعل منعة الجيش في دار الحرب كمنعة الدار فكذلك في حكم التبعية \*  
 (فان قتل ابوه او هرب قس الا حرا ح الى دار الاسلام يمكن اصبي مسلما ايضا)  
 لانه حصل في دار الاسلام. فراقلا يتحول مسلما بعد ذلك مالم يصف الاسلام  
 او يسلم احد ابويه فيكون مسلما بهاله \*

(وان اسلم المستامن في دار. وولده الصغير في دار الحرب ثم اسره المسلمون  
 فاخرجوه او لم يخرجوه كان الصبي مسلما بهاله (المسلم عندنا) اما اذا كانت  
 الاب مع المسكر فغير مشكل \* واما اذا كان في دار الاسلام فمقدينا ان منعة  
 الجيش كمنعة الدار في حكم التبعية فكان حصول الصغير في منعة الجيش كحصوله  
 في دار الاسلام) وكذلك ان كان الاب في دار حرب اخرى دخلها ناجرا) لان  
 المسلم من اهل دار الاسلام حينما يكون فيصير الصبي مسلما بهاله وان كان  
 هو في دار الحرب صورة \*

(ولو مات ابوه مسلما في دار الاسلام ثم اسر الصبي فانه لا يكون مسلما مادام  
 في دار الحرب حتى يقسم او يباع او يخرج الى دار الاسلام) لان الاب ميت  
 في دارنا وتبعية البيت لا تعتبر في استثناء الاسلام وان كان معتبرا في البقاء

ولهذا قلنا اذا عانت المسيعة في يد الماع فليس لامشترى ان يجزى بثلث الحيضة من الامنة

(فان كانت المسيية حاملا فوضعت حملها بعدما قبضها او وقعت في شهوة فلا بأس بان يطأها بعدما طهرت من نفاسها ولا بأس بان يقبلها ويستمتع بها بما فوق الازار في مدة نفاسها ولو كانت وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها فليس له ان يستمتع بما فوق الازار في مدة النفاس ولا بعدها حتى تحيض حيضة مستقبلة) لانهم اصارت مستبرأة بوصع الحمل بعد القبض حرمة الفشيان بعد ذلك في مدة النفاس لعنى الاذى كان حالها حال المنكوحه اذا كانت حائضا في الاستمتاع بها فاما اذا وضعت قبل القبض ثم قبضها فعليه ان يستبرئها بحبضة مستقبلة وهي في مدة النفاس هاها غير مستبرأة في يده وفي مدة الاستبراء كما يحرم الفشيان يحرم لامس والتفصيل بشهوة \*

(فان اسلمت المسيية قبل الاخراج الى دار الاسلام وزوجها كافر في دار الحرب فقد بات منه) لانها محررة بمنعة الجيش والاحراز بمنعة الجيش في حق المنعمة كالاحراز بمنعة الدار (الآرى) ان المهاجرة اذا حرزت نفسها بمنعة الجيش بات من زوجها فكذلك المسيية \*

(ثم لا عدة عليها ما بالآرى) وقد بينا الخلاف في المهاجرة (فان قسم الامام الفسائم في دار الحرب فو نعت في سهم رجل او باعها وسلمها الى المشترى فاستبرأها بحبضة كان له ان يطأها بعد ذلك) لانه لم يبق بينها وبين الزوج النكاح ولا حقه فكان حالها كحال ما لو لم يكن ذات زوج حين سويت سواء وبالقسمه في دار الحرب او البيع بتغير الملك كما تغير الملك بالقسمه في دار الاسلام (الآرى) انه لو لحقهم مدد بعد ذلك لم يكن لهم شركة مع الجيش في المصاب

(وكذا ان لو حر الصبي وحده دار غير مارة به مسلم حين  
 الموت) بالماضي بان قول ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله  
 وامامنا محمد بن حنفية رضي الله عنه في قوله ولو كان سرا  
 مسلم بعد ما اخبر رايه في قوله ولو كان سرا  
 مسلم بعد ما اخبر رايه في قوله ولو كان سرا

كتاب الميراث

(وقد سألني الميراث ان سبى احد الزوجين وجب له رة في داره  
 الدارين حقيقة او حكمها بين الزوجين ومساواة مع امره فاذا سبى يملكه مول اذا  
 سببت المرأة واخرجت الى دار الا سبب فلمن وقعت في سهمه ان يطأها بعد  
 ما يسير لها حيضة ان لم يكن حاملا او يمنع الحمل ان كانت حاملا واسدل  
 على ذلك في الكتاب بآثار رواها بالاسناد (ونقلت المسئلة  
 في دار الحرب حيضة او اكراه ان سبى زوجها فخر حاله في الاسلام فيها  
 على زوج لا امام السبب الزوج لا يرددة وسواء بان الدارين وان  
 اخرجت وحدها فرفعت في سهم رجل فليس له ان يجزى تلك الحينة من  
 الاستبراء وكذلك ان كانت حاضت في دار الاسلام حيضة قبل القسمة او بعد  
 القسمة بين العرفاء قبل القسمة بين الاشخاص) لانها وجدت قبل وقوع الملك  
 في المحل لمن وقعت في سهمه \*

(وكذلك لو وقعت في سهم رجل فلم يقبضها حتى حاضت حيضة) لان  
 الملك للغزى في الغنمة انما يثبت بطريق الصلة وهذا النوع من الملك لا يتم  
 الا بالقبض وان ثبت له ملك العين بالقسمة فذلك التصرف لا يثبت الا  
 بالقبض والوطى تصرف وانما يجزى بالحيضة من الاستبراء بملك الوطى

الاحراز (الآثر) انه اذا حقه مدد شاركوه في المصايب والملك للمنفل له ثبت  
بالاصابة حتى لا يشرکه المدد في ذلك \* وهذا لان التنفيل من الامام في معنى  
القسمة ولكها قسمة قبل الاصابة جملها الامام في معنى الوقوف على الاصابة  
فباعتبار معنى القسمة اثبتنا هذا الحكم في المنفل وفرقنا بينه وبين المتخصص  
وباعتبار ان سبب الملك هو الاخذ احتاط ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه  
في الوطى فقال ليس له ان يطأها حتى يخرجها الى دار الاسلام وكم من  
حكم متردين اصلين متوفر حفظه عليها \* والله تعالى الموفق - \*

﴿ باب ﴾

﴿ ما يباع من السبي من اهل الذمة ﴾

(واذا سبى المسلمون السبي فاقسموه واخرجوه الى دار الاسلام فلا بأس  
بيع الرقيق من اهل الذمة) لا هم مشركون وان صاروا من اهل دارنا  
بالاحراز فكانوا بمنزلة اهل الذمة فلا بأس ببيع المبدل الذي من الذي (الافي  
فصل واحد وهو ان سبي صغير ليس منه واحد من ابويه فهذا لا ينبغي ان  
يباع من اهل الذمة) لانه صار مسلماً بالاجراج الى دار الاسلام والقسمة في دار  
الحرب باعتبار ان الاحراز فيه يتم بالقسمة كما يتم بالاجراج ولهذا لومات  
يصلى عليه \*

(ولو كانت كتابية فاشترها من وقعت في سهمه كان له ان يطأها واذا ظهر  
انها محكومة بالامها قلنا لا يحل للمسلم ان يبيعها من اهل الذمة وان كان لوباعها  
نقد البيع فان كان سبي \* مها احد ابويها فلا بأس ببيعها من اهل الذمة) لانه  
لم يحكم باسلامها هنا (ويستوى ان وقع كل واحد منهما في سهم رجل او وقع  
في سهم رجل واحد) لان الصغيرة ما حصلت في دارنا الا ومها اب هو من

﴿ باب ما يباع من السبي من اهل الذمة ﴾

ولا في الثمن ان كان الامام باع المصائب

(ولو ان الامام نزل قوم في دار الحرب قتال من اصحاب مارية وهي له ماصاب كل رجل منهم جارية واسيراتها مضمومة و هو دار الحرب) من قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يس له ان يبطأها حتى يرجعها الى دار الاسلام هو قول ابو يوسف رحمه الله عنه وفي قول محمد رحمه الله عنه (انه يبطأها) لانه لا يصير ملكا على وجه لا شر كذا لا حد فيها وكذا هذه والتي اشترها او وهبت في سهمه بالقسمة سواء \* وابو حنيفة وابو يوسف رضي الله تعالى عنهما لا يملك في المنفل انما ثبت للمنفل له بالاخذ ويتم هذا الملك اهل الاحرار بدار الاسلام بمنزله الملك الذي ثبت له ما تصرف في دار الحرب بخلاف الملك الذي ثبت بالقسمة والشراء \*

والذي يوضح الفرق \* ان بعد القسمة والبيع لا يبقى لهم حق السؤال من الضام والملف من غير ضرورة وبعد التفتيل بقي ذات الحق (من اسروا روحا بعد ما اخذها المنفل له ما لا نكاح سهو بينهما) قيل هذا قول محمد رحمه الله عليه وعلى قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه ينبغي ان لا ينفذ الكسح هاها بغير الاخذ قبل الاحرار بدار الاسلام \* والاصح انه قولهم جمعا فان اصل الملك يثبت للمنفل له بالاخذ وان كان لا يتأكد قبل الاحرار بدار الاسلام وثبت اصل الملك للمسلم فيها يصير من اهل دار الاسلام فتقع الفرية بينه وبين زوجها (الآرى) انها لو كانت صغيرة فانه يحكم باسلامها حين صار دار للمنفل له بمنزلة ماله اخرجت الى دار الاسلام وكذا ان استبرأها المنفل له بحیضة ثم اخرجها الى دار الاسلام كان له ان يجزئ تلك الحيضة من الاستبراء بخلاف المتلصص \* وهذا لان الملك للمتلصص لا يثبت قبل

(واذا سيئت المرأة مع اولادها الصغار فاسلم بعض اولادها ثم باعهم من كافر جاز البيع واجبر الذي اشتراهم على بيعهم جميعا ان كان حربيا) لان بعضهم مسلم وبعضهم ذمي والمستامن يجبر على بيع الفريقين وكان ممنوعا من التفريق بينهم في البيع حتى كان يجبر على بيعهم جميعا (فاما الذي ادعى يجبر على بيع المسلم منهم خاصة) لانه متمكن من استدامة الملك في الملوكة الذي وهو غير مخاطب بالامتناع من التفريق في البيع (ولو كان مخاطبا لكان له ان يبيع هاهنا المسلم منهم وحده لان هذا تفريق لحق فقد صار ازالة المسلم عن ملكه مستحقة خاصة والتفريق متى كان لحق لم يكن ممنوعا عنه) (الآثرى) ان الولد مع الوالدة اذا اجتمع في ملك رجل مسام ثم لحق احدهما دين فلا بأس بان يساع فيه دون الآخر ولو جنى احدهما جناية فلا بأس بان يدفع بالجناية وحده فعرنا ان التفريق اذا كان لحق لم يكن ممنوعا منه \*

(ثم ذكر في فروع اسلام الصبي فقال) (ان وصف رجل من المسلمين لعلام كافر الاسلام فقال العلامة انا على هذا فان علمنا يقينا انه قد فهم ما قيل له فهو مسلم وكذلك ان كان اكبر الراي انه قد فهم ذلك وان علمنا يقينا انه لم يفهم ذلك او كان اكبر الراي انه لم يفهم ذلك فانه لا يكون مسلما ولكن يقال له صف الاسلام فاذا وصفه فهو مسلم) وما ذكرها هنا يؤيد ما ذكرنا من قول المشايخ (ان من تزوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الاسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقالت انا على هذا فانه يجوز له ان يطأها اذا علم انها فهمت ما قال لها) لان الحياء قد يمنعهما من البيان وان كانت تقدر على ان تصف الاسلام وتمتد ذلك فلا فرق بين ان يصف هو بين يديها اذا قالت انا على هذا وبين ان يكون هي التي وصفت بين يديه في الحكم باسلامها والله

اهل دارنا وذلك يمنع الحكم باسلامها (ولا ينبغي ان يباع شئ من السبي من المستامن في دار الاسلام) لانه صار من اهل دارنا والمستامن في دارنا يمنع من شراء مملوك هو من اهل دارنا ويجبر على بيعه اذا اشتراه للاصل الذي بينا ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا (فان اشترى المستامن امة ذمية فدبرها او استولدها فذلك منه لمصادفته ملكه ولكنه يمنع من وطئها واستخذامها وتخرج الى الحرية عن ملكه بطريق الاستمراء في قيمتها) وقد بينا هذا الحق في حق الذمي اذا دبر امته المسلمة او استولدها فذلك الحكم في المستامن اذا فعل ذلك بامته الذمية.

(واذا سبت المرأة من اهل الكتاب مع اولادها فوقعوا في سهم رجل ثم اسلم بمض ولدها وهو صغير فليس له ان يبيعهم من كافر) لانه ان باعهم جميعا فقد باع المملوك المسلم من الكافر وذلك لا يحل وان باع بعضهم فقد فرق بين الوالدة ولدها الصغير بعدما اجتمعا في ملكه وذلك لا يحل (ولو ان ذميا او حربيا مستامنا اشترى امة مرتدة جاز الشراء واجبر على بيعها صغيرة كانت او كبيرة) لان المرتدة تجبر على العود الى الاسلام فكان حكمها حكم المسلمة ولا يترك الامة المسلمة في ملك الكفار صغيرة كانت او كبيرة فكذا لك المرتدة.

«قال» (الا ترى انها لو اردت الى اليهودية او النصرانية لا توكل ذبيحتها ولا يجوز منا كبتها) ومعنى هذا الاستشهاد انه لما لم يجعل حالها كحال يهودية الاصل عرفنا انه لا يعتبر ما اعتقدت في حقه فاما يرجع الى الاحكام لكونها مجبرة على ترك ذلك والرجوع الى الاسلام فلهذا كانت كالمسلمة في انه يجبر الكافر على بيعها من السلم.

ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا

دليل على انه لا بأس لقوم لا منعة لهم من المسلمين ان يدخلوا دار الحرب بغير امان لمثل هذا المقصود وان هذا لا يكون منهم النقاء النفس في التهلكة فان ذلك انما يكون عند اليقين بالهلاك في موضع لا ينكى فملهم في العدو فاما اذا كان فملهم ينكى في العدو فلا بأس بمثل هذا الصنع \*

و ذكر \* (عن عبد الله بن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما قال كان عبدا سودي غني سيدة فلما رأى اهل خير يتحصنون سألهم فقالوا انقاتل هذا الرجل الذي يزعم انه نبي فوقعت تلك الكلمة في نفسه واقبل بغنمه حتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما تقول وما تدعوا اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادعوا الى الاسلام ان تشهدان لا اله الا الله واني رسول الله وان لا تعبد الا الله قال فما ذالى ان شهدت بهذا فقال لك الجنة ان مت على ذلك فاسلم العبد مكانه الحديث الى آخره) وانما اوردته لبيان انه لا فرق بين ان يسلم العبد بعد ان يأتى المسكر وبين ان يأتى المسكر مسلما في انه يحكم بحريته في الوجهين \* ثم استدلل بحديث العبيد الذين نزلوا من حصن الطائف فاسلموا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم اولئك عتقاء الله \*

واورد حديث عكرمة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اذا خرج الرجل قبل ماله ثم تبعه ماله فهو له واذا خرج ماله قبله فهو حر \* وبهذا فاختد) فالمراد بالمال العبد هاهنا فاذا خرج العبد او لامر اعما لمولاه كان حرا وان خرج مولاه بعده وان خرج المولى اولاً ثم جاء العبد فاما جاء مظاهر الموافقة سيدة عرز النفسه لا عليه فكان مملوكا \* والله اعلم \*

باب العبد يتق بالاسلام ولا يتق \*

\* قال رضي الله تعالى عنه \* (قد بينا في السيرة الصغیر الخلاف في المستامن يشتري

تمالى الموفق \*

## ﴿ باب ﴾

﴿ خروج العبد بامان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾

قال رضي الله تعالى عنه (ايما عبد خرج الى دار الاسلام مسلما او ذميا مراغا لمولاه فهو حر ويوالى من شاء) لانه صار محرزا نفسه على مولاه واورا حرزا مالا من مال مولاه بدار الاسلام ملكه فاذا احرز نفسه كان مالكا لنفسه ايضا ولا يبقى للانسان الملك على نفسه فيه تق لهذا وتبين بهذا الفصل انه لم يمتنع على ملك غيره وانما يثبت الولاء على الممتنع لمن يكون عتقه على ملك غيره فلهذا لا يثبت عليه الولاء هاهنا لاحد ثم يكون حاله في الميراث والجنابة كحال حر بني جاء مسلما \*

(واستدل عليه بحديث عكرمة رضي الله تعالى عنه قال كان العبد اذا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس معه سدة عتق وبخديث طاوس قال كان في كتاب معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ايما عبد نزع الى المسلمين اراه قال مسلما فهو حر وايما عبد خرج الى خلاف عشرة فان عتقه وصدته في عشرة وفي رواية ايما عبد خرج الى غير خلاف عشرة فعتقه وصدته الى خلاف عشرة فالخلاف محلة من رستاق يشتمل على عدد من القرى كما يقول نحن فراوز العلاء وعمره وروى عن عكرمة رضي الله تعالى عنه ان عبدا اسلم فلما هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خشي اهله ان يتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذوه وقيدوه فبعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال انك قد علمت اسلامي فاشترني او خلصني فبعث اليه سبعة نفر على بئر وقال خذوه ولما تمجدون في الدار من بينكم عليه وفي هذا

باب خروج العبد بامان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا

كان في دار الحرب (الانري) انه لو ظهر المسلمون على الدار كان جميع ماله فيا  
وكان حاله الآن كحال المرائم الذي يخرج بال مولاه \* وقد بينا ان هناك هو  
محرز نفسه ومامعه من المال على مولاه \*

(فان اختلفا بمدخر وجه فقال العبد خرجت مر اغما لولاى وقال المولى انما خرج  
الي نفسه وماله كان القول قول المولى) لانه متمسك بالاصل وهو الملك  
الثابت له في نفسه وفي مامعه من المال \* ولان الظاهر شاهد له فاعبد المسلم لا يكون  
مر اغما لمولاه المسلم حتى يتبين ذلك منه فالقول قول من يشهد له الظاهر  
(ولو اسلم الحربى في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام وخلف ثقله  
في دار الحرب ثم رجع اليه ولم يتعرض اهل الحرب بشئ من ذاك حتى  
صارت تلك الاشياء بيده فاخرجها معه فجميع ذلك كله له لا خمس فيه  
وسواء كان خروجه الى دار الحرب باذن الامام او بغير اذنه) لان المال باق  
على ملكه ما لم يتعرض له اهل الحرب فيكون هو مستديما ملكه خاله كحال  
من اسلم وخرج بماله فان الخمس انما يجب فيما شئت فيه الملك ابتداء بالاحراز  
بالدار لمن كان خارجا باذن الامام لان ذلك في حكم الغنيمة فيه فاما ما استدعاه  
ملكه فيه واكده بالاحراز لا يكون في معنى الغنيمة فلا يجب فيه الخمس \*

(فان ظهر المسلمون على الدار قبل خروجه فالصغار من اولاده احرار مسلمون  
والمال له لا سبيل للمسلمين عليه الا على العقار خاصة) لانه لما رجع الى ماله صار  
بمزية من اسلم في دار الحرب ولم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار \* وقد بينا  
هذا الحكم في هذا الفصل \*

(ولو اسلم الحربى بعد ما دخل اليها بامان ثم رجع الى ماله وولده فاخرجهم معه  
فان كان دخل اليهم بامان فولده حر مسلم لا سبيل عليه) لانه لما حصل

عبد مسلماً او ذمياً ثم يدخسه دار الحرب والعرق لا يبي حنفة رضى الله تعالى عنه  
 بيته وبين ما اذا اسلم عبد الحربى في دار الحرب يقول فان اسلم العبد وخرج غير  
 مراعى لمولاه ومعه مال لمولاه او لا مال معه فهو عبد لمولاه على حاله لانه ما قصد  
 احراز نفسه على مولاه هاهنا فلا يملك نفسه ولكن الامام بيعه ويقف ثمنه وما  
 في يده من مال لمولاه حتى يحجى مولاه فياخذ به) لانه لو كان المولى حاضراً كان  
 مجبراً على بيعه فالمملوك المسلم لا يترك في يد الكافر فاذا كان هو في دار الحرب  
 ومن في دار الحرب في حكم الميث كان للامام ولاية بيعه بعهده (ثم كان ينبغي ان  
 يكون مامعه من المال فياً) لانه ما استامن هو ولا مولاه في ذلك المال ومال  
 الحربى اذا حصل في دارنا بغير امان يكون فياً وان كان مال اذا اخرج هذا  
 العبد المسلم على قصد العمل به لمولاه فكانه اعطاه الامان في ذلك المال بعد  
 ما حصل في دار الاسلام وامانه بعد ما حصل في دار الاسلام كما ان غيره من  
 المسلمين فلهذا يجب عايه حفظ ذلك المال لمولاه (و اذا اسلم المولى اولاً وخرج  
 الى دار الاسلام ثم تبعه عبده بعد ذلك مسلماً كان او كافراً فهو عبده) لانه  
 حين اسلم في دار الحرب فقد صار محرز الماله من وجه (الآرى) انه لو ظهر  
 المسلمون على الدار كان هو احق بماله فخرج العبد بعد ذلك يكون انما لذلك  
 الاحرار فلهذا كان مملوكه على حاله سواء خرج مسلماً او كافراً  
 (ولو كان المولى اسلم في دار الاسلام ثم اسلم عبده من عبيده في دار الحرب  
 وخرج مسلماً فان كان خرج يريد مولاه فهو عبده) لما بيناه قصد احراز نفسه  
 له لا عليه

(وان خرج مسلماً او ذمياً على ان يكون حر او لا يريد ان يكون مملوكاً لمولاه  
 فهو حر) لان الذي اسلم في دار الاسلام لا يكون محرز الشئ من ماله الذى

فالمملوك المسلم لا يترك في يد الكافر

وسلم الى خيبر وكانوا ينظرون ما ينزل اليه الامر وقد كانت الاخبار قد  
انقضت عنهم فخرجوا ابو مامن مكة على رجاء ان ياتيهم من يسألونه الخبر فانهم  
الحجاج فقالوا له ما الخبر فقال عندي ما سركم ولكن لا اخبركم حتى تضمنوا الى  
ما اطلبه منكم فقالوا له قد ضمننا لك ذلك قال اعلموا انه لم يحسن احد من العرب  
قتال محمد واصحابه غير اهل خيبر فقد طهروا عليه وقتلوا اصحابه واسروه وقد  
تركهم على عزم ان يقدموا به عليكم لتنتلوه فاعينوني حتى اجمع مالي فاعلى  
اشترى بعض غنائم اصحاب محمد منهم فاربح على ذلك فقالوا ان فعل ذلك  
واشغلوا به عن آخرهم فانهى الخبر الى العباس رضى الله تعالى عنه فبعث غلامه  
الى الحجاج وقال ان العباس يقرئك السلام وبقول الله اعلى واجل من ان يكون  
ما تقول حقا فقال قل للعباس يتظرنى في الخلوة حتى آتيه ثم جاء اليه فاخبره  
سرا بالامر على وجهه وقال قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على  
خيبر وانا اسلمت وما فارقت الا بعد ما جرت السهام في غنائم خيبر واما فارقت  
عروسا متزوجا بنة (١) حبي بن اخطب لكن استر على ثلاثة ايام فضمن له ذلك  
العباس حتى جمع الحجاج ماله وخرج في اليوم الثالث بجاء العباس الى بيت  
زوجته وقال ابن الحجاج فقالت ذهب ليشترى غائما محمد فقال كلا انه اسلم  
وفر بماله ولست له بزوجة الا ان تبغى اثره فقالت اشهد ان الحق ما تقول  
فانه ما خلف عندي درهمان من ماله ثم دخل العباس المسجد الحرام قد لبس مطرف  
خنز جعل يسخر وقرش جلوس يتدبرون فيما بينهم كيف يقتلون محمد (صلى الله  
عليه وآله وسلم) اذا قدم اهل خيبر به عليهم فقام ابو سفيان الى العباس وقال  
اتجلد للمصيبة الحادثة قال كلا واخبره بالامر على وجهه فقال ابو سفيان انت  
عندى اصدق من الحجاج ثم بشوا الى زوجته فظهر لهم الامر على وجهه

في دار الحرب مسلماً كان ولده الصغير مسلماً معه وما خرج به من مال فهو له وهذا غير مشكل فالمستامن فيهم اذا اتاك ما لا عليهم بسبب من الاسباب وخرج به كان له خاصة فهذا الذي قرر. لكنه في ما له اولى ان يكون ما له خاصة.

(واولاده الكبار وزوجته في امانه لا سييل عليهم) لانهم خرجوا معه فندد سائر معطيا الا مان لهم وهو في حكم المجدد لذلك الا مان لهم بعد ما حصل في دار الاسلام وكانوا آمين (وان كان دخل اليهم ميرامان مكاتب لجواب ان كان دخوله بمير اذن الامام) لانه لا يكون دون المير فخرج به من مال يكون له لا خمس فيه.

(وان كان دخل باذن الامام فكذلك الجواب فيما اخذ من ماله واخرجه) لانه قرر ملكه في ذلك المال وما يملكه ابتداء من هذا الاخراج فلم يكن في حكم الغنمة (فاما ما اخرج به من مال اخذ من منهم فبها خمس) لانه يملك هذا المال ابتداء بالاحراز بدار الاسلام وقد كان دخوله باذن الامام فكان له المال حكم الغنمة.

(ثم استدلت بحديث الحجاج بن علاص (١) السامي فانه اسلم بخيبر وكانت له اموال بمكة فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يأتي مكة حتى ياخذ ماله فاخذ له فاتي مكة واخذ ماله ولحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلقنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ماله ولا عرض له بشيء) وتتمام هذه القصة ذكرها الواقدي في المناسبي قال انه حين استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع الى مكة اذن له وكان اهل مكة قد بلغهم خبر خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في غنمة خرج الحجاج بن علاص الى مكة وزوجوهها حاله

وقبل وبعدوا الحمد لله رب العالمين \* والصلوة على رسول الله وآله الطيبين \* وعلى جميع الأنبياء والمرسلين \*

﴿ وذلك ﴾ يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة \* وكان ابتداء الإملاء بأوزجند في حصاره فلما انتهى إلى كتاب الشروط حصل الخلاص ونفج من أوزجند يوم الأحد سلخ ربيع الأول سنة ثمانين ودخل مرغينات يوم الأربعاء في عاشر من ربيع الآخر فنهى به إلى دار الإمام سيف الدين بن إبراهيم بن اسحاق بن اسمعيل فاراد شمس الأئمة أن يتم الكتاب فابتدأ من كتاب الشروط في داره يوم الأربعاء والرابع والعشرين من ربيع الآخر وتم بمول الله وتوفيقه يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة \*

(ووجد) في آخر المنقول عنها \* كان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك ليلة الاثنين المباركة آخر ليلة من جمادى الآخرة من شهر رنة الف ومائة وخمسة وعشرين من هجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات والسلام \*

﴿ تم بمول الله وحسن توفيقه طبع الربع الرابع من ﴾ شرح السير الكبير ﴿ وبتم الكتاب والله الحمد أولاً وآخر أو ظاهراً وباطناً وصى الله على سيدنا وهادينا محمد خاتم المرسلين وآله وصحبه أجمعين ورضى الله عن تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين خصوصاً عن الأئمة الفقهاء المجتهدين والعلماء الناشئين لعلوم الدين المبلغين إلى المتأخرين ورحمنا معهم برحمته وهو أرحم

الرحمين \* وكان اختتام الطبع في أواخر ربيع الآخر سنة (١٣٣٦)

هجرية في بلدة حيسد رآباد الجنوبية قاعدية السلطنة

الاسلامية الأصفيه شهر اليسلاد الهندية

وما انكسروا بشيء مثل انكسارهم يومئذ ثم قدس بين هذه القصة ارا حجاج  
 ما دخل اليهم بامان وانما دخل اليهم على انه منهم كما كان وهذا لا يكون استيئانا  
 ومع ذلك قد سام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ماله فمر بما انه لا خمس  
 في مال يخرج به هذا الطريق وان كان دخل اليهم بغير بامان باذن الامام  
 والله تعالى الموفق \*

(قال) الشيخ الامام شمس الائمة لما انتهى شرح السير الكبير ما يشمل عليه  
 من الفقه الكثير والاراء المشهور الاثير بتوفيق من العالم القدير وتيسير  
 من الحكيم الخبير باملاء من العبد المذنب الفقير المتبلى بالهجرة الحصى  
 المحبوس من جهة السلطان الخطير باغراء كل زنديق حقير وتليس متبع  
 الهوى الاشير التابع لحكم السى التدبير فقد عمهم الله بالتدمير وجمهم  
 عبرة لا كبير والصغير فالشكر لمولانا نعم المولى ونعم النصير \*

(فقد) كان الافتتاح باوزجند في آخرايام الحنة عند هبوب نسيم النعمة  
 والتمام عند ذهاب الظلام وانجلاء الغمام وانشراق الايام برغبتان  
 متمرغ اهل الحق واليقين في دار الامام سيف الدين ابى الله حماد المسلمين  
 واحيا بقاءه طريقة الماضين من الائمة المتقين تعمد هم الله بالرحمة اجمعين  
 والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم الكتاب الحمد لله رب  
 العالمين وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين \*

(الى هاهنا) ثم النسخة الموجودة في المكتبة الاصفية النظامية وما بعدها  
 الى آخر زائد في النسخة التي وصلت من مكتبة المولى المقتى محمد يوسف  
 دام فيوضه ختن المولى ابى الحسنات محمد الحى الكنوى صاحب المصنفات  
 الشهيرة النافذة في العلوم المديدة بركة الله عليه وافاض علينا من ركاكة ١٢٤٥ م

﴿ فهرس مضامين الجزء الرابع من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	الصفحة
﴿ باب المواعدة ﴾	٢
﴿ اصل جواز المواعدة عند ضعف حال المسلمين ﴾	٣
﴿ لا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل ﴾	٤
﴿ قصة غزوة الاحزاب واشتداد الحال على المسلمين ﴾	ايضا
﴿ لا يجوز المواجهة عند القوة ﴾	٥
﴿ عبيد مشركي العرب ليسوا اكارارهم في استحفاق القتل ﴾	١٣
﴿ لم يحل للمسلمين اكل ذبيحة من يهود ونصر من المرتدين ﴾	ايضا
﴿ الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب ﴾	١٤
﴿ باب المواعدة مما يصلح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده او لا يسمع ﴾	١٥
﴿ المطلق من الكلام يتقيد بدلالة العرب ﴾	١٦
﴿ التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظ العقد ﴾	١٧
﴿ الحرمات تحتل التوقيت ﴾	ايضا
﴿ المصير الى البذل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾	ايضا
﴿ البيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين ﴾	١٨

أيد الله هذه الساطنة ومليها أجبل الكرم  
النيل بالتأييدات العلية وحفظها عن  
الشرور إلى آخر الله هور  
وآخر دعوانا أن الحمد  
لله رب العالمين

٢٢٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢

٢٢



٤٠	باب مصمور
٤١	باب الرهن ياخذ المسلمون والمشركون منهم
ايضا	ما خلا يهودى سلم الاحدته نفسه بقتله
٤٢	ابن حاتم يورأى شربا خيرا منها ليات اذى هو خير
	باب الميراث
٤٣	باب اذني اراء غير معتبر في داه
٤٤	باب دماء اوى العبي ذبا يصربه غيره معتبر
٤٥	باب يدفع اعظم الضرور بالهون الضرور
٤٦	باب رد النقية عند سرور امين كرد امين
٤٧	باب اخوان حسن اباراه اندر كما في اجل العتق وغيره
٤٨	باب اذني الموهون يكون على الراهن دون المرهن
٤٩	باب الشروس في المواعدة وغيرهما
٥٠	باب كتاب صحيح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة
	باب الحادية
٥١	باب اشد ثمر التاريخ في عهد ميراث مؤمنين نور عشاورة المسحابة رضى الله
	تعالى عنهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٥٢	باب جواز القرعة بين الفنائم والنساء لطيب القلب
٥٣	باب التراضي معتبر في البيع
٥٤	باب بيان حد البلوغ للمقاتلة
٥٥	باب حكم المذورين في باب القتال

- ١٦
- ١٧
- ١٨
- ١٩
- ٢٠
- ٢١
- ٢٢
- ٢٣
- ٢٤
- ٢٥
- ٢٦
- ٢٧
- ٢٨
- ٢٩
- ٣٠
- ٣١
- ٣٢
- ٣٣
- ٣٤
- ٣٥
- ٣٦
- ٣٧
- ٣٨
- ٣٩
- ٤٠
- ٤١
- ٤٢
- ٤٣
- ٤٤
- ٤٥
- ٤٦
- ٤٧
- ٤٨
- ٤٩
- ٥٠
- ٥١
- ٥٢
- ٥٣
- ٥٤
- ٥٥
- ٥٦
- ٥٧
- ٥٨
- ٥٩
- ٦٠
- ٦١
- ٦٢
- ٦٣
- ٦٤
- ٦٥
- ٦٦
- ٦٧
- ٦٨
- ٦٩
- ٧٠
- ٧١
- ٧٢
- ٧٣
- ٧٤
- ٧٥
- ٧٦
- ٧٧
- ٧٨
- ٧٩
- ٨٠
- ٨١
- ٨٢
- ٨٣
- ٨٤
- ٨٥
- ٨٦
- ٨٧
- ٨٨
- ٨٩
- ٩٠
- ٩١
- ٩٢
- ٩٣
- ٩٤
- ٩٥
- ٩٦
- ٩٧
- ٩٨
- ٩٩
- ١٠٠

﴿ مصدور ﴾

- ١١٢ ﴿ باب دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان ﴾
- ١١٥ ﴿ باب بيان الوقت الذي يمكن المسلم فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يمكن فيه من الرجوع ﴾
- ١١٨ ﴿ ايضا المرأة تابعة للزوج في المقام والزواج لا يكون نكاحا لمراته ﴾
- ١١٩ ﴿ الخراج لا يجب على المسنجر وانما يجب على الاجر ﴾
- ١٢٠ ﴿ المالك لا يكون تبعا للمالك في المقام ﴾
- ١٢٣ ﴿ يفارق الحد الاب في ظاهري الرواية في اربعة احكام ﴾
- ٢٤ ﴿ الشئ انما يتدر حكا اذا كان يصور حقيقة ﴾
- ٢٤ ﴿ ما ثبت يكون باقية ما لم يوجد الدليل المزيل ﴾
- ١٢٥ ﴿ باب معاملة المسلم المسلم مع اهل الحرب في دار الحرب ﴾
- ١٢٦ ﴿ يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾
- ١٢٨ ﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾
- ١٣٣ ﴿ باب من يجب على المسلمين نصرته ومالا يكون فينا اذا اخذ من دارنا او من غيرنا ﴾
- ١٣٦ ﴿ باب مواريث القتلى اذا لم يدريهم قتل اولي ﴾
- ١٣٧ ﴿ اقرار الرجل بصح باربعة نقر بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾
- ١٣٨ ﴿ ايضا اقرار المرأة بصح ثلاثة نقر بالاب والزوجة والمولى ﴾
- ١٣٩ ﴿ باب الاسير والمفقود وما يصنع بهما ﴾

(۴-۲۰۰۷)

4. 25. 2000

۸۲ ﴿یا اهل بیت الرجل﴾

ایضا

(سارامل الرجل)

A2

﴿ ران من يشمله اسماء ندرية واسم النساء والامم والاول ﴾

121

والسبل غمره ، رية

Ae

وان الساجدة وره الكعبة

٢٢

(وادی الحکم المتوفی علیہ ۱۰۷۰ھ)

A

باب آج اہل الحرب ، لا مجبورین ، اے یہاں

19

(اسلام احمد الزوجين في دار آخره)

4.

﴿ذَكَرَ أَسْلَامَ ابْنِ سَفِيَّانَ وَرُوحَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾

99

(حرمة المصاهرة على حرمة الرضاع و نسب)

4V

(فساد نکاح الحرة التي فحش عبد الله بن عمر بن الخطاب بعد ما دخل بها)

ایضا

﴿جواز نکاح اخت المہاجرۃ (۱) اذا كانت حاملہ﴾

44

(باب نزول الاسير والمستامن في دار الحرب)

1-2

﴿المملوك المسلم لا حرى اذا احرز نفسه عمدة الجيش كان حراً كالمرأه﴾

61

﴿من ثبت له حكم الاسلام نبياً الا من لا تقتل اذا بلغ مراً تدل المعنى الشبهة﴾

• • •

﴿ يَا أَيُّهَا النَّسَبُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنَ السَّمَاءِ ﴾

104

لاشت نسب الو لدمن: الز ناو نكو ن الو لدمنه الملام

اذا

باب الحدود في دار الحرب

باب ما يحب من النجاسة للمستأمنين وأهل الذمة



﴿ مضمون ﴾	٨٥٠
﴿ جواز الاشهاد على الشهادة في سائر الاحكام ﴾	١٤٠
﴿ باب ميراث القتال من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾	١٤٤
﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾	ايضا
﴿ باب المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾	١٤٦
﴿ الزيادة المنفصلة في البيع بعد العقد قبل القبض تجمل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن ﴾	١٤٨
﴿ المددة في حق امرأة الفارقة مقام اصل النكاح في حكم التوريت ﴾	ايضا
﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئا ﴾	١٥٠
﴿ باب ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك ﴾	١٥٢
﴿ تصرفات المرتد على اربعة اوجه ﴾	ايضا
﴿ باب المرتدين كيف يحكم فيهم ﴾	١٦٢
﴿ لكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾	ايضا
﴿ باب من ارتد من المسلمين او نقض العهد من المأهدين ﴾	١٦٤
﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب ﴾	١٦٨
﴿ باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه ولا يرجع ﴾	١٦٩
﴿ تسليم المريض شفته بسبب من الاسباب يكون صحيحا ﴾	١٧٢
﴿ الشفيع اذا لم يطلب بعد ما علم بالبيع يبطل شفته ﴾	١٧٣
﴿ ان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى ﴾	١٧٥

﴿ مضمون ﴾	٢٢٨
﴿ باب ماختلف فيه اهل الحرب و اهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾	٢٢٨
﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمي تكون صحيحة ﴾	ايضا
﴿ من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ﴾	٢٢٩
﴿ الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالاسلام ﴾ ﴿ وصيه ﴾	٢٣٠
﴿ الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل ﴾ ﴿ كليه ﴾	ايضا
﴿ اثار بعض الورثة على البعض لا يجوز ﴾ ﴿ ووارثه ﴾	ايضا
﴿ عند اجتماع الحقين يبدأ بأقواهما ﴾ ﴿ كليه ﴾	٢٣٢
﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾ ﴿ وصيه ﴾	٢٣٣
﴿ الباطل لا تلحقه الاجازة ﴾ ﴿ كليه ﴾	٢٣٤
﴿ باب ما يصدق فيه الاسير اذ ذمي وما لا يصدق فيه الاسير ﴾	٢٣٥
﴿ باب ما يصدق فيه الرجل اذا قرأه استهلك من مال اهل الحرب او ما قرأه من الجناية عليه ﴾	ايضا
﴿ باب من اسلم على شيء ففوله ويكون محرزا له ﴾	٢٣٦
﴿ باب الحربى يدخل اليها بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدى الخراج ﴾	٢٣٧
﴿ باب المقارعة في دار الحرب ﴾	٢٣٨
﴿ باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته ﴾	٢٣٩



﴿ الحج ﴾

﴿ الأضحية ﴾

﴿ الوقف ﴾

﴿ عارية ﴾

﴿ فضائل ﴾  
﴿ كلامه صورية ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ ١ ﴾
الورثة ﴿	
﴿ ادنى الرباط ثلاثة أيام ﴾	٢٥٩
﴿ خير الامور اوساها ﴾	ايضا
﴿ الطواف الاثني بمكة افضل من الصلوة ﴾	٢٦٠
﴿ الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا العانة ﴾	٢٦٢
﴿ ما كان على طريقة الاباحة يستوى فيه الفنى والفقه كالماء الموضوع على الطريق ﴾	٢٦٥
﴿ شروط الواقف راعي ﴾	٢٦٧
﴿ من حلف على فعل الغير يحلف على العلم ﴾	٢٦٩
﴿ عند محمد رحمه الله تعالى التايد شرط لجواز الوقف وعند ابى يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقنا ﴾	٢٧٢
﴿ المسعير اذا شرط ركوب نفسه يمس له ان يركب غيره ﴾	٢٧٥
﴿ باب العشور من اهل الحرب ﴾	ايضا
﴿ وجه تسمية المسكاس ﴾	٢٨٣
﴿ باب الجزية ﴾	٢٨٤
﴿ باب عشور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة ﴾	٢٨٥
﴿ حكاية اسلام النصرانى بعدل عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٨٧
﴿ الشرائع لا تلزم الا بعد السماع ﴾	٢٩١
﴿ الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان ﴾	٢٩٢



مضمون	رقم
﴿ بيان إاء المسلمين ﴾	٣٣٨
﴿ أيضا ﴾ ﴿ بر العوام ووجب من العلم مثل ما توجب السبأ والعلامة ﴾	٣٤١
﴿ الشاهد اذا شهد بهض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد ﴾	٣٤٣
﴿ ب الدعاء الى الاسلام ﴾	٣٤٦
﴿ الحربى على ثلاثة اصناف ﴾	٣٤٧
﴿ ان المسلم لو شهر سيفه على مسلم حل للمسلم عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه ﴾	٣٤٩
﴿ باب ما يبي للمسلمين بصرته وعن يدهم ﴾	٣٥٠
﴿ فرض العين لا يترث بالفاقة او عاهو من فروض الكفاية ﴾	٣٥٣
﴿ ايضا ﴾ ﴿ الاتاب حكم فيما ليس فيه دليل طاهر ﴾	٣٥٤
﴿ باب ما يصير الحر في ذميا ﴾	٣٦٤
﴿ باب ما يكون الرجل به مسلما يدرا عنه القتل والسبي ﴾	٣٦٥
﴿ باب اسلام الصبي والصبية الاسورين ﴾	٣٧٢
﴿ باب الاستبراء ﴾	٣٧٧
﴿ باب ما يباع من السبي من اهل الذمة ﴾	٣٧٨
﴿ ان الذمي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذمي في احكام الدنيا ﴾	٣٨٠
﴿ باب خروج المبدأمان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾	٣٨١
﴿ باب البيديتق بالاسلام ولا يفتق ﴾	

— — — — —

三

五

卷之四

卷之四

[illegible]

١٠٠٨

مجلسه ۱۲۸

١٠٠ "الموا" (الموسم) (الموسم) (الموسم)

( ۱۰۰ )

١٠ - في يوم ربيع الثاني من سنة ١٢٨٥

1. The first part of the document is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice" and "The Hon. Mr. Justice".

وہاں سے وہ اپنے گھر آیا۔

مجلس شورای اسلامی

دین و مروت

100

۱۶- قوا و این ها را در میان خود می بیند

باب فی التعلیم و التدریس

وہ کہتے ہیں کہ یہ ایک نیا دور ہے۔

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْتِنَا بِالْأَقْبَالِ الْخَالِصَةِ الْخَالِصَةِ الْخَالِصَةِ

الذين هم في الدنيا منكم وما في الآخرة منكم لا تقلوا

أخا • العبد المسلم إذا كان عبداً لم يملك شيئاً من نفسه، ولا ديناً

٣٣٧ ﴿المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل﴾



﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١ ﴾

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾  
﴿ على ترتيب الفقهاء ﴾

الصفحة	المضمون	الصفحة
	﴿ مقدمة ﴾	
٤	﴿ سبب تصنيف السير الكبير ﴾	(١)
٥	﴿ تأييد المؤلف الى الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾	(١)
	﴿ كتاب العقائد والايمان والاسلام ﴾	
٧	﴿ الدليل على ثبوت عذاب القبر ﴾	(١)
٢١	﴿ تأكيد اداء الدين وعدم مغفرة الرجل بغير ادائه ﴾	(١)
٢٣	﴿ لا يجب لاحد على الله ضمان في الحقيقة ﴾	(١)
٤٥	﴿ اشراط الساعة ﴾	(١)
٦٣	﴿ ما رفع الله في الدنيا شيئا الا وضعه ﴾	(١)
٨٩	﴿ يدخل الجنة من امتي سبعون الفا غير حساب ﴾	(١)
٩٠	﴿ لا الام يعلم ولا يعلم ﴾	(١)
٩٦	﴿ حقيقة الاسلام وهو التصديق والاقرار ﴾	(١)
١٠٦	﴿ عدم الكفر بارتكاب الكبائر ﴾	(١)
١٠٦	﴿ لا تكفر واهل ملتكم ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من كتب عليا عنده الجحيم يوم القيامة لحماهم من النار ﴾	(١)

﴿ ١٤ ﴾ ﴿ فهرس مضامين الجزء الرابع ﴾ ﴿ ج (٤) ﴾

٥٠	مضمون	٥٠
٣٨٢	﴿ المملوك المسلم لا يترك في يد الكافر ﴾	
٣٨٤	﴿ قصة خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها الى ﴾	

﴿ تم فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب شرح السير الكبير ﴾

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٣ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	والامهات يكونون مسلمين باعتبار الدار ﴿	
٢٨٥	﴿ مسألة اسلام الصبي بالمتابعة ﴾ (٣)	
٣٣٥	﴿ ان الصبيان من السبي اذا كان معهم الآباء والامهات لا يحكم (٣)	
	لهم بالاسلام حتى يصفوا الاسلام بانفسهم ﴿	
٣٣٥	﴿ اولاد اهل الذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان ماتت آباؤهم (٣)	
	وامهاتهم في دارنا وهم صفار ﴿	
٤٨	﴿ حكم اسلام صبيان المشركين وعدمه اذا غدر اهل الموادة ﴾ (٤)	
٤٩	﴿ لا يحكم لا ولا داهل الذمة بالاسلام ما لم يصفوا الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ الصغير لا يتبع اخاه في الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ ان الصغير لا يصير مسلماً باسلام جده ﴾ (٤)	
١٢٤	﴿ لو اسلم الحربى في دار الحرب وله اولاد صفار كانوا مسلمين (٤)	
	باسلامه ﴿	
١٢٥	﴿ ولو اسلم فينا ثم ذهب الى اولاده ويسكن هناك كانوا مسلمين ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ النافلة لا يكون مسلماً سيما باسلام الجد ﴾ (٤)	
٢١٢	﴿ حكم الردة بتنى على الاعتقاد ﴾ (٤)	
٢٢٢	﴿ لا تظلم بكلمة خرجت من اخيك سواء وانت تجدها (٤)	
	في الخير محملاً ﴿	
٢٤٠	﴿ المسلم لا يملك مال مسلم آخر بالقهر والغلبة ﴾ (٤)	

﴿ ٢ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
١٠٦	﴿ يحكم بالاسلام بالصلاة الى قبله المسلمين لا بالصوم واداء الزكاة والحج ﴾	(١)
١٠٧	﴿ عقايد اهل السنة المقولة عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ﴾	(١)
١٠٩	﴿ اصل الاسلام ثلاثة ﴾	(١)
١١٠	﴿ القدر خيره وشره من الله تعالى ﴾	(١)
١١٢	﴿ لاطاعة للخلق في معصية الخالق ﴾	(١)
١٥١	﴿ استحباب تلقين الصبي كلمة التوحيد ﴾	(١)
١٧٢	﴿ ايمان الصبي العاقل صحيح ﴾	(١)
٢٥٢	﴿ اسلام الاسير يومنه عن القتل ﴾	(١)
٢٧١	﴿ مكان العبادة شاهد للمؤمن يوم القيامة ﴾	(١)
١٠٢	﴿ لو آمن اهل الحرب مسلما لم يحل له ان يتعرض بشئ من اموالهم ﴾	(٢)
١٣٥	﴿ ان امامة العظمى كما ثبتت باستخلاف الامام ثبتت باجماع المسلمين ﴾	(٢)
٧٨	﴿ مسائل اسلام الاسارى الذين اسروهم اهل دار حرب اخرى فاسلموا ﴾	(٣)
٢١٧	﴿ المخطيء يكون آثما ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ لا ينبغي لاحد ان يسجد الا لله تعالى ﴾	(٣)
٢٧١	﴿ اطلاق المشركين اذا اخرجوا الى دار الاسلام بغير الابهاء ﴾	(٣)

﴿ مبحث مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٥ ﴾

٥٠٠	مضمون	٤٠٠
	﴿ باب الوضوء ﴾	
٨٠	﴿ التمسح بماء وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ (١)	
	﴿ باب الغسل ﴾	
٩٠	﴿ الغسل اذا سلم ﴾ (١)	
٩١	﴿ فرضية المضمضة والاستنشاق في الغسل ﴾ (١)	
	﴿ باب التيمم ﴾	
٢٨١	﴿ من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صح تيممه بمنزلة (١) ماله كان الماء بعيداً ﴾	
٣٤٤	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بخلاف تسقط اعتبار (١) الخلف ﴾	
	﴿ بيان الانحاس ﴾	
٢٥٤	﴿ من وجد ماء وغاب على رآه انه نجس ولكنه لم يجزه احد (١) بنجاسته فالمستحب له ان يتوضأ بغيره وان توضأ به اجزاه ﴾	
١٧٦	﴿ اذا اخبر بخبر بنجاسة الماء واخبر اثنان بطهارته فانه يؤخذ بقول الاثنین ﴾	
	﴿ كتاب الصلوة ﴾	
٤٤	﴿ المستحب ان يصلی فی ازار ورداء ﴾ (١)	
١٠٧	﴿ صلوا خلف كل بر وفاجر ﴾ (١)	
١٩٠	﴿ مسائل صلوة العارۃ ﴾ (١)	

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣٦٤	﴿ ان الكافر متى اظهر بخلاف ما كان يعتقد فانه يحكم ﴾ (٤)	٣٦٤
٣٦٤	﴿ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس ﴾ (٤)	٣٦٤
٣٦٥	﴿ لو وصل مشرك في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل ﴾ (٤)	٣٦٥
٣٦٥	﴿ من انكر شيئا من شرائع الاسلام فقد ابل قول ﴾ (٤)	٣٦٥
٣٦٦	﴿ اهل الضلالة يقولون ان مرتكب الكبيرة خارج من الايمان ﴾ (٤)	٣٦٦
٣٧٩	﴿ مسائل اسلام الصبي ﴾ (٤)	٣٧٩
٣٨٢	﴿ المملوك المسلم لا يترك في يد الكافر ﴾ (٤)	٣٨٢
	﴿ كتاب الطهارة ﴾	
	﴿ باب الماء ﴾	
٨٠	﴿ استدلال الامام محمد رحمه الله بطهارة الماء المستعمل ﴾ (١)	٨٠
٣٣٥	﴿ لو اخبر الذي نجاسة الماء لم يقبل خبره ﴾ (٤)	٣٣٥
٣٣٦	﴿ الذي يدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله لا لا يقبل قول ﴾ (٤)	٣٣٦
	﴿ الفاسق ﴾	

٤٠٨	مضمون	٤٠٨
(٣)	﴿ الصلوة لغبر المبله مع العلم لا يجوز إلا عند شئ من الضرورة ﴾	(٣)
٢٨	﴿ المكتوبة والمألفة في وجوب استقبال القبلة فيهما سواء ﴾	(٣)
٢١٢	﴿ جوار الصلوة بحدل دراهم أم أمثال ﴾	(٣)
	﴿ باب في المراءة ﴾	
١٨٩	﴿ لا يجوز التكبير والقراءة بالعارسية ﴾	(١)
	﴿ باب في الجماعة ﴾	
١٦٠	﴿ في جأه النساء وقف الامام وسط الصف ﴾	(١)
١٥٢	﴿ المستحب في القوائت ان تقضى بالجماعة ﴾	(١)
٢٣٨	﴿ صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴾	(٢)
	﴿ باب سجدة الشكر والتحية ﴾	
١٤٨	﴿ تمام الشكر ان يصلى ركعتين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ﴾	(١)
٢٢٢	﴿ سجدة التحية كانت مباحة في شريعة من قبلنا ﴾	(٣)
	﴿ باب صلوة المسافر ﴾	
١٦٠	﴿ الجمع بين صلوتين ﴾	(١)
١٦٠	﴿ مسائل قصر الصلوة ﴾	(١)
	﴿ باب صلوة الجمعة ﴾	
٥٠	﴿ لا بأس بالخروج يوم الجمعة الى السفر ﴾	(١)

١٦٣	﴿ تردد الوضوء بعد أداء آخر الوقت ﴾	(١)
١٥٣	﴿ الصلوة في سبيل الله ﴾	(١)
٢٩	﴿ فصل الصلوة في سبيل الله ﴾	(١)
٤٧	﴿ ما التزمه أكثرهم آباؤنا من كان عصرهم ﴾	(١)
١٥٦	﴿ من مشى في حوائجهم وهم يصلون ﴾	(١)
٨١	﴿ مسائل سرية الصلوة ﴾	(١)
١٦	﴿ من صلى في قبة المسلمين يحكم بسلامه ﴾	(١)
١٢٨	﴿ أدخل الأعمام الصلوة أو ذمهم أو ألان ﴾	(١)
١٦	﴿ مسائل من سببها الفرية ﴾	(١)
١٧	﴿ من سببها في وقت وجسه وشجاع ﴾	(١)
١٥٦	﴿ لا يستتم الصلوة مع الاشتغال بعمل من سببها ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من استعمل في الصلاة أو كسر أو تداوى أو غلبه ما عظماء ﴾	(١)
٦٣	﴿ مسائل من سببها في الصلوة ﴾	(١)
٤٣	﴿ من حضر الخامع وجلس في موضع يضر الصلوة ﴾	(٣)
١٢٥	﴿ المنعري في باب الصلاة إذا بين خطاؤه بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الإعادة والذي لم يجتهد ولم يشبهه عليه ولكنه صلى إلى جهة ثم دين أنه أخطأ يلزمه الإعادة ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح العير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩ ﴾

م ١٥٨	مضمون	٤٠
١٥٨	﴿ لا بأس بنقل الميت ميلا او ميلين ﴾	(١)
١٥٨	﴿ الفصل سنة الموني من بني آدم ﴾	(١)
١٥٦	﴿ لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبر واحد ﴾	(١)
١٥٦	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن ﴾	(١)
١٠٥	﴿ اذا اتر باذنه اسلام واسلم ثم مات قبل ان يصلى يصلى عليه ﴾	(١)
٧٨	﴿ اذا اختلف روي المسلمين بوني المشر كين فانه يحكم بحكم السيماء ﴾	(٢)
	في الصلوة عليه وفي الدفن ﴿	
٣٢٥	﴿ لو شهد مسلم بالاسلام الاسيرة قبل الموت يصلى عليه ﴾	(٤)
٣٢٦	﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	(٤)
٣٢٧	﴿ الشهادة القاتنة على استهلال الصبي مقبولة في حق الصلوة	(٤)
	على الصبي ﴿	
٣٣٦	﴿ اذا حكم بالاسلام بالاسماء يصلى عليه اذا مات ﴾	(٤)
	﴿ باب الشهيد ﴾	
٢٠	﴿ تكفير الخطايا بالقتل في سبيل الله تعالى ﴾	(١)
٢٠	﴿ يجرى ارواح الشهداء في اجواف طير خضر ﴾	(١)
٢١	﴿ سبب زول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله الاية	(١)
٢٦	﴿ وجه تشبيه الغريق في البحر بالملك ﴾	(١)
٧٣	﴿ من قاتل فاصاب نفسه فمات منه يغسل ويكفن وهو شهيد فيما	(١)
	تناول من الثواب ﴿	

رقم	مضمون	رقم
٢٠٢	﴿ العبد اذا اذله و لاه في اجمعه فلا بأس بان يخرج لارائه ﴾	(٣)
	﴿ باب صلوۃ الصبح والاداء ﴾	
١٧٠	﴿ من يواطى اربع ركعات الصبح ﴾	(١)
١٧٠	﴿ اغتسل ثم صلى ثمان ركعات و ذلك معنى نتيجته ﴾	(١)
١٥٠	﴿ يستحب للامان ان يصلي ركعتين ويستغفر لنفسه قبل قنائه ﴾	(١)
	﴿ احكام المساجد ﴾	
٩٢	﴿ جواز دخول المشركين في المسجد ﴾	(١)
١٩٥	﴿ ان وقف في المسجد با بعد من الامام واقصدى به يصح الاقراء ﴾	(٢)
٢١٥	﴿ من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لاكتساب المال بعد ذلك ﴾	(٢)
٢٦٦	﴿ او جعل داره مسجدا فانه لا يصير مسجدا الا ان ياذن الناس بالدخول والصلاة فيه فاذا اذن لهم بالصلاة فيه يصير مسجدا ﴾	(٤)
	﴿ باب احترام الكعبة ﴾	
١١	﴿ تاويل ما روى عن الامام من عدم الحجورة بمكة ﴾	(١٠١)
	﴿ باب الجنائز ﴾	
١٠٤	﴿ مسائل دفن الاقارب ومن دخل في الاسلام ﴾	(١)
١٠٥	﴿ الحكم باسلام من صلى بالجماعة ﴾	(١)
١٠٥	﴿ انواع جنازة الام النصرانية للولد المسلم ﴾	(١)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١١٨	﴿ الحراج لا يجب على المستاجر وانما يجب على الآجر ﴾ (٤)	
٢١٥	﴿ ابن السبيل المنقطع عن ماله فان الزكوة تجب في ماله وان كانت يده لا تصل اليه بخلاف من هلك ماله حقيقة او حكما بان عصبه عاصب وججده ﴾ (٤)	
٢٥٢	﴿ لو دفع زكوة المال كله الى فقير واحد اجزاه ﴾ (٤)	
٢٥٤	﴿ الصدقة المندورة لا تكون افضل من الصدقة المفروضة ولومات وعليه زكوة تسقط عوته ولا تصير دينا في التركة ﴾ (٤)	
٢٥٧	﴿ لو اعطى زكوة ماله غدا وهو لا يعلم انه عبي حاز ﴾ (٤)	
٢٨٣	﴿ وجه تسمية المكاس ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ زكوة في اول من مات درهم ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لا يؤخذ الصدقة من مالهم الا ان يكون النصاب كاملا ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ اذا اسلم الرجل واقام بارضه فعليه الحراج واذا لم يقيم فليس عليه خراج ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ يؤخذ المشر اذا اسلم اهل لدة طوعا ﴾ (٤)	
٢٨٩	﴿ كل ما يؤخذ من الحربى من المشور فانه يوضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات للفقراء ﴾ (٤)	
٢٩٠	﴿ الزكوة متى وجب يؤمر بالاداء ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ الزكوة حتى يحول عليه الحول بعد العلم ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ ان الحول اذا انقضى على النصاب ثم انتقص ثم تم في آخر الحول ﴾ (٤)	

رقم	المسألة	الصفحة
٧٣	﴿مبحث الصلوة على من تمم قبل سه﴾ (١)	٧٣
٧٣	﴿المطووع والمندوب في نوافل الحج - سمع ثم د﴾ (١)	٧٣
١٥٣	﴿الترجيح لا يكون كثرة العدد﴾ (١)	١٥٣
١٥٤	﴿قال صلى الله عليه وسلم في شهادة جدي يوم بدر ما﴾ (١)	١٥٤
١٥٥	﴿الهي من الله من الهدية﴾ (١)	١٥٥
١٥٥	﴿لا يرع عن الشهادة من له ذمة من حسن الكبر﴾ (١)	١٥٥
١٥٦	﴿لا يرع عن الشهادة من له ذمة من حسن الكبر﴾ (١)	١٥٦
	من التراب ﴿	
١٥٦	﴿دون القتي في مضحهم حسن وس واجب﴾ (١)	١٥٦
١٥٨	﴿اذا وجد اكره الدين او صف المدن معه الرش صلى الله عليه﴾ (١)	١٥٨
٨٤	﴿المخروص اد جروهم رحمة من ين الحقيق اكره ان يذمه الجول﴾ (٢)	٨٤
	فما كان شهيد الا يعمل ﴿	
٢٢٣	﴿من قتل شهيد او عييه الحر او الدين ح قد كان سه نذال﴾ (٣)	٢٢٣
	ينفي ان يرع ذلك عنه ولا يترك شيء منه في كفنه ﴿	
	﴿كتاب الزكوة والمشر والخراج ﴿	
٨٧	﴿ان وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار العين﴾ (٢)	٨٧
٢٥	﴿ابقاء اخراج في ارض المسلم مستقيم كما لو وصف عليهم اخراج﴾ (٣)	٢٥
	ثم اسلموا الا يسقط عنهم حراج الاراضي ﴿	
٧٤	اسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الامال الزكوة ﴿ (٤)	٧٤

الرقم	المصدر	الترتيب
٣٦١	﴿المشر لا يجب الا بدصول الخراج﴾	(٤)
٣٦٢	﴿المسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية﴾	(٤)
٣٦٣	﴿اذا اشترى المسلمان ارضا عشرية آجرها اصارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض﴾	(٤)
٣٦٤	﴿اذا اشترى المسلمان ارضا عشرية من مسلم فزرعها يكون عشر ما اخرجت الارض على المسلم﴾	(٤)
	﴿كتاب الصوم﴾	
٨	﴿الصائم اذا اخر حوا من قومه يوم النسيئة يوتون بالموافاة﴾	(١)
	﴿اذا كان وبشرون والباس جيع عاص في القيامة في الحساب﴾	
٩	﴿من صام وما في سبيل الله بعدت معه مسيرة خمسين عاما﴾	(١)
١٠	﴿الافضل للعايز الفطر ان كان يقاتل العدو وفي شهر رمضان﴾	(١)
١٧	﴿صومه الروية الهلال وافر وازوته فان عمها كملوا شعبان ثلاثين يوما﴾	(٤)
٣٣٦	﴿قول العبد المسلم مقبول في هلال رمضان﴾	(٤)
	﴿فضيلة الصدقة﴾	
٢٣	﴿افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح صحيح﴾	(١)
١١٠	﴿من يحل له الخمس والصدقة ومن لا يحل له﴾	(١)
٣٢٢	﴿يمطى العامل من الصدقات﴾	(١)

الرقم	المادة	الترقيم
	باب الزكوة	
٢٩٣	﴿ الصدقة سنة على كل مسلم ﴾ (٤)	
٢٩٩	﴿ إذا كان له من المال ما يفي به من الزكاة ﴾ (٤)	
	أخره من الزكاة	
٣٠٠	﴿ إذا دخل الحرب في داره لم يملكها ولا يخرج منها شيء ﴾ (٤)	
	فستخرج منه ذهب أو ورق أو حديد أو من معدن	
	أو غيره	
٣٠١	﴿ لا خسر في المؤنة لعدو ﴾ (٤)	
٣٠١	﴿ لا خسر في الحرب ﴾ (٤)	
٣٠٣	﴿ المشرك يخرج بالحبس ﴾ (٤)	
	الحرب يستمر فيه حتى يخرج به	
٣٠٨	﴿ لا يجوز صرف خمس الزكاة في غير ما ذكره الله ﴾ (٤)	
٣١١	﴿ الأرض التي يصير خراجها لله ﴾ (٤)	
٣٥٣	﴿ خراج الأرض لا يجب لأحد من الملوك ﴾ (٤)	
٣٥٤	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذي	
	لواخذ داره يستأجر عليه الخراج ﴾ (٤)	
٣٦٢	﴿ لو عطاها الغاصب فلم يرزقها فن كان صاحب الأرض يتمكن	
	من استردادها بالحجة فلم يملك الخراج عليه ﴾ (٤)	
٣٦٢	﴿ لو كان المستأمن اشترى أرضاً عشرة فقتل صارت خراجية ﴾ (٤)	

رقم	مضمون	صفحة
(٣)	﴿ المحرم اذا كسر بيض الصيد يلزمه الجزاء ﴾	١٧٨
(٣)	﴿ من خرج للحج ولم يدع امياله ما يكفيهم فان ذلك مكروه له ﴾	٢٠٢
(٣)	﴿ الطواف للبراء افضل من الصلوة ﴾	٢٠٨
(٣)	﴿ ان المحرم اذا قتل على قتل صيد كان عليه من الجزاء على القاتل ﴾	٢٣٥
(٣)	﴿ مسائل الدلالة على قتل الصيد للمحرم ﴾	٢٣٧
(٤)	﴿ حكم المحصر التحلل بالهدى خاصة ﴾	٢٢٥
(٤)	﴿ اذا قال احجوا عنى رجلا حجة من مالى فاعطى رجلا نفقة الحج ﴾	٢٥٤
	فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الانفاق في طريق	
	الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه	
(٤)	﴿ في الوصية بالحج يعطى الحاج اذنى ما يكون من نفقة الحج ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ الحاج عن الغير لا ينفق المالك الا على نفسه في طريق الحج ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ الحاج عن الغير ينفق ذاهبا وارجعا ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ الحاج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه ﴾	٢٥٥
(٤)	﴿ في الوصية بالحج بثلاث ماله يشتري للحاج بعير ركبه ﴾	٢٥٥
	﴿ كتاب الجبايات ﴾	
(٢)	﴿ ايمان مسلم قتل اسيرا قبل ان يسلم او يباع او يقسم فلا تنس عليه ﴾	٢٦٣
(٢)	﴿ اذا قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم فن قتلهم بعد ذلك خطأ عليه قيمة من قتل والكفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين ﴾	٢٦٤

٢١٦	المسألة الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق ﴿	(٢)
٢٥٦	﴿ صرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقات على أهلها ﴿	(٢)
٢٥٥	﴿ الصدقة على الخاج المنتفع من سبيل الله ﴿	(٤)
٢٤٦	﴿ مثل الذي يرجع في صدقته كالكتاب يقضى ثم يرجع في قبضه ﴿	(٤)
٢٤٧	﴿ الرجوع في الصدقة حرام ﴿	(٤)
٢٤٨	﴿ الصدقة محله الفقراء دون الأغنياء ﴿	(٤)
٢٥١	﴿ التصديق على المساكين إذا وجب لا ينقص من فوت اليوم ﴿	(٤)
	لان الغناء لا يقع بدونه ﴿	
	﴿ كتاب الحج ﴿	
٨	﴿ من مات في طريق الحج كتب الله له حجة وبرورة في كل سنة ﴿	(١)
١٠	﴿ الجمع بين الصوم والنس في طريق الحج ﴿	(١)
٢١	﴿ معفرة النظم ايضا بالحج ﴿	(١)
٢٦	﴿ جواز ركوب البحر بالحج والتجارة ﴿	(١)
٣٣	﴿ استحباب تشييع الحاج ماشيا ﴿	(١)
٥٠	﴿ جواز سفر الحج قبل اداء الجمعة ﴿	(١)
٣٣٦	﴿ مسائل ازوم الجزاء وعدمه عن المحرم اذا دل على الصيد ﴿	(١)
٦٣	﴿ من لا يملك الزاد والراحلة وما يحتاج اليه للذهاب والرجوع ﴿	(٣)
	في طريق الحج وما يترك للبيال في هذه المدة لا يلزمه الحج ﴿	
٦٥	﴿ احكام النزول في عرقات ﴿	(٣)



﴿ مرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٧ ﴾

٤٨٥	مضمون	٤٨٥
١٩٢	﴿ يكره للإن أن يقتل أباه المشر ك اذ القيه في الحرب ﴾ (٣)	
٢٠٠	﴿ مسألة عدم الدية والكفارة في قتل مسلم اكره على القال مع المشركين ﴾ (٣)	
٢١٤	﴿ مسائل قتل المسلم المسلم خطأ او عمدا في صف الكفار او المسلمين ﴾ (٣)	
٢٢٠	﴿ لا يحل أن يظلم مسلما في بدنه بما يملكه ﴾ (٣)	
٢٣٠	﴿ مسائل اطاعة من يقتل في قتله وعدم اطاعته ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ لا رخصة لرجل في قتل نفسه محال ﴾ (٢)	
٢٣١	﴿ عدم الرخصة في اعطاء السيف لقتل نفسه ﴾ (٣)	
٢٣٧	﴿ لا رخصة في التصريح بالامر بالمصية في حق نفسه ولا في حق غيره ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ لا رخصة في الاعانة على قتل المسلم ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل ﴾ (٣)	
٢٣٦	﴿ الدلالة الممكنة من القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه ﴾ (٣)	
٢٩٤	﴿ سقاء السم لحيلة الطب للمشركين ﴾ (٣)	
٤٤	﴿ اذن المرء غير معتبر في قتله ﴾ (٣)	
٤٥	﴿ رضاء الابوين فيما يضر بالصبي غير معتبر ﴾ (٤)	
٥٠	﴿ الحرب لا يمتوجب القصاص بقتل المسلم في دار الحرب ﴾ (٤)	
٥٢	﴿ المسلم يقتل بالذي عندنا ﴾ (٤)	

صفحہ	مضمون	نمبر
۲۶۴	﴿ نہی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم عن المشۃ (۲) واولیٰ کذب العقور ﴾	(۲)
۳۱۰	﴿ من ساق دابة فی الطريق ضلّت یمۃ او بصرۃ والسائق ینس معها فاصاب شیئاً یمکن السائق ضاءہ الہ ﴾	(۲)
۱۴	﴿ لو اسلم حربی فی دار الحرب وقتلہ فانی ہناک یمیزہ الا الکفارة اذا کان خطاً ﴾	(۳)
۱۶	﴿ قتل المستامن فی دار الحرب یوجب الدیۃ علی القتال (۲) فی مالہ عمد اقلہ او خطاً ﴾	(۲)
۱۱۱	﴿ لو کسر رقبا لانسان او استہککۃ فانی یضمن فیمنہ من خلاف جنسہ ﴾	(۳)
۱۱۴	﴿ العبد اجسانی اذا ذہبت عینہ جیسۃ قط عن مولاہ شیء (۳) من المداء ﴾	(۳)
۱۱۷	﴿ لو اقر المشتري من العبد ولا حدان ہذا العبد مدبرہ وانکر المقرام تدیرہ ثم جنى العبد جنایۃ جنایۃ یوقوف الی حریتہ وان جنى علیہ کان المدبر موقفا ﴾	(۳)
۱۱۸	﴿ موجب جنایۃ المدبر علی مولاہ ﴾	(۳)
۱۱۸	﴿ موجب جنایۃ المذنب علی نفسہ ﴾	(۳)
۱۹۰	﴿ من قتل احداً من المشرکین ممن لا یقاتل فلیس علیہ سوى الاستغفار ﴾	(۳)

٥٨٨٥	مضمون	٥٨٨٦
١٠٢	﴿ لا يحل ان يطاء المجوسية بالنكاح كالا يحل ان يطاءها ﴾	(١)
	ملك البمين ﴿	
١٦٤	﴿ ينزل الحاكم بالجور وليس عنده ﴾	(٢)
٨٠	﴿ حرية اسلمت في دار الحرب فلايين في زوجها حتى نجىض ثلاث حيض او تخرج الى دار الاسلام ﴾	(٣)
٣١٣	﴿ اذا زوج الاب ابنة امرأة وضمن الصداق واداه من ماله فانه يرجع فيه على ولده في القياس وفي الاستحسان لا يرجع ﴾	(٣)
١٣	﴿ اذا قبل الاب للعقد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب ﴾	(٣)
٤٠	﴿ المستامنة لو تزوجت فيساء سلماً او ذمياً تصير من اهل دارنا ﴾	(٤)
١٣	﴿ لا يجوز وطئ نساء المرتدين بعد الاسترقاق الخ ﴾	(٤)
٣٢	﴿ النكاح على ثوب مجهول بوجوب مهر المثل ﴾	(٤)
٨٩	﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾	(٤)
٩١	﴿ المهاجرة اذا كانت حاملاً فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها ﴾	(٤)
٩٢	﴿ عجز والعقد الصحيح على الابنة تحرم الام ﴾	(٤)
٩٢	﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب ﴾	(٤)
٩٢	﴿ الدخول بالام بوجوب حرمة البنت ﴾	(٤)
٩٢	﴿ العقد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام ﴾	(٤)

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٨٦	﴿ القتل بدوى بالشبهات ﴾	(٤)
١٠٩	﴿ مسائل قصاص المستامن والدنى : عرهم ﴾	(٤)
١٤٦	﴿ في الأسيرين الذين أسب في دار الحرب القتل موجب لكفارة إذا كان خطائهم ﴾	(٤)
٢١٠	﴿ لولة الحربى إذا حكم على أن تؤمنون على ما أصيب فس لا حدم من المسلمين أن يؤمنه ذلك ﴾	(٤)
٢٣٣	﴿ وجرح مستامن رجلا عمدا أو خطائمه له عن إخراجة وما يحدث منها ثم جاء وأرغم من دار الحرب بمده وبه فلا يسيل له على أن يـ ﴾	(٤)
٢٤٧	﴿ المسلم لو شرب سبهه على مسلم من ثم مشهور عاينه سيفه قتله لأرفع عن نفسه ﴾	(٤)
٣٢٠	﴿ كتاب النكاح ﴾	(١)
٣٢٠	﴿ الزوجة أو الجارية إذا أسودت بها الإمام الاسلام فلم تحسن أن تصف فينبغى الإمام أن يصف الاسلام بين يديها ﴾	(١)
١٦٥	﴿ جواز العزل ﴾	(١)
٣٤٤	﴿ مسائل اسلام أحد الزوجين وبقاء نكاحهما وعدم قائه ﴾	(١)
٣٤٦	﴿ عقد الذمة أقوى من عقد الأمان ﴾	(١)
٣٥٦	﴿ المسلم تحت مسلمة لم يدخل بها إذا زعم أنها أوتدت وجعت المرأة ذلك فله يفرق بينهما بإقراره ولها نصف المداق ﴾	(١)



﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢١ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	الصغيرة ثم أسلموا ﴿	
٩٥	﴿ لو أسلم الزوج ثم أَرْضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحها ﴿ (٤)	
٩٥	﴿ لو تزوج رضيمة ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فأَرْضعت الصغيرة ﴿ (٤)	
	فإن الكبيرة تحرم عليه ﴿	
	﴿ كتاب الطلاق ﴾	
٣٦٢	﴿ سوال طلاق المرأة ثلاثاً على الف درهم ﴿ (١)	
٥٠	﴿ مسئلة تعليق الطلاق بدخول الدار ﴿ (٢)	
١٤٧	﴿ إذا قال لامرأته أنت طالق البتة ومن رأيته أن ذلك تطليقة ﴿ (٢)	
	بأثرة فقتل القاضي بأمر جرمية ينفذ قضاؤه ﴿	
١٣٨	﴿ لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فأجاز ذاك كانت ﴿ (٢)	
	أجازته لغوا وإن كان هو عليك إنشاء الطلاق الآن ﴿	
٤٦	﴿ المرأة تستوجب على زوجها بعد النكاح النفقة لا الدواء ﴿ (٣)	
١١٨	﴿ نفقة المملوك عند معجزه عن الكسب على مولاه ﴿ (٣)	
١٨٦	﴿ الموجب للمرأة تبان الدارين حقيقة وحكما ﴿ (٣)	
٨٧	﴿ المسلم إذا طلق إحدى نسائه الأربع ثلاثاً بغير عينا ﴿ (٤)	
٩٧	﴿ المأجرة إذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع طلاقه ﴿ (٤)	
	عليها ﴿	
٩٧	﴿ المرتد لاحق بدار الحرب إذا طلق امرأته لم يقع طلاقه عليها ﴿ (٤)	
٩٨	﴿ وقوع الفرقة بين الدارين ﴿ (٤)	

صفحہ	مضمون	صفحہ
۹۷	﴿ فساد نکاح الحرة التي تحت عبداً اشترت بمسند خلها ﴾ (۴)	
۹۸	﴿ اذا سلمت في دار الحرب ثم خرجت البنا مع زوجها لا تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ﴾ (۴)	
۹۹	﴿ كراهة النكاح مع الكتابة في دار الحرب ﴾ (۴)	
۱۰۴	﴿ ان الولد يتبع خيرا لابي بن دينافي - بم النكاح والذبيحة ﴾ (۴)	
۱۱۹	﴿ لو كان الزوجان مجوسيين فتنصرا احدهما كن الصغير نصرانيا ﴾ (۴)	
۲۶۸	﴿ رجل زوج ابنته وسلمها الى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كن المال صلة له في ماله الايراث وقال الاب لا بل كنت اعرضها فاقول قول الاب ﴾ (۴)	
۳۳۱	﴿ النكاح يثبت بالتصادق ﴾ (۴)	
۳۷۸	﴿ من زوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الاسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقاتلنا على هذا فانه يجوز له ان يضاها فاذا علم انها فهمت ما قال لها ﴾ ﴿ كتاب الرضاع ﴾	
۳۴۹	﴿ لو قال الرجل لامرأته هي اختي من الرضاع ثم قال بل هي امراتي كان مصداقاً ﴾ (۱)	
۹۴	﴿ اذا زوج رضيعتين ثم ارضعتها امرأة وقعت الفرقة بينه وبينهما ﴾ (۴)	
۹۵	﴿ لو كان زوج الحربي كبيرة ورضيعة وللكبيرة لبن فارضت ﴾ (۴)	

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
	وكان جن مرة فاقول قوله ﴿	
٢١٨	﴿ لو ادعت انه طلقها وقت المصير ثلاثا فقال الزوج كنت	(٤)
	بأنما في تلك الحالة فاقول قوله ﴿	
٢٣٦	﴿ لو قال لامرأته طلقها واناصي او نائم فانه يصدق ويكون	(٤)
	انكارا للطلاق ﴿	
	﴿ باب المدة ﴾	
١٣٩	﴿ عدة الاربد اد ثلاث حيض وعدة الموت اربعة اشهر	(٤)
	وعشرا ﴿	
١٤٨	﴿ المدة في حق امرأة المار قائمة مقام اصل السكاح في حكم	(٤)
	التوريث ﴿	
١٦٣	﴿ عدة امرأة المارء	(٤)
	﴿ باب الظهار ﴾	
٢٩	﴿ التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكان او انثى ﴿	(٤)
	﴿ باب النسب والحضانة ﴾	
١٣٠	﴿ حق الحضانة لام الاب عند عدم ام الام ﴿	(١)
١٣٩	﴿ الجدة من قبل الام احق بالحضانة من الجدة من قبل الاب ﴿	(١)
١٠٥	﴿ ولد المغرور حر نابت النسب من ابيه ﴿	(٤)
١٠٧	﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا للام ﴿	(٤)
٢٤٣	﴿ مسئلة زيارة الابوين بتهما في بيت زوجها ﴿	(٤)

س. ٥٠٠	مضمون	س. ٥٠٠
٢١٤	﴿ ايقاع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٤	﴿ اذا قال كنت طلقها ثلاثا وانا مجنون وهو غير مجنون في وقت قط لم يقبل قوله الا بحجة ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ لو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقال الزوج اصابني رسام او وجع اذهب عني ارجنون ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ طلاق النائم لا ينفذ ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ لو قال كنت طلقها قبل ان اخلق او قبل ان ازوجها كان القول قوله ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عني طائفة او راسا من الاسلام ففي باب الطلاق هي بائنة منه ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ السكر لا يمنع وقوع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ اذا شربت البهيج حتى ذهب عقله لا يقع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ السكر يمنع وقوع الفراق بآردة ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ لو طلق امرأته ونوى الاستثناء بقباله كان الطلاق راقعا ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ لو قال كنت قلت لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى وكذبت في الاستثناء فذاك القول قول الزوج ﴾	(٤)
٢١٧	﴿ لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع او التكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق ووصولا كان القول قوله ﴾	(٤)
٢١٨	﴿ لو ادعت عليه الاب تداد او الطلاق ثلاثا فقال عاودني جنون ﴾	(٤)

الرقم	المضمون	الصفحة
(٢)	لا يثبت الاعتاق والاستيلاء بدون المالك في المحل	٣٠٠
(٣)	لو أن مسلماً اعتق عبد الله بألف درهم ورطل من خمر فقبل العبد ذلك كان حراً	١٤٨
(٣)	لو أن مسلماً اعتق عبده على ميتة أو دم عتق مجاناً	١٤٨
(٣)	لو اعتق الرجل عبده على خمر كان عليه قيمة نفسه	١٤٨
(٣)	للمولى أن يقتاض عن خادمة المدبرة وأم الولد بطريق الاجارة	٢٩٨
(٣)	المملوك إذا ملك نفسه على مولاه عتق	٣٠٥
(٣)	المدبر وأم الولد لا يملكان بالأسر	٣١١
(٣)	ولد المدبرة مدبر	٣٢٣
(٤)	ليس من حكم الإسلام استرقاق الحر	٣٣
(٤)	الاعتاق والمكاتب فأنه يسقطان يد المولى عن المملوك بحكم الإسلام	٤٠
(٤)	المدبر لا يحمّل التملك	٤٠
(٤)	الاستيلاء ذبيح للنسب	٤١
(٤)	الرق والحرية لا يجتمعان في شخص واحد	٦٩
(٤)	المملوك المسلم للحرى إذا أحرز نفسه بمنة الجيش كان حراً كالمراثم	١٠٢
(٤)	الأولاد يتبعون الأم في الرق والحرية	١٠٤

الصفحة	المضمون	الترتيب
	باب النفقة	
١٣٢	﴿ ما يجب النفقة وإن لا يجب ﴾	(١)
٣٢٢	﴿ المراقبات تجب نفقة على الزوج حته استوجبت النفقة عليه ﴾	(١)
١٧٧	﴿ مسألة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴾	(٢)
١٨٥	﴿ مسألة وجوب نفقة المريضة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴾	(٣)
١٤١	﴿ أمّا استوجب نفقة العدة على المرئد مادام في دار الاسلام ﴾	(٤)
	فاما بعد المتأق بدار الحرب فلا	
	﴿ كتاب العتق ﴾	
٢٦٧	﴿ مسألة احسان العبد بالنسبة اذا اعتقه مولاه حيث لا يتميز ﴾	(١)
٣٢٦	﴿ لو اعتق عبده على ان يؤدي اليه الف درهم قبل كان العتق واقعا وان لم يؤديه ﴾	(١)
٣٣٢	﴿ مسألة تطابق عتق العبد على اداء المال ﴾	
٣٣٣	﴿ سقوط بدل الكتابة بالعتق عن المكاتب وبعوت المولى عن ام الولد ﴾	(١)
٤٠	﴿ مسائل عتق ذى رحم محرم من بعض الغنائم اذا كان في الغنينة قبل قبضة الغنائم وبعدها ﴾	(٢)
٤١	﴿ قول الرجل لبيده من شاء منكم العتق فهو حر ﴾	(٢)
٤٩	﴿ تخيير المولى لبيده بعتق ماله ﴾	(٢)

الصفحة	المضمون	الرقم
٥٨	﴿ الصحابة رضوا ان الله تعالى عليهم كانوا لا يعملون بخبر الواحد حتى يشهد به غيره معه او حتى يحلف ﴾	(٣)
٧٢	﴿ نهى عن اليمين على امر في المستقبل ﴾	(٤)
٧٣	﴿ مسئلة نقض اليمين اذا رأى غيرها خيرا منها ﴾	(٤)
٢٢٣	﴿ المديون اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا تخرج الا باذن زوجها فانه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح ﴾	(٤)
٢٢٤	﴿ اليمين قد بطلت حين عزل ذلك المالك وهي بطلت لا تمود الا بالتجديد ﴾	(٤)
٢٢٤	﴿ لو قال الرجل لجاريته عبيدى حر ان خرجت من هذه الدار الا باذني فباعها ثم اشتراها ثم خرجت او قال لزوجته فابانها ثم تزوجها ثم خرجت لم تحث ﴾	(٤)
٢٢٤	﴿ ان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن مالكهم ولم يصمد مالك بيمينه فعزل ذلك المالك وولى غيره ثم خرج الاسير كان حاشا ﴾	(٤)
٢٥١	﴿ يجب في كفارة اليمين ان يعلم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الحنطة ﴾	(٤)
٣٣٦	﴿ قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا ﴾	(٤)
٣٣٧	﴿ المسلم الناسق اعلى حلال من الذي المعدل ﴾	(٤)

الصفحة	المضمون	الرقم
(٤)	﴿ الوارث لو اعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل قضاء القضاة ﴾	١٥٣
(٤)	﴿ العتق يستدعي حقيقة المالك ﴾	١٥٣
(٤)	﴿ التديير لا يتحمل الانتقاض ﴾	١٥٥
(٤)	﴿ مسائل تطبيق عتق العبد المرتدي يوم النحر ﴾	١٦٠
(٤)	﴿ اذا قل رجل لامته ان دخلت الدار فانت حرة ثم اعتقها فارتدت بدار الحرب ثم سبيت فملكها ودخلت الدار لا تعتق ﴾	١٦٢
(٤)	﴿ اعتاق الحر في عبده الحر في باطل اذا لم يخرج منه من يده ﴾	١٩٩
(٤)	﴿ كذلك التديير والكتابة والاستيلاء ﴾	
(٤)	﴿ اعتاق الحر في وتدييره في عبده المسلم صحيح ﴾	٢٠٠
(٤)	﴿ عبد الحر اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لولاه كان حراً ﴾	٢٠٤
(٤)	﴿ اذا خرج العبد الحر في بامان مراغماً لولاه فقد عتق بالمراغمة وهو ذمة لنا ﴾	٢٠٤
(٤)	﴿ اذا عتق الرجل عبداً كافراً في دار الاسلام يعتق بالاجماع ﴾	٢٨٦
	﴿ كتاب الايمان ﴾	
(١)	﴿ لا يحمل اليمين في جانب المدعى في الخصومات ﴾	١١٥
(١)	﴿ مسائل استتلاف المسلم واليهود والنصارى والمجوس ﴾	٢١٢
(١)	﴿ مسألة اليمين بالنكلم ﴾	٣٣٧
(٢)	﴿ لو حلف الرجل لا يركب دابة يتناول الخيل والبعال والحمير ﴾	١٠٩

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢٩ ﴾

٢٥٨٥	مضمون	٤٠٠
٢١٠	﴿ الحدود شرعت زواجاً عن ارتكاب اسبابها ﴾ (٤)	
٢١٠	﴿ القصاص محض حق الولي ليس لغيره ولا لاية الاسقاط فيه وفي حد القذف حق المقدوف ﴾ (٤)	
٢١١	﴿ لا يجوز ترك اقامة الحدود لاناخيرها بمال ﴾ (٤)	
٢١٢	﴿ لو اخذ المسلمون اميراً بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب السرقة ﴾	
٥٦	﴿ من سرق مالا له فيه نصيب لم ينزله قطع اليد المشبهة ﴾ (٣)	
	﴿ كتاب الجهاد ومسائله كثيرة ولا بوابه فهرس على حدة ﴾	
	﴿ باب المرتد ﴾	
٢٢٨	﴿ اختلاف اخ الميث المسلم وابنه المرتد في الارتداد ادلاستحقاق الميراث ﴾ (٢)	
٢٢٨	﴿ اختلاف اخ الميث وابنه النصراني في اسلامه في حيات ابيه وبعده ﴾ (٢)	
٢٣٠	﴿ مسألة دعوى الابن النصراني الاسلام في حيات ابيه وكذا المرتد ﴾ (٢)	
	﴿ كتاب اللقطة ﴾	
٢٥٧	﴿ الحكم في اللقطة ان كان الملقط محتاجاً ان يأكلها وان كان غنياً تصدق بقيمتها اذا لم يجيئ صاحبها ﴾ (٢)	

الرقم	المضمون	الرقم
	﴿ كتاب الحدود ﴾	
(١)	﴿ لا يستوجب الرجل القصاص بقتل أبيه الكافر ﴾	٢٠٦
(١)	﴿ قصاص المستامن وحد القذف عليه ﴾	٢٠٦
(١)	﴿ يقام الحدود على الذي أسوى حداً آخر ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ عدم وجوب القصاص بقتل المستامن على المسلم والذي ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ يوجع المستامن أن زنى أو سرق ولا يُعَد ﴾	٢٠٧
(١)	﴿ إذا خطأ القاضي في إقامة حد من رجم أو قطع كانت الدية على بيت المال ﴾	٢٩٧
(٤)	﴿ من استعق قتله فصاحاً إذا حُق به أو الحرب ثم دخل إليها بأمان قتل ﴾	١٣
(٤)	﴿ إذا هرب الرجل وقد قتل أو زنى أو سرق إلى العدو ثم أخذ أماناً على نفسه فإنه يقام عليه ما فر منه ﴾	١٠٨
(٤)	﴿ حكم الحد ودقيل الردة أو بعدها ﴾	١٦٣
(٤)	﴿ الحربي إذا أصاب شيئاً من الحدود ثم أسلم لا يؤخذ به ﴾	١٦٣
(٤)	﴿ الحربي بعد الإسلام لا يؤخذ بما كان أصابه حال كونه محارباً للمسلمين ﴾	٢٠٩
(٤)	﴿ ما أصاب المسلم من حد الله في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق بهدار الحرب ثم جاء تائباً فذلك كله موضوع عنه إلا أنه يضمن المال في السرقة ﴾	٢٠٩

رقم	مضمون	رقم
	﴿ كتاب الأبق ﴾	
١١٠	﴿ المبدأو الامة اذا ابق الى اهل الحرب فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بغير شيء ﴾	(٢)
١١٤	﴿ راد الأبق بحبسه بالجميل ﴾	(٣)
١١٤	﴿ راد الأبق اذا قتله قبل ان ياخذ بالجميل يضمن قيمته للمولى ﴾	(٣)
١٤٧	﴿ البعد الأبق اذا رده راد بيع في جملة ﴾	(٣)
١٩٥	﴿ من تمكن من رد الأبق على مولاه فطيه ان يفعل ﴾	(٣)
١٩٤	﴿ راد الأبق يستوحس الجبس بالجميل الواجب له ﴾	(٤)
١٩٣	﴿ لو اسلم عبد الحبيب ان جمع الينامر اغماؤه وحره ﴾	(٤)
١٩٩	﴿ لو ان مسدرا او مكابا او ام ولد لاسلم ابق الى دار الحرب مرتدا او مسلما فاستعبدوه ثم ظهر المسلمون عليهم فهم رقيق لولا هم على حالهم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب المفقود ﴾	
١٩٤	﴿ المفقود كاليت فيما يستحقه ابتداء ﴾	(٧)
١٣٦	﴿ المفقود لا يرث احدا من اقاربه ما لم يعلم حياته بعينه بعد موت المورث ﴾	(٤)
١٤٠	﴿ القاضي يقضى لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما بينهما ﴾	(٤)
١٤١	﴿ اذا كان للاسير ودية وينفق من الدين على اولاده ﴾	(٤)

﴿ ٣٠ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

٤٧	مضمون	٤٨
	اللقطة تصدق به على المساكين ﴿	٢٦٩
(٢)	اللقطة اذا السبيل فيه التعريف ﴿	٢٨١
	مسئلة اخذ السوط الساقط وغيره ﴿	٢٨٣
(٣)	اللقطة يعرفها الملتقط سنة ﴿	٢٠
(٣)	اذا تصدق باللقطة ثم جاء صاحبها فانه يخير بين الاجازة والضيان ﴿	٢١
(٣)	جواز التصديق بالتعريف باللقطة رخصة لا عزيمة ﴿	٢٢
(٣)	الملتقط ان يدفع اللقطة الى الامام اذا طاب ذلك منه ﴿	٢٨
(٣)	اذا باع القاضي الملتقط ثم بيعه صاحبها في ذلك لا يبرء القاضي شيء ﴿	١٢٨
(٣)	من وجد لقطا فرمعه ثم وضعه في مكانه لم يكن عليه في ذلك شيء ولو رمى فثلف كان ضمانا بدل نفسه ﴿	٢٦٧
(٤)	حكم لقطة دار الحرب اذا التفت منه حرني مسلم او اسير او مستامن ﴿	٢٩٩
(٤)	اللقطة في دار الاسلام لا تصرف الى فقراء اهل الحرب ﴿	٣٠٠
(٤)	المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجا فلا بأس باكلها ﴿	٣٠٠
(٤)	حكم لقطة دار الحرب اذا جاء صاحبها به دما تصدق به الملتقط المستامن ﴿	٣٠٠
(٤)	السيد المأذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط التتطه قبل قوله وكان حرا ﴿	٣٣٢

الرقم	المضمون	الصفحة
٢٦٦	﴿ ان مات القيم في حيات الذي حبس ذلك او بعد موته فلا مرفيه الى من ولاء القيم ذلك ﴾	(٤)
٢٦٨	﴿ فان مات الوصي من غير تولية منه لاحد فالقاضي يجمل القيم في ذلك من احب وليس في ذلك حبسه من ذلك شيء ﴾	(٤)
٢٦٧	﴿ شروط الواقف راعي ﴾	(٤)
٢٧١	﴿ الواقف اذا جعله الواقف على اولاد فلان فان استغوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلا في الوقف ﴾	(٤)
٢٧١	﴿ الواقف اذا جعل وقفه لقوم باعيانهم على ان استغوا عنه فيصرف الى الفقراء جار ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ عند محمد رحمه الله تعالى التأييد شرط لجواز الوقف وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز الوقف موقتا ﴾	(٤)
٢٧٤	﴿ لو حمل خانة ازال الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين ليس كن خانة الغني والفقير ويقبر في مقبرته الغني والفقير ﴾	(٤)
٢٧٦	﴿ اذا جعل الرجل خانة وقف لمارة الطريق فاحتاج الى المرمة لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى المرمة ﴾	(٤)
٢٨١	﴿ حكم مسجد صلى فيه الناس ثم خرب ما حوله ﴾	(٤)
	﴿ كتاب البيع ﴾	
٢٤	﴿ كراهة البيع العينية ﴾	(١)
٤٥	﴿ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الخمر وغيرها ﴾	(١)

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
	﴿ وزوجته ﴾	
١٥٢	﴿ حكم ما وافق القاضي على روجة الاسير وكان الاسير جاء فانكرا وقال اعطينها واستمرا ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الوقف ﴾	
١٣٢	﴿ اذا غرس شجرة في موضع لا يكفبه لاحد باعها اس الاصابة من غارها ﴾	(٢)
٢١٥	﴿ الامام محمد يجبر الوقف في المنقولات ﴾	(٢)
٢١٦	﴿ التسليم الى المتولى شرط تمام الوقف في قول محمد رحمه الله تعالى ﴾	(٢)
٨٥	﴿ المساجد بمنزلة الكعبة ﴾	(٤)
١٧٥	﴿ حكم الارض التي غلب عليها المشركون اولاً ثم غلب عليها المسلمون فبنى فيها مسجد ثم جاء ما اكملها ﴾	(٤)
١٧٦	﴿ يجوز الوقف في المقار والمنقول في فيه المادة ﴾	(٤)
٢٤٨	﴿ وقف المنقول مطلقاً جائز عند محمد رحمه الله تعالى ﴾	(٤)
٢٤٩	﴿ التسليم شرط في الوقوف عند محمد رحمه الله تعالى فما عند يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن الاشهاد يكفي ﴾	(٤)
٢٦٢	﴿ الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا التلة ﴾	(٤)
٢٦٥	﴿ شرائط الوقف عند الصالحين واختلافها فيها ﴾	(٤)

٤٠	مضمون	٤٠
(٢)	﴿ لو قال أول عبد مسلم اشتريته فهو حر فاشتري نصرانيا ﴾	١٥٥
	ثم اشتري مسلما عتق المسلم النخ ﴿	
(٢)	﴿ اذا استهلك المشتري المشتري شرا فامدا يلزم عليه ضمان القيمة ﴾	١٧٤
(٢)	﴿ الماذون اذا اشترى شيئا من خيار ثم باعه مولاه فان المشتري يكون للثمن دين المشتري ﴾	١٩٣
(٢)	﴿ بيع الكلب وغيره ﴾	٢٧٩
(٢)	﴿ بيع المرأة و كلب الصيد حُرَّ ﴾	٢٧٩
(٢)	﴿ اتلاف المبيع بعد تزويج الثمن وانها لا يسقط الثمن ﴾	٢٩٢
(٢)	﴿ الابراء لا يحتمل التمدق بالشرط كالمقعد ﴾	٢٩٣
(٢)	﴿ احكام صحبة الادلة من الامه في غيبه ﴾	٢٩٣
(٢)	﴿ الرد بالعيب بعد المدة غير قضاء يكون بمرة لا فالة ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ يحاب البيع بطل بالمرق قول القبول فكذلك الادلة ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ لو ادعوا قبول الادلة في المجلس بعد الاقرار بالبائع منكر لذلك فلا يقبل قولهم الابحجة ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ اذا قال ان اديت الي كذا درهمين هذا الشراب فقد بتمت منك فادى الثمن في المجلس فانه يكون ذلك بتمامه ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ لو قال التاجر قد بتمت عبدي هذا من فلان بكذا فبلغه من سماع ﴾	٢٩٥



رقم المسألة	مضمون	الصفحة
(٢)	ان قد خليت بينك وبينه فاقبضه لم يصبر قابضاً له ﴿	
(٢)	﴿ استهلك المشتري الموقوف عليه بمنزلة القبض منه ﴾	٣٠٩
(٢)	﴿ لو باع طيراً يطير في بيت عظيم وخلي بينه وبين البيت فان كان	٣١٠
(٢)	المشتري هو الذي فتح الباب فطار كان عليه الأمن ﴿	
(٣)	﴿ ما حصل بسبب خيبت فالسبيل رده ﴾	٣
(٣)	﴿ فساد السبب شرعاً لا يمنع بوث الملك بمدة عامه ﴾	٤
(٣)	﴿ المشتري شراء فاسداً اذا باعه من المشتري من غيره	٥
	يبيعاً صحيحاً فان المشتري الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع	
	مأموراً بذلك ﴿	
(٣)	﴿ الا مأموراً لو باع السبي في دار الحرب من تجار المسلمين جاز بيعه	٣٩
	ولو باع كئناسهم قبل ان يصير الارض دار الاسلام لم يجز بيعه ﴿	
(٣)	﴿ احكام بيع من يزيد ﴾	٥٩
(٣)	مسائل بيع الغائبين للاطعمة فيما بينهم بعد الاصابة في دار	٦٥
	الحرب ﴿	
(٣)	﴿ حكم مالو كان المشتري منهم الا بريق بالخر نصرانياً ومسيحاً	١٤٢
	اشترأ بنوب ﴿	
(٣)	﴿ المسلم ممنوع من عليك الخمر ﴾	١١٤
(٣)	﴿ المشتري شراء فاسداً اذا القى بعد القبض ان العبد مدبر له لان	١١٧
	وصدقه المقر له فانه لا يكون البائع حتى لا يسترداد له ماله	

﴿ ٣٦ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	منه ذلك الكلام من غير ان يجمله رسول الله قبل لم يقبل البيع به	
٢٩٩	﴿ الملك ثبت للمشتري مع خيار الروبة والعيب ﴾ (٢)	
٢٩٩	﴿ الملك لا يثبت للمشتري مع خيار الشرط للبائع ﴾ (٢)	
٣٠٤	﴿ الاب والوصي يملكان بيع مال الصغير لابن ايسر ولا يملكان ذلك بالابن الفاحش ﴾	
٣٠٦	﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه الى قول عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهما ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ البيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين ﴾ (٢)	
٣٠٦	﴿ لو اشترى احد الورثة نصيب سائر الورثة من التركة مع نفسه برضاهم لم يجز ذلك ﴾	
٣٠٦	﴿ بيع الرمكة في خطيرة ومسائل قبضها وعدمه ﴾ (٢)	
٣٠٧	﴿ انواع قبض المعقود عليه ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ قرر ان يمين على المشتري باعتبار اصل القبض ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ المستحق على البائع بالعقد التسليم الى المشتري لا اقامه يده فيها ﴾ (٢)	
٣٠٨	﴿ لو هلك الرمكة قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضمن المشتري شيئا ﴾ (٢)	
٣٠٩	﴿ حكم مال ورضع البائع بين يدي المشتري ثم هلك المبيع ﴾ (٢)	
٣٠٩	﴿ لو كان البائع وضع الثوب بالمسلمين للمشتري وناداه ﴾ (٢)	

رقم	مضمون	ح
٣٠٨	﴿ الحر لا يملك بالأسر ولا بالشراء ﴾ (٣)	١٧
٢١	﴿ لو دل مسلم عنكم ببيعهم الدرهم بالدرهمين جاز إذا كانوا أهل منعة ﴾ (٤)	١٨
٦٩	﴿ التراضى معتبر في البيع ﴾ (٤)	١٩
٧٧	﴿ لا قبض للصنعة والجودة من الذهب والفضة عند المقابلة بالجلس ﴾ (٤)	٢٠
١٣١	﴿ لو تبايعا بعد إبطال من خمر وقابضاً ثم أسلم الحربى فالقاضي لا ينقض شيئاً من بيعه ﴾ (٤)	٢١
١٣٢	﴿ إذا جرى أحكام الكفر في دار الإسلام يجوز فيه ما يجوز في دار الحرب من المعاملة ﴾ (٤)	٢٢
١٤٨	﴿ إن الزيادة المنفصلة في المبيع بعد العقد قبل القبض تجعل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن ﴾ (٤)	٢٣
١٥٣	﴿ البائع بشرط الخيار للمشتري إذا تصرف في المبيع ثم عاد إلى ملكه ففسخ المشتري البيع لم ينفذ تصرفه ﴾ (٤)	٢٤
١٧٤	﴿ يشتري الأرض بشراء فاسداً إذا بناها للبائع حق الاسترداد فيه بمذالك ﴾ (٤)	٢٥
١٨٠	﴿ لو أن رجلاً اشترى عبداً فلم يقبضه حتى أسره المدون ثم وقع في سهم مسلم فحضر البائع والمشتري فالبايع الحق به أن يأخذه القبض إن شاء ﴾ (٤)	٢٦

١٢٢	مضمون	١٢٣
١٢٢	﴿ البيع ﴾ ﴿ عند المجز عن تسليم الخمر مع وجوب العيب الموجب للتسليم ﴾ (٣) يحب عليه قيمته ﴿	١٢٣
١٢٣	﴿ الدين بمنزلة العيب ﴾ (٣)	١٢٤
١٢٤	﴿ مسائل استحقاق المبيع بعد الشراء ﴾ (٣)	١٢٥
١٢٥	﴿ ما يشتره المسلم بالخمر يملكه بالتقبض حتى يتنزه عنه فيه ﴾ (٣) بخلاف ما يشتره بالهيئة والدم ﴿	١٢٦
١٢٦	﴿ البيع الموقوف لا يوجب المالك ﴾ (٣)	١٢٧
١٢٧	﴿ الرضاء شرط صحة البيع فمذا انما هو يكون البيع فامدا ﴾ (٣)	١٢٨
١٢٨	﴿ واو اشترى عبدا من رجل بشئ لا يضمن له كالحمل واريته فمبضه ﴾ (٣) ومات في يده يصير مضمونا بالآلة مض ﴿	١٢٩
١٢٩	﴿ المقبوض على يوم الشراء وذلك مضمون لزمالة مائة ﴾ (٣)	١٣٠
١٣٠	﴿ الزيادة الحادثة بعد القبض تنفع الرد بالبيع ﴾ (٣)	١٣١
١٣١	﴿ لا بأس بالاسير والمسلم من اهل الحرب زير من اهل العيب ﴾ (٣) فما بيعه منهم ﴿	١٣٢
١٣٢	﴿ حكم بيع الذمي الخمر من الذمي اذا اراد ان يملكه قبل القبض ﴾ (٣)	١٣٣
١٣٣	﴿ العقد اذا فسد من وجه واحد فذلك يكتفى لافساده ﴾ (٣)	١٣٤
١٣٤	﴿ من فرق بين ولدته وولدها فرق الله بينهما وبين احيته ﴾ (٣) يوم القيامة ﴿	١٣٥

٤٠	مضمون	٤١
٢٤٣	﴿ يضمن في عيال المستعير كيدته في الحفظ ﴾ (٢)	٢٤٣
٢٤٣	ليس للمستعير ان يودع وله ان يبيع فيما لا يتفاوت الناس في الاتفاع به ﴿ (٢)	٢٤٥
٢٤٥	﴿ الامام ان يأخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾ (٢)	٣١٢
٣١٢	﴿ الامر حين اضاف المقدار المال الى نفسه فقد جعل نفسه ضامنا لذلك المال ﴾ (٣)	١٧٧
١٧٧	﴿ الابراء عن الكفالة بالنفس والعفو عن دم المبدى صحيح عن المريض مع وارثه ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب القضاء ﴾	
٣٢٩	﴿ النكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار شرعا بعد قضاء القاضي ﴾ (١)	٣٢٩
٣٢٩	﴿ بيان الفرقة بين الزوجين اذا اسلم احدهما واني الآخر ﴾ (١)	٣٣٠
٣٣٠	﴿ الخصم اذا سكنت عن الجواب في مجلس القاضي جعله منكرا واذا سكنت عن البين بعد ما طلب منه جملة فاكلا ﴾ (١)	٣٣١
٣٣١	﴿ التوقيت نصا يمنع ان يكون لما بعد مضي المدة حكم ما قبله ﴾ (١)	٣٣٥
٣٣٥	﴿ ان من لزومه الدين اذا استعمل يوما ويومين امهله الحاكم ولم يحبس ﴾ (١)	٣٣٥
٣٣٥	﴿ لا يحبس من عليه الدين انؤجل ﴾ (١)	١٦
١٦	﴿ قضاء القاضي في المحتملات ﴾ (٢)	



﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٤٣ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
١٤٢	﴿ مسائل بيع العبد في الدين اذا لحقه بعد الاسر بالاستهلاك (٣) او بالاذن في التجارة او قبله ﴾	
١٤٩	﴿ يبطل قضاء القاضي ' علم ان الشهود لم يكونوا من اهل الشهادة ﴾ (٣)	
١٤٩	﴿ مسائل تصرف المرأ في شيء تصوله القاضي بينه به ثم ظهر بطلان القضاء بعد التصرفات ﴾ (٣)	
٢٢٦	﴿ القاضي يبطل عقود الرابا التي تجرى بين اهل الذمة اذا اخصصوا اليه فيها ﴾ (٣)	
٢٥١	﴿ اذا قضى القاضي باجتهاده ثم تحول رأيه فانه لا ينقض ذلك ﴾ (٣)	
٩٦	﴿ لا يقضي القاضي بين المستامين بحقوق جرت في دار الحرب ﴾ (٤)	
١١٧	﴿ المشتري للجارية اذا ادعى على النائم انهما منكوحة لفلان الغائب واراد اقامة البينة ليقضي القاضي عليه بالر دباليب لم يسمع القاضي منه هذه البينة قبل حصول الزوج ﴾ (٤)	
١١٧	﴿ يفرق القاضي بين المرأة وبين الزوج الثاني اذا ثبت النكاح قبله بغيره ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ ثلاث خصال لا يواخذ بها مسلم اذا ارتكبها في دار الحرب ﴾ (٤)	
٢٠٦	﴿ لو شهد مسلمان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثا لا يقضى القاضي بشهادتها ﴾ (٤)	

رقم	مضمون	رقم
(٢)	﴿الحاكم اوصى في الختم على الورق من يد المدعي عليه﴾	١٨٠
	ان يبطل دليلاً	
(٢)	﴿ينفذ قضاء الخصم في ورده ليرجع حقه﴾	٢٥٠
(٢)	﴿القاضي لا يثبت له المدة﴾	٢٧٤
(٢)	﴿ومضى الا يبرأ خلاف حكم الشريعة يكون باطلا﴾	٢٧٦
(٢)	﴿الحيلة لئلا ضي وما يربطان شريعة من مال ايسر﴾	٣٠٥
(٢)	﴿لوان قضيا باع من اليه ثم عثر مستقضي آخر فضمن﴾	٣١١
	القاضي الاول للقاضي الثاني ثمن	
(٢)	﴿امين الخصم يبرأ من ضي﴾	٣١١
(٣)	﴿ولاية الشمادة دون ولاية القضاء﴾	٦٢
(٣)	﴿الحكيم يمين استهلك اربعة عني رجل فخصى عليه بقبضته من﴾	١١١
	خلاف جنسه ثم امره قبل الف من انه لا يبطل القضاء	
(٣)	﴿لو قضى بشهادة الفساق او على المدعي او شهادة رجل﴾	١٢٤
	واسرائين بالكراخ على غائب فانه ينفذ قضاؤه	
(٣)	﴿مستأجر بيع القاضي عبد المدبوع لمدموته ثم طهرانه كان﴾	١٢٥
	مدبره	
(٣)	﴿القاضي ناظر لكل من عجز عن النظر بنفسه﴾	١٣٥
(٣)	﴿مسائل عبد المديون اذا اسرتم وقع في يد المسلمين﴾	١٣٩
(٣)	﴿الدين في رقة العبيد ودمه حينها او﴾	١٣٩

٤٥٠	مضمون	٤٥٠
	بالسيف عمدا فان شهادتهم لم تقبل لان الرقيق ليس من اهل الشهادة ﴿	
٢٤	﴿العبد اذا شهد في حال رقة فردت شهادته ثم اعادها بعد الحرية وجب قبولها ﴿	(٣)
٦٢	﴿ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴿	(٣)
٦٢	﴿شركة الغنائم لا تمنع الشهادة ﴿	(٣)
٦٢	﴿شركة الملك كما تمنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك تمنع قبول شهادة آباءه واولاده في ذلك ﴿	(٣)
٦٣	﴿الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة ﴿	(٣)
١٢١	مسائل ترجيح بينة احد الخصمين ﴿	(٣)
٢٦٣	﴿يكفى بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ﴿	(٣)
٣٢٧	﴿الشهادة حجة حكومية متعمدة الى الناس كافة ﴿	(٣)
١٤٠	﴿جواز الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام ﴿	(٤)
١٤٣	﴿رجل مات فادعت امرأته امرأته واقامت البينة فوردها القاضي ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا في صحته فليس للورثة من تضمين الشهود شيئا ﴿	(٤)
١٦٤	﴿المسلم لا تكون شهادة الذمي عليه حجة ﴿	(٤)
٢٠٧	﴿القضاء بالشهادة على الموت ﴿	(٤)
٢٠٨	﴿شهادة الرجال مع النساء حجة فيما ثبت مع الشبهات ﴿	(٤)

رقم	مضمون	صفحة
(٤)	﴿ لا يقضى القاضي على الغائب باليعة بالطلاق والعناق كما لا يقضى عليه بالمال ﴾	٢٠٦
(٤)	﴿ الكتاب محتمل واخط يشبه الخط ﴾	٢٢٨
(٤)	﴿ اذا فوض القضاء الى غيره ثم مات والامام حي فان الثاني لا يكون قاضياً ﴾	٢٦٦
(١)	﴿ جواز التحكيم بالسياسة ﴾	١٩٦
	﴿ كتاب الشهادة ﴾	
(١)	﴿ شهادة العبد روية هلال رمضان ﴾	١٧١
(١)	﴿ لا تقبل شهادة الفاسق ﴾	٢٨٦
(١)	﴿ شهادة النساء مع الرجال حجة فيما ثبتت مع الشبهات ﴾	٢٨٧
(١)	﴿ شهادة المسلمين حجة تامة ﴾	٢٨٩
(١)	﴿ شهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل ﴾	٣٣٩
(١)	﴿ شهادة المستامن على المستامنة بالرق مقبولة ﴾	٣٣٩
(١)	﴿ الشهادة على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق ﴾	٣٥٠
(١)	﴿ شهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين ﴾	٣٥١
(١)	﴿ ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يرى الاستحلاف في دعوى الرق ﴾	٣٥٦
(٢)	﴿ مسألة رجوع بعض الشهود قبل القضاء او بعده ولم يتقص رجوعهم نصاب الشهادة ﴾	٢٢٦
(٣)	﴿ اذا وجد قتل من المسلمين فشهد منهم شر على رجل انه قتله ﴾	٢٣

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ . ﴿ ٤٧ ﴾

٤٧	مضمون	٤٨
(٣)	﴿ الوكيل بالصلح اذا قال صالحني من دعائك الدار التي في يد فلان كذا كان المال على الوكيل ﴾	١٦٥
(٢)	﴿ مسألة خصومة الوكيل اذا رأى العيب بعد القبض ﴾	١٦٥
(٣)	﴿ مسألة اراء الوكيل ﴾	١٦٧
(٣)	﴿ الوكيل يجبس المشتري للمس ﴾	١٧٢
(٣)	﴿ مسألة وكيل رجل يشراء ارض فيها نخل بكر من عمر ﴾	١١٦
(٣)	﴿ الوكيل بالشراء اذا اشتري باكثر من قيمة المسع بعين فاحش لا يرجع عليه شيء ﴾	٣٠٨
(٣)	﴿ الوكيل بالخلع من جهة المرء اذا ضمن المال الرجوع الزوج يكون على الوكيل خاصة دون المرأة واذا لم يضمن المال كان رجوعه على المرأة دون الوكيل ﴾	٣١٤
(٣)	﴿ مطلق الامر بالشراء ينصرف الى الشراء بالقيمة او بزيادة بسيرة ﴾	٣١٦
(٣)	﴿ رجل قال لغيره اشتري عبد فلان ولم يقل لي ولا من مالي فان ذلك مشورة لا وكيل ﴾	٣١٧
(٣)	﴿ مسائل فداء العبد المأسور ﴾	٣٢٠
(٣)	﴿ في كل موضع كان شراؤه لأمروا دى القيمة من مال نفسه فله ان يجسه حتى يستوفي الثمن ﴾	٣٢١
(٤)	﴿ مسائل وكيل المرء بعد اللحاق بدار الحرب ﴾	١٥٤

الكتاب	الفصل	العدد
(٤)	في "ثمة من" ...	٢١٧
(٤)	من حصة ...	٢٩
(٤)	في "ثمة من" ...	٣٢٦
(٤)	في "العبد" ...	٣٣٦
(٤)	في "الشاهد" ...	٣٤١
	ما شهد	
	الوكيل	
(٢)	في "الرسول في البيع" ...	٢٩٢
(٢)	في "الوكيل" ...	٣٠٤
(٢)	في "الوكيل" ...	٣١
(٢)	في "الوكيل" ...	٣١١
(٢)	في "الوكيل" ...	٣١١
(٢)	في "الوكيل" ...	٣١١
(٣)	في "الوكيل" ...	١١٠
(٣)	في "الوكيل" ...	١٥٢
(٣)	في "الوكيل" ...	١٦٤
	عزلة الماقد لنفسه	

رقم المسألة	مضمون	الفتاوى
	قوله ﴿	
٦٢	﴿ من كان في يد نفسه فالقول قوله فيما يدعى من الحرية ما لم يثبت رقه بالحجة ﴾	(٣)
٦٣	﴿ لو شهد مسلمان على رجل أنه بني داره هذا في طريق المسلمين امره الامام بهدمها ﴾	(٣)
٩٥	﴿ لو فقأ رجل عين رجل منهم او قتل رجلا منهم واستهلك مالا ثم خرج هاربا الى دار الاسلام فجاء صاحب الحق وخاصة في ذلك لم يقض القاضي له بشئ ﴾	(٣)
١١٩	﴿ القول قول المنكر مع يمينه ﴾	(٣)
١٢٠	﴿ البيعة العادلة احق بالمل بها من اليمين الفاجرة ﴾	(٣)
١٢٢	﴿ اذا لا يكون الخلاف بين الشفيع والمشتري في اصل الفعل وانما الخلاف في المقدار فالمثبت لازيادة من البيعتين فيه او لى ﴾	(٣)
١٥١	﴿ من ادعى امة في يدرى هل انه كان وهبها منه وانه يرجع فيها الآن واقام البيعة قضى القاضي له بها فاعتقه او استولدها ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا فانهم امر دود على المقضى عليه مع ولدها وعقرها ولكن ثبت نسب الولد من المدعى استحسانا ﴾	(٣)
١٩٥	﴿ العبد اذا ادعى على مولاه العتق لا يصدق الا بحجة ﴾	(٣)
٣١٦	﴿ لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن لا يصار الى التحالف بينهما ﴾	(٣)

صفحہ	مضمون	صفحہ
۱۵۴	﴿ موت الموكل مبطل للوكالة ﴾ (۱)	
۱۵۴	﴿ لو وكل أعتق عبده أو بيعه ثم وهبه لآخر ولا يرد له ما كان له من ثمنه ﴾ (۱)	
	في الحبة كان الوكيل على وكالته ﴿	
۱۵۷	﴿ البطلان في الوكالة لا ينقلب بصحة ابتداء ﴾ (۱)	
ايضا	﴿ جهة الوكالة بعد صحته لا تبطل بالملك ﴾ (۱)	
۱۵۷	﴿ رجل وكل رجلا يبيع عبده ويبتعه ثم يباعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرطه أو روية أو عيب فقد تصرفه ﴾ (۱)	
۱۸۱	﴿ الوصي أو الوكيل إذا أخذ بالشفعة بلزمتها المهددة وتوجه عليه المطالبة بالثمن ثم لم يجد مانعاً به ﴾ (۱)	
۱۷۰	﴿ الوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل ﴾ (۱)	
۳۱۶	﴿ الوكيل بالشراء إذا ابتاع الرديء ما دام المشتري في يده ﴾ (۱)	
	كتاب الدعوى ﴿	
۳۳۹	﴿ مسائل ترجيح أحدي الطرفين عند الخصومة ﴾ (۱)	
۲۴۰	﴿ أي الخصومة يسمع القاضي وأيم لا يسمع إذا اختصم إليه المسلم والمسلمان أو المستامنان في داراً ﴾ (۱)	
۲۱۴	﴿ لو ادعى القاتل المفقود على الولي وجحد الولي وحلف فانه يستوفى القصاص ولا يكون هذا قتلاً باليمين ﴾ (۱)	
۱۱	﴿ لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده أمه ملكه فقال أنا عبدك لأن لا يصدق والقول قول في اليد ولو قال أنا حر كان القول ﴿	

الصفحة	المضمون	العدد
٢٣٠	﴿ حكم الدعوى على الذى في يده انه عبده وهو يدعى حرته ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ كل شئ رأيت في يد غيرك وسمعت ان تشهد بالملك له ما خلا العبد والامة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاقرار والعهد ﴾	
٩٢	﴿ العهد وفاء لا غدر فيه ﴾ (١)	
٣١٤	﴿ لو قال لاحدى عليك الف درهم فيقول الاخر لك علي الف دراهم ما بسدك من ذلك لا يكون اقرا ﴾ (١)	
٣٤٨	﴿ لو اقر ان لفلان عليه الف درهم فريضا وقال المقر له هي غصب فان المال يلزمه ﴾ (١)	
٣٥٠	﴿ المقر اذا صار مكذبا باقراره يسقط حكم اقراره ﴾ (١)	
٣٥١	﴿ الاقرار بالمرأه بالرق مقبول بعزلة اللقب اذا كانت انتى فاقرت بالرق ﴾ (١)	
٣٥٢	﴿ لو اقرت على نفسها بما يلزمها حقيقة من قصاص او رجم وجب قبول قولها ﴾ (١)	
٢١٦	﴿ الثابت بالاقرار في حق المقر مقبول ﴾ (١)	
٧٨	﴿ مسألة اقرار عين لاسان واقاراه لاخر ﴾ (٢)	
١٠	﴿ من اقر بالملك لاخر في عين ثم ملكه بمذلك امر بالتسليم اليه ﴾ (٣)	
٦٠	﴿ الوفاء بالعهد من اخلاق المؤمنين وخالف الوعد من صفات المنافقين ﴾ (٣)	

﴿ مَرَمَنْ مَسَائِلَ شَرَحَ السَّيْرُ الْكَبِيرَ عَلَى تَرْيِيبِ النُّقَطِ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣١٦	﴿ لا يصار الى التحالف بمد تغير السامة ﴾	(٣)
٣١٧	﴿ الآج و المستاجر اذا مختلفان في مقدار الاجر بمد استيفاء المئمة لا يصار الى التحالف ولكن يجعل القول قول المنكر للزيادة مع يمينه ﴾	(٣)
٣١٨	﴿ مسائل مخالفة المدعى و المدعى عليه ﴾	
٢٧	﴿ من لا يدري كيف كانت حاله فالقول قوله في دعوى الحرية لنفسه حتى تقوم عليه حجة الرق ﴾	(٤)
٢٧	﴿ دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالحبس ﴾	(٤)
٢٨	﴿ مسألة اقرار الحق او الرق الثابت في دار الحرب على نفسه لاحد في دارنا ﴾	(٤)
٣١	﴿ دعوى احد الزوجين على الصغير الذي لا يبر عن نفسه بانه ابنه والآخر بانه عبده او عكس ذلك ﴾	(٤)
٧٣	﴿ المتهم وان لم يكن امينا شرعا فالقول قوله مع التمين فكذلك اذا صار امينا شرعا ﴾	(٤)
١٢٧	﴿ لو افترض احد الحرمين صاحبه مالا او دابة ثم خرج اليها بامان فان القاضي لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك ﴾	(٤)
١٤١	﴿ المديون لو ادعى قضاء الدين لم يصدق إلا بحجة ﴾	(٤)
٢٣٨	﴿ مسألة اختلاف المظي والمظي له امي قرض او صدقة او صلة ﴾	(٤)
٣٣٠	﴿ البدني في آدم لا تبدل على انه مملوك ﴾	(٤)

رقم	مضمون	رقم
(٤)	قرار الرجل جائز بأربع بالمرأة ولا بوالاين ومولى العتاقة	٣٣٤
	كتاب الصلح	
(١)	جواز الصلح عن الحقوق المجهولة	١٧٥
(١)	الصلح من القصاص صحيح	٢٩٨
(٢)	يجب الوفاء بالشرطي الصلح	١١٥
(٣)	يجوز للمسلمين الصلح مع المشركين باعطائه الفداء اذا خافوا على نفوسهم وذرايرهم	١٢٧
(٣)	مسائل صلح المسلم مع الحربى عن الدين واسلامه قبل قبض البدل	٢٢٩
(٣)	مسئلة ابطال الصلح عن الدين بين المسلمين اذا مضى الاجل قبل اداء البدل	٢٢٩
(٣)	الشروط الباطلة في الصلح لا يعتبر بها	٢٦١
(٣)	لو امر من عليه القصاص رجلا ان يصالح او يئاء الدم على مال ويعطيه جاز	٣٠٨
(٣)	اذا صالحت عن قصاص عليه على مال او امر غيره به كان ما خذاه في الحال	٣٠٩
(٤)	بانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة	١٨
(٤)	المال الذى وقع الصلح عليه من القصاص فانه سبالم لورثة المقولين قل ذلك او كثير	٥٣

٥٢	مضمون	٥٢
(٣)	﴿ اقرار المشتري فيما يكون حقه صحيح فاما ما هو مستحق عليه للمعير فهو باطل ﴾	١١٥
(٣)	﴿ الاقرار لا يكون حجة الا في حق المقر ﴾	١١٦
(٣)	﴿ وان رجلا اشترى جارية فاسدها وقبضها ثم اقر انها مدبرة فلان فقال فلان هي جارية وليست بمدبرة في فله ياخذها امة ﴾	١١٨
(٣)	﴿ المقر له لو كذب بضربه اقراره ﴾	١٥٦
(٣)	﴿ اقرار المرأة لا يكون حجة على غيره ﴾	٣٢٦
(٣)	﴿ اقرار مجهول الحال بارق على نفسه صحيح ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	٣٩
(٤)	﴿ اقرار المقر انما ثبت في حقه خاصة ﴾	٢٩
(٤)	﴿ من اقر لانسان بثوب كان بيان اجس فيه الى المقر ﴾	٣٧
(٤)	﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كنفه والقض ﴾	٣٣
(٤)	﴿ اقرار الرجل يصح باربعة مزابلاب والابن والزوجة والمولى ﴾	١٣٧
(٤)	﴿ اقرار المرتد اللاحق في عهد خلفه في دار الاسلام بانه حر الاصل او انه عتقه لا يغضبه منه عند ثبوت جاز اذا عاد مسلما ﴾	١٥٣
(٤)	﴿ اقرار المكره باطل ﴾	٣٧٧
(٤)	﴿ اذا اقر بالحانة ثم ادعى سقوط حكمه بذلك فلا يصدق ﴾	٣٧٧

٥٨	مضمون	٥٨
٢٧٣	﴿ أو كانت الوديعة في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة واخذ القيمة ﴾	(٤)
	﴿ كتاب المارية ﴾	
٦٤	﴿ لصاحب الدين اذا ظفر بحبس حقه ان يأخذه ﴾	(٣)
١١٩	﴿ ذوات الامثال كالمكيل والموزون مما يجوز استقراضه ﴾	(٣)
١١٩	﴿ الثياب والامثلة لا يجوز فيها الاستقراض وهي تكون مضمونة بالقيمة بحكم الاستقراض الفاسد ﴾	(٣)
٣٥	﴿ المارية موداة والمنفعة مردودة والزعيم غارم ﴾	(٤)
٥٩	﴿ المستمار في يد المستمير ﴾	(٤)
٢٦٩	﴿ ان رجلا لو اعطى رجلا مالا فقال حيح به وانفق على نفسه مع عياله كان ذلك قرضا الا ان ينوى به الصلة ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستمير للدابة اذا لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يميز غيره ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستمير يملك ان يميز ولا يملك الاجارة ﴾	(٥)
٢٧٥	﴿ المستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره ﴾	(٤)
٢٧٧	﴿ لو اعاد فرسه ليركبه في طريق كذلك له ان يركبه في طريق اخرى ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الهبة ﴾	
١٣١	﴿ الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ﴾	(٢)

الترتيب	المضمون	الصفحة
	﴿ كتاب المضاربة ﴾	
٢٩١	﴿ إذا أرب في المضاربة الفاسدة إذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل ﴾	(٢)
١٥٩	﴿ اذا تصرف المضارب بعد لحاق رب المال ثم رجع مسالما قبل قضاء القاضى بآرائه نفذ التصرف على المضاربة ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الودعة ﴾	
١٣	﴿ بدل المودع كيد المودع ﴾	(٣)
٢٠	﴿ مودع المودع اذا ائلف المال يكون للمودع ان يضمنه قبل ان يحضر صاحبه ﴾	(٣)
٥٤	﴿ اشتراط الضمان على الامين مخالف لحكم الشرع ﴾	(٣)
١٣٣	﴿ لو كان في يده وديعة او عارية لم يكن له ان يأخذها بعد القسمة اصلا ﴾	(٣)
١٤١	﴿ مسائل عبد كان وديعة او عارية في يده احدث امره المذموم اخذ المسلمون منهم ﴾	(٣)
١٦٢	﴿ مسألة ارتداد المودع ولحقه ومنه الودعة من المودع ثم واسلام اهل تلك الدار بعد ذلك ﴾	(٢)
٢٠٢	﴿ من في يده ودائع للناس فلا بأس بان يوصى بهما من ينفقها الى اهلها ويترد ﴾	(٣)
١٤٤	﴿ يصدق الرجل قيا يدعى انه اتفق من الودعة مع غيره ﴾	(٤)

رقم	مضمون	٤٠٧
	من رقيقه وعقاره ﴿	
٢٥٤	﴿ لو قال جميع ما املك في الساكنين صدقة يجب عليه ان يصدق (٤)	
	بجميع ما كان يملك من ماله ﴿	
٢٥٨	﴿ الصدقة عليها الفقراء دون الاغنياء فلا يصير الفني محلا لها باجازه (٤)	
	الورثة ﴿	
٢٦٩	﴿ اذا قال دارى لك تسكنها كان عليك للارربة (٤)	
٢٦٩	﴿ المال الا خوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده (٤)	
	﴿ كتاب الاجارة ﴾	
٢٧٢	﴿ قول الاجير اعمل لك بدرهم من مالى لم يكن ذلك اجارة (١)	
٣٦١	﴿ اجارة العبد المحجور نفسه (١)	
٣٦١	﴿ مسألة فسخ الاجارة قبل المدة (١)	
٨١	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل (٢)	
	ولا يجاوز به ماسمى ﴿	
١٢٠	﴿ استحقاق الاجرة بعمل بمجرد القول (٢)	
١٢١	﴿ جهالة المقود عليه يفسد المقدر (٢)	
١٦٠	﴿ استيجار المسلم على الجهاد باطل (٢)	
١٦٠	﴿ الاستيجار على اداء الفرض باطل كالاستيجار على الصلوة (٢)	
١٦٢	﴿ الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة لا يجوز (٢)	
١٦٤	﴿ ولاية الاب والوصى في الاستيجار لليتيم بشرط النظر (٢)	

رقم	مضمون	ج
٢١٧	﴿ حتى الواهب مات في الرجوع شرعاً ما يصل إليه العوض ﴾ (٢)	
٣٠٤	﴿ ان اخذت الفاعل منه لا يجب له ثبوت الهبة ثمرة الهبة ﴾ (٢)	
٤٠	﴿ وهبت الرجل على ثوب لنفسه وألقه في سبع غيره فاصبح ثوبان صاحب ثوب لم يهرم صاحب الصنع فمته ﴾ (٢)	
٧٧	﴿ لا يورث اذا منع في اثناء التسليم كمن فسد له ان يقبل ﴾ (٣)	
	﴿ هبة ﴾	
٧٣	﴿ هدايا الامراء تناول ﴾ (٣)	
١٣٧	﴿ وان العبد الموهوب اسره العدو في العينة خضر الواهب له قبل التسعة فن حق الاخذ الموهوب له ﴾ (٣)	
٢١٩	﴿ الموهوب اذا اراد بزيادة متصه فانه لا يرجع الواهب في الاصل كما لا يرجع في الزيادة ﴾ (٣)	
١٧٤	﴿ اذا كان الموهوب له يبنى في الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع منها فملك لا يمكن من ذلك ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ لو وهب المستامن في مرضه ماله كله لابنه الذي هو ماله وسلمه اليه ثم جاءه ان تخلفه من دار الحرب بسد موت ابيه واراد قص الهبة لم يكن له ذلك ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ لا يرجع في الموصى وصية ﴾ (٤)	
٢٥٢	﴿ اذا هب الرجل الى في المساكين صدقة يلزمه التصديق بالزكاة من العراة ومال التجارة ولا تصرف الى مناهة ﴾ (٤)	

٥٨٨	مضمون	٥٨٩
	والخنازير ﴿	
١٣١	﴿ اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل معلوم باجر معلوم (٤) او بخمر فاز عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبيل ايفاء الاجر فعلى الاستاجر اجر المثل للمامل ﴿	
١٧٦	﴿ مسألة اجارة العبد الماسور ﴿ (٤)	
٢٧٤	﴿ مبادلة المنافع بالمنافع اجارة فاسدة كبيع السكنى بالسكنى ﴿ (٤)	
١٧٦	﴿ الاجارة تنقض بالاعذار ﴿ (٤)	
٣٥٩	﴿ مسألة اجارة الدار على الشرط ﴿ (٤)	
	باب المكاتب	
٢٤	﴿ المكاتب اذا قتل مكاتباعلى وجه السم لا يجب فيه القود ﴿ (٣)	
٢٦	﴿ مسألة ارث المكاتب اذا مات ﴿ (٣)	
٢٧	﴿ مكاتب مات عن وفاء وترك اناحر او اناحو لوداى الكتابة (٣) ثم مات ابنه الحر عن مال ثم مات المولود فى الكتابة عن مال ثم ادبت كتابته فان باقى من كسب الاب يرثه الايتان جميعا ولا يرث واحد من الابنين من صاحبه ﴿	
٢٧	﴿ مسألة المكاتب الذى كاتبه مولاه وهو اسير فادنى بدل (٣) الكتابة وهو اسير ثم جعل ذمة ﴿	
٢٨	﴿ مسألة المكاتبين ثم اخوة ومكاتبتهن واحدة ولبعضهم ابن (٣) مكاتبته على حدة فبات الاب عن مال ثم ادب ابنه فمقت ثم ادبت	

٥٨	مضمون	٥٨
٢٦٤	﴿ الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد بأكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه ﴾	(٢)
١٦٤	﴿ مسألة استيجار القاضي رحلا يعمل لليتيم ﴾	(٢)
١٦٥	﴿ ما تلف في يد الاجير المشترك غير صنعه لم يكن عليه ضمانه وما تلف بزيادة يده يكون ضامنا له ﴾	(٢)
١٦٨	﴿ اجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فعله حاصل على الوجه المعتاد ﴾	(٢)
١٦٨	﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴾	(٢)
٢٠٦	﴿ لو آجر المغصوب واخذ الاجرافه يكون مملوكا له ﴾	(٢)
٢٤٧	﴿ لا بد من بيان مقدار العقود عليه في الاجارة ﴾	(٢)
٢١	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل بعد ايفاء العقد عليه ﴾	(٣)
٢٠	﴿ لو ان رجلا من اهل العسكرية استاجر رجلا ليتلفه ﴾	(٣)
١٣٢	﴿ مسائل اجارة عبيد الغير ونسلط المشر كين عليه واستنقاذ المسلمين منهم بمذلك ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ الاجارة في حكم عقود متعددة بحسب ما يحدث من النفعة ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ فترات بعض العقود عليه لا يبطل العقد بما بقي ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ حكم الوجع المبدية في يد الممناجر فقدمه المواجه بالارش ﴾	(٣)
٢٥٥	﴿ لا ينفي لاحد من المسلمين ان واجره يتأش من الخمر ﴾	(٣)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٤٣	﴿ مسألة اسلام الحربي وموالاه مع رجل وتقسيم تركته ﴾ (٤)	
١٥٥	﴿ استحقاق الولاء بالعتق والتدبير ﴾ (٤)	
١٩٦	﴿ المراغم لا يكون عليه ولا لاهل احد فاما المند برون امهات الاولاد ولا وحم لمواليهم ﴾ (٤)	
١٩٦	﴿ الولاء كالنسب لا يحمل الا بطل بمدبونه ﴾ (٤)	
١٩٨	﴿ العتاقة اقوى من ولأء الموالاة ﴾ (٤)	
١٩٨	﴿ ولأء الولد اذا عتق الى مواليه اذا لم يكن على الولد ولأء عتاقة مقصودة ﴾ (٤)	
٢٠٣	﴿ الولاء لمن اعتق ﴾ (٤)	
٢٠٣	﴿ الحربي اذا عتق عبده الحربي في دار الحرب فذلك لا يكون موجباللأء له ﴾ (٤)	
٣٨٠	﴿ اما شبت الولأء على المعتق لمن يكون عتقه على ملك غيره ﴾ (٤)	
	﴿ باب الاستحسان ﴾	
٣٩	﴿ لو ان رجلا اخذ من ارض رجل كلاء او من يير ماء كان ذلك له ولو باعه كان الثمن طيبا له ﴾ (٣)	
٤٧	﴿ عند تحقق الضرورة يجوز ان يتفق بملك الغير ﴾ (٣)	
٩١	﴿ مسألة اختلاف الزوج والزوجة اذا بعت اليها شيئا قبل البناء اهدية او صداق ﴾ (٣)	

٤٧	مضمون	٤٨
	مكاتب المبت فان اخوته برؤن دون ابنه ﴿	
(٣)	﴿ المكاتب اذا اشترى زوجته مع اولاده منها فاعتق المولى	٦٠
	بعض اولاده بنفذ عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها ﴿	
(٣)	﴿ المكاتب احق بكسبه فيما يرجع الى حاجته ويكون هو في ذلك	٣٠٩
	كالحر ﴿	
(٣)	﴿ مسألة اسر المكاتب وعجزه قبل اداء الفداء ﴿	٣٠٩
(٣)	﴿ المكاتب والمأذون عنداني خفيفة رضى الله عنه في البيع والشراء	٣١٠
	بالعين الفا حش بمنزلة الحر ﴿	
(٣)	﴿ المكاتب لا يؤخذ بضمان الكفالة حتى يعتق ﴿	٣١٠
(٣)	﴿ مسائل فداء المكاتب المأسور ﴿	٣١٩
(٣)	﴿ لواقر المكاتب بجنابة خطا على نفسه فقطض عليه بقيمته ثم	٣٢٠
	عجز قبل الاداء كان عليه قصاص فصالح عنه على مال ثم عجز	
	قبل الاداء فانه لا يؤخذ به حتى يعتق ﴿	
(٤)	﴿ البيع والشراء من حيث انه تصرف يعتمد المروضة ﴿	٣٢٩
(٤)	﴿ مسألة المكاتب يموت عن وفاء وله اولاد ﴿	١٤٨
(٤)	﴿ المكاتب احق بكسبه من مولاه ﴿	٣٠٢
	﴿ كتاب الولاء ﴿	
(٣)	﴿ بشراء العبد يكون استحقاق الولاء للمولى ﴿	٣١٥
(٣)	﴿ لا يجوز الزام الولاء احدا بغير رضاه ﴿	٣١٥

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢١٨	﴿ عند تحقق الضرورة يسع للمسلم اجراء كلمة الشرك على اللسان ﴾	(٣)
٢١٨	﴿ القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على اللسان ﴾	(٣)
٢٢٠	﴿ مسألة الاكراه على دلائل عورات المسلمين ﴾	(٣)
٢٢٠	﴿ المكره على القتل لا يحل له ان يقتل المقصود بالقتل وان كان ذلك شخصا واحدا ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ مسألة الاكراه على اتلاف مال مسلم ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ الاكراه على دلائل الاصلاح ﴾	(٣)
٢٢٢	﴿ مسألة الاكراه على شرب الخمر ﴾	(٣)
٢٣٤	﴿ ليس في القتل تقية لانهم امره بالمعصية ولا طاعة للمخلوق في معصية الخلق ﴾	(٣)
٢٣٦	﴿ لو قيل لتقتلن او لتكتمنا من فلاة نري بها وهم لا يقدر ان عليها الا بدلائل انه لا يسمه ان يدل عليها ﴾	(٣)
٢٣٧	﴿ مسائل التخيير بين الملاكين ﴾	(٣)
٢٣٨	﴿ لو قال ظلم الانسان لتقتلن نفسك او لا تقتلنك لم يسمه ان يقتل نفسه ﴾	(٣)
٢٤٠	﴿ او قدت نار وقيل له لنضربك بالسياط حتى تقتلك او تلقى نفسك في النار حتى تحترق لم يسمه القاء نفسه في النار ﴾	(٣)
٢٤٢	﴿ لا باس بالاعتداء على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب ﴾	(٣)

الرقم	المسألة	الرقم
٧٥	﴿ لا بأس بأن يبيع المسلمون من المشركين ما نبتد لهم من الطعام (٣) وانشاب وغير ذلك إلا السلاح والكرام والسبي ﴾ ﴿ كتاب الإكراه ﴾	
٢٧٦	﴿ عند الإكراه ينعدم القتل من المكره ووجهه يرآلة أن كان الإكراه باقتل ﴾	
٢٧٧	﴿ لو أكره على الرضى بالهيب صريحاً لم يفتى به حرمه في الرد (٢) ﴾	
٢٩٢	﴿ المكره محق يكون محمداً ﴾ (٢)	
٥٠	﴿ المشتري من المكره إذا باعه من غيره فإن للمكره حق الاسترداد (٣) من الثاني كما كان له ذلك قبل شرائه ﴾	
١٠٧	﴿ الإكراه أن كان بوعدها تلف لا يبقى له فاعله أصلاً وإن كان يهدد دون ذلك لا يفتى رضاه به ﴾	
١٤٠	﴿ من أجبر على قضاء دين الغير بما له يثبت له حق الرجوع (٣) عليه ﴾	
١٤٩	﴿ مسألة ما أجبر سلطان رجلاً على بيع عبده من فلان ودفعه إليه ﴾ (٣)	
١٥١	﴿ ما لا يحنل النقص ينقل من المكره إذا باشر على وجه لا يرد ﴾ (٣)	
١٨٨	﴿ برخص في إخراج كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب (٣) بالأمان ﴾	
٢١٨	﴿ مسألة إكراه المشركين المسلم على عمل السلاح ﴾ (٣)	

مضمون	٤٧
يكون ما صنع باطلا	
﴿ مسألة ليج على المدين ﴾	(٣)
﴿ امر الاب جائز على ابنه الصغير ﴾	(٣)
﴿ بيان حد البلوغ ﴾	(٤)
﴿ كتاب الماذون ﴾	
﴿ العبد الماذون اذا صنع طما مافدا اليه غيره بغير اذن مولاه	(٣)
لم يكن باكل ذلك بأس	
﴿ ان الماذون المدين لو كاتبه مولا فادى فعتق كان للفر ما	(٣)
ان يضمناه قيمته يوم عتق	
﴿ يبطل الاذن بالخروج من يد المولى كما يبطل بالابق	(٣)
﴿ حكم العبد الماذون للمر تدبمد لحاقه	(٤)
﴿ الدين لا يجب في ذمة العبد الا شاعلا لمالية رقبته	(٤)
﴿ العبد الماذون يملك التبرع بشي يسير ولا يملك التبرع بالشئ	(٤)
الكثير	
﴿ مال العبد يكون لمولاه	(٤)
﴿ كتاب النصب	
﴿ مسائل ضمان النصب وعدمه	(١)
﴿ المستعير بالجود صار غاصبا	(٢)
﴿ القاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقد	(٢)

- ٢٤٢ ﴿اذهب ساهن و...﴾ (٣)  
 اضرورة لا يسلم اسمه الا قد اتمت شئاً ﴿٩﴾  
 ٢٧٠ ﴿ومع ذلك...﴾ (٣)  
 وقل ان مثله... في سعة من ابته في سعة  
 ن يتبع منه من... ﴿١٠﴾  
 ٢٧١ ﴿...﴾ (٤)  
 اجراء كلمة تكلم مع ضمايه القلب بالاجاز ان اذا حاف القلب  
 على نفسه ﴿١١﴾  
 ٢٧٢ ﴿...﴾ (٤)  
 ما نظوم ان نظم غيره ﴿١٢﴾  
 ٢٦٥ ﴿رجى اكره رجسا على...﴾ (٤)  
 المكره ضمن صاحب... ﴿١٣﴾  
 التوهم له ﴿١٤﴾

### ﴿كتاب الحجر﴾

- ٣٢٥ ﴿العبد المحجور عليه واجر نفسه ويسلم من العمل﴾ (١)  
 ٢٧ ﴿كتابة الاسير الذي اسر من دار الحرب عبده موقوف فان﴾ (٣)  
 جعلهم الامام ذمة ينفذ ﴿١٥﴾  
 ٢٨ ﴿لو ائق الاسير العبد او درا وتصدق به ثم جعله الامام ذمياً﴾ (٣)

ردیف	مضمون	جواب
٢١	﴿ المال یصیر مملوکا لهم بالقبض اذا كانوا المین فیہ وان کان صاحبہ اعطی بطیب نفسه بمنزلة الرشوة ﴾	(٤)
٣٤	﴿ لو غصب من مسلم خرا امرردها علیه اذا كانت قائمة بینهما ولو کان استهلكها لم یضمن له شیئا من مثل اوقیمة ﴾	(٤)
٣٨	﴿ الغصب لیس بموجب للمالك بنفسه ﴾	(٤)
٤٩	﴿ رد القیمة عند تذر رد العین کرد العین ﴾	(٤)
١٢٩	﴿ لو غصب احد هما من صاحبه مالا ولم یستهلكه حتی خرجا الیها فان القاضی یقضى علی الغاصب بر د المنصوب ﴾	(٤)
١٧٤	﴿ لو ظهر الشیء کون علی دار الاسلام ثم ظهر المسلمون فن حضر من اصحاب الارض قبل القسمة احدها بغير شیء وبمدها بالقیمة ﴾	(٤)
٢٦٤	﴿ المستیر من الغاصب اذا ضمن لا یرجع به علی احد ﴾	(٤)
٢٦١	﴿ ان صاب اذا هوب الغاصب لرجل فاتفقه الموهوب له ضمن انه صاب فانه لا یرجع علی الموهوب له بشیء ﴾	(٤)
٢٧٣	﴿ الغاصب لو اجر المنصوب وسلم کان الاجر للغاصب ﴾	(٤)
٣٠٤	﴿ حکم من غصب بذرا انسان فبذره فی ارض نفسه ﴾	(٤)
٣٥٩	﴿ اشهاد المنصوب منه علی الغاصب علی ان لم یرد علیه الدار یرکون علیه کذا اجراء کل شهر یرتوجب الاجر المسمى ﴾	(٤)

الرقم	المضمون	الرقم
٣٠٨	﴿ المصوب مابق بدالمالك عليها لا تدخل في ضمان (٢) الفاص ﴾	
١٣	﴿ المصوب من الحرب في المصوب من الذي اسم في دار الحرب في ﴾	
١٤	﴿ يدانغاصب د تكون كيد المصوب منه في حكم الاحراز (٣) ﴾	
٤٠	﴿ لو غصب حشياً بفعل منه فعمداً أو نحوه يكون متمسكاً بالضمان ﴾ (٣)	
٤٩	﴿ من اخذ كوزاً من راب غيره يكون مملوكه ﴾ (٣)	
٧٧	﴿ المصوب بالتسمة لا يصير ملكاً للغاصبين ﴾ (٣)	
١٥٥	﴿ يضمن الغاصب قيمة المصوب اذا مات من وقت القبض ﴾ (٣)	
١٥٧	﴿ مسئلة كتابة الغاصب العبد المصوب بغير العلم وتصادقه مع المصوب منه بعد اداء بدل الكتابة ﴾ (٣)	
١٥٨	﴿ مسئلة غصب مسلم من مسلم عبداً وارثاً داه وحقه دار الحرب بعد ذلك مع العبد وظهور المسلمين عليها ﴾ (٣)	
١٥٩	﴿ لو ان حرباً دخل الينا بامان فاعتصب مسلماً او مهادماتاً لا فادخاه في دار الحرب ثم اسلم كان عليه ان يردّه ﴾ (٤)	
١٦٠	﴿ ضمان القيمة خلف عن رد العين عندئذ يردّه ﴾ (٣)	
١٦١	﴿ من حكم الا سلام رد المصوب على المصوب منه ﴾ (٣)	
٢٩٩	﴿ المكتات لا تضمن بالغصب ﴾ (٣)	

١٩٩	٢٠٠	٢٠١
(٤)	﴿ الشفيع اذا لم يطالب بعد ما علم بالسبع بطل شفيعته ﴾	١٧٣
(٤)	﴿ تساميه المصطلح اطلاقا كتسليم الكل في الشفعة ﴾	١٧٩
(٤)	﴿ المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع فلا سبيل له على النقص وانما ياحذ الارض بخصتها من الثمن ﴾	١٧٩
(٤)	﴿ الشفعة تختص بالمقاردر والمقوله ﴾	١٨٠
(٢)	﴿ لاخذ بالشفعة فملك بطرق الشرى ابتداء في حق الشفيع ﴾	١٨١
(٤)	﴿ من اشترى دارا بشرط اختيار ثم بيعت دار بجانب داره ثم اسقط حده وعلم ما بيع فطلب الشفعة كان له ذلك ﴾	١٩١
(٢)	﴿ المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يأمروا بالبيع حتى ادبت المكاتبه ثم علموا به كان لهم الشفعة ﴾	١٩١
(٤)	﴿ اذا بيعت دار بجانب دار الحرب للمسلمين في دار نافله ان ياخذوها بالشفعة ﴾	١٩٢
(٤)	﴿ لا شفعة للحربي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ﴾	١٩٢
	﴿ كتاب المزارعة ﴾	
(١)	﴿ لا باس بملك اراضي الخراجية ﴾	١٣
(٤)	﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾	٣٠٣
(٢)	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه في المذمة ان لا يتخذ داره بستانا يجب عليه الخراج	٣٥٤

مضمون	٦٨
﴿ كتاب الشفعة ﴾	
﴿ اذا اشترى دار العبد في الدار صفائح من فضة ا	١١٣
من ذهب فراد الشفع ان ياخذها بالتمه فانه يثبت	
الشفيع والمشتري حكم الربا وحكم الصرف في حصة	
﴿ الشفع يتمكن من قرض تصرفات المشتري ﴾	١١٣
﴿ لو هدم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فان للشفيع	١١٣
ما بقي بحصته من الثمن ﴾	
﴿ المشتري للدار اذا اقر بانها موقوفة على فلان فانه	١١٧
حق الشفع في الاخذ بالشفعة ﴾	
﴿ الشفع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما اليه دار	١٢١
بينة الشفع ﴾	
﴿ اذا ادعى الرجل شفعة في دار فسلمها اليه دوايد على	١٥٢
ظاهر انه لم يكن له فيها شفعة ﴾	
﴿ مدعي الوكالة من جهة الشفع بناء على ما	١٦٩
انكر الشفع الوكالة فان الما حو ديكون لا يكون كذلك	
﴿ ان قضى القاضي للشفع بالتمه على المانع يتضمن قرض	١٧٥
بين البائع والمشتري حتى لا يعود وان رده الشفع بالمع	
﴿ الشفع اذا مات لم يكن له حق الاخذ بالشفعة	١٦٩
﴿ تسليم المريض شفيعته بسبب من الاسباب يكون	١٧٢

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ (٧١)

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٧١	﴿ بحث قبول هدايا المشركين وعدده ﴾	(١)
٧٢	﴿ جواز التنفي في نفسه لدفع الوحشة ﴾	(١)
٧٣	﴿ سباب المسلم فسق وقتاله كفر ﴾	(١)
٨٠	﴿ قص الشارب سنة وللمغازي ان يوف شارب به ﴾	(١)
٧٢	﴿ لا بأس للسائل ان يكرر السؤال ولا ينبغي للمجيب ان يضجر من ذلك ﴾	(١)
٤٩	﴿ يستحب الاستبكار لطلب العلم وغيره وان يختار الخمس والسبت ﴾	(١)
٨٩	﴿ جواز الاشتغال بالمداواة للجراحات ﴾	(١)
٨٩	﴿ ان الله لم يخلق داء الا وخلق له دواء الا السام والحرم ﴾	(١)
٨٩	﴿ كراهة العلاج بمظم الانسان او عظم الخنزير ﴾	(١)
٩٠	﴿ كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ﴾	(٢)
٩٤	﴿ كراهة الخروج للنساء بغير اذن ازواجهن من البيوت ﴾	(١)
١٠١	﴿ كراهة تزويج نساء اهل الكتاب وجوازه ﴾	(١)
٧٦	﴿ اباحة قتل غير الوالد بن والمولود بن من ذى الرحم المحرم ﴾	(١)
٤٥	﴿ النهي عن دخول الحمام الا بازار ﴾	(١)
٩١	﴿ حلق شعر الراس عند الاسلام ﴾	(١)
٩٣	﴿ مهانة النساء عن دخول الحمام وجوازه للضرورة ﴾	(١)
٨١	﴿ لا بأس بانخاذ السن من ذهب او يضبب استانه من ذهب ﴾	(١)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٥٤	﴿ خراج الارض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء ﴾ (٤)	
٣٥٥	﴿ من استاجر ارضا من ارض عشر وزرعها فان العشر على رب الارض ﴾ (٤)	
٣٥٨	﴿ اذا اصاب زرعها آفة فاصطلته من غرق او غيره لم يكن في الارض خراج تلك السنة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الذبائح ﴾	
٣٦٠	﴿ النبي عن ذبح الحيوان الا للاكل ﴾ (١)	
٤٠٠	﴿ لا باس بذبائح اهل الكتاب ﴾ (١)	
٤٠٦	﴿ من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ﴾ (١)	
٤٨٩	﴿ التسمية على الذبيحة بأي لسان كان اذا حصل به المقصود ﴾ (١)	
٧٥	﴿ مسائل اكل الشاة التي اخذها الذئب وعدم اكلها ﴾ (٢)	
٧٥	﴿ المتيقن به لا تبدل الا بمثله ﴾ (٢)	
١٣٠	﴿ لم يحل للمسلمين اكل ذبيحة من يهود ونصر من المرتدين ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاضحية ﴾	
١٧٧	﴿ او كان الذي وقع عليه الظهور ناقة لمسلم فجلها من وقت في سبه بدنة وقلدها واشعرها ووجعلها اضحية ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذها بالقيمة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاباحة والكرامية ﴾	
٢٥٠	﴿ كرامة اخذ الجرس والاحتبا ﴾ (١)	

١٣٠	مسألة	١٣٠
١٨٥	في السعة من عذر وطمع (١)	(١)
٢١١	في الشرط واجب (١)	(١)
٣٤٤	في ذنوب الستر والستر على المسلمين (١)	(١)
٢١٣	في كتاب ابن موسى الرازي رضي الله عنه نصرانيا فانكر (١)	(١)
	في امره من عمر رضي الله تعالى عنه (١)	
١٥٥	في من الشبه بأهل الجاهلية (١)	(١)
٢٥	في بطلان الخمس وبطلان تفضيل الفارس على الراجل (٢)	(٢)
٣٠	في بطلان الفدية في الفدية ان قهر وأو قويتا على نصرته (٢)	(٢)
١٣٢	في جواز شر الدرهم والسكر وغيره في المرس (٢)	(٢)
١٤٢	في كل من دجاج فاكل لحمه يكف عنه (٢)	(٢)
١٠٨	في من تار زوجته ان خرجت من هذا الباب فخرجت من (٢)	(٢)
	في جانب السطح لم يقع عليها شيء (١)	
٢٧٤	في لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبة نفس منه (٢)	(٢)
١٧٥	في ترك الاحسان لا يكون اسادة (٢)	(٢)
٢٦٧	في من ذبح من المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله (٢)	(٢)
	وتأويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضي الله تعالى عنه (١)	
٢٧٨	في جواز دفن المصاحف في مكان طاهر وغسلها بالماء بعد (٢)	(٢)
	الانقطاع (١)	
٢٧٩	في كسر المآذف وبیمها وتقسیم خطبها (٢)	(٢)

الصفحة	المسألة	الرقم
٩٤	﴿ ودية ﴾	
	﴿ انتهى عن إركم بعلی الروح بمسألة وجوبه في الضرورة ﴾ (١)	
	﴿ شرعة ﴾	
٩٩	﴿ لا بأس لأكل من نية الشرئين ﴾ (١)	
١٠٠	﴿ لا بأس بخمسمائة مصرية ﴾ (١)	
١٠١	﴿ لا بأس طعام المجوس لأندية ﴾ (١)	
١٠٢	﴿ تعريف الصائين وأكل ذبائحهم - نوع - هم ﴾ (١)	
٧٧	﴿ رخصة النجاسة وسجدها ورخصة بقاء من يرفع الصوت ﴾ (١)	
٢٠٧	﴿ الرداء بالشرع واجب ﴾ (١)	
١١١	﴿ النهي عن المنكر وإن سب حوت قيس وعريضة ﴾ (١)	
١٨	﴿ حرمة تشهير السيف على المسلمين ﴾ (١)	
١٨	﴿ حرمة ماء الشبهدين على القاعدین ﴾ (١)	
٩٦	﴿ حرمة النوع ونزق الشيب وخش الوجوه عند الجنازة ﴾ (١)	
١٢٥	﴿ لا بأس للمجاهدين بحضور الحرب لمداواة الجرحى ﴾ (١)	
١٣٤	﴿ أحكام خروج النساء لمداواة الجرحى وعدمه ﴾ (١)	
١٩٠	﴿ التحرز عن صورة الفدر واجب ﴾ (١)	
٢١٩	﴿ الأواني من الالتمعة في الاستحسان ﴾ (١)	
٢٥١	﴿ الوفاء بالامان والتحرز عن الفدر واجب ﴾ (١)	
٦٣	﴿ مسائل جواز الشرط وعدم جوازه ﴾ (١)	



صفحہ	مضمون	صفحہ
۲۱۰	﴿ لا باس بان یلبس خاتم فضة في فیه مسمار ذهب ﴾ (۳)	۲۱۰
۲۱۰	﴿ ان كان التمثال مقطوع الرأس او ممحو الوجه فهو ليس بتمثال ﴾ (۳)	۲۱۰
۲۱۰	﴿ یکرہ ان یجعل علی الکعبۃ ثوب فیہ تمثال ذی روح ﴾ (۳)	۲۱۰
۲۱۰	﴿ اتخاذ التمثال فی سائر المساجد مکروه ﴾ (۳)	۲۱۰
۲۱۰	﴿ لو كان التماثل فی بیت فاذهب وجوها بالطين او الجص فان الکراهۃ تزول به ﴾ (۳)	۲۱۱
۲۱۱	﴿ یکرہ تماثل ذی الروح فی الرايات والالوية ﴾ (۳)	۲۱۱
۲۱۱	﴿ لا باس بان یجعل فیہا تماثل شجر ونحو ذاک ﴾ (۳)	۲۱۱
۲۱۱	﴿ لا باس بان یستر حیطان البیت بالبود ونحوها للبرداو بالخشيش للاحراذالم یکن فیہا تماثل ﴾ (۳)	۲۱۱
۲۱۱	﴿ جواز بسط الحریر للجلوس والنوم والتوسد بالحریر ﴾ (۳)	۲۱۲
۲۱۲	﴿ ان كان فی خاتمہ فص فیہ صورة ذی روح فلا باس بلبسه ﴾ (۳)	۲۱۲
۲۱۲	﴿ لا باس بان یكون فی بیت الرجل سریر من ذهب لا یقع عليه او اواني من ذهب او فضة لا یشرب فیہا ولا یاکل ﴾ (۳)	۲۱۲
۲۱۲	﴿ جواز الصلاة بجمال الدراهم فیہا تماثل ﴾ (۳)	۲۱۲
۴۱	﴿ مسائل دینغ جلد الغیر بغير اذنه ﴾ (۳)	۲۴۹
۲۴۹	﴿ اخفاء بنی آدم حرام بالنص ﴾ (۳)	

٤٥٥	مضمون	٤٦
٢٨١	﴿ جازع فرق بور الشركين لاستخراج مادن مهم من الاموال ﴾	(٢)
٥١	﴿ الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يكره لحم الخيل وعند الصالحين ايضا يكره ذبحها واكائها في الغنائم الا من ضرورة ﴾	(٣)
٦٦	﴿ يمنع الاضياف على المائدة ان عسدا وادهم الى ما بين يدي الغير بدون رضاه ﴾	(٣)
٨٢	﴿ كل من سبقته يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد ﴾	(٢)
٣٩	﴿ ولو اخذ خشبا او حطبا من شجرة نابتة في ارض منبته احد كان صاحب الارض احق به ﴾	(٣)
٢٠	﴿ بحث كراهة الجرس وعدمه ﴾	(٣)
٢	﴿ لا لباس بضر بها في اعلان النكاح وان كره ذلك فهو ﴾	(٣)
٢	﴿ يكره لبس الحربر الرقيق في الحرب وغير الحرب ﴾	(٣)
٢	﴿ كراهة تماثيل الحيوان في تحفاف فرس الغزى وفي ترسه وسرجه وما يلبسه من الثياب ﴾	(٣)
٢	﴿ يرخص في التماثيل في البساط والوسادة ونحو ذلك مما ينام ويجلس عليه ﴾	(٣)
٢	﴿ يكره ان يكون في آية البيت تماثيل ﴾	(٣)
٢	﴿ لا لباس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازواره ديباجا او ذهبيا ﴾	(٣)

﴿ من مسائل شرح السيرة الكبيرة على ترتيب النسخة الأولى ﴾ ﴿ ٧٧ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٨٤	﴿ جواز تحريق الكنائس وقضاء الحاجة ووطى الجوارى فيها ﴾ (٤)	
١٧٩	﴿ لا يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾ (٤)	
١٨٢	﴿ لا اكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾ (٤)	
٢١١	﴿ لا ينسب للمسلم ان يعتمد الكذب محال من الاحوال ﴾ (٤)	
٢٢٠	﴿ لا يجوز الاعانة على قتل نفسه ﴾ (٤)	
ابنا	﴿ اذا تحقق خوف الهلاك على احد المسلمين فاكل منهما ما مور (٤)	
	بان يبدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه ﴾	
٢٢١	﴿ انما تاتى لايحل له ان يقتل عبي احد منهم ولا ان ياخذ شيئا (٤)	
	من اموالهم ﴾	
٢٢١	﴿ جواز اعطاء الرشوة لدفع الظلم عن نفسه ﴾ (٤)	
٢٣٩	﴿ لا يصح من المسلم الحكيم بخلاف حكم الساميين ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ لا لباس يوسم الحيوان الجيس للامانة ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ لا لباس بايلام الحيوان لمنفعة المسلمين خصوصا اذا كان امرا (٤)	
	من امور الدين ﴾	
٢٥٣	﴿ ليس للانسان ان يعرض نفسه للسؤال ﴾ (٤)	
	﴿ باب اللباس والزينة ﴾	
١٢	﴿ جواز خضاب اللحية ﴾ (١)	
١٢	﴿ الثوب الاحمر غير محمود ﴾ (١)	
٩٧	﴿ ارخاء ذنب الممامة بين الكنفين ﴾ (١)	

الرقم	المضمون	الصفحة
(٣)	﴿ المنع عن ضرب الدفوس خارج الكايس ﴾	٢٥٢
(٣)	﴿ لا يجوز تحويل الكايس من موضع إلى آخر ﴾	٢٥٣
(٣)	﴿ ايس ينبغي ان يترك في ارض العرب كسنة ولا يمة ولا بيت نار ﴾	٢٥٧
(٣)	﴿ يمنع المسلم من اضرار اربع المزاوير ﴾	٢٦١
(٣)	﴿ ان المسلم لا يحل له ان يقي روضة برابيه من ماله في الحرمه ﴾	٢٦٨
(٣)	﴿ لو ابتلى بمخصة لم يحل له ان يتول احدًا من اهل المسلمين ﴾	٢٧٠
(٣)	﴿ الدفع عن فراى الماس وحر عين على كاه مسلم حدها يمكن منه ﴾	٢٧٢
(٣)	﴿ المستامن في دارنا لا يمنع من ان يتجر في دار الاسلام في اي نواحيها شاء ﴾	٢٨٣
(١)	﴿ لا سبق الا في خوف او نضل او حافر ﴾	٢٨٣
(٣)	﴿ ليس له ان يقتل نفسه ولا ان يمين على قتل نفسه ﴾	٢٨٦
(٣)	﴿ اراهاب المسلمين والقاه العرب والفشل فيهم وبدون تحقق الضرورة لا يسمع المسلم الاقدام على شئ منه ﴾	٢٨٧
(٤)	﴿ لا باس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل ﴾	٢٨٨

مضمون	٥
كتاب الرهن	
٣٠٦ (١) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
٣٤ (٢) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
٢١٩ (٢) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
٩٣٤ (٣) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
منهم	
١٣٥ (٣) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
المرتهن يكون تطوعا في الفضل	
١٣٧ (٣) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
والاستيفاء ما يكون بالجنس لا بخلاف الجنس	
٥١ (٤) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
٥٩ (٤) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
المرتهن	
٦٠ (٤) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
٧٦ (٤) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	
كتاب الديات	
٧٥ (١) ثم إذا أسره الكفار فاشتراه مسلم منهم	

الصفحة	المضمون	العدد
٦٧	﴿ مقدار ذنب المامة ﴾	(١)
٦٧	﴿ طريق لف المامة ونشرها ﴾	(١)
٩٣	﴿ الذهب و الحرير حر امان على ذكورا متنى وحل لاناسهم ﴾	(١)
٩١	﴿ مسئلة صبغ الثوب بصنع العير بغير اذنه ﴾	(٢)
٩١	﴿ يجوز للرجال لبس قباء او جبة خشوها قز ﴾	(٢)
٩٢	﴿ المتبر هو اللحمة دون السدى ﴾	(٢)
٩٧	﴿ ما يكون لحمته اربسما لا يحل لبسه للرجال ﴾	(٢)
	﴿ كتاب الاشربة ﴾	
٢٦٨	﴿ جوار الشرب قائما ﴾	(٢)
٢٥٨	﴿ السقاية الموقوفة فانه يجوز للفقير ان يشرب من ماء كجاءه	(٤)
	للفقير ﴾	
٢٦٥	﴿ الماء الموضوع على الطريق يباح شربه للفقير	(١)
	جميعا وكذلك النقي له ان يستقي الماء من نهر الفقير ومن	
	الغدير كالفقير سواء ﴾	
	﴿ كتاب الصيد ﴾	
١٠٠	﴿ مسئلة الصيدين الرامين ﴾	(٢)
٤٢	﴿ الملك في الصيد يثبت بنفس الاصابة للواحد كان او لاجتماع ﴾	(٢)
٢٦	﴿ الصيد اذا رماه انسان فاخته ثم اخذه آخر ﴾	(٢)
٧٥	﴿ الصيد الذي يضطاده المستامن في دار الحرب ذلك الصيد	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	الموصى له بالخدمة اذا اخذه بالثمن من المشتري من المدفوء احق به ﴿	
٢٢٣	﴿ في الوصية يدخل موالى الموالى اذا لم يكن له موال ﴿	(١)
٢١١	﴿ الوصية لذوى قرابته لا يدخل فيه ولده ووالده ﴿	(١)
١٤٧	﴿ من قال اوصيت لفلان بحارية من جوارى فأت ولم يكن له جوارى لم يكن للموصى له شىء ﴿	(٢)
١٤٦	﴿ الوصية في التركة يبدأها قبل قسمة الميراث ﴿	(٢)
١٤٦	﴿ لا شىء للغريم والموصى له اذا لم توجد التركة اصلا ﴿	(٢)
٢٨٠	﴿ لو اوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضى واعطى الثلاثين لورثته ثم ضاع اثنتان في يده فان القسمة تكون ماضية ﴿	(٢)
٣٠٤	﴿ لا يجوز لوصى لليتيم ان يشتري ماله لنفسه الا ان يكون فيه منفعة ظاهرة ﴿	(٢)
١٤٤	﴿ وصية الرجل بخدمة عبده لاحد وبغلاته لآخر او بظروف دابته لاحد وبرقبته لآخر ﴿	(٣)
٣١٣	﴿ لا وصية للوارث ﴿	(٣)
٣٢	﴿ لو اوصى لانسان شوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام المورث ﴿	(٤)
٨٢	﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴿	(٤)
٨٢	﴿ حكم اهل الرجل ﴿	(٤)

رقم	مضمون	رقم
	مشرك	
(١)	وحيث ان يدهن العدة في قتل احد	٣٠٠
(١)	ولو لم يكن مسلماً خطأ مع غيره كان عليه مائة مائة	٥٣
(٣)	ممن اذا اضره العدو ثم لم يلقه ولم يلقه	١٣٨
(٢)	والعدو الذي جنى عليه واداه المولى له في حياته	١٤١
(٢)	والعدو الذي ادا له من ماله في حياته	١٤١
	يقضيه في حياته	
(٣)	والبيمة اذا كانت على السابح قتلها او ماتت اذا اخذت واندمت	١٨٢
	قصده	
(٣)	والبرية ثم تصد احد او لغيره ما ضرب كل من ساءها	١٩٧
	المجلد	
(٤)	والعدو قتل قتل خطأ يجب دفع ماله الى ولي المثل	٢٠٠
	الا ان يختار المولى الفداء	
(٤)	والشاهدان بالقتل خطأ اذا قضى الدفن بالدية بشهادتهما	٢٤٣
	واستوفى ثم جاء المشهود بقتله حياً كانا ضامنين له	
	كتاب الوصايا	
(١)	ولو اوصى بثلاث ماله لرجل دخل جميع ما في البيت	٢١٩
(١)	والوصية اخذ الميراث	٢١٩
(١)	والعبد الوصي بخدمته لانسان مدة معلومة وبرقته لا خرقان	٣٠٦

س.م.ع.	مضمون	ع.ب.
۲۴۰	﴿ المریض متى اعطى عینا لمض ورتة لیكون ذك حقه من المیراث او اوصی بان يدفع ذلك الیه بحقه من المیراث فذلك باطل ﴾	(۴)
۲۴۵	﴿ رجل اوصی بثلث ماله لتقراء مكة یجوز ان یصرف ثلثه الى غیر فقراء مكة ﴾	(۴)
۲۴۸	﴿ لا وصیة للوارث ﴾	(۴)
۲۵۱	﴿ الوصیة فی طاعة الله جائزة ﴾	(۴)
۲۵۲	﴿ لو اوصی بثلث لا لله سراء فصرف الكل الى فقیر واحد جاز عندانی یوسف رحمه الله و عند محمد رحمه الله لا یجوز الا ان یصرف الى الایین ﴾	(۴)
۲۵۳	﴿ لو قال اوصیت بثلث مالی لفلان اوله مسا کین كان له الثلث من کل مال ﴾	(۴)
۲۵۶	﴿ الوصیة للوارث انما لا یجوز لحق الورثة فاذا اجازوا یقتضی بطلوا حق انفسهم فیجوز الوصیة ﴾	(۴)
۲۵۶	﴿ لو قال له ضعه حیث شئت كان له ان یضعه فی نفسه و فی غیره ﴾	(۴)
۲۵۷	﴿ الوارث یجوز النفع عن مورثه فی مرض موته ﴾	(۴)
۲۶۰	﴿ مسائل وصیة اذا قال فیها ضعه حیث شئت ﴾	(۴)
۲۶۱	﴿ الوصیة لا یجوز للوارث الا باجازة الورثة ﴾	(۴)
۲۶۳	﴿ الوصیة للوارث اذا لم یجزها الورثة تصیر میراثا ﴾	(۴)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٨١	﴿ وصي الصغير وشر أوّله ﴾	(٤)
١٨٢	﴿ لو نزل الوصية ففداه الوصي من مال الصغير أع في الدين ﴾	(٤)
١٨٥	﴿ وفي الوصية التي سحقت الخطأ فيه نصبي لا يكون الوصي متطوعاً على الفداء ﴾	(٤)
١٨٦	﴿ الوصي الذي طوعاً وبها يؤدي من الفداء بامر القاضي ﴾	(٤)
٢٢٨	﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم أو ديني تكون صحيحة ﴾	(٤)
٢٢٩	﴿ وصية المسلم أو الذي حرى في دار الحرب لا تكون صحيحة وإن أجازها الورثة ﴾	(٤)
٢٣٠	﴿ الوصية الباطلة لا تقب صحبته بالاسلام ﴾	(٤)
٢٣٠	﴿ لو لم يكن لأبيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصي استحق ذلك الابن الوصية ﴾	(٤)
٢٣٠	﴿ الوصية للوارث إنما لا يجوز لحق سائر الورثة إذا انعدم ذلك الحق عند موت الموصي تمت الوصية له وليس لمن يحضر بعد ذلك أن يطله ﴾	(٤)
٢٣١	﴿ الوصية أنما تجب بالموت كالميراث ﴾	(٤)
٢٣٣	﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾	(٤)
٢٣٤	﴿ تبين الدارين يمنع صحة الوصية ﴾	(٤)
٢٣٥	﴿ المسلم إذا وصى لحربي مستامن بوصية جازت الوصية ثم الوصية ثمنين الثالث ﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٣٠٦	﴿ لو قسم التركة برضاء سائر الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه بعد الاقراع جاز ﴾	(٢)
٢٥	﴿ اذا سبى الكفار فاسلم بعضهم في الامر وفيمن اسلم رجل له اب مسلم من دار الاسلام مات احدهما ثم رأى الامام ان يجعل ذمة فان كان الميت الاسير يرث الاخرى الا ذلاً ﴾	(٣)
٢٨	﴿ مسألة قورث اهل الدارين من اهل الحرب فيما بينهما اذا مات بعضهم وله ورثة في كلا الدارين ثم جعلهم الامام ذمة ﴾	(٣)
٨١	﴿ ما يفضل من التركة عن الدين والوصية يثبت فيها حكم الارث ﴾	(٣)
٨٢	﴿ اذا لم يبق شيء بعد اصحاب الفرائض فلا شيء للعصبات ﴾	(٤)
١٣٦	﴿ شرط لتورث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ ائما ميراث اقتسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة الاسلام ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ اذا اقتسم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام بطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ لا يتوارث اهل ملتين فكذلك لا يتوارث اهل الدارين ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ بيان ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ العادل اذا قتل مورثه الباغي لم يحرم الميراث بالاتفاق ﴾	(٤)

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام الخدمة ﴾	٢٦٣
(٤)	﴿ الوصية بالمنفعة للوارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة ﴾	٢٦٤
(٤)	﴿ الوصي إذا مات وأوصى إلى رجل فالوصي الثاني يكون هو أولى من غيره ﴾	٢٦٦
(٤)	﴿ الأب والوصي إذا كان زرعاً طاماً الصبي في الأرض ﴾	٣٠٤
	﴿ كتاب الفرائض ﴾	
(١)	﴿ الذرية يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد من الرجال ﴾	٢٢١
(١)	﴿ أولاد البنات لا تدخل في الذرية ﴾	٢٢١
(١)	﴿ كلمة كل توجب الإحاطة على سبيل الأفراد ﴾	٢٢٥
(١)	﴿ أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم ﴾	٢٦٤
(١)	﴿ مسألة قضاء بعض الورثة دين المورث من مال نفسه أو من التركة ﴾	٢٩٩
(٢)	﴿ إذا استحق نصيب بعض الشركاء يرجع المستحق عليه فيأخذ منهم حصته ﴾	٢٨٦
(٢)	﴿ إذا قسم الميراث ثم استحق نصيب البعض لا يجوز للباقين التصرف فيما بقي بينهم ﴾	٢٨٨
(٢)	﴿ رجل مات عن ثلاثة أعبود ثلاثة بين ثم استحق نصيب أحدهم لم يأخذ ما في يده إلا قدر نصيبه ﴾	٢٨٨

٤٠	مضمون	٤٠
٢٣٢	﴿ من حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض ﴾ (٤)	
	والوصية ﴿	
٢٣٣	﴿ حكم مال المستامن الذي مات فينا وليس له وارث ﴾ (٤)	
٢٥٣	﴿ من ترك مالا فلورثته ﴾ (٤)	
٢٨٨	﴿ الخنزير لا يورث ﴾ (٤)	
٣٢٧	﴿ شهادة الواحد غير مقبولة في حق التورث ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب التفسير ﴾	
٢٢	﴿ تفسير قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تنفقوا افصلا من ربكم ﴾ (١)	
٣٠	﴿ تفسير قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا	
	العلم ﴿	
٣٢	﴿ تفسير قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على	
	سواء ﴿	
٣٩	﴿ تفسير قوله تعالى ولا تنهوا الآيات ﴾ (٧)	
٤١	﴿ تفسير قوله تعالى ما قطعتم من لينة الآيات ﴾ (٨)	
٤١	﴿ سبب زول قوله تعالى اذ هم قوم ان يبسطوا اليكم ايديهم ﴾ (١)	
٤٢	﴿ سبب زول قوله تعالى ما قطعتم من لينة ﴾ (٧)	
٥٢	﴿ تفسير قوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه ﴿	
٦٨	﴿ تفسير قوله تعالى فاذا انساخ الا شهر الحرم ﴾ (١)	
٧٩	﴿ تفسير قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ (١)	

٤٦	مضمون	٤٦
(٤)	﴿ إذا أسلم الأب والابن في دار الحرب ثم قتل أحدهما صاحبه قتل ﴾	١٤٥
	الخروج إلى دار الإسلام فالقاتل لا يرث من المقتول شيئاً	
(٤)	﴿ أن قتل العادل مورثه من المأصوح فيرثه وإن قتل المأصوح مورثه ﴾	١٤٥
	من أهل العدل لم يرثه شيئاً	
(٤)	﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئاً ﴾	١٥٠
(٤)	﴿ إذا ارتد الزوجان معاً ثم جاءت ولد لاقل من ستة أشهر منذ ﴾	١٥٠
	ارتد فهذا الولد من جملة وريثة المرتد	
(٤)	﴿ لو جاءت بولد ستة أشهر فصاعداً لم يكن وارثاً ﴾	١٥٠
(٤)	﴿ أن مات هذا الصغير عن مال ولا ميراث لا وريثه ﴾	١٥١
(٤)	﴿ المرتد لا يرث أحداً ولكن ميراثه لأخوته المسلمين ﴾	١٥١
(٤)	﴿ مسائل استحقاق أخذ الوريثة والموصى له العبد المأسور بعد ﴾	١٧٠
	موت المولى	
(٤)	﴿ لو مات المأسور منه ولا وارث له فيرثه جماعة المسلمين والامام ﴾	١٧٣
	نائب عنهم	
(٤)	﴿ استغراق التركة بالدين يمنع ملك الوارث ﴾	١٨١
(٤)	﴿ لو وارث أن يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من ﴾	١٨٥
	موضع آخر وليس لأحد الوارثين أن يستخلص الملك لنفسه	
	إداء نصيب الشريك من موضع آخر	
(٤)	﴿ التركة لا يرث ﴾	١٨٥

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبير على ترتيب القرآن ﴾ ﴿ ٨٩ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
٣١٤	﴿ معنى قوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾	(١)
٣٢٠	﴿ تفسير قوله تعالى انهم لا ايمان لهم ﴾	(١)
٢	﴿ سبب نزول قوله تعالى يستوثقونك عن الانفال ﴾	(٢)
١٣	﴿ سبب نزول قوله تعالى والذين تبوءوا الدار ﴾	(٢)
٦٠	﴿ تاويل قوله تعالى والجم والشجر يسجدان ﴾	(٣)
٨٥	﴿ سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾	(٣)
٢٨٦	﴿ سبب نزول قوله تعالى ما كنت نبي ان يكون له اسرى حتى يشحن في الارض ﴾	(٣)
٢٨٦	﴿ تفسير قوله تعالى لولا كتب من الله سبق ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ سورة براءة من آخر ما نزل ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ﴾	(٣)
١٤	﴿ سبب نزول قوله تعالى حتى يطوا الجزية عن يدوم وياغرون ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الفضائل ﴾	
٦	﴿ فضيلة الرباط ﴾	(١)
٧	﴿ قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس ﴾	(١)
٣٧	﴿ بشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بملك امته كونه كسرى وقيصر ﴾	(١)

شماره	مضمون	ع.و.ج.
۸۶	﴿ تفسیر قوله تعالى ومن يؤمن يومئذ بربه ﴾ (۱)	
۸۸	﴿ سبب نزول قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرر برقبته مؤمنة ﴾ (۱)	
۱۰۶	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ﴾ (۱)	
۱۱۱	﴿ سبب نزول قوله تعالى ولا تقوا بايديكم الى التهلكة ﴾ (۱)	
۱۱۲	﴿ تفسیر قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ﴾ (۱)	
۱۱۸	﴿ سبب نزول قوله تعالى هذان خصيان اختصموا ﴾ (۱)	
۱۳۸	﴿ تفسیر قوله لا تدبروا في الحكمة فتدأوني خيرا كثيرا ﴾ (۱)	
۱۶۵	﴿ سبب نزول قوله تعالى نساءكم حرث لكم ﴾ (۱)	
۱۶۶	﴿ سبب نزول قوله تعالى لا تاتخذوا ثقتكم فتعامينا ﴾ (۱)	
۲۰۶	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم ﴾ (۱)	
۲۰۹	﴿ تفسیر قوله تعالى الا من سبق عليه القول ﴾ (۱)	
۲۲۷	﴿ تفسیر قوله تعالى ورفع ابو به على العرش ﴾ (۱)	
۲۶۵	﴿ تفسیر قوله تعالى حرمت عليكم امماتكم ﴾ (۱)	
۳۱۲	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يدبلم الله في قلوبكم خيرا يؤمنكم خيرا مما اخذكم ﴾ (۱)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩١ ﴾

٢٢٢	مضمون	٩١
﴿ فضيلة الحسين رضي الله تعالى عنهما ﴾	(١)	
﴿ خير الماين في الدنيا بعد الانبياء والمرسلين المتخصصون ﴾	(١)	
﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(٢)	
﴿ معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البدنات يزدقن اليه ﴾	(٢)	
﴿ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع سائلا شيئا ﴾	(٢)	
اناه		
﴿ جوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٢)	
﴿ اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(٢)	
﴿ بمشت لا تتم مكارم الاخلاق ﴾	(٣)	
﴿ فضيلة نسبية بنت كعب رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٣)	
﴿ الصلوة في حصون المسامين ومدانهم افضل الحرس ﴾	(٣)	
﴿ الجمع بين العبادتين افضل من اداء احدهما والاعراض	(٣)	
عن الاخرى كالجمع بين الصوم والاعتكاف وبين الطواف		
وقراءة القرآن ﴾		
﴿ اظهار الصلاة في الدين وما يفيظ المشركين اعظم الاجر ﴾	(٣)	
﴿ السيد من وعظ بنيره ﴾	(٣)	
﴿ سئل عباس رضي الله تعالى عنه انت اكبر ام رسول الله	(٣)	
صلى الله عليه وآله وسلم قال هو اكبر مني وانا اسن منه ﴾		
﴿ حرمة اطفال المسلمين كحرمة الكبار منهم ﴾	(٣)	

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢٨	﴿ اخبار ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بقرب اجله ﴾	(١)
٢٧	﴿ فضيلة عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ﴾	(١)
٢٧	﴿ فضيلة حمزة رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
٢٨	﴿ فضيلة سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
٨٢	﴿ شجاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونباته ﴾	(١)
٩٧	﴿ فضيلة البداية بالسلام والاجر عليه ﴾	(١)
٩٧	﴿ رد السلام على المرسل والقاصد كليهما ﴾	(١)
١٠٧	﴿ الكف عن الصحابة الا بخير ﴾	(١)
١٠٧	﴿ فضائل اخفاء الاربعة ﴾	(١)
١٠٨	﴿ محبة علي وعثمان رضي الله تعالى عنهما من مذهب اهل السنة ﴾	(١)
١٣٧	﴿ القرآن جبل الله المتين من اعتصم به نجا ﴾	(١)
١٣٨	﴿ خير الناس من تعلم القرآن وعلمه ﴾	(١)
١٥١	﴿ فضيلة خبيب رضي الله عنه ﴾	(١)
١٥٦	﴿ تقديم اكثرهم اخذ القرآن عند الدفن ﴾	(١)
١٥٧	﴿ كرامة ابي ايوب الانصاري بعد الدفن واسلام المشركين رؤيتهم ﴾	(١)
١٥٩	﴿ تعظيم القوم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(١)
١٧٨	﴿ فضيلة عبدالله بن ابيس رضي الله عنه ﴾	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
٨٥	﴿ قصة بني ثعلبة ﴾	(١)
٨٩	﴿ دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قومه يوم أحد ﴾	(١)
١٠٣	﴿ حكاية عيادته صلى الله عليه وآله وسلم اليهودي واسلامه عند الموت ﴾	(١)
١٠٦	﴿ قصة تكلم ابن بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في القدر ﴾	(١)
١١٣	﴿ قصة قتل بئث خالد بن جذبة يوم فتح مكة ﴾	(١)
١١٧	﴿ قصة مبارزة عتبة وشيبة ابني ربيعة والريد يوم بدر ﴾	(١)
١٣٤	﴿ قصة صديقة بنت عبدالمطلب قتلت يهوديا يوم الخندق ﴾	(١)
١٣٥	﴿ الاختلاف في من على رضي الله تعالى عنه حين اسلم وحين استشهد ﴾	(١)
١٤٥	﴿ قصة رمح الزبير رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
١٤٩	﴿ قصة ذئب الشدة من الخوارج بالنهروان ﴾	(١)
١٥١	﴿ قصة قتل خبيب وتسميته بسيد الشهداء ﴾	(١)
١٥٧	﴿ قصة وفاة ابني ايوب الانصاري في الغزاة ووصيته ﴾	(١)
١٥٧	﴿ قصة موت عبد الرحمن بن ابن بكر رضي الله تعالى عنه بالحشة ﴾	(١)
١٦٨	﴿ وكان الكسائي ابن خالة الامام محمد بن الحسن رحمة الله عليهما ﴾	(١)
١٦٩	﴿ قصة ايمان ام ماني لذي قرابة لها وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آجرنا من آجرت ﴾	(١)

رقم	مضمون	رقم
٣٠٠	﴿ الظالم حرام على المستامن وإن لم يقاتلهم ﴾	(٣)
٤	﴿ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض أصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفستك دون دينك ﴾	(٤)
٤	﴿ وليس لك من أن يذل نفسه ولا عزه الله تعالى ﴾	(٤)
٦٨	﴿ خير امراء السرايين حارثة اسمه بالسوية واعدله في الرعية ﴾	(٤)
٨٣	﴿ الرجل الواحد من الذين خير من مائة رجل من المشركين ﴾	(٤)
٢٢٦	﴿ فضيلة اهل البدر رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ﴾	(٤)
٢٦٠	﴿ الطواف لذافني ذنبي من الصلوة ﴾	(٤)
٢٨٧	﴿ اسلام النصراني بعدل يرضى الله تعالى عنه ﴾	(٤)
	﴿ كتاب القصص ﴾	
٣٠	﴿ نصيحة عمر رضي الله تعالى عنه ابدى ﴾	(١)
٣٩	﴿ قصة ابي سفيان لامراء الشام ﴾	(١)
٤٢	﴿ قصة فتح بني النضير ﴾	(١)
٥٢	﴿ وجه اهزام المسلمين يوم حنين ﴾	(١)
٧٦	﴿ قصة نذب حمزة رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
٨٢	﴿ قصة غزوة الحنين ﴾	(١)
٨٢	﴿ نداه المس يوم حنين ﴾	(١)

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	قصة قتل من بني قريظة	٢٦٧
(٢)	قصة قتل أبي جهم	٢٦٨
(٣)	قصة قتل أبي جهم	٢٦٩
(٤)	قصة سيف ذي القعدة خلافة رعم الرواض	٢٧٠
(٥)	قصة مناهج الرواض عن الكذب	٢٧١
(٦)	قصة مقدار اخذ سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه عن بيت الدال	٢٧٢
(٧)	قصة قتل بني قريظة وعقبة بن ابى معيط والنضر بن الحارث	٢٧٣
	ومعبد بن وهب	
(٨)	قصة قتل سار السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم	٢٧٤
	حفظ الله تعالى	
(٩)	قصة قتل امرأة تشتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٢٧٥
(١٠)	قصة قتل عمر بن عبدى عصماء بنت مروان	٢٧٦
(١١)	قصة قتل ام قرفة	٢٧٧
(١٢)	قصة قتل بناءة خلاد بن سويد	٢٧٨
(١٣)	قصة اهداء زينب بنت اخ مرحب شاة مصاية يوم خيبر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٢٧٩
(١٤)	قصة قتال الزبير من الجاشي مع عبده	٢٨٠
(١٥)	وجه تسمية عاصم بن الدبر	٢٨١
(١٦)	اختلاف الناس في وقت اسلام العباس رضي الله تعالى عنه	٢٨٢

رقم	الاسم	الصفحة
١٧٥	قصة ابن الهيثم وبشارته في علمه وآله وسله قبل مبعثه	(١)
١٧٦	قصة دكلمه ان ربيع روى الله تعالى عنه (١)	(١)
١٧٧	قصة معاوية بن عمرو بن عتبة السلمي في معاوية الروم	(١)
١٧٨	قصة ميثم عمار بن النضر وقيل ميثم بن عبد الله بن سبيح المذلي	(١)
١٧٩	قصة قتيل كعب بن الاشرف	(١)
١٨٠	قصة فلاح خير	(١)
١٨١	قصة ترويع صفية ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها (١)	(١)
١٨٢	قصة رويارث ضنية في المنام اذا التمر وقع في حجره (١)	(١)
٢٢٢	قصة يحيى بن يوسف بن يوسف بن يوسف بن يوسف الام واناها	(١)
٢٨٢	قصة الرب الذي صلى الله عليه وآله وسلم يحير قال الله اكبر خيرات خير	(١)
٣١٣	قصة اسام عبد الله بن ابي الصرح يوم فتح مكة (١)	(١)
٣٢٨	قصة رجل من المشركين دخل المدينة بعد وقعة احد (١)	(١)
٣٦٥	قصة زول بن قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه وحكمه فيهم وقعة شادته	(١)

٢٨٤	مضمون	٩٧
﴿ فصول خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها بماله ﴾ (٤)	﴿ كتاب الامارة ﴾	
٤٧	﴿ وجوب طاعة الامير ﴾ (١)	
٤٧	﴿ تأمير المسافرين احدا منهم ﴾ (١)	
٩٨	﴿ العرافة هي الرياسة ﴾ (١)	
١٠٨	﴿ اذا عدل السلطان فعل الرعية الشكر وللسلطان الاجر ﴾ (١)	
١١٢	﴿ الاجتهاد دلائل يارض النص ﴾ (١)	
١١٤	﴿ حكم اطاعة الامراء ﴾ (١)	
١١٤	﴿ قدام عذر من انذر ﴾ (١)	
١١٦	﴿ طاعة الامام فرض بدليل مقطوع ﴾ (١)	
١٤٥	﴿ للامير ولاية النظر لكل من عجز عن النظر لنفسه ﴾ (١)	
١٤٦	﴿ ولاية الامير البيع والانفاق ﴾ (١)	
٣١١	﴿ في موضع النظر للامام ولاية الاكرام ﴾ (١)	
٩٣	﴿ الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام ﴾ (٣)	
	﴿ كتاب بر الوالدين ﴾	
٧٥	﴿ مسائل بر الوالدين ﴾ (١)	
١٠٥	﴿ الامر باحسان الوالدين وان كانا مشركين ﴾ (١)	
١٢٣	﴿ بر الوالدين واجب والتحرز عن عقوبتها فرض عليه بعينه ﴾ (١)	
١٢٣	﴿ من اصبح ووالده امرضيان عنه فله بابان مفتوحان الى الجنة ﴾ (١)	

﴿ ١٦ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب التتمة

٥٦	مضمون	٥٧
٢٥٣	﴿ حكاية رويارون الرشيد ﴾	(١٠)
٢٥٤	﴿ دعاء عمر رضي الله تعالى عنه على الال واصحابه لما اتهم اليه في مسألة جمل اهل سواد الكوفة ذمة ﴾	(٣)
٢٥٥	﴿ حدود ارض العرب ﴾	(١٠)
٢٥٧	﴿ قصة سعد بن النعمان لما خرج معتمر ابدوة فبدر فبسه أبو سفيان ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ قصة زيادة زينب ابنة الرسول بمداة زوجها ﴾	(٣)
٢٨٨	﴿ تزويج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبيب بن عبد مناف بنت ﴾	(٣)
٣٢٢	﴿ مكالمه الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه مع منصور والدوني الخليفة ﴾	(٣)
٣٣٨	﴿ قصة بني هراذل ﴾	(٢)
٤	﴿ قصة غزوة الاحزاب واشتداد الحيل على المسلمين ﴾	(٤)
٦١	﴿ كتاب صلح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة يوم الحديبية ﴾	(٤)
٦٣	﴿ ابتداء سر التاريخ في عهد ابي اومنين ثم مشاوره الصحابة رضوان الله تعالى عنهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(١)
٩٠	﴿ ذكر اسلام ابي سفيان وزوجته رضي الله تعالى عنهما ﴾	(٤)
٢٤٩	﴿ ان عمر رضي الله تعالى عنه حبس ثلاثين الف بيو وثلاث مائة فرس موصيا في اناز من حبس في سبيل الله ﴾	(٤)

٢٠٦	مضمون	٩٩
٢٠٦	﴿ خروج النساء للتداوى وغيره اذا كانت مع ذى رحم ولانسافر المرأة فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعه زوجها او ذو رحم محرم منها ﴾	(٣)
	﴿ القواعد الكاية الاصولية ﴾	
٨٣	﴿ الحرب خدعة ﴾	(١)
١٠٥	﴿ الحكم باسلام من صلى بالجماعة ﴾	(٢)
١١٢	﴿ اكثر ما يخاف لا يكون ﴾	(١)
١١٣	﴿ الاجتهاد لا يعارض النص ﴾	(١)
١٢٠	﴿ المقوم ليس بحجة ومفهوم الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء ﴾	(٦)
١٤٦	﴿ لا ينبغي الحكم على الوهم خصوصاً فيما يكون الواجب فيه الاخذ بالاحتياط ﴾	(١)
١٤٧	﴿ حرمة الملك باعتبار حرمة المالك ﴾	(١)
١٤٧	﴿ الثابت بالبينة كالثابت باتفاق الخصم ﴾	(١)
١٦٤	﴿ الثابت بالمعرف كالثابت بالنص ﴾	(١)
١٩٦	﴿ ان البناء على الظاهر فيما يتندر الوقوف على حقيقة جائز ﴾	(١)
١٩٧	﴿ عند تحقق المعارضة وانعدام الترجيح يجب الاخذ بالاحتياط ﴾	(١)
١٩٨	﴿ قول المتهم لا يكون حجة ﴾	(١)
١٩٨	﴿ العادة تجعل حكماً اذا لم يوجد التصريح بخلافه ﴾	(١)

مضمون	الصفحة
١) ﴿أحبة عند رجل الأم﴾	١٢٣
١) ﴿الاستيدان من الابوين﴾	١٢٨
١) ﴿ترك ما يحق الضرر والمشقة بها فرض﴾	١٢٨
٣) ﴿لا يغزو الرجل بغير اذن او تسكين﴾	٢٠٥
﴿باب البركة في الخيل﴾	
١) ﴿البن في الخيل﴾	٦١
١) ﴿تعريف الامح والادم والارحم والكميت والارجل﴾	٦١
١) ﴿مسابقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما﴾	٦٢
١) ﴿مسئلة اخصاء الفرس﴾	٦٢
١) ﴿لا ينضر الملائكة شيئا من المذاهب سوى الفضل والرهان﴾	٦٣
١) ﴿جواز المساقاة على الاقسام﴾	٦٣
١) ﴿منع النخاسين عن الركن﴾	٦٤
﴿كتاب السفر﴾	
١) ﴿يجوز السفر لتعلم والحج والتجارة وان كره والده﴾	١٣١
١) ﴿الفرقة بين النساء وقت السفر﴾	١٣٢
١) ﴿النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسافر بالقرآن في ارض العدو﴾	١٣٧
١) ﴿حكم الفرقة بين النساء عند قصد السفر﴾	١٣٨

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(١)	﴿ مطلق الكلام يتقيد بالمقصود ﴾	٣٠٥
(١)	﴿ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ﴾	٣٢١
(١)	﴿ خبر الواحد في امر الدين حجة ﴾	٣٢٤
(١)	﴿ المحتمل لا يعارض المنصوص ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ مفهوم الشرط كمفهوم الصفة ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ مفهوم الشرط ليس بحجة ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ انما يعمل المعارض بحسب الدليل ﴾	٣٢٧
(١)	﴿ المعلق بالشرط يثبت لوجود الشرط ﴾	٣٢٩
(١)	﴿ المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط ﴾	٣٣٢
( )	﴿ يسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها ﴾	٣٣٤
(١)	﴿ الزيادة على النص في معنى النسخ ﴾	٣٣٥
(١)	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط اعتبار الخلف ﴾	٣٤٤
(١)	﴿ لا يجوز ان يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو اصل ﴾	٣٤٧
(١)	﴿ الاتفاق على الحكم لا يعتبر عند الاختلاف في السبب ﴾	٣٤٨
(١)	﴿ الامان عقد محتمل للنسخ ﴾	٣٤٩
(١)	﴿ التناقض في الدعوى لا يمنع قبول البيعة ﴾	٣٥٠
(١)	﴿ ولاية الامان لكل مسلم نائمة شرعا كولاية الشهادة ﴾	٣٥٨

رقم المسألة	مضمون	الصفحة
(١)	﴿ البناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه ﴾	٢٠٢
(١)	﴿ بين الناس شركة عامة في الكلاء والماء ﴾	٢٠٢
(١)	﴿ مجرد أخير لا يصلح حجة ﴾	٢٠٨
(١)	﴿ قول المناقض لا يعتبر ﴾	٢٠٩
(١)	﴿ الإنسان من جنس قوم أبيه لا من جنس قوم أمه ﴾	٢١٠
(١)	﴿ الثابت بالبيينة كالثابت بالمعينة ﴾	٢١٧
(١)	﴿ الجمع بين الحقيقة والحجاز ﴾	٢٢٣
(١)	﴿ اسم الأخوة عند الإطلاق للذكور والإناث ﴾	٢٢٣
(١)	﴿ كلمة كل وجب الاحتاط على سبيل الأفراد ﴾	٢٢٥
(١)	﴿ ما اجتمع الحلال والحرام في شيء لا يذهب الحرام الحلال ﴾	٢٥١
(١)	﴿ تحكم المكان أصل في الشرع ﴾	٢٥٣
(١)	﴿ إذا تحقق المعارضة يرجع جانب الحرمة على الحلال ﴾	٢٥٣
(١)	﴿ التعريف بالاسم كالتعريف بالإشارة ﴾	٢٦٦
(١)	﴿ للعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم ﴾	٢٦٧
(١)	﴿ الحكم في المشترك ﴾	٢٧٩
(١)	﴿ خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة ﴾	٢٩٤
(١)	﴿ خبر الواحد فيما يرجع إلى أمر الدين حجة ﴾	٢٩٧
(١)	﴿ مطلق الكلام بتقيد بدلالة الحال ﴾	٣٠٢
(١)	﴿ المطلق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصريح يذكر التأييد ﴾	٣٠١

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠٣ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٥	﴿ اي كلمة جمع يتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الافراد ﴾	
١٨٢	﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴾	
٢٩٨	﴿ مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال ﴾	(٢)
٢٩٩	﴿ العادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام ﴾	(٢)
٢٩٩	﴿ المعلق بالشرط مسدوم قبل وجود الشرط ﴾	(٢)
٥٧	﴿ تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ﴾	(٣)
٦٩	﴿ ما عرف قيامه فالاصل بقاءه ما لم يطم الهلاك ﴾	(٣)
٧٨	﴿ الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت ﴾	(٣)
٨٠	﴿ بعض العلة لا تثبت شيء من الحكم ﴾	(٣)
٨١	﴿ ان ما كان ثابتا فانه يبقى ببقاء بعض آثاره ولا يرتفع الا باعتراض معنى هو مثله او فوقه ﴾	(٣)
١٢٥	﴿ مطلق الفعل يكون محمولا على الصواب ما لم يبين فيه الخطاء وما يفعل عن اجتهاد ونظر يكون محمولا على الصواب مهما امكن ﴾	(٣)
١٥٠	﴿ لما لا تثبت ابتداء بغير سبب ﴾	(٣)
١٥٦	﴿ الاستهلاك موجب للضمان بعد القبض ﴾	(٣)
١٦٢	﴿ الحرية يتأكد بنفس الاسلام ﴾	(٣)
١٩٩	﴿ السكران في الحكم كالصاحي ﴾	(٣)

رقم المسألة	المصنف	الصفحة
	ولا تعدم هذه الولاية من الإمام ﴿	
٣٩٦	﴿ أن البلوغ باعتبار سن العامة ﴿	(١)
٣٩٧	﴿ مدة بلوغ العلام ﴿	(١)
٣٩٨	﴿ التصديق لا يحمل على التقييد في حكمين خاضعين ﴿	(٢)
٣٩٩	﴿ الشركة تقتضي المساواة ﴿	(٢)
٤٠٠	﴿ الشركة الخاصة لا تمنع المالك في الشراكة بخلاف الشركة العامة ﴿	(٣)
٤٠١	﴿ لا يجب خطاب الشرع في حق الخطاطين ما لم يعلموا به ﴿	(٢)
٤٠٢	﴿ ذو العدد إذا قول بذى عدد ينقسم إلا ما دل على الإلزام ﴿	(١)
٤٠٣	﴿ الفعل المتصاف إلى جماعة بعبارة أجمع يقتضي الانقسام إلى الألفاظ ﴿	(٢)
٤٠٤	﴿ الإمام كالنص في إقباط الحكم في كل ما يتناول له ﴿	(٢)
٤٠٥	﴿ المعارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمتقترن بأصل السبب ﴿	(٢)
٤٠٦	﴿ مجرد الإسلام يصير ماله موصوما في الأثم دون الحكم ﴿	(٢)
٤٠٧	﴿ عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار النسبة ﴿	(٢)
٤٠٨	﴿ التعيين متى كان مفيداً يجب اعتباره ﴿	(٢)
٤٠٩	﴿ المختلف فيه بامضاء الإمام باجتهاده يصير كالتفويض عليه ﴿	(٢)
٤١٠	﴿ اسم البئر لا يتناول الجمار من ﴿	(٢)



رقم	مضنون	رقم
(٤)	﴿المخير الى البديل عند فوات الاصل لامع قيامه﴾	١٧
(٤)	﴿المعروف بالعرف كالمشروط بالنص﴾	٢٣
(٤)	﴿انما يثبتني الحكم على المقصود دلا على ظاهر اللفظ﴾	٢٣
(٤)	﴿مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف﴾	٢٥
(٤)	﴿العرف يستقط اعتبارا عند وجود التسمية بخلافه﴾	٢٥
(٤)	﴿نفي المطلق لا يجوز الابدال﴾	٢٩
(٤)	﴿مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود﴾	٣١
(٤)	﴿الجهالة في الصفة لا تمنع صحة التسمية فيما بني امره على التوسع كالنكاح﴾	٣١
(٤)	﴿المباح بملك بالاحراز﴾	٣٤
(٤)	﴿وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقوم في المحل فاما وجوب رد العين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل﴾	٣٤
(٤)	﴿الشيء يفسخ بما هو مثله﴾	٣٨
(٤)	﴿العفو انما يسقط ما كان مستحقا للما في خاصة﴾	٤٠
(٤)	﴿الاصل في الناس الحرية﴾	٧١
(٤)	﴿عند اجتماع الخطر والاباحة يقلب الخطر﴾	٧٤
(٤)	﴿الحل غير المتاع﴾	٧٥
(٤)	﴿السلاح كل ما يقاتل به ما خلا السكين﴾	٧٥
(٤)	﴿اعتبار العرف في اطلاق الاسم﴾	٧٥

الرقم	المضمون	الصفحة
(٣)	﴿ عند احتياج الحقوقي بدأ بالأم ﴾	٢٠٢
(٣)	﴿ لا أنس أن يدل دليل في أمارة من العرب وغير العرب ﴾	١٠٢
(٣)	﴿ إن العمل متى كان له أحاطة بالآثار لا يصير له أصالة وجوباً واجباً والخاتمة ﴾	٢١٧
(٣)	﴿ الاستدلال في استخدام كلاً من ﴾	٢٣٨
(٣)	﴿ الجوار للمراء بين الشيتين إذا كان تقيدها فائدة ﴾	٢٣٨
(٣)	﴿ نقل المقامات الأخبار حصة شرعية في وجوب العمل بها ﴾	٢٣٣
(٣)	﴿ خبر الواحد حجة كامل في باب الدين ﴾	٢٣٠
(١)	﴿ الشرع لما صح به وجوب الودعة شرعاً ﴾	٢٥٩
(٣)	﴿ قيمة آخر قدرته ﴾	٢٠٠
(٣)	﴿ المقتر في باب آخر في القداء دية وفي الكتاب قيمة ﴾	٢١١
(٣)	﴿ الكتب بملك ملك الأصل ﴾	٣٢٠
(٣)	﴿ إعطاء الأمان على التقرب على الفلم لا يجوز ﴾	٣٢٧
(٣)	﴿ لا يجوز ترك الواجب الاستحباب ﴾	٣٢٨
(٣)	﴿ من أتى بليتين فليبه أن يختار أهولهما ﴾	٣٣٢
(٤)	﴿ السفينة إذا لم يمه مأمور ﴾	٧
(٤)	﴿ المطلق من الكلام بتقييد دلالة العرف ﴾	١٦
(٤)	﴿ التصريح بموجب المقدك كالتصريح بلقظ المقد ﴾	١٧
(٤)	﴿ الحرمان تحتل الوقت ﴾	١٧



﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء وابن واولاد ﴾	٨٤
(٤)	﴿ النسل بمنزلة الذرية ﴾	٨٤
(٤)	﴿ محب العمل بالحجاز اذا تمذر العمل بالحاجة ﴾	٨٤
(٤)	﴿ المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾	٨٥
(٤)	﴿ ادنى الجمع اتفاق عليه ثلاثة ﴾	٨٥
(٤)	﴿ الشرط يقابل المشروط جملة ﴾	٨٦
(٤)	﴿ المرأة في المقام تابعة لزوجها ﴾	٩٥
(٤)	﴿ الزوج في المقام لا يتبع امرأته ﴾	٩٦
(٤)	﴿ يجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب ﴾	٩٧
(٤)	﴿ الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا ﴾	١٠٠
(٤)	﴿ المستامن لا يطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الاسلام ﴾	١١٦
(٤)	﴿ ثبوت التبع بثبوت الاصل ﴾	١١٨
(٤)	﴿ المالك لا يكون تبعا للمملوك في المقام ﴾	١١٩
(٤)	﴿ معنى التبعية ينتهي بالبلوغ ﴾	١١٩
(٤)	﴿ يفرق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾	١٢٠
(٤)	﴿ استدلال لطيف على الفرق بين الجد والاب ﴾	١٢٠

﴿ ١٥ ﴾ مرس مسائل شرح السبر الكبير على ترتيب الفقهاء

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	والفقير	
(٤)	﴿ الصريح أقوى من الدلالة ﴾	٢٧٦
(٤)	﴿ إيراد سيج المحظورات ﴾	٢٧٩
(٤)	﴿ الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالنكثان ﴾	٢٩٢
(٤)	﴿ وجوب الحق لا يفوت بالتأخير ﴾	٢٩٥
(٢)	﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	٣١٥
(٤)	﴿ الاسلام يحرم عن القتل ولا يحرمهم عن الاسترقاق ﴾	٣٢٢
(٤)	﴿ الاسلام عاصم ﴾	٣٢٥
	﴿ قول الواحد المدل في امور الدين مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته وكما يقبل في هلال رمضان وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	٣٢٦
(٤)	﴿ قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	٣٣٥
(٤)	﴿ فرض العين لا يترك باننافلة او بما هو من فروض الكفاية ﴾	٣٥٠
(٤)	﴿ القاب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر ﴾	٣٥٠
(٤)	﴿ ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا ﴾	٣٧٨
(٤)	﴿ لا يبقى الانسان الملك على نفسه ﴾	٣٨٠





فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء

نم محمد الله ها هنا فهرس مسائل شرح السير الكبير  
الذي رتبته المطبعة لتسهيل افادة الناس على مرجع  
ترتيب الفقهاء رضوان الله عليهم  
اجمعين وآخر دعوانا ان الحمد لله  
رب العالمين

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

